اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية
(الأونسكو)

مونتسكيو

روح الشرائع

١

ترجمة
عادل زعيتر

القاهرة
١٩٥٣



رُوحُ الشَّرائِع

١

اللجنة الدولية لترجمة الروائع
(بيروت)

مونتسكيو

روح الشرائع

١

دار المعارف بمصر



مونتسكيو



١

ترجمة

عادل زعيتر

القاهرة
١٩٥٣

اللجنة الدّوْلِيَّة لترجمة الروائع

وقد أُلِّفَت وَفْقَ اتفاقٍ بين الأُونِسْكُو وحكومة لبنان

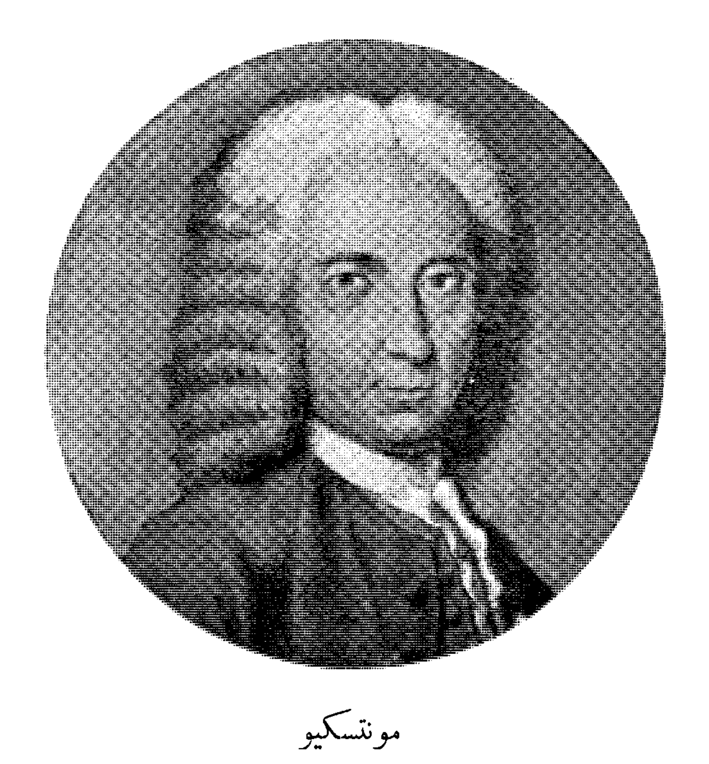
بتاريخ ٦ – ٩ كانون الأول سنة ١٩٤٨

الدكتور ستيفِن بِنْرُوز	:	رئيس
الدكتور إدْمُون رَبَّاط	:	نائب رئيس
فؤاد أفرام البستاني	:	سكرتير عام
ريجِينَالْد هَايْوُود	:	أمين صندوق
عبد الله المشنوق		
هنري سِيرِيغ		

راجعه مع المترجم :

جورج الكُفُورى

إدْمُون رَبَّاط



مونتسکیو



(١)

مقدمة المترجم

أقدِّم ترجمة « روح الشرائع[1] » لمُونْتِسْكيُو ...

في اليوم الثامنَ عشرَ من يناير[2] سنة ١٦٨٩ وُلِدَ بارون دُو لابْرِيد ودو مُونْتِسْكيُو ، شارل لويس دُو سِكُونْدَا ، وكانت ولادته في قصْر لابْرِيد الذي لا يزال قائماً بعيداً من بُورْدُو نحوَ عشرة أميال .

وكانَ اسمُ أَبيه جاك دُو سِكُوندا ، وكان اسمُ أُمِّه فرنْسواز دُو پنِيل ، وقد جاءت أُمُّه الغَسْكُونية الإنكليزية هذه بلابْرِيدَ صِداقاً لرجل الحرس المَلَكيِّ أَبيه ذاك ، لأبيه الذي هو من بيتٍ صالحٍ غيرِ بالغ القِدَم ، لأبيه الذي هو من بيتٍ ترجِع أَهميتُه إلى القرن السادسَ عشرَ ، وقد كان آله من أهل القضاء إجمالاً ، فقام بالقضاء جَدُّه وعمُّه في پرلمان[3] بُورْدُو ، والقضاء هو ما وَصَلَ به حياتَه .

وعُرِف شارل لويسُ في صباه بمسيو دُو لابْرِيد ، وماتت أُمه حين كان في السابعة من سِنِيه ، فلما بَلَغ الحاديةَ عشرةَ أُدْخِل إلى مدرسة أورَاتُورْيان بجوِيلِّي حيث مَكَث خمسَ سنين وحيث ظَهَر مَيْلُه إلى التاريخ ، ثم تخَرَّج في بُورْدُو ، ولم يكن أَبوه ليُثبِّطَه عن عزمه ، وكان أَبوه يُتَابعه على سَيْرِه ، ويُتَوفَّى أَبوه في سنة ١٧١٣ ، ويَمضِي على وفاته عامٌ فيُقْبَل ابنُه الشَّابُّ قاضياً في پرلمان بُورْدُو ذلك .

ويَمُرُّ عامٌ على ذلك فيتزوَّج مسيو دُو لابْرِيد ابنةَ فارسٍ نبيلٍ في منظَّمة سان لويس اسمُها حَنَّة لارْتِيغ ، وقد كانت پرُوتستانيةً غيرَ مثقفةٍ فعاش معها على وئام مع عدم حُبٍّ ... وقد رُزق منها ابناً وابنتين .

---

(١) الشرائع هنا هي القوانين في أوسع معانيها — (٢) كانون الثاني — (٣) كان يطلق اسم الپرلمان على ديوان القضاء الأعلى في ذلك الحين .

ويَموت عمُّه جان بابْتِسْت دو سِكُونْدَا فى سنة ١٧١٦ فيَرِثه رئيساً لتلك المحكمة مع ثروته ، ويرِث لقَبه دو مُونْتِسكيو ، ويقوم بواجباته خيرَ قيام ، ثم يَعْتَرِيه سَأَمٌ فيَتْرُك عملَه حينما يَتَمَثَّل له سُخْرَةً .

وما كان يساوره من وَلَعٍ بالمباحث التاريخية والدِّراسات القديمة يُفَسِّر رغبته الشديدة فى الانتساب إلى الأكاديمية الرَّجَوية[1] الجديدة التى أُنشئت فى بُورْدُو حيث قُبِل فى أبريل[2] من سنة ١٧١٦ ، وحيث تَلَا بعد قبوله بأسبوعين « بحثه حَوْل سياسة الرومان فى الدِّين » .

وما كانت رئاسته لبرلمان بُورْدُو مدةَ اثنتى عشرة سنةً لتَصْرِفه عن العمل فى الحقل الأدبىِّ والعلمىِّ ، فقد أخرج فى سنة ١٧٢١ كتابَ « الرسائل الفارسية » الذى تَمَّ له من النجاح وحُسْن القبول ما هو معروفٌ فى عالَم العلم ، وقد طُبع هذا الكتاب أربعَ مرات فى عامه الأول من غير ذكر اسمه عليه ؛ وهذا الكتابُ جامعٌ لسلسلةٍ من الرسائل أرسلها إلى صديق له رجلٌ فارسىٌّ وهمىٌّ قَصَد أوربة سائحاً فراحَ ينتقد فيها الأوضاعَ الاجتماعية والسياسية والدينية بأسلوب ساخر لاذع ، ثم قَلَّ تداول الناس لهذا الكتاب عن حظرٍ حكومىٍّ ومَنْعٍ كَنَسِىٍّ كما قيل ، ومن التَّجَنِّى قولُ ڤُولْتِيرَ عن هذا الكتاب : « إنه بَهْرَجٌ يستطيع كلُّ واحد أن يضعَ مثله » ، فلم يكن من السهل على ڤُولْتِيرَ إبداعَ مِثْلِه ، وكان يتعذَّر على غيره فى ذلك الزمن إخراجُ نظيره .

وقد أَمْكن مُونْتِسْكيُو أن يَظْهَر رجلًا كبيراً فى بُورْدُو حتى ذلك الحين ، فلما

---

(١) Provincial— (٢) نيسان .

ظَهَرَت « الرسائل الفارسية » لاقت إقبالاً فى المجتمع الباريسىِّ ، ولما قَصَد باريسَ بعد ذلك رَحَّبَت به هذه العاصمة ، وأَخذ يتردَّد إلى نادى « الأَنْترِسُول » المشهور حيث اشْتَرَك فى مناقشاته ودراساته مِقْداماً ، ويُرَجَّح أَنه تَلَا على هذا النادى ، فى سنة ١٧٢٢ ، كتابَ « محاورة بين سِيلَّا وأُوكْرات » الذى بيَّن فيه سلوكَ سِيلَّا السياسىَّ وأَسبابَ تنَزُّل هذا الطاغية عن سلطانه ، ومن هذا الكتاب أُبْصِرَ مقدارُ ما يُنْتَظَر منه فى ميدان الجِدِّ .

ولم يَتَوَرَّع مُونْتِسْكيُو ، مع ذلك ، من وَضْع كتاب « معبد غنِيد » ونَشْرِه فى سنة ١٧٢٥ إرضاءً لعُشَراءِ أخت دُوكْ دُو بوربون ، الآنسة كلِيرْمون ، التى كانت حَسِيبةً باهرةَ الجمال معبودةَ المجتمع ، فلم يَخْلُ كتابُه هذا من خِفَّةٍ وتحلُّل .

وينطوى قبوله عضواً فى الأَكاديمية الفرنسية على فصلٍ محزن ، ففى سنة ١٧٢٥ يُنْتَخَب عضواً فى هذه الأَكاديمية ، ولكن الملك يَرْفِض ذلك بناءً على تقرير وزيره الكردينال فلُورى واستناداً إلى المبدإِ المُهْمَل فى ذلك الوقت والذى يَشْتَرِط كونَ العضو مقيماً بباريس ، وبهذا يُلْغَى الانتخاب .

ولم يَفُلَّ ذلك عَزْمَ مُونْتِسْكيو ، فقد رأى أن يَرْوِيَ ظَمَأَه إلى العلم والأدب فَصَغُر فى عينه مَنْصِبُه الكبير تحقيقاً لغايةٍ دونَها أعظمُ الغايات فباع هذا المنصِبَ الموروث فى سنة ١٧٢٦ على أن يعود إلى ابنه بعد موته ، ومن المحتمل أن كان هذا البيعُ عن شوقٍ إلى مجتمع باريس ، أو عن طموحٍ إلى انتخابه عضواً فى الأَكاديمية الفرنسية ، أو عن رغبةٍ فى مسايرة الحركة العلمية والأدبية بباريس ، أو عن هذا كلِّه .

ومهما يكن من أمرٍ فقد غادر مُونْتِسْكيو مدينةَ بُورْدُو ليعيش فى العاصمة ،

وذلك مع قضاء ستة أشهرٍ من كلِّ سنة فى لا بْرِيد .

وبذلك يزول المانع من قبوله عضواً فى الأكاديمية الفرنسية ، ويُبْحَثُ فى الأمر وتُلْتَمَس المخارج وتُبْذَل جُهُودٌ نفعاً لمُونْتِسْكيو ، غير أنه يُزْعَمُ إخراجُ مونتسكيو طبعةً خاصة من « الرسائل الفارسية » مشتملةً على تغييرٍ وتبديل وتحويل ، ولم يَعْدُ هذا حَدَّ الخرافة ، ولم يَحُلْ هذا دون إنصات الوزير فلُورِى للمؤلف معتذراً عن نشره كتاباً من غير ذكرٍ لاسمه بسبب مَنْصِبه القضائىِّ الذى يَمْنَع من ذلك ، ويُسَوَّى الأمر وتُذَلَّلُ الصِّعاب بعد أخذ الوزير كفالةً ويُرْفَع الحَظْرُ ويَدْخُل مُونْتِسْكيو الأكاديمية الفرنسية فى ٢٤ من يناير سنة ١٧٢٨ .

ولم يَكَدْ مُونْتِسْكيو يُقْبَل فى الأكاديمية الفرنسية حتى قام بسياحته فى أوربة مجتمعاً بالرجال ناظراً إلى الأمور باحثاً فى الدساتير والنُّظُم فطاف فى النمسة وهُنْغارية ، ولم تُيَسَّر له رحلةٌ إلى تركية كما كان ناوياً ، ثم انطلق إلى إيطالية والبندقية حيث أقام نحو عام ، ثم توجه إلى إنكلترة بطريق پِيمُونْت والرين ، وفى إنكلترة لَبِثَ ثمانيةَ عشرَ شهراً فأُعْجب بأخلاق الإنكليز وسياستِهم كما أُعْجب بهما ڤُولْتِير ، فبَهَرَته حريةُ الناس فى الحديث عن مساوئ الحكومة مع بقاء هذه الحكومة ، وطاب له خُلُوُّ إنكلترة من معتقلٍ كالباسْتِيل ، ولم يَفُتْه قَيْدُ تنازع أحزابها ورجالها كتابةً ، كما يَتَجلَّى ذلك فى « روح الشرائع » .

وقد أحسنت إنكلترة مثواه فاخْتِيرَ عُضْواً فى الأكاديمية الملكية بلندن ، وقد سُحِر بما أَبْصر فيها وبما أوحت إليه من مَنَاحٍ عامة ، فعَدَّ النظامَ الإنكليزىَّ مثالاً للحكومة الصالحة .

ويَعُود مُونْتِسْكيُو إلى فرنسة ، يَعُود إلى لا بْرِيد ، لا إلى باريس ، وفى

لابْرِيدَ ما انفكَّ يُمْلِي ويُنَقِّح ويُعَدِّل ويُعِيد النظرَ مُهَيِّئاً كتابَه « روح الشرائع » العظيمَ ، ولكنه رأى أن يُمَهِّدَ سبيل الانتقال من « الرسائل الفارسية » إلى « روح الشرائع » ، وذلك بإخراج كتابٍ أشدَّ خَطَراً من الأول وأقلَّ قَدْراً من الثانى ، فأصدر فى أمستردامَ ، سنة ١٧٣٤ ، كتابَ « تأملات حَوْل أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » خالياً من اسمه مع أنه كان قد قَدَّم نسخةً عنه إلى الأكاديمية الفرنسية ، وهذا الكتابُ التاريخىُّ الفلسفىُّ طريفٌ أسلوباً وتفكيراً مع صِغَر حجمٍ ، ولم يؤلَّف فى ذلك العصر ما يَعْدِله اتزاناً وإبداعاً فى موضوعه ، والواقعُ أنه مع « الرسائل الفارسية » إرهاصٌ من المؤلِّف مُبَشِّرٌ بكتاب « روح الشرائع» إذا جاز لنا هذا التعبير ، فعلى هذه الكتب الثلاثة تقوم شهرة مُونْتِسْكيُو .

أَجَلْ ، لم يتفق لكتاب « تأملات حَوْلَ أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » ما اتفق لكتاب « الرسائل الفارسية » من ضوضاء ، غير أنه جعل لمُونْتِسْكيُو شهرةَ رجلِ الجِدِّ وأوجب تعليقَ أكبرِ أملٍ على الكتاب العظيم « روح الشرائع » الذى كان تفكيرُه فى إخراجه أمراً معروفاً ، وهذا ما أَدَّى إلى تعيينه عضواً فى مجمع العلوم الملكى ببرلين سنة ١٧٤٦ .

حَلَّتْ سنة ١٧٤٨ ، فطُبِع كتاب « روح الشرائع » فى جِنيف ، وكان عُنوانُه فى الطبعة الأُولى « روح الشرائع ، أو الصلةُ التى يجب أن تكون بين القوانين ونظامِ كلِّ حكومة والطبائعِ والإقليم والدِّيانة والتجارة إلخ . » ، فأضاف المؤلف إلى ذلك : « مباحثَ جديدةً عن القوانين الرومانية حَوْلَ المواريث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية » ، وكتابُ « روح الشرائع » مؤلَّفٌ من واحدٍ وثلاثين باباً مُوَزَّعاً بين ستة أجزاء ، فيشتمل الجزء الأول على ثمانية أبواب يعالَجُ

فيها أمرُ القوانين وأشكال الحكومة ، ويشتمل الجزء الثانى على خمسة أبواب تعالَج فيها التدابير العسكرية مع أمور الجباية ، ويشتمل الجزء الثالث على ستة أبواب تعالَج فيها الأوضاعُ والطبائع واتّباعُهما لأحوال الأقاليم ، ويشتمل الجزء الرابع على أربعة أبواب تعالَج فيها المسائل الاقتصادية ، ويشتمل الجزء الخامس على ثلاثة أبواب تعالَج فيها أمور الأديان ، ويشتمل الجزء السادس ، وهو الأخير ، على خمسة أبواب تعالَج فيها القوانين الرومانية والفرنسية والإقطاعية ، ويُعَدُّ البابان الأخيران من هذا الجزء ذيلاً للكتاب ، فقد قال مونتسكيو عنهما : « يَشُوبُ كتابىَ نقصٌ ، على ما أعتقد ، إذا ما سكتُّ عن حادث وَقَع فى العالَم ذات مرةٍ ، ولن يَقَع على ما يحتمل ، إذا لم أتكلّم عن تلك القوانين التى رُئى ظهورها فى أوربة من غير اتصالٍ بالقوانين التى عُرِفَتْ حتى ذلك الحين ، عن تلك القوانين التى أدَّت إلى ما لا يُحْصَى من الخير والشرِّ . . . والتى أدت إلى النظام مع ميلٍ إلى الفوضى ، وإلى الفوضى مع ميلٍ إلى النظام والانسجام . . . ومنظرُ القوانين الإقطاعية جميلٌ ، وتَنْهَض بَلُّوطةٌ قديمة ، وترَى العين أوراقَها من بعيد ، وتَدْنُو العينُ وتُبْصِر ساقَها ، ولكنها لا ترَى جذورَها مطلقاً ، فلا بُدَّ من شَقِّ الأرض لرؤيتها » .

وقد يَضَعُ العالِم كتاباً واحداً فى حياته ، وقد يكتب ذاتَ الكتاب عِدَّة مرات ، وهذا ما صنعه مُونْتِسْكيُو فى « روح الشرائع » الذى أخذ يُفَكِّر فى موضوعه منذ شبابه فجمع موادَّه مع الزمن ، وقابَل بينها وبين الحقيقة فى أثناء رِحلاته ، وهو لم ينقطع عن وضع هذا الأثر العظيم قاضياً وفيلسوفاً ، قال ڤِيَان : « أُبْصِرَ « روحُ الشرائع » على مقاعد مدرسة الحقوق ببُورْدُو ورُسِمَ فى « الرسائل

الفارسية » ولُقِّحَ ، فى رِحْلاتِ مؤلِّفه ، وعُيِّن بِدَوْرِ « عظمة الرومان » ، على أننى أفترضُ انتفاعَ مونتسكيو كثيراً بسياحاته فى وضع كتابه العظيم » ، والواقعُ أن مونتسكيو انتفع بالمصادر الشفوية انتفاعَه بالمصادر المكتوبة .

وقد تَمَّ إعدادُ مونتسكيو لموادِّ « روح الشرائع » الغزيرة سنة ١٧٤٤ ، حين انزوى فى لابْرِيد ليَضَع صيغته بلا انقطاع ، فلما كانت سنة ١٧٤٧ أمكنه أن يُفَكِّر فى طبعه ، ويقول مُونْتِسْكيُو فى مقدمة « روح الشرائع » :

« وما أكثَرَ ما بدأت هذا الكتاب وتركْتُه ، وقد تركتُ للرياح ألفَ مرةٍ ما كنت أكتبُ من الأوراق ، وكنت أَشْعُر بهبوط الأيدى الأبوية فى كلِّ يوم ، وكنت أسيرُ وراء هدفى من غير وَضْعِ مشروعٍ ، وكنت لا أعْرِف القواعدَ ولا الشواذَّ ، وكنت لا أجِدُ الحقيقةَ إلاَّ لأفقِدها ، ولكننى عندما اكتشفتُ مبادئى أتانى كلُّ ما بحثتُ عنه ، فأبصرتُ فى غضون عشرين عاماً بدءَ كتابى ونموَّه وتقدُّمه وتمامَه » .

ومن ثَمَّ ترى مقدار ما عانى مُونْتِسْكيو من تَلَمُّسٍ فى الظلام ومن اضطرابِ بالٍ وريَبِ حَمْلٍ ، ومن جمعِ قُصَاصاتٍ بعد انفصالٍ وَضْعاً لها ضِمْنَ نظامٍ ووَفْقَ مِنْهاج ، حتى انتهى كتابُ « روحِ الشرائع » إلى كماله .

وقد اخْتُلِف فى أىّ الموضوعات أهمُّ من غيرها فى الكتاب ، فرأى بعضهم مباحثَ فصل السلطات ورأى آخرون مباحثَ تأثير الأقاليم ورأى فريقٌ ثالث أمورَ الأديان ورأى فريقٌ رابعٌ مسائلَ الاقتصاد ، فمع ما لكلٍّ من هذه الموضوعات الأربعة من أهميةٍ خاصة يَظْهَر أن هنالك شبهَ إجماعٍ على كون مباحث فصل السلطات الثلاث ، الاشتراعية والتنفيذية والقضائية ، أهمَّ ما فى الكتاب ، لِمَا كان

لها من التأثير البعيد المَدَى .

يَرَى مونتسكيو أن من التجارِب الأزلية كونَ الإنسان ذى السلطان يميل إلى إساءة استعمال سلطانه هذا حتى يَقِفَ عند حَدٍّ ، فلا يَقِفُ السلطانَ غيرُ السلطان ، وعن توازن السلطات الثلاث تنشأ حريةُ الأمة .

ولا مراء فى أن مقت الاستبداد من المشاعر التى كانت تلازم مُونْتِسْكيو ، وفى أن هذه المشاعر كانت شائعةً بين أكبر عددٍ من أبناء وطنه نتيجةً لردِّ الفعل الذى عَقَبَ موتَ لويسَ الرابعَ عشر ، وفى أن هذا يُحَسُّ منذ ظهور « الرسائل الفارسية » ، غير أن نصيبَ مُونتسكيو فى ردِّ الفعل الشامل ذلك هو وضعُه مذهباً سياسيًّا يَجْعَل الاستبدادَ متعذراً ، وهذا المذهبُ هو فصلُ السلطات .

و بالحرية السياسية يتطلَّب العقلُ فى الدولة الحسنة التنظيم تحقيقَ مناحى العدل والإنسانية ، والعقلُ يَدِينُ الرِّقَّ وإن كان الإقليمُ يقتضيه فى بعض البلاد كما يَرَى مُونْتِسْكيو ، وداعى الرِّقِّ عنده غيرُ موجودٍ فى أوربة ، وفى البلاد الحارَّة أيضاً ، فيَعْتَقد عدمَ تَعَذُّر العمل الحُرِّ مطلقاً ، والعقلُ يَدِينُ الحرب عنده ، فما تؤدى إليه المَلَكياتُ المقاتِلة الفاتحة هلاكُ شعوبها ، والحربُ الدِّفاعية وحدَها هى الموافقةُ للعدل والصواب ، وحقُّ الدفاع الشرعىِّ خاصٌّ بالدول كما هو خاصٌّ بالأفراد ، والعقلُ يَدِين كلَّ ظلم وقسوةٍ عنده ، فهو يَدِينُهما بالقوانين وبتطبيق القوانين .

ولا أحدَ ، كمُونْتِسْكيُو ، شَهَرَ فى القرنِ الثامنَ عشرَ حرباً شعواءَ على قسوة الاشتراع والمرافعات الجنائية ، فَحَمَل على شِدَّة العقوبات وأثبت أن هذه الشِّدَّة تَغْدُو غيرَ مُرْهِبة فى آخر الأمر ، وأكثرُ العقوبات تأثيراً عنده ما ناسب الجرائمَ .

وعند مُونْتِسْكيُو أنه لا شيء أشدّ ضرراً على الجمهور والدولة من الإفراط فى جباية الأموال وسوء إدارتها ، فلا يحقّ للحكومة ، مهما كان لونُها ، أن تطالب الأهلين بغير المبالغ التى تقتضيها مصالحُ الدولة ، ومن سَرِقَة أموال الشعب وزيادةِ بؤسه عنده كلُّ جُودٍ من الأمير على بِطانته مساعَدَةً لها على الانغماس فى الترف ، وكلُّ ثروةٍ يَجْمَعها الماليون من ضرائبَ إضافيةٍ يتَمَكنون بها من اقتناص مال الشعب ، ولذا وَجَبَ على رجال الحكم ألاَّ يُمْعِنوا فى إرهاق الأهلين بالضرائب الثقيلة وأن يَحْرِصوا على إشعار الشعب العامل بأنه يتمتع بثمرات عمله ، فلا يَبْلُغ الشعب من البؤس واليأس درجَةً يَعْدِل معها عن العمل .

ويذهب مُونْتِسْكيُو إلى ضرورة اختلاف القوانين باختلاف الأقاليم والعروق والمعتقدات والمناحي والوسائل ، فمن قوله : « إن القانون على العموم هو الموجبُ البشريُّ ما سيطر على أمم الأرض طُرًّا ، ولا ينبغى للقوانين السياسية والمدنية فى كلِّ أمة أن تكون غيرَ الأحوالِ الخاصة التى يُطَبَّق عليها الموجِبُ البشريُّ . . . ويجب أن تكون تلك القوانين خاصةً بطبيعة البلد ، خاصةً بالإقليم البارد أو الحارِّ أو المعتدل ، و بطبيعة الأرض وموقعها واتساعها ، و بجنس حياة الأمم أو الزُّرَّاع أو الصائدين أو الرُّعاة ، ويجب أن تناسب درجةَ الحرية التى يُمْكِن أن يُبيحَها النظام ، ودينَ الأهلين وعواطفَهم وغِناهم وعددَهم وتجارتَهم وطبائعَهم ومناهجَهم ... وهذا ما أحاول صنعه فى هذا الكتاب ، فأبحثُ فى جميع هذه الصِّلات ، وهى التى يتألف من مجموعها ما يُسَمَّى روح الشرائع » .

ويُسْهِب مونتسكيو فى بيان تأثير الإقليم فيذهب إلى أن البرد يساعد على تقدم الصِّناعة ونشوء الشجاعة وأن الحَرَّ يُنمِي الكسل ، و يَعْترض ڤولْتير عليه بالعرب

الذين لم يأتوا من الشمال « ففتحوا من البلاد فى ثمانين سنةً ما هو أكثر مما مَلَكتْه الإمبراطورية الرومانية » .

وكانت فرنسة فى عهدَىْ لويسَ الرابعَ عشرَ ولويسَ الخامسَ عشرَ تشتمل على كنيسةٍ مرهِقة وملكيةٍ مطلقة ، فلم تَدْرِ ما التسامحُ الدينىُّ ولا الحريةُ السياسية ، ولكنها تَضِيق بهذا النظام ذَرْعاً ، فتَسُود فى أوائل القرنِ السابعَ عشرَ ، بين الطبقات المثقفة على الخصوص ، روحُ معارضة الكنيسة والمَلَكية ، ولكن من غير جَهْرٍ بمهاجمة الدين ، ولكن مع بثٍّ عدم الاكتراث له ، ولكن مع وجود ساخطين سياسيين يتذمرون من حكومة الملك ، فيظهر فى النصف الأول من القرن الثامنَ عشرَ مُونْتِسكيو وڤُولْتِير ، وكلا الاثنين من رجال الطبقات العليا ، وكلاهما كان راضياً بالمجتمع الذى يعيش فيه ، فَلا يَرْغَب فى قلْبِه ، وإنما يَطْلُب الإصلاح ، وكلاهما فُتِن بالدستور الإنكليزىّ ، ولا سيما تسامحُ الإنكليز الدينىُّ ، وكان الدينُ أَظْهَرَ ما عُنِىَ به ڤُولتير وإن بَحَث فى السياسة ، وكانت السياسة أَظْهرَ ما عُنِىَ به مونْتِسْكيو وإن بَحَث فى الدين ، وكلاهما ناهضَ عدمَ التسامح فى جميع وجوهه ، كما ناهضا الاضطهادَ والتفتيشَ والحروب الدينية ، وطالب ڤُولتير بإلغاء امتيازات الإكليروس ، وطالب مونْتِسْكيو بأن تَكُفَّ الكنيسة عن ظُلْم مخالفيها ومُنْكريها ، وبأن يكون الإكليروس أقلَّ ثراءً وأقلَّ سلطاناً .

قال مونتسكيو : « إذا رأت قوانينُ دولةٍ معاناةَ أديانٍ كثيرة وجب عليها أن تُلزِم هذه الأديانَ بالتسامح نحو بعضها بعضاً ، ومن المبادئ أن يصبح كلُّ دين مزجورٍ زاجراً ، وذلك أنه إذا استطاع الخروجَ من دائرة الضغط مصادفةً لم يَلْبَث أن يهاجِم الدين الذى ضغطه عن طغيانٍ ، لا عن دينٍ .

« ومن المفيد ، إذَنْ ، أن تَطْلُب القوانينُ من هذه الأديان المختلفة ألا يكَدِّر بعضُها صَفْوَ بعضٍ فضلاً عن عدم تكدير صَفْوِ الدولة ، ولا يُعَدُّ المواطن مطيعاً القوانين مطلقاً باقتصاره على عدم تكدير كِيَان الدولة ، بل يجب عليه ، أيضاً ، ألاَّ يكدّر أحداً من المواطنين أيًّا كان » .

ويَرَى مُونْتِسْكيُو أن العقل يَزْجُر المشاعر ويسيطر عليها دائماً ، ولم يكن مونتسكيو ثوريًّا قَطُّ ، وهو لا يَنْفَكُّ يوصي بالاعتدال وضبط النفس ، وهو يُشير بإطاعة القوانين ، وهو لايَذْهب إلى نَيْل العَدْل والتقدم بالقَهْر والعنف ، وهو يُعَوِّل على الزمن والعمل الخفيِّ وغيرِ المحسوس وعلى العقل فى إصلاح النُّظُم السياسية والاجتماعية وزيادةِ حاصل العدالة فى الأمة ، وفى الفوز بالسعادة والرَّخاء ، ولاريب فى أنه كثيرُ الحِسَاب لضعف الناس وشهواتهم ، ولكن من غير ذُعْرٍ وقُنُوط ، ولم يَفُتْه أن الحرية ، حتى فى البلدان العريقة فيها ، تُغَذِّى المصالح الخاصة بوسائل التغلُّب على العقل والعدل ، فمن السهل تحريكُ شهوات الشعب وصرفُه عن منافعه الحقيقية وسوقُه إلى تركها .

وكتابُ « روح الشرائع » هو سِفْرُ مُونْتِسْكيُو السياسىُّ الرائع ، ولم يؤَلَّف فى الغرب مايفوقه ، وهو « أعظم كتابٍ فرنسىٍّ فى القرن الثامن عشر » ، والكتابُ جامعٌ لفلسفة الاشتراع وحكمة التاريخ والفقه الدستورىّ ، وكتابُ « روح الشرائع » سِفْرٌ تحليلىٌّ أمكن تعديلُ بعض جزئياته ، ولكنه ظلّ قائماً فى مجموعه ، وهو فى موضوعه أكثرُ الكتب تأثيراً فى الأزمنة التى جاءت بعده ، ولم يَظْهَر مثلُ واضعه كاتبٌ مَثَّلَ فى التاريخ السياسىِّ دوراً مهمًّا ، فقد استوحته دساتير فرنسة منذ ذَرَّ قَرْن الثورة الفرنسية ، وكان له الأثرُ البالغ فى

وضع دساتير العالم حتى يومنا هذا ، ومن الواضح انتحالُ الدساتير الأمريكية لمبادئه في فصل السلطات على الخصوص ، وكتابُ « روح الشرائع » هو الأثرُ الذى عُدَّ به مونتسكيو واضعَ علم السياسة وعلم الاجتماع فى الغرب .

وقد ألمعنا إلى وجوب البحث عن ضَمَان الحرية والسلامة فى فصل السلطات ، وهذا هو المذهب المشهور الذى اكتشفه مُونتسكيو ونشره ، وما فتىء الناس منذ القرن الثامنَ عشرَ يستلهمون هذا المبدأَ فى كلِّ مكان يراد إقامة حكومة حُرَّة فيه ، سواءٌ أفى المجالس أم فى الصِّحافة أم فى عالمِ النشر أم فوق المنابر ، وأىُّ حزبٍ لا يَدْعو الأحزابَ الأخرى إلى احترام مبدأِ فصل السلطات ؟

و « روحُ الشرائع » هو الكتاب الذى حَرَّر به مُونتسكيو مَعْشَرَ المشترعين من السير مع هوَى الناس ومن مصادفات الأحوال ، وردَّهم إلى أساس الطبيعة البشرية ، فنال من الصيت البعيد منذ صدوره ما طُبِــعَ معه عشرين مرةً فى أقلَّ من عامين ، وتُرْجِم إلى جميع لغات أوربة ، و « روحُ الشرائع » هو ما قال عنه عدوُّ مونتسكيو الأزرقُ ڤُولْتِير : « كان الجنس البشرىُّ قد أضاع حُجَجَه ، فأعادها مُونْتِسْكيو إليه » ، وهو ما قال عنه إميل فاغِيه : « روحُ الشرائع أكثرُ من كتاب ، هو أثرٌ تاريخىٌّ عظيم يَنْزِل إلى الوقائع فيترك فيها أثراً عميقاً لزمنٍ طويلٍ جدًّا » .

والحقُّ أن « روح الشرائع » هو أثرُ روحٍ عالية ، والحقُّ أن « روح الشرائع » هو روحُ إنسانيةٍ يَدِين الظُّلْمَ والاعتداء ويُوصِى باللطف والعطف ، وهو يسير بقارئيه إلى مَثَل الثورة الفرنسية الأعلى ، يسير بهم إلى خلاصة هذا المَثَل : الحرية والمساواة والإخاء .

وعلى ما يتصف به كتاب « روح الشرائع » من تعقيد فى الأسلوب والتباسٍ فى

العبارة فإنه الغامضُ الواضحُ الذى يُعَدُّ من أقوى ما احتوته اللغة الفرنسية من كُتُبِ النثر ، فهو جامعٌ جمعاً عجيباً منسجماً بين الخيال والحقيقة والعقل والإحساس والجُرْأة والاعتدال ، وعلى من يَوَدّ أن يستوعب « روحَ الشرائع » و يستخرج منه كلَّ عبرة أن يَعْرِف كيف يقرأه ، وقد جاء فيه : « لا يَنْبغِى أن يُبْلَغ من استقصاء أحد الموضوعات دائماً ما لا يُترْكَ معه شىء يَعْمَلُه القارئ ، فالمهمُّ ألاَّ يُرَغَّب فى القراءة ، بل فى التفكير » .

و يظهر أن ما فى الكتاب من غموض والتباس وما فى عبارته من تعقيدٍ ناشىء عن وضعه فى عهد مَلِكٍ عَضُوض ، فى زمنٍ كان الاعتقالُ والسجن والقتل جزاءَ من يُبْدِى رأياً صريحاً يَهْدِف إلى تغيير النظام السياسىّ وتعديله ، ورُبَما كان هذا سِرَّ قول مُونْتِسْكيُو فى مقدمته : « إذا وُجِدِ ، فيما اشتمل عليه هذا السِّفْر من أمورٍ لا تُحْصَى ، ما قد يسىء خلافاً لِما أَتوَقَّع لم يكن فيه ما صَدَر عن سوء قصد . . . وقديماً كان أفلاطون يَحْمَد الربَّ على أنه وُلِدَ فى زمن سقراط ، وأجِدُنى شاكراً للربِّ ولادتى فى عهد الحكومة التى أعيش فيها ومشيئتَه أن أُطيع مَنْ جعلنى أُحبُّ . . . ولو كنتُ قادراً على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يُحِبُّون بها واجباتِهم وأميرَهم ووطنَهم وقوانينَهم و يَشْعُرون بأنهم سعداء فى كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومة وكلِّ مركز يكونون فيه لعَدَدْتُنِى أسعدَ الوَرَى » .

حقًّا كان مونتسكيو مؤرخاً فيلسوفاً فقيهاً من الطِّراز الأول . . .

وكان مونتسكيو وطنيًّا صادقاً ضِمْن المعنى السائد للقرنِ الثامنَ عشرَ ، وذلك أنه كان رجلاً يتوخى النفع العامَّ فى جميع أفعاله ، كما أنه كان وطنيًّا ضمن المعنى الذى ساد القرن التاسعَ عشرَ ، وذلك أنه وَقَف نفسَه على عَظَمة وطنه ومجدِ قومه ،

مع الاستعداد للدفاع عنه والموت فى سبيله تجاه الأجنبىّ ، غير أن وطنية مُونْتِسْكيُو لا تنطوى على ازدراء الأجنبىّ ولا على تحدِّيه ولا على مقته ، فهو يَحْمِل حُبًّا شاملًا للإنسانية مع طلب الخير للأمم التى تتألف منها والمطالبة بالرِّفْق بها ، ولا يعنى هذا أنه يُعَرِّض بلاده للهلاك عن حُبٍّ للإنسانية ، وإنما كان من الشجاعة مايُضَحِّى معه بمنفعةٍ خاصةٍ لبلاده فى سبيل مصلحة النوع البشرىِّ العامة ، فهو ليس ممن يُوقِدُون العالمَ سَلْقاً لبَيْضَةٍ على حسب التعبير العصرىّ .

ولم يَسْلَم مونْتِسْكيُو من حَمَلَاتٍ كانت تشُنُّها الكنيسة وغيرُ الكنيسة عليه بعد وضع « روح الشرائع » ، ويقضى السنين السبع التى بقيت له من عمره بعد نشر « روح الشرائع » فى الرَّدِّ على هذه الحَمَلات فى كتاب « الدفاع عن روح الشرائع » على الخصوص .

وفى لابريدَ ، لا فى باريس ، أكثرُ ما تمتع مُونْتِسْكيُو بما تَمَّ له من نجاحٍ وبُعْدِ صيتٍ بَعْدَ نشر « روح الشرائع » ، فمُونْتِسْكيُو عاد لا يأبَهُ لحياة المجتمع الراقى بباريس كما فى شبابه .

ولم يَعِشْ مُونْتِسْكيو طويلاً بعد كتابه العظيم ، ففى سنة ١٧٥٤ زار باريس للخلاص من إجارة منزله فيها ، ولكنه لم يَلْبَث أن مَرِض فى باريس ، ولم يُمْهِلْه المرض ، فمات فى ١٠ من فبراير (١) سنة ١٧٥٥ ابناً للسادسة والستين ودُفِنَ فى كنيسة سان سُولْپيس بباريس .

واسْمَعْ بعض ما قاله مُوپِرْتويس مؤبِّناً مُونْتِسْكيُو ، فى ٥ من يُونْيه (٢) سنة ١٧٥٥ ، فى المجلس العامِّ لمجمع العلوم الملكىِّ ببرلين :

---

(١) شباط — (٢) حزيران .

« كان مُونْتِسْكيُو يميل إلى الرِّفق والإنسانية دائماً فيَخْشَى من التحوُّلات مالا يستطيع أعظمُ العباقرة أن يُبْصِرُوا نتائجَه فى كلِّ حين ، وكان يُطَبِّق على كلِّ شيءٍ هذه الروحَ المعتدلة التى يَرَى بها الأمور من غرفته ويَحْفظها بين ضوضاء العالَم وفى حُمَيَّا الأحاديث ، وكنتَ تَجِدُ الرجلَ عينَه مع جميع الأوضاع ، وهنالك كان يَظْهَر أكثرَ روعةً مما فى آثاره ، كان يَظْهر بسيطاً عميقاً جليلاً فيَفْتِن ويُثَقِّفُ ولا يُسِيء مطلقاً ، وكان لى شرفُ العيش ، مِثْلَه ، فى ذات المجتمعات ، فأبصرتُ مع مشاطرةٍ ، عدمَ الصبر الذى كان يُسْتَمَع به إليه دائماً ، والسرورَ الذى كان يَبْدُو عند مشاهدة وصوله .

« وكان وقارُه الحرُّ مع الحَيَاء يشابه حديثَه ، وكان معتدلَ القامة ، وهو على ما كان من ذهاب إحدى عينيه تقريباً وشِدَّةِ ضعف الأخرى لم يلاحَظْ ذلك عليه قَطُّ ، فكانت سِيماه جامعةً بين السَّماح والسُّمُوِّ .

« وكان قليلَ العناية بثيابه ، وكان يتهاون بكلِّ شيء خلا النظافة ، وكان لا يَلْبَس سوى النسائج البسيطة غيرَ مضيفٍ إليها ذهباً ولا فِضةً ، وكانت عينُ البساطة تلاحَظ على مائدته وفى بقية تدبيرِه المنزلىّ ، وهو على الرغم من النفقة التى اقتضتها رِحْلاتُه ومعاشرتُه للخواصّ وضَعْفُ نظره وطبعُ كتبه لم يقتطع شيئاً من تُرَاثه المتوسط الذى انتقل إليه من آبائه غيرَ مكترثٍ لزيادته مع جميع الفُرَص التى اتفقت له فى بلدٍ وعصرٍ تُفْتَح فيهما أبواب الثَّراء لأقَلِّ الأهليات » .

وهنا نذكر أن بعضَ موضوعات الكتاب مسبوقٌ و بعضَها غيرُ مسبوق ، غيرَ أن الكتاب فى مجموعه تامُّ الجِدَّة كاملُ الإبداع حتى فى منهاجِ المسبوقِ منه ، ولا نقابل هنا بين المؤرخ الفيلسوف الفقيه العربىِّ ابنِ خلدون ومونتسكيو لنرى

أيُّهما أكثرُ إبداعاً من الآخر وأحقُّ منه فى لقب واضع علم السياسة والاجتماع ، فلكلٍّ منهما نواحٍ أبدعَ فيها أكثرَ من الآخر ، وكلٌّ منهما عالج موضوعاتٍ لم يتناولها الآخر ، وكلٌّ منهما أفاض فى موضوعاتٍ أكثرَ مما أفاض الآخر ، وهما كفرَسَىْ رِهانٍ كما يَبْدُوان أولَ وهلةٍ ، وليس من الرأى أن يُقْطَع فى كون ابن خلدونَ عَلَا مُونتِسْكيو عبقريةً ، ولو فى بعض الموضوعات ، لأن ابن خلدون أقدمُ عصراً من مُونتسْكيو ، ولأن ابن خلدون سَبَق مُونتِسْكيُو فى معالجته أموراً بحث فيها هذا الأخيرُ وانتهى إلى نتائجَ مماثلةٍ لِمَا انتهى إليه ابن خلدون ، فالقِدَمُ ليس أمراً مهمًّا فى التفضيل ما دام ابن خلدون قد ظهر فى زمنٍ عُرِفت فيه أسرار حضارة العرب وجميعُ وجوهها فكان هذا من أعظم العوامل فى تَجَلِّى عبقرية ابن خلدون ، وما دام مُونتِسْكيو قد ظَهَر بعد اكتشاف أمريكة وظهورِ كثير من النُّظُم الحكومية والمبادئ الإدارية والمالية والاقتصادية وما انطوى عليه هذا من مساوئ ، وما دام مونتسكيو ظهر فى زمن بلغت الحضارة الأوربية فيه درجةً رفيعةً بعد دَوْر النهضة ، فكان هذا من أعظم العوامل فى تَجَلِّى عبقرية مُونْتِسْكيو ، وإنما يقضى الإنصاف بأن يُبْحَثَ فى كون مُونْتِسْكيو قد اطلع على مقدمة ابن خلدون أو عَرَف أمرها ممن اطلعوا عليها فاستوحاها فى وضع مَطالبه ، كما أن الإنصاف يقضى بالبحث فى مجموع المسائل التى عالجها كلٌّ منهما ومقدارِ ما أبدع فيها ثم المقارنةِ بين ذلك حتى يُمْكِنَ القولُ بأن أحدَهما أعلى من الآخر عبقريةً فى موضوعاتٍ معينةٍ أو على العموم .

وإنى بعد إبداء هذه الملاحظة أذكر أن كتاب « روح الشرائع » الجليلَ وُضِعَ منذ أكثرَ من قرنَيْن ، وأنه طرأ على اللغة الفرنسية ، فى هذه المدة الطويلة ، بعضُ

التحويل والتغيير فى الألفاظ والتراكيب والاصطلاحات ، فبذلنا جهوداً مضنية لتذليل هذه الصعوبات وجعل الترجمة حرفيةً واضحةً جُهْدَ المستطيع مع ما ينطوى عليه الأصل من غُمُوض ناشىء عن وضعه فى عصر الاستبداد بفرنسة كما ذكرتُ ، وذلك فضلاً عن كون الغموض يلازِم كتبَ الفقه والقانون والفلسفة والاجتماع على العموم ، فإذا كان التوفيق قد أصابنى فى ترجمة هذا الكتاب الخالد الذى هو صِنْوُ « مقدمة ابن خلدون » ترجمةً صحيحة ، وذلك من الطبعة المطابقة للتى مات مونتسكيو مُعَوِّلاً عليها[1] ، وكان للأمة العربية نفعٌ به ، فإننى أكون قد نِلْتُ ما أتمنى .

عادل زعيتر

(نابلس)

(١) مكتبة لابلياد (La Pléiade) ، عَرْض وإشراف روجه كايْوَا (Roger Caillois) .

(٢)

الترجمة



مُقدّمَة المؤلفْ

إذا وُجِدَ ، فيما اشتمل عليه هذا السِّفْر من أُمور لا تُحْصَى، ما قد يُسِيء خلافاً لِما أتوقع لم يكن فِيه ما صَدَر عن سوء قصد ، فلم أُفْطَرْ على نفسٍ عَذُولٍ قطٌّ ، وقديماً كان أَفلاطون يَحْمَد الربَّ على أَنه وُلِد في زمن سُقراط ، وأَجِدُني شاكراً للربِّ ولادتي في عهد الحكومة التي أَعيش فيها ، ومشيئتَه أَن أُطيع مَنْ جعلني أُحِبّ .

وأَطلب لطفاً أَخشى ألا أُجاب إليه ، وذلك ألّا يُقَدَّر جُهْدُ عشرين عاماً بمطالعةِ ساعةٍ فيُرْضَى عن الكتاب بأَسْرِه أَو يُنْكَر كلُّه ، لا بضع جُمَلٍ منه ، وإذا ما أُريد البحث عن مَقْصِد المؤلِّف لم يُمْكِن كشف ذلك في غير سِيَاق الكتاب .

والناسُ هم أَول من بحثتُ عنهم فاعتقدتُ فيما لا حدَّ له من تنوع القوانين واختلاف الطبائع أَنهم لم يكونوا مُسَيَّرين بأهوائهم فقط .

وقد وضعتُ مبادئ ، وأَبصرتُ خضوعَ الأحوال الخاصة لها كما لو كان ذلك من تلقاء نفسها ، وأَن تواريخ جميع الأمم ليست غيرَ نتائجَ لها ، وأَن كلَّ قانون خاصٍّ مرتبطٌ في قانون آخر أَو تابعٌ لقانون آخرَ أَعمَّ منه .

ولما دُعيتُ إلى القرون القديمة ثانيةً حاولتُ أَن آخذ بروحها لكيلا أَعُدَّ متشابهاً ما هو مختلفٌ من الأحوال في الحقيقة ، ولئلا يَفُوتني اختلافُ ما يَلُوح تشابُهه منها .

ولم أَستنبط مبادئي من مُبْتَسراتي*، بل استنبطتها من طبيعة الأمور .

---

* Préjugés

ولا يَتَّضِح كثيرٌ من الحقائق هنا إلا بعد أن تُرَى السلسلة التى تَرْبِطها بحقائقَ أخرى ، وكلما أُنعِمَ النظرُ فى التفاصيل شُعِر بصحة المبادئ ، ولم آتِ بجميع هذه التفاصيل مع ذلك ، فمن ذا الذى يستطيع قولَ كلِّ شىء من غير مَلَل طويل ؟

ولن تَجِد هنا تلك الخطوط البارزة التى تتصف بها المؤلَّفات الحديثة كما يظهر ، فالبوارزُ تزول عند النظر إلى الأمور بشىء من اتساع المَدَى ، وهى لا تُولدُ فى الغالب إلّا لأن النفس تتناول ناحيةً وتُعرِض عن غيرها .

ولا أَكتبُ ، مطلقاً ، لأُبَكِّت ما هو مستقرٌّ بأىِّ بلد كان ، وستجدُ كلُّ أُمةٍ عللَ قواعدها هنا ، ومن الطبيعى أن تُستنبط من ذلك هذه النتيجة القائلة إن اقتراح كلِّ تحويلٍ أَمرٌ خاصٌّ بمن فُطِروا قادرين على اكتناه نظام الدولة كلِّه بخَطْرةٍ عبقرية .

ولا تُنَوَّر الأمةُ من غير اكتراثٍ ، فقد بدأت مبتسَراتُ الحكام تكون مبتسَراتِ الأمة ، ولا ارتيابَ فى زمنٍ جاهليةٍ ولو أُتِىَ أكبرُ المنكرات ، ويُرتَجف فى زمن النور، أيضاً ، عندما يُصْنَع أعظمُ الخيرات ، وذلك أنه يُشْعَر بالمساوئ القديمة فيُرَى إصلاحُها ، ولكن مساوئَ الإصلاح نفسِه تُرَى أيضاً ، فيُترَكُ الشرُّ إذا خِيف ما هو أسوأ منه ، ويُترَك الخير إذا ما شُكَّ فى الأصلح ، ولا يُنْظَر إلى الأجزاء إلّا للحكم فى المجموع ، ويُبْحَثُ فى جميع العلل لتُبْصَر جميع النتائج .

ولو كنت قادراً على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يُحِبُّون بها واجباتِهم وأَميرَهم ووطنَهم وقوانينَهم ويَشْعُرون بأنهم سعداء فى كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومة وكلِّ مركزٍ يكونون فيه لعَدَدْتُنى أَسعدَ الوَرَى .

ولو كنت قادراً على جعل القادة يَزِيدون معارفَهم فيما يجب أن يأمروا به ، وعلى

جعل من يُطيعون يَجِدُون لَذَّةً جديدة فى الطاعة ، لَعَدَدْتُنى أَسعدَ الوَرَى .

ولو كنت قادراً على صُنْع ما يُشْفَى به الناس من مبتسَراتِهم لعَدَدْتُ نفسى أسعدَ الأنام ، وبالمبتسَراتِ ، هنا ، أَدعو ما يؤدى إلى خفاء الشيء بذاته ، لا الذى يؤدى إلى جهل بعض الأمور .

وبمحاولة تثقيف الناس تُمْكن مزاولةُ هذه الفضيلة العامة المشتملة على حبِّ الجميع ، والإنسانُ ، أَى هذا الموجودُ المَرِن ، إذ يَخْضَع لأفكار الآخرين وانطباعاتِهم فى المجتمع ، يكون قادراً ، أَيضاً ، على معرفة طبيعته الخاصة إذا ما دُلَّ عليها ، وهو يَفْقِد حتى الشعورَ بها إذا ما أُخفيت عنه .

وما أَكثر ما بدأتُ هذا الكتابَ وتركتُه ، وقد تركتُ للرياح[1] ألفَ مرةٍ ما كنت أَكتب من الأوراق ، وكنت أَشعُر بهبوط الأيدى الأبوية[2] فى كلِّ يوم ، وكنت أسير وراء هدفى من غير وضع مشروعٍ ، وكنت لا أَعرِف القواعدَ ولا الشواذَّ ، وكنتُ لا أَجد الحقيقةَ إلا لأفْقِدها ، ولكننى عندما اكتشفتُ مبادئى أَتانى كلُّ ما بحثتُ عنه ، فأبصرتُ فى غضون عشرين عاماً بدءَ كتابى ونموَّه وتقدّمه وتمامَه .

وإذا كان النجاحُ حليفَ هذا السِّفر وجدتُنى مَديناً به كثيراً لجلال موضوعى ، ومع ذلك لا أَعتقد أن العبقرية أعوزتنى تماماً ، ولما أبصرتُ كثيراً من عظماء الرجال فى فرنسة وإنكلترة وألمانية قد كتبوا قبلى قضيتُ العجب ، غير أننى لم أقنَط قطُّ ، فقلت مع كُورِّيج : « وأنا مصوِّرٌ أيضاً[3] » .

---

(١) Ludibria ventis — (٢) Bis patriæ cecidere manus

(٣) Ed io anche son prittore

تنبيه من المؤلف

يتطلب الوقوف على الأبواب الأربعة الأولى من هذا السِّفْر * أن يلاحَظ أن ما أدعوه « فضيلةً » فى الجُمهورية هو حبُّ الوطن ، أى حُبُّ المساواة ، وليس هذا فضيلةً خُلُقية ، ولا فضيلةً نصرانية ، مطلقاً ، بل فضيلةٌ سياسية ، وهذا هو النابض** الذى يُحرِّك الحكومة الجمهورية ، كما أن « الشرف » هو النابض الذى يُحرِّك الحكومة الملكية ، ولذا سميت حبَّ الوطن والمساواة بالفضيلة السياسية ، وكانت لدىّ أفكارٌ جديدة ، فوجب أن أجِدَ كلماتٍ جديدةً ، أو أن أجعل للكلماتِ القديمة معانىَ جديدةً ، وذهب من لم يُدْرِك هذا إلى أننى قلتُ أموراً مخالفةً للصواب مُنَكَّدةً فى جميع بلاد العالم ، وذلك لأن الأخلاق هى ما يُراد فى جميع بلاد العالم .

ثم يجب أن يُنْتَبه إلى وجود فرق كبير بين أن يُقال إن بعض الخِصَال أو تحوُّلَ النَّفْس أو الفضيلةَ ليس النابضَ الذى يُحرِّك الحكومة وأن يقال بعدم وجود ذلك فى الحكومة مطلقاً ، وإذا قلتُ إن هذا الدولاب أو هذه العُجَيْلَة المُسَنَّنة ، ليس النابضَ الذى يُحرِّك هذه الساعة فهل يُسْتَنْبَط من هذا خُلُوُّ الساعة من ذلك ؟

---

* كان عنوان الطبعة الأولى لهذا الكتاب : « روح الشرائع ، أو الصلة التى يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة إلخ . » فأضاف المؤلف إلى ذلك : « مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول المواريث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية » .

** النابض (Ressort) : هو آلة الساعة التى تحرك دواليبها وتعرف بالزنبرك .

يَبْعُد نَفْيُ الفضائل الُخلقية والنصرانية عن الحكومة المَلَكية بَعْدَ نَفْيِ وجود الفضيلة السياسية عنها ، والخلاصةُ هى أَن الشرف موجودٌ فى الُجمهورية وإن كانت الفضيلةُ السياسيةُ نابضَها ، وأَن الفضيلة السياسية موجودةٌ فى المَلَكية وإن كان الشرف نابضَها .

ثم إن رجل الخير الذى تكلمتُ عنه فى الفصل الخامس من الباب الثالث ليس رجلَ الخير النصرانىّ ، بل رجلُ الخير السياسىّ المتصف بالفضيلة السياسية التى حدثتُ عنها ، وهذا هو الرجل الذى يحبُّ قوانين بلده والذى يسير عن حُبٍّ لقوانين بلده ، وقد كشفتُ النِّقاب عن جميع هذه الأمور فى هذه الطبعة ممعناً فى تحديد الأفكار ، واضعاً كلمةَ « الفضيلة السياسية » فى مُعْظَم المَحَالّ التى استعملتُ فيها كلمةَ « الفضيلة » .

الجُزْءُ الأوَّل



البَابُ الأوّل

القوانينُ على العموم

الفَصْلُ الأوّلُ

صلةُ القوانين بمختلف الموجودات

القوانينُ ، فى أوسع معناها ، هى العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء ، ولجميع الموجودات قوانينُها من هذه الناحية ، فللألوهية[1] قوانينُها وللعالم المادىّ قوانينه ، وللأفهام التى هى أسْمى من الإنسان قوانينُها ، وللحيوانات قوانينُها ، وللإنسان قوانينُه .

ومَنْ قال « إن قَدَراً أعمى أوجد جميع المعلولات التى نُبْصِرها فى العالم » يكون قد قال مُحَالاً عظيماً ، فأىُّ مُحَالٍ أعظمُ من قَدَرٍ أعمى أحدثَ موجوداتٍ مُدْرِكة ؟

إذَنْ ، يُوجَد عقلٌ أوّلِىّ ، والقوانينُ هى الصِّلاتُ بين هذا العقل ومختلفِ الموجوداتِ ، وصلاتُ هذه الموجودات المختلفة فيما بينها .

ولله صلةٌ بالكون خالقاً وحافظاً ، والقوانينُ التى خَلَق بمقتضاها هى القوانين

---

(١) قال بلوتارك إن القانون هو سلطان كل فان ودائم ، فى الرسالة : « يجب أن يكون الأمير عالماً » .

التى يَحْفَظ بمُوجَبها ، والله يَعْمَل وَفْقَ هذه القواعد لأنه يَعْلَمها ، وهو يَعْلَمها لأنه صَنَعها ، وهو صَنَعها لعلاقتها بحكمته وقدرته .

و بما أننا نرى دوامَ بقاء العالَم المُوجَد بحركة المادة والخالى من الإدراك وَجَب أَن تكون لحركاته قوانينُ ثابتةٌ ، و إذا ما أمكن تصوُّرُ عالمٍ غيرِ هذا وَجَب أن تكونُ له قواعدُ ثابتةٌ ، و إلَّا تلاشى .

وهكذا يَفْتَرِض التكوينُ ، الذى يَلُوح أنه عملٌ مُرَادىٌ * ، قواعدَ ثابتةً ثباتَ قَدَر الملاحدة ، ومن المُحَال أن يقال إن الخالق يمكنه أن يُدَبِّر العالم بغير هذه القواعد ما دام العالَمَ لا يدوم بغيرها .

وهذه القواعدُ هى علاقةٌ دائمةُ الاستقرار ، وجميعُ الحركات ، بين جِرْمٍ متحرك وجِرْمٍ آخرَ متحرك ، تُتَلَقَّى وتَزيد وتنقُص وتزول وَفْقَ علائق الجِرْم والسرعة ، وكلُّ فَرْقٍ اطِّرَادٌ ، وكلُّ تحوُّلٍ ثبات .

وقد يكون للموجودات الخاصة المدرِكة قوانينُ وَضَعَتْها ، ولكنَّ لها ، أيضاً ، قوانينُ لم تَضَعْها ، وقد كانت الموجوداتُ المدرِكة ممكنةً قبل أن تكون ، وقد كان لها ، إذَنْ ، علائقُ ممكنة ، ومن ثَمَّ كانت لها قوانينُ ممكنة ، وقد كانت تُوجَد علائقُ عدلٍ ممكنةٌ قبل وجود قوانينَ موضوعةٍ ، فالقولُ بعدم وجود عَدْلٍ أو جَوْرٍ غيرِ ما تأمر به القوانين الوضعية أو تنهى عنه هو قولٌ بعدم تساوى جميع أنصاف قُطْر الدائرة قبل رسمها .

ولِذا يجب الاعتراف بوجودِ علائقِ إنصافٍ أقدمَ من القانون الوضعِىِّ الذى شَرَعها ، وذلك ، مثلاً ، أن من العدل أن يُخْضَع لقوانين مجتمعات الناس

* Arbitraire

عند وجودها ، وأنه إذا ما وُجِدَت موجوداتٌ مُدْرِكَةٌ تلقَّت خيراً من موجود آخرَ وجب عليها أن تشكُر له ذلك ، وأنه إذا ما خَلَق موجودٌ مُدْرِك موجودًا مُدْرِكاً وجب على المخلوق أن يقيم على ما كان من خضوعه منذ أصله ، وأن الموجودَ المُدْرِكَ إذا ما اعتدى على موجودٍ مدرِكٍ فإنه يستحقُّ أن ينال مثلَ ما صنع من شرّ ، وهَلُمَّ جَرًّا .

ولكن يجب أن يُحْسَن تدبيرُ العالَمَ المدرِك كتدبيرِ العالَمَ الطبيعيّ ، وذلك لأن العالَمَ المدرِك ، وإن كانت له قوانينُه الثابتةُ بطبيعتها ، لا يَتَّبعها باستمرار كما يَتَّبع العالَمَ الطبيعيُّ قوانينَه ، وذلك لأن الموجوداتِ المدرِكَةَ الخاصةَ محدودةُ العقل بطبيعتها ، ومن ثَمَّ تراها عُرْضةً للخطأ ، ثم إن من طبيعتها أن تسير بنفسها ، وهى لا تداوم ، إذَنْ ، على اتباع قوانينها الفطرية ، حتى إنها لا تَلْزَم دائماً ما تَتَّخذ من قوانين .

ولا يُعْرَف هل تُسَيَّر الحيوانات بقوانين الحركة العامة أو بحركة خاصة ، ومهما يكن من أمرٍ فإنها لم تكن مع الرَّبِّ على صلة أوثقَ مما عليه بقيةُ العالَمَ المادىّ ، ولا ينفعها الشعور فى غير ما بينها من علاقةٍ أو فى علاقتها مع موجوداتٍ خاصة أخرى أو مع نفسها .

وهى تحافظ على كيانها الخاص وعلى جنسها بمَيْلٍ إلى اللذة ، ولها قوانينُ طبيعيةٌ لاتحادِها بالشعور ، وليس لها قوانينُ وضعيةٌ مطلقاً لعدم اتحادها بالمعرفة مطلقاً ، ومع ذلك فإنها لا تَتَّبع قوانينها اتباعاً لا يتغير ، وأحسنُ منها اتباعاً لذلك النباتاتُ التى لا نلاحظ فيها معرفةً ولا شعوراً .

وليس لدى الحيوانات ما عندنا من المُتَع العليا ، وعندها ما ليس لدينا ،

فليس لديها آمالُنا أبداً ، ولكن ليس عندها مخاوفُنا أبداً ، وهى تعانى الموت مثلنا ، ولكن من غير أن تعرفه ، حتى إن أكثرها يَحْفَظ نفسه أحسن مما نحفَظ ، فهى لا تُسىء استعمالَ شهواتها بمقدار ما نُسِىء .

والإنسانُ ، موجوداً طبيعيًّا ، مُسَيَّرٌ بقوانينَ ثابتةٍ كالأجرام الأخرى ، والإنسانُ ، موجوداً مدرِكاً ، يَنْقُض بلا انقطاعٍ ما شَرَع اللهُ من القوانين ، وهو يغيِّر القوانين التى يَضَعها بنفسه ، وعلى الإنسان أن يدبِّر نفسه ، ومع ذلك فهو كائنٌ محدود الإدراك ، فهو عُرْضةٌ للجهل والخطأ كجميع الأفهام القاصرة ، وما لديه من معارفَ ضعيفةٍ يَفْقِدُه أيضاً ، أى يكون موضعاً لألفٍ من الأهواء مثلَ مخلوقٍ حَسَّاس ، وأمكن موجوداً كهذا أن يَنْسَى خالقَه فى كلِّ حين ، فدعاه الله إليه بقوانين الدين ، وأمكن موجوداً كهذا أن يَغْفُل عن نفسه فى كل حين ، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق ، وأمكن الإنسانَ ، المفطورَ على العيش فى المجتمع ، أن يَنْسَى الآخرين فيه ، فردَّه المشترعون إلى واجباته بالقوانين السياسية والمدنية .

الفصل الثانى

قوانين الطبيعة

قوانينُ الطبيعة هى قبل جميع هذه القوانين ، وهى تُدْعى بهذا الاسم لاشتقاقها من نظام وجودنا ، ويجب لمعرفتها جيداً أن يُنْظَر إلى إنسانٍ قبل قيام المجتمعات ، فتكون قوانينُ الطبيعة ما يتَلقَّاه فى مثل هذه الحال .

وهذا القانون ، الذى يَطْبَع فينا فكرةَ خالقٍ فينتهى بنا إليه ، هو أولُ القوانين الطبيعية أهميةً ، لا ترتيباً ، وأَجْدَرُ بالإنسان فى الحال الطبيعية أن يكون ذا قدرةٍ على المعرفة من أن يكون ذا معارف ، ومن الواضح ألاَّ تكون أفكارُه الأولى نظريةً ، فهو يفكر فى حفظ كيانه قبل أن يَبْحث عن أصل وجوده ، وإنسانٌ مثلُ هذا لا يشعُر بغير ضعفه فى البُداءة ، ويكون بالغَ الوَجَل ، ومن يرغب فى زيادة الاختبار يَجِدْ ضالَّته فى غابات الوحوش من الناس[1] حيث كلُّ شىء يخيفهم وكلُّ أمرٍ يشرِّدهم .

وفى هذه الحال يَشْعُرُ كلٌّ بأنه مرؤوس ، ويكاد كلٌّ يَشْعُرُ بأنه متساوٍ ، ولا يحاوَل الاقتتالُ إذَنْ ، وتكون السَّلْم أولَ قانون طبيعىّ .

وليس من المعقول أمرُ الرغبة التى هى أولُ ما ينتحله هُوبْز للناس فى قَهْر بعضهم بعضاً ، ففكرةُ السلطان والتغلب هى من التركيب ومن الارتباط فى أفكارٍ كثيرة أخرى ما لا تكون معه أولَ ما عند الإنسان .

ويسأل هُوبْز : « إذا كان الناس فى غير حال حربٍ طبعاً فلماذا يسيرون مسلّحين دائماً ؟ ولِمَ يكون لديهم من المفاتيح ما يُغْلِقون به منازلهم ؟ » ، ولكنْ لا يُشْعَر بأنه يُعْزَى إلى الناس قبل تأسيس المجتمعات ما لا يمكن أن يَحْدُث لهم إلاّ بعد هذا التأسيس الذى يجعلهم يَجِدون فيه من العوامل ما يتقاتلون معه وما يدافعون به عن أنفسهم .

ويَجْمَع الإنسان بين حِسٍّ ضعفه وحِسٍّ احتياجاته ، وهكذا يوحى إليه قانونٌ طبيعىٌّ آخرُ بطلب القُوت .

---

(١) ودليل ذلك حال الهمجى الذى وجد فى غاب هانوفر وشوهد بإنكلترة ، فى عهد جورج الأول .

وقد قلتُ إن الخوف يَحْمِل الناس على احتراز بعضهم من بعض ، ولكن علاماتِ الخوفِ المتبادَلِ لا تلبثُ أن تُلْزِمهم بأن يتدانَوْا ، ثم إنهم يُحْمَلون على ذلك بمثل ما يَشْعُر به حيوانٌ من لذة الاقتراب من حيوانٍ آخرَ من نوعه ، ثم إن ما يُوحِي به كلٌّ من الجنسين إلى الآخر من فُتونٍ بسبب اختلافهما يزيد هذه اللذة ، وما يقوم به كلٌّ منهما نحو الآخر من تذلُّلٍ طبيعىّ ، دائماً ، يكُون قانوناً ثالثاً .

وينتهى الناس إلى نَيْلِ معارفَ أيضاً فضلاً عن الشعور الذى كان لهم فى البُداءة ، وهكذا تكون لديهم رابطةٌ ثانية لا توجد عند الحيوانات الأخرى ، ويكون عندهم باعثٌ جديد للاتحاد إذَنْ ، وتكون الرغبة فى العيش فى مجتمعٍ قانوناً طبيعيًّا ثالثاً .

الفصل الثالث

القوانين الوضعية

عند ما يصبح الناس فى مجتمعٍ يَفْقِدون حسَّ ضعفهم ، وتزول المساواة التى كانت بينهم ، وتبدأ حال الحرب .

ويأخذ كلُّ مجتمع خاصّ فى الشعور بقوَّته ، ويوجب هذا حالَ احتراب الأمم ، ويأخذ الأفرادُ فى كلِّ مجتمعٍ فى الشعور بقوتهم ، فيحاولون تحويلَ فوائد هذا المجتمع الرئيسةِ نفعاً لأنفسهم ، وهذا ما يحْدِث حالَ حربٍ بينهم .

ونوعا حال الحرب هذان يوجبان وضعَ قوانينَ بين الناسِ ، والناسُ إذْ هم

سكانُ سَيَّارةٍ عظيمة جدًّا ، حيث توجد شعوبٌ مختلفةٌ بحكم الضرورة ، تكون لهم قوانينُ سائدةٌ لصلة هذه الشعوب فيما بينها ، وهذه هى حقوق الأمم ، والناسُ إذْ هم عائشون فى مجتمع يجب حفظه تكون لهم قوانينُ سائدةٌ لصلة الحكام بالرعية ، وهذه هى الحقوق السياسية ، ويكون للناس ، أيضاً ، من القوانين ما يَسُود صلةَ جميع الأهلين فيما بينهم ، وهذه هى الحقوق المدنية .

ومن الطبيعىّ أن تقوم حقوق الأمم على هذا المبدأ ، وهو : يجب على مختلف الأمم أن تأتىَ أعظمَ خيرٍ فى السَّلم وأقلَّ شرٍّ فى الحرب ما أَمْـكن ، وذلك من غير إضرارٍ بمصالحها الحقيقية .

والنصرُ غايةُ الحرب ، والفتحُ غاية النصر ، والحفظُ غاية الفتح ، فمن هذا المبدأ ومن المبدأ السابق يجب أن تُشْتقّ جميعُ القوانين التى تؤلّف منها حقوق الأمم .

ولدى جميع الأمم حقوقٌ للأمم ، حتى إنك تجدُ للإيرُوكْوَا* ، الذين يأكلون أسراهم ، مثلَ هذه الحقوق ، فهم يُرْسِلون ، ويستقبلون ، سفراءَ ، وهم يعرفون حقوقَ الحرب والسَّلْم ، والسوء فى عدم قيام حقوق الأمم هذه على المبادئ الصحيحة .

وتجدُ ، فضلاً عن حقوق الأمم التى تُعْنَى بجميع المجتمعات ، حقوقاً سياسية لكلٍّ من هذه المجتمعات ، وما كان البقاء ليُكتَب لمجتمع بلا حكومة ومن الصواب البالغ قولُ غرَاڤينا : « إنه يتألف من اجتماع جميع السلطات الخاصة ما يُسَمَّى الحقوق السياسية » .

---

* الإيروكوا : اسم أطلقه الأوربيون على ست عشائر مقاتلة من البوروج (أصحاب الجلود الحمر) كانت تقيم بشمال الولايات المتحدة وجنوب كندة .

وقد تُجْعَل السلطةُ العامة قبضةَ واحدٍ ، وقد تُجْعَل قبضةَ كثيرين ، ويرى بعضُهم أن حكومة الفرد هى الأكثرُ مناسبةً للطبيعة ما دامت الطبيعة قد أقرّت السلطةَ الأبوية ، غير أن مثال السلطة الأبوية لا يُثْبِت شيئاً ، وذلك لأن سلطة الأب وإن كانت ذاتَ نَسَبٍ بحكومة الفرد تكون سلطةُ الإخوة بعد موت الأب ، أو سلطةُ أبناء العم لَحًّا* بعد موت الإخوة ، ذاتَ نَسَبٍ بحكومة الكثيرين ، وتشتمل السلطة السياسية على اتحاد أُسَرٍ كثيرة بحكم الضرورة .

وأفضلُ من ذلك أن يقال إن أكثر الحكومات ملاءمةً للطبيعة هى الحكومة التى تكون ذاتَ وضع يوافق أكثرَ من غيره وضعَ الشعب الذى قامت من أجله .

ولا يُمكن اجتماعُ القُوَى الخاصة من غير اجتماع جميع العزائم ، ومن الصواب البالغ أيضاً قولُ غرَاڤينا : « إن اجتماع هذه العزائم هو ما يسمَّى الحال المدنية » .

والقانونُ على العموم هو المُوجِبُ البشرىُّ ما سَيْطَر على أمم الأرض طُرًّا ، ولا ينبغى للقوانين السياسية والمدنية فى كلِّ أمة أن تكون غيرَ الأحوالِ الخاصة التى يُطَبَّق عليها هذا الموجب البشرىّ .

ويجب أن تكون هذه القوانين من اختصاصها بالأمة التى وُضعت فى سبيلها ما يكون من الاتفاق العظيم معه إمكانُ صَلاحِ قوانينِ أمةٍ لأمةٍ أخرى .

ويجب أن تكون هذه القوانينُ موافقةً للطبيعة ولمبدأ الحكومة القائمة أو التى يراد إقامتُها ، وذلك سواءٌ عليها أكانت مُوجِدةً لها كما هو أمر القوانين السياسية ، أم كانت حافظةً لها كما هو أمر القوانين المدنية .

---

* يقال « ابن العم لحا » أى لاصق النسب ، ونصبه على الحال لأن ما قبله معرفة .

ويجب أَن تكون تلك القوانين خاصةً بطبيعة البلد ، خاصةً بالإقليم البارد أو الحارّ أَو المعتدل ، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها ، وبجنس حياة الأمم أو الزُّراع أو الصائدين أَو الرُّعاة ، ويجب أَن تُنَاسِب درجةَ الحرية التي يمكن أن يُبِيحَها النظام ، ودينَ الأهلين وعواطفَهم وغِناهم وعَددَهم وتجارتهم وطبائعهم ومناهجَهم ، ثم يوجد لتلك القوانين صلاتٌ فيما بينها ، صلاتٌ بأصلها وبمَقْصِد المشترع وبنظام الأمور التي قامت عليها ، فيجب أن يُنْظَر إليها من جميع هذه الأغراض .

وهذا ما أحاول صنعَه في هذا الكتاب ، فأبحث في جميع هذه الصلات ، وهي التي يتألف من مجموعها ما يسمى روحُ الشرائع .

ولم أَفْصِل القوانين السياسية عن القوانين المدنية قطُّ ، وذلك لأنني ، وأنا الذي يبحث في روح القوانين من دون القوانين وفي قيام هذه القوانين على مختلف الصِّلات التي يمكن أن تكون بين القوانين ومختلف الأمور ، أَراني أَقلّ اتباعاً لترتيب القوانين الطبيعيّ مني لاتباع ترتيب هذه الصلات وهذه الأمور .

وأَولُ ما أَبحث في الصلات بين القوانين ومبدأِ كلّ حكومة ، وبما أَنه يوجد تأثيرٌ بالغ لهذا المبدأِ في القوانين فإنني أُعْنَى بمعرفته جيداً ، وإذا ما استطعتُ أَن أَضعه مرَّةً رُئِيَ سَيْلُ القوانين منه كما لو كان هذا من منبعها ، ثم أَنتقل إلى الصِّلات الأخرى التي يلوح أَنها أَكثر خصوصيّةً .

البَابُ الثّانى

القوانين التى تشتق من طبيعة الحكومة رأساً

الفصل الأوّلُ

طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة

للحكومات ثلاثة أنواع : الُجمهورية والمَلَكية والمستبدة ، ويكفى لاكتشاف طبيعة الحكومات ما عند أقلِّ الناس ثقافةً من فكرٍ عنها ، وأفترضُ ثلاثةَ تعاريف ، بل ثلاثة أُمور ، ومنها « أن الحكومة الُجمهورية هى التى تكون السلطة ذاتُ السيادة فيها للشعب جملةً أو لفريق من الشعب فقط ، وأن الحكومة المَلَكية هى التى يَحْكُم فيها واحد ، ولكن وَفْقَ قوانينَ ثابتةٍ مقرَّرة ، وذلك بدلاً مما فى الحكومة المستبدة من وجودِ واحدٍ بلا قانونٍ ولا نظامٍ فيَجُرُّ الجميعَ على حسب إرادته وأهوائه » .

وذلك ما أُدعوه طبيعةَ كلِّ حكومة ، وليُرَ ماهى القوانين التى تَتْبَع هذه الطبيعةَ رأساً ، ومن ثَمَّ تُعَدُّ أُولَى القوانين الأساسية .

الفصل الثاني

الحكومة الجُمهورية والقوانين الخاصة بالديموقراطية

إذا كانت السلطة ذاتُ السيادة في الجُمهورية قبضةَ الشعب جملةً سُمِّيَ هذا ديموقراطيةً ، وإذا كانت السلطةُ ذاتُ السيادة قبضةَ فريق من الشعب سُمِّيَ هذا أرِستوقراطية .

والشعبُ في الديموقراطية هو المليك من بعض الوجوه ، وهو المرؤوس من وجوهٍ أخرى .

ولا يمكن أن يكون مليكاً إلاَّ بأصواته التي هي عزائمُه ، وإرادةُ السيد هي السيدُ نفسُه ، ولِذَا تكون القوانين التي تُقَرِّر حقَّ التصويت أساسيةً في هذه الحكومة ، والواقعُ أن من المهمِّ ، أيضاً ، أن تُنَظَّم في هذه الحكومة كيفيةُ التصويت ومَنْ يصوِّت ولمن يصوَّت وعَلامَ يصوَّت ، وأن يُعْرَف في الملكية من هو المِلك والوجهُ الذي يجب أن يَحْكُم به .

قال لِيبَانيُوس[1] : « كان الأجنبيُّ إذا ما اشترك في مجلس الشعب بأثينة يعاقَب بالقتل » ، وذلك لاغتصاب مثل هذا الرجل حقَّ السيادة .

ومن الضروريِّ تعيينُ عدد الأهلين الذين تؤلف المجالس منهم ، وإلاَّ أَمكن جهلُ كون الشعب ، أو قسمٍ منه فقط ، قد تكلَّم ، فكان لا بُدَّ من عشرة آلاف

---

(١) فن الخطب : ١٧ و ١٨ .

مواطن فى إسپارطة ، وفى رومة التى وُلِدت صغيرةً لتسير نحو العظمة ، فى رومة التى نشأت لتَبْتَلِيَ صروفَ الدهر ، فى رومة التى كان جميعُ أهلِها طوراً خارجَ أسوارها تقريباً والتى كان جميعُ إيطالية وقسمٌ من الأرض داخلَ أسوارها طوراً آخر ، لم يُحَدَّد ذلك العدد قَطُّ[1] ، فكان هذا من عوامل خرابها .

وعلى صاحب السلطة العليا ، الشعبِ ، أن يصنع بنفسه كلَّ ما يُحْسِن صنعَه ، وعليه أن يصنع بواسطة وزرائه ما لا يُحْسِن صنعه .

ولا يكون وزراؤه له مطلقاً إذا لم يُعيِّنهم ، ويكون تعيينُ الشعب لوزرائه ، أى لحكامه ، مبدأً أساسيًّا لدى هذه الحكومة إذَنْ .

ويَحتاج كالملوك ، حتى أكثرَ من الملوك ، أن يُقَاد من قِبَل مجلسٍ أو سِنَات ، ويجب على الشعب أن ينتخب أعضاءَ هذا المجلس حتى يَثِقَ بهم ، وذلك بأن يختارهم بنفسه كما فى أثينة ، أو بواسطة من يَنْصِب من الحكام لانتخابهم كما كان يقع فى رومة أحياناً .

والشعبُ يُورِث العجبَ فى اختيار مَنْ يجب أن يُفَوِّض إليهم قسماً من سلطته ، وليس عليه أن يقوم بغير أشياءَ لا يمكن أن يجهلها وبغير أمورٍ تقع تحت إدراكه ، فالشعبُ يَعْرِف جيداً أن رجلاً ما كان فى الحرب غالباً وأنه نال هذا الفوز أو ذلك الفوز ، فيكون الشعب ، إذَنْ ، عظيمَ القدرة على انتخاب قائد ، والشعبُ يعلَم أن قاضياً ما مواظبٌ ، وأن كثيراً من الناس ينصرفون من محكمته راضين عنه ، وأنه لم يُدَنْ بالارتشاء ، فيكون لدى الشعب من القدرة ، إذَنْ ، ما يكفى لانتخاب قاضٍ ، والشعبُ يَقِفُ نظرَه جاهُ أحد أبناء الوطن أو غِناه ،

---

(١) انظر إلى « تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » . فصل ٩ ، باريس ١٧٥٥ .

فيكفى هذا لاختيار ناظرٍ للأبنية والملاعب ، وجميعُ هذه الأشياء هى أمورٌ يطَّلع عليها الشعب فى الميدان العامِّ أحسن من اطلاع ملكٍ عليها فى قصره ، ولكنْ أيَعْرِف إدارةَ عملٍ وتبيُّنَ المواقع والفُرَص والأوقاتَ المناسبةَ للانتفاع بها ؟ كلاَّ ، إنه لا يَعْرِف ذلك .

ومن كان فى شَكٍّ من قدرة الشعب الفطرية على تمييز المزيَّة فما عليه إلا أن يُلْقِيَ نظرَه على اتصال سلسلة الاختيار العجيب الذى قام به الأثنيون والرُّومان ، وهذا ما لا يُعْزَى إلى المصادفة لا ريب .

ومن المعلوم أن الشعب فى رومة ، وإن انتحل حقَّ رفع العوامِّ إلى المناصب ، لم يَسْتطع أن يوطِّن نفسه على انتخابهم ، وأنه ، وإن أمكن فى أثينة اختيارُ الحكام من جميع الطبقات وَفْقَ قانون أريستيد ، لم يَحْدُث قطُّ ، على رواية إكْزِينُوفون(١) ، أن طلب العوامُّ من المناصب ما قد يُهِمُّ سلامتَه ومجدَه .

وكما أن معظمَ الأهلين ، الذين لديهم من الأهلية ما يكفى للانتخاب ، ليس لديهم من الأهلية ما يكفى ليكونوا منتخَبين ، لم يكن الشعبُ ، الذى عنده من القدرة ما يُقدِّر به إدارة الآخرين ، أهلًا للإدارة بنفسه .

ويجب أن تَسِيرَ الأمور ، ويجب أن تكون على شيء من الحركة غيرَ بالغِ البطء ولا السرعةِ ، ولكن الشعب يكون كثيرَ الحركة أو قليلَها على الدوام ، فمما يَحْدُث أحياناً أن يَقْلِب كلَّ شيء بمئة ألف ذراع ، ومما يَحْدُث أحياناً ألاَّ يسير بمئة ألف قدم إلاَّ كالحشرات .

وفى الدولة الشعبية تُقَسَّم الأمةُ إلى بعض الطبقات ، وفى الوجه الذى تمَّ به

(١) صفحة ٦٩١ ، ٦٩٢ ، طبعة ڤيشيليوس ، سنة ١٥٩٥ .

هذا التقسيم امتاز عظماء المشترعين ، وعلى ذلك توقَّف دوامُ الديموقراطية وازدهارها في كلِّ حين .

وقد اتَّبع سِرْفيُوس تُولْيُوس روحَ الأريستوقراطية في تركيب طبقاته ، وفي تيتوس[1] ليفيوس وفي دِنِي داليكارْناس[2] نرى كيف وَضَع حقَّ التصويت بين أيدي الأعيان من الأهلين ، وقد قَسَّم شعب رومة إلى ١٩٣ مِئَوِيَّةٍ يتألف منها ستُّ طبقات ، فوضع الأغنياء في المئويات الأولى ، ولكن بأقلَّ عددٍ ، ووضع الأقلَّ غِنًى في المئويات التالية ، ولكن بأكثرِ عددٍ ، وألقى جميع جُمهور المُعْوِزين في آخرها ، وبما أن لكلِّ مئويةٍ صوتاً[3] واحداً فقط كانت الوسائط والثَّرَوات هي التي تقوم بالتصويت مفضَّلة على الأشخاص .

وقَسَّم سُولُونُ أهلَ أثينة إلى أربع طبقات ، وكان سُولُون يَسِيرُ بروحٍ ديموقراطية فلم يَصْنع هذه الطبقاتِ تعييناً لمن يجب أن يكونوا ناخبين ، بل لتعيين مَنْ يمكنهم أن يكونوا منتخَبين ، وهو ، إذْ ترَكَ لكلِّ واحدٍ من الأهلين حقَّ الانتخاب ، أراد[4] إمكانَ انتخاب قضاةٍ في كلِّ واحدة من هذه الطبقات الأربع ، غير أنه لم يُمْكِن اتخاذُ الحكام من سوى الطبقات الثلاث الأولى حيث كان الأهلون مُوسِرين .

---

(١) جزء ١ .

(٢) جزء ٤ ، المادة ١٥ وما بعدها .

(٣) انظر في « تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » (فصل ٩) كيف أن روح سرڤيوس توليوس هذه قد بقيت في الجمهورية .

(٤) دني داليكارناس ، أمدوحة إيزوقراط ، صفحة ٩٢ ، جزء ٢ طبعة فيشيليوس ، وبولوكس ، باب ٨ ، فصل ١٠ ، مادة ١٣٠ .

وبما أن تقسيم مَنْ لهم حقُّ التصويت قانونٌ أساسىٌّ فى الجمهورية فإن طريقة ممارسة هذا التصويت قانونٌ أساسىٌّ آخر .

والتصويتُ بالقُرْعة من طبيعة الديموقراطية ، والتصويت بالاختيار من طبيعة الأريستوقراطية .

والقرعةُ هى طريقةُ انتخابٍ لا تَغُمُّ أحداً ، فهى تَدَع لكلِّ مواطنٍ أملاً معقولاً فى خدمة وطنه .

ولكن بما أنها ناقصة بنفسها غالى المشترعون فى تنظيمها وتقويمها .

وفى أثينة سَنَّ سُولونُ مبدأَ التعيين بالاختيار لجميع المناصب العسكرية ، ومبدأَ الانتخاب بالقرعة لمناصب السِّنَات والقضاء .

وقد أراد أن تكون بالاختيار مناصبُ الحكام التى تستلزم نفقةً عظيمة ، وأن تُمْنَح الأخرى بالقرعة .

بيد أنه ارتأى إصلاحَ القرعة فنصَّ على عدم إمكان الانتخاب من غير مَنْ يَحْضُرون ، وعلى امتحان مَنْ يُنْتَخَب من قِبَل قضاةٍ[1] ، وعلى استطاعة كلِّ واحد أن يَتَّهمه بعدم الأهلية[2] ، فكان هذا شاملاً للقرعة والاختيار معاً ، وهكذا إذا أتمَّ الرجلُ مدةَ عضويته وجب أن يُعَانِىَ حُكْماً آخرَ حول الوجه الذى سُلِكت عضويته فيه ، وهكذا كان لغير ذوى الأهلية أن يَكْرَهوا تقديم أسمائهم للاقتراع .

---

(١) انظر إلى خطبة ديموستين ، De falsa legat وإلى الخطبة ضد تيمارك .

(٢) حتى إنه كان يسحب للمنصب الواحد رُقعتان تمنح إحداهما المنصب وتعين الأخرى من يخلف عند رفض الأول .

ولا يزال وجه تقديم رِقاع التصويت قانوناً أساسيًّا فى الديموقراطية ، ومن المسائل الكبرى كونُ التصويت علانيةً أو سرًّا ، ومن قول شيشرون[١] أن القوانين[٢] التى جَعَلت الاقتراع سِرِّيًّا فى أواخر الجمهورية الرومانية كانت من أعظم أسباب سقوطها ، وبما أن هذا يزاوَل على أنواعٍ فى جمهورياتٍ مختلفة فإليك ما ينبغى أن يفكَّر فيه حول هذا كما يُرى .

لا مِراءَ فى أن الشعب إذا ما صَوَّت وجب أن يكون هذا جهاراً[٣] ، ويجب أن يُعَدَّ هذا قانوناً أساسيًّا للديموقراطية ، ويجب أن ينَوِّر الأعيانُ الشعبَ الصغير وأن يُرْدَع هذا الشعب برَصانة بعض الوجوه ، وهكذا قُضِىَ على كلِّ شىء فى الجمهورية الرومانية بجعل التصويت سِرًّا ، وعاد لا يُمْكن تنوير رَعاعٍ ضالِّين ، ولكن التصويت لا يكون سِرِّيًّا كثيراً عندما يُقَدِّم فريق الأشراف[٤] أصواتَه فى أريستوقراطيةٍ أو يُلْقِى السِّناتُ[٥] أصواتَه فى ديموقراطيةٍ لِمَا لا تكون هنالك مسئلةٌ غيرُ منع المكايد .

وفى السِّنات تكون المكيدة خَطِرةً ، وتكون خَطِرة فى هيئة الأشراف ، وهى لا تكون كذلك فى الشعب الذى تقضى طبيعتُه أن يَسِيرَ عن عاطفة ، ويَهِيج الشعب فى الدول التى لا نصيب له فى حكومتها مطلقاً من أَجْل ممثِّل ، كما يَصْنع فى الأمور ، وتكون آفةُ الجمهورية فى خُلوِّها من المكايد ، ويكون هذا عند إفساد

---

(١) جزء ١ و ٣ من القوانين — (٢) كانت تسمى القوانين اللوحية ، فقد كان المواطن يعطى لوحان أو رقعتان فتماز الأولى بحرف A ليقال Antiquo وتماز الثانية بحرف U وحرف R ، Uti Rogas — (٣) كان ذلك برفع الأيدى فى أثينة — (٤) كما فى البندقية .

(٥) لقد أراد طغاة أثينة الثلاثون أن يكون تصويت أعضاء المحكمة العليا علناً توجيهاً لهم وفق أهوائهم ، ليزياس Orat. contra Agorat. فصل ٨ .

الشعب بالمال ، وذلك أنه يَغْدُو فاترَ الدم كَافاً بالمال غيرَ كَلِفٍ بالأمور غيرَ مبالٍ بالحكومة وما يُعْرَضُ فيها منتظراً أُجرته هادئاً .

وكذلك يُعَدُّ قانوناً أساسيًّا للديموقراطية وَضْعُ الشعب قوانينَ وحدَه ، ومع ذلك يوجد من الأحوال ألفٌ تقضى الضرورة فيها بأن يَسُنَّ السِّناتُ قوانينَ ، حتى إن من الملائم فى الغالب أن يَختبر قانوناً قبل اشتراعه ، وقد كان نظام رومة ونظامُ أثينة على جانب عظيم من الحكمة ، فقد كانت لأحكام السِّنات[1] قوةُ القانون مدةَ عامٍ ، وهى لا تُصْبح دائمةً إلاَّ بإرادة الأمة .

الفصل الثالث

القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية

تكون السلطة ذاتُ السيادة فى الأريستوقراطية قبضةَ عددٍ من الناس ، وهؤلاء هم الذين يَضَعون القوانين ويُنَفِّذونها ، ولا يكون الشعب لديهم ، عند أقصى الدرجات ، إلاَّ كالرعية لدى الملك فى الملكية .

ولا يجوز أن يُمْنَح التصويتُ فيها بالقرعة لِمَا لا يكون له غيرُ المحاذير ، والواقعُ أنك إذا نظرت إلى حكومةٍ قائلةٍ بأشدِّ الفروق المؤسِفة لم تَجِدْها أقلَّ إثارةً للمَقْت إذا كان الاختيار بالقرعة ، فالشريفُ ، لا الحاكمُ ، هو الذى يُحْسَد .

وإذا كان عدد الأشراف كثيراً وجب وجود سناتٍ يُنَظِّم الأمور التى لا تَقْدِر هيئة الأشراف أن تَبُتَّ فيها ويُعِدُّ الأمورَ التى تُمْضى ، ويُمْكن القولُ

(١) انظر إلى دنى داليكارناس ، جزء ٤ و ٩ .

فى هذه الحال : كأن الأرستوقراطية فى السِّنات ، وكأن الديموقراطية فى هيئة الأشراف ، وإن الشعب ليس بشىء .

ومن السعادة العظيمة فى الأرستوقراطية إمكانُ إخراج الشعب من اتضاعه على وجهٍ غير مباشر ، ومن ذلك أن جانباً كبيراً من بنك القديس جورج بجنوة أُدير من قِبَل وجوه الشعب(١) فأَنعم على الشعب ببعض النفوذ فى الحكومة التى أدت إلى ازدهاره كُليًّا .

ولا ينبغى لأعضاء السِّنات أن يكونوا ذوى حقٍّ فى القيام مقام من يَنْقُص منهم السِّنات ، فلا شىء أقدر على إدامة سوء الاستعمالات من ذلك ، وكان السِّنات فى رومة لا يَسُدُّ نقصَه بنفسه ، ووكلاء الإحصاء هم الذين كانوا يَنصِبون(٢) أعضاء السنات الجُدُد .

وتتكوَّن ملَكيةٌ ، أو أكثرُ من ملَكيةٍ ، من سلطةٍ مُفْرِطةٍ ينالُها مواطنٌ فى جُمهورية بغتةً ، والقوانينُ فى الملَكية تتدارك النظام أو تلائمه ، ومبدأ الحكومة فيها يردع الملك ، وأما فى الجُمهورية ، حيث يُمْنَح أحد أبناء الوطن(٣) سلطةً مُفْرِطة ، يكون سوء استعمال هـذه السلطة أعظمَ من ذلك ، وذلك لأن القوانين التى لا تُبْصِر ذلك قبل وقوعه مطلقاً لا تَصْنَع شيئاً لتحُول دونه .

وشذَّ عن هذه القاعدة كونُ نظامِ الدولة من الوَضْع ما تفتقر به الدولة إلى حاكم ذى سلطان مُفْرِط ، شأن رومة بُطْغاتها ، وشأن البندقية بحكامها المفتشين ، فهؤلاء

---

(١) انظر إلى الصفحة ١٦ من سياحات فى إيطالية لمسيو أديسون — (٢) كان القناصل فى البداءة هم الذين ينصبونهم — (٣) هذا ما قضى على الجمهورية الرومانية ، انظر إلى « تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم » ، فصل ١٤ و ١٦ ، باريس ١٧٥٥ .

حكامٌ مرهوبون يَرُدُّون الدولة إلى الحرية بعنف ، ولكن من أين أتى اختلاف هؤلاء الحكام كثيراً فى تينك الجُمهوريتين ؟ نشأ هـذا عن أن رومة كانت تدافع عن بقايا أريستوقراطيتها تِجاه الشعب مع أن البندقية تنتفع بحكامها لحِفظ أريستوقراطيتها تِجاه الأشراف ، ومن ثَمَّ كان ينشأ فى رومة عدمُ دوام النظام الاستبدادىِّ كثيراً ، وذلك لسَيْر الشعب بحُميَّاه ، لا بمقاصده ، وكان هذا الحكم يمارَس فى رومة بضوضاء ما قُصِد إرهابُ الشعب ، لا عِقابُه ، وإذا كان الطاغية فى رومة لم يُوجَد إلا لأمر واحد ، وإذا كان الطاغية فى رومة لم يتمتع بسلطانٍ لا حَدَّ له إلَّا بسبب هذا الأمر ، فذلك لأنه كُوِّن لحالٍ غيرِ منتظَر ، وعلى العكس يجب أن يكون فى البندقية حاكمٌ دائم ، وهنا يمكن المقاصدَ أن تَبدأ وأن تُعقَّب وأن تُوقَف وأن تُستأنَف ، وهنا يمكن طموحَ الفرد أن يصبح طموحَ أُسْرة وأن يَغْدُوَ طموحُ الأسرة طموحَ أُسَرٍ كثيرة ، وهنا يُحْتاج إلى حُكم مكتوم ، لأن الجرائم التى يعاقِب عليها ، وهى عميقةٌ دائماً ، تتمُّ فى خفاءٍ وصمت ، وهنا يجب أن يستند هذا الحكم إلى تفتيش عامّ ، وذلك لأنه ليس عليه أن يَزْجُر الشرورَ التى تُعرَف فقط ، بل يجب عليه أن يَمْنع وقوعَ ما لا يُعْرَف منها أيضاً ، ثم إن هـذا الحكم الأخير قائمٌ للانتقام من الجرائم التى يَرْتاب منها ، وإن الحكم الأول يَلْجأ إلى الوعيد أكثر من التجائه إلى الجزاء على الجرائم ، حتى التى يَعترف بها فاعلوها .

ويجب فى كلّ حُكمٍ أن يُعوَّضَ من عظمة السلطة بِقصَر مدته ، وقد جَعَل أكثرُ المشترعين هذه المدة سنةً واحدة ، ومن الخطر أن تُجْعَل أطولَ من هذه ، ومما يخالف طبيعةَ الأمور أن تُجْعل أقصرَ من هذه ، ومن ذا الذى يودُّ أن يدبِّر

أمورَه المنزلية هكذا ؟ وفى راغُوز[١] يُغَيَّر رئيسُ الجمهورية كلَّ شهر ، ويُغَيَّر الموظفون الآخرون كلَّ أسبوع ، ويغيَّر محافظُ القصر كلَّ يوم ، وهذا ما لا يمكن فى غير جمهوريةٍ صغيرة[٢] محاطةٍ بدولٍ هائلة يَسْهُل عليها رَشْوُ صغار الحكام .

وأحسنُ أريستوقراطية هى التى يكون فيها فريق الشعب الذى لا نصيب له من الحكم من الصِغَر والفقر مالا يكون معه للفريق المسيطر أيةُ منفعة فى اضطهاده ، ومن ذلك أن أَنْتِيپاتِر[٣] مَنَع من حق التصويت فى أثينة كلَّ من ليس عنده ألفا درهم فأوجد أحسنَ أريستوقراطيةٍ يمكن أن تكون ، وذلك لأن هذا المبلغ هو من الضآلة مالا يَمْنع معه غيرَ أناس قليلين ، لا مَنْ يكون له بعضُ الوجاهة فى المدينة .

إذَنْ ، يجب أن تكون الأُسَر الأريستوقراطية شعباً على قدر الإمكان ، وكلما دَنَت الأريستوقراطية من الديموقراطية كانت أقربَ إلى الكمال ، وهى تبتعد عنه كلما اقتربت منْ الملَكية .

وأشدُّ الأريستوقراطيات نقصاً هو أن يكون فريق الشعب الطائعُ فيها ضِمْنَ عبوديةٍ مدنية للفريق القائد ، وذلك كأريستوقراطية پولونية حيث الفلاحون عبيدٌ لطبقة الأشراف .

---

(١) رحلة تورنفور – (٢) ينصب الحكام فى لوك لمدة شهرين – (٣) ديودرس ، الباب ١٨ ، الصفحة ٦٠١ ، طبعة رودومان .

الفصل الرابع
صلةُ القوانين بالطبيعة ، الحكومة الملكية

تتكوّن من السلطات المتوسطة والتابعة والخاضعة طبيعةُ الحكومة الملكية ، أى طبيعةُ الحكومة التى يَحْكُم فيها واحدٌ بقوانينَ أساسيةٍ ، وقد قُلْتُ السلطاتِ المتوسطةَ والتابعةَ والخاضعة ، لأن الأمير فى الملكية هو ، فى الواقع ، مصدرُ كلِّ سلطة سياسية ومدنية ، وتَفْترض هذه القوانينُ الأساسية ، بحكم الضرورة ، قَنَواتٍ وسيطةً تَجْرى السلطة منها ، وذلك لأنه إذا لم يوجد فى الدولة غيرُ ما لواحدٍ من إرادةٍ مؤقتة تابعةٍ لهواها لم يُمْكِن أن يستقرَّ فيها أمرٌ ، ومن ثَمَّ لم يُمْكِن أن يَثْبُت فيها أىُّ قانونٍ أساسىٍّ كان .

وأقربُ سلطةٍ متوسطةٍ تابعةٍ إلى الطبيعة هى سلطة الأشراف ، وهى تدخل من بعض الوجوه ضمنَ جوهر الملكية التى تَجِدُ مَثَلَها الأساسىّ فى الكلمة : « لا مَلِكَ ، فلا أشراف ، ولا أشرافَ ، فلا ملِك » ، ولكن يوجد طاغية .

ومن الناس مَنْ تصوَّروا فى بعض الدول بأوربة إلغاءَ كلِّ حكمٍ للسِّنْيورات ، وهم لم يُبْصروا أنهم يَوَدُّون أن يصنعوا ما صَنَع بَرْلمان إنكلترة ، فألْغُوا فى ملكيةٍ امتيازاتِ السنيوراتِ وامتيازاتِ الإكليروس والأشراف والمدن تكُونوا ذوى دولةٍ شعبية ، أو دولةٍ مستبدة ، من فَوْركم .

وفى أوربة دولةٌ كبيرة ما فتِئَتْ محاكمُها تَصْفَع ، منذ قرون كثيرة ، قضاءَ السِّنْيورات الموروثَ وما هو خاصٌّ بالكنيسة ، ولا نرغَب فى لَوْم قضاةٍ لهم

مثلُ هذه الحكمة البالغة ، ولكننا نَدَعُ مجالًا للقَطْع فى مقدار ما يمكن أن يغيَّر من نظام ذلك .

ولا أَعْنُد عند امتيازات الكنيسة مطلقاً ، وإنما أودُّ لو يُحَدُّ قضاؤها ذات يوم ، وليس الأمر فى معرفة : هل كان من الصوابِ إقامةُ هـذا القضاء ، بل فى معرفة : هل هو قائم ، وهل هو قسمٌ من قوانين البلد ، وهل هو نسبيٌّ فى كلِّ مكان ، وهل يجب أن تكون الشروطُ متبادلةً بين سلطتين يُعْتَرف باستقلالهما ، وهل يتساوى لدى التابع الصالح أن يدافع عن قضاء الأمير أو عن حدوده المفروضة فى كلِّ وقت .

وعلى قَدر خَطَر سلطة الإكليروس فى الجمهورية تكون ملاءَمةً فى المَلَكية ، ولا سيا المَلَكياتُ التى تَسِير نحو الاستبداد ، وماذا يكون حال إسپانية والبرتغال منذ ضَياع قوانينهما لولا هذه السلطةُ التى تَرْدَع السلطةَ المُرَادية ؟ يكون هـذا الحاجز صالحاً دائماً عند عدم وجود غيره قَطْعاً ، وذلك لأن الاستبـداد يُورِث الطبيعةَ البشرية مضارَّ هائلةً ، فيكون الضرر الذى يُقَيِّده خيراً .

وكما أن البحر الذى يلوح أنه يريد أن يَغْمُر جميعَ الأرض يُمْسَك بالأعشاب وبالحَصَى الدقيقة التى توجد على الشاطىء ترى الملوكَ الذين يَظْهَر أنه لا حَدَّ لسلطانهم يُوقَفون بأصغر الحواجز ويُخْضِعون جَبَروتَهم الطبيعىَّ للشكاية والتوسل .

وقد نَزَع الإنكليزُ ، تعزيزاً للحرية ، جميعَ السلطات المتوسطة التى كانت تتألف منها مَلَكيتُهم ، وحُقَّ لهم أن يحافظوا على هـذه الحرية ، ولو أضاعوها لكانوا إحدى الأمم التى هى أشدُّ ما فى الأرض عبوديةً .

وعن جهلٍ بالنظام الجمهوريّ والملكيّ معاً صار مسيو لُو من أعظم ما رأته أوربة من عوامل الاستبداد حتى الآن ، وإذا عَدَوْت ما أوجبه من تغييرات خاطفةٍ نابية غريبة جدًّا وجدتَه كان يريد إلغاء المراتب المتوسطة وإبطالَ الهيئات السياسية ، فيَحُلُّ[1] الملكيةَ بأعْطياته الوهمية ، ويلوح أنه يريد شِرَى النظامِ نفسِه .

ولا يكفى وجودُ مراتبَ متوسطةٍ وحدَها فى الملكية ، بل يجب وجود مستودعٍ للقوانين أيضاً ، ولا يكون هذا المستودع فى غير الهيئات السياسية التى تُعْلِن القوانينَ حين وضعها وتُذَكِّر بها عند ما تُنْسَى ، وما هو واقعٌ من جهل الأشراف الطبيعىّ ومن غَفْلة هؤلاء واستخفافهم بالحكومة المدنية يتطلب وجودَ هيئة تُخْرِج القوانين ، بلا انقطاعٍ ، من التراب المدفونة فيه ، وليس مجلس الأمير مستودعاً ملائماً ، فهو بطبيعته مستودعُ إرادة الأمير المُنَفِّذ المؤقتة ، لا مستودعُ القوانين الأساسية ، ثم إن مجلس الملك يتغير بلا انقطاع ، وهو ليس دائماً مطلقاً ، ولا يمكن أن يكون حافلاً ، ولا يَحْمِل من ثقةِ الشعب درجةً رفيعةً كافيةً أبداً ، ولا يكون ، إذَنْ ، قادراً على تنوير الشعب فى الشَّدائد ولا على ردِّه إلى الطاعة .

ولا تبصر مستودعَ قوانينَ فى الدول المستبدة حيث لا قوانينَ أساسيةً مطلقاً ، ومن ثَمَّ سببُ ما يكون للدِّين فى هذه البلاد من قوةٍ كبيرةٍ عادةً وكونُه يؤلِّف ضَرْباً من الاستيداع والدَّيْمومة ، وهنالك تُرَاعَى حُرْمةُ العادات بدلاً من القوانين إن لم يُكْرَم الدِّين .

---

(١) صار ملك أرغونة فرديناند مولى كبيراً للرتب فأفسد هذا وحده النظام .

الفصل الخامس

القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة

ينشأ عن طبيعة السلطة المستبدة كونُ الإنسان الواحد الذى يمارسها يجعلُها تمارَس من قِبَل واحدٍ أيضاً ، ومن الطبيعىِّ أن يكون الرجلُ الذى تُحَدِّثه كلُّ واحدة من حواسه الخمس بأنه كلُّ شىء ، وبأن الآخرين ليسوا شيئاً ، مِكْسالاً جاهلًا شَهْوانيًّا ، فيُهْمِل أعماله إذَنْ ، ولكنه إذا ما وَكَلها إلى كثيرين تنازعوا ، ونَسَج كلٌّ منهم مكايدَ ليكون العبدَ الأول ، فيُضْطرُّ الأميرُ إلى التدخل فى الإدارة ، ويكون أبسطَ من هذا ، إذَنْ ، أن يَتْرك الأمرَ لوزيرٍ[1] يتمتع بمثل سلطانه فى البُداءة ، فنصبُ وزيرٍ فى هذه الدولة قانونٌ أساسىّ .

ويُرْوَى أن أحد البابوات أحسَّ عجزَه حين انتخابه فأوجب فى بدء الأمر مصاعبَ لا حدَّ لها ، ثم جَنَح فسَلَّم جميعَ الأمور إلى ابن عمه ، ويُثير هذا عَجَبَه فيقول : « لم أظُنَّ قَطُّ أن يكون الأمرُ سهلًا بهذا المقدار » ، وقُلْ مثلَ هذا عن أمراء الشرق ، فإذا ما أُخْرِج هؤلاء من ذلك السجن ، حيث أضعفهم الخِصْيان قلباً وروحاً وتركوهم يَنْسَوْن حتى حالَهم غالباً ، وذلك ليرْفَعوا على العرش ، بُهِتُوا فى البُداءة ، ولكنهم إذا ما نَصَبُوا وزيراً وانقادوا لأشدّ الشَّهَوات بهيميةً فى قصرهم ، ولكنهم إذا ما اتبعوا أكثرَ الأهواء حماقةً فى بَلاطٍ كامدٍ ، لم يكونوا ليظُنُّوا قطُّ أن يكون الأمرُ سهلًا بهذا المقدار .

---

(١) روى مسيو شاردان أن لملوك الشرق وزراء على الدوام .

وكلما كانت الإمبراطورية واسعةً عَظُم البَلاط وأُسكر الأميرُ باللذات نتيجةً ، وهكذا كلما كان للأمير فى هذه الدول رعايا كثيرون للحكم فيهم قلَّ تفكير الأمير فى الحكومة ، وهكذا كلما عَظُمت الأمور فى هذه الدول قلَّ التشاور حول الأمور .

البَابُ الثّالث

مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأوّلُ

الفرقُ بين طبيعة الحكومة ومَبْدئها

يجب أن يُرَى ، بعد أن بُحِث فى القوانين الخاصة بطبيعة كلِّ حكومة ، ما هى القوانين الخاصة بمبدئها .

يوجد بين طبيعة الحكومة ومبدئها فرقٌ[1] قائلٌ إن طبيعتها هى التى تجعلها كما هى وإن مبدأها هو الذى يجعلها تَسِير ، وأحد الأمرين هو كيانُها الخاصُّ ، والأمرُ الآخر هو الميول البشرية التى تحرِّكها .

والواقعُ أنه لا ينبغى للقوانين أن تكون أقلَّ خصوصيةً بمبدإِ كلِّ حكومة مما بطبيعتها ، ويجب أن يُبْحَث عن مَبْدئها إذنْ ، وهذا ما أصنعه فى هذا الباب .

---

(١) هذا الفرق مهم إلى الغاية ، وسأستخرج منه نتائج كثيرة ، وهو مفتاح ما لا يحصى من القوانين .

الفصل الثاني

مبدأ مختلف الحكومات

قلت إن طبيعة الحكومة الجُمهورية هى كونُ السلطة ذاتِ السيادة قبضةَ الشعب جملةً أو قبضةَ بعض الأُسَر ، وإن طبيعة الحكومة الملَكية هى كون السلطة ذاتِ السيادة قبضــةَ الأمير ، ولكن مع ممارسته إياها وَفْقَ قوانينَ مقرَّرةٍ ، وإن طبيعة الحكومة المستبدة هى أن يَحْكُم فيها واحدٌ وَفْقَ رغائبه وأهوائه ، وليس علىَّ أن أصنع كثيراً حتى أجد مبادئَ الحكومات الثلاثةَ ، فهى تُشْتَقُّ منها بحكم الطبيعة ، وسأبدأ بالحكومة الجمهورية ، وسأتكلم عن الديموقراطية فى بدء الأمر .

الفصل الثالث

مبدأُ الديموقراطية

لا احتياجَ إلى كبيرِ صلاحٍ فى الحكومة الملَكية أو الحكومة المستبدة حتى يستقيم أمرُها أو تبقى ، فقوةُ القوانين فى الأولى وذراعُ الأمير المرفوعةُ دائماً فى الأخرى تُنَظِّمان أو تُمْسِكان كلَّ شىء ، ولكنه لابدَّ للحكومة الشعبية من نابضٍ زيادةً ، لا بُدَّ لها من الفضيلة .

وما أقوله يؤيده التاريخ بأَسْره ، ويلائم طبيعةَ الأمور كثيراً ، وذلك لأن من الواضح أن يُحْتاج فى الملَكية ، حيث يَرَى مَنْ يأمر بتنفيذ القوانين أنه فوق

القوانين ، إلى فضيلةٍ أقلَّ مما فى الحكومة الشعبية حيث يَشْعُر مَنْ يأمر بتنفيذ القوانين بأنه خاضعٌ لها بنفسه و بأنه يَحْمِل عِبْئَها .

ومن الواضح أيضاً أن الملك الذى ينقطع عن الأمر بتنفيذ القوانين عن سوء مَشُورةٍ أو عن إهمالٍ يمكنه أن يتدارك هذا الضرر بسهولةٍ ، فليس عليه إلاَّ أن يُغيِّر الديوان ، أو أن يَدَع هذا الإهمالَ جانباً ، ولكنه إذا ما كُفَّ عن تنفيذ القوانين فى الحكومة الشعبية ، وذلك ما لا ينشأ عن غير فساد الجمهورية ، دَلَّ هذا على ضَياع الدولة منذ زمن .

ومن المناظر التى هى على شىء من الرَّوْعة فى القرن الماضى أن تُرَى جهودُ الإنكليز القاصرةُ عن إقامة الديموقراطية بينهم ، فبما أنه لم يكن عند من اشتركوا فى الأمور فضيلةٌ قَطُّ ، و بما أن طموحهم قد أُثير بفوز الأكثر إقداماً[1] ، و بما أن روح العِصابة لم تُزْجَر بغير روح عِصابة أخرى ، فإن الحكومة كانت تَتَغَيَّر بلا انقطاع ، وكان الشعب الحائر يبحث عن الديموقراطية فلا يَجِدها فى أىِّ مكانٍ كان ، ثم قضت الضرورة بأن يُرْكَن ، بعد كثيرٍ من الفِتَن والوقائع والزعازع ، إلى ذات الحكومة التى كانت قد أُبْعِدَت .

ولما أراد سِيلاَّ أن يُعيد الحريةَ إلى رومة لم تَسْتطع أن تنالها ، وعاد لا يكون لديها غيرُ بقية قليلة من الفضيلة ، و بما أنها ظلت ذاتَ قليلٍ من الفضيلة فإنها أمعنت فى العبودية بدلاً من أن تُفِيق بعد قيصرَ وطِيبِرْيوس وكاليُوس وكلُودْيوس ونيرون ودُومِيسْيان ، والطُّغاةُ هم الذين أصابتهم جميعُ الضَّرَبات ، ولم تُصِب الطغيانَ واحدةٌ منها .

---

(١) كرومويل .

وكان سياسيُّو الإغريق الذين يعيشون ضِمْن الحكومة الشعبية لا يعترفون بغير الفضيلة قوةً تستطيع أن تؤيِّدهم ، وأما سياسيُّو اليوم فلا يُحَدِّثوننا عن سوى المصانع والتجارة والأموال والثَّروات وعن النعيم أيضاً .

ولما زالت هذه الفضيلة دخَل الطموحُ فى الأفئدة القادرة على تَلَقِّيه ودخل البخلُ كلَّ شىء ، وتَغَيَّرُ الرَّغائبُ أهدافَها ، فيعود ما كان محبوباً غيرَ محبوب ، ويريد المرء أن يكون حرًّا ضدَّ القوانين بعد أن كان حرًّا بها ، ويصبح كلُّ واحدٍ من أبناء الوطن مِثْلَ عبدٍ هاربٍ من منزل سيده ، ويُسَمَّى عَرَامةً ما كان حكمةً ، ويُسَمَّى عُسْراً ما كان قاعدةً ، ويُسَمَّى خوفاً ما كان احتراساً ، وتَغْدُو القناعةُ ، لا ابتغاء القِنْوَة ، بُخْلاً هنالك ، ويُعَدُّ بيتُ المال تُرَاثَ الأفراد بعد أن كان يؤلَّف من مال الأفراد ، وتصير الجمهورية نِهاباً ، ولا تكون سلطتها غيرَ سلطة بعض أبناء الوطن وتسريحاً للجميع .

وكانت أثينة تنطوى على مثل تلك القُوَى أيام كانت تسيطر مع كبيرِ مَجْدٍ وأيام كانت تَخْدُم مع عظيمِ حياء ، وكانت تشتمل على عشرين ألفاً من الأهلين[1] عندما دافعت عن الأغارقة ضِدَّ الفُرْس ونازعت إسپارطةَ السلطانَ وأغارت على صِقِلِّية ، وكانت تحتوى عشرين ألفاً من الأهلين عندما أحصاهم[2] دِيمِتْرِيُوس الفالِيرِىّ كما يُحصَى العبيد فى السُّوق ، ولما أقدم فليپ على قهر بلاد اليونان وظَهَر على أبواب أثينة[3] لم تكن قد أضاعت الوقتَ بَعْدُ ، ويُمْكِن أن يُبْصَر فى دِيمُوستين مقدارُ

(١) انظر إلى بريكلس لبلوتارك ، وإلى قريسياس لأفلاطون — (٢) كان يوجد فيها واحد وعشرون ألفاً من الأهلين ، وعشرة آلاف من الأجانب ، وأربعمئة ألف من العبيد ، انظر إلى أتينه ، باب ٦ .

(٣) كانت تشتمل على عشرين ألفاً من الأهلين ، انظر إلى أريستوغ لديموستين .

ما كان يجب أن يُكابَد من عناء حتى تستيقظ ، وكان يُخْشَى فليبُ فيها عَدُوًّا للملاذِّ[١] ، لا عدوًّا للحرية ، وقد غُلِبت هذه المدينة فى كيرُونِه ، وكان إلى الأبد غَلَبُ هذه المدينة التى قاومت كثيراً من الهزائم ورُئِى بعثُها بعد خِرابها* ، وما هى قيمة تسريحِ فليپَ جميعَ الأسرى ؟ هو لم يُطْلِقْ رجالاً ، وقد كان يَسْهُل أن يُنْصَر على قُوَى أثينة دائماً بمقدار ما كان يَصْعُب النصرُ على فضيلتها فيما مَضَى .

وكيف كان يُمْكِن قَرْطاجة أن تبقى على حالها ؟ ألم يذهب الحكامُ إلى اتهام أنيبَالَ أمام الرومان عندما صار والياً وأراد أن يمنع القضاةَ من سَلْب الجُمهورية ؟ وَيْلٌ لمن يريدون أن يكونوا مواطنين من غير أن يكون هنالك وطنٌ وأن ينالوا غِنَاهم من أيدى هادميهم ! لم تَلْبَث رومة أن طلبت ثلاثمئة من أكابرهم رهائنَ ، وقد حَمَلت على تسليم الأسلحة والسُّفُن إليها ، ثم شَهَرت الحربَ عليهم ، ويُمْكِن أن يُحْكَم ، بالأمور التى أوجبها اليأس فى قرطاجة العزلاء[٢] ، فيما كانت تستطيع أن تصنعه بفضيلتها حين قَبْضِها على قُوَاها .

الفصل الرابع
مبدأ الأريستوقراطية

كما أنه لا بُدَّ من الفضيلة فى الحكومة الشعبية لا بُدَّ منها فى الأريستوقراطية أيضاً ، والواقعُ أنها غيرُ لازمةٍ فى الأريستوقراطية لزومَها المطلقَ فى الحكومة الشعبية .

(١) كانوا قد حملوا على وضع قانون يعاقب بالقتل كل من يقترح تحويل المال الخاص بالملاهى إلى أعمال الحرب — (٢) دامت هذه الحرب ثلاث سنين .

* الخراب بكسر الخاء هى جمع الخراب بفتحها ، والخراب هو عكس العمار كما هو معروف .

و بقوانين الأشراف يُزْجَر الشعبُ الذى هو تجاه الأشراف كالرعية تجاه الملك ، واحتياجُ الشعب إلى الفضيلة فى الأريستوقراطية أقلُّ ، إذَنْ ، من احتياجه إليها فى الديموقراطية ، ولـكن كيف يُزْجر الأشراف ؟ يَشْعُر مَنْ عليهم أن ينفِّذوا القوانين ضِدَّ زملائهم بأنهم يَسيرُون فى البُداءة ضِدَّ أنفسهم ، وتكون الفضيلةُ فى هذه الهيئة واجبةً بطبيعة النظام إذَنْ .

وللحكومه الأريستوقراطية بنفسها من القوة ما ليس للديموقراطية ، و يتألف من الأشراف فيها هيئةٌ تَقْهَر الشعب بامتيازها وفى سبيل مصلحتها الخاصة ، ويَكْفِى وجودُ قوانينَ فيها حتى تُنَفَّذ من هذا الوجه .

ولـكنه يَصْعُب ارتداعُ هذه الهيئة[1] بنسبة سهولة رَدْعها الآخرين ، فهذه هى طبيعة هذا النظام الذى يلوح أنه يَضَعُ العُصْبةَ نفسَها تحت سلطان القوانين و ينتزعها منه .

والحقُّ أن هيئةً كهذه لا يمكن أن ترتدع إلاَّ على وجهين ، وذلك إما أن يَجِدَ الأشرافُ أنفسَهم، من بعض النواحى، مساوين لشعبهم عن فضيلةٍ عظيمة ، وهذا ما يُمْكِن أن يؤلِّف جمهوريةً عظيمة ، وإما أن يجد الأشرافُ أنفسَهم متساوين على الأقل ، وذلك عن فضيلةٍ أقلَّ من تلك ، أى عن شىءٍ من الاعتدال ، وهذا ما يوجب سلامتَهم .

ويكون الاعتدال روحَ هذه الحكومات إذَنْ ، وبالاعتدال أَقْصِد ما يقوم على الفضيلة ، لا الاعتدالَ الذى ينشأ عن دناءةِ نفس أو بلادةِ روحٍ .

---

(١) يمكن العقاب على الجرائم العامة فيها ، وذلك لأن هذا أمر الجميع ، ولا يعاقب على الجرائم الخاصة لأن من أمر الجميع ألا يجازى عليها .

الفصل الخامس

ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقاً

تحمِل السياسة فى الملكيات على صنع عظائم الأمور بأقلِّ ما تستطيع من الفضيلة ، وذلك كالصِّناعة فى أجمل الآلات حيث تَسْتخدم أقلَّ ما يمكن من الحركات والقُوَى والدواليب .

وتدوم الدولة بمعْزِلٍ عن حبِّ الوطن وعن الرغبة فى المجد الحقيقىّ وعن إنكار الذات وعن تضحية المرء بأعزِّ مصالحه ، وعن جميع هذه الفضائل البَطَلِيَّة التى نجِدُها فى القدماء والتى نسمع حديثاً عنها فقط .

وتقوم القوانين فيها مقامَ جميع هذه الفضائل التى لا تحتاج إليها مطلقاً ، فالدولةُ تُغْنِيكم عنها ، تُغْنِيكم عن عملٍ يُصْنَع بلا ضوضاء ويتمُّ فيها بلا نتيجةٍ على وجهٍ ما .

ومع أن جميع الجرائم عامَّةٌ بطبيعتها فإنه يُفَرَّق بين الجرائم العامة حقًّا والجرائم الخاصة التى يُطْلَق عليها هذا الاسم لأنها تُسِيء إلى الفرد أكثرَ مما إلى المجتمع بأسْرِه .

والواقعُ أن الجرائم الخاصة فى الجُمهوريات أكثرُ عُموماً ، أى أنها أكثرُ اعتداءً على نظام الدولة مما على الأفراد ، والواقعُ أن الجرائم العامة فى الملكيات أكثرُ خصوصاً ، أى أنها أكثرُ اعتداءً على أحوال الأفراد مما على نظام الدولة نفسه .

وألتمس ألاَّ يُغْتَمَّ مما قلتُ ، فأنا أتكلم مُتَّبِعاً جميعَ التواريخ ، وأعلم جيداً أنه ليس من النادر وجودُ أمراءَ من ذوى الفضيلة ، ولكننى أقول إن من الصعب جدًّا

أن يكون الشعب ذلك فى الملَكية[١] .

وليُقْرَأْ ما قاله المؤرخون قديماً وحديثاً عن بَلاط الملوك ، وليُذْكَر ما صَدَرَ من أحاديثَ عن رجال كلِّ بلدٍ حول سقوط أَخلاق الحاشيات ، فليست هذه أُموراً نظريةً مطلقاً ، بل أمورُ تجربةٍ مؤسِفة.

وتتألَّف ، كما أرى ، أخلاقُ مُعْظَمِ البطائن البارزةُ فى كلِّ مكان وزمان من الطموح فى البِطالة ، والدناءةِ فى الزَّهو ، والرغبةِ فى الاغتناء بلا عمل ، ومقتِ الحقيقة ، والنِّفاقِ والخيانة والغَدْر ، ونَبذِ العهود ، وازدراء واجبات المواطن ، والفَزعِ من فضيلة الأمير ، والأملِ فى ضعفه ، والاستهزاء الدائم بالفضيلة فضلاً عن ذلك ، والحقُّ أن من المزعج جدًّا أن يكون أكثرُ أكابر الدولة فاقدى الأمانة ، وأن يكون أصاغرها من أهل الصَّلاح ، وأن يكون أولئك مُخادِعين ، وأن يوافق هؤلاء على ألا يكونوا غيرَ مخدوعين .

وإذا وُجِد فى الشعب من يكون من أهل الصَّلاح[٢] التُّعَساء فإن الكَرْدِينال دُو رِيشِلْيُو يَذْكُرُ فى وصيته السياسية وجوبَ احتراس الملِك من استخدامهم[٣] ، وما أصدقَ عدمَ كون الفضيلة نابضَ هذه الحكومة ! لا جَرَم أنها غيرُ مجرَّدةٍ منها مطلقاً ، ولكنها ليست نابضَها .

---

(١) أتكلم هنا عن الفضيلة السياسية التى هى فضيلة خلقية ضمن المعنى الذى توجه به نحو الخير العام ، وقلَّ إلى الغاية وجود فضائل خاصة ، ولا تجد مطلقاً هذه الفضيلة التى تتصل بالحقائق الموحى بها ، ويتضح هذا جيداً فى الباب ٥ ، فصل ٢ .

(٢) احملوا هذا على معنى التعليق السابق – (٣) جاء فيها أنه لا ينبغى استخدام أناس من أصل دنى ؛ فهم كثيرو الزهد كثيرو الصعوبة (الوصية ، فصل ٤) .

الفصل السادس

كيف يُعْتاض من الفضيلة فى الحكومة الملكية

أُسْرِعُ ، وأَسيرُ بخطاً واسعة ، لكيلا يُعْتَقَدَ أننى أَقْدَح فى الحكومة المَلَكية ، كَلاَّ ، إذا كان يُعْوِزها نابضٌ فإن لديها نابضاً آخر ، فالشرفُ ، أى سَبْقُ وهمِ كلِّ شخصٍ وحالٍ ، يقوم مقام الفضيلة السياسية التى تكلمتُ عنها ويمثِّلها فى كلِّ مكان ، ويمكن الشرفَ أن يوحىَ بأطيب الأعمال ، ويمكنه ، مضافاً إلى القوانين ، أن يسوق إلى هدف الحكومة كالفضيلة نفسها .

وهكذا يكون كلُّ إنسان فى المَلَكيات الحسنة التنظيم مواطناً نافعاً تقريباً ، ومن النادر أنْ تَجِد فيها مَنْ هو حسنُ السِّيرة[1] ، وذلك لأنه يجب على مَنْ يَوَدُّ أن يكون حَسَنَ السيرة أن يَقْصِد هذا[2] وأن يُحِبَّ الدولة لذاتها أكثرَ مما لذاته .

(١) لا تحمل كلمة «حسن السيرة» هنا على غير المعنى السياسى – (٢) انظر إلى التعليق الأول من الصفحة ١٢٩ من الطبعة القديمة .

الفصل السابع

مبدأ الملكية

تفترض الحكومةُ الملكية، كما قلنا، وجودَ شِئان ورتبٍ، حتى وجود أشرافٍ أصلاً، ومن طبيعة الشرف طلبُ التفضيل والتمييز، والشرفُ، إذَنْ، هو المُوَلَّى فى هذه الحكومة للأمر نفسه.

والطموحُ مضرٌّ فى الجُمهورية، وللطموح نتائجُ طيبةٌ فى الملكية، وهو يَمْنَح هذه الحكومةَ حياةً، ومن فوائده عدمُ خَطَره فيها، وذلك لإمكان زجره فيها بلا انقطاع.

وقد تقولون إن الأمر كما فى نظام الكَوْن حيث توجد قوةٌ تُبْعِد جميعَ الأَجرام من المركز بلا انقطاع وقوةُ ثِقَلٍ تَرُدُّها إليه، والشرفُ يحرِّك جميعَ أجزاء الجِرْم السياسىّ، وهو يرْبِطها بصنعه نفسِه فيسير كلٌّ واحد نحو المصلحة المشتركة معتقداً أنه يسير نحو مصالحه الخاصة.

وإذا ما تكلمنا فلسفياً وجدنا من الصحيح أن الشرف الذى يُسَيِّر جميع أجزاء الدولة زائفٌ، غير أن هذا الشرف الزائف هو من النفع للجُمهور كالشرف الحقيقىّ للأفراد الذين يُمْكنهم أن يحُوزوه.

أليس كثيراً أن يُحْمل الناسُ على القيام بجميع الأعمال الصعبة التى تستلزم قوةً من غير أجْرٍ سوى ضوضاء هذه الأعمال؟

الفصل الثامن
الشرفُ ليس مبدأَ الدول المستبدة مطلقاً

ليس الشرفُ مبدأَ الدول المستبدة مطلقاً ، فبما أن جميع الناس متساوون فيها فإن الإنسان لا يُمْكن أن يفضَّل على الآخرين فيها ، وبما أن جميع الناس عبيد فيها فإن الإنسان لا يُمْكِن أن يفضَّل على شيء فيها .

وبما أن للشرف قوانينَه وقواعدَه ، فضلاً عن ذلك ، فلا يُمْكِن أن يَنْثنى ، وبما أنه يَتَّبع هواه الخاصّ ، لا هَوَى آخرَ ، فإنه لا يُمْكن أن يوجَد فى غير الدول ذات النظام الثابت والقوانين الصحيحة .

وكيف يَصْبِر المستبدُّ عليه ؟ هو يباهى باحتقار الحياة ، وليس لدى المستبد قوةٌ إلا لأنه يستطيع أن يَنْزِعها ، وكيف يَصْبِر على المستبد ؟ هو ذو قواعدَ متَّبَعةٍ وأهواءٍ مُسَنَّدة ، وليس لدى المستبد قاعدةٌ وتقوِّض أهواؤه جميعَ الأخرى .

وعلى الملكياتِ يسيطر الشرفُ المجهولُ لدى الدول المستبدة حيث لا تجِدُ كلمةً للتعبير عنه[1] ، وهو يَهَبُ الحياة فيها لجميع الجِرْم السياسىّ وللقوانين وللفضائل نفسِها .

---

(١) انظر إلى بيرى ، صفحة ٤٤٧ .

الفصل التاسع

مبدأ الحكومة المستبدة

كما أن الفضيلةَ ضرورية في الجُمهورية والشرفَ ضروريٌّ في الملَكية لا بُدَّ من الخوف في الحكومة المستبدة ، ولا ضرورةَ للفضيلة فيها مطلقاً ، ويكون الشرف فيها خَطِراً .

وتنتقل سلطة الأمير الواسعةُ فيها إلى من يفوِّضها إليهم ، فمن يَقْدِر أن يُعَزِّزَ نفسه كثيراً يستعدّ للقيام بثَوْراتٍ فيها ، ومن الضروريِّ ، إذَنْ ، أن يَقْضِيَ الخوف على كلِّ شجاعةٍ فيها ، فيُطْفِئ فيها حتى أدْنى مشاعر الطموح .

ويمكن الحكومةَ المعتدلةَ ، ما أرادت ، أن تُطْلِق نوابضَها من غير خَطَر ، فهى تماسك بقوانينها ، وبقوّتها أيضاً ، ولكن الأمير في الحكومة المستبدة إذا ما انقطع عن رفع الذراع ذاتَ ساعة ، وإذا لم يستطع أن يقضى من فَوْره على مَنْ يَشْغَلون أُولَى المناصب[1] ، ضاع بعمله هذا كلُّ شيء ، وذلك لأن الشعب يصير غيرَ ذى مُجيرٍ عن تلاشى الخوف الذى هو نابضُ الحكومة .

وإلى هذا المعنى ذهب بعض القضاة ، كما هو ظاهر ، فرأوا أن الأمير الأكبر غيرُ مُلْزَم ، قطعاً ، بأن يُنْجِز وعدَه ويَفِيَ بعهده إذا ما حَدَّد بهذا سلطانَه[2] .

ويجب أن يُحْكَم في الشعب بالقوانين وفي الأكابر بهَوَى الأمير ، ويجب أن

---

(١) كما يقع في الأريستوقراطية العسكرية غالباً .

(٢) ريكو ، « الإمبراطورية العثمانية » ، باب ١ ، فصل ٢ .

يكون رأسُ آخر الرعية فى مأمن وأن يكون رأس الباشوات معرَّضاً للخطر دائماً ، ولا يُحَدَّث عن هذه الحكومات المخالفة للذوق من غير ارتجاف ، وقد أبصر صوفى الفارسىُّ ، الذى خلعه مِرْويس فى أيامنا ، انهيارَ الحكومة قبل الفتح ، وذلك لأنه لم يَسْفِك من الدم ما فيه الكفاية[1] .

ويَرْوِى لنا التاريخ أن طغيان دُومِيسْيانَ الهائلَ بلغ من إرهاب الحكام ما صَلَح به حال الشعب بعضَ الصلاح فى عهده[2] ، وهكذا تَرَى السيلَ الذى يخرِّب كلَّ شىء من ناحيةٍ يَدَعُ ، من ناحيةٍ أخرى ، حقولاً تَرَى العينُ فيها بعضَ المُرُوج من بعيد .

الفصل العاشر

الفرق بين الطاعة فى الحكومات المعتدلة والحكومات المستبدة

تستلزم طبيعةُ الحكومة فى الدول المستبدة إطاعةً متناهية ، فإذا ما عُرِفت إرادةُ الأمير مَرَّةً كان لها من الأثر المقدَّر كالذى تناله الكُرَة من أخرى عندما تُطْرَح عليها .

وليس هنالك مزاجٌ ولا تبديلٌ ولا إصلاحٌ ولا مواعيدُ ولا أَكْفَاء

---

(١) انظر إلى تاريخ هذه الثورة للأب دوسيرسو .

(٢) سويتونيوس Domit, ، فصل ٨ ، وقد كانت حكومة دوميسيان عسكرية ، فهى لذلك ضرب من الحكومات المستبدة .

ولا مفاوضاتٌ ولا ملاحظاتٌ مطلقاً ، ولا شيءَ يُعَدُّ نِدًّا أو أصلحَ من سواه للاقتراح ، فالإنسانُ مخلوقٌ يُطِيع مخلوقاً يُرِيد .

ولا يمكن المرءَ هنالك أن يَعْرِض مخاوفَه حَوْلَ حادثٍ قادم بأكثر من الاعتذار عن سوء نجاحه بِهَوَى الطالع ، ويقوم نصيب الناس هنالك على الغريزة والطاعة والعقاب ، كما هي حال الحيوانات .

ولا يُجْدِي نفعاً أن يُعْتَرَض هنالك بالمشاعر الطبيعية واحترامِ الأب وعطفِه على أولاده وأزواجه وبقوانين الشرف وبالحالةِ الصحية ، فقد بُلِّغ الأمرُ ، وهذا يكفي .

وإذا ما حَكَم الملِكُ في فارسَ على إنسانٍ لم يُمْكِن أن يخاطَبَ في أمره ولا أن يُطلَب العفوُ عنه ، وإذا ما كان الملك سكرانَ أو فاقداً وَعْيَه وجب تنفيذُ حكمه مع ذلك[١] ، وإلاَّ ناقَضَ نفسَه بنفسه ، والقانونُ مما يجب ألاَّ يَتَناقض ، وطرازُ التفكير هذا كان سائداً هنالك في كلِّ زمن ، وبما أن ما أصدره أَحَشْوِيرُوش من أمرٍ باستئصال اليهود لم يُمْكِن إلغاؤه فإنه رُئي الإذنُ لهم في الدفاع عن أنفسهم .

ومع ذلك يوجد شيء يُمْكِن أن تعارَض به إرادة الأمير[٢] أحياناً ، أي الدينُ ، ويمكن أن يُهْجَر الأب ، وأن يُقْتَل أيضاً ، إذا أمر الأمير بذلك ، ولكنه لا يُشْرَب خمرٌ إذا أراد ذلك وأمر بذلك ، وتُعَدُّ قواعد الدين من الأحكام العليا لأنها مفروضةٌ على الأمير كما هي مفروضةٌ على الرعية ، وغيرُ هذا أمرُ الحقوق الطبيعية ، فالأميرُ يَعُودُ غيرَ معدودٍ إنساناً كما يُفْتَرض .

والسلطانُ في الدول الملَكية والمعتدلة مُحَدَّدٌ بنابضها ، أي بالشرف الذي يهمين

---

(١) انظر إلى شاردان – (٢) المصدر نفسه .

على الأمير وعلى الشعب كملكٍ ، ولا يُسَارُ مطلقاً إلى ذكر أحكام الدين له ، ويَرَى النديمُ نفسَه مُضحِكاً فتُذْكَر له مبادئُ الشرف دائماً ، وتنشأ عن ذلك تغييراتٌ ضرورية في الطاعة ، ومن الطبيعيِّ أن يكون الشرف هدفاً لكثير من الغرائب ، والطاعةُ تتبعها جميعاً .

ومع أن وجه الطاعة مختلفٌ في هاتين الحكومتين فإن السلطة واحدةٌ مع ذلك ، ومهما تكن الجهة التي يتحول إليها الملكُ فإنه يرفع الميزان ويطرَحُه ، وهو يُطَاع ، والخلافُ كلُّ الخلافِ في وجود بصائرَ لدى الأمير في الملَكية وفي كون الوزراء فيها أبرعَ في الأمور وأمهرَ مما في الدولة المستبدة بما لا حَدَّ له .

الفصل الحادي عشر

تأمُّلٌ في جميع ذلك

تلك هي مبادئُ الحكومات الثلاث ، وذلك لا يَعْنِي اتصافاً بالفضيلة في بعض الجُمهوريات ، بل وجوب هذا الاتصافِ فيها ، وكذلك لا يُثْبِت اتصافاً بالشرف في بعض الملَكيات ، ولا وجودَ خوفٍ في دولةٍ مستبدةٍ خاصةٍ ، بل وجوب وجودِ هذا ، وإلاَّ كانت الحكومةُ ناقصةً .

البَابُ الرّابع

وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

الفصل الأول

قوانين التربية

قوانينُ التربية هي أولُ ما نتلقاه وبما أنها تُعِدُّنا لنكون مواطنين فإن كلَّ أُسْرةٍ خاصة يجب أن يُسَيْطَر عليها وَفْقَ رَسْمِ الأُسْرة الكبرى التي تشتمل عليها جميعاً .

وإذا وُجِد للشعب في مجموعه مبدأٌ فإنه يكون للأجزاء التي يتألف منها مبدأٌ أيضاً ، ولذا تختلف قوانين التربية في كلٍّ نوع من الحكومات ، فيكون موضوعُها الشرفَ في المَلَكيات ، والفضيلةَ في الجُمهوريات ، والخوفَ في الاستبداد .

الفصل الثاني

التربية في المَلَكيات

لا يُنَالُ مبدأُ التربية في المَلَكياتِ في الدُّور العامة حيث يُؤَدَّب الصِّبا ، فمتى دُخِل العالَمُ بَدَأَت التربية على وجهٍ ما ، فهناك مدرسةُ ما يُسَمَّى « الشرف » ، هذا المعلمَ العامَّ الذي يجب أن يُسَيِّرنا في كلٍّ مكان .

وهنالك يُرَى و يُسْمَع ، فى كلِّ حين ، قولٌ عن ثلاثة أمور ، وهى : « وجوبُ إلقاء شىء من النُّبْل فى الفضائل ، و إلقاء شىء من الصراحة فى الطبائع ، و إلقاء شىء من اللطف فى الأوضاع » .

وما يُبْدَى لنا من فضائلَ هنالك يدور دائماً حَوْلَ ما على الإنسان من واجبٍ نحو الآخرين أقلَّ مما عليه نحو نفسه ، و إن شئت فَقُلْ إن هذه الفضائل لا تقوم على كون ما يَدْعُونا نحو أبناء وطننا بمقدار ما يَميزُنا منهم .

ويُحْكَم فى أعمال الناس هنالك بملاحتها ، لا بصلاحها ، و بعظمتها ، لا بعدلها ، و بكونها عجيبةً ، لا بصوابها .

و بما أن من الممكن أن يَجِد الشرف فيها نُبْلاً فهى إما أن تكون ما يجعلها القاضى شرعيةً أو ما يسوِّغها السُّوفِسْطائىّ .

وهو يُبيح الدَّلَال إذا ما اقترن بمبدأ مشاعر القلب أو بمبدأ غَزْو الفؤاد ، وهذا السبب الحقيقىّ فى كون الطبائع فى الملَكيات لم تَبْلُغ من الصفاء قَطُّ ما بَلَغَته فى الحكومات الجُمهورية .

وهو يُبيح الحيلة إذا ما اقترنت بمبدأ عظمة النفس وعظمة الأعمال كما فى السياسة التى لا تُنافيه مكايدها .

وهو لا يُحَرِّم المَلَق إلا إذا فُصِل عن مبدأ الحظ الأكبر ولم يقترن بغير شعور دناءته الخاصة .

وأما من حيث الطبائعُ فقد قلتُ إن على تربية الملَكيات أن تُلقِىَ فيها بعضَ الصراحة ، وبذلك يُرَادُ ، إذَنْ ، وجودُ حقيقة فى الكلام ، ولكنْ أيكون هذا عن حبٍّ لها ؟ كلاَّ ، و إنما تُرَادُ لأن الرجل الذى تَعَوَّد قولَها يكون جريئاً حرًّا

كما يلوح ، والواقعُ أن رجلاً كهذا لا يَخْضَع ، على ما يظهر ، لغير الأمور ، لا للوجه الذى يتلقَّاها به آخر .

وهذا ما يؤدى إلى زيادة ازدراء صراحة الشعب الذى ليس له غيرُ الحقيقة والبساطة مَطْلباً ، وذلك بمقدار ما يُوصَى بهذا النوع من الصراحة هنالك .

وأخيراً تستلزم التربيةُ فى الملكيات لطفاً فى الأوضاع ، فالناسُ الذين وُلِدُوا ليعيشوا معاً وُلِدُوا أيضاً ليتراضَوْا ، ومن لم يُرَاعِ الآدابَ مؤذياً جميعَ من يعيش معهم يَبْلُغْ من نقص الاعتبار ما يصبح به عاجزاً عن صنع أىِّ خير .

بيد أن اللطف ليس من عادته استنباطُ أصله من منبعٍ بالغِ الصفاء ، فهو ينشأ عن رغبةٍ فى التفرُّد ، ونحن لُطَفاء عن زهوٍ ، أى إننا نشعُرُ بأننا مُلِقْنا باتخاذنا أوضاعاً دالَّةً على أننا لسنا فى ضَعَة ، وعلى أننا لم نَعِشْ مع ذلك النوع من الناس الذين هُجِروا فى جميع الأجيال .

واللطفُ فى الملكيات خُلِّق فى البَلاط ، ومن يَبْلُغ درجةً رفيعةً من العظمة يَجْعَل جميع الآخرين صِغاراً ، ومن ثَمَّ ما يجب من إكرام جميع الناس ، ومن ثَمَّ ينشأ اللطف الذى يَمْلَقُ مَنْ هم لطفاء ومن يكونون لطفاء نحوه على السواء ، وذلك لأنه يُفَهِّم كونَ الرجل من البَلاط أو أنه أهلٌ ليكون منه .

ويقوم ظاهر البَلاط على ترك الرجل عَظَمتَه الخاصة فى سبيل عَظَمةٍ مستعارة ، وتَمْلَقُ هذه نديماً أكثرَ من أن تَمْلَق عظمتَه نفسَها ، وهى تُنْعِم بشىء من الاتضاع الزاهى الذى ينتشر بعيداً ، ولكن مع نقص زَهْوِه شيئاً فشيئاً بنسبة البُعْد من منبع تلك العظَمة .

وتَجِد فى البَلاط رِقَّةَ ذوقٍ فى كلِّ الأمور ، صادرةً عن استعمالٍ مستمرٍّ لعَبَثات

مالٍ عظيم ، وعما تَنَوَّع من الأمور ، وعن كَلالٍ من الملاذِّ على الخصوص ، وعن الوَفْرة ، وعن اختلاط الأهواء التى تُتَقَبَّلُ دائماً إذا ما كانت مستحبَّة .

فعلى هذه الأمور كلِّها تقوم التربية لصنع ما يُسَمَّى الرجلَ الصالحَ الحائزَ جميعَ المزايا والفضائلِ التى تُطْلَب فى هذه الحكومة .

وهنالك ، إذ يختلط الشرف فى كلِّ مكان ، يَدْخُل فى جميع طُرُق التفكير وجميع وجوه الحسِّ ويوجِّه حتى المبادئ .

وهذا الشرفُ العجيب لايجعل الفضائلَ غيرَ ما يريد ، وهو يجعلها كما يريد أن تكون ، وهو يَضَع من تلقاء ذاته قواعدَ لكلِّ ما يفْرَض علينا ، وهو يَمُدُّ أو يَحُدُّ واجباتِنا وَفْقَ هواه سواءٌ أكان مصدرُها فى الدين أم فى السياسة أم فى الأخلاق .

وليس فى الملَكية ما تأمر به القوانينُ والدين والشرف بمقدار طاعة ما يريد الأمير ، ولكنَّ مما يُمْلِي علينا هذا الشرفُ أنه لا ينبغى للأمير مطلقاً أن يأمر بعملٍ يَشِينُنا ، لأن هذا العمل يجعلنا عاجزين عن خدمته .

وقد رَفض غِريُّون[1] اغتيالَ دوُك دُوغيز ، ولكنه عرَض على هنرى الثالث أن يقاتله ، ولمَّا كتب شارل التاسع بعد سان بارْتِلْمى إلى جميع الحكام يأمرهم بقتل الهُوغْنُوت كتب الفِيكُونْت دوُرْت ، الذى كان قائداً فى بايُّون ، يقول للملك[2] : « مولاى ، لم أجِد بين الأهلين ورجال الحرب جَلاَّداً ، لم أجِدْ غيرَ مواطنين صالحين وجنودٍ شُجْعان ، ولذا فإننى ألتمس معهم من جلالتك استعمالَ

---

(١) انظر إلى تاريخ أوبينيه .

(٢) يقال هنا ما هو كائن ، لا ما يجب أن يكون ، والشرف سبق وهم يسعى الدين أن يقوضه حيناً وأن ينظمه حيناً آخر .

ذُرْعاننا وحياتِنا فى الأمور الممكن فعلُها » ، فهذه الشجاعةُ العظيمة الكريمة كانت تَعُدُّ النذالةَ أمراً مستحيلاً .

وأعظمُ ما يَدْعُو الشرفُ به طبقةَ النبلاء هو خدمةُ الأمير فى الحرب ، والحقُّ أن هذه هى المهنة الممتازة ، وذلك لأن مخاطرها ونجاحَها ، ورزاياها أيضاً ، تسوق إلى العظمة ، ولكن الشرف ، حين يَفرِض هذا القانون ، يريد أن يكون حَكَماً ، وهو إذا ما صُدِم تَطَلَّب ، أو أجاز ، الرجوعَ إلى البيت .

وهو يودُّ أن يُمكِن ابتغاء الخِدَم أو رفضُها على السواء ، وهو يَضَعُ هذه الحرية حتى فوق الثَّرَاء .

وللشرف قواعدُه العليا إذَنْ ، وعلى التربية أن تطابقها ، وأهمُّ هذه القواعد هو أنه يُبَاح لنا الاهتمامُ بمالنا ، ولكن مع حَظْر ذلك تجاه حياتنا مطلقاً .

والثانيةُ هى أننا إذا قُلِّدنا مَنْصِباً ذاتَ مرةٍ وجب علينا ألاّ نصنع أو نُطيق مايدلُّ على كوننا دون هذا المنصِب .

والثالثةُ هى أن تكونَ الأمورُ التى يَنْهَى الشرف عنها بالغةَ التحريم إذا لم تبادر القوانينُ إلى حَظْرها ، وأن تكون الأمور التى يتطلبها مطلوبةً إلى الغاية إذا لم توجبها القوانين .

الفصل الثالث
التربية فى الحكومة المستبدة

كما أن التربية لا تعمل على غير رفع الفؤاد فى الملكيات لا تحاول غيرَ خفْضه فى الدول المستبدة ، ويجب أن تكون فى هذه الدول عَبْدِيَّة ، ومن الخير ، حتى فى القيادة ، أن تكون هكذا ما دام الرجل لا يكون طاغيةً فيها من غير أن يكون عبداً فى الوقت نفسه .

وتفترض الطاعةُ المتناهية جهلاً فيمن يُطيع ، حتى إنها تفترضه فيمن يقُود ، فليس له أن يتأمّل وأن يرتاب ، ولا أن يبرهن ، مطلقاً ، وليس له إلا أن يشاء .

وكلُّ بيت فى الدول المستبدة إمبراطورية منفصلة ، وتكون التربية ، القائمةُ هنالك على عيش الإنسان مع الآخرين خاصةً ، محدودة إلى الغاية إذَنْ ، وهى تقتصر على إلقاء الخوف فى القلب وعلى منح الروح معرفةَ بعض مبادئ الدين البسيطة جدًّا ، ويكون العرفانُ هنالك خَطِراً ، ويكون التنافس هنالك نَحِساً ، ولم يَسْتطِع أرسطو أن يعتقد وجودَ فضائلَ خاصةٍ بالعبيد[1] ، وهذا ما يُحَدِّد التربية فى هذه الحكومة كثيراً .

والتربيةُ معدومةٌ هنالك على وجهٍ ما إذَنْ ، فلا بُدّ من انتزاع كلِّ شىء لإعطاء شىءٍ ، ومن البدء بصنع إنسانٍ طالح لصنع عبدٍ صالح .

والآن ! لماذا تَحْرِص التربية هنالك على تكوين مواطن صالح يُعْنَى بالبؤس

(١) « السياسة » ، باب ١ ، فصل ٣ .

العامّ ؟ إذا كان يحِبُّ الدولة فإنه يحاول إطلاقَ، نوابض الحكومة ، وهو يزول إذا لم يُوَفَّقْ ، وهو يُعَرَّض لخطر الزوال مع الأمير والإمبراطورية إذا ما وُفِّق .

الفصل الرابع

اختلاف نتائج التربية عند القدماء وبيننا

كان مُعْظَم الأمم يعيش فى حكوماتٍ اتخذت الفضيلةَ مبدأً ، وعند ما كانت هذه الفضيلة فى تمام قوّتها كان يتمُّ هنالك من الأمور ما لا نراه اليوم وما يُورِث العَجَبَ نفوسَنا الصغيرة .

وكانت تربيتهم تَفْضُل تربيتَنا فَضْلاً آخر ، وهى أنها لم تُفَنَّد قَطُّ ، فكان إپامينُونْدَاس يقول ويَسْمَع ويرى فى السنة الأخيرة من حياته ذاتَ الأمور التى كان يقولها ويسمعها ويراها فى السِّنِّ التى بدأ يؤدَّب فيها .

واليوم نتلقَّى ثلاثَ تربياتٍ مختلفةً أو متناقضة ، أى تربيةَ آبائنا وتربيةَ معلِّمينا وتربيةَ العالَمَ ، وما يقال لنا فى الأخيرة يَقْلِب جميعَ مبادئ الأُولَيَيْنِ ، وينشأ هذا ، من بعض الوجوه ، عما عندنا من تناقضٍ بين وُعُود الدين وعهود العالَمَ ، وهذا أمرٌ لم يَعْرِفه القدماء .

الفصل الخامس

التربية فى الحكومة الجمهورية

الحكومة الجمهورية هى التى يُحتاج فيها إلى جميع سلطان التربية ، فالخوفُ فى الحكومات المستبدة ينشأ من تلقاء نفسه بين الوعيد والعِقاب ، والشرفُ فى الملكيات يُعَزَّز بالعواطف ، وهو يُعَزِّزها من ناحيته ، غير أن الفضيلة السياسية هى إنكارٌ للذات ، أى أمرٌ شاقٌ كثيراً على الدوام .

ويمكن تعريفُ هذه الفضيلة بحبِّ القوانين والوطن ، وبما أن هذه المحبة تستلزم تفضيلَ المرء للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة فإنها تَمْنَح جميعَ الفضائل الخاصة ، وليست هذه الفضائلُ غيرَ هذا التفضيل .

وهذه المحبةُ خاصةٌ بالديموقراطيات خصوصاً عجيباً ، والحكومةُ موكولةٌ إلى كلِّ مواطنٍ فى الديموقراطيات وحدَها ، والواقعُ أن الحكومة كجميع أمور العالَم ، فيجب أن تُحَبَّ حتى تُحْفَظ .

ولم يُسْمَع قَطُّ أن الملوك لا يُحِبُّون الملكية وأن المستبدين يمقتون الاستبداد .

ويتوقف كلُّ شىء على تمكين ذلك الحبِّ فى الجمهورية إذَنْ ، ويجب على التربية أن تَهْدِف إلى إلقائه فى النفوس ، غير أن هنالك وسيلةً مؤكَّدة يُمْكِن الأولادَ أن يحوزوه بها ، وهى أن يكون الآباء أنفسُهم حائزين لها .

وذاك هو المعلمُ الذى يَمْنَح أولادَه معارفَه غالباً ، وأكثرُ من ذلك أن يُمْنَحوا عواطفَه .

وإذا لم يَحْدُث هذا فذلك لأن الذى يكون قد صُنِع فى المنزل الأبوىّ يُمْحَق بانطباعات الخارج .

وليس الشعب الناشئ هو الذى يَفْسُد مطلقاً ، فهو لا يزول إلّا بعد فساد الرجال البالغين أشُدَّهم .

الفصل السادس
بعض نُظُم الأغارقة

أُشْرِب قدماء الأغارقةِ من كون الشعوب التى عاشت تحت ظلّ حكومةٍ شعبية رُفِعت إلى الفضيلة بحكم الضرورة فوضعوا نُظُماً غريبةً لتلقينها ، وإذا ما نظرتم ، فى حياة ليكورغ ، إلى القوانين التى أَنعم بها على الإسپارطيين ظننتم أنكم تقرءون رواية السِّيڤَارَانْب ، وكانت قوانين أَقْريطش أصلَ قوانين إسپارطة ، وكانت قوانين أفلاطون تصحيحاً لها .

وأرجو عطفَ قليلٍ نظرٍ على مدى عبقرية هؤلاء المشترعين ليُرَى أنهم أثبتوا للعالم حكمتهم بصدمهم جميعَ العادات الجارية ومزجهم جميعَ الفضائل ، وقد خَلَط ليكورغُ الاختلاسَ بروح العدل وأقسى الرِّقّ بأقصى الحرية وأفظعَ المشاعر بأعظم اعتدالٍ فأوجب استقرارَ مدينته ، وقد لاح أنه نَزَع منها جميعَ المجانى والفنون والتجارة والنقد والأسوار ، فكان فيها من الطموح ما لا يأمُل الواحد معه أن يكون خيراً مما هو عليه ، وكان فيها مشاعرُ طبيعية ، ولم يكن فيها ولدٌ ولا زوجٌ ولا أبٌ ، فخُلِعَ حتى العِذَارُ من الطُّهر ، وبهذه الطُّرُق سِيقت

إسپارطة إلى العظَمة والمجد ، ولكن مع صدق نُظُمٍ لا يُظْفَر معه بشىء ضدَّها عند كَسْب المعارك إذا لم يوصَلْ إلى نَزْع ضابطتها[١] .

وقد حُكِم فى أقريطش ولا كونية بهذه القوانين، وقد تخَلّت إسپارطة عن الأخيرة للمقدونيين ، وقد كانت أقريطش[٢] آخرَ فريسةٍ للرومان ، وقد كان للسّامنيّين ذاتُ النُّظُم ، فغدَتْ هذه النُّظُم لهؤلاء الرومان عاملَ أربعةٍ وعشرين نصراً[٣] .

وفى حُثالة أزمنتنا الحديثة[٤] وفسادها أبصرنا هذا الأمرَ العجيب الذى كان يُرَى فى نُظُم اليونان ، وذلك أن مشترعاً صالحاً كوّن شعباً يَبْدُو الصدقُ فيه طبيعياً كالشجاعة عند الإسپارطيين ، وذلك أن مستر پن هو ليكُورْغٌ حقيقىٌّ ، ومع أن السِّلْم غايةُ پن كما أن الحرب غايةُ ليكُورْغَ فإنهما يتشابهان فى السبيل الغريبة التى وَضَعا فيها شعبيهما ، وفى النفوذ الذى اتفق لهما فى الأحرار ، وفى الأوهام التى تغلّبا عليها ، وفى الأهواء التى قَهَراها .

وقد يكون لنا مثالٌ آخرُ بالپاراغْواى ، وذلك أنه أُريد أن يُجْعَل منها ذَنْبٌ للمجتمع الذى يَعُدُّ لذةَ القيادة متاعَ الحياة الوحيدَ ، غير أن من الجميل فى كلِّ حينٍ أن يُحْكَم فى الناس بجعلهم أكثرَ سعادةً[٥] .

---

(١) أكره فيلوبيمن الإسپارطيين على ترك طريقة تغذية أولادهم عالماً أنهم ، من غير هذا ، يكونون فى كل حين ذوى نفس كبيرة وقلب عال ، بلوتارك ، « حياة فيلوبيمن » ، وانظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٣٨ .

(٢) دافعت عن قوانينها وحريتها ثلاث سنين ، انظر إلى الأبواب ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من تيتوس ليفيوس ، فى خلاصة فلوروس ، وقد أبدت مقاومة أشد مما أبدى عظماء الملوك .

(٣) فلوروس ، باب ١ ، فصل ١٦ .

(٤) In fece Romuli ، شيشرون ، ٢ ، ١ « رسائل إلى أتيكوس » .

(٥) لا يخضع هنود الپاراغواى لسنيور خاص ، وهم لا يدفعون غير خمس الضرائب ، ولديهم أسلحة نارية للدفاع عن أنفسهم .

ومن المَجْدِ لها أن تكون أولَ من أظهر فى تلك البِقاع اقترانَ مبدأ الدين بمبدأ الإنسانية ، وهى ، إذ أصلحت ما خَرَّبه الإسپان ، بدأت تَشْفِى أحدَ الجروح الكبيرة التى أصيب بها النوع البشرىُّ حتى الآن .

وما يمازج هذا المجتمعَ من شعورٍ طيب نحو ما يُسَمِّيه شَرَفاً ، ومن حَمِيَّةٍ نحو دينٍ يُخْشِع من يَسْمَعه أكثر ممن يَعِظُ به ، حَفَزه إلى القيام بأمور جليلة موفَّقاً ، وذلك أن انتشل من الغاب شعوباً شَتَّى وأعطاهم غِذاءً مضموناً وكَسَاهم ، وهو ، إذ لم يصنع بذلك غيرَ إنماء الصِّناعة بين الناس ، يكون قد فعل كثيراً .

والذين يرغبون فى وَضْعِ نُظُمٍ مماثلة يؤسِّسون شركةَ أموالٍ كما فى جمهورية أفلاطون ، ويوجبون ما كان يتطلبه هذا من احترامٍ للآلهة ، وهذا الانفصالَ عن الأجانب حفظاً للأخلاق ، وقيامَ مدينةٍ تتاجِر من دون الأهلين ، ويَمْنَحون صنائعَنا من غير نفائسنا ، واحتياجاتِنا من غير شَهَوَاتنا .

وهم يُلْغُون النقد لِمَا يُوجِب من تضخيم الثروة إلى ما وراء الحدود التى وضعتها الطبيعةُ فيها ، ومن تعليم حفظ ما كُنِزَ منها على غير جَدْوَى ، ومن زيادة الشَّهَوات إلى ما لا حَدَّ له ، ومن القيام مقام الطبيعة التى أنعمت علينا بوسائلَ محدودةٍ كثيراً لإثارة أهوائنا ، ومن إفساد بعضنا بعضاً .

« وقد أحسَّ الإپيدَامْنِيُّون[1] فسادَ أخلاقهم باتصالهم بالبرابرة فانتخبوا حاكماً لجعل جميع الأسواق باسم المدينة ولأجل المدينة » ، وبذلك لا تُفْسِد التجارةُ النظامَ ولا يَحْرِمُ النظامُ المجتمعَ فوائدَ التجارة .

---

(١) پلوتارك ، « سؤال عن أمور يونانية » ، فصل ٢٩ .

الفصل السابع

فى أيِّ الأحوال يمكن هذه النُّظم أن تكون صالحة

يُمْكِن أن تكون هذه الطُّرُزُ من النُّظُم صالحةً فى الجُمهوريات لأن الفضيلة السياسية هى المبدأُ فيها ، ولكن لا ضرورةَ إلى ذلك المقدار من العناية لبلوغ الشَّرَف فى المَلَكيات أو لإلقاء الرُّعْب فى الدول المستبدة .

ثم إن تلك النُّظُم لا تكون فى غير دولةٍ صغيرة[1] حيث يُمْكِن مَنْحُ تربيةٍ عامة وتربيةً شعبٍ بأَسْرِه كأُسْرةٍ .

وتفترض قوانينُ مِينُوس ولِيكُورْغ وأفلاطون عنايةَ بعض أبناء الوطن ببعض عنايةً فائقة ، ولا يُمْكِن رَسْمُ هذا بين الاختلاط والإهمال واتساع الأمور فى شعب عظيم .

أَجَلْ ، يجب إقصاء النقد فى هذه النُّظُم كما قيل ، غير أن العَدَدَ والتنوع والارتباكَ وأهميةَ الأعمال وسهولةَ الشراء وبُطْءَ المقايضة أمورٌ تستلزم مقياساً مشتركاً فى المجتمعات الكبيرة ، ويجب على مَنْ يَوَدُّ رفعَ سلطته فى كلِّ مكان ، أو الدفاعَ عنها فى كلِّ مكان ، أن يكون حائزاً ما ناطَ الناسُ به السلطةَ فى كلِّ مكان .

---

(١) كما كانت مدن بلاد اليونان .

الفصل الثامن

إيضاح رأى غريب للقدماء حول الطبائع

قال لنا پُولِيپ ، قال لنا الرَّصينُ پوليپ ، إن الموسيقا كانت ضرورية لإلانة طبائع الأركاديين الذين كانوا يسكنون بلداً كئيبَ الهواء بارده ، وإن أهل السِّينت الذين أهملوا الموسيقا فاقوا جميعَ الأغارقة قسوةً ، وإنه لم يكن من المُدُن ، قَطُّ ، واحدةٌ اقترُف فيها من الجرائم كما فى هذه ، ولم يَخْشَ أفلاطونُ ، قَطُّ ، أن يقول بتَعَذُّر كلِّ تغييرٍ فى الموسيقا لا يكون فى نظام الدولة ، وإن أرسطو ، الذى يلوح أنه لم يَضَعْ كتابَ « السياسة » إلاَّ ليعارِض مشاعرَ أفلاطون بمشاعره ، ليَتفق وإياه ، مع ذلك ، حول سلطان الموسيقا على الطبائع ، ومثلُ هذا رأى ثأوفرَسْطس وپلُوتَارْك[1] واسْترابُون[2] وجميع القدماء ، وليس هذا رأياً أُلقِىَ جُزَافاً مطلقاً ، بل هو من مبادئ سياستهم[3] ، وهكذا كانوا يَمْنَحون قوانين ، وهكذا كانوا يريدون أن يُحْكَم فى المدن .

وأظنُّنى قادراً على إيضاح هـذا ، وذلك أنه يجب ألَّا يغيبَ عن البال أن جميع الأعمال وجميع المِهَن التى يُمْكن أن تؤدِّىَ إلى كَسْب المال كانت تُعَدُّ غيرَ لائقة بالرجل الحُرِّ فى المُدُن اليونانية ، ولا سيما المدنُ التى كانت الحربُ غرضَها الرئيسَ ،

---

(١) « حياة بيلوبيداس » .

(٢) الجزء الأول .

(٣) قال أفلاطون فى الجزء الرابع من «القوانين» إن إدارة الموسيقا والألعاب الرياضية أهم وظائف المدينة ، وقال فى الجزء الثالث من جمهوريته : « سيحدثكم دامون عن الأنغام التى توجب دناءة النفس والوقاحة والفضائل المعاكسة » .

قال إكْزِينُوفون[١] : « إن معظم الصِّناعات يُفْسِد أجسام مَنْ يزاولونها ، فهى تُلْزِم المرءَ بالجلوس تحت الظلّ أو بالقرب من النار ، فلا يكون لديه وقتٌ لأصدقائه ولا للجُمهورية » ، ولم يَرْتَقِ الصُّنَّاع إلى مرتبة المواطنين إلَّا حين فساد بعض الديموقراطيات ، وهذا ما يعلّمنا أرسطو[٢] إياه ، وهو الذى يرى أن الجُمهورية الصالحة لا تمنحهم حقوقَ المدينة أبداً[٣] .

وكانت الزراعة مهنة خسيسة حينئذٍ وكانت تمارَس من قِبَل بعض الشعوب المغلوبة ، كان يمارسها الإيلُوت لدى الإسپارطيين والپرِيئِسْيان لدى الأَقْرِيطشيين والپِنِسْت لدى التِّسَاليين ، وأقوامٌ عبيدٌ آخرون[٤] فى جُمهورياتٍ أخرى .

ثم إن كلّ تجارة خسيسة[٥] كانت أمراً شائناً عند الأغارقة ، وذلك لِمَا كانت تنطوى عليه من وجوب تقديم المواطن خِدَماً لعبد أو مستأجرٍ أو أجنبىّ ، أى فكرة كانت تؤذى روح الحرية اليونانية ، ثم إن أفلاطون[٦] يوصِى فى « قوانينه » بمجازاة المواطن الذى يتعاطى التجارة .

---

(١) الباب الخامس من « أطيب الأقوال » .

(٢) « السياسة » ، باب ٣ ، فصل ٤ .

(٣) روى أرسطو فى كتاب السياسة (باب ٢ ، فصل ٧) أن ديوفانت جعل من الصناع فى أثينة عبيداً للجمهور فيما مضى .

(٤) وكذلك أفلاطون وأرسطو يريدان أن يحرث العبيد الأرضين (القوانين باب ٧ ، والسياسة باب ٧ ، فصل ١٠) ، والصحيح أن الزراعة لم تمارس من قبل العبيد فى كل مكان ، وعلى العكس كان الأهلون فى أفضل الجمهوريات هم الذين يقومون بذلك كما قال أرسطو (الفصل ٤ من الباب ٦ من السياسة) ، ولكن هذا لم يقع إلا نتيجة فساد الحكومات القديمة التى أصبحت ديموقراطيات ، وذلك لأن مدن اليونان كانت تقضى حياة أريستوقراطية فى الأزمنة الأولى .

(٥) Cauponatio

(٦) باب ١١ .

إذَنْ ، كان يوجد كبيرُ ارتباكٍ فى الجُمهوريات اليونانية ، وكان لا يُرادُ اشتغالُ الأهلين بالتجارة والزراعة والصِّناعات ، وكذلك كان لا يُراد وقوعهم فى البِطالة[1] ، فكانوا يَجِدون ما يَشْغَلهم فى التمرينات التابعة للرياضة البدنية ، والتى لها عَلاقةٌ بالحرب[2] ، ولم يُيَسِّر النظامُ لهم أعمالاً أخرى قَطُّ ، ولِذا يجب عَدُّ الأغارقة مجتمعاً من المصارعين والمقاتلين ، والواقعُ أن هذه التمريناتِ ، الصالحةَ جدًّا لجعل الناس قُسَاةً متوحشين[3] ، كانت تحتاج إلى تعديلها بتمريناتٍ أُخَرَ يمكنها أن تُلِين الطبائع ، وكانت الموسيقا التى تَصِلُ إلى الروح بأعضاء البدن صالحةً لهذا كثيراً ، وهى وَسَطٌ بين التمرينات البدنية التى تجعل الناس قُساةً والعلوم النظرية التى تجعلهم نُفَّرًا ، ولا يمكن القولُ بأن الموسيقا أوحت بالفضيلة ، ولا يمكن تَصَوُّر هذا ، ولكن الموسيقا كانت تَحُولُ دون تأثير قسوة النظام وتؤدى إلى جعل نصيبٍ للروح فى التربية لا يكون لها بغير ذلك مطلقاً .

وأفترضُ وجودَ مجتمعٍ بيننا مؤلفٍ من أناس شديدى الوَلَع بالصيد منقطعينَ إليه وحدَه ، فمن المُقرَّر أنهم ينالون من ذلك بعضَ الغِلْظة ، وإذا ما اكتسب هؤلاء الناس ذوقاً فى الموسيقا لم نَلْبَث أن نَجِدَ فرقاً فى أوضاعهم وطبائعهم ، ثم إن تمرينات الأغارقة كانت لا تثير فيهم غيرَ نوع من الأهواء والقسوة والغضب والغِلْظة ، وتثير الموسيقا كلَّ ذلك ، ويمكنها أن تورث النفس لطفاً ورأفة ورقة وسروراً ،

---

(١) أرسطو « السياسة » باب ١٠ .

(٢) Ars corporum exercendorum, gymnastica, variis certaminibus terendorum pœdotribica
أرسطو ، السياسة ، باب ٨ ، فصل ٣ .

(٣) قال أرسطو إن أبناء الإسبارطيين الذين كانوا يبدأون بهذه التمرينات منذ نعومة أظفارهم كانوا ينشأون كثيرى التوحش « السياسة » ، باب ٨ ، فصل ٤ .

و يُشْعِرُنا علماء الأخلاق ، الذين يحَرِّمون الملاهىَ بيننا ، بسلطان الموسيقا على نفوسنا بما فيه الكفاية .

أليس من الصحيح أن يُبْلَغ الهدفُ فى المجتمع الذى تكلمتُ عنه عند عدم الإنعام بغير الطبول وأنغام البوق أقلّ مما يُبْلَغ عند الإنعام فيه بموسيقا ناعمة ؟ كان من الصواب ، إذَنْ ، تفضيلُ القدماء نَمَطاً على آخرَ فى بعض الأحوال .

ولكن أيقال لماذا تُخْتار الموسيقا عن تفضيلٍ ؟ ذلك لأنك لا تَجِدُ بين جميع ملاذِّ الحواسِّ ما يُفْسِد النفسَ أقلّ منها ، ونحمرُّ حين نقرأ فى پلُوتارك[1] كونَ التِّيبِيِّين وضعوا ، لتلطيف طبائع فتيانهم ، قوانينَ غرامٍ يجب على جميع أمم العالم أن تحرِّمه .

(١) حياة بيلوبيداس ، فصل ١٠ .

البَابُ الخامِسُ

وجوبُ كون القوانين التى يُصْدِرُها المشترع مناسبةً لمبدأ الحكومة

الفصل الأوّلُ

فكرة هذا الباب

رأينا وجوبَ مناسبة قوانين التربية لمبدأِ كلِّ حكومة ، وقُلْ مثلَ هذا عن القوانين التى يَضَعُها المشترع لجميع المجتمع ، وتتناول صلةُ القوانين بهذا المبدأ جميعَ نوابض الحكومة ، وينال هذا المبدأ بدَوْرِه قوةً جديدة من ذلك ، وهذا كما فى الحركات الفيزياوية حيث الفعلُ يَعْقُبه ردٌّ فعلٍ على الدوام .

ونَدْرُس هذه الصلةَ فى كلِّ حكومة بادئين بالدولة الُجمهورية التى مبدؤها الفضيلة .

الفصل الثانى

الفضيلة فى الدولة السياسية

الفضيلة فى الُجمهورية أمرٌ بسيطٌ جدًّا ، فهى حُبُّ الُجمهورية ، وهى شعورٌ ، لا نتيجةُ معارفَ ، ويُمْكن آخرَ رجال الدولة أن يكون حائزاً هذا الشعورَ كأولهم ، ومتى كان للشعب مبادئُ طيبةٌ مرةً أَمسك بها مدةً أطول مما

يُمْسِك مَنْ يُدْعَوْن أهلَ الصلاح ، ومن النادر أن يكون البادئ بالفساد ، وفى الغالب يستنبط من معارفه المتوسطة حُبًّا لِماَ هو مقرَّرٌ أقوى مما عند أولئك .

ويؤدى حبُّ الوطن إلى صلاح الطبائع ، ويؤدى صلاحُ الطبائع إلى حبّ الوطن ، وكلما قلَّ اقتدارُنا على قضاء أَهوائنا الخاصة أُولِعْنا بأهوائنا العامة ، ولماذا يُحِبُّ الرهبان مُنَظَّمتهم كثيراً ؟ ذلك لشدة وطأتها عليهم ، وذلك لأن نظامهم يقضى بحرمانهم جميعَ الأمور التى تستند الأهواء العادية إليها ، فلا يبقى ، إذَنْ ، غيرُ ذلك الهَوَى نحو ذات النظام الذى يَكْرُبهم ، وهذا النظام كلما كان قاسياً ، أى كلما نَحَتَ من أَهوائهم ، زاد ما يتركه لهم منها قوةً .

الفصل الثالث
ما هو حبُّ الُجمهورية فى الديموقراطية

إن حبَّ الُجمهورية فى الديموقراطية هو حبٌّ للديموقراطية ، وإن حبّ الديموقراطية هو حبٌّ للمساواة .

وإن حبَّ الديموقراطية هو حبُّ القناعة أَيضاً ، وبما أنه يجب أن يكون لكلٍّ واحد فيها السعادةُ ذاتُها والمنافعُ ذاتُها وجَبَ أَن يتمتع كلٌّ واحد فيها بالملاذِّ ذاتِها وأَن يوجد فيها ذاتَ الآمال ، وهذا أَمرٌ لا يُنْتَظَر من غير القناعة العامة .

وحبُّ المساواة فى الديموقراطية يَقْصِر طموحَ المرء على رغبته الوحيدة ، على سعادته الوحيدة ، فى تقديم أَعظم الِخدَم إلى وطنه أكثرَ مما يُقَدِّم أَبناء الوطن الآخرون ، ولا يستطيع جميع هؤلاء أَن يقدِّموا خِدَماً متساوية إلى الوطن ،

ولكنه يجب عليهم جميعاً أن يقدِّموا إليه خِدَماً أيضاً ، والمرء حينَ ولادته يُوقَرُ دَيْناً لوطنه لا يَقْدِر على إيفائه مطلقاً .

وهكذا تنشأ الفروقُ فى الديموقراطية عن مبدأ المساواة ، وذلك منذ إزاحته بخِدَمٍ موفَّقة أو قرائحَ فائقةٍ كما يلوح .

وحبُّ القناعة يَقْصِر رغبةَ المرء فى المال على ما يستلزمه طلبُ الكَفَاف لأسرته وطلبُ المَزيد لوطنه ، ويَمْنَحُ الثَّرَاء قوةً لا يستطيع المواطن أن يتمتع بها لنفسه لِمَا لا يكون بذلك مساوياً ، ويوجب الثَّرَاء نعيماً لا ينبغى له أن يتمتع به أيضاً لِمَا يؤدى إليه من الإساءة إلى المساواة أيضاً .

ثم إن الديموقراطياتِ الصالحةَ تكون قد فتحت الباب للنفقات العامة بتأييدها القناعةَ المنزلية ، وذلك كما وقع فى أثينة ورومة ، وذلك لصدور النِّعَم والسَّخاء عن كنز القناعة ، وكما أن الدِّين يتطلب طهارة الأيدى تقديماً للنُّذُور إلى الآلهة تقتضى القوانين طبائعَ زاهدةً ليُمْكِنَ المرءَ أن يَهَب تَقَادِم لوطنه .

ويقوم رَشَدُ الأفراد وسعادتُهم ، إلى حَدٍّ بعيد ، على توسُّط نبوغهم وثَرَواتهم ، ويكون الحكم رشيداً فى الجمهورية التى تُسْفِر قوانينها عن أناس متوسطين والتى تؤلَّف من أناس معتدلين ، وتكون الجمهورية سعيدةً جدًّا إذا ما أُلِّفت من أناس سُعَداء .

الفصل الرابع

كيف يُلقَّن حبُّ المساواة وحُبُّ القناعة

يُثَارُ حُبُّ المساواة وحبُّ القناعة بالمساواة والقناعة جدًّا إذا ما عاشَ الإنسان فى مجتمع يؤيد كِلاَ الأمرين .

ولا يتطلّع أحدٌ فى المَلَكيات إلى المساواة ، حتى إن هذا لا يَرِدُ الخاطرَ ، وكلٌّ واحد فى المَلَكيات يميل إلى التفوق ، فلا يرْغب مَنْ هم من أوضع أَصلٍ فيها أَن يخرُجوا من أصلهم هذا إلاّ ليكونوا سادةَ الآخرين .

وقُلْ مِثْلَ هذا عن القناعة ، ولا بُدَّ من الاستمتاع بها لحُبِّها ، وليس مَنْ أفسدهم النعيم هم الذين يُحِبُّون حياةَ القناعة ، ولو كان هذا طبيعيًّا أَو عاديًّا ما ظهر ألْكِبْيَادُ محلَّ عَجَب العالم ، وكذلك ليس مَنْ يَحْسُدون الآخرين على ترَفهم أَو يُعْجَبُون به هم الذين يُحِبُّون القناعة ، أى إن الذين لا يرون غير الأغنياء ، أو أناساً بائسين مثلهم ، يَمْقُتون بؤسهم من غير أَن يُحبوه أَو أَن يَعْرِفوا ما يُوجِب حالَه .

ومن أَصدق القواعد أَن يقال ، إذَنْ ، إنه لا بُدَّ من تأييد القوانين للمساواة والقناعة فى الجُمهورية حتى يُمْكن حُبُّهما فيها .

الفصل الخامس

كيف تؤيد القوانينُ المساواةَ فى الديموقراطية

قَسَّم بعض المشترعين ، كليكورغ ورُومُولُوس ، الأَرَضينَ أقساماً متساوية ، ولا يُمْكِن هذا إلا عند تأسيس جُمهوريةٍ جديدة ، أو عند ما يبلغ القانون القديم من الفساد وتكون النفوس من الاستعداد ما يرى الفقراء معه أنهم مضطرون إلى البحث عن علاجٍ للوضع وما يُضْطَرُّ الأغنياء معه إلى الصبر على مثل هذا العلاج .

وإذا كان المشترع فى مثل هذه القسمة لم يَضَعْ من القوانين ما يَحْفَظها لم يَصْنَع غيرَ نظامٍ عابر ، ويَدْخُل التفاوتُ من الناحية التى لم تَحْظُرها القوانين ، وتَضِيع الجُمهورية .

ويجب فى هذا الموضوع ، إذَنْ ، أن تُنَظَّم مُهُور النساء والهباتُ والمواريثُ والوصايا ثم طُرُق التعاقد ، وذلك لأنه إذا ما أُبيح للإنسان منحُ مالِه لمن يريد وكما يريد فإن كلَّ إرادةٍ خاصة تَرْبُك حكمَ القانون الأساسىّ .

وقد أباح سُولُون للإنسان فى أَثينة أن يُوصِيَ بماله لمن يريد على ألاَّ يكون ذا وَلَد[1] ، فناقض القوانينَ القديمة التى تأمر ببقاء الأموال فى أُسْرَة المُوصِى[2] ، وهو قد ناقض قوانينه الخاصة لأنه نَشَدَ المساواةَ بإلغائه الديون .

وكان قانوناً صالحاً للديموقراطية ذلك الذى يُحَرِّم وجودَ ميراثَيْن[3] للواحد ،

---

(١) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك . — (٢) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك .

(٣) اشترع فيلولاوس الكورنثى فى أثينة أن يكون عدد حصص الأرض وحصص التركات واحداً ، أرسطو ، السياسة : باب ٢ ، فصل ١٢ .

وكان هذا القانونُ يستمدُّ أصلَه من قسمة الأَرَضين بالتساوى ومن الحِصص المعطاة لـكلّ واحد من أبناء الوطن ، ولم يُرِد القانونُ أن يكون للواحد حِصصٌ كثيرة .

وعن أصلٍ مماثلٍ نشأ القانونُ الذى يَفرِض على أدنى قريب أن يتزوج الوارثة ، وقد سُنَّ هذا القانون لليهود بعد قسمةٍ مماثلة ، وكذلك ما وضَعه أفلاطونُ[1] الذى أقام قوانينه على هذه القسمه ، وكان هذا قانوناً أثَنِيًّا .

وكان يوجد فى أثينة قانون لا أعلم وقوفَ أحد على روحه ، وذلك أنه كان يُبَاح زواجُ الأخ بأخته من جهة الأب ، لا بأخته من جهة الأم[2] ، وكانت هذه العادة تستمدُّ أصلَها من الُجمهوريات التى ليس من روحها أن يكون من نصيب الواحد قطعتا أرض ، ومن ثَمَّ ميراثان ، فمتى تزوج الرجل أختَه من جهة الأب لم يَسْتطع أن يكون غيرَ ذى ميراثٍ واحد ، أى ميراثِ أبيه ، ولكنه إذا ما تزوج أختَه من جهة الأم أمكن أن يكون أبو هذه الأخت غيرَ ذى ولدٍ من الذكور فيتركُ لها ميراثَه ، ومن ثَمَّ يكون لأخيها الذى تزوجها ميراثان .

ولا يُعْتَرَض علىَّ بقول فِيلُون[3] إنه وإن كان يُمْكِنُ المرءَ فى أثينة أن يتزوج أختَه من جهة الأب ، لا أختَه من جهة الأم ، كان يمكن الإسپارطىَّ

---

(١) الجمهورية ، باب ٨ .

(٢) كورنيليوس نيپوس ، in prœfat ، وكانت هذه العادة سائدة للأزمنة الأولى ، قال إبراهيم عن سارة : « هى أختى ابنة أبى ، وليست ابنة أمى »، (أصحاح ٢٠ من سفر التكوين) وقد أدت الأسباب نفسها إلى وضع القانون نفسه لدى أمم مختلفة .

(٣) De specialibus legibus quœ pertinent ad prœcepta Decalogi

أن يتزوج أخته من جهة الأم ، لا أختَه من جهة الأب ، وذلك لأن الأخت إذا ما تزوجت أخاها فى إسپارطة كانت تنال نصف حِصة الأخ مَهْراً كما ذكر استرابون[١]، ومن الواضح أن هذا القانون الثانى وُضِع لتلافى نتائج القانون الأول السيئة ، وذلك بأن تُعْطَى الأخْتُ نصفَ مال الأخ مَهْرًا ليُحَال دون انتقال مال الأسْرة إلى مال الأخ.

ولما تكلم سِنِيكا[٢] عن سِيلاَنُوس الذى تزوّج أخته قال إن الإباحة كانت ضيقة فى أثينة وعامَّةً فى الإسكندرية ، ولم يكن موضعَ بحثٍ قَطُّ تأييدُ قسمة الأموال فى حكومة الفرد .

وإذا ما أريد بقاء تقسيم الأَرَضِين هذا فى الديموقراطية كان من صلاح القانون أن ينصَّ على اختيار الأب ، الذى له ولدٌ كثيرٌ ، أحدَهم ليَعْقُبه فى مَقْسَمه[٣] وأن يُعْطِيَ شخصاً آخرَ لا ولدَ له أولادَه الآخرين تَبَنِّياً ، وذلك ليَبْقى عددُ أبناء الوطن مساوياً لعدد القَسَائم دائماً .

وقد تَمَثَّل فالِيَاسُ الكالْسِيدْوَانىُّ[٤] جَعْلَ الثَّرَواتِ متساويةً فى جمهوريةٍ ليست فيها متساويةً ، فوَدَّ أن يَهَب الأغنياء للفقراء مُهُوراً من غير أن يأخذوا منها ، وأن يأخذ الفقراء نقداً لبناتهم من غير أن يُعْطُوا منها ، ولكننى لا أعرف جمهُوريةً انتحلت مثل هذا النظام الذى يَضَعُ أبناء الوطن فى أحوال تكون الفروق فيها من البروز ما يمقتون معه هذه المساواةَ التى يحاوَل إدخالُها ، ومن المستحبِّ أحياناً ألاّ تَظْهَر القوانينُ سائرةً رأساً نحو الهدف الذى تَقْصِده .

---

(١) جزء ١٠ .

(٢) De morte Claudii ، سنيكا ، Athenis dimidium licet, Alexandriœ totum,

(٣) وضع أفلاطون مثل هذا القانون ، باب ٥ من « القوانين » .

(٤) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل ٧ .

ومع أن المساواة الحقيقية هى روحُ الدولة فى الديموقراطية فإن من الصعب جدًّا ألاّ يُقرَّر عدمُ مناسبة شدَّة التدقيق من هذه الناحية فى كلِّ حين ، ويكفى وَضْعُ إحصاءٍ[١] يُحوِّل ، أو يُحَدِّد ، الفروقَ من بعض الجهات ، ثم يأتى دَوْرُ القوانين الخاصة لتُساوِىَ بين ما تفاوت بما تَفْرِض من ضرائبَ على الأغنياء وما تُنْعِم به من سُلْوانٍ على الفقراء ، ولا تَجِدُ غيرَ الثَّرَواتِ المتوسطة ما يستطيع أن يَمْنَح أو يحتمل هذه الأنواعَ من التعويضات ، وذلك لأن الثَّرَواتِ العظيمة تَعُدُّ إهانةً كلَّ ما لا يَمْنَحها قدرةً وشرفاً .

ويجب أن يُستَخرج كلُّ تفاوت فى الديموقراطية من طبيعة الديموقراطية ومن مبدأ المساواة نفسه ، ومن ذلك ما يُمْكن أن يُخْشَى من وجود أناسٍ فى الديموقراطية يحتاجون إلى عملٍ مستمر ليعيشوا فيزيدون فقراً عن حاكميةٍ أو يُهْمِلُون واجبات ذلك العمل ، ومن وجود صُنَّاعٍ يَزْهُون ، ومن وجود عُتَقاءَ كثيرين يصبحون أقوى من قُدَماء الأهلين ، ففى هذه الأحوال يُمْكن طَرْحُ المساواة بين أبناء الوطن[٢] فى الديموقراطية نفعاً للديموقراطية ، ولكن هذه ليست غيرَ مساواةٍ ظاهرة تُطْرَح ، وذلك لأن الرجل الذى يفتقر عن حاكميةٍ يصبح أسوأَ حالا من أبناء الوطن الآخرين ، ولأن هذا الرجل الذى يُهْمِل واجباتِ عمله مضطرًّا يَضَعُ المواطنين الآخرين فى حالٍ أسوأَ من حاله ، وهلمّ جرًّا .

---

(١) جعل سولون أربع طبقات ، وتؤلف الطبقة الأولى ممن يبلغ دخل الواحد منهم خمسمئة كيل من الحب والثمر السائل على السواء ، وتؤلف الطبقة الثانية ممن يبلغ دخل الواحد منهم ثلاثمئة كيل فيستطيع أن يربى فرساً ، وتؤلف الطبقة الثالثة ممن يبلغ دخل الواحد منهم مئتى كيل ، وتؤلف الطبقة الرابعة ممن يعيشون من كد ذراعهم ، بلوتارك ، حياة سولون .

(٢) أعفى سولون من التكاليف جميع من هم من التعداد الرابع .

الفصل السادس

كيف يجب أن تتعهد القوانينُ القناعةَ فى الديموقراطية

لا يكفى أن تكون مَقاسِم الأرض متساويةً فى الديموقراطية الصالحة ، بل يجب أن تكون صغيرة كما عند الرومان ، قال كوريوس لجنوده[1] : « معاذ الله أن يكون تقديرُ ابن الوطن قليلاً لِمَا هو كافٍ من الأرض أن يَقُوتَ رجلاً » .

وكما أن تساوىَ الثَّرَوات يَقِى القناعةَ تَحْفَظ القناعةُ تساوىَ الثَّرَوات ، ولا يمكن بقاء أحد هذين الأمرين من غير الآخر مع اختلافهما ، ويُعَدُّ كلٌّ منهما العلةَ والمعلولَ معاً ، فإذا ما فرَّ أحدُهما من الديموقراطية تَبِعَه الآخر دائماً .

ومن الصحيح أن الديموقراطية إذا ما قامت على التجارة أمكن أن يكون بعض الأفراد من ذوى الثَّرَوات الكبيرة من غير أن يتطرق الفساد إلى الأخلاق ، وذلك لأن الروح التجارية تَحْمِل معها قناعةً واقتصاداً واعتدالاً وعَمَلاً وحكمةً وهدوءًا ونظاماً وقاعدة ، وهكذا لا يكون للثَّرَوات التى تُحْدِثها هذه الروح أثرٌ سيِّئٌ ما بَقِيَت هذه الروح ، وإنما يأتى السُّوء حينما يَقْضِى فَرْطُ الثَّرَوات على الروح التجارية هذه ، فيُرَى فى الحال ظهورُ خِلاَلٍ* التفاوت التى كان لا يُشْعَر بها إلى تلك الساعة .

ويقتضى حفظُ الروح التجارية أن يَتعاطى التجارةَ أكابرُ أبناء الوطن

---

(١) كانوا يطلبون مقاسم كبيرة من الأرض المفتوحة ، انظر إلى « الأعمال الخلقية وأقوال قدماء الملوك والقواد المشهورة » لبلوتارك .

* الخلال : جمع الخلل ، وهو الفساد .

بأنفسهم ، وأن تَسُود هذه الروح وحدَها ، وألاَّ تُلاَقِيَها روحٌ أخرى وأن تُيَسِّرها جميع القوانين ، وأن تُوَزِّع هذه القوانينُ، بأحكامها ، تلك الثَّرَوات كلما ضَخَّمتها التجارة ، وأن تجعل كلَّ مواطن فقير على شيء من اليُسْر ليستطيع العمل كالآخرين ، وأن يكون كلُّ مواطن غنيٍّ في حالٍ من التوسط ما يحتاج معه إلى عمله ليَدَّخر أو ليَكْسِب .

وفي الجمهورية التجارية يكون القانون طيباً كثيراً إذا ما مَنَح جميعَ الأولاد حِصصاً متساوية في ميراث الآباء ، وذلك لأن الأولاد يكونون أقلَّ ثَرَاءً من أبيهم مهما كانت الثروة التي جمعها ، فيَميلُون إلى اجتناب الكمالىّ وإلى العمل مثلَه ، ولا أتكلم عن غير الجمهوريات التجارية ، وأما التي ليست من هذا الطِّراز فإن لدى المشترع كثيراً من النُّظُم الأخرى ما يَضَعُه في سبيلها[1] .

وكان يوجد للجُمهورية نوعان في بلاد اليونان ، فبعضُها كان عسكريًّا كإسپارطة ، وبعضُها الآخر كان تجاريًّا كأثينة ، وفي بعضها كان يُرَاد أن يكون الأهلون عاطلين ، وفي بعضها الآخر كان يحاوَلُ إلقاء حُبٍّ للعمل فيهم ، وقد جَعَل سولون من البِطالة جُرْماً طالباً أن يُبَيِّن كلُّ مواطن طريقة كسب عيشه ، والحقُّ أنه يجب أن يَحْصُل على الضروريِّ كلُّ واحدٍ في الديموقراطية الصالحة حيث لا يجوز الإنفاق لغير الضروريِّ ، وإلاَّ فمن أين يناله ؟

---

(١) يجب أن تحدد المهور فيها كثيراً .

الفصل السابع
وسائلُ أخرى لتأييد مبدأ الديموقراطية

يتعذَّر تقسيم الأَرَضين في جميع الديموقراطيات تقسيماً متساوياً ، وذلك أن هنالك من الأحوال ما يجعل مثلَ هذا النظام وعْراً خَطِراً فيُنافي حتى النظام ، وليس من الضروريِّ أن تُسْلَك الطُّرُق المتناهية دائماً ، فإذا رُئى في الديموقراطية أن هذا التقسيم الذي يجب أن يَحْفَظ الأخلاق لا يلائمها وجب أن يُلْجَأ إلى وسائلَ أخرى .

و إذا ما أُقيمت هيئةٌ ثابتةٌ تكُون قاعدةَ الأخلاق بذاتها ، إذا ما أُقيم سِناتٌ يُدْخَلُ إليه عن سِنٍّ وفضيلة واتزان وخِدَم ، أَوْحَى أَعضاؤه ، المعروضون على أعين الشعب كأصنام الآلهة ، بمشاعرَ تُحْمَلُ في صَدْر جميع الأُسَر .

ويجب أن يرتبط هذا السِّنات في النُّظُم القديمة على الخصوص ، وأن يصنع ما لا يَحِيدُ به الشعب والحُكَّام عنها مطلقاً .

و يوجد ما يُكْسَب كثيراً من جهة الأخلاق وما تُحْفَظ به العادات القديمة ، و بما أن من النادر قيامَ الشعوب الفاسدة بأمور عظيمة ، و بما أنها لم تُنْشِئْ مجتمعاتٍ ولم تؤسِّسْ مُدُناً ولم تَضَعْ قوانينَ قَطُّ ، و بما أن الشعوب ذاتَ الأخلاق البسيطة الشديدة قد صنعت ، بالعكس ، مُعْظَم المؤسَّسات ، فإن دعوة الناس إلى القواعد القديمة تنطوي على ردِّهم إلى الفضيلة غالباً .

ثم إذا ما كانت هنالك ثورة ومُنِحَت الدولةُ شكلاً جديداً لم يُمْكِن وقوعُ

هذا بغير جهود وأعمالٍ لا حَدَّ لها . ونَدَر حدوث هذا عن فراغٍ وأخلاق فاسدةٍ ، حتى إن الذين صنعوا الثورة أرادوا إذاقتها ، وهم لم يُوَفَّقُوا لهذا إلّا بقوانينَ صالحةٍ ، ومن ثمَّ كانت القوانين القديمة فى الغالب إصلاحاً وكانت القوانين الجديدة اعتسافاً ، وفى مجرى حكومةٍ طويلة الأمَد يُسار إلى السوء بانحدارٍ غيرِ محسوس ، فلا يُرْجَع إلى الخير إلاَّ بجُهْد .

ويُمَارَى فى ضرورة اختيار أعضاء السنات ، الذى نتكلم عنه ، لآخر الحياة أو لزمنٍ معيَّن ، ولا مِرَاء فى ضرورة اختيارهم لآخر الحياة كما كان يُعْمَل به فى رومة[1] وإسپارطة[2] ، وفى أثينة أيضاً ، وذلك لأنه لا يجوز أن يُخْلَط بين ما يُدْعَى فى أثينة بالسِّناتِ الذى كان هيئةً تُبَدَّل كلَّ ثلاثة أشهر والأَرِيُوپَاجِ الذى كان أعضاؤه يُنْصَبُون مَدَى الحياة كنماذجَ خالدةٍ .

وذلك مبدأٌ عامٌّ ، ويجب أن يُنْتَخَب أعضاء السِّنات لآخر الحياة فى سِنَاتٍ أُقيم ليكون قاعدةً ، أى مستودعاً للأخلاق ، ويمكن تغيير الأعضاء فى سِنَاتٍ أُقيم لإعداد الأمور .

وقال أرسطو إن الروح تَشِيبُ كالبدن ، ولا تكون هذه الملاحظة صالحةً إلاَّ عن حاكمٍ منفرد ، ولا يُمكن تطبيقُها على أعضاء سِناتٍ .

وكان يوجد فى أثينة ، عدا الأَرِيُوپَاج ، رُقَبَاءُ للأخلاق وحُرَّاسٌ للقوانين[3] ،

---

(١) كان الحكام ينتخبون لسنة واحدة ، وكان أعضاء السنات لآخر الحياة .

(٢) روى إكزينوفون ، فى الفصل العاشر : ١ و ٢ من « الجمهورية الإسبارطية » ، أن ليكورغ أراد « أن ينتخب أعضاء السنات من الشيوخ لكيلا يتوانوا فى واجباتهم حتى آخر الحياة أيضاً ، وهو ، إذ نصبهم قضاة للحكم فى شجاعة الشبان ، يكون قد جعل مشيب أولئك أعز من بأس هؤلاء » —

(٣) كان الأريوباج نفسه خاضعاً للرقابة .

وكان جميع الشيوخ فى إسپارطة نُظَّاراً ، وكانت النظارة فى رومة لحاكمِيْن خاصَّين ، وبما أن السِّنات يَرْقُب وَجَب أن تكون عيون النظار مُلْقاةً على الشعب وعلى السِّنات ، ومما يجب عليهم فى الجمهورية هو أن يُصْلِحوا جميع ما يكون قد فَسَد ، وأن يلاحظوا الفُتُور ويَحْكُموا فى الغَفَلات ويُقَوِّموا الخطيئات كما تُعاقِب القوانين على الجرائم .

وكان القانون الرومانىُّ ، الذى يوجب أن تكون تهمة الزِّنا عَلاَنِيَةً ، أمراً باهراً فى وقاية طُهْر الأخلاق ، وكما أنه كان يُرْهِب النساء كان يُرْهِب مَنْ يجب عليهم أن يَرْقُبوهن .

ولا شىء يَحْفَظ الأخلاقَ أكثرَ من خُضُوع الشُّبَّان المتناهى للشيوخ ، لِمَا يوجبه من إلزام كلٍّ منهما ، من إلزام أولئك باحترام الشيوخ ، ومن إلزام هؤلاء باحترام بعضهم بعضاً .

ولا شىء يَمْنَح القوانينَ قوةً أكثرَ من خضوع أبناء الوطن المتناهى للحكام ، قال إكْزِينوفُون[1] : « يقوم الفرق العظيم الذى وضعه لِيكُورْغُ بين إسپارطة والمدن الأخرى على ما فرضه من إطاعة أبناء الوطن للقوانين خاصة ، وهم يُسْرِعون إذا ما دعاهم الحاكم ، ولكن الرجل الغنىَّ فى أثينة يَغْتَمُّ ما ظُنَّ اتِّباعُه للحاكم » .

وكذلك سلطان الأب عظيمُ الفائدة لحفظ الطبائع ، وكنا قد قلنا إنه لا يوجد فى الجمهورية ما فى الحكومات الأخرى من قوةٍ زاجرة ، ولذا يجب على القوانين أن تحاوِل صُنْعَ ما يُغْنى عنها ، وهى تَبْلُغ ذلك بالسلطة الأبوية .

---

(١) « جمهورية إسپارطة » ، فصل ٨ .

وفى رومة كان للآباء حَقُّ الحياة والموت على أولادهم[1] ، وفى إسپارطة كان لكلِّ أبٍ أن يُصْلِح ولدَ أبٍ آخر .

وفى رومة زال سلطان الأب مع زوال الجمهورية ، وفى الملكيات ، حيث لا يُعْرَف ما يُصْنَع بالأخلاق النقِيَّة جدًّا ، يُرَادُ عيشُ كلٍّ واحدٍ تحت سلطان الحكام .

وفرَضت قوانين رومة ، التى عوَّدت الشبابَ الطاعةَ ، سِنَّ قُصورٍ طويلة ، وقد نكون على خطأٍ باتخاذ هذه العادة ، ففى الملكية لا يُحْتَاج إلى هذا المقدار من القَسْر .

وقد تستلزم هذه الطاعةُ فى الجُمهورية أن يَظَلَّ الأب مدى حياته صاحباً لأموال أولاده كما قُضِىَ فى رومة ، ولكن هذا ليس من روح الملكية .

الفصل الثامن

كيف يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة فى الأريستوقراطية

إذا كان الشعب فى الأريستوقراطية صالحاً فإنه يتَمتع فيها بسعادة الحكومة الشعبية تقريباً وتصبح الدولة قوية ، ولكن بما أن من النادر أن يوجَد كثيرُ فضيلةٍ

---

(١) يمكن أن يرى فى تاريخ الرومان مقدار انتفاع الجمهورية بهذا السلطان ، ولا أتكلم عن غير الزمن الذى بلغ الفساد فيه منتهاه ، وبينما كان أولوس فولڤيوس سائراً ليجد كاتيلينا استدعاه أبوه وأوجب قتله ، سالوست ، De bello Catil. ، فصل ٣٩ ، ومثل ذلك كان نصيب كثير من المواطنين ، ديون ، باب ٣٧ ، فصل ٣٦ .

حيث تكون ثَرَواتُ الناس متفاوتةً جدًّا فإن من الواجب أن تؤدِّىَ القوانين إلى روحِ اعتدالٍ ما استطاعت وأن تحاوِل إعادةَ تلك المساواة التى يَنْزِعها نظام الدولة لا مَحالة .

وروحُ الاعتدال هى ما تُسَمَّى الفضيلةَ فى الأُريستوقراطية حيث تقوم مقام المساواة فى الحكومة الشعبية .

وإذا كان ما يحيط بالملوك من أُبهةٍ وجلالٍ يؤلِّف قسماً من سلطانهم فإن الاعتدال وبساطةَ الأوضاع يؤلِّفان قوة الأشراف الأريستوقراطيين[1] ، وهؤلاء إذا لم ينتحلوا أىَّ تفرُّد ، وهؤلاء إذا ما اختلطوا بالشعب ولَبِسُوا مثلَه ، وهؤلاء إذا ما جعلوه يقاسمهم جميعَ مَسَرّاتهم ، نَسِىَ عَجْزَه .

ولكلِّ حكومة طبيعتُها ومبدؤها ، ولذا ليس من الواجب أن تكتسب الأريستوقراطيةُ طبيعةَ المَلَكية ومبدأَها ، ويَحْدُثُ هذا إذا ما كان للأشراف بعضُ الامتيازات الشخصية والخاصة يمتازون بها مما عند هيئتهم ، ويجب أن تكون الامتيازات للسِّنات والاحترامُ الخالص لأعضائه .

ويوجد مصدران رئيسان لِمَا يقع فى الدول الأُريستوقراطية من فساد ، وهما ما بين الحاكمين والمحكوم فيهم من تفاوت متناهٍ ، وما بين مختلف أعضاء الهيئة الحاكمة من تفاوت متناهٍ أيضاً ، وينشأ عن هذين التفاوتين من الأحقاد والحسد ما يجب على القوانين أن تتلافاه أو أن تَقِفَه .

---

(١) نظر البندقيون ، وهم ممن سار بحكمة من عدة وجوه ، فى خصومة بين شريف بندقى ونبيل إقطاعى حول حق التصدر فى إحدى الكنائس فقضوا بأنه لا حق للشريف البندقى فى حق التقدم على مواطن آخر خارج البندقية .

ويوجد التفاوت الأول ، على الخصوص ، عندما تكون امتيازات الأعيان مُشَرِّفةً لأنها مُخْزِيةٌ للشعب ، ومن ذلك أمرُ القانون الذى كان يُحَرِّم اقتران أشراف رومة وعوامِّهم[١] بزواجٍ ، أى الأمرُ الذى لم يُسْفِر عن نتيجةٍ غيرِ جعل الأشراف أكثرَ زَهْواً من ناحيةٍ وأكثرَ تَعَرُّضاً للمقت من ناحيةٍ أخرى ، ولا بُدَّ من النظر إلى الفوائد التى نالها من ذلك محامو الشعب فى خُطَبهم .

ويكون هذا التفاوت أيضاً إذا ما اختلف حال المواطنين فى الضرائب ، ويقع هذا على أربعة أوجه ، وذلك عند ما ينتحل الأشرافُ امتيازَ عدم دفع شىء منها ، وعند ما يأتون من الِخداع ما يُعْفَوْن منها[٢] ، وعند ما يَدْعُون إليهم متعلِّلين بالوظائف والرواتب فى سبيل ما يمارسون من الِخدَم ، ثم عند ما يُلْزِمون الشعب بدفع الضرائب فيقتسمون ما يَجْبُونه ، والوجهُ الأخير نادر ، وتكون الأرستوقراطيةُ فى مثل هذه الحال أقسى من جميع الحكومات .

وبينما كانت رومة تميل نحو الأرستوقراطية كانت تجتنب هذه المحاذير جيداً ، وما كان الحكام ليَجْتَنُوا راتباً من مَنْصِبهم مطلقاً ، وفُرِضت الضرائبُ على أكابر الجُمهورية كما تُفْرَض على الآخرين ، حتى إنها فُرِضت عليهم أكثر من غيرهم ، حتى إنها فُرِضت عليهم وحدَهم فى بعض الأحيان ، ثم إنهم مع بُعْدِهم من اقتسام دَخْل الدولة وَزَّعُوا بين الشعب ، ليتجاوز عن مفاخرهم[٣] ، كلَّ ما أخذوه من بيت المال وكلُّ ما أنعم الحظُّ عليهم به من ثَرَاء .

---

(١) أدرج هذا القانون فى اللوحين الأخيرين من قبل الحكام العشرة ، انظر إلى دنى داليكارناس ، باب ١٠ .

(٢) وذلك كما فى بعض أريستوقراطيات زماننا ، ولا شىء يضعف الحكومة كهذا .

(٣) انظر فى الباب ١٤ من استرابون كيف كان سلوك أهل رودس من هذه الناحية .

ومن المبادئ الأساسية أن يقال إن ما يوزَّع على الشعب يكون ذا نتائجَ حسنةٍ في الحكومة الأرستوقراطية بنسبة ما له من نتائجَ سيئةٍ في الديموقراطية ، فهذا يوجب ضَياع روح المواطن ، وذاك يُعيدُه إليها .

وإذا لم يوزَّع الدخلُ على الشعب وَجَب أن يُرَى الشعبُ حسنَ إدارة الدخل ، وذلك لأن إراءتَه ذلك ينطوى على إمتاعه به من بعض الوجوه ، فما كان يُمَدُّ في البندقية من سلسلةٍ ذهبية ، وما كان يُؤْتَى به من ثَرَواتٍ إلى رومة في مواكب النصر ، وما كان يُحْفَظ في معبد ساتُورْن من كنوز ، أشياء كانت تُعَدُّ أموالَ الشعب حَقًّا .

ومن الأمور الجوهرية على الخصوص ألاَّ تُجْبَى الضرائب من قِبَل الأشراف في الأرستوقراطية ، وكانت الطبقة الأولى في رومة لا تتدخل في ذلك مطلقاً ، وقد عُهِد إلى الطبقة الثانية في ذلك ، حتى إنه كان لهذا محاذيرُ عظيمةٌ فيما بعد ، وتَجِدُ جميعَ الأفراد تابعين لهَوَى أصحاب الأمور في الأرستوقراطية حيث يَجْبى الأشرافُ الضرائبَ ، وذلك لعدم وجود محكمةٍ عالية تؤدِّبهم ، وكان من يُفوَّض إليه منهم أن يُزِيل كلَّ سوء استعمالٍ يُؤْثِر أن يتمتع بسوء الاستعمال ، وهنالك يَغْدُو الأشراف كأمراء الدول المستبدة الذين يصادرون أموالَ مَنْ يريدون .

ولا يَلْبَث ما يُجْتَنَى هنالكَ من فوائدَ أن يُعَدَّ تُراثاً يَبْسُط الشُّحُّ نِطاقَه كما يَهْوَى ، فتُحَطُّ الدساكر ويصير الدخلُ العامُّ إلى العدم ، ومن ثَمَّ يَؤول بعض الدول ، من غير انكسارٍ ملحوظٍ ، إلى وَهْنٍ يُدْهَشُ منه الجيران ويَحار منه حتى أبناء الوطن .

ويجب على القوانين أن تَحْظُر عليهم التجارة أيضاً ، فالتجارُ الثِّقَاتُ كثيراً

يأتون ضروبَ الاحتكار ، والتِّجارةُ هى مِهْنة أناسٍ متساوين ، وأشدُّ الدول المستبدة بؤساً هى التى يكون الأميرُ فيها تاجراً .

وتَحْظُر قوانينُ البندقية[1] على الأشراف التجارةَ التى قد تُنْعِم عليهم بثَرَوات عظيمة ولو عن سَلاَمة طَوِيَّة .

ويجب على القوانين أن تتخذ أشدَّ الوسائل تأثيراً ليُقِرَّ الأشرافُ بحقوق الشعب ، وهى إذا لم تُقِم محامياً عن الشعب وجب أن تكون محاميةً عنه بنفسها .

وكلُّ مَلاَذٍ ضدَّ تنفيذ القوانين يَقْضِي على الأريستوقراطية ، والطغيانُ قريبٌ من ذلك .

ويجب على القوانين فى جميع الأزمان أن تَرُدَّ جِماحَ عُجْب التسلُّط ، وذلك بأن يوجد لوقتٍ معيَّن ، أو لجميع الأوقات ، حاكمٌ يُرْهِب الأشراف ، وذلك كالنُّظَّار فى إسپارطة ومفتشى الدولة فى البندقية ، أى كهؤلاء الحكام غيرِ الخاضعين لأيّ نوعٍ من الشكليات ، وتحتاج هذه الحكومة إلى نوابضَ عنيفةٍ ، وتُشاهَد فى البندقية فوهةُ حجرٍ[2] تَنْفتح لكلّ واشٍ ، فهى تُخْبِركم أنها فتحةُ الجَبَروت .

وهنالك شَبَهٌ بين المناصب الجَبَروتية فى الأريستوقراطية ومنصِب الرَّقابة فى الديموقراطية حيث لا يكون أقلَّ استقلالاً بطبيعته ، والحقُّ أنه لا ينبغى أن يُبْحَث عن هؤلاء الرُّقباء فى الأمور التى أتَوْها فى أثناء رَقابتهم ، بل يجب أن يُمْنَحوا ثقةً ، لا أن يُخْمَد نشاطُهم مطلقاً ، وكان الرومان يُثيرُون العَجَب ،فيمكن أن يُمَارَى فى أمر

---

(١) انظر إلى الجزء ٣ من كتاب « حكومة البندقية » لأميلو دولا أوسه ، وكان قانون كلوديا يحظر على أعضاء السنات أن يكون لهم فى البحر مركب يحمل عليه أكثر من أربعين برميلا ، تيتوس ليفيوس ، باب ٢١ ، فصل ٦٣ .

(٢) يرمى الوشاة بطاقاتهم فيها

جميع الحكام[١] خلا الرُّقباء[٢] لديهم .

وفى الأريستوقراطية يوجد أمران مُضِرَّان ، وهما : فَقْرُ الأشراف المتناهى وثَرَاؤهم المُفْرِط ، ويجب لتلافى فَقْرهم ، خاصَّةً ، أن يُحْمَلوا على دفع ديونهم باكراً ، ويجب لتخفيف غِنَاهم أن تُتَّخَذ تدابيرُ رشيدةٌ غيرُ محسوسة ، لا أن يُصَارَ إلى المصادرة ، ولا إلى قوانينَ أَرْضيةٍ ، ولا إلى إلغاء للديون ، أى ألاَّ يُصار إلى أمورٍ تؤدِّى إلى شرورٍ لا حَدَّ لها .

وعلى القوانين أن تُلْغِىَ البِكْرِية بين الأشراف[٣] لِمَا يؤدى إليه تقسيم المواريث المتصل من رجوع الثَّرَوات إلى المساواة على الدوام .

ولا ينبغى وجودُ منابات ، ولا تحويلُ بيع باتٍّ إلى بيعٍ بالوفاء بعد الوفاة ، ولا بِكْرِيَّاتٌ ، ولا تَبَنِّياتٌ ، مطلقاً ، ولا يُمْكن جميعَ الوسائل التى ابتُدِعت إدامةً لعَظَمة الأُسَر فى الدول المَلَكية أن تُتَّخَذ فى الأريستوقراطية[٤] .

ومتى ساوت القوانينُ بين الأُسَر بَقِى لها أن تَحْفَظ ما بينها من اتحاد ، ويجب أن يُقْضَى فيما بينها من خصوماتٍ سريعاً ، وإن لم يُفْعَل هذا تَحَوَّل ما بين الأفراد من خِصام إلى خصامٍ بين الأُسَر ، ويمكن المحكَّمين أن يُنْجِزوا القضايا أو أن يَحُولوا دون وقوعها .

---

(١) انظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٤٩ ، فما كان يمكن إزعاج رقيب حتى من قبل رقيب آخر ، فكل رقيب كان يدون مذكرته من غير أن يستشير زميله ، وإلا قلبت الرقابة رأساً على عقب .

(٢) كان النقباء الذين يحملون الحكام فى أثينة على تقديم حساب لا يقدمون مثل هذا الحساب مطلقاً .

(٣) هذا ما صار وضعه فى البندقية ، انظر إلى الصفحتين ٣٠ و ٣١ من أميلو دولا أوسه .

(٤) يلوح أن غرض بعض الأريستوقراطيات أقل حفظاً للدولة مما تسميه طبقة أشرافها .

ثم لا ينبغى للقوانين ، مطلقاً ، أن تؤيِّدَ ما يوجبه الزَّهْو من الفروق بين الأُسَر عن حُجَّةِ كونها أعظمَ شرفاً أو أكثرَ قِدَماً ، ويجب أن يُعَدّ هذا من تُرَّهات الأفراد .

وليس على المرء إلاَّ أن يَنْظُر إلى إسپارطة ليرى كيف عَرَف الحُكَّام الخمسة أن يَقْهَروا خَوَرَ الملوك والكُبراء والشعب .

الفصل التاسع

كيف ترتبط القوانين فى مَبْدئها فى المَلَكية

بما أن الشرف مبدأ الحكومة فإن على القوانين أن تُنَاسبه .

ويجب أن تَعْمَل فيها على تأييد هذه الطبقة التى يُعَدُّ الشرف أباها وابنَها .

ويجب أن تجْعَل طبقةَ الأشراف وِراثيةً لتكون رابطةً بين الأمير والشعب ، لا لِتكُون حدًّا بين سلطة الأمير وضَعْف الشعب .

وفى هذه الحكومة تكون المَنَابات التى تَحْفَظ الأموالَ فى الأُسَر مفيدةً إلى الغاية و إن كانت غيرَ مناسبة فى الحكومات الأخرى .

ويُؤَدى تحويل البيع الباتّ إلى بيعٍ بالوَفَاء بعد الوفاة إلى استرداد أُسَر الأشراف ما أسفر تبذيرُ أحد أربابها عن بيعه من أَرَضِين .

ويكون للأَرَضِين الشريفة ما للأشخاص من امتيازات ، ولا يمكن فَصْل مرتبة الملِك عن مرتبة المملكة ، وكذلك لا يمكن فَصْلُ مرتبة الشريف عن مرتبة إقطاعته مطلقاً .

وتكون جميع هذه الامتيازات خاصةً بطبقة الأشراف ، وهى لاتنتقل إلى الشعب أبداً إذا لم تُرَدْ مخالفة مبدأ الحكومة ، وإذا لم يُرَدْ تقليل قوة طبقة الأشراف وقوةِ الشعب .

وتُضَايِق المَنَابَاتُ التجارةَ ، ويوجب تحويلُ البيع الباتّ إلى بيعٍ بالوفاء بعد الوفاة ما لا حَدَّ له من الدَّعاوى اللازمة ، ويكون جميعُ أَرَضِى المملكة المباعة بلا صاحب مدةَ سنة على الأقلّ وعلى وجهٍ ما ، ومن الامتيازات الخاصة بالإقطاعات ما يَمْنَح سلطةً تُثْقِل مَنْ يحتملونه ، وهذه هى محاذيرُ لطبقة الأشراف خاصةً تزول أمام ما توجبه هذه الطبقة من نفع عامّ ، ولكن الشعب إذا ما أُطلع عليها كُدِّرَت جميعُ المبادئ بلا جَدْوى .

وقد يُبَاح للواحد فى المَلَكيات أن يترك معظم أمواله لأحد أولاده ، حتى إن هذه الإباحة لا تكون صالحةً فى غيرها .

ويجب على القوانين أن تعاضد التجارة التى يُمْكن نظامَ هذه الحكومة أن يُبيحها(١) ، وذلك لتستطيع الرعيةُ ، من غير هلاكٍ ، أن تَقْضِىَ حاجاتِ الأمير وبلاطِه المُتَجددةَ على الدوام .

ويجب أن تَضَع شيئاً من النظام فى أسلوب جباية الضرائب ، وذلك لكيلا يكونَ هذا الأسلوبُ أثقلَ من الضرائب نفسِها .

ويؤدى ثِقَل الضرائب إلى العمل فى البُداءة ، والعملُ إلى الضَّنَى ، والضَّنى إلى روح الكسل .

---

(١) هو لا يبيحها لغير الشعب ، انظر إلى القانون الثالث الحافل بالصواب فى مجموعة De comm. et mercatoribus.

الفصل العاشر

سرعة التنفيذ فى الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة الجمهورية امتيازاً عظيما ، وذلك أن الأمور تُدبَّر فيها من قِبَل واحد ، فتكون أكثر نشاطاً فى التنفيذ ، ولكن بما أن من الممكن أن يتحول هذا النشاط إلى سرعة فإن القوانين تُقيِّده بشىء من البُطء ، ولا ينبغى للقوانين أن تؤيد طبيعة كلِّ نظام فقط ، بل يجب عليها أن تعالج ما ينشأ عن هذه الطبيعة من سوء استعمال أيضاً .

ويودُّ الكَرْدِينال رِيشِلْيُو[1] أن تُجْتَنَب فى الملكيات مصاعبُ الشركات التى توجب عوائقَ حول كلِّ أمر ، ولو لم يَحْمِل هذا الرجل استبداداً فى قلبه لحَمَله فى رأسه .

ولا تُطِيعُ الهيئات المؤتَمَنَة على القوانين بأحسنَ مما تصنع وقتما تسير بطيئةَ الخُطُوات فتَسِمُ أمورَ الأمير بذلك التفكير الذى لا يُنْتَظر مطلقاً من عدم إلقاء دار القضاء نورَه على قوانين الدولة ومن استعجال مجالسه[2]

وماذا يُصْبِح أجمل مَلَكيات العالَم إذا لم يَقِفِ الحُكَّامُ بتمهُّلاتِهم وشِكاياتِهم والتماساتِهم مجرى فضائل ملوكها ، وذلك عند ما يُرِيد هؤلاء الملوك ، الذين لا يستشيرون غيرَ نفْسهم العظيمة ، أن يكافئوا مكافأةً لا حَدَّ لها ما يُسْدَى من الخِدَم بشجاعةٍ وإخلاصٍ لا حدَّ لهما أيضاً ؟

---

(١) الوصية السياسية .

(٢) Barbaris cunctatio servilis; statim exequi regium videtur تاسيت ، الحوليات ، باب ٥ ، فصل ٣٢ .

الفصل الحادي عشر

سموّ الحكومة الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة المستبدة امتيازاً عظيما ، فبما أن من طبيعتها أن يوجد تحت الأمير عِدَّةُ طبقاتٍ تابعةٍ للنظام فإن الدولة تكون أكثرَ ثباتاً والنظامَ أكثرَ رسوخاً وشخصَ من يَحْكُمون أكثرَ اطمئناناً .

ويعتقد شيشرون[1] أن سِرَّ سلامة الجُمهورية فى رومة كان فى مَنْصِب المحامين عن حقوق الشعب ، ومن قوله : « حقًّا أن قوة الشعب الذى لا رئيس له مطلقاً تكونأكثرَ هَوْلاً ، فالرئيسُ يَشْعُر بأنه مَدَارُ الأمر كلِّه ويُفَكِّر فيه ، غير أن الشعب فى صَوْلته لا يَعْرِف التهلكةَ التى يُلْقِى نفسَه فيها مطلقاً » ، فهذه الفكرةُ يمكن أن تطابق دولةً مستبدةً مؤلفةً من شعبٍ لا محامين عن حقوقه ، وملكيةً يكون للشعب فيها محامون على وجهٍ ما .

والواقعُ فى كلِّ مكان أن الشعب المَقُودَ بنفسه فى فِتَن الحكومة المستبدة يسير بالأمور دائماً إلى أبعد ما يمكن أن تسير ، وأن ما يأتيه من الفوضى يجاوز الحَدَّ ، وذلك مع أن من النادر فى الملكيات أن تَبْلُغ الأمور درجة الإفراط ، فالرؤساء يخافون من أَجْل أنفسهم ، وهم يَخْشَوْن أن يُهْجَرُوا ، ولا ترغب السلطات المتوسطة

---

(١) باب ٣ من القوانين ، فصل ١٠ — Nimia potestas est tribunorum plebis ? Quis negat ? Sed vis populi multo sœvior multoque vehementior, quœ, ducem quod habet, interdum lenior est quam si nullum haberet. Dux enim suo se periculo progredi cogitat; populi impetus periculi notionem sui non habet.

التابعة [١] أن يَتَفَوَّق الشعب ، ومما يَقِلُّ حدوثُه أن تفسُد طبقاتُ الدولة تماماً ، وذلك لأن الأمير يتمسَّك بهذه الطبقات ، وذلك لأن المشاغبين الذين لا يريدون قلب الدولة ولا يَرْجُون ذلك لا يستطيعون ولا يريدون إسقاط الأمير .

وفي هذه الأحوال يتدخَّل ذوو الرَّشَد والوجاهة من الناس ، فيُوَفِّق بين الأمور وتُصْلَح وتُقَوَّم ، ويَعُود إلى القوانين سلطانُها ويُخْضَع لها .

ثم إن جميع تواريخنا حافلةٌ بالحروب الأهلية من غير ثَوْرات ، وإن تواريخ الدول المستبدة حافلة بالثَّوْرات من غير حروب أهلية .

ويُثْبت مَنْ خَطُّوا تاريخَ الحروب الأهلية لبعض الدول ، حتى مَنْ أثاروها ، إثباتاً كافياً ، قلةَ مايجب أن يكون لدى الأمراء من شبهةٍ تجاه السلطة التي يتركونها لبعض الطبقاتِ من أَجْل خِدَمِها ، وذلك لأنها ، حتى في ضلالها ، لا تَنْزَع إلى غير القوانين وغير واجبها ، فتعوِّقُ هِياجَ العصاة وصولتَهم أكثر من أن تَقْدِر على خِدْمتها [٢] .

ومن المحتمل أن يكون الكردينال رِيشِلْيُو قد رأى أنه أذلَّ طبقات الدولة كثيراً فاستعاذ بفضائل الأمير ووزرائه [٣] لتأييده وطالبهم بأمورٍ كثيرة لا يستطيع غيرُ مَلَكٍ ، في الحقيقة ، أن يقوم بما تقتضيه من انتباهٍ وبصائرَ وحَزْمٍ ومعارفَ ، ولا يكاد يُظَنُّ إمكانُ وجود أميرٍ ووزراءَ مماثلين من هنا حتى انحلال الملَكيات .

وكما أن الشعوب التي تتمتع بإدارة صالحة أسعدُ من الشعوب التي لا نظامَ ولا رؤساءَ لها فتَتِيهُ في الغاب يكون الملوك الذين يعيشون تحت ظلِّ قوانينَ

---

(١) انظر آنفاً إلى التعليق الأول على باب ٢ ، فصل ٤ .

(٢) مذكرات الكردينال ريتز وتواريخ أخرى .

(٣) الوصيــة السياسية .

أساسيةٍ أسعدَ من الأمراء المستبدين الذين ليس لديهم ما يَنْظِم أفئدةَ شعوبهم ولا أفئدتهم .

الفصل الثاني عشر
مواصلةُ الموضوعِ نفسِه

ولا يُبْحَثُ عن عُلُوِّ الهمة في الدول المستبدة ، ولا يُنْعِم الأميرُ على هذه الدول بعَظَمةٍ لعَطَله من العَظَمة ، ولا تَجِدُ عنده مَجْداً .

وفي الملكيات تقتبس الرعيةُ أشعتَها من حَوْل الأمير كما يُرَى ، وفي الملكيات ، حيث مجالُ كلِّ واحد عظيمٌ ، يُمْكِن الإنسانَ أن يمارس تلك الفضائلَ التي تَهَبُ للنفس عظمةً ، لا استقلالاً .

الفصل الثالث عشر
فكرة الاستبداد

إذا ما أراد هَمَجُ لوِزْيانة نَيْلَ ثمرة قَطَعوا الشجرةَ من أسفلها واقتطفوا الثمرة[1] ، فهذه هي الحكومة المستبدة .

---

(١) رسائل العبرة ، مجموعة ١١ ، صفحة ٣١٥ .

الفصل الرابع عشر

كيف تُناط القوانين بمبدأ الحكومة المستبدة

الخوفُ هو مبدأ الحكومة المستبدة ، ولكن لا ضرورة إلى قوانينَ كثيرةٍ فى سبيل الشعوب الهَيَّابة الجاهلة الصريعة .

وكلٌّ يجب أن يسير هنالك وَفْقَ مبدأين أو ثلاثة مبادئ ، ولا ضرورةَ إلى مبادئَ جديدةٍ إذَنْ ، وإذا ما درَّبتم حيواناً احترزتم من تغيير معلِّمه ودرسِه وجَرْيِه ، واقتصرتم على ضَرْب دماغه بحركتين أو ثلاث حركات ، ولم تَزِيدُوا .

وإذا ما حُجِبَ الأمير لم يَسْتطعْ أن يَخْرُج من منزل الشهوة من غير أن يُغِمَّ جميع مَنْ يُمسِكونه فيه ، وهم لا يُطِيقون انتقال شخصه وسلطانه إلى أيدٍ أخرى ، ولِذا يَنْدُر أن يقوم بالحرب بنفسه ، وهو لا يَجْرُؤ أن يقوم بها بواسطة وكلائه .

وأميرٌ كهذا متعوِّدٌ فى قصره ألَّا يلاقىَ أيةَ مقاومة يشتاط غيظاً من مقاومته بالسلاح ، وهو فى الغالب يسير عن غضبٍ وانتقام إذَنْ ، وذلك فضلاً عن أنه لا يُمْكِن أن تكون لديه فكرةٌ عن المجد الحقيقىّ ، وهنالك يجب أن تقع الحروب بفورانها الطبيعىّ إذَنْ ، وهنالك تكون حقوق الشعوب أضيقَ مَدًى مما فى أىِّ مكان آخر إذَنْ .

وأميرٌ كهذا هو من كثرة المعايب ما يُخْشَى معه أن يُبْدِىَ حماقته الطبيعية ضُحًى ، وهو مكتومٌ ، ولا تُعْرَف الحال التى يكون عليها ، ومن السعادة أن يكون الناس فى هذا البلد من الوَضْع ما لا يحتاجون معه إلى غير اسمٍ واحدٍ يَحْكُمُ فيهم .

ولما كان شارل الثانى عشرَ فى بَنْدر قاومه سِنَاتُ إسْوج بعضَ المقاومة ، فكتب يقول إنه سيرسل إليهم إحدى جزَماته* لتأمر ، وكان لهذه الجزمة أن تأمر مِثْلَ مَلكٍ مستبد .

وإذا أُسِرَ الأمير عُدَّ مَيِّتاً وجَلَس آخَرُ على العرش ، وصارت المعاهدات التى يَعْقِدها الأسير باطلةً فلا يوافق عليها خَلَفه ، وبما أنه القانونُ والدولةُ والأميرُ فى الحقيقة ، وبما أنه يكون شيئاً غيرَ مذكور عند ما يَعُود غيرَ أمير ، إن لم يُحْسَبْ مَيتاً ، فإن الدولة تنهار .

وأكثرُ الأمور دفعاً للترك إلى عقد صلحهم المنفرد مع بطرس الأول هو قولُ الروس للوزير (التركى) إن ملكاً آخرَ رُفِع إلى العرش فى إسْوج(١) .

وليست سلامةُ الدولة غيرَ سلامة الأمير ، وإن شئت فقل سلامةَ القصر المحجوب فيه ، وكلُّ ما لا يهدِّد هذا القصرَ أو العاصمةَ رأساً لا يؤثِّر فى النفوس الجاهلة الشامخة المتهمة ، وأما سِلْسلةُ الحوادث فلا تستطيع تعقيبَها والبَصَرَ بها ، حتى التفكيرَ فيها ، ولا بُدَّ من أن تكون السياسةُ ونوابضُها وقوانينها محدودةً هنالك ، وكذلك الحكومة السياسية بسيطةٌ هنالك بساطةَ الحكومة المدنية(٢) .

وكلُّ شىء ينتهى إلى التوفيق بين الحكومة السياسية والمدنية مع الحكومة الأهلية ، وموظفى الدولة مع السَّرَاى .

ودولةٌ مثلُ هذه تكون فى أحسن وضعٍ إذا ما استطاعت أن تَعُدَّ نفسها وحيدةً فى العالم فتكونَ محاطةً بالصحارى ومنفصلةً عن الأمم التى تَدْعُوها برابرةً ، وهى إذ لم

(١) تعقيب بوفندورف على معاهدة إسوج فى « التاريخ العام » ، فصل ١٠ .
(٢) يرى مسيو شاردان أنه لا يوجد مجلس دولة فى فارس مطلقاً .
* Bottes

تَسْتطِع أن تعتمد على المِلِيشْيا فإن من الحَسَن أن تُهْلِك قسماً من نفسها .

و بما أن الخوف مبدأ الحكومة المستبدة فإن السكون هدفُها ، وليس هذا سَلْماً أبداً ، بل صمتُ هذه المدن التى يُوشِكُ العدوُّ أن يستولىَ عليها .

و بما أن القوة لا تكون فى الدولة ، بل فى الجيش الذى أقامها ، فإنه يجب حِفْظ هــذا الجيش للدفاع عن الدولة ، ولكن الجيش مُرْهِبٌ للأمير ، وكيف يُوَفَّق بين سلامة الدولة وسلامة الأمير إذَنْ ؟

وأرجو منكم أن تنظروا إلى المهارة التى حاولت الحكومة الروسية أن تَخْرُج بها من الاستبداد الذى هو أشدُّ وطأً عليها مما على الشعوب أيضاً ، فقد حُطِّمت كتائبُ كبيرةٌ ، ونُزِّلت عقوبات الجرائم ، وأُنشئت محاكم ، و بُدِئ بمعرفة القوانين ، وهُذِّبت الشعوب ، ولكن يوجد من العِلَل الخاصة ما يَرُدُّ الاستبداد إلى الكرب الذى يَوَدُّ الفرار منه .

وللدِّين فى هذه الدول من التأثير ما ليس فى سواها ، فهو فَزَعٌ مضافٌ إلى فَزَع ، والشعوبُ فى الدول الإسلامية تستمدُّ من الدين بعضَ احترامها العجيب نحو أميرها .

والدينُ هو الذى يُصْلِح النظام التركىَّ بعضَ الإصلاح ، و بقوة الدين ومَبْدَئه يرتبط الرعايا فى الدولة التى لا يرتبطون فى مجدها وعظمتها عن شَرَف .

ومن جميع الحكومات المستبدة لا تَجِدُ واحدةً تُثْقِل كاهلَ نفسها أكثرَ من التى يُعْلِن الأميرِ فيها أنه مالكُ جميع الأَرَضِين ووارثُ جميع رعاياه ، وذلك لِمَا يؤدى إليه دائماً من تَرْكِ الزراعة ، و إذا كان الأمير تاجرًا قضَى على كلِّ نوع من الصِّناعة فضلاً عن ذلك .

وفى هذه الدول لا يُصْلَح ، ولا يُحَسَّن ، شيء[1] ، فلا تُبْنَى بيوتٌ إلّا من أجْل الحياة ، ولا تُنْشأُ خنادق ، ولا تُغْرَس أشجار ، ويُسْتخلصُ كلُّ شيء من الأرض ، ولا يعاد إليها شيء ، وكلٌّ يَغْدُو بائراً ، وكلٌّ يكون مُقْفِرًا .

أَوَ تظنون أن القوانين التى تُبْطِل ملكية الأَرَضين وميراثَ الأموال تقلِّل بُخْل الأكابر وطمَعهم ؟ كلَّا ، بل تَزِيد هذا البخل والطمع ، وذلك أنه يُصار إلى صُنْع ألف جَوْر لِمَا يُعْتَقد أنه لا يُخْتَصُّ بغير الذهب والفِضَّة اللذين يُمْكِن أن يُسْرَقا وأن يُخْفَيَا .

ومن الصالح أن يُلَطَّف طمع الأمير ببعض العادات لكيلا يَضِيع كلُّ شيء ، ومن ذلك أن من عادة الأمير فى تركية أن يكتفى بأخذ ثلاثةٍ فى المئة من مواريث[2] أبناء الشعب ، ولكن بما أن السِّنْيور الأكبر يَهَبُ مِلِيشياه مُعْظَمَ الأَرَضين ويتصرف فيها كما يَهْوَى ، وبما أنه يستولى على جميع مواريث موظفى الدولة ، وبما أن المُلْك يكون للسنيور الأكبر عند الوفاة بلا ورثةٍ من الذكور ولا يكون للإناث غيرُ الرَّيْع فإن مما يَحْدُث أن يُمْلَك أكثرُ أموال الدولة مُلْكاً وقتياًّ .

ومن قانون بَنْتَام أن يكون الميراثُ نصيبَ المَلِك فينال حتى المرأةَ والأولادَ والبيت[3] ، ويُضْطَرُّ ، لاجتناب أظلم أحكام هذا القانون ، أن يُزَوَّج الأولاد

---

(١) انظر إلى الصفحة ١٩٦ من « حال الدولة العثمانية » لريكو (طبعة سنة ١٦٧٨) .

(٢) انظر إلى مواريث الترك فى كتاب « إسبارطة القديمة وإسبارطة الحديثة » ، وانظر كذلك إلى كتاب « الدولة العثمانية » لريكو .

(٣) انظر إلى « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » جزء ١ ، وقانون پيغو أقل جوراً من ذلك ، فإذا وجد أولاد لم يأخذ الملك غير الثلثين إرثاً ، المصدر نفسه ، جزء ٣ ، صفحة ١ .

فى الثامنة أو التاسعة أو العاشرة من سِنِيهم ، وفيما هو أحدث من ذلك أحياناً ، وذلك لــكيلا يَــكُونوا قسماً بائساً من ميراث الأب .

ولا تكون وِراثةُ العرش ثابتةً فى الدول التى لا توجد فيها قوانينُ أساسيةٌ ، وذلك لأن التاج يكون انتخابيًّا من قِبَل الأمير فى آله أو خارجِ آله ، ومن العَبَث حَصْرُ الوِراثة فى الأكبر ما دام الأمير قادراً على اختيارِ آخرَ فى كلِّ زمان ، ويُعْلَن الوارثُ من قِبَل الأمير نفسه أو من قِبَل وزرائه أو نتيجةَ حربٍ أهلية ، وهكذا يكون لدى هذه الدولة من أسباب الانحلال أكثر مما لدى المَلَــكية .

وبما أن كلَّ أمير من الأُسْرة المالــكة مساوٍ للآخر فى إمكان انتخابه فإن مما يَحْدُث أن يَخْنُق الذى يَجْلِس على العرش إخوتَه فى البُداءة كما يَقَع فى تركية ، أو يُعْمِيَهم كما يقع فى فارس ، أو يُجَنِّنَهم كما عند المُغُول ، أو ألَّا تُتَّخذ هذه الاحتياطاتُ مطلقاً كما فى مَرَّاكُش فتَعْقُب كلَّ خُلُوٍّ فى العرش حربٌ أهلية هائلة .

وفى نُظُم الروس(١) يُمْــكِن القيصرَ أن يختار خَلَفَه ، الذى يُرِيده ، من أُسْرته أو خارجِ أُسرته ، ونظامُ وِراثةٍ مثلُ هذا يُسَبِّب ألفَ ثورة ويجعل العرشَ مضطرباً ما ظلَّت الوِراثةُ مُرَادية ، وبما أن نظام الوِراثة من الأمور التى يُهِمُّ الشعبَ أن يَعْلَمها أكثرَ من غيرها فإن أحسن نظامٍ للوِراثة هو الذى يَقِفُ الأبصار أكثر من سواه كالنَّسَب وبعض مراتب النَّسَب ، ويَحُولُ مثلُ هذا التدبير دون المكايد ويُخْمِد الطموح فلا تُفْتَن نَفْسُ أميرٍ ضعيف ، ولا يُحْفَزُ المُحْتَضَرُون إلى الكلام أبداً .

وإذا ما أُثبتت الوِراثةُ بقانونٍ أساسىٍّ صار الوارثُ أميراً واحداً ، ولم يَغْدُ

(١) انظر إلى مختلف النظم ، ولا سيما نظام سنة ١٧٢٢ .

لإخوته حقٌّ حقيقيٌّ أو ظاهرٌ فى منازعته التاجَ ، ولم تُفْتَرَضْ للأب ، ولم تُرَوَّجْ له ، مشيئةٌ خاصة حول ذلك ، ولِذَا لم يَبْقَ قولٌ حَوْل حبس أخى الملك أو قتله أكثرَ مما حَوْل أىِّ تابعٍ آخر .

بَيْدَ أن من الحذَر أن يُقبَض على إخوة الأمير فى الدول المستبدة التى يُعَدُّون فيها عبيدَه ومنافسين له معاً ، ولا سيما البلدانُ الإسلامية حيث يَعُدُّ الدينُ كلَّ نصرٍ أو فوزٍ حُكْماً إلٰهيًّا فلا يكون أحدٌ ولىَّ أمرٍ عن حقٍّ ، بل عن أمرٍ واقع فقط .

ويُثَارُ الطموح فى الدول التى يَرَى الأمراء دماً أنهم يُحْبَسون أو يُقْتلون إذا لم يَرْتقُوا إلى عرشها أكثرَ مما يُثَار بيننا حيثُ يَتمتع الأمراء دَماً بحال ملائمٍ للرغائب المعتدلة إذا لم يكن شديدَ المناسبة للطموح .

والأمراء فى الدول المستبدة يُسِيئون استعمال الزواج على الدوام ، فهم يكون لديهم نساء كثيرٌ غالباً ، وذلك فى قِسْم العالَم الذى يُؤْلَف الاستبدادُ فيه كآسية على الخصوص ، وهم يكون لديهم ولدٌ كثيرٌ لا يُمْكنهم أن يَحْمِلوا حُبًّا لهم كما لا يُمْكِن هؤلاء الأولادَ أن يتحابُّوا .

والأُسْرةُ المالكة تشابه الدولة ، فهى ضعيفةٌ جدًّا ، ورئيسُها قوىٌّ جدًّا ، وهى تلوح واسعةً ، وهى تنتهى إلى العَدَم ، ومن ذلك أن قَتَل أَرْدشيرُ[1] جميعَ أولاده لأنهم ائتمروا به ، وليس من المحتمل أن يأتمر خمسون ولداً بأبيهم ، وأقلُّ من ذلك احتمالاً ائتمارهم به لأنه لم يُرِدْ أن يتنزَّل عن سُرِّيَّته لابنه الأكبر ، وأبسطُ من هذا أن يُظَنَّ وجودُ بعض دسائس قصور الشرق هنالك ، فى هذه

---

(١) انظر إلى جوستان .

الأمكنة التي يَسُودها الكَيْد والخُبْث والخِداع في صَمْتٍ ، والتي يغشاها ليلٌ كثيف ، والتي تشتمل على أميرٍ مُسِنٍّ أصبح أكثرَ سخافةً في كلِّ يوم فصار أسيرَ القصر الأولَ .

ويلوح ، بعد جميع الذى قلناه ، أن الطبيعة البشرية تَثُور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، غير أن مُعْظَم الأمم خاضعٌ لها على الرغم من حُبِّ الناس للحرية وحقدِهم على الطُّغيان ، ويَسْهُل إدراكُ هذا ، وذلك أن إقامةَ حكومةٍ معتدلةٍ تقتضى ترتيبَ السلطات وتنظيمَها وتعديلَها وجعلَها تسير ، ومنحَ إحداها من الوَزْن ما تقاوم به الأخرى ، ويُعَدَّ هذا من بدائع الاشتراع ما يَنْدُر صدورُه عن المصادفة وما يَنْدُر أن يُترَك صنعُه لذوى الحكمة ، وعلى العكس يتَّضح أمرُ الحكومة المستبدة لكلِّ ذى عينين ، فهى نَمَطِيَّةٌ فى كلِّ مكان ، وبما أنه لا يُحْتاج إلى غير الأهواء فى إقامتها فإن جميع العالَم صالحٌ لهذا .

الفصل الخامس عشر

مواصلة الموضوع نفسه

تُشْعِر الشَّهَواتُ بنفسها باكراً فى الأقاليم الحارَّة حيث يَسُود الاستبدادُ عادةً ، وهى لم تَلْبَث أن تُسَكَّن[1] فيها ، وتكون النَّفْس فيها أكثرَ تقدماً والأخطارُ وتبذيرُ المال أقلَّ مَدًى ، ويكون التفرُّدُ فيها أقلَّ سهولةً والتجارةُ أقلَّ انتشاراً بين الشبَّان المحبوسين فى البيوت ، ويُتزَوَّج فيها باكراً ، ويُمْكِن الإنسانَ

---

(١) انظر إلى الباب ١٤ من « القوانين » ، وذلك فى مطلب « العلاقة بطبيعة الإقليم » .

أن يكون فيها بالغاً بأسرعَ مما فى أقاليمنا الأوربية إذَنْ ، وفى تركية يبدأ البلوغ فى الخامسةَ عشرةَ من السِّنّ[١] .

ولا داعى لتَرْكِ المَدين أموالَه لدائنيه ، ففى حكومةٍ لا يكون المرءُ صاحبَ مالٍ مضمون فيها يُقرَض اعتماداً على الشخص أكثر مما على الأموال .

ومن الطبيعىّ أن يكون ذلك فى صميم الحكومات المعتدلة[٢] ، ولا سيما الجمهوريات ، وذلك عن اعتمادٍ كبير على صِدْق أبناء الوطن وعن لُطْفٍ يوحى به شكلُ حكومةٍ وَهَب كلٌّ واحدٍ نفسه لها كما يلوح .

ولو كان المشترعون فى الجمهورية الرومانية قد سَنُّوا مبدأ ترك المدين أمواله لدائنيه[٣] ما وَقَع كثيرٌ من الفتن والمنازعات الأهلية ، ولم تكابَد مخاطر الدَّاء ولا مهالكُ الدَّواء .

ويوجب الفقر وعدمُ استقرار الثَّروات فى الدول المستبدة إيلافَ الرِّبا ، ما دام كلٌّ واحدٍ فيها يَزيدُ قيمةَ نقوده بنسبة خَطَر الإدانة ، ويأتى البؤس من كلِّ ناحية ، إذَنْ ، فى هذه البلدان الشَّقِيَّة حيث يُسْلَب كلُّ شيء حتى مَجْنَى القروض .

ويؤدى ذلك إلى عجز التاجر عن توسيع تجارته ، ويَتَعَيَّش هذا التاجر يوميًّا ، وذلك أنه إذا ما أثقل كاهلَه بكثير من السِّلَع خَسِرَ بالفوائد دفعاً لثمنها أكثر من أن

(١) لاغيبيتير ، « إسپارطة القديمة والحديثة » صفحة ٤٦٣ . [والواقع هو أن مبدأ سن البلوغ فى الرجل اثنتا عشرة سنة وفى المرأة تسع سنين ومنتهاه فى كليهما خمس عشرة سنة كما جاء فى المادة ٩٨٦ من مجلة الأحكام العدلية (م)] .

(٢) وقل مثل ذلك عن التأجيلات فى الإفلاسات عن حسن نية .

(٣) لم يوضع هذا المبدأ إلا فى قانون يولية ، مجموعة القوانين «De cessione bonorum» ، وكان يجتنب السجن ، ولم يكن ترك المدين أمواله لدائنيه أمراً شائناً ، جزء ٢ ، باب ١٢ .

يَكْسِب منها ، ثم إنه لا مكانَ لقوانين التجارة هنالك مطلقاً ، وتقتصر القوانين على المخالفات .

ولا تكون الحكومة ظالمةً من غير أن تكون لها أيدٍ تمارِس مظالمها ، والواقعُ أن من المستحيل ألَّا تَعْمَل هذه الأيدى فى سبيل نفسها ، ولِذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمراً طبيعيًّا فى الدول المستبدة .

وبما أن هذا الجُرْم هو الجُرْمُ العادىُّ هنالك فإن من المفيد أن يُصار إلى المصادرة ، وينطوى هذا على تعزيةٍ للشعب ، ويكون المالُ الذى يُسْتخلص هكذا ضريبةً بالغةً من الضخامة ما يَصْعُب على الأمير أن يَجْبِيَه من رعيَّةٍ غارقين ، حتى إنه لا يوجد فى ذلك البلد آلٌ يُرَاد بقاؤهم .

والأمرُ فى الدول المعتدلة غيرُ ذلك ، وذلك أن المصادراتِ تجعل مُلْكَ الأموال غيرَ ثابت ، وتُجرِّد الأولادَ الأبرياء ، وتَهْدِم الأُسْرةَ عند ما تكون المسئلةُ أمرَ مجازاة مجرم ، وتؤدى إلى الشَّرِّ فى الجمهوريات بمحوها المساواة ، التى هى روحها ، عن حرمان ابن الوطن احتياجَه الطبيعىَّ[1] .

وينصُّ قانونٌ رومانىٌّ[2] على عدم المصادرة فى غير جُرْم الاعتداء على الرئيس الأول ، ومن الصواب البالغ فى الغالب أن تُتّبَع روح هـذا القانون فيُقْتَصَر فى المصادرات على بعض الجرائم ، ومن الصواب البالغ قولُ بودان[3] ألَّا يصادَر غيرُ ما يدْخُل فى شِرْكة الزواج فى البلدان التى يكون التصرف فى الأموال الخارجة عن شركة الزواج من عاداتها المحلية .

---

(١) يلوح لى أن المصادرات كانت أمراً مستحباً كثيراً فى جمهورية أثينة .

(٢) الصحيح ، Bona damnatorum ، مجموعة القوانين ، De bon. proscript. eu damn. .

(٣) « الجمهورية » ، باب ٥ ، فصل ٣ .

الفصل السادس عشر

نقل السلطة

تنتقل السلطة بأسْرها فى الحكومة المستبدة إلى أيدى مَنْ تُفَوَّض إليه ، والوزيرُ هو المستبدُ بعينه ، وكلٌّ موظفٍ خاصٍ هو الوزيرُ ، وتزاوَلُ السلطةُ فى الحكومة الملَكية على وجهٍ أقلَّ مباشرةً ، ويُلَطِّفها الملِك عند ما يَمْنَحها[1] ، وهو يقوم بتوزيع سلطانه قياماً لا يُعطِى من سلطانه ما لا يُمْسِك معه أعظمَ قسط منه .

وهكذا لا يَتبع حكامُ المدن الخاصُّون فى الدول الملَكية حاكمَ الولاية بمقدار اتباعهم الأمير ، ولا يَتَّبع الضباط الخاصُّون فى الفِرَق العسكرية القائدَ بمقدار اتباعهم الأمير .

ومن الحكمة في مُعْظَم الدول الملَكية سَنٌّ عدم ارتباط مَنْ هم على شىء من القيادة الواسعة فى أيةِ مِلِيشْيا ، وذلك بما أنهم لا قيادة لهم إلَّا عن مشيئة الأمير الخاصة فإنه يمكن ، أو لا يمكن ، استخدامُهم ، وإنهم يكونون فى الخدمة من وجوهٍ وخارجَها من وجوهٍ أُخرى .

وهذا ما لا نظير له فى الحكومة المستبدة ، وذلك لأنه إذا كان مَنْ هم عاطلون من عَمَلٍ حاضرٍ ذوى امتيازاتٍ وألقابٍ مع ذلك فإن فى الدولة رجالاً عظماء بأنفسهم ، وهذا ما يُنَكِّد طبيعةَ هذه الحكومة .

وإذا كان حاكم إحدى المدن مستقلاً عن الباشا وجب أن يُبْحَث فى كلِّ يوم

---

(١) « كضوء الشمس الذى يصير معتدلا عند غروبها » .

عن وسائلَ للتوفيق بينهما ، وهذا ضَرْبٌ من المُحال فى الحكومة المستبدة ، ثم إذا كان من الممكن ألّا يُطيع الحاكمُ الخاصُّ فكيف يستطيع الآخرُ فى ولايته أن يكون مؤثِّراً فيه ؟

ولا تُمْكِن موازنة السلطة فى هذه الحكومة ، وليست سلطةُ أقلِّ حاكمٍ غيرَ سلطة المستبد ، ويظهر القانونُ فى البلدان المعتدلة حكيماً فى كل مكان حيث يكون معلوماً ويُمْكن أصغرَ الحكام أن يَتَّبعوه ، ولكن كيف يُمْكِن الحاكمَ فى الاستبداد ، حيث لا يكون القانونُ غيرَ إرادة الأمير ، إذا كان الأمير حكيماً ، أن يَتّبع إرادةً لا يَعرفها ؟ ولذا وَجَب أن يَتّبع إرادتَه الخاصة .

ثم بما أن القانون ليس غيرَ ما يريد الأمير ، وبما أن الأمير لا يمكنه أن يريد غير ما يَعرِف ، فإنه يَجِبُ وجودُ أُناسٍ لا يُحْصَوْن يريدون نيابةً عنه ومِثْلَه .

ثم بما أن القانون هو إرادةٌ للأمير عابرةٌ فإن من الضروريِّ أن يريد ، الذين يريدون نيابةً عنه ، إرادةً مفاجِئةً مثله .

الفصل السابع عشر

الهدايا

من العادات فى البلدان الاستبدادية ألّا يَفِدَ الإنسان على أيٍّ كان فوقه من غير أن يقدِّم إليه هدية ، ولو كان المُهْدَى إليه من الملوك ، ومن ذلك أن عاهل المُغُول[1] لا يَقْبَل عرائضَ رعاياه الذين لا يتناول منهم شيئاً ، ويَنَال هذا من

(١) « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ ، صفحة ٨٠ .

هؤلاء الأمراء ما يُفسِدون به حتى نِعَمَهم الخاصة .

وهذا ما يجب أن يقع فى حكومةٍ لا يُعَدُّ أحدٌ فيها مواطناً ، فى حكومةٍ حافلةٍ بالمبدأ القائل إن الأعلى غيرُ مَدِينٍ للأدنى بشىء ، فى حكومةٍ لا يعتقد الناس فيها أنهم مرتبطون فى غير ما يَفرِضه بعضُهم على بعضٍ من العقوبات ، فى حكومةٍ تكون ذاتَ أعمالٍ قليلة ويَندُرُ أن يُحتاجَ فيها إلى المثولِ بين يَدَى عظيم فتقدَّمَ إليه رَغَباتٌ وتُعرَضَ عليه شكايات .

وفى الجمهورية تكون الهدايا أمراً كريهاً ، وذلك لعدم احتياج الفضيلة إليها ، وفى المَلَكية يكون الشرفُ عاملاً أقوى من الهدايا ، وأما فى الحكومة المستبدة ، حيث لا شرفَ ولا فضيلة ، فلا يُزْمَع على العمل إلاّ عن أملٍ فى رَغَد العيش .

وذهب أفلاطون[١] ، عن تَمَسُّكٍ فى مبادئ الجمهورية ، إلى فَرْض عقوبة القتل على من يَقْبَلون هدايا ليقوموا بواجبهم ، ومن قول أفلاطون : « لا يجوز أن تؤخذ الهدايا من أَجْل الأمور الطيبة ، ولا من أَجل الأمور السيئة » .

ومن القوانين السِّيئة ذلك القانونُ الرومانىُّ[٢] الذى يُبيحُ للحكام أن يأخذوا هدايا صغيرةً[٣] على ألاّ تجاوز مئةَ درهم فى العام الواحد ، فمن لم يُعْطَوْا شيئاً لا يَبْتَغُوا شيئاً ، ومن يُعْطَوْا قليلاً لم يَلْبَثُوا أن يرْغَبُوا فيما هو أكثرُ قليلاً ، ثم يَبْغُون الكثيرَ ، ثم إن من السهل إقناعَ مَنْ لا يجوز له أن يأخذ شيئاً أن يأخذَ شيئاً ما أكثرَ من إقناع مَنْ عليه أن يأخذ الأقلَّ فيأخذُ الأكثرَ فيَجِدُ فى هذا السبيل حُجَجاً وأعذاراً وعللاً وأسباباً محتملةً على الدوام .

---

(١) باب ١٢ من « القوانين » . — (٢) قانون ٥ : ٦ Dig. ad leg. Jul. repet

(٣) Munuscula (توابل)

الفصل الثامن عشر

ما ينعم به ولىُّ الأمر من الجوائز

ليس لدى الأمير، الذى يكافئ، غيرُ النقد فى الحكومات المستبدة حيث لا يُزْمَعُ على السير إلا عن أملٍ فى رَغَد العيش كما قلنا، وأما فى الملَكية حيث يَسُود الشرفُ وحدَه فإن الأمير لا يكافئ بغير الفروق إذا كانت الفروق التى يقرِّرها الشرفُ غيرَ موصولةٍ بترَفٍ يؤدى إلى احتياجاتٍ بحكم الضرورة، ولذا يكافئ الأميرُ هنالك بمفاخرَ تؤدِّى إلى الثَّراء، وأما فى الجُمهورية، حيث تسود الفضيلة، والفضيلةُ عاملٌ يكفى نفسَه ويَنْفِى ما سِوَاه، فإن الدولة لا تكافِئ بغير دلائلَ على هذه الفضيلة.

ومن القواعد العامة أن الجوائز العظيمة فى الملَكية وفى الجُمهورية دليلٌ على انحطاطهما، وذلك لأنها تُثْبت تطرق الفساد إلى مبادئهما، وذلك لأن مبدأ الشرف يكون قد عاد غيرَ بالغ القوة من جهةٍ، ولأن مزية المواطن تكون قد ضَعُفت من جهة أخرى.

وأسوأ أباطرة الرومان أكثرُهم عطاءً، ومن هؤلاء مثلاً: كاليغُولا وكلُوذْيُوس ونيرُون وأُوتُون وفيتِلْيُوس وكُومُودْيُوس وهِلْيُو غَابَال وكَرَاكَلاَّ، وأما أحسنُهم، كأُغسطس وفِسْپازْيان وأَنطُونِن پيُوس ومارْكُوس أُورِيلْيُوس وپِرْتِينَاكْس، فقد كانوا مقتصدين، وكانت الدولة فى عهد الأباطرة الصالحين تَعُود إلى مبادئها فيُغْنِى كَنْزُ الشرف عن الكنوز الأخرى.

الفصل التاسع عشر

نتائجُ جديدةٌ لمبادئ الحكومات الثلاث

لا أرى أن أختم هذا الباب قبل أن آتيَ ببعض تطبيقاتٍ على مبادئ الثلاثة :

المسئلة الأولى : أيجب على القوانين أن تُكرِه ابنَ الوطن على قبول الخِدَم العامة ؟ أقول إنه يجب عليها فعلُ ذلك في الحكومة الجُمهورية ، لا في الحكومة الملَكية ، فأما في الأولى فإن المناصب دلائلُ على الفضيلة وودائعُ يفوِّضها الوطن إلى ابنٍ له لا ينبغي أن يعيش ويسيرَ ويُفكِّر إلاَّ من أجله فلا يستطيع أن يرْفِض تلك الخِدَمَ[1] إذَنْ ، وأما في الثانية فإن المناصب دلائلُ على الشرف ، والواقعُ أن هذه هي غرابةُ الشرف الذي يُعْجِبه ألاَّ يرْضَى بأية خدمة إلاَّ متى يريد وعلى الوجه الذي يريد .

وكان ملك سَرْدِينْيَة[2] المرحومُ يجازي من يرْفِضون الرُّتب والمناصبَ في دولته ، فيتَّبِع بذلك مبادئَ جُمهوريةً من غير أن يَشْعُر ، ثم إن طِراز حُكْمه يُثْبت إثباتاً كافياً كونَ هذا ليس مقصِدَه .

المسئلة الثانية : أيُعَدُّ من المبادئ الصالحة إكراهُ ابن الوطن أن يَقْبَل في الجيش رُتبةً أدنى من التي شغَلَها ؟ كان يُرَى لدى الرومان في الغالب أن القائدَ يَخْدِمُ بعد

---

(١) يضع أفلاطون ، في الباب الثامن من جمهوريته ، هذا الرفض في عداد الدلائل على فساد الجمهورية ، وذهب في الباب السادس من قوانينه إلى فرض غرامة على من يأتي هذا الرفض ، والنفي جزاء من يرفض في البندقية .

(٢) فيكتور أميده .

عامٍ تحت إمْرَة نائبه[1] ، فالفضيلةُ فى الجُمهوريات تقتضى استمرارَ تضحيةِ المرء بنفسه و بإبائه فى سبيل الدولة ، وأما فى الملَـكيات فإن الشرفَ ، صحيحَه وزائفَه ، لا يُطيق ما يُسَمِّيه ذلاًّ .

وفى الحـكومات المستبدة ، حيث يُسَاء استعمالُ الشرف والمناصب والمراتب على السواء ، يُجعَل من الأمير وَغْدًا ومن الوغْد أميراً بلا تميز .

المسئلة الثالثة : أَتُفَوَّض الخدَمُ المدنية والعسكرية إلى رأسٍ واحد ؟ يجب توحيدها فى الجُمهورية وفصلُهما فى الملَـكية ، ومن الخَطَر فى الجُمهوريات أن تُجْعَل مِهْنَةُ السلاح حِرْفةً خاصة منفصلةً عن الذى يمارس الوظائف المدنية ، وليس أقلَّ من هذا خطراً أن تُجْمَع الوظيفتان فى شخصٍ واحد فى الملَـكيات .

ولا يُحْمَل السلاح فى الجُمهورية إلاَّ عن صفة المدافع عن القوانين والوطن ، والمرء لا يكون جـندياًّ حيناً من الزمن فيها إلاَّ لأنه ابنٌ للوطن ، و إذا ما وُجِدَت فيها مهنتان منفصلتان أُشْعِرَ من يكون تحت السلاح ، معتقداً أنه ابنٌ للوطن ، بأنه ليس غيرَ جندىّ .

ولا هَدَف لرجال الحرب فى الملَـكيات غيرُ المجد ، أو الشرف أو الثراء على الأقل ، وليُحْتَرَزْ فيها من تفويض الخدَم المدنية إلى أناس متماثلين ، وعلى العكس يجب أن يُرْدَعوا من قِبَل حكاَّمٍ مدنيين ، وألاَّ يتمتعوا فى وقتٍ واحد بثقة الشعب وبقوةٍ يسيئون بها استعمال هذه الثقة[2] .

---

(١) التجأ بعض قواد المئة إلى الشعب التماساً للمنصب الذى كان لهم فقال قائد مئة : « إن من الصواب ، يا رفقائى ، أن تعدوا جميع المناصب التى تدافعون بها عن الجمهورية أمراً كريماً » ، تيتوس ليفيوس ، باب ٤٢ ، فصل ٣٤ .

(٢) Ne imperium ad optimos nobilium transferretur senatum militia vetuit Gallienus; etiam adire exercitum. De Caesaribus أوريليوس فيكتور

وانظروا مقدارَ ما تُخْشَى به مِهْنَةُ رجال الحرب الخاصةُ فى أمةٍ تستتر الجُمهورية فيها تحت شكل المَلَكية ، وكيف يظلُّ المحارب مواطناً ، حتى حاكماً ، لتكون هذه المزايا عَرَبوناً للوطن فلا يُنْسَى مطلقاً .

ولم يكن تقسيم المناصب إلى مدنية وعسكرية من قِبَل الرومان بعد ضَياع الجمهورية أمراً مرادِيًّا ، بل كان نتيجةَ تبديل نظام رومة ، وكان من طبيعة الحكومة المَلَكية ، وما بُدِئَ به فى عهد أغسطس[1] اضطُرَّ الأباطرةُ الذين جاءوا بعده[2] إلى إتمامه تلطيفاً للحكومة العسكرية .

وهكذا كان پرُوكُوبُ، المنافسُ لقَلاَنسَ على الإمبراطورية ، غيرَ مدرِكٍ شيئاً من ذلك حينما أنعم على سليل المُلْك بفارس ، هُرْمِسْداسَ ، بمنصب والٍ[3] فأعاد إلى هذا المنصب ما كان له من قيادة الجيوش فيما مضى ، وذلك ما لم تكن لديه أسبابٌ خاصة ، فالرجلُ الذى يَبْغِى السيادة يَبْحَث عما يَنْفَع الدولةَ أقلَّ مما يفيد غَرَضَه .

المسئلة الرابعة : أيلائم أن تكون المناصب بثَمَن ؟ لا يجوز أن تكون هكذا فى الحكومات المستبدة حيث يُوَلَّى الرعايا أو يُعْزَلون من قِبَل الأمير فى ساعة .

ويكون هذا البيع أمراً حَسَناً فى الدول المَلَكية لِمَا يؤدى إليه من جعل الشىء ، الذى لا يُرَادُ القيام به من أَجْل الفضيلة ، مهنةً أُسْرِيَّة ، ولإعداده كلَّ واحدٍ لوظيفته ولجعله مراتبَ الدولة أكثرَ دواماً ، ومن الإصابة قولُ سويداسَ[4] إن

---

(١) نزع أغسطس من أعضاء السنات ومن الولاة والحكام حق حمل السلاح ، ديون ، باب ٣٣.
(٢) قسطنطين ، انظر إلى زوزيم ، باب ٢ .
(٣) أميان مرسلان ، باب ٢٦ ، Et civilia, more veterum, et bella recturo
(٤) مختارات من « السفارات » لقسطنطين اپورفيروجنيت .

أنَسْتاس جعل من الإمبراطورية ضرباً من الأريستوقراطية ببيعه جميعَ المناصب .

وما كان أفلاطون[1] ليُطِيقَ هذا البيع ، فقد قال : « وهذا كما لو كنا فى سفينةٍ حيث يُجْعَل الواحد رُبّاناً أو مَلاّحاً من أَجْل ماله ، أَوَ يُمْكِن أن تكون القاعدةُ سيئةً فى غير وظيفةٍ كالحياة وأن تكون صالحةً فى إدارة جُمهورية فقط ؟ » ، غير أن أفلاطون يتكلم عن جُمهوريةٍ قائمة على الفضيلة . ونحن نتكلم عن مَلَكية ، والواقعُ فى المَلَكية أن الوظائف إذا لم تُبَعْ بنظام عامّ باعها البطائنُ عن عَوَزٍ وجَشَعٍ مع ذلك ، ومن شأن العَرَض إعطاء توابعَ أفضلَ مما يُسْفِر عنه خِيَارُ الأمير ، ثم إن طريق الارتقاء عن ثَرَاءٍ يُوحى إلى الصِّناعة و يصونها ، أى يؤدى إلى أمر يحتاج إليه هذا النوعُ من الحكومة احتياجاً عظيماً[2] .

المسئلة الخامسة : فى أىِّ الحكومات يجب أن يوجَد رُقَباء ؟ يجب أن يوجَدوا فى الجُمهورية حيث مبدأُ الحكومة هو الفضيلة ، وليست الجرائمُ وحدَها هى التى تُقَوِّض الفضيلة ، بل يقضى عليها الإهمالُ والخطايا و بعضُ الفتور فى حبِّ الوطن والأمثلةُ الخَطِرة و بذورُ الفساد ، فيجب أن يُصْلِح الرقباء مايُنَحِّى القوانينَ من غير أن يَصْدِمها وما يُضْعف القوانينَ من غير أن يَهْدِمها .

ومما أثار الحَيْرةَ مجازاةُ الأَرْيُوپَاجىِّ الذى قَتَل عُصْفوراً التجأ إليه لمطاردة بازٍ إياه ، وقد بُهِتَ من أمْر الأَرْيُوپَاج بقتل صبىٍّ فَقَأَ عينى عُصفوره ، وليُنْعَم النظرُ فى الأمر ليُرَى أن المسئلة ليست مجازاةً عن جُرْم ، بل نتيجةُ حُكْم خُلُقىٍّ فى جُمهوريةٍ قامت على الأخلاق .

ولا ضرورةَ إلى الرُّقَباء فى المَلَكيات لقيامها على الشرف ، ومن طبيعة الشرف

---

(١) «الجمهورية»، باب ٨ — (٢) يؤدى توانى إسبانية إلى منح جميع الوظائف فيها .

أن يكون جميع الناس رُقباءَ عليه ، فكلُّ إنسانٍ يُعْوِزُه الشرف يكون عُرْضةً لتأنيبٍ يَصْدُر حتى عن الذين ليس عندهم شرفٌ مطلقاً .

وفى الملَكيات يُفْسَد الرُّقباء من قِبَل من يجب عليهم أن يُصْلحوهم ، ولا يكونون صالحين تِجاه فساد الملَكية ، غير أن فساد الملَكية يكون بالغَ القوة ضِدَّهم .

ومما يُشْعَر به جَيِّداً عدمُ احتياج الحكومات المستبدة إلى الرُّقَباء مطلقاً ، و يلوح نَقْضُ مثال الصِّين لهذه القاعدة ، بَيْدَ أننا سنرى فى سياق هذا الكتاب أسبابَ هذا النظام الغريبة .

الباب السادس

نتائجُ مبادئ مختلف الحكوماتِ من حيث بساطةُ القوانين المدنية والجزائية وشكلُ الأحكام وسَنُّ العقوبات

الفصل الأول

بساطة القوانين المدنية فى مختلف الحكومات

لا تحتمل الحكومة الملكية ما تحتمله الحكومة المستبدة من بساطة القوانين ، فلا بُدَّ من وجود محاكمَ فيها ، وتُصْدِر هذه المحاكمُ أحكاماً يجب حفظها والاطلاعُ عليها ليُحْكَم اليوم بمثل ما حُكِم فيه بالأمس ولتُضْمَن بها ، وتستقرّ ، أموالُ الأهلين وأرواحُهم كنظام الدولة نفسِه .

ودقةُ البحث هى ما تقتضيه فى الملكيه إدارةُ العدل الذى يُقرِّر أمرَ الشرف فضلاً عن الحياة والأموال ، وتزيد دقةُ القاضى كلما زادت ذخيرته وحَكَمَ فى أعظم المصالح .

ولا يَعْجَب المرء ، إذَنْ ، من اطلاعه على قواعدَ وقيودٍ وتَوْسِعاتٍ كثيرة فى قوانين هذه الدول تزيد الأحوالَ الخاصة ، وتُحْدِث صِناعةَ الحقّ كما يلوح .

ويؤدى ما هو مستقرٌّ فى الحكومة الملكية من اختلاف المقام والأصل والنَّسَب إلى فروقٍ فى طبيعة الأموال غالباً ، ويُمْكن القوانينَ الخاصةَ بنظام هذه الدولة أن

تَزِيد هذه الفروق ، وهكذا تكون الأموال بيننا خارجةً عن شركة الزواج أو داخلةً فيها أو مكتسبةً غيرَ موروثة ، وتكون مَهْرِية ومُلكاً للمرأة المتزوجة تحتفظ بإدارته ، وتكون تُرَاثاً من الأب ومن الأم ، وتكون منقولةً مُنَوَّعة ، وتكون حُرَّةً أو مَبْدولة ، وتكون أُسْرِيةً أو غيرَ ذلك ، وتكون أصيلةً خالصةً من كلِّ حقٍّ إقطاعيٍّ أو تكون عامِّيَّة ، وتكون دَخْلاً عقاريًّا أو قائمةً بثمن ، وكلُّ نوعٍ من الأموال خاضعٌ لقواعدَ خاصةٍ يجب اتباعها للتصرف فيها ، وهذا ما يَنزِع البساطةَ أيضاً .

وصارت الإقطاعات فى حكوماتنا وِراثية ، فقد وجب أن يكون لطبقة الأشراف بعضُ المال ، أى أن يكون للإقطاعة بعضُ الثبات حتى يكون صاحبُها فى حالٍ يمكنه أن يَخْدُم الأميرَ معها ، وقد أسفر هذا عن كثيرِ اختلافٍ بحكم الضرورة ، ومن ذلك أن من البلدان ما لا يمكن تقسيم الإقطاعات فيه بين الإخوة ، وأن من البلدان ما يُمْكِن الإخوةَ الأصغرين أن يَجِدُوا فيه عيشاً أكثرَ سَعَةً .

ويُمْكِن الملكَ العارفَ بجميع ولاياته أن يضَع قوانينَ مختلفةً أو أن يُعَانِيَ عاداتٍ مختلفةً ، غير أن المستبد لا يَعْرِف شيئاً ، ولا يستطيع أن يُدَقِّق فى أمر ، فلا مَعْدِلَ له عن مسلَكٍ عامّ ، وذلك أن يَحْكُم بعُنْفٍ متماثل فى كلِّ مكان ، فيُسَوَّى كلُّ شيء تحت أقدامه .

وكلّما زادت أحكام المحاكم فى المملكة أُثقِل الفقهُ بقراراتٍ متناقضة أحياناً ، وذلك عن كون القضاة الذين يتعاقبون يختلفون تفكيراً ، أو عن كون الدفاع عن الأمور المتماثلة يكون حسناً تارةً وسيئاً تارةً أخرى ، أو عما لا حَدَّ له من سوء الاستعمال الذى يَتَسَرَّبُ فى كلِّ ما يعالجه الناس ، وهذا ضررٌ ضروريٌّ يُصْلِحه المشترعُ فى الحين بعد الحين كأمر منافٍ حتى لروح الحكومات المعتدلة ، وذلك لأنه يجب ، عند

الالتجاء إلى المحاكم عن اضطرار ، أن يَصْدُرَ هذا عن طبيعة النظام ، لا عن المتناقضات وتردُّد القوانين .

ويجب أن توجَد امتيازاتٌ فى الحكومات التى توجد فيها فروقٌ بين الأشخاص بحكم الضرورة ، وهذا ما يقلِّل البساطة أيضاً ويؤدى إلى ألف استثناء .

ومن أقلِّ الامتيازات عِبْأً على المجتمع ، ولا سيما الذى يُنْعِم بها ، هو أن يُرَافَع أمام محكمةٍ دون الأخرى ، وينطوى هذا على أمور جديدة ، أى على معرفة أىِّ المحاكم يجب أن يرَافَع أمامَه .

وتكون شعوب الدول المستبدة فى حال تختلف عن تلك ، ولا أعرف حولَ أىِّ أمرٍ يُمكِن المشترع أن يقرِّر ، والقاضىَ أن يَحْكُم ، فى تلك البلاد ، وينشأ عن كون الأَرَضين خاصةً بالأمير عدمُ وجود قوانينَ مدنيةٍ عن ملكية الأرَضين ، وينشأ عن حَقِّ الأمير فى الإرث عدمُ وجود قوانينَ عن المواريث أيضاً ، وما يقوم به الأمير فى بعض البلدان من بيع وشراء حَصْراً يجعل كلَّ نوع من القوانين التجارية أمراً غيرَ مُجْدٍ ، وما يُعْقَد فيها من زواجات مع الإماء يؤدى إلى عدم وجود قوانينَ مدنيةٍ عن المُهُور ومُتَع النساء ، وينشأ عن كثرة العبيد العجيبة أيضاً عدمُ وجود أناسٍ لهم إرادةٌ خاصة تقريباً ومن ثَمَّ غير مُلزَمين بالإجابة عن تصرفهم أمام القاضى ، وأما مُعْظَمُ الأعمال الأدبية التى ليست غير إرادة الأب والزوج والسيد فتُنَظَّم من قِبَل هؤلاء ، لا من قِبَل الحكام .

وقد نَسِيتُ أن أقول : بما أن ما نُسَمِّيه شرفاً لا يكاد يكون معروفاً فى هذه الدول فإن جميع الأمور الخاصة بهذا الشرف الذى هو فصلٌ بالغٌ بيننا لا محلَّ لها فيها مطلقاً ، فالاستبدادُ يكفى نفسَه بنفسه ، وكلُّ شىء لا معنى له حوله ، ثم إن

من النادر أن يحدِّثنا السُّيَّاح عن القوانين المدنية[1] عند ما يَصِفُون لنا البلدان التى يسودها الاستبداد .

ولِذَا فإن جميع دواعى الخِصام والدعاوى غـيرُ موجودٍ هنالك ، وهذا ما يوجب ، من بعض الوجوه ، إهانةَ أصحاب القضـايا بشدة ، وذلك لظهور تعسفهم على المـكشوف ، وذلك لعدم خفاء عَسْفهم وعدم استتارِه واكتنافِه بما لا يُحْصَى من القوانين .

الفصل الثانى

بساطة القوانين الجزائية فى مختلف الحـكومات

يُسْمَع بلا انقطاعٍ قولٌ عن ضرورة إقامة العدل فى كلِّ مكان كما فى تركية ، أفلا يكون أجهل جميع الأمم ، إذَنْ ، قد رأى رؤية جَلِيَّةً فى أمر الدنيا ما يُهِمُّ رجالَ المعرفةِ أكثرَ من غيرهم ؟

وإذا ما بحثتم فى شكليات العدل من حيث جُهْدُ ابن الوطن فى استرداد ما له أو فى نَيْل ترضيةٍ عن إهانةٍ وجدتم كثيراً منهـا لا رَيْب ، وإذا ما نظرتم إليها من حيث صلتُها بالحرية وسلامة أبناء الوطن وجدتم قليلًا منها فى الغالب ، وأبصرتم

(١) لم يمكن اكتشاف قانون مكتوب فى مازوليباتام ، انظر إلى « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ٤ ، قسم ١ ، صفحة ٣٩١ ، ولا يقوم تنظيم الهنود لأنفسهم فى الأحكام على غير بعض العادات ، ولا تشتمل الويدا وما ماثلها من الكتب على قوانين مدنية مطلقاً ، بل على مبادئ دينية ، انظر إلى « رسائل العبرة » ، المجموعة الرابعة عشرة .

الجهودَ والنفقاتِ والتطويلاتِ ، حتى أخطارَ العدل ، ثمناً يؤديه كلُّ مواطن في سبيل حريته .

وفى تركية ، حيث يُبالَى بثروة الرعايا وحياتهم وشرفهم قليلًا ، تُنْجَزُ جميعُ الخصومات بسرعة على وجهٍ ما ، ولا اكتراثَ للطريقة التى تُنْجَزُ بها على أن تُنْجز ، فيوزِّعُ الباشا ، المنَوَّرُ فى البُداءة ، ضَرَباتِ العصا على أَخْمَص أقدام الخُصُوم كما يَهْوَى ، ويعيدهم إلى منازلهم .

ومن الخطر بمكانٍ أن تَسُودَ هنالك أهواء الخصوم ، لِمَا تنطوى عليه من رغبةٍ شديدة فى أخذ الرجل حقَّه بيده ، ومن الحقد ، ومن الوقيعة فى النفس ، ومن دوام المطاردة ، أى من الأمور التى يجب أن تُجْتَنَب فى حكومةٍ لا يَنْبَغى أن يكون فيها غيرُ الخوف شعوراً ، فى حكومةٍ يؤدى كلُّ شيء فيها إلى الثَّوْرات بغتةً ومن غير أن تُبْصَر مُقَدَّمًا ، وعلى كلٍّ واحد أن يَعْلَمَ أنه لا يجوز أن يَسْمَع الحاكمُ قولاً عنه ، وأن سلامَته فى انزوائه .

وأما فى الدول المعتدلة ، حيث رأسُ أقلِّ مواطن عظيمٌ ، فإنه لا يُنْزَع منه شرفُه وأموالُه إلَّا بعد بحث طويل ، ولا يُحْرَمُ حياتَه إلا عند ما يهاجمه الوطنُ نفسُه ، والوطنُ لا يهاجمه إلاَّ بعد أن يترك له جميعَ وسائل الدفاع الممكنة عنه .

وكذلك إذا ما أصبح الرجل مطلقاً[١] كان تبسيط القوانين أولَ ما يفكِّر فيه ، وفى هذه الدولة تبدأ المحاذيرُ الخاصة بوقف النظر أكثر من أن تَقِفَها حريةُ الرعايا التى لا يبالَى بها أبداً .

---

(١) قيصر وكرومويل وآخرون كثيرون .

ويُرَى أن يكون فى الجمهوريات من الشكليات كما فى الملكيات على الأقل ، وتزيد الشكليات فى كلتا الحكومتين عن اكتراثٍ للشرف والثروة والحياة وحرية أبناء الوطن فيهما .

والناسُ كلُّهم متساوون فى الحكومة الجمهورية ، وهم متساوون فى الحكومة المستبدة ، هم متساوون فى الأولى لأنهم كلُّ شىء فيها ، وهم متساوون فى الثانية لأنهم ليسوا شيئًا فيها .

الفصل الثالث

فى أىِّ الحكومات وفى أىِّ الأحوال يجب أن يُحْكَم بحسب نصوص القانون الصريحة

كلما دَنَتِ الحكومة من الجمهورية أصبح طِراز الحكْم فيها ثابتًا ، ومن عيوب جمهورية إسپارطة أن كانت أحكامُ قضاتها مُرَادِيَّة ، أى من غير وجود قوانينَ تُوَجِّهُهم ، وكان القناصل الأولون فى رومة يَحْكُمون كقضاة إسپارطة ، فشُعِر بمحاذير أحكامهم ، ووُضِعت قوانينُ صريحةٌ فى الأمر .

ولا تَجِدُ قوانينَ فى الدول المستبدة مطلقاً ، ويكون القاضى قاعدةَ نفسِه فيها ، ويوجد قانونٌ فى الدول الملكية ، وذلك أن القاضى يَتَّبع القانونَ حيث يكون صريحاً وأنه يبحث عن روحه حيث لا يكون صريحاً ، ومن طبيعة النظام فى الحكومة الجمهورية أن يَتَّبع القضاةُ نَصَّ القانون ، ولا تَرَى مواطناً يُمْكن أن يُفَسَّر قانونٌ ضِدَّه إذا ما كان الأمرُ حَوْلَ أمواله أو شرفه أو حياته .

وفى رومة كان القضاة يَنْطِقُون ، فقط ، بأن المتهَم مذنبٌ عن الجُرْم ، وكانت العقُوبة مدوَّنةً فى القانون ، وذلك كما يُرَى فى مختلف القوانين التى سُنَّت ، وكذلك فى إنكلترة يَحْكُم المحلَّفون بأن المتَّهم مذنبٌ أو غيرُ مذنب عن الفعل المعروض أمامهم ، فإذا ما صُرِّح بأنه مذنب نَطَق القاضى بالعقوبة التى يَفْرِضها القانون عن هذا الفعل ، ولِذَا ليس عليه إلّا أن يكون ذا بَصَر .

الفصل الرابع

كيف تُوضَع الأحكام

ومن ثَمَّ تنشأ أوجهُ وضع الأحكام ، وفى الملَكيات يَتَّخذ القضاة طريقة المحكَّمين ، فهم يتشاورون معاً ويتبادلون أفكارهم ويتوافقون ، ويُعَدِّل الواحد منهم رأيَه ليلائم رأىَ الآخر ، وتُرَدُّ الآراء الأقلُّ عدداً إلى الرأيين الأكثرِ جمعاً للأصوات ، وليس هذا من طبيعة الجمهورية مطلقاً ، وكان القضاة فى رومة وفى المدن اليونانية لا يتداولون الأمورَ بينهم مطلقاً ، وكان كلٌّ منهم يُعْطِى رأيه بواحدٍ من الأوجه الثلاثة الآتية ، وهى : « أُبَرِّئ ، أَدِين ، التَبِسَ علىَّ[1] » ، وهذا ما كان الشعب يقضى به أو كأنه يقضى به ، بَيْدَ أن الشعبَ ليس فقيهاً ، وليست تغييراتُ المحكَّمين وتعديلاتُهم تلك من شأن الشعب ، وإنما يجب أن يُعْرَض عليه موضوعٌ واحدٌ ، فعلٌ واحدٌ ، وفعلٌ واحدٌ فقط ، ولم يَبْقَ عليه إلّا أن يرى هل يَدِين أو يُبَرِّئ أو يؤجِّل الحكم .

---

(١) Non liquet

وسار الرومان على غِرار الأغارقة فوضعوا صِيغاً للادِّعاء[١] ، وأوجبوا توجيهَ كلِّ دعوى بصيغةٍ خاصة بها ، وكان هذا لازماً لطراز حكمهم ، وكان يجب تحديدُ حال المسئلة لتكون نُصْبَ عينِ الشعب فى كلِّ وقت ، وإلّا تبَدَّل حالُ المسئلة هذا فى أثناء الدعوى الكبيرة باستمرارٍ وعاد لا يُعْرَف .

ومن ثَمَّ كان القضاة لدى الرومان لا يُجيبون غيرَ الادعاء الصريح من غير زيادةٍ ولا نقصان ولا تعديل ، غير أن قضاة الرومان تَصَوَّروا صِيَغاً أُخرى للادعاء دُعيت بذات النية الحسنة[٢] حيث يكون طِراز إصدار الحكم موكولاً إلى القاضى أكثرَ من قبل ، وكان هذا أعظمَ ملاءمةً لروح الملَكية ، وكذلك يقول فُقَهاء فرنسة : « إن جميع الادعاءات فى فرنسة هى عن حسن نية[٣] » .

الفصل الخامس

فى أىّ الحكومات يمكن ولىَّ الأمر أن يكون قاضياً

يَعزُو مكْياڤِلِّى[٤] ضَياع حرية فلُورَنْسة إلى عدم قيام الشعب كهيئةٍ بالحكم فى جرائم الاعتداء عليه كما فى رومة ، وقد كان يوجد للقيام بهذا ثمانيةُ قضاة مُعَيَّنون ، غير أن مَكْياڤِلِّى يقول : « قليلٌ أُفْسِدُوا بقليل » ، وكنتُ أرْضَى قولَ هذا الرجلِ

(١) Quas actiones, ne populus, prout vellet, institueret, certas solemnesque esse voluerunt. leg. 2: 6. Digest., de orig. fur

(٢) حيث توضع فيها هذه الكلمة : « ex bonâ fide » .

(٣) يحكم بالنفقات حتى على من يدعى عليه بأكثر مما هو ملزم به إذا لم يعرض ويودع ما هو ملزم به .

(٤) « أحاديث عن العشر الأولى لتيتوس ليفيوس » باب ١ ، فصل ٧ .

العظيمِ الجامعَ ، ولكن بما أن المصلحة السياسية فى هذه الأحوال تَقْسِرُ المصلحةَ المدنية (وذلك لأن من الضرر أن يَحْكُم الشعب نفسُه فى إهاناته) فإنه يجب لمعالجة ذلك أن تَقُوم القوانينُ بسلامة الأفراد بقَدَر ما فيها .

وقام مشترعو رومة بأمرين عن هذا الرأى ، وهما : أنهم أَذِنوا للمتهَمين فى الاغتراب[١] ، قبل الحُكم[٢] ، وأنهم أوجبوا صيانةَ أموال المحكوم عليهم لكيلا يصادرَها الشعب ، وسترَى فى الباب الحادى عشرَ حدودٌ أُخَرُ قُيِّدت بها سلطة الشعب فى الحكم .

وقد أبصر سُولُونُ جيداً إمكانَ إساءةِ الشعبِ استعمالَ سلطانه فى الحكم فى الجرائم فرأى أن يُعيدَ الأَرْيُوپاجُ النظرَ فى القضية ، فإذا ما اعتقد أن المتهم بُرِّئَ خلافاً للعدل[٣] اتهمه أمام الشعب مجدَّداً ، وإذا ما اعتقد أنه حُكِمَ عليه خلافاً للعدل[٤] وَقَفَ التنفيذَ وحَمَله على إعادة المحاكمة ، فيا لهذا القانون الرائع إذْ يجعل الشعب خاضعاً لرَقابة القضاء الذى يحترمه كثيراً ولرَقابة نفسه أيضاً !

ويَحْسُن أن يُصاقَبَ مثلُ هذه القضايا بشىء من البطء مادام المتَّهَم موقوفاً ، وذلك ليَهْدَأ الشعب ويَحْكُم ساكنَ البال .

ويُمْكِن الأميرَ أن يَحْكُم بنفسه فى الدول المستبدة ، ولا يُمكِنه هذا فى الملَكيات ، وذلك لِما يوجبه من تقويض النظام ، ومن تلاشى السلطات المتوسطة التابعة ، ومن انقطاع جميع شكليات الأحكام ، ومن استيلاء الخوف على جميع

---

(١) أوضح هذا جيداً فى خطبة شيشرون ، pro Caecina ، فى آخرها ، فصل c .

(٢) هذا قانون أثنى كما يظهر من ديموستين ، وقد رفض سقراط الانتفاع به .

(٣) ديموستين ، على التاج ، الصفحة ٤٩٤ ، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤ .

(٤) انظر إلى فيلوستزات ، حياة السوفسطائيين ، باب ١ ، حياة إسشين .

النفوس ، ومن اصفرار جميع الوجوه ، فلا ثقةَ ولا شرفَ ولا حُبَّ ولا أَمنَ ولا ملكية .

وإليك تأمُّلاتٍ أُخَرَ ، وذلك أن الأمير فى الدول الملكية هو الفريقُ الذى يتعقّب المتهَمين ويؤدى إلى مجازاتهم أو براءتهم ، فإذا ما حَكَم بنفسه كان الخصمَ والحَكَمَ .

وذلك أن المصادراتِ هى للأمير فى هذه الدول نفسها ، فإذا ما قَضَى بنفسه فى الجرائم كان الخصمَ والحَكَمَ أيضاً .

ثم إنه يَفقِد أجملَ خصائص سيادته بذلك ، يَفقِد خاصِّيَّةَ العفو[1] ، فمن غير الصواب أن يَضَع أحكامَه وينقُضَها ، وهو لا يودُّ لذلك أن يناقض نفسَه بنفسه ، وزِدْ على خَلْطِ هذا بين جميع الآراء أنه لا يُعْرَف هل يُبرَّأ الرجل أو يَنالُ عفوَه .

ولما أراد لويسُ الثالثَ عشرَ أن يكون قاضياً فى قضية دوك لا ڤالِت[2] ، فدعا إلى ديوانه بعضَ موظفى البرلمان وبعضَ مستشارى الدولة لهذا الغرَض ، قال الرئيس دُو بِلْيِڤْر حينما حَمَلهم هذا الملك على عَرْض رأيهم فى مرسوم القبض على المتهَم : « إنه يرى فى هذا الأمر شيئاً عجيباً ، وهو أن الأمير يُدْلى برأيه فى قضية أحد رعاياه ، فالملوكُ لا يحتفظون لأنفسهم بغير العفو ، وهم يُحيلُون أمرَ إصدار الأحكام إلى موظَّفيهم ، ثم إن جلالتكم تودُّ أن تَرَى على كرسىِّ المتهم أمامها رجلًا يُساقُ إلى القتل فى ساعة واحدة ! وليُعْرِضْ عن هذا وجهُ الأمير الذى يَحْمِل العفو ،

---

(١) لا يرى أفلاطون (الرسالة الثامنة) أن الملوك ، الذين هم كهنة كما قال ، يستطيعون أن يحضروا الحكم الذى يدان فيه بالموت أو النفى أو السجن .

(٢) انظروا إلى قصة القضية التى أقيمت على دوك لاڤالت ، وقد طبعت فى مذكرات مونترِيزور ، جزء ٢ ، صفحة ٦٢ .

وليَرْفع بَصَرُه وحدَه محظوراتِ الكنائس ، وليُخْرَجْ راضياً من حضرة الأمير » ، ولما حُكِمَ فى الأساس قال هذا الرئيس : « إن هـذا الحكم لا مثيل له ، فما يناقض جميعَ الأمثلة حتى اليوم أن ينتحل ملكُ فرنسة صفةَ القاضى فيحكم بالموت على شريف[١] » .

وتُعَدُّ الأحكام التى يُصْـدِرها الأميرُ منبعَ مظالمَ وسيئاتٍ لا يَنْضُب ، فالبَطَائنُ يَخْتطفون أحكامه بالحافهم ، وأُولِعَ بعضُ أباطرة الرومان فى القضاء بأنفسهم عن حماقة ، فلم يُثِرْ عهدٌ حيرةَ العالَمَ كما أثاروه بمظالمهم .

قال تاسيت[٢] : « انْتَحل كلُودْيُوس الحكمَ فى القضايا ووظائفَ الحُكّام فأدى ذلك إلى ضُروب السلب » ، ثم أراد نيرونُ الذى خَلَفَ كلُودْيُوس فى الإمبراطورية أن يتألَّف النفوسَ فصرَّح قائلًا : « إنه سيتَجَنَّبُ ظهورَه قاضياً فى جميع الدعاوى لكيلا يُعَرَّض المتهِمون والمتهَمون بين جُدُر القصر لسلطان بعض العُتقاء الجائر[٣] » .

وقال زوزيم[٤] : « انتشر قومُ المفترين فى عهد أركادْيُوس وأحاطوا بالبَلاط وأفسدوه ، وكان الرجل إذا مات افْتُرِض أنه لم يترك ولداً[٥] وأُعطيتْ أموالُه بمرسوم ، وذلك لأن الأمير يكون أبلهَ وتكون الإمبراطورة جريئةً مع الإفراط فتساعد خَدَمَها وأُمناءَها على طمعهم الذى لا يَشْبَع ، فلا يَرْغَب ذوو الاعتدال من الناس فى شىء رغبتَهم فى الموت » .

---

(١) بدل هذا فيما بعد ، انظر إلى القصة نفسها ، جزء ٢ ، صفحة ٢٣٦ .

(٢) الحوليات ، باب ١١ ، فصل ٥ — (٣) المصدر نفسه ، باب ٨ ، فصل ٤ .

(٤) « التاريخ » ، باب ٥ — (٥) وجد مثل هذه الفوضى فى عهد ثيودوز الشاب .

وقال پِرُوكُوپ[١] : «كان يوجَد قليلُ أناسٍ فى البَلاط فيما مضى ، فلما كان عهدُ جُوسْتِينْيَان هُجِرت محاكمُ القضاة لعدم حريتهم فى إقامة العدل ، وذلك على حين كان قصر الأمير يُدَوِّى بصُرَاخ الخُصوم الذين يلتمسون قضاياهم »، وكلٌّ يَعلَم كيف كانت تُباع هنالك الأحكامُ ، والقوانينُ أيضاً .

والقوانينُ هى عينا الأمير ، فهو يُبْصِر بها ما لا يستطيع أن يُبْصر بغيرها ، أَوَ يريد أن يقوم بوظيفة المحاكم ؟ إذَنْ ، لم يَعْمَل من أَجْل نفسه ، بل من أَجْل مُضَلِّليه ضدَّ نفسه .

الفصل السادس

لا ينبغى للوزراء فى الملكية أن يقوموا بالقضاء

من المحاذير الكبيرة فى المَلَكية ، أيضاً ، أن يَحْكُم وزراء الأمير بأنفسهم فى الخصومات ، واليوم لا نزال نرى دُوَلاً تشتمل على قضاة لا يُحْصَوْن للفَصْل فى قضايا الجبايات ، دُوَلاً يُرِيد وزراؤها ، ومن يُصَدِّق ! ، أن يَحْكُمُوا فيها ، والتأملاتُ تأتى جملةً ، ولا أُبدى غيرَ هذا .

ومن طبيعة الأمور أن يوجَد ضَرْبٌ من التناقض بين مجلس الملك ومحاكمه ، ويجب أن يؤلَّف مجلس الملوك من أناس قليلين ، وتستلزم مجالس القضاء أناساً كثيرين ، وسببُ ذلك هو أن المسائل فى الأولى يجب أن تؤخذ مع شىء من

---

(١) التاريخ الخفى .

الهَوَى وأن تُتعَقَّب هكذا ، وهذا ما لا يُمْكِن أن يؤمَل من غير أربعةٍ، أو خمسةِ ، رجالٍ يقومون بها ، وعلى العكس يجب أن توجد مجالسُ قضاء هادئةُ البال تتساوى عندها جميعُ القضايا .

الفصل السابع

القاضى المنفرد

لا مكانَ لهذا القاضى فى غير الحكومة المستبدة ، وفى تاريخ الرومان يُرَى مقدارُ ما يُمْكِن القاضىَ المنفرد أن يسىء سلطتَه به ، وكيف كان أپيوس لا يستخفُّ بالقوانين فى محكمته ما دام يَخْرِق حرمةَ القانون الذى وضعه[١] ؟ و يُطْلِعنا تيتُوس ليڤيُوس على تفريق أحد الحكام العشرة الجائر ، وذلك أنه نَصَب حارساً رجلاً يطالب أمامه بڤِرْجينى أَمَةً له ، فطلب أقرباء ڤِرْجينى أن تُسَلَّم إليهم حتى الحُكْمِ الباتِّ وَفْقَ قانونه ، فصرَّح بأن قانونه لم يُوضَعْ إلَّا من أَجْل الأب ، و بأنه لا محلَّ لتطبيقه ما دام ڤِرْجينيوسُ غائباً[٢] .

---

(١) انظر إلى القانون ٢ : ٢٤ من الديجست ، .De orig. Jur

(٢) Quod pater puellae abesset, locum injuriae esse ratus تيتوس ليفيوس ، عشر ١ ، باب ٣ ، فصل ٤٤ .

الفصل الثامن

الاتهامات في مختلف الحكومات

كان يُسْمَحُ في رومة[١] للمواطن أن يتهم مواطناً آخر ، وقد وُضِعَ هذا وَفْقَ روح الجُمهورية القائلة إنه يجب أن يكون لدى كلِّ مواطنٍ من الغَيْرة نحو الخَيْر العامِّ ما لا حَدَّ له ، وإن من المُقَدَّر أن تكون جميعُ حقوق الوطن قبضةَ كلِّ واحدٍ من أبنائه ، وقد اتُّبعت في عهد الأباطرة قواعدُ الجُمهورية ، وأولُ ما رئى ظهورُ نوعٍ من الرجال المشائيم وكتيبةٍ من الوُشـــاة ، فكلٌّ من اتَّصَف بمعايبَ كثيرةٍ ومواهبَ كثيرةٍ ونفسٍ بالغة الدناءة مع روحٍ طَمُوحٍ كان يَبْحَث عن أثيمٍ يُمْكِن أن يَرُوقَ الأميرَ دَيْنُهُ فكانت هذه هي السبيلَ لنيل الشَّرَف والثَّرَاء[٢] ، أي كانت أمراً لا نُبْصِره بيننا مطلقاً .

وعندنا اليومَ قانونٌ عجيب ، وهو القانون الذي ينصُّ على نَصْب الأمير ، القائم على تنفيذ القوانين ، موظَّفاً في كلِّ محكمة ليَتعقب باسمه جميعَ الجرائم حتى تكون وظيفةُ الوُشاة مجهولةً لدينا ، فإذا ما ظُنَّ أن هذا المُنْتَقِمَ العامَّ يسيء استعمالَ وكالته حُمِل على ذكر اسم الواشي .

وفي « قوانين » أفلاطون[٣] نصٌّ على وجوب مجازاة مَن يتهاونون في تنبيه القضاة أو مساعدتهم ، وهذا لا يلائم اليومَ مطلقاً ، فالمدعى العامُّ يَسْهَر في سبيل أبناء الوطن ، ويَعْمَل وهم مطمئنون .

---

(١) وفي مدن كثيرة أخرى .

(٢) انظر في تاسيت إلى الجوائز التي كان يأخذها هؤلاء الوشاة ، حوليات باب ٤ ، فصل ٣٠ .

(٣) باب ٩ .

الفصل التاسع

شِدَّةُ العقوبات فى مختلف الحكومات

شِدَّةُ العقوبات أكثرُ ملاءمةً للحكومة المستبدة القائمة على مبدأِ الإرهاب مما للملَكية والجمهورية اللتين يكون من الشرف والفضيلة نابضُهما .

وفى الدول المعتدلة يكون حبُّ الوطن والحياء والخوفُ من اللَّوْم عواملَ رادعةً يُمْكِن أن تحُول دون وقوع كثير من الجرائم ، وتكون أعظمُ عقوبةٍ حَوْلَ الذَّنْب عن قناعة به ، وأيسرُ من ذلك ما ينْجُم عن القوانين المدنية من إصلاحٍ إذَنْ ، فهى لا تحتاج إلى ذلك المقدار من البأس .

وفى هذه الدول تكون عناية المشترع الصالح بالعقاب على الجرائم أقلَّ من عنايته بمنع وقوعها ، فهو يجتهد فى مَنْح أخلاقٍ أكثرَ من فرض عقوباتٍ .

ولمؤلِّفى الصين[١] ملاحظةٌ دائمةٌ قائلةٌ إنه كلما رُئِيَت زيادةُ العقوبات فى دولتهم اقترَبَت الثورة ، والعقوباتُ تُزَاد كلما انحطت الأخلاق .

ومن السهل أن يُثْبَت أن العقوبات زادت أو نَقَصَت فى جميع دول أوربة أو مُعظمها بنسبة الاقتراب من الحرية أو الابتعاد عنها .

ومن الشقاء العظيم فى البلدان المستبدة أن يُخْشَى الموتُ فيها أقلَّ مما يؤسَف على الحياة ، ولذا وجب أن تكون العقوبات شديدة فيها ، وأما فى الدول المعتدلة فإنه يُخْشَى ضَياعُ الحياة أكثر مما يُخَافُ الموت لذاته ، ولذا تكون العقوبات التى تَنْزِع الحياة فقط كافيةً فيها .

(١) سأبين فيما بعد أن الصين تكون جمهورية أو ملكية من هذه الناحية .

وأسعدُ الناس وأشقاهم محمولون على القسوة بلا فَرْق ، وذلك كما يدلُّ عليه الرهبان والفاتحون ، ولا تَجِدُ غيرَ التوسُّط واختلاطِ حُسْن الحظِّ وسوئه ما يُنْعِم بالحِلْم والرحمة .

وما يشاهَد فى الناس على الخصوص يوجَد فى مختلف الأمم ، فتسود القسوة على السواء فى الشعوب الوحشية التى تقضى حياةً بالغةَ القسوة وفى الشعوب ذات الحكومات المستبدة حيث لا يوجد غيرُ رجلٍ واحد أسعده الحظُّ إلى الغاية مع هَوَان الآخرين ، والحِلْمُ يَسُود الحكوماتِ المعتدلة .

وإننا نَشْعُرُ مع الألم بسوء الطبيعة البشرية حينما نطالع قِصَصَ عدالةِ السلاطين الفظيعة وأمثلتها .

وكلُّ شىء فى الحكومات المعتدلة يُمْكِن أن يَنْفَع المشترعَ الصالحَ فى سَنِّ العقوبات ، أليس من العجيب فى إسپارطة أن يكون من أَهمِّ ماتَهْدِف إليه العقوبات ألَّا يُمْكِن الرجلَ إعارةُ زوجِه من آخرَ ، أو الحصولُ على زوجةِ آخرَ ، أوْ ألاّ يكون الرجلُ فى منزله إلاّ مع العَذارَى ؟ والخلاصةُ أن كلَّ ما يسميه القانون عقوبةً هو عقوبةٌ حقًّا .

الفصل العاشر
قوانينُ فرنسة القديمة

توجد روح المَلَكية فى قوانين فرنسة القديمة ، وعند ما تكون العقوبات نقدية يَغْدو غيرُ الأشراف أقلَّ جزاءً من الأشراف[١] ، والعكسُ فى الجرائم[٢] ، فالشريفُ يَخْسَر شرفَه وحقَّ الجلوس فى مجلسٍ قضائى على حين يجازَى الفَلَّاح ، الذى لا شَرَف له ، فى بدَنه .

الفصل الحادى عشر
إذا كان الشعب صالحاً وجب أن تكون العقوبات قليلة

كان لدى الشعب الرومانىّ صلاحٌ ، وكان هذا الصلاحُ من القوة مالم يَحْتَجِ المشترعُ معه أن يدلّه ، فى الغالب ، على غير الخير حتى يَتَّبعه ، وكان يَلُوح أن النصائح تكفيه بدلاً من القوانين .

وقد أُلغِيَت فى الجمهورية عقوباتُ القوانين المَلَكية وعقوباتُ الألواح

---

(١) « وذلك كأن يلزم غير الشريف بغرامة أربعين فلساً والشريف بستين ليرة وصولا إلى نقض حكم » ، « الحاصل الريفى » ، الباب ٢ ، الصفحة ١٩٨ ، الطبعة القوطية لسنة ١٥١٢ ، والصفحة ٣٠٩ من الفصل ٦١ لبومانوار .

(٢) انظر إلى الفصل ١٣ ، ولا سيما المادة ٢٢ من « الديوان » لپيير ديفونتين .

الاثنى عشرَ، وذلك نتيجةَ قانون ڤالِرْيان[1] ونتيجةَ قانون پورْشِيَا[2]، ولم يلاحَظْ كونُ تنظيمِ الجمهورية أكثرَ سُوءاً بذلك، ولم ينشأ أىُّ ضررٍ فى الضابطة بذلك .

وكان قانون ڤالِرْيانَ ، الذى يَحْظُر على القضاة اتخاذَ أىّ طريق قَسْرىّ ضدّ مواطن التجأ إلى الشعب ، لا يَفرِض على من يخالف أحكامَه غـيرَ عقوبةٍ عَدَّه خبيثاً .

الفصل الثانى عشر

سلطان العقوبات

دَلَّت التجربة فى البلدان التى تكون العقوبات فيها خفيفةً على أن روح المواطن تُصْدَمُ بها كما تُصْدَم بالعقوبات الشديدة فى البلدان الأخرى .

ويكون لبعض المحاذير تأثيرٌ فى الدولة ، وذلك أن الحكومة العَسُوف ترغب فى إصلاح هذا المحذور حالاً ، وذلك أنها تَضَع عِقاباً جائراً يَقِفُ الضررَ فَوْراً بدلاً من أن تفكِّر فى تنفيذ القوانين القديمة ، غير أن نابِض الحكومة ينتَضِى ، وذلك أن الخيال يتعوَّد هذا العِقاب الصارم كما تَعَوَّد العِقابَ الأصغر ، وبما أن الخوف يُنْقَصُ نحو هذا العِقاب فإنه يُضْطَرُّ حالاً إلى وضع الآخر فى جميع الأحوال ، وقد كان قطعُ الطُّرُق أمراً شائعاً فى بعض الدول فأُريد منعُه فاختُرِعت عقوبة التعذيب

---

(١) وضعه ڤاليريوس بوبيكولا بعيد طرد الملوك ، وجدد مرتين من قبل قضاة الأسرة نفسها كما روى تيتوس ليفيوس فى الفصل التاسع من الباب العاشر ، ولم تتقصد زيادته قوة ، وإنما قصد إكمال أحكامه ، وقد قال تيتوس ليفيوس فى الفصل نفسه : «Diligentius sanctam»

(٢) Lex porcia pto tergo civium lata ، وضع بعد تأسيس رومة بـ ٤٥٤ سنة .

بالدولاب فوَقفتْ ذلك حيناً من الزمن ، ثم عاد قَطْعُ الطُّرُق إلى ما كان عليه .

وصار الفِرارُ أمراً مألوفاً كثيراً فى أيامنا ، فجُعِل القتلُ جزاءَ الفارِّين من غير أن يَقِلَّ الفِرار ، وسببُ ذلك طبيعىٌّ ، وذلك أن الجندىَّ الذى تعوَّد عَرْضَ حياته كلَّ يوم يستخفُّ بالخطر أو يَدَّعى أنه مستخفٌّ بالخطر ، وأن هـذا الجندىَّ تعوّد الخوفَ من الخِزْى كلّ يوم ، فوجب أن توضع ، إذَنْ ، عقوبةٌ[1] شائنةٌ مدى الحياة ، أَجَلْ ، زُعِمَ أن العقوبة زِيدَتْ ، ولكنها نُقِصَت بالحقيقة .

ولا ينبغى أن يؤخذ الناس بأقصى الوسائل ، بل يجب أن تُتَّخذ أساليبُ تُنْعِم الطبيعة علينا بها لقيادتهم ، وليُبْحَث فى سبب كلِّ جِماح ليُرَى صدورُه عن عدم العِقاب على الجرائم ، لا عن اعتدال العقوبات .

ولنتبع الطبيعة التى وهبت الحياءَ للناس بَلِيَّةً ، وليكن القسمُ الأعظم من العِقاب قائماً على خِزْى احتماله .

وإذا وُجد من البلدان ما لا يكون الحياء فيه نتيجةً للعِقاب فإن ذلك ينشأ عن البَغْى الذى يَفرِض العقوباتِ نفسَها على الأشرار والأبرار .

وإذا كنتم ترون من البلدان ما لا يُزْجَرُ الناس فيه بغير العقوبات الجائرة فاعلموا أن مُعْظَم هذا ينشأ ، أيضاً ، عن قسوة الحكومة التى فرَضت هذه العقوباتِ على أخفِّ السيئات .

وفى الغالب ترى المشترعَ الذى يريد تقويم الشَّرِّ لا يُفكِّر فى غير هذا التقويم ، فيَفْتَح عينيه حَوْل هذا الأمر ويُغمِضُهما عن المحاذير ، وإذا ما أُصْلِح الشَّرُّ مرةً فإنه لا يُرَى غيرُ قسوة المشترع بعد ذلك ، بَيْدَ أنه يظلُّ فى الدولة عيبٌ نشأ عن هذه

(١) وذلك كشرم الأنف وصلم الأذنين .

القسوة ، وذلك أن النفوس تكون قد فَسَدت فتعوَّدت الاستبداد .

ويُنْصَر لِيزَانْدِر[١] على الأَثَنِيين ، ويُحَاكَم الأَسْرَى ، ويُتَّهم الأَثَنِيُّون بأنهم أَلْقَوْا جميعَ الأَسْرَى من سفينتين ، وَقَضَوْا فى سواء المجلس بقطع أيدى من كانوا يأسِرُون ، ويذْبَحون بأَسْرِهم ، خلا أَدِيمَانْت الذى خالف ذلك الأمر ، ويلوم لِيزَانْدِرُ فِيلُوكْلِسَ قبل قتله على إفساده النفوس وإلقائه دروسَ قسوةٍ على جميع بلاد اليونان.

قال پلُوتَارْك[٢]: « ولما قتل الأَرْغُوسيون ١٥٠٠ من أبناء بلدهم جاء الأَثَنِيُّون بضحايا التكفير لتتفضَّل الآلهة بتحويل قلوبهم عن مثل هذه الفكرة القاسية جدًّا » .

وللفساد نوعان : فأما الأول فيكون عند عدم مراعاة الشعب للقوانين ، وأما الآخر فيكون عند ما تُفْسده القوانين ، ويكون هذا داءً عُضَالاً ، وذلك لوجوده فى الدواء نفسه .

الفصل الثالث عشر

عجز القوانين اليابانية

قد يَفْسُد الاستبدادُ نفسُه بشدة العقوبات ، ولْنُلْقِ نظرةً على اليابان .

يعاقَب بالقتل تقريباً على جميع الجرائم[٣] فى اليابان ، لأن معصية إمبراطورٍ عظيم كعاهل اليابان جُرْمٌ عظيم ، وليست المسئلةُ إصلاحَ المذنب ، بل انتقامٌ للأمير ، وقد استُنْبِطت هذه الأفكار من مبدأِ القَدَّادية * ، وقد أتت هذه الأفكار ، على

---

(١) إكزينوفون ، التاريخ ، باب ٢ ، فصل ٢ : ٢٠ – ٢٢ .

(٢) الآثار الخلقية ، من هؤلاء الذين يديرون شؤون الدولة ، فصل ١٤ – (٣) انظر إلى كنبفر .

* القدادية : نسبة إلى القداد ، وهو ابن الأرض الذى لا يحق له أن يخرج منها .

الخصوص ، من المبدأ القائل : بما أن الإمبراطور مالكٌ لجميع الأموال فإن جميع الجرائم تُقْتَرَفُ ضِدَّ مصالحه رأساً .

و يعاقَب بالقتل على الأكاذيب التي يُؤْتَى بها أمام الحكام[1] ، أي يُصْنَع أمرٌ مخالفٌ للدفاع الطبيعيّ .

وكلُّ ما ليس ظاهرَ الجُرْم مطلقاً يعاقَب عليه بشدةٍ هنالك ، ومن ذلك أن الرجل الذى يجازِف بالمال فى القمار يُجَازَى بالقتل .

ولا جرَم أن أخلاق هذا الشعب العنيد التابعِ هواه المِقْدامِ الغريبِ الأطوار والذى يقتحم جميعَ المخاطر والشدائد يَحُلُّ مشترعيه من قسوة قوانينهم كما يلوح أولَ وَهْلَة ، ولكن أيُصْلَح ، أو يُرْدَعُ ، بمنظر العقوبات المستمرّ أناسٌ يزدرون الموت عن طبيعةٍ و يَبْقُرون بطونَهم عن أقلِّ هَوًى ؟ أفلا يألفونه ؟

وفى الحديث عن موضوع تربية اليابانيين قَوْلٌ عن وجوب معاملة الأولاد برِفْقٍ لعنادهم تِجاه العقوبات ، وعن وجوب عدم معاملة العبيد بغِلْظةٍ لِدفاعهم عن أنفسهم منذ البُداءة ، أَوَلَا يمكن أن يُحْكَم ، بعد النظر إلى الروح التي يلزم أن تسود الإدارةَ المنزلية ، فيما يَجِبُ أن يُبَاشَر فى الحكومة السياسية والمدنية ؟

و يستطيع المشترعُ الرشيد أن يحاول ردَّ النفوس بتلطيفٍ للعقوبات والجوائز ملائمٍ ، و بالمبادئ الفلسفية ، و بقواعد الأخلاق والدِّين التي تناسب تلك السجايا ، و بتطبيقٍ مناسبٍ لمبادئ الشرف ، و بعقوبة الخِزْى ، و بإمتاعٍ بسعادةٍ مستمرة ودَعَةٍ ناعمة ، و إذا كان المشترع يخشى ألاَّ تُزْجَر بالعقوبات الخفيفة تلك

---

(١) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ٣ ، قسم ٢ ، صفحة ٤٢٨ .

النفوسُ التى تعوَّدت عدمَ الارتداع بغير عقوبة شديدة أمكنه أن يَعْمَلَ[١] بأسلوبٍ خفيٍّ غيرِ محسوس ، وأن يُعَدِّل عقوبةَ الجريمة فى أكثر الأحوال الخاصة أهلاً للعفو حتى ينتهيَ إلى تعديلها فى جميع الأحوال .

بَيْدَ أن الاستبداد لا يَعْرِف هذه النوابض ، وهو لا يَسُوس بهذه الطُّرُق ، وهو يستطيع أن يسيء استعمال نفسه ، وهذا كلُّ ما يستطيع صنعه ، وفى اليابان بَذَل الاستبدادُ جُهْداً فصار أكثر قسوةً من ذاته .

ومن النفوس مَنْ جُفِّلُوا وجُعِلُوا أشدَّ قسوةً فى كلِّ مكان فلم تُمْكِن قيادتُهم بغير قسوةٍ أعظمَ من تلك .

وذلك هو أصلُ قوانين اليابان ، وذلك هو روحُها ، غير أنه كان لها من الحُمْق أكثرَ من القوة ، وقد وُفِّقت لتقويض النصرانية فيها ، ولكن ما بُذِل من جهودٍ فريدة دليلٌ على عجزها ، وقد وَدَّت لو تُقِيم ضابطةً صالحة ، فاتَّضح ضعفُها أعظمَ من قبل .

ولْتُقْرَأْ قصةُ اجتماع الإمبراطور والدِّيرُو فى ميَاكُو[٢] ، وليس مما يُصَدَّق عددُ مَنْ خُنِقُوا وقُتِلُوا من قِبَل الأشرار هنالك ، وقد اخْتُطِف الفَتَياتُ والفِتْيَان ، وقد كانوا يُرَوْن فى جميع الأيام معروضين فى الأماكن العامة ، وذلك على غير وقت ، وذلك عُرَاةً مَخِيطِين فى أكياسٍ من كَتَّان ، وذلك لكيلا يَعْرِفوا الأمكنة التى مَرُّوا منها ، وقد سُرِق كلُّ ما أُريد ، وقد بُقِرَت بطون الخَيْل إسقاطاً لراكبيها ، وقد قُلبت العَرَبات سَلْباً للسيدات ، ولما قِيل للهولنديين إنهم لا يستطيعون المرور

---

(١) عدوا هذا مبدأ عمليا فى الأحوال التى فسدت فيها النفوس بعقوبات شديدة إلى الغاية .

(٢) « مجموعة الرحلات التى انتفع بها لتأسيس شركة الهند » جزء ٥ ، صفحة ٢ .

ليلاً على المَحَالات * من غير أن يُذْبحوا نزَلوا منها ، إلخ .

وأتناول أمراً آخرَ مُسْرِعاً ، وذلك أن الإمبراطور المنهمكَ فى الملاذّ الشائنة لم يتزوَّج قَطُّ ، وأنه عُرِّض لخطر الموت بلا وارث ، وأن الدِّيرو أرسل إليه فتاتين باهرتى الجمال ، فتزوج إحداهما عن احترام ، ولكن لم يعاشرها قَطُّ ، وقد بحثتْ مُرْضِعُه له عن أجمل فتيات الإمبراطورية فكان كلُّ ذلك على غير جَدْوَى ، و يُعْجَب[1] بابنة سِلاَحِىٍّ فيَعزِم وتَضَعُ له ابناً ، وتشتاط سيدات البَلاط غيظاً من تفضيله عليهن شخصاً من أصلٍ وضيع فيَخْنُقْن الطفل ، و يُخْفَى هذا الجُرْم عن الإمبراطور لِمَا يوجبه من سفك سيلٍ من الدماء ، ومن ثَمَّ تكون قسوة القوانين مانعةً من تنفيذها ، فإذا ما زاد العقابُ على الحَدِّ فُضِّل عدمُه عليه .

الفصل الرابع عشر

روح سِنَات رومة

وُضِع فى قنصلية أشيليوس غلاَبرِيُو و بيزُون قانونُ أَشِيلْيا[2] وَقْفاً للمكايد ، ورَوَى ديُون[3] أن السِّناتَ ألزم القناصلَ باقتراحه لأن محامى الشعب ك . كُورْنيلْيُوس عَزَم على سَنِّ عقوبات هائلة على هذا الجرم عن ميلٍ شديد فى الشعب ، وذلك لأن السِّنات رأى أن هذه العقوباتِ الشديدةَ تُلْقى هَوْلاً فى النفوس ،

---

(١) المصدر نفسه — (٢) كان يحكم على المذنبين بغرامة فلا يستطيعون أن يكونوا أعضاء فى السنات ولا أن يعينوا فى القضاء — (٣) ديون باب ٣٦ ، فصل ٢١ .

* المحالة : الخشبة التى يستقر عليها الطيانون .

ولكن مع تأديتها إلى عدم وجود شخص للاتهام والتجريم بدلاً من وجود قضاة ومتهمين عند اقتراح عقوبات زهيدة .

الفصل الخامس عشر

العقوبات فى قوانين الرومان

أجدنى فى صميم قواعدى عند ما أتناول الرومان ، وأعتقد أن العقوبات تابعة لطبيعة الحكومة عندما أُبصِرُ هذا الشعبَ العظيم يُغَيِّر قوانينَ مدنيةً كلما غَيَّر قوانينَ سياسيةً .

وكانت القوانين المَلَكية ، التى وُضعت من أجل شعبٍ مؤلَّف من فُرَّار وعبيد وقُطَّاعِ طريقٍ ، بالغةَ الشِّدَّة ، وكانت روح الُجمهورية تقتضى ألاَّ يَضَع الحكام العشرة هذه القوانين فى ألواحهم الاثنى عشر ، غير أن أناساً يَبْتَغُون الطغيان كانوا يبتعدون عن اتباع روح الُجمهورية .

وتكلَّم تيتوس لِيفْيُوس[1] عن معاقبة طاغية الألْبه ، مِسْيُوس سُوفِّشْيُوس ، الذى قضى تُولُّوس هُوسْتِيلْيوس بأن يُجَرّ بكارَّتين فقال إن هذا أولُ ، وآخرُ ، نَكالٍ شاهدٍ على نسيان الإنسانية ، وقد أخطأ فى هذا ، فقانونُ الألواح الاثنى عشر حافلٌ بالأحكام القاسية جدًّا[2] .

وأحسنُ ما يَكْشِف عن مَقْصِد الحكام العشرة هو جزاء القتل الذى فُرِضَ

---

(١) باب ١ ، فصل ٢٨ – (٢) تجد فيها عقوبة النار وعقوبات قائلة بالقتل فى كل حال تقريباً ، وكان القتل جزاء السرقة ، إلخ .

على مؤلِّفى الأهاجىّ وعلى الشعراء ، وليس من مناقب الجُمهورية أن يَوَدَّ الشعب رؤيةَ الأكابر مُهَانين ، وإنما وُجِد أناسٌ يريدون قلب الحرية فهالهم ما يُمكِن أن يُذَكِّر بروح الحرية من كُتُبٍ[1] .

ويُطْرَد الحكام العشرة فتُنَحَّى، تقريباً ، جميعُ القوانين التى كانت تُعَيِّن العقوبات ، أَجَلْ ، إنها لم تُنْسَخْ صراحةً ، ولكن بما أن قانون پُورْشيا قد حَظَر إعدامَ الرومانىِّ عادت تلك القوانين لا تُطَبَّق .

وهذا هو الزمن الذى يمكن أن يُذْكَر به قَوْلُ تيتُوس لِيڤْيُوس[2] عن الرومان إنك لا تَجِدُ شعباً أحبَّ اعتدال العقوبات مثلهم .

ولْيُضَفْ إلى لِين العقوبات ما كان للمتهَم من حقّ الابتعاد قبل الحُكم ليُرَى جَيِّداً أن الرومان اتَّبعوا تلك الروح التى قُلْتُ إنها من طبائع الجُمهورية .

ووَضَع القوانينَ الكُورْنِلِيَّة سِيلاَّ الذى خلط بين الطغيان والفوضى والحرية ، ولاح أنه لم يَصْنَعْ أنظمةً إلاَّ ليَضَعَ جرائم ، وهكذا وصفَ بلفظ القتل ما لا يُحْصِيه عَدٌّ من الأفعال فوَجَدَ قَتَلَةً فى كلِّ مكان ، وهو ، إذْ أوجب منهاجاً اتُّبِع كثيراً ، نَصَبَ أشراكاً وبَذَر أشواكاً وفتَح هُوًى فى طريق جميع المواطنين .

ولا تَحْمِل قوانينُ سيلَّا كلُّها غيرَ حَظْر النقيضين تقريباً ، وقد أضاف قيصرُ إليها مصادرةَ الأموال[3] ، وذلك لأن الأغنياء يكونون أَجْرَأَ على اقتراف الجرائم

---

(١) كان سيلا مشبعاً من مثل روح الحكام العشرة فزاد مثلهم ما يفرض من عقوبات على أصحاب الأهاجى .

(٢) باب ١ ، فصل ٢٨ .

(٣) Pœnas facinorum auxit, cum locupletes eo facilius scelere se obligarent, quod integris patrimoniis exularent. سويتون In Julio Cœsare ، فصل ٦٢ .

في المنفى إذا ما احتفظوا بثرائهم .

وأقام الأباطرةُ حكومةً عسكرية فأحسُّوا أنها ليست أقلَّ هولاً تجاههم مما تجاه الرعايا ، فحاولوا تلطيفها ، واعتقدوا وجودَ ضرورةٍ إلى ما كان للقوانين من احترام وشأن .

وقد اقتُرِب من الملكية قليلاً ، فقُسِّمت العقوبات إلى ثلاثة أصناف[1] ، فكانت العقوباتُ الخاصةُ بأوائل رجال الدولة[2] على شيء من اللِّين ، وكانت العقوباتُ التي تُفْرَض على مَنْ هم من الطبقة الدنيا[3] أشدَّ من تلك ، ثم كانت أقسى العقوبات خاصةً بأحوالٍ منحطة[4] .

وقد أثار الفظُّ الأحمقُ مَكْسِيمِينُ الحكومةَ العسكرية التي كان عليه أن يُسَكِّنها ، وقد عَلِم السِّناتُ ، على رواية كاپيتولين[5] أن بعضهم صُلِب وأن الآخرين عُرِضوا على الوحوش أو وُضِعوا ضِمْن جلود حيواناتٍ ذُبِحَتْ حديثاً من غير نظرٍ إلى الكرامة ، فكان يريد ، كما يظهر ، أن يمارس النظامَ العسكريَّ على منهاجٍ يَزْعُم أنه يُنَظِّم الأمورَ المدنية وَفْقَه .

وفي كتاب « تأملات حَوْلَ عظمةِ الرومان وانحطاطهم[6] » كيف أن قسطنطين حَوَّل الاستبداد العسكريَّ إلى استبداد عسكريّ مدنيّ فدَنا من الملكية ، وفي ذلك

---

(١) انظر إلى القانون ٣ : ٥ Legis, ad legem Cornel. de sicariis
وإلى قوانين كثيرة أخرى ، وإلى المجموعة والمدونة .

(٢) Sublimiores

(٣) Medios

(٤) Infimos. L. 3, legis, ad leg. Cornel. de sicariis

(٥) فصل ٨ ، Jul. Cap., Maximini duo,

(٦) فصل ١٧ .

الـكتاب يمكن تعقيبُ مختلف الثَّوْرات فى هذه الدولة وأن يُرَى كيف انتُقِل فيها من الشِّدَّة إلى اللِّين ، ومن اللين إلى عدم العِقاب .

الفصل السادس عشر

موافقة العقوبات العادلة للجُرْم

يجب أن يكون انسجامٌ بين العقوبات ، وذلك لأن من الضرورىّ أن يُجْتَنَب الجرم الأكبرُ أكثرَ من اجتناب الأصغر ، وأن يُجْتَنَب الذى يهاجِم المجتمعَ أكثر من الذى يؤذيه قليلاً .

« أثار دجالٌ[١] ، كان يَدَّعِى أنه قسطنطين دُوكاس ، فتنةً كبيرة فى القسطنطينية ، فقُبِض عليه وحُكِم بجلده ، ولـكنْ بما أنه اتُّهم أناساً من ذوى الوجاهة فإنه حكم عليه بالحرق كمفترٍ » ، ومن الغرابة أن تُقَدَّر العقوبات هكذا بين جُرْم الاعتداء على ولىِّ الأمر وجُرْم الافتراء .

ويُذَكِّر هذا بكلمةٍ لملك إنكلترة شارْل الثانى ، فقد رأى وهو مارٌّ رجلاً مُشَهَّراً على عَمُودٍ فسأل عن سبب وجوده هنالك ، فقيل له : « ذلك لأنه هجا وزراءك يا مولاى » ، فقال الملك : « ياله من أحمَقَ كبير ! لماذا لم يكتب هِجاءَه ضدِّى ؟ كان لا يُصْنَع به شىء لو فَعَل هذا » .

« وقد ائتمر سبعون رجلاً بالإمبراطور باسِيل[٢] ، فأمر بجلدهم ، فشُيِّط شَعْرُهم

---

(١) تاريخ بطرك القسطنطينية : نيقفور — (٢) تاريخ نيقفور .

وغُفَارُهم * ، وأمسكه من الزُّنَّار أيِّلٌ ، فاستلَّ رجلٌ من حاشيته سيفَه وقَطَع زنَّارَه وأنقذه ، فأمر بقطع رأسه لأنه استلَّ سيفَه عليه كما قال » ، فمن ذا الذى يَخْطُر بباله صدورُ هذين الحُكمين فى عهد الأمير نفسه ؟

ومن أسوأ ما يقع بيننا أن تُفْرَض العقوبةُ نفسُها على من يقطع طريقاً ومَنْ يَسْرِق مع القتل ، فمن الواضح وجوبُ جعلِ فرقٍ فى العقوبة باسم السلامة العامة .

وفى الصين يُقَطَّع قُساةُ اللصوص إرْباً إرْباً[1] ، وأما الآخرون فلا يُصْنَع بهم هذا ، و يُسْفِرُ هذ الفرقُ عن أنه يُسْرَق هنالك ، ولكن من غير قتل .

وفى روسية ، حيث عقوبةُ اللصوص والقَتَلَة واحــدةٌ ، يُقْتَل دائماً[2] ، فالأموات لا يُحَدِّثون بشىء كما يقال فيها .

و إذا كان لا يوجد فرقٌ فى العقوبة وَجَبَ وَضعُه فى أمل العفو ، ولا يُقْتَلُ فى إنكلترة مطلقاً ، وذلك لأنه يُمْكِن السارقين فيها أن يأمُلوا ، دون القَتَلَة ، فى النقل إلى المستعمرات .

وأوامرُ العفو من نوابض الحكومات المعتدلة ، فسلطةُ الأمير فى العفو إذا ما نُفذَت بحكمةٍ أتت بأروع النتائج ، وتَحْرِم الحكومةُ المستبدةُ هذه الفوائدَ بمبدئها الذى لا يَعْفُو ولا يُعْفَى عنه مطلقاً .

---

(١) دوهالد جزء ١ ، صفحة ٦ — (٢) « حال روسية الحاضر » لپرى .

* الغفار : شعر كالزغب يكون على العنق واللحيين والقفا ونحو ذلك .

الفصل السابع عشر

التعذيبُ أو استنطاقُ المجرمين بالعَذْراء*

اضطُرَّت القوانين إلى افتراض الناس أطيبَ مما هم عليه لأنهم خُبَثاء ، وهكذا تكفى شهادة شاهدين للعِقاب على جميع الجرائم ، ويُصَدِّقهما القانونُ كما لو كانوا يَنْطِقون بلسان الحقيقة ، وكذلك يُحْكم بأن كلَّ ولدٍ حُمِلَ به فى أثناء الزواج شرعىٌّ ، فالقانونُ يَثِقُ بالأمّ كما لو كانت الطُّهْرَ بعينه ، غير أن استنطاق المجرمين بالعَذْراء ليس حالاً قَسْرِيًّا كذَيْنِكَ ، واليومَ نرى أمَّة[1] بالغةَ التمدن تَنْبِذ ذلك من غير محذور ، فليس هذا التعذيب ضروريًّا بطبيعته إذَن[2] .

وكثيرٌ من ذوى البراعة والعبقرية كتبوا ضِدَّ هذه الطريقة ، فلا أجْرُؤُ على الكلام بعدهم ، وإنما أقول إن من الممكن أن تلائم الحكوماتِ المستبدةَ حيث جميع ما يُوحِي بالخوف يَدْخُل ضمن نوابض الحكومة ، وأقول إن العبيد لدى الأغارقة ولدى الرومان . . . ولكننى أسمع صوت الطبيعة الذى يَصْرخ ضِدِّى .

---

(١) الأمة الإنكليزية .

(٢) كان أهل أثينة لا يستنطقون بالعذراء (ليزياس Orat. in Argorat) إلا فى جرم الاعتداء على ولى الأمر ، وكان التعذيب يقع بعد الحكم بثلاثين يوماً (كوريوس فورتوناتوس ، باب ٢ ، Rhetor. scol) وكان لا يوجد تعذيب إعدادى ، وأما الرومان فكان القانون ٣ و ٤ ، ad leg. Juliam majest (المجموعة ، جزء ٩ ، باب ٨) يرى فى الحسب والشرف ومهنة المليشيا واقياً من التعذيب عندهم ، ما لم يكن ذلك نتيجة اعتداء على ولى الأمر ، انظر إلى القيود الصائبة التى تفرضها قوانين الفزيغوت فى هذا السبيل .

* العذراء : شيء من حديد يعذب به الإنسان لإقرار بأمر أو نحوه .

الفصل الثامن عشر

العقوبات النقدية والعقوبات البدنية

لم يَقُلْ آباؤنا الجرمانُ بغير العقوبات النقدية ، فقد كان هؤلاء المقاتلون الأحرارُ يُقَدِّرون أنه لا ينبغي أن يُراق دمُهم إلاَّ حاملين أسلحتَهم ، وعلى العكس يَنْبِذ اليابانيون[1] ضروبَ العقوبات هذه متعلِّلين بأن الأغنياء يَتَجَنَّبون العِقاب بذلك ، ولكن ألا يَخاف الأغنياء أن يَخْسَرُوا أموالَهم ؟ أَوَ لا يُمْكِن أن تكون العقوبات النقدية على نسبة الثَّرَوات ؟ وأخيراً أَوَ لا تُمْكِن إضافة العار إلى هذه العقوبات ؟

يتخذ المشترع الصالح طريقاً وسَطاً فلا يَضَع عقوباتٍ نقديةً ولا يَفرِضُ عقوباتٍ بدنيةً في كلِّ حال .

الفصل التاسع عشر

قانون القِصاص

تُحِبُّ الدول المستبدةُ ما كان بسيطاً من القوانين ، فتستعمل قانون القصاص[2] كثيراً ، وتتخذه الدول المعتدلة أحياناً ، ولكن مع الفارق القائل إن الأولى تمارسه ممارسةً وثيقة وإن الأخرى تُعَدِّله على الدوام تقريباً .

---

(١) انظر إلى كنبفر — (٢) ذلك ما اشترعه القرآن ، انظر إلى سورة البقرة .

ولا يقول قانونُ الألواحِ الاثنى عشرَ بغير أمرين منه ، وذلك أنه لا يَحْكُم بالقصاصِ إلاّ عند ما يَعْجِز عن تسكين المشتكى[١] ، ويُمْكِن أن يُعوَّض من الضرر[٢] بعد الحكم ، فيُحَوَّل العِقابُ البدنىّ إلى عِقاب نقدىّ[٣] .

الفصل العشرون

معاقبةُ الآباء من أَجْل أَبنائهم

يُعاقب الآباء فى الصين عن خطيئات أبنائهم ، والأمرُ كذلك فى البيرُو[٤] ، وقد اقتُبِس هذا من المبادئ المستبدة أيضاً .

ومن العبث أن قيل إن الأب يجازَى فى الصين لأنه لم يستعمل سلطانَه الأبوىَّ الذى أقرَّته الطبيعة وزادته القوانين فيها ، وهذا ما يَفْتَرِض فى كلِّ وقتٍ عدمَ وجود شرفٍ لدى الصينيين مطلقاً ، والآباء بيننا إذا ما حُكِم على أبنائهم بالعِقاب البدنىِّ ، والأبناء[٥] بيننا إذا أصاب آباءهم هذا النصيبُ نفسُه ، نالهم أيضاً خِزْىٌ كالذى ينالهم فى الصين بضَيَاع الحياة .

---

(١) Si membrum rupit, ni cum eo pacit, talio esto أولوجل ، باب ٢٠ ، فصل ١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر إلى قانون الفزيغوت أيضاً ، جزء ٦ ، باب ٤ : ٣ و ٥ .

(٤) انظر إلى تاريخ حروب الإسبان الأهلية لغارسيلاسو .

(٥) قال أفلاطون بوجوب امتداحهم لعدم مشابهتهم آباءهم ، باب ٩ من « القوانين » .

الفصل الحادي والعشرون

رأفةُ الأمير

الرأفةُ صفة الملوك المميِّزة ، وهي أقلُّ لزوماً في الجُمهورية حيث الفضيلةُ مبدأٌ ، وهي أقلُّ استعمالاً في الدولة المستبدة حيث يَسُود الخوف ، وذلك لوجوب رَدْع أكابر الدولة بأمثلة الشِّدَّة ، وهي أكثرُ لزوماً في الملَكيات حيث يُحكَم بالشرف الذي يستلزم ، في الغالب ، ما يَنْهَى عنه القانون ، ويَعْدِل زوالُ الحُظْوة فرضَ العقوبة فيها ، وتُعَدُّ حتى شَكْليَّاتُ الأحكام من العُقوبات فيها ، وذلك أن الخِزْيَ هنالك يأتي من جميع الجهات تكويناً لأنواعٍ خاصة من العِقاب .

وتَبْلُغ مجازاة الأكابر فيها من القسوة بزوال الحُظْوَة وزوال ثروتهم ومنزلتهم وعاداتهم وملاذِّهم زوالاً خياليًّا ما يكون استعمال الشِّدة معه نحوهم غيرَ ذي طائل ، والشدةُ لا تؤدي إلى غير نزعها من الرعايا ما يَحْمِلونه من حُبٍّ للأمير وما يحْمِلونه من احترامٍ للمناصب .

وكما أن عدم استقرار الأكابر من طبيعة الحكومة المستبدة فإن سلامتهم من طبيعة الملَكية .

وللملوك من الكَسْب العظيم بالرأفة، ولهم من الحُبِّ البالغ الذي يَعْقُبها ، ولهم من المجد الكبير الذي ينالونه بها ، ما تكون لهم معه سعادةٌ دائمةٌ تقريباً في فرصة ممارستها ، وهذا ما يكاد يُمْكِن كلَّ حينٍ في بلادنا .

وقد يُنَازَعون بعضَ فروع السلطان، ولا يكادون يُنَازَعون السلطانَ كلَّه مطلقاً ، وإذا كانوا يجاهدون في سبيل التاج أحياناً فإنهم لا يجاهدون في سبيل الحياة أبداً .

ولكنه يقال : متى يجب العِقاب ؟ ومتى يجب العفوُ ؟ هذا أمرٌ يُحَسُّ أحسنَ من أن يوصَف ، فمتى كان للرأفة أخطارٌ بَدَت هذه الأخطار واضحةً جدًّا ، والرأفةُ تمَازُ بسهولةٍ من ذلك الضعف الذى يسوق الأميرَ إلى الزُّهد فى العِقاب ، و إلى العجز عنه أيضاً .

وعَزَمَ القيصرُ موريس[1] على عدم سفك دم رعاياه مطلقاً ، وكان أنَسْتَاس[2] لا يعاقب على الجرائم مطلقاً ، وأقسم إسحقُ المَلاكُ أنه لا يأمر بقتل أحدٍ فى عهده ، وقد نَسِيَ قياصرةُ الروم أن حَمْلَهم السيفَ لم يكن عَبَثاً .

---

(١) التاريخ لإيفاغر – (٢) نبذة من سويداس فى قسطنطين بورفيروجنيت

الباب السابع

نتائج مختلف المبادئ للحكومات الثلاث من حيث القوانين المقيِّدة للترف ومن حيث الكمالي وحال النساء .

الفصل الأول

الكمالي

يكون الكمالي بنسبة تفاوت الثَّرَوات ، وإذا كانت الثَّرَوات في الدولة مقسومةً على التساوي فإنه لا يكون للكمالي مكانٌ فيها مطلقاً ، وذلك لأنه لا يقوم على غير الرَّفاهِيَة التي تُنَال بعمل الآخرين .

وإذا ما أُريد بقاء الثَّرَوات متساويةً وجب ألاَّ يَمْنَح القانونُ كلَّ واحدٍ غيرَ الكَفاف ، وإذا ما جاوز الإنسانُ ذلك أَنْفق بعضُ الناس وكَسَب آخرون وقام التفاوت .

وإذا افْتُرِض الكَفَافُ مساوياً لمبلغٍ معيَّن فإن كماليَّ من ليس عندهم غيرُ الضروريِّ يساوي صفراً ، وإن من يكون عنده الضِّعْفُ يكون لديه من الكماليِّ ما يساوي واحداً ، وإن من يكون عنده ضِعْفُ مالِ هذا الأخير يكون لديه من الكماليِّ ما يساوي ثلاثاً ، وإن من يكون عنده ضِعفٌ أيضاً يكون عنده من الكماليِّ

ما يساوى سبعاً ، أى إنه يُفْتَرَض كونُ مال الفرد التالى ضعفَ مال السابق دائماً ، وكونُ الكمالىِّ يزيد بمقدار الضِّعْف مع زيادة وَحدةٍ واحدة على النسبة الآتية وهى : ١ ، ٣ ، ٧ ، ١٥ ، ٣١ ، ٦٣ ، ١٢٧ .

وكان يُمْكِن حسابُ الكمالىِّ بدقَّة فى جمهورية أفلاطون[١] ، فقد كان يوجد فيها أربعةُ أنواعٍ من التَّعْدَاد المقرَّر ، فالتعدادُ الأول كان الحدَّ الذى ينتهى فيه الفقر ، وكان التعداد الثانى مضاعفاً ، وكان التعداد الثالث ثلاثةَ أضعاف الأول ، وكان التعداد الرابع أربعةَ أضعاف الأول ، وكان الكمالىُّ فى التعداد الأول يساوى صفراً ، وكان يساوى واحداً فى التعداد الثانى ، واثنين فى التعداد الثالث ، وثلاثةً فى التعداد الرابع ، وهكذا يَتْبَع النسبةَ الحسابية .

وإذا ما نُظِر إلى الكمالىِّ فى مختلف الأمم ، أى فى كلٍّ واحدة منها بالنسبة إلى الأخرى ، وُجِدَ فى كل دولةٍ على نسبةٍ مركبة من تفاوت الثَّرَواتِ بين أبناء الوطن وتفاوتِ الثَّرَوات فى مختلف الدول ، ومن ذلك أن الثَّرَواتِ فى پولونية متفاوتةٌ إلى الغاية ، غير أن فقر المجموع يَحُول دون وجود كمالىّ فيها بنسبة ما منه فى دولة أغنى منها .

ويكون الكمالىُّ أيضاً ، على نسبة اتساع المدن ، ولا سيما العاصمةُ ، وذلك على نسبةٍ مركبة من ثَرَواتِ الدولة وتفاوتِ ثَرَوات الأفراد وعددٍ من الناس يُجْمَعُون فى بعض الأماكن .

وكلما وُجِدَ أناسٌ معاً تعاظموا وشَعَرُوا بنُشُوء ميلٍ فيهم إلى الاشتهار بأمور

---

(١) كان التعداد الأول هو النصيب الوراثى فى الأرضين ، وكان أفلاطون راغباً عن تمليك أكثر من ثلاثة أضعاف النصيب الوراثى فى الأموال الأخرى ، انظر إلى « قوانينه » ، باب ٤ .

صغيرة[1] ، وإذا كان عددهم من الضخامة ما لا يَعْرِف معه بعضُهم بعضاً زاد ميلُهم إلى التفرُّد عن زيادة أملٍ فى النجاح ، ويُنْعِم الكمالىُّ بهذا الأمل ، وكلٌّ يَتَّخِذ من سِمَات الشرف ما يَسْبِق ما لديه ، ولكن الجميع يصبح متساوياً عن رغبةٍ فى التفرُّد فلا يمتازُ أحدٌ من أحدٍ بَعْدئذ ، أىْ بما أن الجميع يريد أن يكون موضعَ الأبصار فإنه لا يلاحَظُ أحدٌ .

وينشأ عن جميع ذلك ضِيقٌ عامٌّ ، وذلك أن الذين يَبْرَعون فى مهنةٍ يَضَعُون الثمن الذى يريدون أجراً لهم ، ويقتدى ذوو المواهب الصغرى بهذا المثال ، فلا يكون هنالك انسجامٌ بين الاحتياجات والوسائل ، وإذا ما اضطررتُ إلى المرافعة كان من الضرورىِّ أن أقدر على دفع أجرةٍ إلى محامٍ ، وإذا كنتُ مريضاً وَجَبَ أن أستطيعَ الحصولَ على طبيب .

ومن الناس مَنْ رأوْا أن جَمْعَ أناسٍ كثيرين فى عاصمةٍ يؤدى إلى نَقْص التجارة ، وذلك لأن بعضَ الناس يَعُودُ غيرَ بعيدٍ من بعض ، ولا أعتقدُ هذا ، فالناسُ يزيدون رغائبَ واحتياجاتٍ وأهواءً إذا كانوا معاً.

---

(١) قال مؤلف « قصة النحل » ، جزء ١ ، صفحة ١٣٣ ، إن الإنسان فى إحدى المدن الكبيرة يلبس فوق ما تقتضيه حاله ، ليزيد احترام الجمهور له ، فهذه اللذة للنفس الضعيفة تكون من العظم ما يعدل قضاء جميع رغائبها .

الفصل الثانى
القوانين المقيِّدة للتَّرَف فى الديموقراطية

قلتُ إنه لا يمكن أن يوجَدَ كمالىٌّ فى الجُمهوريات حيث تكون الثَّرَواتُ مُقَسَّمَةً على التساوى ، وبما أن هذه المساواةَ فى التقسيم أفضلُ ما فى الجُمهورية ، كما رُئى فى الباب[١] الخامس ، فإن الجُمهورية تزيد كمالاً كلما قَلَّ الكمالىُّ فيها ، ولا عهدَ للرومان الأوَّلين ، ولا للإسپارطيين ، بالكمالىِّ ، وفى الجُمهوريات ، حيث المساواةُ غيرُ مفقودةٍ تماماً ، تَجْعَلُ روحُ التجارة والعمل والفضيلة كلَّ واحد قادراً راغباً أن يعيش من ماله الخاص ، وهذا ما يؤدى إلى قلة الكمالىِّ .

وإن ما يُطْلَب مع الإصرار فى بعض الجُمهوريات من وَضْع قوانينَ حَوْل تقسيم الحقول مجدَّداً يُعَدُّ نافعاً بطبيعته ، وهى لا تكون خَطِرةً إلاَّ كعملٍ مفاجئ ، وذلك أنها تَنزِع ثَرَوَاتِ بعض الناس بغتةً وتزيد ثَرَواتِ أناسٍ آخرين فتُحْدِث ثورةً فى كلِّ أُسْرة وتؤدى إلى ثورة عامة فى الدولة لا ريب .

وكلما استقرَّ الكمالىُّ بالجُمهورية تحوَّلت النفس نحو المصلحة الخاصة ، وأما الرجالُ الذين لا يحتاجون إلى غير الضرورىِّ فلا يَبْقَى ما يرغبون فيه سوى مَجْد الوطن والمجد الخاصِّ ، ولكن النفس التى أفسدها الكمالىُّ ذاتُ رغائبَ كثيرةٍ ، وهى لا تَلْبَث أن تصبح عدوَّ القوانين التى تُزْعِجها ، وما بدأتْ حامية رِيجَ تَعرِفه من الكمالىِّ حَفزَها إلى ذبح الأهلين .

---

(١) الفصل الثالث والرابع .

وعند ما فَسَد الرومان اتسعت شَهَواتُهم ، ويُمكِن تقديرُ ذلك مما وَضَعُوه ثمناً للأشياء ، ومن ذلك أن دَنَّ خَمْرِ فالِرْن[١] كان يُبَاع بمئة دينارٍ رومانىّ وأن ثمن بِرْمِيل لحم البُنْطش المُملَّح أربعُمئة دينار ، وأن ثمن الطاهى الماهر أربعةُ تَلَنْتات ، وأنه لا ثمن للخَدَم ، وإذا ما أقبل جميعُ الناس على الملاذِّ بصَوْلةٍ[٢] شاملة فماذا تُصْبح الفضيلة ؟

الفصل الثالث

القوانينُ المقيِّدَة للترف فى الديموقراطية

للأريستوقراطية السيئة التكوين آفةُ كونِ الثَّرَوات فيها قبضةَ الأشراف وكونهُ لاينبغى لهم أن يُنْفِقُوا ، فيجب أن يُقْصَى عنها الكمالىُّ المنافى لروح الاعتدال ، إذَنْ ، لا يوجدفيها غيرُ أناسٍ فقراء جدًّا فلا يستطيعون أن ينالوا ، وغيرُ أناسٍ أغنياء جدًّا فلا يستطيعون أن يُنْفِقوا .

والقوانينُ فى البندقية تَحْمل الأشرافَ على الاعتدال ، وقد بلغ هؤلاء من تَعَوُّد الادخَار مالا تجد فيها غيرَ الدَّواعر مَنْ يُمكِنهُ دفعُ نقدٍ إليهم ، ويُنْتَفع بتلك الوسيلة لحفظ الصِّناعة فيها ، وأكثرُ النساء بؤساً هنَّ اللائى يُنفِقْن فيها بلا خَطَر على حين يَقْضى مموِّلوهنَّ أشدَّ حياة الناس غموضاً .

وكان يوجد فى جُمهوريات اليونان الصالحة نُظُمٌ تُثِيرُ العجبَ من هذه الجهة ،

(١) نبذة من الباب ٣٦ لديودرس ، نقلها كونستانس پورفيروجينت ، « مقتطف من الفضائل والرذائل » .

(٢) Cum maximus omnium impetus ad luxuriam esset ، المصدر نفسه .

وذلك أن الأغنياء كانوا يستعملون فيها نقودَهم فى الأعياد وأجواق الموسيقا وفى العَرَبات وخيل السِّباق والمناصب المُرْهِقة ، ولذا كانت الثَّرَواتُ فيها ثقيلةً ثِقَلَ الفقر .

الفصل الرابع

القوانينُ المقيِّدة للترف فى الملكيات

قال تاسيت[1] : « إن السُّويُون ، القومَ الجِرْمانَ ، يُمَجِّدون الثَّرَوات ، وهذا ما يوجب عيشَهم تحت ظلِّ حكومةِ فردٍ » ، وهذا يَعْنِى أن الكمالىَّ خاصٌّ بالمَلَكيات خلافاً للعادة ، ولا ضرورةَ إلى وضع قوانينَ مقيِّدة للترف فيها .

وبما أن من مقتضَيات نظام المَلَكيات أن يتفاوت تقسيم الثَّرَوات فإن من الضرورىِّ أن تنطوى المَلَكيات على كمالىٍّ ، وإذا كان الأغنياء لا يُنْفقون كثيراً فيها مات الفقراء جوعاً ، حتى إنه يجب على الأغنياء أن يُنْفقوا فيها على نسبة تفاوت الثَّرَوات ، ويزيد الكمالىُّ فيها على هذه النسبة كما قلنا ، ولم تَزِد الثَّرَواتُ الخاصة فيها إلاَّ لأنها نَزَعت الحاجىَّ من قسمٍ من أبناء الوطن فوجب إعادتُه إليهم .

وهكذا يجب لبقاء الدولة المَلَكية أن يزداد الكمالىُّ ذاهباً من الزَّارع إلى الصانع فإلى التاجر فإلى الأشراف فإلى الحُكَّام فإلى كُبَرَاء السِّنيورات فإلى أهمِّ الجُبَاة فإلى الأمراء ، وإلاَّ هَلَكَ الجميع .

وقد اقتُرِح فى رومة إصلاحُ الأخلاق وتقويم كمالىِّ النساء فى عهد أغسطس ،

---

(١) De moribus Germanorum ، فصل ٤٤ .

وذلك فى السِّنات المؤلَّف من حكام مُتَّزنين ومن فقهاء ومن رجال مُشْبَعين من مبدأ الأزمنة الأولى ، ومن الطريف أن يُرَى فى دِيُون[١] دهاؤه فى الاحتراز من مطاليب هؤلاء الأعضاء المزعجة ، ووجهُ الطرافة أن كان يقيم ملَكية ويَحُلُّ جمهورية .

وفى عهد طيبريوس اقترح نُظَّار الأبنية والملاعب فى السِّنات إعادةَ القوانين المقيِّدة للترف[٢] ، فاعترض هذا الأمير الذى هو من ذوى البصائر بقوله : « لاتستطيع الدولة أن تبقى حيث الوضعُ الذى عليه الأمور ، وكيف تستطيع رومة أن تعيش ؟ وكيف تستطيع الولايات أن تعيش ؟ كان لدينا زُهدٌ عندما كنا أهلَ مدينة واحدة ، واليومَ نستهلك ثَرَواتِ جميع العالَم ، ويَعْمَل السادة والعبيد فى سبيلنا » ، وهكذا كان يرَى جَيِّداً أن القوانين المقيدةَ للترف عادت غيرَ ضرورية .

ولما اقتُرِح فى عهد الإمبراطور نفسه على السِّنات أن يُحْظَر على الحُكام جَلْبُ نسائهم إلى الولايات لِمَا يأتون به من الفساد إليها رُفِض ذلك ، ومما قيل : « إن مُثُل قسوة القدماء تَبَدَّلت إلى ما يكون العيش به أنعمَ وأطيب[٣] » ، فقد شُعِرَ بضرورة أخلاقٍ أُخَر .

والكمالىُّ ، إذَنْ ، أمرٌ ضرورىٌّ فى الدول الملَكية ، وكذلك فى الدول المستبدة ، والكمالىُّ فى الأولى هو استعمالُ ما يُمْلَك عن حرية ، وهو فى الثانية سوء استعمال ما يُنَال من المُتَع عن عبودية ، والواقعُ أن السيد إذا ما اختار عبداً له ليَجُور على عبيده الآخرين لم يَجِدْ ذلك العبدُ ، المرتابُ مما فى الغد من طالعِ كلِّ يومٍ ، سعادةً غيرَ إرواء زهوِ كلِّ يومٍ ورغائبه وشهواته .

(١) ديون كاسيوس ، باب ٥٤ ، فصل ١٦ — (٢) تاسيت ، حوليات ، باب ٣ ، فصل ٣٤ .
(٣) Multa duritiei veterum melius et laetius mutata تاسيت ، حوليات ، باب ٣ ، فصل ٣٤ .

ويُسْفِرُ ذلك كلُّه عن فكرة واحدة ، وهى أن الجُمهورياتِ تنتهى بالكمالىِّ وأن الملَكياتِ تنتهى بالفقر[(١)] .

الفصل الخامس

فى أىِّ الأحوال تكون القوانينُ المقيِّدةُ للترف مفيدةً فى الملَكية .

وُضِعَت فى أَرغونةَ فى وَسَط القرن الثالثَ عشرَ قوانينُ مقيِّدَةٌ للترف عن روحِ الجُمهورية أو عن أحوالٍ خاصة ، ومن ذلك أن جاكَ الأول أمر بألاَّ يُمْكِنَ الملكَ ، ولا أحداً من رعيته ، أكلُ أكثرَ من نوعَىْ لحمٍ فى كلِّ وَجْبة على أن يُعَدَّ كلُّ نوعٍ على طريقةٍ واحدة ، وذلك ما لم يكن لحمَ قنيصةٍ ذَبَحها الطاعِمُ بنفسه[(٢)] .

وكذلك فى أيامنا وُضِعتْ فى إسْوِجَ قوانينُ مقيدة للترف ، غير أن لها هدفاً يختلف عن قوانين أَرغونة .

ويُمْكِن الدولةَ أن تضعَ قوانينَ مقيدةً للترف عن هَدَفٍ إلى زهدٍ مُطْلَق ، وهذه هى روحُ القوانين المقيدة للترف فى الجُمهوريات ، وتدلُّ طبيعةُ الأمر على أن هذا هو غَرَضُ قوانين أرغونة .

ويُمْكِن أن يكون الزهدُ النسبِىُّ هدفَ القوانين المقيدة للترف ، وذلك أن الدولة

---

(١) Opulentia paritura mox egestatem فلوروس ، باب ٣ ، فصل ١٢ .

(٢) نظام جاك الأول لسنة ١٢٣٤ ، المادة ٦ فى Marca Hispanica ، صفحة ١٤٢٩ .

تَمْنَعُ الاستيراد منعاً باتًّا عندما تَشْعُر بأن السِّلَع الأجنبية بالغةٌ من ارتفاع الثمن ما يستلزم إصدارَ سِلَعِها وحِرْمانَها احتياجاتِها من هذه أكثرَ من قبل وعدمَ قضاء هذه الحاجات من تلك ، وهذه هى روح القوانين التى سُنَّت فى إسْوِج[1] فى أيامنا ، وهذه هى القوانين المقيدةُ للترف والملائمةُ وحدَها للملَكيات .

ومجملُ القول أن الدولة كلما كانت فقيرةً خَرِبت بكماليِّها النسبىِّ ، ومن ثَمَّ زاد اضطرارها إلى قوانينَ مقيدةٍ للترف نسبيةٍ ، وأن الدولة كلما كانت غنيةً أغناها كماليُّها النسبىُّ فوَجَب احترازها من وضع القوانين النسبية المقيدة للترف ، وسنوُضِح هذا بأحسنَ مما تقدم فى بابنا عن التجارة[2] ، ولا نعالج هنا غيرَ الكمالىِّ المطلق .

الفصل السادس
الكمالىُّ فى الصين

من الأسباب الخاصة ما يستلزم قوانينَ مقيِّدةً للترف فى بعض الدول ، ويُمْكِن الشعبَ أن يصبح كثيرَ العدد بفعل الإقليم ، ويُمْكِن ، من ناحيةٍ أخرى ، أن تكون وسائلُ عيشه من عدم الثبات ما يَطِيبُ معه تعاطيه زراعةُ الأَرَضِين ، والكمالىُّ خَطِرٌ فى هذه الدول ، ويجب أن تكون القوانينُ المقيدةُ للترف شديدةً فيها ، وهكذا يَجِبُ، ليُعْرَف هل يُشَجَّع الكمالىُّ أو يُلغَى ، أن يُلقَى النظر إلى الصلة

---

(١) حظرت فيها الخمر الفاخرة وغيرها من السلع الثمينة .

(٢) انظر إلى الفصل ٢٠ من الباب ٢٠ .

بين عدد الشعب وسهولة تموينه ، ومن ذلك أن الأرض فى إنكلترة تَغُلُّ من الحَبِّ أكثرَ مما تتطلبه تغذيةُ من يزرعون الأطيان ويُنْتِجُون الثياب ، ولذا يُمْكِن أن تكون فيها صناعاتٌ طائشة ، ومن ثَمَّ كمالىّ ، وفى فرنسة تُنْبِت الأرضُ من البُرِّ ما يكفى لغِذاء الفَلاَّحين وغِذاء مَنْ يُسْتخدَمون فى المصانع ، ثم إن التجارة مع الأجانب قد تُحَوِّل إلى أشياء طائشةٍ كثيراً من الأشياء الضرورية ما لا ينبغى أن يُخْشَى الكمالىُّ معه مطلقاً .

وعلى العكس يَبْلغ النســاء فى الصين من كثرةِ الوِلادة والنوعُ البشرىُّ من كثرة التناسل ما لا تكاد الأرَضُون معه تكفى لإعاشة الأهلين مهما زُرِعَت ، ولذا يكون الكمالىُّ مُضِرًّا فيها وتكون روح العمل والاقتصاد واجبةً فيها وجوبَها فى أية جمهورية كانت[١] ، فيجب فيهـا أن يُرْتَبط فى الصِّناعات الضرورية وأن تُجْتَنَب صناعاتُ المَلاذِّ .

تلك هى روح مراسيم أباطرة الصين الجميلةِ ، ومن قول إمبراطورٍ من آل تانْغ[٢] : « إن من مبادئ قدمائنا أنه إذا وُجِد رجلٌ لا يَحْرُث وامرأةٌ لا تَغْزِل قاسى أناسٌ فى الإمبراطورية أَلَمَ البرد والجوع . . . » ، وقد استَنَد إلى هذا المبدأ فأمر بهدم ما لا يُحْصِيه عَدٌّ من الأديار البرونزية .

ويُؤْتَى من أحـد المناجم بحجارة ثمينة إلى العاهل الثالث من الأُسرة الحادية والعشرين[٣] فيأمُر بإغلاقه راغباً عن إتعاب شعبه فى العمل من أجْل شىء لا يُمْكِن أن يُغَذِّيَه ولا أن يُلْبِسه .

---

(١) وُقِتَ الكمالىُّ فيها فى كل حين .

(٢) ذلك ما ورد فى مرسوم نقله الأب دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ٤٩٧ .

(٣) تاريخ الصين ، الأسرة الحادية والعشرون ، فى كتاب الأب دوهالد ، جزء ١ .

قال كيا ڤنتي[1] : « بَلَغ كماليُّنا من الضخامة ما يُزَيِّن الشعبُ معه بالوِشاء أحذيةَ الفتيان والفَتَيات التي يُضْطَرُّ إلى بيعها » ، رجالٌ كثيرٌ يَعْمَلون لصنع ثيابٍ لواحد، أهذا دليل على عدم وجود أناسٍ كثيرين تُعْوِزهم الثياب ؟ أربعةُ رجال يأكلون غلّةَ الأَرَضِين فى مقابل زارعٍ ، أهذا دليلٌ على عدم وجود أناسٍ تُعْوِزهم الأغذية ؟

الفصلُ السابعُ

النتيجةُ المقدَّرة للكماليِّ فى الصين

يُرَى فى الصين تعاقبُ اثنتين وعشرين أسرةً مالكة ، أى إن الصين عانت اثنتين وعشرين ثورةً عامة ، عَدَا ما لا يُحْصَى من الثَّوْرات الخاصة ، وقد دام عهد الأُسَر الثلاث الأولى طويلاً ، وذلك لرَشَدهم فى الحُكْم ولأن الإمبراطورية كانت أقلَّ اتساعاً مما اتَّفَق لها بعدئذ ، غير أن من الممكن أن يقال ، على العموم ، إن جميع هذه الأُسَر كانت ذات بُداءةٍ حسنة تقريباً ، فالفضيلةُ واليقظة والحَذَر أمورٌ ضرورية للصين ، وهى مما وُجِدَ فى بُداءة الأُسَر ، وهى مما افتُقِر إليه فى نهايتها ، والواقعُ أن من الطبيعيِّ أن يحافظ الأباطرةُ الذين نشأوا فى شدائد الحروب ، والذين خَلَعُوا أُسرةً مالكةً غارقةً فى الملاذِّ ، على الفضيلة التى اختبروا فائدتَها الكبيرة وأن يخافوا الشَّهواتِ التى أبصروا شؤمَها العظيم ، ولكن عهد هؤلاء الأمراء الثلاثة أو الأربعة بعد أن انقضى استحوذ الفساد والكماليُّ والفراغُ على خَلَفهم فانزوى هؤلاء الخلَف فى القصر وضَعُفت نفوسُهم وقَصَرَت حياتُهم ومالت أُسرتُهم إلى

(١) كما جاء فى خطبة رواها الأب دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ٤١٨ .

الزوال ، و يَسْمُو الأكابر و يُعْتَمد على الخِصْيان ولا يُرْفَع على العرش غيرُ الصبيان ، و يغدو القَصْر عدوَّ الدولة ، والكُسَالى الذين يَسْكُنونه يُضعضعون مَنْ يَعْمَلون ، و يُقْتل العاهل أو يُقوَّض من قِبَل غاصبٍ يؤسِّس أُسرةً مالكةً ، فيسير خَلَفُه الثالثُ أو الرابع إلى القَصْر عينِه لينزوىَ فيه أيضاً .

الفصل الثامن

الزهدُ العامُّ

يَبْلُغ ما يُسْفِر عنه ضَيَاعُ الفضيلة فى النساء من النقائص الكثيرة ، ومن الفساد الكبير فى نفوسهن ومن زَلَلِ كثيرٍ غيرِهن ، ما يُمْكن أن يُعَدَّ الزهدُ العامُّ معه آخرَ بؤسٍ فى الدولة الشعبية وما يُبْصَر معه تغييرٌ فى النظام يقيناً .

ولذلك طَلَب المشترعون الصالحون من النساء أن يكنَّ على شىء من اتزان الأخلاق ، وهم لم يحكموا فى جمهورياتهم على الرذيلة فقط ، بل على ظاهرها أيضاً ، وهم قد أبطلوا حتى الدلال المؤدىَ إلى البِطالة التى تُفْسِد به النساء قبل أن يَفْسُدْنَ ، والتى تَجْعَل لجميع التُّرَّهات ثمناً وتَخْفِض ما هو عظيم ، والتى توجب ألاَّ يُسَار على غير ما يَبْغِى النساء توكيدَه من مُثُل الهُزُوء .

الفصل التاسع

حالُ النساء فى مختلف الحكومات

اعتدالُ النساء قليلٌ فى المَلَكيات ، وذلك لأن فَرْقَ المراتب ينادى بهن إلى البَلاط ، فَيَنَلْن فيه من روح الحرية ما يُسْمَح به وحدَه لهن تقريباً ، وكلٌّ ينتفع برضاهن وأهوائهن وصولاً إلى زيادة نصيبه ، وبما أن ضَعفهن لا يوجب فيهن زهواً، بل لغواً ، فإن الكمالىَّ يسُود هنالك معهن على الدوام .

ولا يُدْخِل النساء الكمالىَّ إلى الدول المستبدة مطلقاً ، ولكنهنَّ غَرَضٌ للكمالىِّ بأَنْفُسهن ، وعليهن أن يكنَّ إماءً إلى الغاية ، وكلٌّ يَتَّبع روحَ الحكومة ، ويَحْمِل إلى منزله ما هو مستقرٌّ خارجَه ، وبما أن القوانين شديدةٌ فيها وتُنَفَّذ حالاً فإنه يُخْشَى أن تؤدىَ حرية النساء إلى عملٍ فى ذلك ، ولا تكون من غيرِ نتائجَ منافراتُهن وقلةُ رَصانتهن ومكارهُهنّ وميولُهنّ وغَيْرتُهن وفِتَنُهنّ ، أى هذه الصِّناعةُ التى تكون لدى صِغار النفوس لإغراء كِبارها .

ثم بما أن الأمراء فى هذه الدول يستخفُّون بالطبيعة البشرية فإنه يكون لهم نساءٌ كثيرٌ ، ويكون لديهم ألفُ سبب لاحتباسهن .

وفى الُجمهوريات يكون النساء حُرَّاتٍ بالقوانين خاضعاتٍ للعادات ، وفى الُجمهوريات يُقْضَى الكمالىُّ مع الفساد والنقائص .

وفى المدن اليونانية حيث كانت الحياةُ غيرَ تابعة للدِّين القائل إن طهارة الأخلاق جزءٌ من الفضيلة حتى لدى الرجال ، وفى المدن اليونانية حيث كانت تَسُود نقيصة

عمياء سيادةً جامحةً ، وحيث لم يكن للغرام غيرُ شكل واحد لا يُجْرَأُ على ذكره فتنزوى الصداقة الوحيدة في الزواج[١] ، كانت فضيلةُ النساء و بساطتُهن وعفتُهن بالغةً درجةً لم يُرَ معها ، قَطُّ ، شعبٌ ذو ضابطةٍ أحسن مما لدى أُولئك القوم من هذه الناحية[٢] .

الفصل العاشر

المحكمة الأهلية لدى الرومان

لم يكن لدى الرومان ، كما عند اليونان ، حكامٌ خاصُّون لرَقابة سلوك النساء ، ولم يكن للرُّقباء نظارةٌ عليهن كما على بقية الجُمهورية ، وقد قام نظام المحكمة الأهلية[٣] مقامَ القضاء الذى أُقيم عند الأغارقة[٤] .

وكان الزوج يَجْمَع أَقرباءَ المرأة و يَحْكُم فى أَمرها أمامهم[٥] ، وكانت هذه المحكمة تَحفَظ الأخلاق فى الجُمهورية ، وكذلك كانت هذه الأخلاق تَحفَظ هذه المحكمة ، وكان على هذه المحكمة أن تَقْضِيَ فى أمر انتهاك الأخلاق فضلًا عن أمر

(١) قال بلوتارك إنه لا نصيب للنساء فى الغرام الحقيقى هنالك ، « الآثار الخلقية » ، رسالة « الغرام » ، صفحة ٦٠٠ ، وقد تكلم كعصره ، انظر إلى المحاورة المسماة « هيرون » لإكزينوفون .

(٢) كان يوجد فى أثينة حاكم خاص لرقابة سلوك النساء .

(٣) أنشأ رومولوس هذه المحكمة كما هو ظاهر من دنى داليكارناس ، جزء ٢ ، صفحة ٩٦ .

(٤) انظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٣٩ ، حول استخدام هذه المحكمة حين مؤامرة الأعياد الباخوسية ، فقد عد من المؤامرات ضد الجمهورية مجامع تفسد فيها أخلاق النساء والشباب .

(٥) يظهر من دنى داليكارناس ، باب ٢ ، أن الزوج كان ، وفق نظام رومولوس ، يحكم وحده فى الأحوال العادية أمام أقرباء المرأة وأنه كان يحكم فى أمرها فى الجرائم الكبرى مع خمسة منهم ، وكذلك كان أولپيان ، فى الباب ٦ : ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، يميز الجرائم الكبرى فى أحكام الأخلاق من التى هى أقل خطراً ، mores graviores, mores leviores.

انتهاك القوانين ، والواقعُ أنه لا بُدّ من الأخلاق للحُكْم فى أمر انتهاكها .

وكانت عقوباتُ هذه المحكمة مرادية ، وكان هذا أمرها فعلاً ، وذلك لأن كلَّ ما هو خاصٌّ بالأخلاق وكلَّ ما هو خاصٌّ بقواعد الحِشْمة لا يُمْكِن احتواؤه فى مجموعة قوانين ، وإذا سَهُل تنظيمُ ما يكونُ الإنسان مديناً به للآخرين فإن من الصعب اشتمالَ ذلك على ما يكون الإنسان مديناً به لنفسه .

وكانت المحكمة الأهلية تَرْقُب سلوكَ النساء العامَّ ، ولكنه كان يوجد جُرمٌ خاضعٌ للاتهام العامِّ فضلًا عن تأديب تلك المحكمة ، وذلك الجرم هو زنا الأزواج ، وذلك لأن انتهاكَ الأخلاقِ العظيمَ فى الجمهورية هذا يهمُّ الحكومة ، ولأن دعارة المرأة يُمْكِن أن تثير ارتياباً حَوْل فساد الزوج ، ثم لأنه يُخْشَى أن يودَّ ذوو الشرف إخفاءَ هذا الجُرْم كالعِقاب عليه وجهلَه كالانتقام عنه .

الفصل الحادى عشر

كيف تبدلت النُّظم فى رومة مع الحكومة

كما أن المحكمة الأهلية تفترض أخلاقاً كان الاتهام العامُّ يفترضها كذلك ، فسقط الأمران مع الأخلاق وانتهيا مع الجُمهورية[1] .

وما كان من إقامة مسائلَ دائمةٍ ، أى تقسيمِ القضاء بين القضاة ، ومن دخول

---

(١) Judicio de moribus (quod antea quidem in antiquis legibus positum erat, non autem frequentabatur) penitus abolito Leg. g. Cod. (جزء ٥ ، باب ١٧) De repud.

العادة القائلة بالتدريج أن يَقْضِيَ هؤلاء بأنفسهم[١] فى جميع الدعاوى ، أضعف استخدام المحكمة الأهلية ، وهذا ما ظهر من حَيْرة المؤرخين الذين يَعُدُّون من الأمور الغريبة ، ومن تجديدٍ للعادة القديمة ، ما حَمَل طيبريوس على إصداره من الأحكام بواسطة هذه المحكمة .

وما كان من إقامة المَلَكية ومن تبدل الأخلاق أَدَّى إلى زوال الاتهام العامّ ، فقد خُشِيَ ظهورُ رجلٍ غيرِ مستقيمٍ يغتاظ من ازدراء امرأةٍ و يغضَب من امتناعها ويسخَط من فضيلتها فتُسَوِّل له نفسُه أن يُضَيِّعها ، فنصَّ قانون يُولْيَة على عدم اتهام زوجةٍ بالزنا إلا بعد اتهام زوجها بتسهيل دعاراتها ، وأوجب هذا تقييدَ هذا الاتهام كثيراً ومن ثَمَّ تلاشيَه[٢] .

أَجَلْ ، لاح أن سيكْستْ كِنْت أراد تجديد الاتهام العام[٣] ، بَيْدَ أنه لا ضرورةَ إلى كثير تأملٍ ليُرَى أن هذا القانون فى مِثْلِ مملكته كان مستكرهاً أكثر مما فى أية مملكة أخرى .

---

(١) Judicia extraordinaria.

(٢) أبطله قسطنطين تماماً ، وقد قال : « إن من غير اللائق أن تكدر الزواجات الهادئة بجرأة أناس من الغرباء » .

(٣) أمر سيكست الخامس أن يعاقب بالقتل كل زوج لا يشكو إليه دعارات زوجته ، انظر إلى ليتى : حياة سيكست الخامس .

الفصل الثاني عشر

الوصاية على النساء لدى الرومان

كانت نُظُم الرومان تَضَعُ النساء تحت وصاية دائمة ما لم يكنَّ تحت سلطانِ زوجٍ[١] ، وكان يُعْطَى هـذه الوصايةَ أدنى الأقرباء من الذكور ، ويظهر من تعبيرٍ عاميٍّ[٢] أنهنّ كُنّ فى ضَيْقٍ شديد ، وكان هذا طيّباً فى الجُمهورية ، غيرَ ضروريٍّ فى الملكية مطلقاً[٣] .

ويظهر من مجموعات قوانين البرابرة أن النساء لدى الجرمان الأولين كُنَّ تحت وصاية دائمة[٤] أيضاً ، ثم انتقلت هذه العادة إلى ما أقاموه من ملَكيات ، ولكن من غير أن تَدُوم .

الفصل الثالث عشر

العقوبات التى وضعها الأباطرة ضدّ دعارات النساء

وَضَعَ قانونُ يُولْيَة عقوبةً على زنا الأزواج ، ولكنْ يَبْعُد هـذا القانون ، وما وُضع بعده من القوانين ، من أن يكون دليلاً على صَلاح الأخلاق ، بل كانت

---

(١) Nisi convenissent in manum viri

(٢) Ne sis mihi patruus oro

(٣) ينص القانون البابيني ، الذى وضع فى عهد أغسطس ، على أن المرأة التى تضع ثلاثة أولاد تصبح غير خاضعة لهذه الوصاية .

(٤) كانت هذه الوصاية تسمى فى زمن الجرمان : Mundeburdium

هذه القوانين ، بالعكس ، برهاناً على فسادها .

وفى الملكية تغيَّر جميعُ النظام السياسىِّ تجاه النساء ، وعاد لا يُبْحَثُ عن توكيد طهارة الأخلاق ، بل صار يُبْحَث عن العِقاب على جرائمها ، وصارت لا تُوضَع قوانينُ جديدةٌ للعِقاب على هذه الجرائم إلّا لأنه عاد لا يعاقَب على الانتهاكات التى لم تكن هذه الجرائمَ قطُّ .

نَعَمْ ، حَمَل انحلالُ الأخلاق الكريهُ كثيراً من الأباطرة على وضع قوانينَ لوَقْفِ الفجور إلى حدٍّ ما ، غير أنهم لم يَقْصِدوا إصلاحَ الأخلاق على العموم ، وما رواه المؤرخون من وقائعَ حقيقيةٍ يُثْبِتُ ، فضلاً عن ذلك ، كونَ جميع هذه القوانين لا تُثْبِتُ العكس ، ويُمْكِن أن يُبْصَر فى ديُونَ سلوكُ أغسطس من هذه الناحية ، وكيف أنه اجتنب ما عُرِض عليه من دعاوى فى قضائه ونظارته[1] .

وروى المؤرخون كثيراً من الأحكام الشديدة التى قُضِىَ بها فى عهد أغسطس وعهد طيبريوس حَوْل فُسُوق بعض النساء الرومانيات ، ولكنهم إذْ يُطْلِعوننا على روح هذين العهدين يُطْلِعوننا على روح هذه الأحكام .

وأَخَصُّ ما رأى أغسطسُ وطيبريوس العِقابَ عليه هو دَعارات قريباتهما ، وهما لم يعاقبا على فساد الأخلاق ، ولكن على جُرم الكفران أو على جُرم إهانة ولىّ الأمر[2]

---

(١) أتى إليه بشاب تزوج امرأة كان يعاشرها معاشرة فسوق قبل ذلك ، فتردد طويلا ، ولم يجرؤ على استحسان هذه الأمور أو العقاب عليها ، وأخيراً يصحو ويقول : «كانت الفتن سبب أعظم الشرور فيجب أن ننساها » ، (ديون ، باب ٥٤ ، فصل ١٦) ، ولما طلب أعضاء السنات إليه أن يضع أنظمة حول طبائع النساء اجتنب هذا الطلب قائلا لهم أن يصلحوا نساءهم كما كان يصلح امرأته ، وهنالك يرجون منه أن يقول لهم كيف كان يفعل ذلك مع امرأته ، (وهذا سؤال بعيد من الحكمة كثيراً كما يلوح لى) .

(٢) Culpam inter viros et feminas vulgatam, gravi nomine laesarum religionum, ac violatae majestatis appellando, clementiam majorum suasque ipse leges egrediebatur

تاسيت ، حوليات ، باب ٣ ، فصل ٢٤ .

الذى اخترعاه لفائدته فى الاحترام وفائدته فى انتقامهما ، ومن ثَمَّ كان رَفْعُ مؤلِّفى الرومان لعقيرتهم ضدَّ هذا الطغيان .

وكانت عقوبةُ قانون يُولْيَة خفيفةً[(١)] ، وقد أراد الأباطرة أن تُزاد فى الأحكام عقوبةُ القانون الذى وضعوه ، فكان هـذا سببَ شتائم المؤرخين ، وهم لم يبحثوا فى استحقاق النساء للجزاء ، وإنما بحثوا فى انتهاك القانونَ ليُعَاقَبْن .

ومن أهمّ ما أتاه طيبريوس[(٢)] من طغيانٍ هو سوء استعماله القوانينَ القديمة ، ومن ذلك أنه لمـا أراد مجازاةَ امرأةٍ رومانية بأكثرَ مما نَصَّ عليه قانون يُولْيَة أعاد تأليف المحـكمة الأهلية[(٣)] ضدَّها .

وهذه التدابيرُ حَوْل النساء خاصةً بأُسَر أعضاء السِّنات ، لا بأُسَر الشعب ، وكان يُبْحَث عن ذرائعَ لاتهام الكبراء ، وكان نفيُ النساء يُجَهِّز بما لا يُحْصَى من هذه الاتهامات .

ثم إن ما قُلْتُه عن كون صلاح الأخلاق ليس مبدأَ حكومة الفرد لم يَصِحَّ ، قَطُّ ، بأحسنَ مما فى عهد هؤلاء الأباطرة الأولين ، ومنْ كان فى شكٍّ من هذا فليَقْرأ تاسِيت وسُوِيتُون وجُوفينَال ومَرْسيَال .

---

(١) أدخل هذا القانون إلى المدونة ، ولكن لم توضع العقوبة فيه ، ويرى أنه لم يكن غير قانون نفى ، وذلك لأن قانون سفاح ذوى القرابة لم يكن غير قانون إبعاد . قانون Si quis viduam ff. De quest

(٢) Proprium id Tiberio fuit, scelera nuper reperta priscis verbis obtegere تاسيت ، حوليات ، باب ٤ ، فصل ١٩

(٣) Adulterii graviorem paenam deprecatus, ut, exemplo majorum, proptinquis suis ultra ducentesimum lapidem removeretur suasit. Adultero Manlio Italia atque Africa interdictun est. تاسيت ، حوليات ، باب ٢ ، فصل ٥٠ .

الفصل الرابع عشر

القوانين المقيدة للترف لدى الرومان

تكلمنا عن الفُجور العامّ لارتباطه فى الكماليات التى يَعْقُبها دائماً والتى تَعْقُبه على الدوام ، وإذا ما ترَكتم حركاتِ القلب طليقةً فكيف تستطيعون أن تَعُوقوا ضَعْفَ النَّفْس ؟

وإذا عَدَوْتَ النُّظُمَ العامة فى رومة وجدتَ الرُّقباء قد حَمَلُوا القُضاةَ على وضع قوانينَ خاصةٍ وُصولاً إلى بقاء النساء زاهدات ، وقد كان هذا هدفَ القوانين الفانْيَنية واللِّيسِينِيَّة والأُوبِينِيَّة ، ولْيُقْرأْ فى تيتوس لِيفْيُوس[1] كيف اهتزّ السِّنات حينما طَلَبْنَ إلغاء القانون الأُوبِينىّ ، ويَقْرِن ڤالِير مَكْسِيمُ دَوْر الكمالىّ لدى الرومان بإلغاء هذا القانون .

الفصل الخامس عشر

المُهُور والعوائدُ الزّفافية فى مختلف النُّظُم

يجب أن تكون المُهُورُ فى الملكيات عظيمةً على الدوام ، وذلك ليستطيع الأزواج توطيدَ مقامهم وما هو مستقرٌّ من الكمالىّ ، ويجب أن تكون المُهور

---

(١) العشرة ٦ ، الباب ٦ .

متوسطةً فى الجُمهوريات حيث لا يَجُوز أن يسُود الكمالى(١) ، ويجب أن تكون كالعَدَم تقريباً فى الدول المستبدة حيث يكون النساء إمَاءً من بعض الوجوه .

وما أُدخل إلى القوانين الفرنسية من شركة الأموال بين المرء وزوجه كثيرُ الملاءمة فى الحكومة الملكية ، وذلك لحَمْلِه النساءَ على الاكتراث للشؤون المنزلية ، ولأنه يدعوهنّ ، على الرغم منهن ، إلى العناية ببيوتهن . وشركةُ الأموال هذه أقلُّ ملاءمةً فى الجُمهورية حيث يكون النساء أكثرَ فضيلةً ، وهى تخالفُ الصوابَ فى الدول المستبدة حيث يكون النساء قِسْماً من متاع السيِّد .

وبما أن النساء يُحْمَلْن على الزواج وَفْقَ حالهن بما فيه الكفاية فإن ما يعطيهنّ القانون إياه من المكاسب فى أموال أزواجهن غيرُ مُجْدٍ ، ولكن هذه المكاسب تكون مُضِرةً فى الجمهورية كثيراً لأن ثَرَواتِهن الخاصةَ تؤدِّى إلى الكمالىّ ، وأما فى الدول المستبدة فيجب أن تكون مكاسبُ الزِّفاف مادةً لهنّ ، لا أن تزيد على ذلك .

الفصل السادس عشر
عادةٌ جميلةٌ لدى السامْنِيِّين

كانت لدى السامْنِيِّين عادةٌ ذاتُ نتائجَ عجيبةٍ فى جُمهورية صغيرة ، ولا سيما فى مِثْل وَضْعهم ، وذلك أن كان يُجْمَع جميعُ الشبان ويُحْكَمَ فيهم ، فَمَنْ كان

(١) كانت مرسيلية أكثر جمهوريات زمانها حكمة ، فقد روى استرابون فى الباب الرابع أن المهور كان لا يمكن أن تزيد على مئة إيكو فضة وخمسة ملابس . [ويعدل الإيكو الواحد خمسة فرنكات من فضة ، والزوجة هى التى تأتى بالمهور كما هى عادات الغرب (م)] .

يُعْلَن أنه أحسنُ الجميع اتَّخَذ الابنةَ التى يريدُ زوجاً له ، وكان لِمَنْ يليه فى نيل الأصوات أن يختار أيضاً ، وهلمَّ جرًّا[١] ، ومما كان يَقْضِى بالعجب ألاّ يُلتَفَتَ بين مَتَاع الفِتيان إلى غير الخصال الحميدة وما قُدِّم إلى الوطن من خِدَم ، ومَنْ كان أغنى الجميع فى هذه الأنواع من المحاسن يَخْتار ابنةً فى الأُمة بأَسْرها ، فكان الحبُّ والجمال والعَفاف والاستقامة والحَسَب ، واليُسْر أيضاً ، مَهْرَ الفضيلة ، ومن الصعب أن يتصوَّر المرء جائزةً أكثر من هذا نُبلًا وأعظمَ قدراً وأقلَّ وِقْراً على دولة صغيرة وأبلغَ تأثيراً فى كلٍّ من الجنسين .

وكان السامْنِيُّون من سُلالة الإسپارطيين ، ومَنَح أفلاطونُ ، الذى ليست نُظُمه غير إكمالٍ لقوانين لِيكُورْغ ، مثلَ ذلك القانون تقريباً[٢] .

الفصل السابع عشر

إدارة النساء

إن مما يخالف العقل والطبيعة أن يكون النساء سيداتٍ فى المنزل كما كان الأمر عند المصريين ، ولكن الأمر يكون غيرَ ذلك إذا ما كان الحكمُ قبضتَهنّ فى إحدى الإمبراطوريات ، فكأنهُنّ من الضّعف لا يَسْمَح لهن بالصدارة فى الحال الأولى ، ويُنعِم ضعفهُنّ عليهن بدَعَةٍ واعتدال فى الحال الثانية ، وهذا ما يُمكِن أن يؤدىَ إلى حكومةٍ صالحة أحسنَ مما تؤدى إليه الفضائلُ الصارمة الجافية .

---

(١) نبذة لنقولا الدمشقى استخرجت من استوبه فى مجموعة قسطنطين پورفيروجينيت .

(٢) حتى إنه أباح لهم كثرة المعاشرة .

وفى الهند يَطِيبُ الناس نفساً من حكومة النساء ، ومن النظام فى الهند أن وِراثة العرش تكون للبنات اللائى هنّ من أمٍّ ذات أصلٍ ملَكىّ إذا لم تكن أمُّ الذكور من مِثْل هذا الأصل[1] ، وهُنّ يُعْطَيْنَ عدداً من الأشخاص ليساعدونهنّ فى حَمْل أعباء الحكومة ، وعند مستر سميث[2] أن النفوس تَطِيبُ من حكومة النساء فى إفريقية ، وإذا أُضيف إلى هذا مثالُ روسية وإنكلترة رُئى نجاحُ النساء أيضاً فى الحكومة المعتدلة والحكومة المستبدة على السواء .

(١) « رسائل العبرة » ، المجموعة ١٤ — (٢) رحلة فى غينية ، الصفحة ١٦٥ من القسم الثانى من الترجمة ، عن مملكة أنغونا ، على الشاطىء الذهبى .

البَابُ الثامِن

فساد مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأوّلُ

فكرةٌ عامة عن هذا الباب

يبدأ فساد كلِّ حكومة بفساد المبادئ في كلِّ وقت تقريباً

الفصل الثاني

فساد مبدأ الديموقراطية

لا يَفْسُد مبدأ الديموقراطية بضَيَاع روح المساواة فقط ، بل يَفْسُد بالإفراط في انتحال مبدأ المساواة أيضاً ، وذلك لأن كلَّ واحدٍ يريد أن يساوىَ من اختاره ليتولَّى أمرَه ، وبما أن الشعب لا يُطِيقُ بذلك ما يفوِّضه من السلطة فإنه يودُّ أن يَصْنَعَ كلَّ شيء بنفسه وأن يتشاور عن السِّنات وأن يُنَفِّذ عن الحكام وأن يُجَرِّد جميعَ القضاة .

تَعُودُ الفضيلةُ غيرَ موجودةٍ في الجمهورية ، ويُرِيد الشعب أن يقوم بوظائف الحكام ، ويعُود غيرَ مُوَقِّر لهم إذَنْ ، وتعُودُ مناقشات السِّنات غَيرَ ذاتِ وَزْن ،

ويعُودُ أعضاء السِّنات ، ومن ثَمَّ الشيوخُ ، غيرَ مُكرَمين إذَنْ ، وإذا ضاع احترام الشيوخ عاد الآباء غيرَ محترَمين ، وعاد الأزواجُ غيرَ أهل للرعاية والسادةُ غيرَ أهل للإطاعة ، وجميعُ الناس ينتهُون إلى حُبِّ الفُجُور ويُتعِبُ عُسْرُ القيادة كما يُتعِب عُسْرُ الإطاعة ، ولا يَخْضَع النساء والأولاد والعبيد لأحد ، وتُفْقَد بذلك الأخلاقُ وحبُّ النظام ولا تَبْقَى الفضيلة .

ويُرَى فى « ولِيمة » إكْزِينوفون وصفٌ ساذجٌ لجمهوريةٍ أساء الشعبُ فيها استعمالَ المساواة ، ويُدْلِي كلُّ مدْعُوٍّ مناوبةً بسبب رِضاه عن نفسه ، فقال شَرْمِيدس : « إننى راضٍ عن نفسى لفقرى ، وذلك أننى كنت أيام غِنَاى أتَمَلّق الوُشاةَ عالماً أنه يصيبنى منهم أذًى أكثرَ مما أصيبهم به ، وذلك أن الجمهورية كانت تطالبنى ، دائماً ، بمبلغٍ جديد ، وأننى كنت لا أستطيع التغيُّب ، فلما أصبحتُ فقيراً نِلْتُ سلطاناً ، وصار لا يهدِّدنى أحد ، وصِرْتُ أُهدّد الآخرين ، والآن أقدِرُ على الانصراف أو البقاء ، والآن يَنْهَض الأغنياء من أماكنهم ويُصَدِّروننى ، والآن أرانى مِلكا بعد أن كنت عبداً ، والآن تُطعِمنى الجمهورية بعد أن كنت أدفع إليها ضريبةً ، والآن لا أخشى الخسارة ، وأرجو أن أكسِب » .

ويقع الشعب فى هذا البؤس إذا ما حاول أن يُفْسِده أولئك الذين ائتَمَنَهم كَتْماً لفسادهم الخاصّ ، وهم لا يحدِّثونه عن غير عظمته لكيلا يُبْصِر طُمُوحَهم ، وهم لا ينقطعون عن مَدْح تقتيره لكيلا يَرَى شُحَّهم .

ويزِيدُ الفسادُ بين المفسِدين ، ويزِيدُ بين من كانوا قد فَسَدُوا ، ويقتسم الشعبُ جميعَ النقد العامِّ ، وبما أنه يُضِيف إدارةَ الأمور إلى كسله فإنه يودُّ أن يضيف لَهْوَ الكمالىِّ إلى فقره ، ولكن لا يُمْكِن أن يكون هَدَفاً له غيرُ بيت

المال مع كسله وترفه .

ولا يُدْهَشِ المرء إذا ما رأى الأصواتَ تُشْتَرى بالمال ، ولا يُعْطَى الشعبُ كثيراً من غير أن يؤخَذ منه أكثرُ من ذلك ، ولكن لا بُدَّ من قلب الدولة ليؤخَذ منه ، وهو كلما بَدَا انتفاعُه بحريته أكثرَ من قبل اقترب من الوقت الذى يَفْقِدُها فيه ، ويَتَكوَّن طُغَاةٌ صِغارٌ لهم جميعُ عيوب الواحد ، ولا يَلْبَث ما بقى من الحرية أن يُصْبح أمراً لا يُطاق ، فيَظْهَر طاغيةٌ واحد ، ويَخْسَر الشعب كلَّ شيء حتى منافعَ فساده .

إذَنْ ، للديموقراطية حَدَّان مُفْرِطان يجب اجتنابُهما وهما : روح التفاوت التى تسوقها إلى الأريستوقراطية أو إلى حكومة الفرد ، وروحُ المساواة المتناهية التى تسوقها إلى استبداد الفرد ، كما أن استبداد الفرد ينتهى بغزو البلاد .

ولا مراء فى أن جميع من أفسدوا الجمهورياتِ الإغريقيةَ لم يُصْبحوا طُغاةً دائماً ، وذلك عن ارتباطهم فى البلاغة أكثر مما فى الفنِّ العسكرىّ ، وذلك فضلًا عن وجود حقد شديد فى قلوب جميع الأغارقة على الذين كانوا يَقْلبون الحكومة الجمهورية ، وهذا ما كان يُحَوِّل الفوضى إلى فَنَاء بدلاً من أن تتحول إلى طُغيان .

غير أن سَرَقُوسة التى وُجِدَت بين عدد كبير من الأُلِيغارْشِيَّات * الصغيرة التى تحوَّلت إلى طُغْيانات[1] ، غير أن سَرَقوسة التى كان يوجد فيها سِنَاتٌ[2] لم يُذْكَر فى التاريخ تقريباً ، قاست من البؤس ما لا يؤدى إليه الفساد العادىُّ ، ولكن هذه

---

(١) انظر إلى حياة تيموليون وحياة ديون فى بلوتارك .

(٢) هو مجلس الستمئة الذى حدث عنه ديودورس ، باب ١٩ ، فصل ٥ .

* هى الحكومات التى تكون السلطة فيها قبضة بعض الأسر القوية .

المدينة ، التى كانت فريسةَ التحلُّل[1] أو الاضطهاد دائماً ، والتى كانت تُزْعَج بالحرية والعبودية على السواء ، والتى كانت تتلقى كلا الأمرين كالزوبعة ، والتى كانت عازمةً على الثورة فى كلِّ وقتٍ بواسطة أقلِّ قوةٍ خارجية على الرغم من سلطانها فى الخارج ، كانت تشتمل على شعب كبير ليس عنده غيرُ خيارٍ صارمٍ فى اتخاذه طاغيةً أو كونِه طاغيةً بنفسه.

الفصل الثالث

روح المساواة المتناهية

تبتعد روحُ المساواة الحقيقية عن روح المساواة المتناهية بُعْدَ السماء من الأرض ، ولا تقوم الأولى ، مطلقاً ، على قيام جميع الناس بالقيادة ، أو على ألّا يكون من الناس أحدٌ مَقُوداً ، بل على إطاعة الإنسان وعلى قيادته أمثالَه ، وهى لا تحاول ألّا يكون له سيدٌ مطلقاً ، بل ألّا يكون له سيدٌ غير أمثاله .

والناس فى الحال الطبيعية يُولَدون متساوين ، ولكنهم لا يستطيعون البقاء على هذه الحال ، فالمُجْتَمَع يفْقِدهم المساواةَ ، وهم لا يَعُودُون متساوين إلا بالقوانين .

والفرقُ بين الديموقراطية المنظّمة والديموقراطيةِ غيرِ المنظّمة هو أن الإنسان فى الأولى ليس مساويًا إلا كمواطن ، وأنه فى الأخرى مساوٍ أيضًا كحاكمٍ وعُضْوِ سِناتٍ وقاضٍ وأبٍ وزوجٍ وسيد .

---

(١) لما طردت الطغاة أصبح هؤلاء مواطنين فى بلدان أجنبية وجنوداً من المرتزقة ، فأدى هذا إلى حروب أهلية ، « السياسة » لأرسطو ، باب ٥ ، فصل ٣ ، ولما كان الشعب سبب النصر على الأثنيين تبدلت الجمهورية ، المصدر نفسه ، فصل ٤ ، وقد أسفر هوى الحاكمين الشابين ، اللذين اختطف أحدهما غلاماً للآخر فأغرى هذا زوجة ذلك على الفجور ، عن تغيير شكل هذه الجمهورية ، المصدر نفسه ، باب ٧ ، فصل ٦ .

ومكانُ الفضيلة الطبيعيُّ هو بجانب الحرية ، ولكنها لا تكون بجانب الحرية المتناهية أكثرَ مما تكون بجانب العبودية .

الفصل الرابع
عِلَّةُ فساد الشعب الخاصة

يَمْنَح النصرُ العظيم ، ولا سيما الذى يساعد الشعبُ على نَيْله كثيراً ، هذا الشعبَ مقداراً من الزَّهْو ما تَعُودُ قيادتُه معه أمراً متعذراً ، فهذا الشعبُ الحاسدُ للقضاة يُصْبح حاسداً للقضاء ، وهذا الشعبُ العدوُّ للحُكّام لم يلبث أن يصير عدوًّا للنظام ، وهكذا أفسد النصرُ الذى تَمَّ على الفُرْس فى سَلَامين جُمهوريةَ أثينة[١] ، وهكذا أسفر انكسارُ الأَثَنيين عن ضَياع جُمهورية سَرَقوسة[٢] .

ولم تَبْتَلِ جُمهوريةُ مَرْسيلية هذه الانتقالاتِ الكُبْرَى من الهَوَان إلى العظمة ، وكذلك إنه حُكِم فيها بحكمةٍ دائماً ، وكذلك إنها حافظت على مبادئها .

الفصل الخامس
فساد مبدأ الأريستوقراطية

تَفْسُد الأريستوقراطية حينما تصبح سلطةُ الأشراف مُرَادِيّة . فلا يُرَى فيها فضيلة لدى من يَحْكُمون ، ولا فى المحكوم فيهم .

---

(١) أرسطو ، « السياسة » ، باب ٥ ، فصل ٤ – (٢) المصدر نفسه .

ومتى حافظت الأُسَر الحاكمة على القوانين نَمَّ هذا على ملكيةٍ لها ملوكٌ كثيرون ، على ملكيةٍ كثيرةِ الصلاح بطبيعتها ، وذلك لارتباط جميع هؤلاء الملوك تقريباً في القوانين ، ولكن تلك الأُسَرَ إذا لم تُرَاعِ القوانينَ نَمَّ هذا على دولةٍ مستبدة تشتمل على مستبدين كثيرين .

والجُمهوريةُ في هذه الحال لا تَبقى إلاّ من حيث الأَشرافُ ، وبين الأشرافِ فقط ، وهي ضمنُ الهيئة التي تَحكُم ، والدولةُ المستبدة هي ضمن الهيئة المحكوم فيها ، وهذا ما يجعل كاتا الهيئتين أكثرَ ما في العالم تفكُّكاً .

ويَقَعُ أقصى الفساد عند ما يُصْبح الأشراف وِراثيين[1] ، لِمَا لا يكون لديهم اعتدالٌ بذلك ، وإذا كان عددهم قليلاً عَظُم سلطانهم ونقَصَ أَمْنُهم ، وإذا كان عددهم كثيراً قلَّ سلطانهم وعَظُم أَمْنهم ، ويزيد السلطانُ ويتناقص الأمنُ حتى يكونَ المستبدُّ الذي يتجلَّى فيه فَرْطُ السلطان والخَطَر .

إذَنْ ، تؤدي كثرةُ الأشراف في الأريستوقراطية الوراثية إلى كون الحكومة أقلَّ عنفاً ، ولكن بما أنه يكون قليلُ فضيلةٍ فإنه يَسْتولي على الناس روحُ البلادة والكسل والإهمال التي تَجْعَل الدولَة عاطلةً من القوة والنابض[2] .

ويمكن الأريستوقراطيةَ أن تحتفظ بقوة مَبْدئها إذا كانت القوانين من الحال ما تُشْعِر الأشراف معه بأخطار القيادة ومتاعبها أكثر مما بملاذِّها ، وإذا كانت الدولة في وَضْعٍ تخشى معه بعضَ الأمور ، وإذا كان الأَمْنُ يأتي من الداخل والقلق من الخارج .

---

(١) تتحول الأريستوقراطية إلى أليغارشية .

(٢) البندقية من الجمهوريات التي أصلحت بقوانينها ، أحسن من سواها ، محاذير الأريستوقراطية الوراثية .

وكما أن بعض الثقة يؤدِّى إلى مَجْد المَلَكية وسلامتها يجب على الجُمهورية ، بالعكس ، أن تخشى بعض الأمور(١) ، وكان من خشية الفرس أن أُيِّدت القوانينُ لدى الأغارقة ، وقد خاف كلٌّ من قرطاجة وروما الأخرى فثَبَت أمرُهما ، وياله من شيء عجيب ! كلما زاد أمْن هذه الدول كانت عُرْضةً للفساد كالمياه الراكدة كثيراً .

الفصل السادس

فساد مبدأ المَلَكية

كما أن الديموقراطيات تزول عند ما يَنْزِع الشعب من السِّنَات والحكام والقضاة وظائفهم تَفْسُد المَلَكيات عند ما تُنزَع امتيازاتُ الهيئات أو المدن مقداراً فمقداراً ، ويُصارُ فى الحال الأولى إلى استبداد الجميع ، ويُصار فى الحال الثانية إلى استبداد الفرد .

وقال صينىٌّ آخرُ : « إن الذى أدى إلى ضَيَاع أُسْرَتَىْ اتْسِين وسُوِى المالكتيْن هو أن الأمراء أرادوا الحكم فى كلِّ أمرٍ بأنفسهم مباشرةً(٢) بدلاً من أن يسيروا على غِرار القدماء فيقتصروا على الرَّقابة العامة(٣) الخليقة بولىّ الأمر » ، وهنا يُطْلِعنا المؤلِّف الصينىُّ على سبب فساد جميع المَلَكيات تقريباً .

---

(١) يعزو جوستان زوال فضيلة أثينة إلى موت إبامينونداس ، وهم إذ عاد لايكون لديهم تنافس أنفقوا دخلهم فى الأعياد ، frequentius Cœnam quam castra visentes وهنالك خرج المقدونيون من غموضهم ، باب ٦ ، فصل ٩ .

(٢) مجموعة الآثار التى تمت فى عهد آل مينغ والتى ذكرها الأب دوهالد فى « وصف الصين » ، جزء ٢ ، صفحة ٦٤٨ .

وتزول المَلَكية حينما يعتقد أميرٌ أنه يُظْهِر سلطانَه بتغييره نظامَ الأمور أكثرَ من اتباعه ، و بنزعه الوظائفَ الطبيعية من فريقٍ لينعم بها على فريق آخر عن هَوًى ، و بظهوره أكثرَ وَلَعًا بأهوائه مما بعزائمه .

وتَزُول المَلَكية حينما يَرُدُّ الأميرُ كلَّ شيء إليه فقط ، فيَدْعُو الدولةَ إلى عاصمته والعاصمةَ إلى بَلاطه والبلاطَ إلى شخصه وحدَه .

ثم تزول المَلَكية حينما يَجْهل الأميرُ سلطانَه وحالَه وحُبَّه لشعوبه ، وحينما لا يَشْعُر جيداً بأن على المَلِك أن يَحْسَب نفسه فى مأمنٍ كما يَحْسَب المستبدُّ نفسَه فى خَطَر .

الفصل السابع

مواصلةُ الموضوع نفسه

يَفْسُد مبدأ المَلَكية عندما يصبح الأكابرُ عَلاَمَ العبودية الأولى، وعندما يُنْزَع من الأكابر احترامُ الشعوب ، وعندما يُجْعَل منهم آلاتٌ حقيرةٌ للسلطة المُرادِية .

وهو يَفْسُد أيضاً عند ما يُجْعَل الشرفُ مناقضاً لعَلَامِ الشرف ، وعندما يُمْكِن لُبْسُ العار[١] والوجاهة معاً .

---

(١) نصبت تماثيل فى عهد طيبر يوس وأنعم بشارات نصر على الوشاة ، وقد بلغ هذا من إسقاط علام الشرف هذه ما صار الذين استحقوها يحتقرونها معه ، نبذة عن ديون ، باب ٥٨ ، فصل ١٤ ، وذلك من مقتطف الفضائل والرذائل لقسطنطين بورفيروجينيت ، انظر فى تاسيت كيف أن نيرون أنعم على پترونيوس وترپيليانوس ونرفا وتيجلينوس بشارات نصر مكافأة على اكتشاف مؤامرة مزعومة وعن معاقبة عليها ، الحوليات ، باب ١٥ ، فصل ٧٢ ، وانظر أيضاً كيف أن القواد احتقروا القتال عن احتقار لعلام الشرف Pervulgatis triumphi insignibus باب ١٣ ، فصل ٥٣ ، من حوليات تاسيت .

وهو يَفْسُد عندما يُحَوِّل الأميرُ عَدْله إلى شدة ، وعندما يَسْلُك سبيلَ أباطرة الرومان فيَضعُ رأسَ مِيدُوز على صدره (١) ، وعندما يَتَّخذ هيئةَ المتوعِّد الهائل كالتى انتحلها كومودِيوس فى تماثيله (٢) .

ويَفْسُد مبدأ الملَكية عندما يُبَاهِى أصحاب النفوس الساقطة سقوطاً عجيباً بما يُمكِن أن يكون لعبوديتهم من عظمةٍ ، فيَحسَبون أن الذى يجعل الإنسانَ مَدِيناً للأمير بكلِّ شىء يجعَلَه غيرَ مَدِينٍ بشىء لوطنه .

ولكن إذا صَحَّ (وهذا ما رُئِىَ فى جميع الأزمنة) كونُ سلطان الملِك كلما اتسع قَلَّ أَمْنُه أفلا يكون إفسادُ هذا السلطان حتى تغييرِ طبيعته جُرْمَ إهانةٍ يُقْتَرف ضِدَّه ؟

الفصل الثامن

خَطَر فساد مبدأِ الحكومة الملَكية

ليس المحذورُ فى انتقال الدولة من حكومة معتدلة إلى حكومة معتدلة كالانتقال من الجُمهورية إلى الملَكية أو من الملَكية إلى الجُمهورية ، ولكن فى سقوطها وتدهورها من حكومةٍ معتدلة إلى استبداد .

ولا يزال يُحْكَم فى مُعْظَم شعوب أوربة بالأخلاق ، ولكن الاستبداد إذا استقرَّ ببعض الجهات عن سوء استعمالٍ طويلٍ للسلطة ، أو عن فَتْحٍ عظيم ،

---

(١) وفى هذه الدولة يعرف الأمير جيداً ما هو مبدأ حكومته .

(٢) هيروديان .

لم يَبْقَ ما يُمْسِك من أخلاقٍ أو إقليم ، وقاست الطبيعةُ البشرية فى هذا الطرف الجميل من العالَمَ ما يُوَجَّه إليها من الشتائم فى الثلاثة الأخرى لحينٍ على الأقل .

الفصل التاسع

مقدارُ ما تُحْمَل به طبقة الأشراف على الدفاع عن العرش

توارت طبقة الأشراف الإنكليزية مع شارل الأول تحت أنقاض العرش ، ولما سَمِعَ الفرنسيون كلمة الحرية من فليب الثانى قبل ذلك دَعَمَت العرشَ دائماً طبقةُ الأشراف التى تستمسك بشرف إطاعة الملك ، ولكن مع عَدِّها من الفضائح الرئيسة اقتسامَ السلطان مع الشعب .

وقد رُئى أن الأُسْرة المالكة فى النمسة تجاهد جهاداً مستمرّاً لاضطهاد طبقة الأشراف المجرية ، وكانت تجهل ما ذا تكون قيمتها لها ذات يوم ، وكانت تبحث عند هؤلاء الأقوام عما ليس عندهم من المال ، وكانت لا تنظر إلى ما هنالك من الرجال ، ولما اقتسم كثيرٌ من الأمراء بلادَها انقضَّت أجزاء مملكتها الجامدةُ الساكنةُ بعضُها على بعضٍ ، ولم تكن الحياة فى غير طبقة الأشراف تلك التى تَمَيَّزت من الغبظ فَنَسِيت كلَّ شىء لتجاهد وعَدَّت من المجد أن تَهْلِك وتعفو .

الفصل العاشر
فساد مبدأ الحكومة المستبدة

يَفْسُد مبدأ الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، وذلك لأنه فاسد بطبيعته ، وتَزُول الحكومات الأخرى ، وذلك لأن من الحوادث الخاصة ما يَنْقُض مبدأها ، وهذه حكومةٌ تزول عن عَيْبها الباطنيّ عند ما لا تَحُول بعضُ الأسباب العارضة دون فساد مَبْدئها ، وهي لا تدوم ، إذَنْ ، إلاَّ حينما تَحْمِلُها بعضُ الأحوال ، المقتبسة من الإقليم والدِّين ووَضْعِ الشعب أو عبقريتِه ، على اتباع نظامٍ أو احتمال قاعدة ، وتَقْتَسر هذه الأمورُ طبيعتَها من غير أن تُغَيِّرها ، وتَبْقَى وحشيتُها ، وتَظلُّ مؤنَّسةً إلى حين .

الفصل الحادي عشر
النتائجُ الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها

إذا فَسَدَت مبادئ الحكومة ذات مرة أصبح أحسنُ القوانين سيئاً وتحوّل ضدّ الدولة ، وإذا ما كانت سليمةَ المبادئ كان لأسوأ القوانين نتائجُ حسنةٌ ، فقوةُ المبدأ تجتذب كلّ شيء .

وقد استعمل الأقريطشيون وسيلةً غريبة ، استعملوا وسيلةَ العصيان ، لبقاء الحكام الأوَّلين خاضعين للقوانين ، وقد كان فريقٌ من أبناء الوطن يتمرَّد[1]

(١) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل ١٠ .

ويهزم الحكام ويحملهم على اعتزال المنصب ، وكان هذا العمل يُفترض نتيجة للقانون ، ونظامٌ مثلُ هذا ، يوجب الفتنة منعاً لسوء استعمال السلطة ، يقلب أية جمهورية كما يلوح ، وهو لم يقض على جمهورية أقريطش ، وإليك السبب[1] :

كان القدماء . إذا ما أرادوا الحديث عن شعبٍ يحمل أعظم حُبٍّ للوطن ، يذكرون الأقريطشيين ، وكان أفلاطون[2] يقول : « إن الوطن هواسمٌ بالغُ الحنان لدى الأقريطشيين » ، وكانوا يسمُّونه باسمٍ يُعبِّر عن حُبِّ أمٍّ لأولادها[3] ، والواقعُ أن حبَّ الوطن يُصْلِح كلَّ شيء .

ولقوانين پولونية عصيانُها أيضاً ، ولكنَّ ما ينشأ عن هذا من المحاذير يدلُّ على أن شعب أقريطش وحدَه هو الذى كان فى حالٍ يستعمل معها هذا العلاجَ بنجاح .

وليس أقلَّ من ذلك اتباعُ الألعاب الرياضية لدى الأغارقة لصلاح مبدأ الحكومة ، قال أفلاطون[4] : « إن الإسپارطيين والأقريطشيين هم الذين فتحوا هذه الأكاديمياتِ المشهورةَ التى نالوا بها مقاماً ممتازاً جدًّا ، وقد ذُعِرَ العِذار فى البُداءة ، غير أنه أذعن للنفع العام » ، وما انفكَّت هذه النُّظُم تَقضى بالعجب منذ زمن أفلاطون[5] ، فقد كانت تلائم غَرَضاً عظيماً ، كانت تلائم الفنَّ العسكريَّ ، ولكنْ

---

(١) كانوا يتفقون ضد أعداء الخارج فى البداءة ، وهذا ما كان يسمى اتفاق الآراء ، ص٨٨ من « الآثار الخلقية » لپلوتارك — (٢) « الجمهورية » ، باب ٩ .

(٣) پلوتارك ، الآثار الخلقية ، فى الرسالة : أويجب على رجل السن أن يتدخل فى الشؤون العامة ؟ — (٤) « الجمهورية » ، باب ٥ .

(٥) كانت الرياضة البدنية تقسم إلى قسمين : الرقص والمصارعة ، وكانت ترى فى أقريطش رقصات الكوريتس المسلحة ، وفى إسپارطة رقصات كاستور وپولوكس ، وفى أثينة رقصات الپلاس المسلحة الصالحة كثيراً لمن لم يبلغوا سن الذهاب إلى الحرب ، والمصارعة هى صورة الحرب كما قال أفلاطون ، القوانين ، باب ٧ ، وقد أثنى على الزمن القديم لأنه لم يذهب إلى غير رقصين : الهادئ والحربى ، انظر كيف يطبق هذا الرقص الأخير على الفن العسكرى ، أفلاطون ، المصدر نفسه .

عندما عاد الأغارقة غيرَ ذوى فضيلةٍ قوّضت الفنَّ العسكرىَّ نفسَه ، وعاد لا يُنزَل إلى ميدان المبارزة للاستعداد ، بل للفساد[١] .

ويَرْوِى لنا پلوتارك[٢] أن الرومان كانوا يَرَوْن فى زمنه كَوْنَ هذه الألعاب علةً رئيسةً للعبودية التى وَقَع فيها الأغارقة ، وعلى العكس نرى أن عبودية الأغارقة هى التى أفسدت هذه التمرينات ، وفى زمن پلوتارك[٣] كانت الحدائقُ التى يُصارَع فيها على المكشوف ، وكانت ألاعيب المصارعات ، تجعل الشبانَ أنذالاً وتحمِلهم على غرامٍ شائن ، ولا تَصْنَع منهم غيرَ مُشَعوذين ، وتمرينات المصارعة فى زمن إپامينُنْداس هى التى أكسبت التِّبيِّين معركةَ لُوكْترِيس[٤] .

وإذا لم تَخْسَر الدولة مبادئَها كانت القوانينُ غيرُ الصالحة قليلةً ، والأمرُ هو ، كما قال أبيقور حين الكلام عن الثَّرَوات : « ان الشراب ليس الفاسدَ ، بل الإناء » .

الفصل الثانى عشر
مواصلةُ الموضوع نفسه

كان القضاة فى رومة يُؤْخَذون فى سلك أعضاء السِّنات ، وقد نَقَل الأغارقةُ هذا الامتياز إلى الفرسان ، وقد أنعم درُوزُوس بهذا الامتياز على أعضاء السنات

(١) ... Aut libidinosae

Ledaeas Lacedemonis palestras

(هجوية ٥٥ ، باب ٤ ، مرسيال) .

(٢) الآثار الخلقية ، فى الرسالة : مسائل حول شؤون الرومان ، المسئلة ٤٠

(٣) پلوتارك ، الموضوع نفسه .

(٤) پلوتارك ، الآثار الخلقية ، أحاديث عن المائدة ، باب ٢ ، مسئلة ٥ .

والفرسان ، وأنعم به سيلًا على أعضاء السِّنات وحدَهم ، وأنعم به كُوتًا على أعضاء السنات والفرسان وخَزَنة الادِّخار ، وأقصى قيصرُ هؤلاء الأخيرين ، وجعل أنطونيوسُ فصائلَ عشرة رجال من أعضاء السنات والفرسان وقُوَّاد المئة .

ومتى فَسَدت الجُمهورية لم تُمْكِن معالجة شرٍّ ناشئ بغير دَفْع الفساد والعَوْد إلى المبادئ ، ويكون كلُّ إصلاحٍ آخرَ غيرَ نافع أو شرًّا جديداً ، وأمكنَ الأحكامَ فى رومة أن تكون سليمةً بين أيدى أعضاء السِّنات ما حافظت رومة على مبادئها ، ولكن رومة لمّا فَسَدت لم يفارقها الشَّرُّ مهما كانت الهيئة التى عُهِدَ إليها فى الأحكام ، أى سواءٌ أكان مَنْ نُقِلَت إليه الأحكامُ أعضاءَ سِنَاتٍ أم فرساناً أم خَزَنةَ ادخارٍ أم اثنتين من هذه الجماعات أم هذه الجماعاتِ الثلاثَ معاً أم أيةَ جماعة أخرى ، فعاد الفرسانُ لا يكونون ذوى فضيلة أكثرَ مما عاد أعضاء السِّنات ، وعاد خَزَنةُ الادخار لا يكونون ذوى فضيلةٍ أكثر مما عاد الفرسان ، وعاد هؤلاء من نقص الفضيلة كما عاد قُوَّاد المئة .

ولَمَّا نال شعب رومة حَقَّ الاشتراك فى قضاء الأشراف كان من الطبيعىِّ أن يُفكِّر فى تحوُّل مُتَملِّقيه إلى مُحَكَّمى الحكومة ، كلاَّ ، بل رُئى هذا الشعب ، الذى جَعَل مناصب القضاء شاملةً للعوامِّ ، ينتخب أناساً من الخواصِّ دائماً ، وذلك لأن الشعب إذ كان صالحاً كان عالىَ الهِمَّة ، وذلك لأن الشعب إذ كان حُرًّا كان يزدرى السلطة ، ولكن الشعب عندما فقَدَ مبادئه قلَّ تدبيراً كلَّما زاد سلطاناً ، وذلك إلى أن خَسِر قوةَ حريته ليقع فى ضَعْف الإباحة بعد أن صار طاغيةَ نفسه وعبدَ نفسه .

الفصل الثالث عشر

أثرُ اليمين لدى الشعب الصالح

لا تجدُ قوماً ، كما قال تيتوس ليفيوس[١] ، تأخَّرَ تسرُّبُ الفساد فيهم كالرومان ودام تمجيد الاعتدال والفقر عندهم زمناً طويلاً كهؤلاء القوم .

وقد كان للقَسَم لدى هذا الشعب من القوة ما عاد لا يرْبِطه معه شيء بالقوانين ، وقد أقام أدلةً كثيرة على حِفظ اليمين بما لم يَصْنَعه فى سبيل المجد والوطن .

ولما أراد القنصل كِنْتيُوس سِنْسِنَاتوس جَمْعَ جيشٍ فى المِصْر ضد الإيكِ والفُولْك عارض محامو الشعب ذلك فقال لهم : « والآن ، إن جميع الذين حَلَفُوا اليمين لقنصل العام الماضى يسيرون تحت أعلامى[٢] » ، ومن العبث أن صَرَخ محامو الشعب قائلين إنه عاد لا يُرْتَبَط فى هذه اليمين إلّا للحين الذى حُلِفَت فيه ، وكان كِنْتيُوس رجلاً من الناس ، وكان الشعب أكثرَ تديناً من الذين يَتَدخّلون فى أمره ليَسُوقوه ، فلم يَسْتَمع لبيانات محامى الشعب ولا إلى شروحهم .

ولما أراد الشعبُ نفسُه أن يتقهقر إلى الجبلِ المقدس شَعَرَ بأنه ملزمٌ بالقَسَم الذى وَكّد به للقناصل اتباعَه إياهم إلى الحرب[٣] ، ولما عَزَم على قتلهم أُسْمِع ببقاء ذلك القَسَم ، ويُمْكِن أن يُحْكَم فى الفكرة التى عَنَّت له حَوْل نقض اليمين بالجُرْم الذى كان يَوَدُّ اقترافَه .

---

(١) باب ١ (In praefat)

(٢) تيتوس ليفيوس ، باب ٣ ، فصل ٢٠ .

(٣) بعد نحو مئة سنة .

وتقع معركةُ كانْ ويذْعر الشعب فيريد الالتجاء إلى صِقِلِّية ، ويُحَلِّفه سِپيُون على البقاء في رومة ، ويتغلَّب الخوفُ من نقض الأيمان على كلِّ خوف آخر ، فتبدو رومة مَرْكَباً تُمْسِكُه في وسط الزوبعة مِرْساتان : الدين والأخلاق .

الفصل الرابع عشر

كيف يؤدى أقلُّ تبديل في النظام إلى نقض المبادئ

يُحَدِّثنا أرسطو عن جُمهورية قرطاجة كجُمهوريةٍ حسنةِ النظام إلى الغاية ، ويُخْبِرُنا پُولِيپ بأنه كان يساور قرطاجة في الحرب اليونية الثانية[1] محذورُ خُسْران السِّنات لجميع سلطانه تقريباً ، ويُفيدنا تيتوس لِيفْيُوس أن أنيبال وجد عند رجوعه إلى قرطاجة تحويلَ القضاة ووجوهِ الأهلين دَخْلَ بيت المال إلى ما فيه نفعُهم وسوءَ استعمالهم سلطانَهم ، ولذا سقطت فضيلةُ القضاة مع سلطان السِّنات ، وكلُّ شيء يُشْتَقُّ من مبدأ واحد .

وتُعْرَف عجائبُ الرَّقابة لدى الرومان ، وقد أَتَى حينٌ أصبحت فيه ثقيلةً ، ولكنها أُيِّدَت لوجود كمالىٍّ أكثرَ من الفساد . وقد أضعفها كلُودْيوس فنشأ عن هذا الوَهْن أن صار الفساد أعظمَ من الكمالىِّ ، ومن ثَمَّ كان تلاشى الرَّقابة[2] من تلقاء نفسها ، وقد كُدِّرت ونُشِدَت واستُرِدَّت وتُرِكت فقُطِعَت حتى الزمن الذى أصبحت فيه غيرَ نافعة ، أعنى عهدَىْ أغسطس وكلُودْيُوس .

---

(١) بعد نحو مئة سنة .

(٢) انظر إلى ديون ، باب ٣٨ ، حياة شيشرون في پلوتارك ، من شيشرون إلى أتيكوس ، باب ٤ ، الرسائل ١٠ و ١٥ ، أسكونيوس على شيشرون ، De divinatione .

الفصل الخامس عشر
وسائلُ مؤثرةٌ جدًّا لحفظ المبادئ الثلاثة

لا أستطيع الإفصاح عما فى نفسى إلا بعد مطالعة الفصول الأربعة الآتية .

الفصل السادس عشر
خصائصُ الجُمهوريةِ الفارقةُ

من طبيعة الجُمهورية ألَّا يكون لها غيرُ أرضٍ صغيرة ، وهى لا تستطيع البقاءَ بغير هذا مطلقاً ، ويوجد فى الجُمهورية الكبيرة أنصبةٌ عظيمة ، ومن ثَمَّ قليلُ اعتدالٍ فى النفوس ، أى إنه يوجد ودائعُ ضَخْمةٌ توضع بين يدى ابن الوطن فتكون المنافعُ خاصةً ، ويَشْعُر الرجل فى البُداءة بأن من الممكن أن يكون سعيداً عظيماً مَجِيداً من دون وطنه ، وهو لم يُعتِّم أن يَشْعُر بأن من الممكن أن يكون وحدَه عظيماً على أنقاض وطنه .

ويُضَحَّى بالمال المشترك فى الجُمهورية الكبيرة بين ألف داعٍ ، ويكون هذا المال خاضعاً لاستثناءاتٍ تابعاً لطوارئ ، ويكون ابن الوطن فى الجُمهورية الصغيرة أحسنَ شعوراً بالمال العامِّ وأشدَّ اطِّلاعاً عليه وأكثرَ دُنُوًّا منه ، فيكون سوء الاستعمال فيها أقلَّ اتساعاً ، ومن ثَمَّ أقلَّ حمايةً .

والذى أوجب بقاء إسپارطة زمناً طويلاً هو أنها التزمت أرضَها ، دائماً ، بعد

جميع حروبها ، وكانت الحريةُ غايةَ إسپارطة الوحيدةَ ، وكان المجدُ فائدتَها الوحيدةَ من حريتها .

وتقوم روحُ الجُمهوريات الإغريقية على الاكتفاء بأَرَضِيها كما بقوانينها ، ويساور أثينة طموحٌ وتُنْعِم على إسپارطة بشيء منه ، وذلك عن رغبةٍ فى قيادة شعوب حُرَّة أكثرَ مما فى السيطرة على عبيد ، وذلك عن رغبةٍ فى رئاسة الاتحاد أكثر مما فى نَقْضه ، وقد ضاع كلٌّ شيء عند ما قامت ملَكيةٌ ، أى حكومةٌ مالت نحو الاتساع .

وإذا عَدَوْتَ بعضَ الأحوال الخاصة[1] وجدتَ من الصعب إمكانَ بقاء حكومةٍ غيرِ الحكومة الجُمهورية فى مدينةٍ واحدة ، ومن الطبيعىِّ أن يحاوِل الاضطهادَ أميرُ دولةٍ صغيرة كهذه ، وذلك لِما يتفق له من سلطةٍ كبيرةٍ ووسائلَ قليلةٍ ليتمتع بها أو ليَفْرِض احترامَها ، ولذا فإنه يَدُوس كثيراً من رعاياه ، غير أنه يَسْهُل اضطهادُ مثل هذا الأمير بقوةٍ خارجية ، وبقوةٍ أهلية أيضاً ، فَيُمْكِنَ الشعبَ فى كلِّ حين أن يَتَجمَّع وأن يتحد ضدَّه ، والواقعُ أن الأمير إذا طُرِد من المدينة تكون القضية قد انتهت ، وأن القضية لا تكون فى غير أولها إذا كانت له عِدَّةُ مُدُن .

---

(١) ذلك كأن يدوم حال أمير صغير بين دولتين كبيرتين بفعل تحاسدهما ، ولكن بقاءه لا يكون إلا وقتياً .

الفصل السابع عشر
خصائص المَلَكية الفارقة

يجب أن تكون الدولةُ المَلَكية متوسطةَ الاتساع ، فإذا كانت الدولة صغيرةً تكوَّنت كجُمهورية ، وإذا كانت كثيرةَ الاتساع أمكن ألاَّ يُطِيعَ عظماءُ الدولة الذين هم كبراءُ بأنفسهم ، لغيابهم عن عين الأمير ولكون بَلاطهم خارجَ بلاطه ولاطمئنانهم تجاه تنفيذ القوانين والعادات السريع ، وما كانوا ليخافوا عِقاباً بطيئاً وبعيداً جدًّا .

وكذلك لم يَكَدْ شارْلمانُ يُقِيم دولتَه حتى وجب تقسيمها ، فقد قضت الضرورة بتقسيم إمبراطوريته إلى ممالكَ كثيرةٍ ، وذلك إما عن عدم إطاعة حكام الولايات ، وإما عن جعلهم أحسنَ إطاعةً .

وتُقَسَّم إمبراطورية الإسكندر بعد موته ، وكيف كان يُمْكِن أكابرَ اليونان ومقدونية الطُّلَقاءَ أو رؤساءَ الغُزَاة المنتشرين في أرجاء ذلك المُلْك الواسع أن يُطيعوا ؟

وتنحلُّ إمبراطوريةُ أَتِّيلا بعد موته ، ولم يَسْتطع كثيرٌ من الملوك الذين عادت نفوسُهم غيرَ محصورة أن يَعُودوا إلى القيود .

وتُعَدُّ سرعةُ قيام السلطة التي لا حَدَّ لها علاجاً يُمْكِن أن يَحُول دون الانحلال في هذه الحال ، ويالَه من بلاءٍ جديد بعد بلاء الاتساع !

وكما تَجْرِي الأنهار لتختلط بالبحر تَضِيع المَلَكياتُ في الاستبداد .

الفصل الثامن عشر

كانت الملكية الإسپانية فى حال خاصة

ولا يُستَشْهَدْ بمثال إسپانية ، فهو أقرب إلى إثبات ما قلتُه ، حتى إنها أتت بما لم يأته الاستبداد احتفاظاً بأمريكة ، فقد أبادت سُكانَها ، وقد جعلت مستعمرتَها خاضعةً حتى لقُوتها إبقاءً لها .

وقد جَرَّبَت الاستبدادَ فى هولندة ، وهى لم تكد تتركه حتى زادت وَرَطاتُها ، فمن ناحيةٍ لم يُرِد القالُّون أن يَحْكُمُ الإسپانُ فيهم ، ومن ناحيةٍ أخرى لم يُرِدْ جنود الإسپان أن يُطِيعوا ضباطَ القالُّون[1] .

وهى لم تَبْقَ فى إيطالية إلَّا عن إغنائها وخرابِ نفسِها ، وذلك لأن الذين كانوا يودُّون أن يَتخَلَّوْا عن مَلِك إسپانية لم يكونوا من المزاج ما يَتخلَّوْن معه عن ماله .

الفصل التاسع عشر

خصائصُ الحكومة المستبدة الفارقةُ

تَفْتَرِض الإمبراطورية الكُبرى تَمَتُّعَ القابض على زمام الحكم بسلطة مستبدة ، وذلك لوجوب قيامِ سرعةِ الأوامر مقامَ مسافة الأماكن التى تُرْسَل إليها ، ومنعِ الخوف إهمالَ الحاكم أو القاضى القاصى ، ووجودِ القانون فى رأس واحد ، وتغييره بلا انقطاع كالطوارئ التى تزيد فى الدولة دائماً على نسبة اتساعها .

---

(١) انظر إلى تاريخ الولايات المتحدة لمؤلفه مسيو لوكلير .

الفصل العشرون
نتائج الفصول السابقة

إذا كانت خاصيَّةُ الدولِ الصغيرة الطبيعيةُ أن يُحْكَمَ فيها كجُمهورية ، وإذا كانت خاصيةُ الدول المتوسطة أن تكون خاضعةً لملِك ، وإذا كانت خاصيةُ الإمبراطوريات الكبرى أن يسيطر عليها مستبدٌ فإنه يجب إمساكُ الدولة ضمن الاتساع الذى كان لها سابقاً ، وذلك محافظةً على مبادئ الحكومة المستقرة ، كما أنه يجب تغيرّ هذه الدولةُ روحَها كلما ضُيِّقت حدودُها أو وُسِّعت .

الفصل الحادى والعشرون
مبراطورية الصين

أُجيب ، قبل أن أختم هذا الباب ، على اعتراضٍ يُمْكن أن يوجَّه إلى كلِّ ما قلتُه حتى الآن .

وذلك أن مبشِّرينا يحدِّثوننا عن إمبراطورية الصين الواسعة كحكومةٍ تُثِير العجب ، وذلك أنها جامعةٌ فى مَبْدئها للخوف والشرف والفضيلة ، ولذا أكون قد وضعتُ بياناً باطلًا عندما قرّرتُ مبادئَ الحكومات الثلاث .

إننى أَجْهَل ما هو هذا الشرف الذى يُحَدَّث عنه لدى شعوبٍ لا تُحمَل على صنع شىء إلَّا بضَرَبات العَصَا[1] .

---

(١) الحكم للعصا فى الصين كما قال الأب دوهالد ، وصف الصين ، جزء ٢ صفحة ١٣٤ .

ثم إن تجارنا بعيدون من بيان هذه الفضيلة التى يحدِّثنا عنها مبشرونا ، فيمكن أن يُستشاروا حَوْل قَطْع موظَّفى الصين للسابلة[١] .

وكذلك فإننى أستشهد بالرجل العظيم اللورد أَنْسُن .

ثم إننا نَطَّلع برسائلِ الأب پارِنِّن ، حَوْل القضية التى حَمَلَ عليها الإمبراطورُ ضدَّ أمراءَ حديثى النعمة[٢] لم يَرُوقُوه ، على خطةِ طغيانٍ اتُّبِعت بلا انقطاع ، وعلى شتائمَ موجَّهةٍ إلى الطبيعة بانتظامٍ أى بدمٍ بارد .

ولدينا ، أيضاً ، رسائلُ مسيو دُومِيرَان ، وكذلك رسائلُ الأب پارنِّن نفسِه عن حكومة الصين ، فقد زال العجبُ بعد أسئلةٍ وأجوبة رصينة جدًّا .

أَلاَ يمكن أن يكون المبشرون قد خُدِعوا عن نظامٍ ظاهر ، وذلك أن يكون قد وَقَفَتْ نظرَهم ممارسةٌ مستمرة لإرادة فردٍ يُحْكم فيهم بمثلها ويُحِبُّون كثيراً أن يَرَوْها فى بَلَاطات ملوك الهند ، وذلك لأنهم لا يذهبون إلى هنالك إلَّا لإحداثِ تغييرات كبيرة ، فيَسْهُل عليهم إقناعُ الأمراء بأنهم يَقْدِرون على صنع كلِّ شىء أكثرَ من إقناعهم الرعايا بقدرتهم على احتمال كلِّ شىء[٣] .

ثم يوجد بعضُ الحقيقة فى الخطأ غالباً ، ومن الأحوال الخاصة ، والوحيدة على ما يحتمل ، ما يُمْكن أن يَجْعل حكومةَ الصين غيرَ بالغةٍ من الفساد ما قد تكونُه ، ومن الأسباب الناشئِ معظمُها عن طبيعة الإقليم ما قَهَرَ العِلَل الأدبية فى ذلك البلد وأوجبَ ضروباً من العجائب .

---

(١) انظر ، فيما تنظر إليه ، إلى رحلة لانج .

(٢) من آل سورنياما ، رسائل العبرة ، المجموعة ١٨ .

(٣) انظر فى الأب دوهالد كيف أن المبشرين انتفعوا بسلطة كانهى لإسكات الموظفين الذين كانوا يقولون ، دائماً ، إن قوانين البلاد لا تبيح استقرار ديانة أجنبية بالإمبراطورية .

وَيَبْلُغ إقليم الصين من الحال ما يُسَهِّل معه تكاثُرَ النوع البشرى تكاثراً عجيباً ، ويبلغ النساء فيه من قوة النسل ما لا يُرَى مثلُه فى الدنيا ، ولم يَقِفْ أقسى الطغيان زيادةَ التناسل هنالك ، ولم يَسْتطع الأمير هنالك أن يقول كما قال فرعون : « ليكن اعتداؤنا عليهم بحكمة » ، مع أن الأجدر به أن يصير إلى توكيد رغبة نِيرُون القائلة بألَّا يكون للجنس البشرى غيرُ رأس واحد ، والصينُ تؤهَلُ دائماً بقوة الإقليم وعلى الرغم من الطغيان ، والصينُ تنتصر دائماً على الطغيان .

والصينُ عُرْضةٌ لمجاعاتٍ كثيرة الوقوع كجميع البلدان التى يكثر الأرُزُّ[1] فيها ، وإذا ما هَلَكَ الشعب جوعاً تَفَرَّق للبحث عن القُوت ، فتتألف فى كلِّ ناحيةٍ عِصاباتٌ من ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، لصوص ، ويُبَاد معظمُها فى البُداءة ، وتَعْظُم أخرى منها وتُبَاد أيضاً ، ولكنَّ مما يَحْدُث أن تُثرِيَ كتيبة فى ولاياتٍ كثيرة بعيدة ، فتتماسك وتتقوَّى وتتحول إلى جيش وتزحف إلى العاصمة ويَجْلِس رئيسُها على العرش .

وتلك هى طبيعة الأمر ، وذلك أن تجازَى الحكومة السيئة فى البُداءة ، وذلك أن تَظْهر الفوضى فيها بغتةً عن افتقار هذا البلد العجيب إلى القوت ، والذى يَجْعل الرجوعَ عن سوء الاستعمال أمراً صعباً فى البلدان الأخرى هو عدمُ وجودِ نتائجَ محسوسةٍ له فيها ، فلا يُنَبَّه الأمير إليه بسرعة وجلاء كما هو الأمر فى الصين .

وهو لا يَشْعُر مطلقاً ، وذلك كأمرائنا ، بأنه يكون أقلَّ سعادةً فى الحياة الأخرى ، وبأنه يكون أقلَّ قدرةً وأقلَّ ثَرَاءً فى هذه الحياة ، إذا كان حكمه سيئاً ، وهو يَعْلَم أنه يَخْسَر الإمبراطورية والحياةَ إذا لم تكن حكومتُه صالحةً .

---

(١) انظر إلى الباب ٢٣ ، فصل ١٤ ، الآتى .

وبما أن الشعب في الصين[1] يَكْثُر دائماً على الرغم من إهمال الأولاد فإنه لا بُدَّ فيها من العمل الذي لا يَكِلُّ لتُخرِجَ الأرض ما يُغتَذَى به ، وهذا يقتضي دقةً كبيرةً من قِبَل الحكومة ، وهي تُعنَى في كلِّ حين بأن يَقْدر جميع الناس على العمل من غير أن يَخْشَوْا هضْمَ متاعبهم ، وهذا ما تكُون به حكومةً مدنية أكثر منها حكومةً منزلية .

وهذا ما أدى إليه النظام الذي يُحدَّث عنه كثيراً ، وقد أُرِيدَ أن تَسُود القوانين مع الاستبداد ، غير أن ما يتصل بالاستبداد يَعُود غيرَ ذي قوة ، ومن العبث أن يريد هذا الاستبدادُ الذي ضُغِطَ بنَكباته تقييدَ نفسه ، فهو يتسلّح بقيوده ، ويصبح أكثرَ هَوْلًا أيضاً .

والصينُ ، إذَنْ ، دولةٌ مستبدة يقوم مَبْدؤها على الخوف ، ومن المحتمل أن كانت الحكومة في عهد الأُسَر المالكة الأولى منحرفةً عن هذه الروح لعدم بلوغها مثلَ اتساعها الحاضر ، بَيْدَ أن الأمر في أيامنا غيرُه في الماضي .

---

(١) انظر إلى مذكرة تسونغتوعن إحياء الأرض ، رسائل العبرة ، المجموعة ٢١ .



الجُزْءُ الثَّاني

البَابُ التَاسِع

صِلَةُ القوانين بقوة الدفاع

الفصل الأوّلُ

كيف تدبّر الجُمهوريات سلامتَها

إذا كانت الجمهوريةُ صغيرةً قُوِّضَتْ بقوة أجنبية ، وإذا كانت كبيرةً قُوِّضَت عن عيبٍ داخليّ .

ويُفْسِد هذا المحذورُ المضاعفُ الديموقراطيات والأرستوقراطياتِ على السواء ، سواءٌ أكانت صالحة أم سيئة ، فالمرضُ في الشيء نفسه ، ولا يُمكِن أيَّ شكلٍ أن يعالجه .

وهكذا توجَد ظاهرةٌ كبيرةٌ قائلة إن الناس كانوا يُكْرَهون في نهاية الأمر على العيش دائماً تحت ظلِّ حكومة فردٍ لو لم يتمثَّلوا نظاماً مشتملًا على جميع المنافع الداخلية للحكومة الجمهورية وعلى القوة الخارجية للملكية ، والجمهوريةُ الاتحادية هي التي أتكلّم عنها .

وشكلُ الحكومة هذا هو عهدٌ توافق به هيئاتٌ سياسية كثيرة على أن يكونوا مواطنين لدولةٍ أعظمَ من التي يريدون إقامتَها ، وهذا هو مجتمعُ المجتمعات التي

يجعلون منها مجتمعاً جديداً يُمكِنه أن يتسع بمجتمعاتٍ جديدة اتّحدَت .

وهذه الجمعيات هى التى ازدهرت بها جماعةُ الإغريق زمناً طويلًا ، وهذه هى التى هَجَم بها الرومان على العالَم ، وهذه هى التى دافع العالَمُ بها ضدَّهم ، ولما بلغت رومة غايةَ عظمتها استطاع البرابرة أن يقاوموها بجمعياتٍ تألفت وراء الرين والدانوب عن هَوْل .

ومن ثَمَّ كان عَدُّ هولندة[1] وألمانية والاتحادِ السويسرىِّ جمهورياتٍ خالدةً فى أوربة .

وكانت الحاجة إلى جمعيات المدن أكثرَ مما فى الوقت الحاضر ، فكانت المدينة العاطلة من القوة عُرْضَةً لأعظم الأخطار ، ولم يكن الفتحُ ليؤدِّىَ إلى ضَياع سلطتها التنفيذية وسلطتها الاشتراعية فقط كما فى أيامنا ، بل كان يؤدى إلى ضَياع مُلْك الناس[2] أيضاً .

ويُمكِن هذا النوعَ من الجمهورية القادرَ على مقاومة القوة الخارجية أن يظل باقياً فى عظمته من غير أن يَفسُد فى الداخل ، فشكلُ هذا المجتمع يتلافى جميعَ المحاذير .

ومَنْ يودّ الاغتصابَ لم يَستطع ، قطُّ ، أن يكون موضعَ ثقةٍ لدى جميع الدول المتحدة على السواء ، وهو إذا ما أصبح بالغَ السلطان أرهب جميعَ الأخرى ، وهو إذا ما أخضع قِسْماً أمكَنَ القسمَ الذى ظلَّ حرًّا أن يقاومه بقُوًى مستقلةٍ عن التى اغتصبها وأن يُرْهقه قبل أن يَتِمَّ استقرارُه .

وإذا حدثت فتنةٌ لدى عُضوٍ من الأعضاء المتحدة أمكن الأخرى أن تُسَكِّنه ،

(١) تألفت من نحو خمسين جمهورية مختلف بعضها عن بعض ، دولة الولايات المتحدة ، لمسيو جانيسون — (٢) الحرية المدنية والأموال والنساء والأولاد والمعابد ، والقبور أيضاً .

وإذا تَطَرّق سوء استعمالٍ إلى ناحيةٍ أُصلح بالنواحي السليمة ، ويُمْكن هذه الدولةَ أن تضمحلّ من جهةٍ من غير أن تضمحلّ من جهة أُخرى ، ويمكن الاتحادَ أن يُحَلّ وأن تبقى دول الاتحاد ذاتَ سيادة .

وتتمتع دولة الاتحاد المؤلفةُ من جُمهورياتٍ صغيرة بمحاسن الحكومة الداخلية لكلٍّ منها ، وهي تتمتع بمنافع الملكيات الكبرى في الخارج بقوة اتحادها .

الفصل الثاني

وجوبُ تأليف النظام الاتحاديٍّ من دولٍ ذات طبيعة واحدة ، ولا سيما الدولُ الجمهورية

انقرض الكنعانيون لأنهم كانوا مؤلَّفين من ملَكيات صغيرة لم تتحد قطُّ ، ولم تدافع عن نفسها دفاعاً مشتركاً ، وذلك عن كون الاتحاد ليس طبيعةً للملَكيات الصغيرة .

وتتألف جُمهورية ألمانية الاتحادية من مُدُنٍ حُرّة ومن دُوَيْلاتٍ خاضعة لأمراء ، وتدلُّ التجربة على أنها أكثرُ نقصاً من جُمهورية هولندة وسويسرة .

والحربُ والتوسعُ هما روحُ الملَكية ، والسِّلْمُ والاعتدالُ هما روحُ الجُمهورية ، فلا يُمْكِن نَوْعَيِ الحكومات هذين أن يبقيا في جُمهورية اتحادية إلّا قَسْراً .

وكذلك نرى في تاريخ الرومان أن جُمهوريات تُوسْكانة الصغيرة تركت الفِيئيِّين عند ما اختاروا لهم مِلكاً ، وقد ضاع كلُّ شيء في بلاد اليونان عند ما نال ملوك مقدونية مكاناً بين الأَنْفكْتُون .

وتجِدُ سِرَّ بقاء جُمهورية ألمانية الاتحادية المؤلفة من أمراء ومُدُنٍ حُرَّة فى وجود رئيس لها يُعَدُّ قاضياً للاتحاد من بعض الوجوه ومِلِكاً له من وجوهٍ أخرى .

الفصل الثالث

أمورٌ أخرى مطلوبةٌ فى الجمهورية الاتحادية

لا تستطيع ولايةٌ فى جُمهورية هولندة أن تَعْقِد حِلْفًا من غير موافقة الأُخَرِ ، وهذا القانون طيبٌ ، وضرورىٌّ أيضًا ، فى الجُمهورية الاتحادية ، وهو يُعْوِزُ النظامَ الجِرْمانىَّ حيث كان يُمْكِن أن يتلافى المصائبَ التى قد تَحْدُث لجميع الأعضاء عن غَفْلةِ أحدها أو طموحه أو شُحِّه ، وتكون الجُمهوريةُ التى تلتحم باتحادٍ سياسىٍّ قد وهبت نفسها تماماً ولم يبق عندها ما تُعْطِى .

ومن الصعب أن تكون الدول التى تشترك متساويةً عِظَماً وقدرة ، وقد كانت جمهورية اللِّيكيين[1] مؤلَّفةً من ثلاث وعشرين مدينة فكان لكلٍّ من المدن الكبرى ثلاثةُ أصوات فى المجلس العامّ ، ولكلٍّ من المدن المتوسطة صوتان ، ولكلٍّ من المدن الصغرى صوتٌ واحد ، وتؤلِّف جُمهورية هولندة من سبع ولايات كبيرة وصغيرة تَمْلِك كلٌّ واحدةٍ منها صوتاً واحداً .

وكانت كلٌّ واحدة من مُدُن لِيكْية[2] تدفع تكاليفَها بنسبة ما لها من الأصوات، ولا تستطيع ولاياتُ هولندة اتباعَ هذه النسبة ، بل تتبع نسبة قدرتها كما يَنْبَغى .

---

(١) استرابون ، باب ١٤ — (٢) المصدر نفسه .

وكان قضاة المدن وحكامها فى ليكية[١] يُنتخبون من قِبَل المجلس العامّ على النسبة التى تكلمنا عنها ، وهم لا يُنتَخبون من قِبَل المجلس العامّ فى هولندة مطلقاً ، وإنما تختار كلُّ مدينةٍ حكامها ، وإذا ما وجب تقديمُ نموذجٍ لجمهورية اتحادية حسنة اتخذتُ جمهوريةَ ليكية .

الفصل الرابع

كيف تُدَبِّر الدولُ المستبدة سلامتها

كما أن الجمهوريات تُدَبِّر سلامتها باتحادها تُدَبِّر الدول المستبدة سلامتها بافتراقها وتماسكها وحدَها ، وذلك بأن تُضَحِّيَ بقسم من البلد وتخرِّبَ الحدودَ وتحوِّلها إلى صحارَى ، فيصبح جسم الإمبراطورية منيعاً .

ومن قواعد الهندسة أن الأجرام كلما اتسعت صَغُرت دائرتُها نسبةً ، ولذا تكون طريقةُ تخريب الحدود هذه أكثرَ احتمالا فى الدول الكبيرة مما فى الدول المتوسطة .

وتصنع هذه الدولة ضدَّ نفسها كلَّ سوءٍ يُمكِن عدوًّا جائراً أن يصنعه ضدَّها ، عدوًّا لا يمكن وَقفُه .

وتحافظ الدولة المستبدة على حالها بنوعٍ آخر من الافتراق يكون بوضع الولايات البعيدة قبضةَ أميرٍ يغدو إقطاعيًّا ، وللمُغول والفُرْس وأباطرة الصين أمراؤهم الإقطاعيون ، وقد أصاب الترك بجعلهم التتَر والمُلداف والفَلَاق ، والترانسِلْفانَ سابقاً ، بينهم و بين أعدائهم

(١) المصدر نفسه .

الفصل الخامس
كيف تدبِّر الملكية سلامتها

لا تُخَرِّب المَلَكيةُ نفسَها كالدولة المستبدة ، ولكن الدولة ذاتَ الاتساع المتوسط يُمْكِن أن تُغْزَى ، ولِذَا تكون ذاتَ حُصُون للدفاع عن حدودها وذاتَ جيوشٍ للدفاع عن حصونها ، وفيها تُنَازِعُ أصغرُ بُقْعَةٍ بمهارةٍ وشجاعة وعِناد ، وتقوم الدول المستبدة بغاراتٍ بعضُها على بعض ، ولا تقوم بالحرب غيرُ المَلَكيات .

والحصونُ خاصَّةٌ بالمَلَكيات ، وتَخْشَى الدول المستبدة أن تكون صاحبةَ حصون ، وهى لا تَجْرُؤ على تفويض أمرها إلى أحد ، وذلك لأنك لا تَجِدُ أحداً يُحِبُّ فيها الدولةَ والأمير .

الفصل السادس
قوةُ الدول الدفاعيةُ على العموم

يجب ، لتكون الدولة فى مَنَعَتها ، أن يكون اتساعُها من الحال ما تتناسب معه السرعةُ التى يُمْكن أن تُهَاجَم بها والسرعةُ التى يمكن أن تتخذها لإحباط هذا الهجوم ، و بما أن الذى يَهْجُم يُمْكِن أن يَظْهَر فى كلِّ مكان أولَ الأمر وَجَب ظهورُ المُدَافِع فى كل مكان أيضاً ، ومن ثَمَّ أن يكون اتساعُ الدولة من الاعتدال ما يناسب درجةَ السرعة التى أنعمت الطبيعة بها على الناس للانتقال من محلٍّ إلى آخر .

وفرنسة و إسپانية كلتاهما من الاتساع المطلوب تماماً ، وتكون القُوَى من صلاح

الاتصال ما تتوجَّه معه إلى حيث يُراد ، وتلتحق الجيوشُ هنالك وتنتقل من حدٍّ إلى آخر بسرعة ، ولا يُخْشَى فيها أيُّ أمرٍ يحتاج إلى بعض الزمن ليُنَفَّذ .

ومن الحظِّ العجيب فى فرنسة أن كانت العاصمة قريبةً من مختلف الحدود بنسبة ضعفها ، فيُحْسِن الأمير رؤيةَ كلِّ قسم من بلده على قَدَر ما يكون مُعَرَّضاً .

ولكن دولةً واسعة كفارسَ إذا ما هُوجمت وجب انقضاء أشهرٍ حتى يُمْكن جيوشَها المبعثَرةَ أن تجتمع ، ولا تُغِذُّ سَيْرَها فى مثل تلك المدة كما يُصْنَع فى خمسةَ عشرَ يوماً ، وإذا قُهِرَ الجيش الذى على الحدود شُتِّتَ ، لا ريب ، لأن مراكز رجوعه غيرُ قريبة ، ويتقدم الجيش المنصور ، الذى لا يلاقى مقاومةً ، طاوياً المراحل ، ويَظْهَر أمام العاصمة ويحاصرها ، على حينٍ لا يكاد يُمْكِن إنباء حكام الولايات بضرورة الإمداد ، ومن يُبْصِر اقترابَ الثورة يُعَجِّلها بعدم الطاعة ، وذلك لأن من الناس مَنْ يُبْدُون الوفاءَ حَذَر قُرْب العِقاب فقط ، ويَعُودُون غيرَ ذلك إذا ما رأَوْا بُعْدَه ويعْمَلون فى سبيل مصالحهم الخاصة ، وتنحلُّ الإمبراطورية وتسقط العاصمة وينازع الفاتِحُ الحكامَ ولاياتِهم .

ولا تقوم قوة الأمير الحقيقية على سهولة الفتح بمقدار ما تقوم على صعوبة مهاجمته وعلى ثباته إذا ما جاز لى قولُ هذا ، غير أن اتساع الدول يدلُّها على النواحى الجديدة التى يُمْكِن أن تؤخذ منها .

وهكذا يجب على الملوك أن يكونوا حُكَماءَ فى زيادة سلطانهم ، ولا ينبغى لهم أن يكونوا أقلَّ رَشَداً من ذلك فى تحديدها ، وهكذا يجب عليهم حين يُقْصُون محاذيرَ الضِّيق أَلَّا يَنْسَوْا محاذير الاتساع .

الفصل السابع

تأمـــلات

اتهم أعداء أميرٍ عظيم ، مَلَكَ زمناً طويلًا جدًّا ، هذا الأميرَ ألفَ مرةٍ اتهاماً ناشئاً عن مخاوفهم أكثر مما عن عقولهم كما أعتقد ، بأنه وضعَ خِطةَ ملَكيةٍ عامَّةٍ وسار عليها ، ولو وُفِّق لذلك ما كان شيء أشأم من ذلك على أوربة ورعاياه القدماء وعليه وعلى آله ، وقد أسعفه الربُّ ، الذى يَعْلَمَ المنافع الصحيحة ، بهزائمَ أحسنَ من انتصاراتٍ يُوَفَّق لها ، وذلك أنه جَعَله أقوى الجميع بدلاً من أن يجعله ملكَ أوربة الوحيد .

وما كان شعبه الذى لم يَحِنَّ فى البلاد الأجنبية إلى غير ما غادَرَ ، والذى يَعُدُّ المجدَ أعظمَ خيرٍ حين تَرْكه بلدَه وأكبرَ مانع من الرجوع إليه حين وجوده فى البلدان البعيدة ، والذى يُزْعِج حتى بمزاياه لِمَا يَجْمَع بينها و بين الازدراء ، والذى يحتمل الجروحَ والأخطار والمتاعب ، لا ضَياعَ ملاذِّه ، والذى لا يُحبُّ شيئًا كحُبِّه لمرَحه ، والذى يَتَعزَّى عن خُسران إحدى المعارك بتَغَنِّيه بالقائد ، ما كان شعبُه هذا ليَقْصُر فى بلدٍ حتى آخرِ الأمر من غير أن يَقْصُر فى جميع البلدان الأخرى ، ولا أن تفُوته ساعةٌ من غير أن تَفُوتَ إلى الأبد .

الفصل الثامن

الحالُ التي تكون قوةُ الدولة الدفاعيةُ فيها أدنى من قوتها الهجومية

قال السِّرْ كُوسِى للملك شارل الخامس: « ليس الإنكليز من شِدَّة الضَّعف ومن سهولة الغَلَب ما يُقْهَرون معه فى غير بلادهم » ، وهـذا ما كان يقال عن الرومان ، وهذا ما جرَّبه القرطاجيون ، وهذا ما يَحْدُث لكلِّ دولةٍ أرسلت جيوشاً إلى البعيد لتجمع بقوة النظام والسلطان الحربيِّ مَن انقسموا فى بلادهم عن مصالحَ سياسيةٍ أو مدنية ، والدولةُ تكون ضعيفةً عن مَرَضٍ عُضَال ، وتَزِيد ضعفاً بالدواء .

ويُعَدُّ قولُ السِّرْ كُوسى استثناءً للقاعدة العامة القائلة بألاَّ تُبَاشَرَ حروبٌ بعيدة مطلقاً ، ويؤيِّد هذا الاستثناء القاعدةَ جيداً لأنه لا يُطَبَّق على غيرِ من نَقَضوا القاعدة .

الفصل التاسع

قوةُ الدول النسبيةُ

إن كلَّ عظمةٍ وكل قوةٍ وكلَّ سلطةٍ أمرٌ نسبيٌّ ، فيجب أن يُحْتَرَز من نقصِ العظمة النسبية بمحاولة زيادة العظمة الحقيقية .

وقد بلغت فرنسة أقصى عظمتها النسبية فى أواسط عهد لويسَ الرابعَ عشرَ ، ولم يكن لألمانية ، بَعْدُ ، من عظماء الملوك غيرُ الذين كانوا لها منذ زمن ، وكانت هذه هى حال إيطالية ، وكان لا يتألف من اسكتلندة وإنكلترة كتلةٌ ملَكية مطلقاً ،

وكان لا يتألف من أرغونة وقشتالة ذلك ، فضَعُفت أقسامُ إسپانية المنفصلةُ بذلك ، وأضعفتها ، ولم تكن روسية معروفةً فى أوربة أكثر من القِرم .

الفصل العاشر

ضعف الدول المجاورة

إذا كانت الدول المجاورة فى دور الانحطاط وَجَب الاحترازُ من تعجيل انهيارها ، وذلك لأسعدِ ما يكون عليه الوضع ، ولأصلح ما يكون من وجود الأمير بجانب آخرَ يتلقَّى فى سبيله جميعَ نوائب الطالع ونَكَباتِ الدهر ، ومن النادر أن يُسْفِر فتحُ مثل هذه الدولة عن زيادةٍ فى السلطان الحقيقىِّ يَعْدِل ما يُفْقَد من السلطان النسبىِّ .

البَابُ العَاشِرُ

صِلةُ القوانين بقوة الهجوم

الفصل الأول

قوة الهجوم

تُنَظِّم قوةُ الهجوم بحقوق الأمم ، أى بالقانون السياسىِّ للأمم من حيث صلةُ بعضها ببعض .

الفصل الثانى

الحـــرب

حياةُ الدول كحياة الأفراد ، فكما أنه يَحِقُّ للناس أن يَقْتُلوا فى حال الدفاع الطبيعىِّ يحقُّ للدول أن تحارب حفظاً لنفسها .

ويحقُّ لى أن أَقْتُل عن دفاعٍ طبيعىٍّ ، وذلك لأن حياتى لى كما أن حياة الذى يَهْجُمُ علىَّ هى له ، والدولةُ ، كذلك ، تحارب لأن بقاءها حقٌّ ككلِّ بقاءٍ آخر .

ولا يستلزم حقُّ الدفاع الطبيعىِّ بين الأهلين ضرورةَ الهجوم مطلقاً ، وليس للأهلين غيرُ الالتجاء إلى المحاكم بدلاً من الهجوم ، وهم لا يستطيعون ممارسةَ حقِّ

هذا الدفاع ، إذَنْ ، فى غير الأحوال العابرة التى يُهْلَك فيها إذا ما انْتُظِر عَوْنُ القوانين ، غير أن حَقَّ الدفاع الطبيعىِّ بين المجتمعات يقتضى ضرورةَ الهجوم أحياناً ، وذلك عند ما ترى أُمةٌ أن السِّلْم الطويلة تَجْعل أمةً أخرى فى حالٍ تَقْضِى معه عليها فيكون الهجوم فى هذا الحين وسيلةً وحيدةً لمَنْع هذه الإبادة .

ومن ثَمَّ يَحِقُّ للمجتمعات الصغيرة فى الغالب أن تحارب المجتمعاتِ الكبيرةَ ، وذلك لأنها تكون ، غالباً ، فى حالٍ تَخْشَى معه أن تُبَاد .

إذَنْ، يُشْتق حَقُّ الحرب من الضرورة والعدل الصارم ، وإذا كان من يُوَجِّهون ضميرَ الأمراء أو آراءهم لا يقفون عند هذا الحدّ ضاع كلُّ شىء ، وعندما يُسْتَنَدُ إلى مبادئَ مُرَاديةٍ للمجد واللياقة والمنفعة تَغْمُرُ الأرضَ سيولٌ من الدماء .

ولا يُحَدَّث عن مَجْد الأمير على الخصوص ، فمجدُه يقوم على زهوه ، وهذا هَوًى ، لا حَقٌّ شرعىّ .

نَعَمْ ، قد يُؤدى صيتُ سلطته إلى زيادة قُوَى دولته ، غير أن شهرة عدله تَزِيد هذه القُوَى مع ذلك .

الفصل الثالث

حقُّ الفتح

يُشْتَقُّ حقُّ الفتح من حقِّ الحرب ، وهو نتيجةٌ له ، فيجب أن يَتَّبع روحَه إذَنْ .

وإذا ما قُهِرَ شعبٌ اتَّبع حقُّ الفاتح عليه أربعةَ قوانين : قانونَ الطبيعة التى

تجْعَل كلَّ شيء يَميل إلى حفظ الأنواع ، وقانونَ العرفان الطبيعيِّ الذى يقضى بأن نفعل بالآخرين ما نودُّ أن يُفْعَل بنا ، والقانونَ الذى يُوجِد المجتمعاتِ السياسيةَ على وجهٍ لم تُحَدِّد الطبيعةُ دوامَهُ مطلقاً ، ثم القانونَ المستنبَط من الأمر نفسه ، والفتحُ كَسْبٌ ، وتَحْمِل روحُ الكَسْب معها روحَ الحفظ والعادة ، لا روحَ الإبادة .

وإذا ما قَهرتْ دولةٌ دولةً أخرى عاملتْها بأحد الأساليب الأربعة الآتية وهى : أن تداوم على الحُكم فيها وَفْقَ قوانينها فلا تقوم مقامها فى غير ممارسة الحكومة السياسية والمدنية ، أو أن تمنحَها حكومةً سياسية ومدنيَّة جديدة ، أو أن تَهدِم المجتمع وتُفَرِّقه فى مجتمعاتٍ أخرى ، أو أن تُبِيدَ جميعَ الأهلين .

فأما الأسلوبُ الأول فيلائم حقوق الأمم التى نَتَّبعها اليوم ، وأما الأسلوب الرابع فأكثرُ ملاءمةً لحقوق الأمم لدى الرومان ، لهذه الحقوق التى يُحْكَم عند النظر إليها فى مقدار ما أصبحنا به من حُسْنِ حال ، وأقدِّم احترامى إلى أزمتنا الحديثة والرَّشَد الحاضر ودِينِ اليوم وفلسفتنا وأخلاقنا .

وبما أن مؤلفينا فى الحقوق العامة المستندين إلى التواريخ القديمة خرجوا من دائرة التشدد وَقَعُوا فى ضلالٍ كبير ، أى اتبعوا الهوَى ، فافترضوا للفاتحين حقًّا ، وأىُّ حقٍّ ، فى القتل ، وهذا ما أدَّى إلى استنباطهم نتائجَ هائلةً كالمبدأ وإلى وضعهم قواعدَ لم يَعْمَل بها الفاتحون أنفسُهم ، قَطُّ ، عند اتصافهم بشىء من الإدراك ، ومن الواضح أن الفتح إذا تَمَّ لم يَعُدْ للفاتح حقُّ القتل ما أصبح بذلك فى غير حال الدفاع الطبيعىّ ، وصار فى غير حال المحافظ على سلامته الخاصة .

والذى حَمَلهم على ذلك التفكير هو أنهم اعتقدوا أن الفاتح كان ذا حقٍّ فى تقويض المجتمع ، فاستنبطوا من هذا أنه كان يحقُّ له أن يُبِيد الناسَ الذين يتألَّف

منهم هذا المجتمع ، فهذه نتيجةٌ فاسدة لمبدأٍ فاسد ، وذلك لأنه لا يُسْتَخْرَج مِنْ إبادة المجتمع وجوبُ إبادة من يتألف منهم ، وذلك لأن المجتمع هو اتحادُ الناس ، لا الناسُ ، فصفةُ المواطن قد تزول ، وصفةُ الإنسان تبقى .

وقد استنبط السياسيون حقَّ الاستعباد من حَقٍّ القتل فى الفتح ، غير أن النتيجة هى من الفساد كالمبدأ .

ولا يجوز الاستعباد إلاّ عند ضرورة المحافظة على الفتح ، وغايةُ الفتح هى المحافظة ، وليس الاستعبادُ غايةَ الفتح مطلقاً ، ولكنْ قد يكون وسيلةً لازمةً للحفظ .

و إذا وقع ذلك كان دوامُ الاستعباد مناقضاً لطبيعة الأمور ، ويجب أن يتحول الشعب المستعْبَدُ إلى رعيةٍ ، والاستعبادُ فى الفتح أمرٌ طارئ ، والاستعبادُ يَجِبُ انقطاعُه بعد مرورِ زمنٍ يلتحم فيه جميع أجزاء الدولة المفتوحة بأجزاء الدولة الفاتحة من حيث العاداتُ والزواجاتُ والقوانينُ والجمعيات و بعضُ الانسجام النفسىّ ، وذلك لأن حقوق الفاتح لا تقوم إلا على عدم وجود تلك الأمور ، وعلى وجود تباعدٍ بين الأمتين ، كأن لا تَثِقَ إحداهما بالأخرى .

وهكذا يجب على الفاتح الذى يستعبد الشعبَ أن يحتفظ بوسائل إخراجه من هذا الاستعباد ، وهذه الوسائلُ مما لا يُحْصِيه عَدٌّ .

ولا أتكلم هنا عن أمور مبهمة ، وعلى هذا الوجه سار آباؤنا الذين فتحوا الإمبراطورية الرومانية ، فألانوا القوانينَ التى وضعوها بين النار والجهاد والصَّوْلة وزَهْو النصر ، وجعلوا قوانينَهم عادلةً بعد أن كانت قاسية ، وكان البُورْغون والقُوط واللُّنْبَار يريدون بقاء الرومان قوماً مغلوبين ، فَجَعلت قوانينُ أُوريك وغُونْدِبُو

ورُوتَارِيس من البربرىّ والرومانىّ ابْنَىْ وطنٍ واحد[1] .

ونزَع شارْلُمانُ إلى قَمْع السَّكْسُون فنزَع منهم الحرية ومُلْكَ الأموال ، وحَرَّرهم لويس الحليم[2] فلم يَصْنَع ما هو أحسنُ من هذا فى جميع عهده ، وألان الزمنُ والاستعباد طِباعَهم فجعلا منهم أناساً صادقين على الدوام .

الفصل الرابع

بعض فوائد الشعب المغلوب

يُحْسِن السياسيون صُنْعًا إذا ما تكلموا عما يُمْكِن حقَّ الفتحِ أن يأتىَ به إلى الشعب المغلوب من الفوائد أحياناً بدلاً من أن يستنبطوا منه نتائجَ مشؤومةً جدًّا ، وكانوا يُدْرِكون هذا بأحسنَ مما هم عليه لو اتُّبِع ما عندنا من حقوق الأمم اتباعاً وثيقاً وأُيِّد فى جميع الأرض .

وليست الدولُ المقهورة فى تمام قوة نظامها عادةً ، وذلك أن الفساد تَسَرَّب فيها ، وعادت قوانينُها لا تُنَفَّذ ، وصارت الحكومةُ باغية ، ومن ذا الذى يَشُكُّ ، إذَن ، فى عدم كَسْب مِثْل هذه الدولة وانتفاعِها بالفتح نفسه إذا كان هذا الفتحُ غيرَ مُخَرِّب ! وماذا تَخْسَر الحكومة التى تَصِلُ إلى مرحلةٍ يَتَعذَّر عليها إصلاحُ نفسها فيها من صَهْرِها ثانيةً ؟ ويُمْكِن فاتحاً يَقْتَحم شعباً حيث يَنتحل الغنىُّ ، من غير أن يُشْعَر به ، ما لا يُحْصى من وسائل الغصب بألف حيلة وألف مكيدة ، وحيث يرَى التَّعِسُ الذى

---

(١) انظر إلى المؤلف المشكوك فيه لحياة لويس الحليم فى مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٩٦ .

(٢) انظر إلى مجموعة قوانين البرابرة والباب ٢٨ الآتى .

يَمْنُ تحوُّلَ ما كان يعتقده سوءَ استعمالٍ إلى قوانينَ فيجد أنه فى سواء الضغط وأنه مخطئٌ فى حِسٍّ هذا ، أقولُ يُمكِن فاتحاً كهذا أن يَقْلِب كلَّ شيء ، فيكون الظلمُ الأصمُّ أولَ شيء يتأذَّى من القَهْر .

ومن ذلك ما رُئِىَ من وجود دولٍ يَجُور عليها ملتزمو الجباية فيكون لها فَرَجٌ بالفاتح الذى لم يكن عنده ما عند الأمير الشرعىّ من التزامات واحتياجات ، وتُصْلَح المساوىء ، حتى من غير أن يُصْلِحها الفاتح .

ومما يَحْدُث أحياناً أن تُسْفِر قناعة الأمة الفاتحة عن تركها للمغلو بين ما كان قد نُزِع منها فى عهد الأمير الشرعىِّ من الحاجىِّ .

وقد يَقْضِى الفتحُ على الأوهام الضارَّة فيَضَع الأمةَ ، كما أجْرُؤ على القول ، تحت طالعٍ أطيبَ .

وأىُّ خيرٍ كان الإسپانُ غيرَ قادرين على صنعه للمكسيكيين ؟ كان عليهم أن يَمْنَحُوهم ديناً لَيِّناً فأتَوْهم بخرافة حمقاء ، وكان يُمْكِنهم أن يجعلوا العبيدَ أحراراً فجعلوا الأحرارَ عبيداً ، وكانوا يستطيعون أن يُنَوِّروهم حولَ مساوىء الضحايا البشرية فاستأصلوهم بدلاً من ذلك ، وما كنتُ لأختم بيانى لو أردتُ الحديثَ عن جميع المحاسن التى لم يَصْنَعوها وجميعِ الشرور التى صنعوها .

وعلى الفاتح أن يتلافى بعض الشرور التى صنعها ، وهكذا أُعرِّف حَقَّ الفتح بقولى : إنه حقٌّ ضرورىٌّ شرعىٌّ مؤسفٌ يَدَعُ فى كلِّ حينٍ دَيْناً عظيماً يؤدِّى براءةً للذمة نحو الطبيعة البشرية .

الفصل الخامس

ملكُ سَرَقوسة : جيلُون

إن أجمل معاهدة حَدَّث عنها التاريخ هي التي عَقَدها جِيلُونُ مع القرطاجيين على ما أعتقد ، فهي تَبْغِى إلغاءهم عادة ذبح أبنائهم[1] ، يا له من شيء عجيب ! لقد هَزَم ثلاثَمئة ألفِ قَرْطاجيّ ، فوضَع شرطاً غيرَ نافعٍ لسواهم ، و إن شئت فقل إنه اشترط ذلك في سبيل الجنس البشريّ .

وكان أهلُ بَقْطِريان يُلقُون آباءهم الشِّيبَ للكلاب حتى تأكلها ، فحَرَّم الإسكندر[2] عليهم ذلك ، فكان هذا نَصْراً له على الخرافة .

الفصل السادس

الجمهورية الفاتحة

إن مما يخالف طبيعة الأمور في النظام الاتحاديّ أن تَفْتَح دولةٌ متحدةٌ من الأخرى كما رأينا ذلك لدى السويسريين[3] في أيامنا ، وأقلُّ من هذا إيلاماً ما يقع في الجُمهوريات الاتحادية المختلطة حيث تكون الشركة بين جُمهورياتٍ صغيرة وملَكياتٍ صغيرة .

و إن مما يخالف طبيعة الأمور أيضاً أن تَفْتَح دولةٌ ديموقراطية مُدُناً لا يُمْكِن

---

(١) انظر إلى مجموعة دو باربايرا (تاريخ المعاهدات القديمة ، أمستردام ١٧٣٩) ، مادة ١١٢ .

(٢) استرابون ، باب ١١ – (٣) في سبيل توكنبرغ .

أن تَدْخُل ضمن نِطاق الديموقراطية ، فيجب أن يَقْدِر الشعبُ المقهور على التمتع بمزايا السيادة كما سَنَّه الرومان فى البُداءة ، و يجب قَصْرُ الفتح على عدد الأهلين الذى يُقرَّر للديموقراطية .

وإذا غَلَبت الديموقراطيةُ شعباً لتسيطر عليه كرعيَّةٍ جعلت حريتَها الخاصةَ عُرْضةً للخطر ، وذلك لمَنْحها مَنْ تُرْسلهم إلى الدولة المقهورة من الحكام سلطةً كبيرةً جدًّا .

وأىُّ خطر لا تَقَعُ فيه جُمهورية قرطاجة لو استولى أَنيبالُ على رومة ؟ وماذا كان لا يَصْنَع فى بلده بعد النصر وهو الذى أوجب فيه عِدَّةَ ثَوْرات بعد هزيمته[1] ؟

ما كان هانُّون ليستطيعَ إقناعَ السِّنات بمَنْع المَدَد عن أنيبال لو تكلَّم عن حسدٍ فقط ، وما كان هذا السِّنات الذى حَدَّثنا أرسطو عن رَشَده (وهذا أمرٌ يُثْبِتُه لنا ازدهار هذه الجُمهورية جيداً) ليستطيع القَطْع فى الأمر إلاَّ عن أسباب صائبة ، و إلا كان بالغَ البلاهة حتى لا يرى جيشاً بعيدا من هنالك ثلاثمئة فَرْسَخٍ يُمْنَى بخَسَاراتٍ ضرورية يجب تلافيها .

وكان حزبُ هانُّونَ يريد تسليم أنيبال إلى الرومان[2] ، ولم يكن الرومان هم الذين يُخْشَوْن حينئذ ، بل أنيبالُ .

وكان لا يُمْكن اعتقادُ انتصاراتِ أنيبالَ كما قيل ، ولكن كيف يُشَكُّ فيها ؟ وهل كان القرطاجيون المنتشرون فى جميع الأرض يَجْهَلون ما يقع فى إيطالية ؟ لم يَرِدْ

---

(١) كان على رأس حزب مشاغب .

(٢) كان هانون يريد تسليم أنيبال إلى الرومان كما أراد كاتون تسليم قيصر إلى الغوليين .

إرسالُ مَدَدٍ إلى أنيبال لأنهم كانوا لا يجهلون ذلك .

ويُصْبِح هانُّونُ أشدَّ تصلُّباً بعد تريبي ، و بعد ترازيمِن ، و بعد كانْ ، وخوفُه ، لا عدمُ تصديقه ، هو الذى كان يزيد .

الفصل السابع
مواصلةُ الموضوع نفسِه

ويوجد محذورٌ آخرُ للفتوح التى تتمُّ للديموقراطيات ، وتكون حكومتُها ممقوتة من قِبَل الدول المغلوبة ، وتكون هذه الحكومة مَلَكيةً زَعْمًا ، وأما ، فى الحقيقة ، فهى أقسى من المَلَكية ، وذلك كما تدلُّ عليه التجربة فى كلِّ زمانٍ وكلِّ مكان .

وتكون الشعوبُ المقهورة كئيبةً فيها ، فلا تتمتع بفوائد الجُمهورية ولا بفوائد المَلَكية .

وما قلته عن الدولة الشعبية يُمكِن أن يُطَبَّق على الأريستوقراطية .

الفصل الثامن
مواصلةُ الموضوع نفسه

وهكذا إذا ما أخضعتْ جُمهوريةٌ شعباً وجب عليها أن تحاول إصلاحَ المحاذير التى تنشأ عن طبيعة الأمر، وذلك بأن تَمنَحه حقًّا سياسيًّا صالحًا وقوانينَ مدنيةً صالحة .

ومما حَدَث أن جُمهوريةً إيطالية كانت تُمْسِك أُناساً من أهل الجُزُر تحت

سلطانها ، غير أن حقوقها السياسية والمدنية كانت فاسدة نحوهم ، ومما يُذْكَر مرسومُ العفو العامّ الذى يقضى بألاَّ يُحْكَم عليهم بعده بعقوباتٍ إرهابية كما يقتضيه ضميرُ الحاكم[1] الخبيرُ ، ومن الرعايا مَنْ يطالبون بامتيازاتٍ فى الغالب كما رئى ، وهنا يَمْنَح ولىُّ الأمر حقوقَ جميع الأمم .

الفصل التاسع

المَلَكية التى تفتح ما حولها

تَغْدُو المَلَكية مرهوبةً إذا ما استطاعت السَّيرَ طويلاً قبل أن يُضْعفها التوسع ، وتَدُوم قوتها على قَدَر ضَغْطِ المَلَكياتِ المجاورة إياها .

ولا ينبغى لها أن تَسْلُكَ سبيلَ الفتح ، إذَنْ ، إلا إذا بقيت داخل حدود حكومتها الطبيعية ، ومن الحكمة أن تَقِف فَوْرَ مجاوزتها هذه الحدود .

وإذا وَقَع هذا النوعُ من الفتح وَجَبَ تركُ الأمور كما كانت عليه ، أى أن تبقى المحاكم نفسُها ، والقوانينُ نفسُها ، والعاداتُ نفسُها ، والامتيازاتُ نفسها ، فلا يُغَير غيرُ الجيش واسم الملك .

وإذا ما وَسَّعت المَلَكيةُ حدودَها بفتح بعض الولايات المجاورة وَجَب أن تعاملها بحِلْم عظيم .

---

(١) فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٧٣٨ ، طبع عند فرنشيلى فى جنيف ، Vietamo al nostro general governatore in detta isola ,di condannare in avenire solamente ex informatâ ex informatâ conscientiâ persona alcuna nazionale in pena afflittiva. Potrâ ben si far arrestare ed incarcerare le persone che gli saranno sospette; salvo di renderne poi a noi conto sollecitamente المادة ٦ وانظر أيضاً إلى جريدة أمستردام ٢٣ من ديسمبر سنة ١٧٣٨ .

وإذا ما جاهدت المَلَكيةُ فى سبيل الفتح طويلاً دِيسَتْ ولاياتُها القديمة كثيراً كما هى العادة ، وذلك لِمَا عليها أن تعانيه من المساوئ الجديدة والمساوئ القديمة ، ولِمَا تؤدى إليه العاصمة الواسعة من إقفار الولايات بابتلاعها الجميعَ غالباً ، والواقعُ أن الدولة تَضِيعُ إذا ما عُومِلت الشعوبُ المقهورة بعد الفتح حَوْل المُلْك كما يعامَل الرعايا الأصليون ، وذلك أن الولاياتِ المفتوحةَ ترسل إلى العاصمة من الضرائب ما لا يَعُود إليها ، وأن الخرابَ يَعُمُّ الحدود بما تصبح معه أكثرَ ضعفاً ، وأن الرعايا يَغْدُون أسوأ تعلُّقاً ، وأن مِيرَة الجيوش التى يجب أن تَبْقى وأن تَسِيرَ هنالك تَصيرُ أشدَّ تقلُّباً .

والحالُ اللازمة للمَلَكية الفاتحة هى : تَرَفٌ هائلٌ فى العاصمة ، وبؤسٌ فى الولايات التى تبتعد عنها وفَيْضٌ فى الأطراف ، والأمرُ كما فى كُرَتنا من حيث كونُ النار فى المركز والخُضْرَةِ على السطح ومن حيث وجودُ أرضٍ جافةٍ باردةٍ جديبةٍ بين الاثنتين .

الفصل العاشر
المَلَكيةُ التى تَفْتَح مَلَكيةً أخرى

مما يَحْدُث أحياناً أن تفتح مملكةٌ مملكةً أخرى ، وكلما كانت هذه صغيرةً حَسُن احتواؤها بالحصون ، وكلما كانت عظيمةً حَسُن حفظها بالمستعمرات .

الفصل الحادى عشر

عاداتُ الشعب المغلوب

لا يَكفى أن تُترك للأمة المقهورة قوانينُها فى تلك الفُتُوح ، فقد يكون من الضرورىّ أن تُترَك لها عاداتُها ، وذلك لأن الشعب يَعرِف عاداتِه ويُحِبُّها ويدافعُ عنها دائماً أكثرَ منه حِيالَ قوانينه .

ويقول المؤرخون(١) إن الفرنسيين طُرِدُوا تسعَ مراتٍ من إيطالية بسبب وقاحتهم تِجاه النساء والبنات ، فكثيرٌ على أمة أن تحتمل زهوَ الغالب ، ثم أن تَصْبِر على مخالفته للأدب ، وعلى بعده من الرصانة ، وهذا أكثرُ إيلاماً لا ريب ، لإفراطه فى الإهانات إلى ما لا حدَّ له .

الفصل الثانى عشر

قانونٌ لكُورش

لا أعُدُّ صالحاً ذلك القانونَ الذى وضعه كُورش فلا يستطيع اللوديُّون أن يزاولوا به غيرَ المِهَن الخسيسة أو المِهَن الفاضحة ، وقد عُنِىَ فى البُداءة بما هو ألزمُ من غيره ، فقد فكّر فى الفِتَن ، لا فى الغارات ، ولكن الغاراتِ لا تَلْبَث أن تأتى ، فيتَّحِد الشعبان ويَفْسُدان ، وكنتُ أُفضِّل بقاءَ غِلْظة الشعب الغالب بالقوانين على بقاء نعومة الشعب المغلوب بها .

(١) تصفح « تاريخ العالم » لمسيو پوفندورف .

وحاول طاغيةُ كُومَ[١] أرِيسْتُودِمُ ، أن يُوهِن بأسَ الشباب فأراد أن يُطْلق الفِتْيانُ شعورَهم كالفَتيات ، وأن يُزَيِّنُوها بالأزهار وأن يَلْبَسُوا ثياباً مختلفةَ الألوان حتى الأعقاب ، فإذا ما ذهبوا إلى معلِّميهم فى الرقص والموسيقا حَمَل لهم نِسْوةٌ مَظَالَّ وعطوراً ومراوحَ ، وإذا ما كانوا فى الحَمّام قَدَّمْنَ إليهم مِشَاطاً ومَرَايا ، وكانت هذه التربية تدوم إلى العشرين من العُمُر ، وما كان هذا ليلائم غيرَ طاغيةٍ صغير يَعْرِض سيادتَه دفاعاً عن حياته .

الفصل الثالث عشر

شارلُ الثانىَ عشرَ

أوجب هذا الأمير ، الذى لم يستعمل غيرَ قُوَاه فقط ، سقوطَه بوضعه خِططاً كان يتعذَّر تنفيذُها بحربٍ طويلة ، أى بأمرٍ كانت مملكته غيرَ قادرةٍ على تأييده .

ولم تكن فى دور الانحطاط تلك الدولةُ التى حاول هدمَها ، بل كانت إمبراطوريةً ناشئةً ، وقد انتفع الروس بالحرب التى شَنَّها عليهم كمدرسةٍ ، فكانوا يَدْنُون من النَّصْر فى كلِّ هزيمة ، وكانوا يتعلمون الدفاع فى الداخل حين يَخْسَرون فى الخارج .

وكان شارلُ يعتقد أنه سيدُ العالَمَ فى صحارَى پولُونية حيث كان يَتِيه وحيث كانت تَظْهَر إسْوِجُ منتشرةً ، وذلك على حين كان عدوُّه الرئيسُ يتقوَّى ضدَّه ، ويُضَيِّق عليه ، ويستقرُّ بالبحر البَلْطىِّ ويخرِّب لِيڤُونية أو يستولى عليها .

---

(١) دنى داليكارناس ، باب ٧ .

وكانت إسْوج تشابه نهراً تُقطَع مياهه فى منبعه على حين تُغيَّرُ وِجْهتُها فى مجراه .

ولم تكن پُولْتَاڤَا هى التى ضَيَّعت شارل ، فلو لم يُكسَر فى هـذا المكان لغُلِبَ فى مكان آخر ، فمن السهل تداركُ عوارض الطالع ، ومن المتعذِّر اتِّقاء الحوادث التى تنشأ عن طبيعة الأمور باستمرار .

ولكن لم تكن الطبيعة ، ولا الطالعُ ، من القسوة عليه كنَفْسه .

وكان لايُنَظِّم شؤونه وَفْقَ ما تقضى به الأمورُ حاليًّا ، ولكن وَفْقَ مثالٍ اتخذه مع سوء اتِّباعٍ له ، فلم يكن الإسكندرَ قطُّ ، ولكنه كان يمكنه أن يَظْهرَ أحسنَ جنديٍّ للإسكندر .

ولم تَنْجَح خِطةُ الإسكندر إلّا لصوابها ، وما كان من سوء نجاح الفرس فى الغارات التى وَجَّهوها إلى اليونان ، ومن فُتُوح أجيزِيلاس ورجوعِ الآلاف العشرة ، دَلَّ دلالةً مُحْكَمةً على تفوُّق الأغارقة فى أسلوب قتالهم ونَوْع سلاحهم ، وقد كان يُعلَم أن الفُرْسَ هم من الكِبَر البالغ ما لا يُصْلِحُون معه أنفسَهم .

وعادوا لا يستطيعون إضعافَ بلاد اليونانِ بتفَرِقات ، فقد اجتمعت تحت رئيسٍ واحد لم يَجِدْ وسيلةً يَسْتُر بها عبوديتَها أحسن من بَهْرِها بالقضاء على أعدائها الأزليين و بأمل فتح آسية .

و إن إمبراطوريةً عامرةً بأمهر أمم العالَم ، وحارثةً للأَرَضين عن مبدأٍ دينىٍّ وخصيبةً غزيرةً فى جميع الأمور ، كانت تَمْنَحُ العدوَّ كلَّ تيسير للبقاء هنالك .

وكان يُمكِن أن يُحْكَم بزَهْوِ أولئك الملوك ، الذين أُذِلُّوا بهزائمهم على غير جدوَى ، فى أنهم عَجَّلوا سقوطهم بدوام خوضهم للمعارك وأن المَلَق كان يَحُول دون إمكان شَكِّهم فى عظمتهم .

ولم تكن الخِطةُ حكيمةً فقط ، بل نُفِّذَت بإحكام أيضاً ، وكان للإسكندر بسرعة أعماله ، حتى بنار أهوائه ، إذا كنتُ من الجرْأة ما أستعمل معه هذا التعبير ، من صولة العقل ما يَقُوده ، وما كان أولئك الذين أرادوا أن يَجْعَلوا روايةً من تاريخه والذين لهم من فساد النفس أكثرَ مما له ليستطيعوا أن يَحْجُبونا ، فلنُحَدِّثْ عنه على مَهْل .

الفصل الرابع عشر

الإسكندر

هو لم ينطلق إلاَّ بعد أن ضَمِن مقدونية تجاه شعوب البرابرة التى كانت مجاورةً لها وفَرَغ من إرهاق الأغارقة ، وهو لم ينتفع بهذا الإرهاق إلَّا لتنفيذ مشروعه ، وهو قد جَعَل غَيْرَةَ الإسپارطيين قاصرةً ، وهو قد هاجم الولاياتِ البحريةَ ، وحَمَل جيشَه البرىَّ على اتباع شواطئ البحر لكيلا ينفصل عن أسطوله ، وانتفع بالنظام أمام العدد انتفاعاً عجيباً ، ولم تُعْوِزْه الأقواتُ مطلقاً ، و إذا كان من الحقِّ أن النصر مَنَحَه كلَّ شيء فإن من الحقِّ أيضاً أنه صنع كلَّ شيء لنَيْل النصر .

ولم يترك غيرَ شيء قليل للمصادفة فى بدء غَزْوه ، أى فى زمنٍ كان أقلُّ انكسارٍ يُمكِن أن يؤدىَ إلى انقلابه ، ولمَّا وضعه الحظُّ فوق جميع الحوادث كان التهورُ من وسائله فى بعض الأحيان ، ولمَّا زَحَف قبل انطلاقه ضدَّ التريبالِيين والإلِّيريين قام بحربٍ[1] كالتى قام بها قيصرُ فى بلاد الغول بعد زمن كما ترَوْن ،

(١) انظر إلى أريان ، « حملة الإسكندر » باب ١ .

ولمَّا عاد إلى بلاد اليونان[١] حدث استيلاؤه على تِبْ وتخريبُه إياها كما لو كان ذلك على الرغم منه ، وذلك أنه كان معسكِراً قريباً من هذه المدينة منتظراً أن يريد التِّبِيُّون عقدَ الصلح فعجّلوا دَمارَهم بأيديهم ، وأما مقاتَلةُ[٢] قُوَى الفرس البحرية فكان پارْمنيون هو الذى جَرُؤَ عليها ، وكان الإسكندر هو الحكيم فيها ، وقد تجلَّت مهارته فى فصل الفُرْس عن شواطئ البحر وفى حملهم على ترك بَحْرِيتهم التى كانوا مُتَفَوِّقين فيها بأنفسهم ، وكانت صُورُ تابعةً للفرس مبدئيًّا ، وما كانت لتستغنىَ عن تجارتها وبحريتها ، فخرَّبها الإسكندر ، واستولى الإسكندرُ على مصرَ التى كان دارا قد تركها بلا كتائبَ مع أنه كان يجمع جيوشاً كثيرة فى عالَمٍ آخرَ .

أسفر عبور نهر غرَانيكَ عن جعل الإسكندر سيدَ المستعمرات الإغريقية ، وأسفرت معركة إسُّوس عن استيلائه على صُورَ ومصرَ ، وأسفرت معركة أَرْبِيل عن إعطائه جميعَ الأرض .

ويَدَعُ دَارَا يَفِرُّ بعد معركة إسُّوس غيرَ مكترثٍ لغير توطيد فُتُوحه وتنظيمها ، ويَبْلُغ بعد معركة أَرْبِيل من تعقُّبه عن كَثَبٍ[٣] ما لا يترك له مجالاً للرجوع فى إمبراطوريته ، ولا يَدْخُل دارا مُدُنَه وولاياتِه إلا ليَخْرُج منها ، ويكون الإسكندر من سرعة السَّيْر ما تظنُّون معه أنكم ترَوْن إمبراطوريةَ العالَمَ ثمناً للسِّباق : كما فى الألعاب اليونانية ، أكثرَ من أن تكون ثمناً للنصر .

وهكذا قام بفتوحه ، فلنَنْظُر كيف حافظ عليها .

---

(١) المصدر نفسه — (٢) المصدر نفسه — (٣) انظر إلى أريان ، «حملة الإسكندر» ، باب ٣ .

لقد قاوم مَنْ كانوا يريدون معاملةَ[1] الأغارقةِ سادةً ومعاملةَ الفُرْس عبيداً ، وهو لم يَحْلُمْ بغير توحيد الأمتين و إزالة الفروق بين الشعب الغالب والشعب المغلوب ، ويَترُك بعد الفتح جميعَ المُبْتَسَرات التى أعانته عليه ، و ينتحل عاداتِ الفُرْس لكيلا يُحْزِنهم بحَمْلهم على انتحال عادات الأغارقة ، وهذا سِرُّ ما أبداه من احترام عظيم لزوجة دارا وأُمه وما أظهره من نزاهةٍ كبيرة ، ومن هو هذا القائد الذى بَكَتْه جميع الشعوب التى قهرها ؟ ومن هو هذا الغاصب الذى سَكَبَت الأُسرة الهادمُ لعرشها عَبَراتٍ عليه ؟ هذه عَلَامةٌ لتلك الحياة التى لا يُخْبِرُنا المؤرخون بأن قليلاً من الفاتحين مَنْ يستطيع أن يُبَاهِيَ بها .

ولا شىء يُوَكِّد الفتحَ أكثر من الاتحاد الذى يتمُّ لأمتين بالتزاوج ، فقد أخذ الإسكندر نساء من الأمة التى قهرها ، وأمر بأن يأخذ رجالُ بَلاطه[2] من نساء المغلوبين أيضاً ، وسار بقية المقدونيين على سُنَّته ، وقد أباح الفَرَنج والبُورْغون[3] هذه الزواجات ، وحَرَّمها القوط[4] فى إسپانية ثم أباحوها ، وقد ساعد عليها[5] اللُّنْبار فضلًا عن إباحتها ، ولما أراد الرومان إضعافَ مقدونية قالوا إنه لا يُمْكِن أن يكونَ اتحادٌ بزواجٍ بين شعوب الولايات .

وقد حَلَمَ الإسكندرُ ، الذى كان يحاول توحيدَ الشعبين ، بإقامة مستعمراتٍ يونانية كثيرة فى بلاد فارس ، فأنشأ ما لا يُحْصيه عَدٌّ من المُدُن ، و بلغ من

---

(١) كانت هذه نصيحة أرسطو ، پلوتارك ، « آثار خلقية : من حظ الإسكندر » .

(٢) انظر إلى أريان ، « حملة الإسكندر » ، باب ٧ .

(٣) انظر إلى قانون البورغون ، فصل ١٢ ، مادة ٥ .

(٤) انظر إلى قانون الفزيغوت ، باب ٣ ، فصل ١ : ١ ، وهو ينسخ القانون القديم الذى يعنى بالفرق بين الأمم أكثر مما بالأحوال كما جاء فيه .

(٥) انظر إلى قانون اللنبار ، باب ٢ ، فصل ٧ : ١ و ٢ .

إحكام جمْع ما بين أقسام هذه الإمبراطورية الجديدة ما لم ترْفعْ أيةُ ولاية فارسية رايةَ العصيان معه بعد موته ، وذلك فى أثناء الارتباك والاضطراب اللذين كان يؤدى إليهما أفظع الحروب الأهلية ، وبعد ما أهلك الأغارقةُ بعضَهم بعضاً .

وبَعَث إلى الإسكندرية بجالية يهودية[1] لكيلا يستنزف اليونانَ ومقدونية ، وما كان ليبالىَ بأية عاداتٍ تكون لدى هذه الشعوب على أن تكون مخلصةً له .

. وهو لم يترك للشعوب المغلوبة عاداتها فقط ، بل ترك لها ، أيضاً ، قوانينَها المدنية ، حتى مَنْ وَجَدهم من ملوكها وحكامها غالباً ، وكان يَضَع المقدونيين[2] على رأس الكتائب ورجالَ البلد على رأس الحكومة مفضِّلاً أن يُعرِّض نفسَه لخطر خيانةٍ خاصة (وهذا ما كان يَحْدُث له أحياناً) على أن يكون عُرْضةً لفتنة عامة ، وقد احترم التقاليدَ القديمة وجميعَ آثار مجد الأمم وفخرها ، وكان ملوك الفُرْس قد خرَّبوا معابدَ الأغارقة والبابليين والمصريين فأعادها[3] ، وقليلٌ من الشعوب من خَضَع له فلم يأت بقرابينَ إلى مذابحها ، وكان يَلُوح أنه لم يَقُم بالفتح إلا ليكون مَلِكاً خاصًّا لكلِّ أمة والمواطنَ الأول فى كلِّ مدينة ، وقد فَتَح الرومان كلَّ شىء ليُخرِّبوا كلَّ شىء ، وقد أراد أن يفتح كلَّ شىء ليحافظ على كلِّ شىء ، ومهما جابَ من بلدٍ اتَّجهت أفكاره الأولى وتصوراتُه الأولى ، دائماً ، إلى القيام بأمرٍ يُمْكن أن يؤدىَ إلى زيادة الرَّخاء والقوة ، ووَجَد الوسائلَ

(١) ترك ملوك سورية خطة مؤسسى الإمبراطورية ، فأرادوا إكراه اليهود على انتحال عادات الأغارقة ، فأصابت دولتهم بهذا زعازع هائلة .

(٢) انظر إلى أريان «حملة الإسكندر» ، باب ٣ وأبواب أخرى .

(٣) انظر إلى أريان « حملة الإسكندر » .

الأولى لذلك فى عَظَمة عبقريته ، ووَجد الوسائل الثانية لذلك فى قناعته واقتصاده الخاص[1] ، ووَجَد الوسائلَ الثالثة لذلك فى سخائه الواسع من أَجْل جلائل الأمور ، وكان يَقْبِضُ يدَه فى النفقات الخاصة وكان يَبْسُطها فى النفقات العامة ، فإذا ما وَجب تنظيمُ منزله بَدَا مقدونيًّا وإذا ما وجب دفعُ ديون الجنود وإشراكُ الأغارقة فى فَتْحه وإثراء كلِّ رجلٍ فى جيشه كان الإسكندرَ .

وقد عَمِلَ سَيِّئتَيْن ، أى جَرَّق پرْسِپُوليس (إصْطَخر) وقَتَل كلِيتُوس ، فجعلهما مشهورَيْن بنَدَمه ، ولذلك نُسِيت أعماله الإجرامية ليُذْكَر احترامُه للفضيلة ، ولذلك عُدَّت هذه الأعمال من الرَّزايا أكثرَ من أن تُعَدَّ أموراً خاصةً به ، ولذلك يَجِدُ الأعقابُ جمالَ نَفْسه بجانب حِدَّته وضعفه تقريباً ، ولذلك وجب الرِّثاء له وعاد لا يُمْكن الحقدُ عليه .

وأقابِلُ بينه وبين قيصر ، فلما أراد قيصرُ محاكاة ملوك آسية أقنطَ الرومان عن مُباَهاةٍ صِرْفة ، ولما أراد الإسكندر محاكاة ملوك آسية أتى أمراً كان يَدْخل ضِمْن خِطة فتحه .

الفصل الحادى عشر
وسائلُ جديدةٌ للمحافظة على الفتح

إذا ما فَتَح ملكٌ دولةً كبيرةً وُجِدَ مِنْهَاجٌ عجيب صالحٌ لتخفيف الاستبداد وحفْظِ الفتح على السواء ، وقد اتَّخذه فاتحو الصين .

---

(١) المصدر نفسه ، باب ٧ .

لقد أرادت الأُسْرة التترية المالكةُ للصين فى الوقت الحاضر ألا تُدْخل اليأسَ إلى الشعب المغلوب ، وألَّا يَزْهُوَ الغالب ، وأن تَحُولَ دون تَحَوُّل الحكومة إلى حكومة عسكرية ، وأن تُمْسِك كلا الشعبين ضِمْن الواجب فجعلت كلَّ فَيْلَقٍ فى الولايات مؤلفاً من صينيين وتَتَرٍ مناصفةً ، وذلك ليُمْسِك تحاسدُ الشعبين كُلاً منهما ضمنَ الواجب ، وكذلك جُعِلَت المحاكم من صينيين وتترٍ مناصفةً ، وكان لهذا نتائجُ طيبةٌ كثيرة ، ومنها : ١ — أن كلَّ واحدةٍ من الأمتين تردع الأخرى ، و ٢ — أن كلتا الأمتين تَرْقُب السلطةَ العسكرية والسلطةَ المدنية فلا تَقْضِى إحداهما على الأخرى ، و ٣ — أن الأمة الفاتحة تستطيع أن تنتشر فى كلِّ مكان من غير أن تَضْعُف أو أن تزول ، فتصبح قادرة على مقاومة الحروب الأهلية والأجنبية ، ويَبْلُغُ هذا النظام من الصواب الكبير ما أدى عدم انتحال مثله إلى زوال جميع مَنْ فتحوا الأرض تقريباً .

الفصل السادس عشر
الدولة المستبدة الفاتحة

إذا كان الفتحُ واسعاً افترض استبداداً ، وفى هذه الحال لا يكون الجيش المنتشر فى الولايات كافياً ، ويجب أن يكون حَوْل الأمير ، دائماً ، فيلقٌ أمين خاصةً ، مستعدٌّ لينقضَّ ، فى كلِّ حين ، على قِسْم الإمبراطورية الذى يُمْكِن أن يرتجَّ ، ويجب أن تَزْجُر هذه المليشيا غيرَها وأن تُرْهِب جميعَ أُولئك الذين تُرِك لهم بعض السلطان فى الإمبراطورية عن ضرورة ، ويوجد حَوْل إمبراطور الصين فيلقٌ من التتر مهيَّأٌ للحاجة

على الدوام ، ويُوجَد لدى المُغول والترك واليابان فيلقٌ فَرْضُه * على الأمير فضلاً عمَّن يُمارُ من غَلَّات الأرَضين ، فهذه القُوَى الخاصة تُفْزِع ضَرَبات الطبول .

الفصل السابع عشر
مواصلةُ الموضوع نفسه

قلنا إن الدول التي يَفْتَحها الملكُ المستبد تكون إقطاعيةً كما ينبغي ، ولم يألُ المؤرخون جهداً في مدح كَرَم الفاتحين الذين أعادوا التاج إلى من قَهَروهم من الأمراء، ولذا كان الرومان كُرَماء لنَصْبهم في كلِّ مكان ملوكاً يكونون آلاتٍ للعبودية[1] ، وعملٌ مثلُ هذا ضروريٌ ، وذلك أن الفاتح إذا ما احتفظ بالدولة المغلوبة لم يُمْكِن الحكامَ الذين يرسلهم أن يردعوا الرعايا ، كما أنه لا يستطيع رَدْعَ هؤلاء الحكام فيُضْطَرُّ إلى تجريد تراثه القديم من الكتائب ضماناً لتُراثه الجديد ، وتكون جميع رزايا الدولتين مشتركة ، وتكون حربُ إحداهما الأهليةُ حرباً أهليةً للأخرى ، وعلى العكس يكون للفاتح ، إذا ما أعاد العرش إلى الأمير الشرعيّ ، حليفٌ لازم تزيد به قُواه الخاصة ، ونرى الشاهَ نادراً يفوز بكنوز المُغُوليّ ويَتْرُك له الهندُوستان.

---

(١) تاسيت ، Agricola ، فصل ١٤ ، Vetere ac jam pridem recepta populi romani consuetudine, ut haberent instrumenta servitutis et reges.

* الفرض : ما يعطى للجند .

البَابُ الحادى عشر

القوانينُ التى تُوجِدُ الحرية السياسية من حيث صلتُها بالنظام

الفصل الأول

فكرة عامة

أُميزُ القوانينَ التى تُوجِدُ الحريةَ السياسية من حيث صلتُها بالنظام من القوانين التى تُوجِدُها من حيث صلتُها بالمواطن ، والأولى هى موضوع هذا الباب ، وسأتناول الثانية بالبحث فى الباب التالى .

الفصل الثانى

ما تدلُّ عليه كلمة الحرية من معانٍ مختلفة

لا تَجِدُ كالحرية كلمةً دلّت على معانٍ مختلفة ووَقَفت النفوسَ بأساليبَ مختلفة ، فرأى بعضُهم أنها تنطوى على سهولة عَزْل مَنْ عَهِدوا إليه بسلطانٍ طاغٍ ، ورأى آخرون أنها تنطوى على حقٍّ انتخاب مَنْ يجب عليهم أن يُطِيعُوه ، ورأى أناسٌ غيرُهم أنها تنطوى على حَقٍّ التسلُّح والقدرة على ممارسة العنف ، ورأى أُناسٌ سواهم أنها تنطوى على امتيازِ عدم الحكم فى القوم من قِبَل منْ لم يكن رجلًا منهم أو بغير

قوانينهم الخاصة[1] ، ورأى شعبٌ ، طويلَ زمنٍ ، أنها تنطوى على عادة إطلاق اللِّحى طويلةً[2] وقد ربط هؤلاء هذه الكلمةَ بشكلٍ للحكومة مُبْعِدين الأشكال الأخرى منه ، ومَنْ تذوّقوا الحكومة الجمهورية وضعوها فى هذه الحكومة ، ومَنْ تمتعوا بالحكومة الملكية وضعوها فى الملكية[3] ، وأخيراً أطلق كلٌّ كلمةَ الحرية على الحكومة التى كانت تلائم عاداتِه وأهواءه ، وبما أن آلاتِ الشرور التى يُشْتَكى منها لا تَبْدُو للعيون حاضرةً فى الجمهورية دائماً ، وبما أن القوانين تَظْهر أكثرَ كلاماً ومُنَفِّذو القوانين أقلَّ كلاماً فيها فإن الحرية تجعَلُ فى الجمهورياتِ عادةً وتُبْعَدُ من الملكيات ، ثم بما أن الشعب فى الديموقراطيات يَظْهر فاعلًا لما يُريد تقريباً فإن الحرية جُعِلَت فى هذه الأنواع من الحكومات ، وخُلِط بين سلطان الشعب وحريته .

الفصل الثالث

ما هى الحرية

حقًّا أن الشعب فى الديموقراطيات يَصْنَع ما يريد كما يظهر ، غير أن الحرية السياسية لا تقوم على صُنْع ما يُرَادُ مطلقاً ، ولا يُمْكِن الحريةَ فى الدولة ، أى فى المجتمع ذى القوانين ، أن تقوم على غير القدرة على صُنْع ما يجب أن يُرَاد

---

(١) قال شيشرون : « لقد استنسخت مرسوم سيڤولا الذى يبيح للأغارقة إنهاء اختلافاتهم فيما بينهم وفق قوانينهم ، وهذا ما جعلهم يعدون أنفسهم شعوباً حرة » .

(٢) لم يطق الروس حمل القيصر بطرس إياهم على حلقها .

(٣) رفض الكپدوكيون ما عرضه الرومان عليهم من نظام جمهورى .

وعلى عدم الإكراه على صنع ما لا يَجب أن يُرَاد .

ويجب أن يُنقَش فى الذهن ما هو الاستقلال وما هى الحرية ، فالحريةُ هى حَقُّ صنعِ جميع ما تبيحه القوانين ، فإذا ما استطاع أحدُ الأهلين أن يصنع ما تُحَرِّمه القوانين فقَدَ الحرية ، وذلك لإمكان قيام الآخرين بمثل ما صَنَع .

الفصل الرابع

مواصلة الموضوع نفسه

ليست الديموقراطية والأريستوقراطية من الدول الحُرَّة بطبيعتها مطلقاً ، فالحريةُ السياسية لا توجَد فى غير الحكومات المعتدلة ، ولكن الحريةَ لا تكون فى الدول المعتدلة دائماً ، وهى لا تكون فيها إلاَّ عند عدم سوء استعمال السلطة ، بَيْدَ أن من التجارب الأزلية أن كلَّ إنسان ذى سلطان يميل إلى إساءة استعماله ، وهو يسترسل فى ذلك حتى يُلاَقِىَ حدوداً ، ومن يقولُ هذا ! حتى إن الحرية تحتاج إلى حدود .

ولا بُدَّ من أن تَقِفَ السلطةُ السلطةَ عن نظامِ الأمور لكيلا يُسَاءَ استعمالُ السلطان ، وقد يكون النظام من الحال ما لا يُكْرَه معه شخصٌ على فعل الأمور التى لا يُوجِبُها القانون عليه ، وعلى عدم فعل الأمور التى يُبِيحُها القانون له .

الفصل الخامس

غرض مختلف الدول

مع أن لجميع الدول غَرَضاً واحداً على العموم ، وهو البقاء ، فإن لكلِّ دولةٍ غَرَضاً خاصًّا ، فقد كان التوسُّعُ غرضَ الرومان ، والحربُ غرضَ إسپارطة ، والدينُ غرضَ الشرائع اليهودية ، والتجارةُ غرضَ مَرْسِيلية ، والسكونُ الشامل غرضَ الصين[1] ، والمِلاحةُ غرضَ قوانين أهل رُودُس ، والحريةُ الطبيعية غرضَ ضابطة الهَمَج ، وملاذُّ الأمير عموماً غرضَ الدولة المستبدة ، ومَجْدُ الأمير والدولةِ غرضَ المَلَكيات ، ويكون استقلالُ كلِّ فردٍ غرضَ قوانين پولونية ، وضَغْطُ الجميع[2] هو الذى ينشأ عن ذلك .

وفى العالم تُوجَدُ كذلك أمةٌ يقوم هدفُ نظامها المباشِر على الحرية السياسية ، وسنبحث فى المبادئ التى تُقِيمها عليها ، فإذا كانت صالحةً بَدَت الحريةُ فيها كما فى مرآة .

ولا ضرورةَ إلى كثيرِ عَنَاء لاكتشاف الحرية السياسية فى النظام ، وإذا كان من الممكن رؤيتُها حيث هى ، وإذا كانت قد وُجِدَت ، فلماذا يُبْحَثُ عنها ؟

---

(١) هذا غرض طبيعى لدولة ليس لها أعداء فى الخارج مطلقاً ، أو لدولة تعتقد أنها وقفتهم بحواجز – (٢) محذور Liberum veto

الفصل السادس

نظام إنكلترة

يوجَد فى كلِّ دولة ثلاثةُ أنواع للسلطات ، وهى السلطة الاشتراعية ، وسلطةُ تنفيذ الأمور الخاضعة لحقوق الأمم ، وسلطةُ تنفيذ الأمور الخاضعة للحقوق المدنية .

والأميرُ ، أو الحاكمُ ، يَضعُ القوانينَ بالسلطة الأولى لزمنٍ مُعَيَّنٍ أو لكلِّ زمن ، ويصحِّح أو يُلغِى ما وُضِع منها ، وهو بالثانية يقرِّر السِّلْمَ أو الحرب ويرسل السِّفاراتِ أو يَتقبَّلها ، ويوطِّدُ الأَمْن ويحُول دون الغارات ، وهو بالثالثة يعاقِب على الجرائم أو يَقْضى فيما بين الأفراد من خصومات ، وتُسَمَّى هذه الأخيرةُ سلطةَ القضاء ، وتُسمَّى الأخرى سلطةَ الدولةِ التنفيذيةَ فقط .

وتقوم حريةُ المواطن السياسيةُ على راحة النفس التى تنشأ عن رأى كل واحدٍ حَوْلَ سلامته ، ويجب لنَيْل هذه الحرية[1] أن تكون الحكومة من الوضع ما لا يُمْكِنُ المواطنَ معه أن يَخْشَى مواطناً آخر .

ولا تكُون الحرية مطلقاً إذا ما اجتمعت السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية فى شخص واحد أو فى هيئة حاكمةٍ واحدة ، وذلك لأنه يُخْشَى أن يَضَع الملكُ نفسُه أو السِّناتُ نفسُه قوانينَ جائرةً لينفِّذها تنفيذاً جائراً .

وكذلك لا تكون الحرية إذا لم تُفْصَل سلطةُ القضاء عن السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية ، وإذا كانت متحدةً بالسلطة الاشتراعية كان السلطانُ على الحياة

(١) إذا ما كان للإنسان فى إنكلترة من الأعداء بعدد شعر رأسه لم يصبه شىء ، وهذا كثير ، فصحة الروح ضرورية كصحة البدن (ملاحظات حول إنكلترة) .

وحرية الأهلين أمراً مراديًّا ، وذلك لأن القاضىَ يصير مشترعاً ، وإذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية أمْكَن القاضىَ أن يصبح صاحباً لقدرة الباغى .

وكلُّ شىء يَضِيع إذا مارسَ الرجلُ نفسُه أو هيئةُ الأعيانِ أو الأشرافِ أو الشعبِ نفسُها هذه السلطاتِ الثلاثَ : سلطةَ وضع القوانين وسلطةَ تنفيذ الأوامر العامَّة وسلطةَ القضاء فى الجرائم أو فى خصومات الأفراد .

وعُدِّلت الحكومةُ فى مُعْظَم ممالك أوربة ، وذلك لأن الأميرَ القابضَ على السلطتين الأُولَيَيْن يَدَعُ لرعاياه ممارسةَ السلطة الثالثة ، ولدى التُّرْك ، حيث السلطاتُ الثلاثُ قبضةُ السلطان ، يَسُودُ استبدادٌ فظيع .

وفى جُمهوريات إيطالية ، حيث تجتمع هذه السلطاتُ الثلاث ، تَكُون الحرية أقلَّ منها فى ملَكياتنا ، وكذلك تحتاج الحكومة لبقائها إلى وسائلَ قاسيةٍ كوسائل التُّرْك كما يدلُّ على ذلك مفتشو الدولة[1] والأُرُومةُ التى يُمْكِن كلَّ واشٍ أن يُلْقِىَ فيها اتهامَه ببطاقةٍ فى كلِّ وقت .

وانظروا إلى الوَضْع الذى يُمْكِن أن يكون عليه المواطن فى هذه الجُمهوريات ، يكون للهيئة الحاكمة ، كمنفِّذةٍ للقوانين ، جميعُ السلطة التى انتحلتها كمشترعةٍ ، فيُمْكِنها أن تُخَرِّب الدولة بعزائمها العامة ، وبما أنها صاحبةٌ لسلطة القضاء فإنه يُمْكِنها أن تُهْلِك كلَّ واحدٍ من الأهلين بعزائمها الخاصة .

والسلطةُ كلُّها واحدةٌ هنالك ، وعلى ما ليس هنالك من أُبَّهةٍ خارجيةٍ تَنِمُّ على الأمير المستبد فإنه يُشْعَر به فى كلِّ ساعة .

ثم إن الأمراء الذين أرادوا أن يكونوا مستبدين بدأوا بجمع جميع السلطات

---

(١) فى البندقية .

فى شخصهم دائماً ، كما بدأ كثيرٌ من ملوك أوربة بجَمْع ما فى دولتهم من أعباء عظيمة فى شخصهم .

وأعتقدُ أن الأريستوقراطية الوراثية الخالصة فى جُمهوريات إيطالية لا تطابق استبدادَ آسية تماماً ، وتُلَطِّف كثرةُ القضاةِ القضاءَ أحياناً ، ولا يتعاون الأشراف على جميع المقاصد فى كلِّ وقت ، ويؤلَّف هنالك من مختلف المحاكم ما يعتدل ، وهكذا يكون الاشتراع فى البندقية للمجلس الكبير ، والتنفيذُ للبريغادى ، وسلطةُ القضاء للكارَنْتِي ، غيرَ أن السُّوءَ فى كون هذه المحاكم المختلفة مؤلفةً من قضاةٍ من هيئة واحدة ، وهذا لا يدلُّ على غير سلطة واحدة .

ولا ينبغى أن تُفَوَّض سلطةُ القضاء إلى سِنَاتٍ دائم ، بل يجب أن يمارسَها أناسٌ من الشعب[1] فى زمنٍ معيَّن من السنة على الوجه الذى يأمر به القانون لتأليف محكمةٍ يدوم أمرُها على حَسَب الضرورة .

وهكذا تصبح سلطةُ القضاء الهائلةُ بين الناس خافيةً قاصرةً لعدم ارتباطها فى حالٍ معينة أو مهنة معينة ، ولا يكون قضاةٌ أمام العيون دائماً ، ويُخْشَى القَضاءُ لا القُضاةُ .

حتى إنه يجب أن يستطيع الجانى اختيارَ القضاة فى الاتهامات الكبرى مباراةً مع القانون ، أو يستطيعَ أن يَرْفِض على الأقلِّ عدداً كبيراً من القضاة يُظَنُّ معه أنه اختار مَنْ بَقِيَ منهم .

وأما السلطتان الأُخريان فيُمْكِن أن تُفَوَّضا إلى حكام أو إلى هيئات دائمة لأنهما لا تُمَارَسان تِجاه أىِّ فردٍ كان ، ما كانت إحداهما إرادةَ الدولة العامة وكانت الأخرى تنفيذَ هذه الإرادة العامة .

---

(١) كما فى أثينة .

ولكنْ إذا كان من الواجب ألا تكون المحاكم ثابتةً وَجَبَ أن تكون الأحكام من الثبات ما تَظْهَر معه نصًّا صريحاً للقانون ، ولو كانت الأحكامُ رأىَ القاضى الخاصَّ لدَلَّت على الحياة فى مجتمعٍ لا تُعْرَف العقود التى تُعْقَد فيه بدِقّة .

حتى إنه يجب أن يكون القضاة من طبقة المتهم أو من أمثاله ، وذلك لكيلا يَدُور فى خَلَده أنه واقعٌ بين أيدى أناس يَميلُون إلى الجَوْر عليه .

وإذا ما ترَكت السلطةُ الاشتراعية للسلطة التنفيذية حَقَّ حَبْس الأهلين القادرين على تقديم كفالةٍ عن سلوكهم لم تَبْقَ حريةٌ ما لم يُوقَفُوا للجواب ، بلا مَطْلٍ ، عن تهمةٍ جعلها القانون من تُهَم الإعدام ، ففى هذه الحالة يكونون أحراراً حقًّا ما داموا لم يَخْضَعوا لغير سلطان القانون .

ولكن السلطة الاشتراعية إذا مااعتقدت أن الخطر يُحْدِق بها عن مؤامرةٍ سِرِّية ضدَّ الدولة أو عن مواطأةٍ مع أعداء الخارج أمكنها أن تُبيحَ للسلطة التنفيذية ، وذلك لوقتٍ قصير محدود ، أن تعتقل المواطنين المشتبهَ فيهم والذين لا يَخْسَرون حريتهم لزمنٍ إلَّا ليَحْفَظوها إلى الأبد .

وهذه هى الوسيلة الوحيدة الموافقة للعقل فى القيام مقام قضاء الإيفُور الاستبدادىِّ وقضاةِ التفتيش فى دولة البندقية الذين هم مستبدون أيضاً .

وبما أن كلَّ رجل فى الدولة الحرة يُفْتَرَض صاحبَ نفسٍ حُرَّة حاكماً فى نفسه بنفسه فإن من الواجب أن تكون السلطةُ الاشتراعية قبضةَ الشعب جُمْلةً ، ولكن بما أن هذا متعذرٌ فى الدول الكبيرة وذو محاذيرَ كثيرةٍ فى الدول الصغيرة فإنه يجب أن يَصْنَع الشعب بواسطة ممثليه كلَّ ما لا يَقْدِر على صنعه بنفسه .

والرجلُ يَعْرِف احتياجاتِ مدينته أكثرَ من أن يَعرِف احتياجاتِ المدن

الأخرى ، والرجلُ يَحْكُمُ فى طاقةِ جيرانه أكثرَ مما فى طاقة أبناء وطنه الآخرين ، فلا ينبغى ، إذَنْ ، أن يُسْتخلَص أعضاء الهيئة الاشتراعية من جَمْهَرة الشعب على العموم ، بل يكون من المناسب أن يختار السكانُ فى كلِّ مكانٍ مهمٍّ ممثلًا لهم .

وأعظمُ ما يُنْتَفع بالممثلين هو أنهم قادرون على النِّقاش فى الأمور ، ولا يستطيع الشعبُ ذلك مطلقاً ، وهذا من أكبر محاذير الديموقراطية .

وليس من الضروريِّ أن يتلقى الممثلون ، الذين زُوِّدوا من ناخبيهم بإرشادٍ عامّ ، توجيهاً خاصًّا حول كلِّ أمر ، وذلك كما يقع فى مجالس ألمانية المعروفة بالدِّيت ، أجَلْ ، إن كلام النواب على هذا الأسلوب يُعَبِّر عن صوت الأمة ، غير أن هذا يوجب تطويلاتٍ لا حَدَّ لها ، ويَجْعَل من كلِّ نائبٍ سيدَ الآخرين ، كما قد يَجْعَل قوةَ الأمة تَقِفُ عن هَوًى فى الأحوال المُلِحَّة إلى الغاية .

وقد أصاب مستر سِيدْنِى فى قوله إن على النواب الذين يمثِّلون جماعةً من الشعب ، كما فى هُولندة ، أن يُقدِّموا حساباً إلى الذين وكَّلُوهم ، ويكون الأمرُ غيرَ هذا إذا ما كانوا نواباً عن كُوَرٍ كما فى إنكلترة .

ويجب أن يَحِقَّ لأبناء الوطن فى مختلف المديريَّات إعطاء أصواتهم لانتخاب الممثِّل ، وذلك خَلَا مَنْ يكونون من انحطاط الحال ما اشْتُهِرُوا معه بأنهم لا إرادةَ خاصة لهم مطلقاً .

وكان يوجد عيبٌ كبيرٌ فى مُعْظَمِ الجُمهوريات القديمة ، وذلك أنْ كان للشعب فيها حَقُّ اتخاذ أحكامٍ فعَّالة تتطلب شيئاً من التنفيذ ، أى إتيانُ أمرٍ يَعجِز عنه تماماً ، وليس للشعب أن يَدْخُل فى الحكومة إلَّا لانتخاب ممثليه ، أى القيامِ بأمرٍ يَسْهُل عليه ، وذلك لأنه إذا كان مَنْ يعلَمُون درجةَ اقتدار الرجال الحقيقيةَ

قليلين فإن كلَّ واحدٍ يستطيع ، مع ذلك ، أن يعْرِف ، على العموم ، هل الذى يختاره أعظمُ إدراكاً من مُعْظَم الآخرين .

وكذلك لا ينبغى أن تُنْتَخَب الهيئةُ الممثِّلة لكى تتخذ قراراً فعَّالاً ، وذلك لعَجْزِها عن صنع هذا جيداً ، بل لتَضَع قوانينَ أو لترى هل نُفِّذَت القوانينُ التى وضعتها تنفيذاً حسناً ، وهـذا ما تُجيد صنعَه ، وهذا ما لا يَقْدِرُ غيرُها على حسْنِ صُنْعه .

وفى الدولة يوجَد دائماً أناسٌ ممتازون عن نَسَبٍ أو ثَرَاء أو شرف ، ولكن هؤلاء الناس إذا ما اختلطوا بالشعب ، ولم يكن لهم فيه غيرُ صوتٍ كالآخرين ، كانت الحريةُ المشتركة رِقًّا لهم ، ولم تكن لهم أيةُ مصلحة للدفاع عنها ، وذلك لأن مُعْظَم القرارات تكون ضِدَّهم ، ولذا يجب أن يكون نصيبُهم فى الاشتراع معادلاً للمنافع التى لهم فى الدولة ، وهذا الذى يقع إذا ما أَلَّفوا هيئةً يحقُّ لها وَقْفُ مشاريع الشعب كما يحقُّ للشعب أن يَقِفَ مشاريعَها .

وهكذا تُفَوَّض السلطة الاشتراعية إلى هيئة الأشراف وإلى هيئةٍ تُنتخب لتمثيل الشعب فيكون لكلٍّ من الهيئتين مجلسُها ونِقاشُها على حِدَة ، ويكون لهما آراءٌ ومصالحُ منفصلة .

ومن بين السلطات الثلاث التى تكلمنا عنها تَظْهَر سلطة القضاء غُفْلاً من بعض الوجوه ، فلا يبقى منها غيرُ اثنتين ، وبما أنهما محتاجتان إلى سلطة ناظمة تعدِّلُهما كان قسمُ الهيئة الاشتراعية المؤلَّفُ من الأشراف صالحاً لبلوغ هذه النتيجة .

ويجب أن تكون هيئة الأشراف وراثية ، وذلك عن طبيعتها أولا ، ثم إنه لا بُدَّ من أن تكون لها مصلحةٌ كبيرة فى المحافظة على امتيازاتها الممقوتةِ بذاتها

والتى تكون على خَطَر دائم فى دولةٍ حُرَّة .

ولـكن بما أن من الممكن أن تُغْرَى السلطةُ الوِراثية باتباع مصالحها الخاصة ونسيانِ مصالح الشعب وَجَبَ فى الأمور التى تنطوى على مصلحةٍ قوية فى إزعاجها ، كما فى قوانين جباية المال ، ألاَّ يكون لها نصيبٌ فى الاشتراع غيرُ سلطة المنع ، لا سلطةُ القطع .

و بسلطة القطع أُسَمِّى حَقَّ الأمر لذاته أو إصلاحَ ما أَمَرَ به آخرُ ، و بسلطة المَنْع أُسمِّى حَقَّ جعل قرارٍ أصدره آخرُ لاغياً ، وهذه هى السلطة التى كان يتمتع بها محامو الشعب فى رومة ، ومع أن من الممكن أن يكون لصاحب سلطة المنع حقُّ الموافقة أيضاً فإن هذه الموافقة ليست غيرَ تصريحٍ بأنه لا يَسْتعمل سلطته فى المنع مطلقاً ، وهى تُشْتَقُّ من هذه السلطة .

و يجب أن تكون السلطة التنفيذية قبضةَ ملِك ، وذلك لأن هذا القسمَ من الحكومة ، الذى يحتاج دائماً تقريباً إلى عمل عابر ، يُدَارُ من قِبَل واحدٍ أحسنَ من أن يُدَارَ من قِبَل كثيرين ، وذلك مع أن الذى هو خاصٌّ بالسلطة الاشتراعية يكون فى الغالب أكثرَ سداداً بأناس كثيرين مما بواحد .

و إذا لم يكن هنالك ملكٌ قطُّ ، و إذا ما عُهِد بالسلطة التنفيذية إلى أناسٍ يؤخَذون من الهيئة الاشتراعية ، عادت الحرية غيرَ موجودة ، وذلك لِما ينطوى عليه هذا من اتحاد السلطتين ، وذلك لنصيب الأشخاص أنفسِهم فى كلتا السلطتين أحياناً ، ولاستطاعتهم هذا دائماً .

وتَضِيع الحريةُ عند عدم اجتماع الهيئة الاشتراعية زمناً طويلاً ، وذلك لأنه يَحْدُث واحدٌ من أمرين : أن ينقطع إصدارُ أىِّ قرارٍ اشتراعىّ ، وهنالك تقَع

الدولةُ فى الفوضى ، أو أن تُصْدِر السلطةُ التنفيذية هذه القراراتِ ، وهنالك تصير هذه السلطةُ مطلقةً .

ومن غير المفيد أن تكون الهيئةُ الاشتراعية دائمةَ الاجتماع ، لأن فى ذلك إرهاقاً للمثِّلين ، ولأنه يَشْغَل السلطةَ التنفيذيةَ كثيراً فلا تفكِّر فى التنفيذ مطلقاً ، بل فى الدفاع عن امتيازاتها وعن حقها فى التنفيذ .

ثم إذا ما كانت الهيئةُ الاشتراعية دائمةَ الاجتماع أَمْكَن ألَّا يقع غيرُ قيامِ نوَّابٍ جُدُدٍ مقامَ مَنْ يموتون ، وإذا ما فَسَدت الهيئة الاشتراعية مرةً فى هذه الحال أصبح الداء بلا دواء ، وإذا ما تعاقبت الهيئات الاشتراعية حُقَّ للشعب السيىء الرأى فى الهيئة الاشتراعية الحاضرة أن يَحْمِل آمالاً حولَ الهيئة التى ستأتى بعدها ، ولكن إذا ما كانت الهيئةُ هى بعينها دائماً انقطع رجاء الشعب من قوانينه عند ما يرى فسادَ هذه الهيئة ذاتَ يومٍ فيغدو مُغاضِباً أو يصير مُهْمِلاً .

ولا ينبغى للهيئة الاشتراعية أن تجتمع بنفسها مطلقاً ، وذلك لأن الهيئة لا تُحْسَب صاحبةَ إرادةٍ إلاّ إذا اجتمعت ، وهى إذا لم تجتمع بالإجماع لم يُمْكِن أن يقال أىُّ قِسْمٍ تَكُونُه الهيئةُ الاشتراعية فى الحقيقة : آلقسم الذى يَجْتَمِع أم القسم الذى لا يجتمع ، وهى إذا كانت صاحبةَ الحقِّ فى تأجيل جَلَساتِها أَمْكَن ألاَّ تؤَجِّل هذه الجَلَساتِ مطلقاً ، وهذا ما ينطوى على خَطَرٍ عند ما تريد أن تعتدىَ على السلطة التنفيذية ، ثم يوجد من الأوقات ما هو أصلحُ من الأخرى لاجتماع الهيئة الاشتراعية ، فيجبُ ، إذَنْ ، أن تكون السلطة التنفيذية هى التى تُعَيِّن دورةَ هذه الجَلَساتِ ودوامَها على حسب ما تَعْرِف من الأحوال .

وإذا كانت السلطة التنفيذية غيرَ ذاتِ حقٍّ فى وَقْفِ مشاريع الهيئة الاشتراعية

أصبحت هذه الهيئةُ مستبدةً ، وذلك لإمكان انتحالها كلَّ سلطةٍ قد تَخْطُر ببالها وقضائها بذلك على جميع السلطات الأخرى .

ولكن لا يجوز أن يكون للسلطة الاشتراعية حَقٌّ وَقْف السلطة التنفيذية مقابَلةً ، وذلك لأن من العبث تحديدَ التنفيذ ما دامت له حدودُه بطبيعته ، وذلك إلى أن السلطة التنفيذية تمارَسُ دائمًا حَوْلَ أمورٍ عابرة ، وقد كانت سلطةُ محامى الشعب برومة مَعِيبةً لوَقْفِها التنفيذ فضلاً عن الاشتراع ، أى لتسبيبها شروراً كبيرة .

ولكنْ إذا كان لا ينبغى للسلطة الاشتراعية فى الدولة الحرة أن تَقْبِض على حقٍّ وَقْف السلطة التنفيذية فإن لها ، ويجب أن يكون لها ، حقٌّ البحث فى الوجه الذى يُنَفَّذ به ما وضعته من القوانين ، وبهذا تتجلى أفضليةُ هذه الحكومة على حكومة أقْرِيطش وإسپارطة حيث كان الكُوسْمُ والإفور لا يقدِّمون حسابًا عن إدارتهم مطلقًا .

ولكنْ مهما يكنْ من أمر هذا البحث فإنه لا ينبغى للهيئة الاشتراعية أن تَحْكُم فى الشخص ، ومن ثَمَّ فى سلوك الذى يُنَفِّذ ، فيجب أن يكون شخصه محترماً ، وذلك بما أنه ضرورىٌّ للدولة مَنْعاً للهيئة الاشتراعية من الطغيان فإنه إذا ما اتُّهِمَ وقُضِىَ فيه عادت الحريةُ غيرَ موجودة .

وفى تلك الحال لا تكون الدولةُ ملَكيةً مطلقًا ، بل جُمهوريةً غيرَ حرَّة ، ولكن بما أن الذى يُنَفِّذُ لا يُمْكِن أن يُسِىء التنفيذَ من غير أن يكون مستشاروه خبثاءَ حاقدين على القوانين كوزراءَ ، وإن كانت تُكرِمهم كأناسٍ ، فإنه يُمْكِن أن يُبْحَثَ عنهم وأن يعاقَبُوا ، وهذه هى أفضليةُ هذه الحكومة على حكومة كِنِيد

التى كان القانون لا يَسْمَح فيها بمحاكمة الأغفال[١] حتى بعد إدارتهم[٢] فكان لا يُمْكِن الشعبَ أن ينتقم لنفسه من المظالم التى أُصيب بها .

ومع أنه لا ينبغى أن تُوَحَّد سلطةُ القضاء على العموم بأىِّ قسمٍ من السلطة الاشتراعية فإن هذا خاضعٌ لثلاثة استثناءاتٍ قائمةٍ على المصلحة الخاصة للذى يجب أن يحاكَم .

والعظماء عُرْضةٌ للحسد دائماً ، فإذا ما حُكِم فيهم من قِبَل الشعب أمكن وقوعُهم فى خَطَرٍ وحُرِموا الاستفادةَ من امتيازٍ يتمتع به أقلُّ واحد من الأهلين فى دولةٍ حُرَّة ، وهو أن يُقْضَى فى أمرهم من قِبَل أمثالهم، ويجب ، إذَنْ ، أن يُدْعَى الأشرافُ أمام ذلك القسم من الهيئة الاشتراعية المؤلفِ من أشراف ، لا أمام محاكم الشعب العادية .

وقد يكون القانون ، الذى هو بصيرٌ ضريرٌ معاً ، شديداً جدًّا فى بعض الأحيان ، ولكن قضاة الأمة ليسوا ، كما قُلْنا ، غيرَ الفم الذى ينطق بكلام القانون ، ولكنهم جوامدُ عاجزةٌ عن تعديل قوة القانون وشدته ، ولِذا يكون قسمُ الهيئة الاشتراعية ، الذى قلنا إنه محكمةٌ ضرورية فى حالٍ أخرى ، ضروريًّا فى هذه الحال ، فعلى سلطان هذا القسم الأعلى أن يُعَدِّل القانونَ نفعًا للقانونِ نفسه بأن يَنْطِق بما هو أخفُّ من نَصِّه .

ومما يُمْكِن أن يَحْدُث أيضاً أن يَخْرِق بعض الأهلين حرمةَ حقوق الشعب فى الأمور العامة ، وأن يقترفوا من الجرائم ما لا يستطيع ، أو لا يريد ، الحكامُ

---

(١) أولئك هم حكام كان الشعب ينتخبهم فى كل السنين ، انظر إلى إتيان البزنطى .

(٢) كان يمكن اتهام الحكام من الرومان بعد انقضاء حكمهم ، انظر إلى دنى داليكارناس ، باب ٩ ، قضية محامى الشعب جينوسيوس .

المُوَظَّفُون أن يعاقبوا عليه ، ولكن السلطة الاشتراعية لا تستطيع القضاء على العموم ، وهى إذا ما قَدَرَتْ عليه كان أقلَّ من ذلك فى هذه الحال الخاصة التى تُمَثِّل بها القسمَ ذا العلاقة ، أى الشعبَ ، ولذا لا تستطيع أن تكون غيرَ مُتَّهِمة ، ولكنْ أمام مَنْ تتَّهِم ؟ أَوَ تَهْبِطُ أمام محاكم القانون التى هى دونها مرتبةً والمؤلفةِ من أناسٍ من الشعب كما هى فتُجَرُّ هذه المحاكم بسُلطانِ مُتَّهِمٍ عظيم مثلها ؟ كلاَّ ، وإنما يجب أن تُحْفَظ كرامةُ الشعب وسلامةُ الفرد بأن يَتَّهِم قسمُ الشعب الاشتراعىُّ أمام قسم الأشراف الاشتراعىِّ ، أى أمام هذا القسم الذى ليس عنده ذاتُ المصالح وذاتُ الأهواء .

وهذا ما تُفَضَّل به هذه الحكومةُ على مُعْظَم الجُمهوريات القديمة التى كان من عاداتها السيئة أن يظهر الشعب قاضياً ومتهِماً فى وقت واحد .

وللسلطة التنفيذية أن تشترك فى الاشتراع بحقِّ المنع كما قلنا ، وإلَّا لَمْ تَلْبَثْ أن تُجَرَّد من امتيازاتها ، ولكنْ إذا ما اشتركت السلطة الاشتراعية فى التنفيذ ضاعت السلطة التنفيذية أيضاً .

وإذا ما اشترك الملك فى الاشتراع بحقِّ القطع فُقِدَت الحرية ، ولكنْ بما أنه يجب أن يشترك فى الاشتراع دفاعاً عن النفس على الخصوص فإنه يجب أن يشترك فيه بحقِّ المَنْع .

والذى أوجب تغيُّرَ الحكومة فى رومة هو أن السِّنات الذى كان ذا نصيبٍ فى السلطة التنفيذية والحكامَ الذين كانوا أصحابَ النصيب الآخر فيها لم يَمْلِكا حقَّ المنع كالشعب .

إذَنْ ، هذا هو النظامُ الأساسىُّ للحكومة التى نتكلم عنها ، وبما أن الهيئة

الاشتراعية مؤلفةٌ فيها من قسمين فإن أحدهما يُقيِّد الآخر بحقِّه فى المنع مبادلةً ، ويكون كلا القسمين مرتبطاً فى السلطة التنفيذية التى ترتبط فى السلطة الاشتراعية .

وكان على هذه السلطات الثلاث أن تُوجِد سكوناً أو جُمُوداً ، ولكنْ بما أنها مُكْرَهةٌ على السَّيْر بحركةِ الأشياء الضرورية فإنها تسير متوافقةً عن اضطرار .

وبما أن السلطة التنفيذية ليست قسماً من السلطة الاشتراعية إلَّا بحقٍّ المنع فإنها لا تستطيع أن تتدخل فى مناقشة الأمور ، حتى إنه ليس من الضرورىِّ أن تقترح ، وذلك بما أنها تستطيع أن تَرْفِضَ القراراتِ دَائماً فإنها تَقْدِر على نَبْذِ ما تُسْفِرُ عنه الاقتراحاتُ من قراراتٍ كان يُمْكِن أن تريد عدمَ وضعِها .

وفى بعض الجُمهوريات القديمة ، حيث كان يُمْكِن الشعبَ أن يناقش فى الأمور كهيئةٍ ، كان من الطبيعىِّ أن تقترحها السلطة التنفيذية وأن تناقش هى والشعبُ حَوْلَها ، وإلَّا لوُجِد فى القرارات التباسٌ غريب .

وإذا ما اتخذت السلطة التنفيذية قراراً حَوْل جباية الأموال العامة من غير موافقتها ضاعت الحرية . وذلك لأنها تُصْبِح اشتراعيةً فى أهمِّ أمور الاشتراع .

وإذا ما اتخذت السلطة الاشتراعية قراراً أبديًّا ، لا مُسَانهةً ، حول جباية الأموال العامة فإنها تخاطر بحريتها ، وذلك لأن السلطة التنفيذية تَعُود غيرَ مكترثةٍ لها ، وإذا ما حُصِّل مثلُ هذا الحقِّ إلى الأبد صار من غير المهمِّ أن يُنَال من ذاته أو من غيره ، ويَقَعُ مثلُ هذا إذا ما اتخَذت قراراً أبديًّا ، لامسانهةً ، حَوْل قُوَى البَرِّ والبحر التى يجب أن تُفوَّض أمرها إلى السلطة التنفيذية .

ويجب أن تكون الجيوش التى يُفَوَّض أمرُها شعباً وأن تكون عندها روح الشعب نفسُها كما فى رومة حتى زمن مارْيُوس ، وذلك لكيلا يستطيعَ مَنْ

بيده أمر التنفيذ أن يَجُور ، ولا يُوجَد غيرُ وسيلتين ليكون الأمر هكذا ، وذلك إما أن يكون لدى مَنْ يُستخدَمون فى الجيش ما يكفى من الخير للجواب عن سلوكهم تجاه أبناء الوطن الآخرين ، وألاَّ يُجَنَّدُوا إلاَّ لسنة واحدة كما كان يقع فى رومة ، و إما أن يوجَد فيلقٌ دائمٌ وأن يكون جنودُه من أدنى أقسام الأمة فيجب أن تكون السلطة الاشتراعية قادرةً على فَضِّه متى أرادت وأن يقيم الجنود مع أبناء الوطن وألاَّ يوجَد معسكرٌ منعزل ، وألا توجَد ثُكَنٌ ولا حصون .

ومتى أنشئ الجيش وجب ألاَّ يكون تابعاً للهيئة الاشتراعية حالًا ، بل يجب أن يكون تابعاً للسلطة التنفيذية ، وذلك عن طبيعة الأمور ، وذلك لقيام أمره على العمل أكثر مما على المناقشة .

ومن ذهنية الناس أن تُقَدَّر الشجاعةُ أكثرَ من الحياء والنشاطُ أكثرَ من الاحتراز والقوةُ أكثرَ من النصائح ، ويَزْدرِى الجيشُ مجلسَ السِنات ويحترم ضباطَه دائماً ، فلا يَعْتبر الأوامرَ التى تُرْسَل إليه من هيئه مؤلفة من أناس يعتقد أنهم خُوَّفٌ غيرُ أهلٍ لقيادته ، وهكذا تصبح الحكومة عسكريةً فَوْرَ وجود الجيش تحت إمرةِ هيئةٍ اشتراعية فقط ، و إذا ما حَدَث العكس فذلك نتيجةُ بعض أحوالٍ خارقة للعادة ، أى ناشئ عن انعزال الجيش دائماً ، وعن تأليف الجيش من كتائبَ كثيرةٍ تابعة كلٌّ واحدةٍ منها لولايتها الخاصة ، وعن كون المدن المهمة أماكنَ رائعةً تدافع عن نفسها بموقعها فقط ، فلا تُوجَد فيها كتائبُ مطلقاً .

وهولندةُ أكثرُ من البندقية سلامةً ، فهى تَغْمُر الكتائب وتُميتُها جوعاً إذا ما تمرَّدت ، وهذه الكتائبُ ليست فى المدن التى يُمْكِن أن تَميرَها ، والميرةُ لديها أمرٌ وقتىٌّ إذَنْ .

و إذا كانت الهيئة الاشتراعية هى التى تدير الجيش ووُجِد من الأحوال الخاصة ما يَحُول دون تَحَوُّل الحكومة إلى حكومةٍ عسكرية فإنه لا بُدَّ من الوقوع فى محاذيرَ أخرى ، لا بُدَّ من حدوث أحد الأمرين : إما أن يَقْضِىَ الجيشُ على الحكومة و إما أن تُضْعِف الحكومةُ الجيشَ .

و يكون لهذا الضعف علةٌ مقدَّرة ، وهى أنه ينشأ عن ضعف الحكومة .

ومن يُرِدْ أن يطالع كتابَ تاسِيتَ العجيبَ عن « عادات الجِرْمان[1] » يَجِدِ الإنكليزَ قد اقتبسوا منهم مبدأَ حكومتهم السياسية ، وقد وُجِدَ هذا النظامُ البديع فى الغاب .

و بما أن لجميع الأمور البشرية نهايةً فإن الدولة التى نتكلم عنها ستَفْقِد حريتَها وستَهْلِك ، وقد هَلَكت رومة و إسپارطِة وقرطاجة ، وهى ستَهْلِك عند ما تصبح السلطةُ الاشتراعية أكثر من السلطة التنفيذية فساداً .

وليس علىَّ مطلقاً أن أبحث فى هل يتمتع الإنكليز بهذه الحرية أوْ لا ، و إنما يَكْفِينى أن أقول إن هذه الحرية مؤيَّدةٌ بقوانينهم ، ولا أَبْحَث فيما هو أكثرُ من هذا .

ولا أَزْعُم بذلك ، مطلقاً ، أننى أَخْفِض شأن الحكومات الأخرى ، ولا أننى أقول إن هذه الحرية السياسية المتناهية مما يجب أن يُخْزِىَ الحكوماتِ التى ليس عندها غيرُ حرية معتدلة ، وكيف أقول هذا وأنا الذى يعتقد أن فَرْط الصواب غيرُ

---

(١) فصل ١١ ، De minoribus rebus principes consultant, de majoribus omnes; ita tamen ut ea quoque quorum penes plebem arbitrium est apud principes pertractentur.

مرغوبٍ فيه دائماً وأن الناس يرتضون ، دائماً تقريباً ، بالوَسَط من الأمور أكثر مما بالمتطرف منها .

وكذلك هارِنْغتُن بحث فى « بحره المحيط » عن أقصى حدٍّ للحرية يُمْكِن نظامَ إحدى الدول أن يَبْلُغه ، ولكنْ يُمْكِن أن يقال عنه إنه لم يَبْحَث عن هذه الحرية إلا بعد أن أنكرها وأنشأ كَلْسِدُونية واضعاً شاطىء بزنطة أمام عينيه .

الفصل السابع

المَلَكيات التى نَعْرِفها

ليست الحرية فى المَلَكيات التى نَعْرِفها غَرَضاً مباشراً كما فى المَلَكية التى تكلمنا عنها آنفاً ، ولا تَهْدِف هذه المَلَكياتُ إلى غير مجد أبناء الوطن ومجد الدولة والأمير ، غير أنه ينشأ عن هذا المجد روحُ حريةٍ يُمْكِن فى هذه الدول أن يؤدىَ إلى أمور عظيمة أيضاً فيُمْكِن أن يساعد على نيل السعادة كما يساعد على نَيْل الحرية .

وليست السلطاتُ الثلاثُ موزَّعةً مسبوكةً فى تلك المَلَكيات على مثال النظام الذى تكلمنا عنه ، ولكلٍّ من هذه السلطات توزيعٌ خاصٌ تَدْنُو به من الحرية السياسية تقريباً ، وهى إذا لم تَدْنُ منها انحطت الملكية إلى استبداد .

الفصل الثامن

السببُ فى عدم وجود فكرٍ واضح عن المَلَكية لدى القدماء

كان القدماء لا يَعرِفون الحكومةَ القائمةَ على هيئةٍ من الأشراف ، وأقلُّ من ذلك اطلاعُهم على حكومةٍ قائمة على هيئة اشتراعية مؤلفة من ممثلى الأمة ، وكانت جُمهوريات اليونان و إيطالية مُدُناً مشتملةً كلٌّ واحدةٍ منها على حكومتها وجامعةً كلٌّ واحدة منها أهليها داخلَ أسوارها ، وكان لا يوجَد ، تقريباً ، مَلِكٌ فى أىِّ مكان من إيطالية والغول و إسپانية وألمانية قبل أن يَبْتَلع الرومان جميعَ الجُمهوريات ، وكان ذلك كلُّه من شعوب صغيرة أو جُمهورياتٍ صغيرة ، حتى إن إفْرِيقية كانت خاضعةً لجمهورية كبيرة ، وكانت تَشْغَل آسية الصغرى جالياتٌ إغريقية ، وكان لايوجَدُ إذَنْ ، مثالٌ لنواب المدن ولا مجالسُ دُوَلٍ ، وكان لابُدَّ من الذهاب إلى فارسَ لتُرَى حكومةُ فَرْد .

أَجَلْ ، كانت توجد جُمهوريات اتحادية ، وكانت تُرْسِل مُدُنٌ كثيرة نواباً إلى مجلسٍ ، ولكننى أقول لم توجَد مَلَكيةٌ على ذلك النَّمُوذج مطلقاً .

و إليك كيف كُوِّنت أولُ خِطة للمَلَكيات التى نَعْرِفها ، فقد كانت الأمم الجِرْمانية التى فتَحَت الإمبراطورية الرومانية حُرَّةً جداً كما هو معلوم ، ولْيُنْظَرْ إلى كتاب تاسيتَ عن « عادات الجِرْمان » فضلاً عن ذلك ، وقد انتشر الفاتحون فى البلد ، وكانوا يسكنون الأريافَ ، وكان قليلٌ منهم يسكنون المُدُن ، ولَمَّا كانوا

فى جِرْمانية كان يُمْكِنِ الأمةَ بأَسْرِها أن تجتمع ، ولَمَّا غَدَوْا مُفَرَّقين بالفتح عادوا غيرَ قادرين على ذلك ، ومع ذلك كان يجب على الأمة أن تُنَاقِش حَوْلَ أمورها كما كانت تفعل قبل الفتح ، فصنعت ذلك بواسطة ممثلين ، وإليك أصلَ الحكومة القوطية بيننا ، فقد خَلَطت بين الأريستوقراطية والمَلَكية فى البُداءة ، وقد كان من محاذيرها وجودُ طَغَامِ الناس عبيداً ، وقد كانت هذه حكومةً صالحة تَحْمِل فى نفسها قدرةَ التحوُّل إلى ما تصبح به أحسنَ حالاً ، ومن ذلك أن أتت العادة لِتَمْنَح شهاداتِ عَتْقٍ فلم تَلْبَث حريةُ الشعب المدنية وامتيازاتُ الأشرافِ والإكليروسِ وسلطةُ الملوك أن أضحت من الانسجام مالا أعتقد معه وجودَ حكومةٍ على الأرض بالغةٍ اعتدالَ هذه الحكومة فى كلِّ قسم من أوربة فى الزمن الذى عاشت فيه، ومما يثير العجب أن يُسْفِر فسادُ حكومةِ شعبٍ فاتح عن أحسن نوعٍ للحكومة أمكنَ الناسَ أن يتصوروه .

الفصل التاسع

وجهُ تفكير أرسطو

كان ارتباك أرسطو يبدو ظاهراً حين معالجته المَلَكية[١] ، فقد جعل لها خمسة أنواع ، وهو لم يَمِزْ بعضَها من بعضٍ بشكل النظام ، بل بالأمور العَرَضية ، كفضائل الأمير وعيوبه وبالأمور الغريبة كاغتصاب الطُّغيان أو وراثة الطغيان .

ويَضَع أرسطو إمبراطوريةَ الفرس ومملكةَ إسپارطة فى مرتبة المَلَكيات ،

---

(١) السياسة ، باب ٣ ، فصل ١٤ .

ولكن من ذا الذى لا يرى أن إحداهما كانت دولةً مستبدة والأخرى جُمهورية ؟

وما كان القدماء ، الذين لم يعْرِفوا توزيعَ السلطات الثلاث فى حكومة الفرد ، ليستطيعوا تكوينَ فكر صائب عن الملَكية .

الفصل العاشر

وجه تفكير السياسات الأخرى

لم يَتَمَثَّل ملك إيبر ، أَرِّيبَاس[١] ، غيرَ جُمهورية واحدة تعديلاً لحكومة الفرد ، وقد جعل المُولُوسُ ، الذين كانوا لا يَعْرِفون كيف يُحَدِّدون ذاتَ السلطة مَلِكيْن[٢] ، فكانت الدولة تُضْعَف بذلك أكثر من القيادة ، وقد كان يُرَاد وجودُ متنافسين ، فأدى ذلك إلى وجود متعادين .

ولم يكن وجودُ ملِكين محتملاً فى غير إسپارطة ، فهما لم يتألَّف النظامُ منهما فيها ، بل كانا جزءًا من النظام .

الفصل الحادى عشر

ملوكٌ فى أزمنة الأبطال لدى الأغارقة

لقد قام فى أزمنة الأبطال لدى الأغارقة نوعٌ من الملَكية لم يَدُم[٣] ، وكان أولئك الذين اخترعوا صنائعَ وقاتلوا فى سبيل الشعب وجمعوا أناساً مُفَرَّقين أو

---

(١) انظر إلى جوستان ، باب ١٧ ، فصل ٣ ، — Primus leges et senatum, annuosque magistratus, et reipublicae forman composuit.

(٢) أرسطو ، السياسة ، باب ٥ ، فصل ٩ .

(٣) أرسطو ، السياسة ، باب ٣ ، فصل ١٤ .

أعطوْهم أرَضِين يفُوزون بالمملكة فى سبيل أنفسهم وينقلونها إلى أولادهم ، وكانوا ملوكاً وكهنة وقضاة ، وهذه هى إحدى المَلَكيات الخمس التى يُحَدِّثنا عنها أرسطو(١) ، وهذه هى المملكة الوحيدة التى يُمْكِن أن تُثير فكرةَ النظام المَلَكى ، غير أن رَسْمَ هذا النظام هو على النقيض من رَسْم مَلَكياتنا الحاضرة .

وكان توزيع السلطات الثلاث قائماً هنالك على وجهٍ تكون به السلطة الاشتراعية للشعب(٢) والسلطةُ التنفيذية مع سلطة القضاء للملك ، وذلك بدلًا من أن تكون سلطةُ التنفيذ والاشتراع ، أو قسمٌ من السلطة الاشتراعية ، للأمير فى المَلَكيات التى نَعْرِفها ، ولكنْ من غير أن يقوم الأميرُ بالقضاء .

وكان توزيع السلطات الثلاث فى حكومة الملوك فى أزمنة الأبطال سيئاً ، وما كانت هذه المَلَكيات لتستطيع البقاء ، وذلك لأن الشعب ، منذ صار صاحبَ الاشتراع(٣) ، كان يستطيع القضاء على المَلَكية عند أقلِّ هوًى وذلك كما صنع فى كلِّ مكان .

ويكون أبدعُ ما فى الاشتراع هو أن يُعْرَف جيِّدًا وضعُ سلطة القضاء فى محلِّها ، وذلك لدى شعبٍ حُرٍّ صاحبٍ لحقِّ السلطة الاشتراعية ، وذلك لدى شعبٍ محصورٍ فى مدينةٍ حيث يصبح كلُّ أمرٍ ممقوتٍ أدعى إلى المقت أيضاً ، ولكنَّ أسوأَ ما تكون سلطةُ القضاء عليه هو أن تصبح قبضةَ صاحب السلطة التنفيذية ، وذلك لما يُصْبِح المِلكُ عليه من هَوْلٍ منذ تلك الساعة ، ولكنْ بما أنه لم يكن

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر إلى ما قال پلوتارك ، حياة ثيزه ، فصل ٨ ، انظر إلى توسيديد أيضاً ، باب ١ .

(٣) انظر إلى أرسطو ، السياسة ، باب ٤ ، فصل ٨ .

صاحبَ الاشتراع فى الوقت نفسه لم يَسْتطعْ أن يدافع عن نفسه تِجاه الاشتراع ، وقد كان كثيرَ السلطانِ ، والسلطانُ لم يكن عنده كافياً .

وكان من الأمور التى لم تُكْتَشف بعدُ هو أن تعيين القضاة واجبُ الأمير الحقيقىُّ ، لا أن يَقْضِىَ بنفسه ، وسياسةٌ عكس هذه جعلت حكومةَ الفرد أمراً لا يطاق ، فطُرِد جميعُ هؤلاء الملوك ، ولم يتصور الأغارقةُ توزيعَ السلطات الحقيقىّ فى حكومة الفرد مطلقاً ، وهم لم يتصوَّروها فى غير حكومة الناس الكثيرين ، وقد دَعَوْا هذا النوعَ من النظام بالضابطة .

الفصل الثانى عشر
حكومة ملوك رومة
وكيف وُزِّعت السلطاتُ الثلاثُ فيها

كانت حكومة الملوك فى رومة تطابق بعضَ المطابقة حكومةَ الملوك فى أزمنة الأبطال لدى الأغارقة ، فقد سَقَطت كغيرها عن عَيْبها العامّ ، وإن كانت بنَفْسها ، وفى طبيعتها الخاصة ، صالحةً جدًّا .

ولكى أجعلَ هذه الحكومةَ معروفةً أميزُ حكومةَ الملوك الخمسة الأولى ، حكومةَ سِرْفيُوس تُولْيُوس وحكومةَ تارْكِن .

كان التاجُ انتخابيًّا ، وكان للسِّنات فى عهد الملوك الخمسة الأولين أكبرُ نصيب فى الانتخاب .

وإذا مات الملك بحث السِّنَاتُ فى هل يحافَظُ على شكل الحكومة الذى كان

قد رُسِم ، فإذا رأى من الصواب حِفْظَه عَيَّن حاكماً[١] منه لانتخاب الملك ، وكان على السِّنات أن يوافق على الانتخاب وعلى الشعب أن يؤيده ، وعلى الطوالع أن تضمنه ، وإذا لم يتمّ أحدُ هذه الشروط الثلاثة وَجَب أن يُعَاد الانتخاب .

وكان النظام ملَكيًّا وأرِستوقراطيًّا وشعبيًّا ، وكانت السلطة من الانسجام ما لم يُرَ معه حَسَدٌ ولا نزاعٌ فى العهود الأولى ، وكان الملك يقود الجيوش وكانت له نظارة القرابين ، وسلطةُ الحكم فى القضايا المدنية[٢] والجزائية[٣] ، وحَقٌّ دعوة السِّنات ، وجمعُ الشعب ، وتقديمُ بعضِ الشؤون إليه ، وتنظيمُ الشؤون الأخرى مع السِّنات[٤] .

وكان للسِّنات سلطانٌ كبير ، وكان الملوك يأخذون ، فى الغالب ، أعضاءً من السنات للقضاء معهم ، وكانوا لا يُقَدِّمون إلى الشعب أموراً قبل أن يناقَشَ فيها فى السِّنات[٥] .

وكان للشعب حقٌّ انتخاب الحكام[٦] وحقٌّ الموافقة على القوانين الجديدة ، وحقٌّ شَهْر الحرب وعقد السِّلْم إذا ما أَذِن الملك فى ذلك ، ولم يكن للشعب حقٌّ القضاء مطلقاً ، فلما رَدَّ تُولُّوس هُسْتِيلْيُوس حُكْمَ هوراس إلى الشعب كان لديه من الأسباب الخاصة ما يُوجَد فى دِنى داليكارناس[٧] .

(١) دنى داليكارناس ، باب ٢ ، ص ١٢٠ ، وباب ٤ ، ص ٢٤٢ و ٢٤٣ .
(٢) انظر إلى خطبة تناكيل فى تيتوس ليفيوس ، باب ١ ، العشر الأولى ، وإلى نظام سرفيوس توليوس فى دنى داليكارناس ، باب ٤ ، ص ٢٢٩ — (٣) انظر إلى دنى داليكارناس ، باب ٢ ، ص ١١٨ ، وباب ٣ ، ص ١٧١ — (٤) أرسل تولوس هستيليوس من يهدم ألبه وفق مرسوم من السنات ، دنى داليكارناس باب ٣ ، ص ١٦٧ و ١٧٢ — (٥) المصدر نفسه ، باب ٤ ، ص ٢٧٦ — (٦) المصدر نفسه ، باب ٢ ، ومع ذلك لم يكن له أن يولى لجميع المناصب ما دام فالريوس بوبليكولا قد وضع قانوناً يحرم على كل مواطن أن يمارس أية وظيفة ما لم يكن قد نالها بتصويت الشعب — (٧) المصدر نفسه ، باب ٣ ، ص ١٥٩ .

وقد تبَدَّل النظام فى عهد[١] سِرْفيُوس تُوليُوس ، ولم يكن للسِّنَات نصيبٌ فى انتخابه قطُّ ، والشعبُ هو الذى نادى به ملِكاً ، وقد تجَرَّد من الأحكام المدنية[٢] ، ولم يحتفظ بغير الأحكام الجزائية ، وقد نقل جميعَ الأمور إلى الشعب مباشرة ، وقد خَفَّف عنه الضرائب مُلْقياً جميعَ الحِمْل على كاهل الأشراف ، وهكذا كان يَزِيد سلطةَ الشعب كلما أضعف السلطةَ المَلَكية وسلطةَ السِّنات[٣] .

ولم يَجْعَل تارْكِنُ الشعبَ ، ولا السِّنَاتَ ، نَاخباً له ، وقد عَدَّ سِرْفيُوس تُوليُوس غاصباً فتناول التاجَ كحقٍّ وِراثىّ ، وأباد مُعْظَمَ أعضاء السِّنات ، وعاد لا يستشير من بَقِىَ منهم ، وهو لم يَدْعُهم حتى إلى أحكامه[٤] ، أَجَلْ ، زاد سلطانُه ، ولكن ما كان ممقوتاً فى هذه السلطة صار أكثَر مقتاً من قبل ، وهو قد اغتصب سلطةَ الشعب ، ووَضَع قوانينَ من دونه ، حتى إنه وَضَع قوانينَ ضِدَّه[٥] ، وهو كان يَجْمَع السلطاتِ الثلاثَ فى شخصه ، بَيْدَ أن الشعب ذَكر ، ذاتَ ساعةٍ ، أنه كان مشترعاً ، وأصبح تارْكِنُ غيرَ ذلك .

---

(١) المصدر نفسه ، باب ٤ .

(٢) حرم نصف السلطة الملكية كما روى دنى داليكارناس ، باب ٤ ، ص ٢٢٩ .

(٣) كان يقيم حكومة شعبية لو لم يعترضه تاركن ، دنى داليكارناس باب ٤ ، ص ٢٤٣ .

(٤) دنى داليكارناس ، باب ٤ .

(٥) المصدر نفسه .

الفصل الثالث عشر

تأملاتٌ عامة حَوْل حال رومة بعد طرد الملوك

ما كان ليمكنَ تركُ الرومان مطلقاً ، وهكذا لا تزال القصورُ الجديدة فى عاصمتهم تُتْرَك بحثاً عن الخرائب ، وهكذا تودُّ العينُ ، المطمئنةُ إلى مِيناَ المروج ، أن ترى الصخرَ والجبال .

وكان لأُسَر الأَشراف امتيازاتٌ عظيمة فى كلِّ زمان ، وأصبحت هذه الفروق ، الكبيرةُ أيامَ الملوك ، أكثرَ أهميةً بعد طردهم ، فأثار هذا حَسَد العوامِّ فأرادوا خَفْضَها ، وكانت الخصومات تَصْفَع النظامَ من غير أن تُضْعِف الحكومة ، وذلك لأنه كان لا يُبَالَى بالأُسْرَة التى ينتسب إليها الحكام على أن يَصُونوا سلطانَهم .

وتَفْتَرِض المَلَكيةُ الانتخابية بحكم الضرورة ، كما كانت رومة ، هيئةً أريستوقراطيةً قويةً تَدْعَمُها ، وإلَّا تَحَوَّلت فى البُداءة إلى طغيانٍ أو إلى دولةٍ شعبية ، غير أن الدولة الشعبية لا تحتاج إلى هذا التمييز بين الأُسَر لتَبْقَى ، وهذا ما جعل الأشرافَ الذين كانوا أعضاءً لازمةً لنظام عهد الملوك يتحولون إلى عضو زائد فى عهد القناصل ، فقد استطاع الشعب أن يَخْفِضهم من غير هلاك ، وأن يُغَيِّر النظام من غير إفساد .

ولما أذلَّ سِرْفيُوس تُوليُوسُ الأشرافَ وقعت رومة من أيدى الملوك إلى أيدى الشعب ، غير أن الشعب ، بخَفْضِه الأشرافَ ، لم يكن ليَخْشَى

الوقوع فى أيدى الملوك ثانيةً .

ويُمْكِن الدولةَ أن تتغير على وجهين : إما أن يُقَوَّمَ النظام ، وإما أن يَفْسُد ، فإذا ما حافظ على مبادئه وتغيَّر النظام كان هذا عن إصلاحه ، وإذا ما أضاع مبادئه وتغيَّر النظام كان هذا عن فساده .

وقضت الحال بتحوُّل رومة إلى ديموقراطية بعد طرد الملوك ، وكان الشعب قابضاً على السلطة الاشتراعية قبل ذلك ، وصوتُه الإجماعىُّ هو الذى طرد الملوك ، وهو لو لم يصِرَّ على عزمه هذا لاستطاع آل تارْكِن أن يعودوا فى كلِّ حين ، ولم يكن من الصواب أن يُزْعَم أنه أراد طردهم ليَقَع عبداً لبعض الأُسَر ، وإنما كان وضعُ الأمور يتطلب أن تصير رومة ديموقراطية ، وهى لم تكن كذلك مع ذلك ، فقد وَجَبَ تعديلُ سلطة أكابر القوم واتجاهُ القوانين نحو الديموقراطية .

وتزدهر الدول فى الغالب بانتقالها غيرِ المحسوس من نظام إلى آخر أكثر مما تَصْنَع فى هذا أو ذلك النظام ، وهنالك تشتدُّ نوابضُ الدولة كلِّها ، وتَظْهَر مزاعمُ لدى جميع الأهلين ، ويصاوَل أو يُدَالَى * ، ويكون تنافسٌ كريمٌ بين مَنْ يدافعون عن النظام الآفل ومَنْ يُقَدِّمون النظام القابل .

الفصل الرابع عشر

كيف أخذ توزيع السلطات الثلاث يتحوَّل بعد طرد الملوك

كانت تؤذى الحريةَ فى رومة أربعةُ أمورٍ على الخصوص ، وذلك أن

* دالاه : عامله برفق ولطف ، داراه .

الأشرافَ وحدَهم كانوا ينالون جميعَ المناصب المقدسة والسياسية والمدنية والعسكرية ، وأن القنصلية كانت تَخُصُّ بسلطانٍ زائد ، وأن الشعبَ كانت توجَّه إليه إهانات ، ثم إنه كان لا يُترَك له أىُّ تأثيرٍ فى الأصوات تقريباً ، فهذه المساوئُ الأربعُ هى التى أصلحها الشعب .

١ — حَمَل الشعبُ على إيجاد حاكمياتٍ يُمْكِن العوامَّ أن يطالبوا بها ، وقد نال بالتدريج نصيباً فيها كلِّها خلا مرتبة الملك .

٢ — فُصِّلت القنصلية وأُلِّفت منها عِدَّةُ حاكميات ، فنُصِب قضاةٌ[1] للحكم فى القضايا الخاصة ، وعُيِّن حُكَّامٌ[2] للقضاء فى الجرائم العامة ، ونظَّارٌ للضابطة ، وخَزَنَةٌ[3] لإدارة بيت المال ، وأُوجد رُقَباءُ فنُزِع من القناصل بهم قسمُ السلطة الاشتراعية الناظمُ لعادات أبناء الوطن والضابطةُ المؤقتةُ لمختلف هيئات الدولة ، وأهمُّ امتيازاتٍ بقيت لهم هى القيام برئاسة مجالس الدولة الكبرى[4] وجمعُ السِّنات وقيادةُ الجيوش .

٣ — نَصَّت القوانين المقدسة على تعيين محامين للشعب يُمْكِنهم فى كلِّ حينٍ أن يَقِفُوا مشاريعَ الأشراف وأن يَحُولوا دون القبائح العامة فضلًا عن الخاصة .

وأخيراً زاد العوامُّ تأثيرَهم فى القرارات العامة ، وكان الشعب الرومانىُّ منقسماً على ثلاثة أوجه ، منقسماً عن مئوياتٍ وفصائلَ وقبائلَ ، فكان إذا ما أعطى صوتَه تَجَمَّع وأَلَّف واحداً من هذه الأوجه .

---

(١) تيتوس ليفيوس ، باب ٦ .

(٢) Quaestores parricidii, Pomponius, leg. 2, 23, ff. De orig. jur.

(٣) بلوتارك ، حياة بوبليكولا ، فصل ٦ .

(٤) Comitiis centuriatis

ففى الوجه الأول كان للأشراف والكبراء والأغنياء والسِّنات ، أى لمن هم من طبقةٍ واحدة تقريباً ، كلُّ السلطان تقريباً ، وكانوا فى الوجه الثانى أقلَّ سلطاناً ، وأقلُّ من هذا سلطانُهم فى الوجه الثالث .

وكان التقسيم عن مئوياتٍ قائماً على الضرائب والثَّرَوات أكثرَ مما على النفوس ، وكان الشعبُ مُقَسَّماً إلى ١٩٣ مئوية[١] على أن لكلٍّ واحدة منها صوتاً واحداً ، وكانت المئويات الـ ٩٨ الأولى تتألف من الأشراف والأعيان ، وكان بقية أبناء الوطن موزَّعين بين الـ ٩٥ الأخرى ، ولذا كان الأشرافُ أصحابَ الأصوات فى هذا التقسيم .

ولم يكن للأشراف ذاتُ الفوائد فى التقسيم عن فصائلَ[٢] ، وكانت لهم فوائدُ فيها مع ذلك ، فكان لا بُدَّ من استشارة الطوالع التى كان الأشرافُ أصحاباً لها ، وما كان ليؤتَى باقتراحٍ إلى الشعب قبل أن يُؤْتَى به إلى السِّنات ويُسْتَحْسنَ بمرسوم سِنَاتىّ ، وأما التقسيمُ عن قبائلَ فلا محلَّ فيه للطوالع ولا لمراسيم السِّنات ، وكان الأشرافُ لا يُقْبَلُون فيه .

والواقعُ أن الشعب حاول دائماً أن يَصْنَع بالفصائل ما كانت العادة تقضى أن تَصْنَعه المئوياتُ من المجالس ، وأن يَصْنَع بالقبائل مجالسَ كانت تُصْنَع بالفصائل ، وهذا ما أسفر عن انتقال الأمور من أيدى الأشراف إلى أيدى العوامّ .

وهكذا ، لما نال العوامُّ حَقَّ الحكم فى الأشراف ، وهذا ما بُدِئ به منذ

(١) وزيادة على ذلك انظر إلى تيتوس ليفيوس باب ١ ، فصل ٤٣ ، وإلى دنى داليكارناس ، باب ٤ و ٧ .

(٢) دنى داليكارناس ، باب ٩ ، ص ٥٩٨ .

قضية كُورْيُولان[١] ، أراد العوامُّ أن يَحْكُمُوا فيهم بمجالسَ عن قبائلَ[٢] ، لا عن فصائلَ ، ولما أقيمت حاكمياتُ محامى الشعب والنُّظَّارِ الجديدةُ[٣] نفعاً للشعب نال الشعبُ حقَّ الاجتماع فصائلَ لتولية هؤلاء ، ولما ثَبَتَ سلطانُ الشعب نال حَقَّ[٤] توليتهم فى مجلسٍ عن قبائلَ .

الفصل الخامس عشر

كيف خَسِرت رومة حريتها بغتةً فى دولة الجُمهورية المزدهرة

طلب العوامُّ ، فى أثناء اضطرام النزاع بينهم و بين الأشراف ، وضعَ قوانينَ ثابتةٍ لكيلا تَصْدُر الأحكام عن إرادةٍ تابعةٍ لهواها أو عن سلطةٍ مُرادية، ويُذْعِن السِّنات لذلك بعد مقاومات كثيرة ، و يُعَيَّن عشرةُ حكام لوضع هذه القوانين ، وتُرَى ضرورة منحهم سلطاناً كبيراً لِمَا يجب عليهم من وَضْع قوانينَ لأحزابٍ متنافرة تقريباً ، و يُمْسَكُ عن تعيين جميع الحكام ، و يُنْتَخَب هؤلاء فى مجالس الشعب المعروفة بالكُومِيس مديرين وحيدين للجُمهورية ، و يَتَقَمَّصون السلطةَ القنصلية وسلطةَ المحاماة عن الشعب ، وتَمْنحهم إحدى السلطتين حقَّ جَمْع السِّنات

---

(١) دنى داليكارناس ، باب ٧ .

(٢) خلافاً للعادة القديمة كما يرى فى دنى داليكارناس ، باب ٥ ، ص ٣٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، باب ٦ ، ص ٤١٠ و ٤١١ .

(٤) المصدر نفسه ، باب ٩ ، ص ٦٠٥ .

وتمنحهم الأخرى حق جمع الشعب ، ولكنهم لم يجْمَعوا هذا ولاذلك ، وعشرةُ رجالٍ فى الجُمهورية فقط هم الذين صارت لهم جميعُ السلطة الاشتراعية وجميعُ السلطة التنفيذية وجميعُ سلطة القضاء ، فرُئيت رومة خاضعةً لطغيانٍ كبغى تارْكِن ، ولمّا كان تارْكِن يزاول مظالمه كانت رومة ساخطةً على السلطة التى اغتصبها ، ولما زاول الحكامُ العشرة مظالمهم بُهِتَتْ رومة من السلطة التى منحتهم إياها .

ولكن ماذا كان نظام البَغْى الذى أَنتجه أُناسٌ لم ينالوا السلطة السياسية والعسكرية إلّا عن معرفةٍ بالأمور المدنية والذين كانوا فى مثل أحوال تلك الأزمنة محتاجين إلى جُبْن الأهلين فى الداخل ليُترَكوا حاكمين وإلى جُرْأتهم فى الخارج ليكونوا عنهم مدافعين ؟

وما كان من منظر موت ڤِرْجينى التى ذبحها أَبوها عن حياء وحريةٍ أدى إلى زوال سلطة الحكام العشرة ، وذلك أن كلَّ واحدٍ وَجَدَ أنه حُرٌّ لأنه رأى أنه مُهَانٌ ، أى أن جميع الناس غَدَوْا أَبناءَ وطنٍ لأن كلَّ واحد منهم أَبصر أنه أَبٌ ، وقد عاد السِّناتُ والشعب إلى حرية كانت قد سُلِّمت إلى طغاة مثيرين للسُّخْرِية .

وكان الشعبُ الرومانىُّ يَهيجُ بالمناظر أكثر من غيره ، فمنظر جسم لُوكْرِيس الدامى أَدَّى إلى انتهاء المَلَكية ، وأَسفر منظر المَدِين الذى ظَهر مُثْخَنًا بالجروح فى الميدان عن تغيير شكل الُجمهورية ، وأَوجب منظر ڤِرْجينى طردَ الحكام العشرة ، واقتضى الحكمُ على مَنْلِيُوس حَجْبَ منظر الكابيتول عن الشعب ، وأَعادت حُلّةُ قيصرَ الداميةُ رومةَ إلى العبودية .

الفصل السادس عشر

السلطة الاشتراعية فى الجمهورية الرومانية

كان لا يَحِقُّ أن يخاصَم فى عهد الحكام العشرة ، ولكنْ لَمَّا عادت الحرية رُئِىَ رجوعُ أنواع الحسد فنَزَع العوامُّ من الأشراف ما بقى لهم من الامتيازات .

كان لا يقع غيرُ قليلِ سوءٍ لو اكتفى العوامُّ بحرمان الأشراف امتيازاتِهم ولم يُهِينُوهم حتى فى صفتهم أبناءً للوطن ، ولَمَّا كان الشعب مجتمعاً فصائلَ ومِئَويَّاتٍ كان مؤلَّفاً من أَعضاءِ سناتٍ ومن أَشرافٍ وعوامّ ، وقد فاز العوامُّ فى نزاعهم بحقِّهم[1] من دون الأشراف والسِّنات فى وضع قوانينَ سُمِّيَت عامِّيَّةً كما دُعِيت المجالس الشعبية المعروفةُ بالكوميسات كُوميسَاتٍ عن قبائلَ ، وهكذا وُجِد من الأحوال مالم يشترك الأشراف[2] به فى السلطة الاشتراعية[3] ، فخضعوا لاشتراعِ هيئةٍ أُخرى فى الدولة ، وكان هذا هَذَيانَ الحرية ، حتى إن الشعب صَدَم مبادىءَ الديموقراطية فى سبيل إقامة الديموقراطية ، فكان يلوح أن سلطةً بالغةً تلك الدرجةَ من الإفراط كادت تقضى على ما للسنات من الأمر ، غير أنه كان لرومة من النُّظُم

(١) دنى داليكارناس ، باب ١١ ، ص ٧٢٥ .

(٢) استطاع العوام أن يضعوا بالقوانين المقدسة مراسيم عامية وحدهم من غير أن يقبل الأشراف فى مجالسهم ، دنى داليكارناس ، باب ٦ ، ص ٤١٠ ، وباب ٧ ، ص ٤٣٠ .

(٣) خضع الأشراف للمراسيم العامية وفق القانون الذى وضع بعد طرد الحكام العشرة وإن لم يستطيعوا أن يصوتوا له ، تيتوس ليفيوس ، باب ٣ ، فصل ٥٥ ، ودنى داليكارناس ، باب ١١ ، ص ٧٢٥ ، وقد تأيد هذا القانون بقانون الطاغية بوبليوس فيلو ، سنة ٦١٤ رومانية ، تيتوس ليفيوس ، باب ٨ ، فصل ١٢ .

يقضى بالعجب ، كان لها نظامان على الخصوص ، كانت السلطة الاشتراعية تُنَظَّمُ بالأول ، وكانت تُحَدَّد بالآخر .

وكان الرقباء ، والقناصلُ قبلهم[1] ، يؤلِّفون ، ويوجِدون ، هيئةَ الشعب فى كلِّ خمس سنين ، وكانوا يمارسون الاشتراعَ حتى حَوْل الهيئة التى كانت لها السلطة الاشتراعية ، قال شيشرون : « نقل الرقيب طيبريوس غراكُوس العتقاءَ إلى قبائل المدينة بكلمةٍ وحركةٍ ، لا بقوةِ بلاغته ، ولو لم يَفعَل ذلك لم نَعُدْ أصحابًا لهذه الجُمهورية التى لا نكاد نؤيِّدُها اليوم » .

وكان للسِّنات ، من ناحيةٍ أخرى ، سلطةُ نزع الجُمهورية من أيدى الشعب ، وذلك بنَصْب طاغية يطأطئُ صاحبُ السيادة رأسَه ، وتَظلُّ أكثر القوانين شعبيةً صامتةً ، أمامه[2] .

الفصل السابع عشر

السلطة التنفيذية فى الجُمهورية نفسها

إذا كان الشعب غَيُوراً على سلطته الاشتراعية فإنه كان أقلَّ من ذلك غَيْرةً على سلطته التنفيذية ، وهى التى تركها كلَّها تقريبًا للسِّنات والقناصل ، فلم يحتفظ بغير حقِّ انتخاب الحكام والموافقةِ على أعمال السِّنات والقُوَّاد .

وكانت لرومة أمورٌ عظيمة دائمًا ، لرومة التى كانت تَهْوَى القيادة ، والتى

(١) كان القناصل يقومون بالإحصاء أيضاً سنة ٣١٢ رومانية ، وذلك كما يظهر من دنى داليكارناس ، باب ١١ — (٢) كالقوانين التى تسمح باستئناف أحكام جميع الحكام لدى الشعب .

كانت تَهْدِف إلى إخضاع كلِّ شيء ، والتي كانت لا تنفكُّ تغتصب ، وكان أعداؤها يأتمرون بها ، أو كانت تأتمر بأعدائها .

وبما أنها كانت مضطرةً إلى السَّيْر ببطولةٍ من ناحيةٍ ، وبحكمةٍ بالغة من ناحيةٍ أخرى ، فإن الأحوال كانت تقضى بأن يكون السِّنَاتُ موجِّهًا للأمور ، وكان الشعب ينازِع السِّنَاتَ جميعَ فروع السلطة الاشتراعية لأنه كان غيوراً على حريته ، وكان لا ينازعه أيَّ فرع من السلطة التنفيذية لأنه كان غيوراً على مجده .

وكان نصيبُ السِّنات فى السلطة التنفيذية من العِظَم ما قال معه پُولِيب[1] إن جميع الأجانب كانوا يظنون أن رومة أريستوقراطية ، وكان السِّنات يتصرف فى الأموال العامة ، ويُعْطِى الغَلاَّتِ قَبَالَةً* ، وكان السِّنات حَكَماً فى أمور الحلفاء ، ويُقَرِّر الحربَ والسَّلْم ، فيُوَجِّه القناصلَ من هذه الناحية ، وكان السِّنات يُعَيِّن عَدَد الكتائب الرومانية وكتائبِ الحلفاء ، ويوزِّع الولاياتِ والجيوشَ بين القناصل والحكام ، وكان ، إذا مَرَّ عامٌ على القيادة ، أمْكنه أن يجعل لهم خَلَفًا ، وكان يأذن فى احتفالات النصر ، ويستقبل السفراء ويُرْسلهم ، ويَنْصِب الملوك ويكافئهم ويجازيهم وَيَحْكُمُ فيهم ويَمْنَحهم لقبَ حلفاء الشعب الرومانىِّ أو يَنْزِع منهم هذا اللقب .

وكان القناصل يَجْمَعون الكتائبَ التى يجب أن تقوم بالحرب ، وكانوا يقودون جيوش البرِّ والبحر ويُعِدُّون الحلفاء ، ويتمتعون فى الولايات بجميع سلطان الجمهورية ، وكانوا يُنْعِمون بالسَّلْم على الأمم المقهورة ويَفْرِضون عليها الشروط أو يَرُدُّونها إلى السِّنات .

---

(١) باب ٦ .

* القبالة : اسم لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك .

وكان الشعب فى الأزمنة الأولى ، حينما كان له نصيبٌ فى أمور الحرب والسِّلْم ، يُفَضِّل ممارسةَ السلطة الاشتراعية على ممارسة السلطة التنفيذية ، وكان لا يَصْنع غيرَ تأييد ما صنعه الملوكُ ، والقناصلُ أو السِّناتُ من بعدهم ، ونرى أن القناصلَ ، أو السِّناتَ ، كانوا يقومون بالحرب على الرغم من معارضة محامى الشعب غالبًا ، وذلك مع بُعْد كون الشعب حَكَمًا فى أمر الحرب ، غير أن الشعب زاد سلطانَه التنفيذىَّ فى نَشْوَةٍ من النجاح ، وهكذا أوجد[1] الشعبُ نفسُه محامى الكتائب الذين كان القُوَّاد يُعَيِّنونهم حتى ذلك الحين ، وهكذا قَضَى قُبَيْلَ الحرب البونية الأولى بأن يكون وحدَه صاحبَ حقِّ شَهْر الحرب[2] .

الفصل الثامن عشر
سلطة القضاء فى حكومة رومة

أُعطى الشعبُ والسِّناتُ والحكامُ و بعضُ القضاة سلطةَ القضاء ، ويجب أن يُرَى كيف وُزِّعَتْ ، وأبدأُ بالقضايا المدنية .

قام القناصلُ[3] بالقضاء بعد الملوك كما قام به الحكام بعد القناصل ، وجَرَّد

---

(١) سنة ٤٤٤ رومانية ، تيتوس ليفيوس ، العشرة الأولى ، باب ٩ ، فصل ٣٠ ، ولما ظهرت محاربة برسه أمراً مهلكاً صدر مرسوم من السنات يقضى بوقف هذا القانون ، فوافق الشعب عليه ، تيتوس ليفيوس ، العشرة الخامسة ، باب ٢ (باب ٤٢ ، فصل ٣١) .

(٢) انتزعه من السنات كما روى فرنشميوس ، العشرة الثانية ، باب ٦ .

(٣) لا يمكن الشك فى أن الأحكام المدنية كانت غير خاصة بالقناصل قبل إحداث القضاة ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ، العشرة الأولى ، باب ٢ ، فصل ١ ، صفحة ١٩ ، دنى داليكارناس ، باب ١٠ ص ٦٢٧ وص ٦٤٥ من الباب نفسه .

سِرْڤيوس تُوليوسُ نفسَه من الحكم فى القضايا المدنية ، ولم يحكم القناصل فيها أيضاً ، ما لم يكن ذلك فى الأحوال النادرة[١] جدًّا التى دُعِيَت « غيرَ عاديةٍ[٢] » لهذا السبب ، واكتفى القناصل بنصب القضاة وتأليف المحاكم التى يجب أن تقوم بالقضاء ، ويَظْهَر من خُطبة أَپيُوس كَاوُدْيُوس ، التى رواها دِنِى دَالِيكَارْناس[٣] ، أن ذلك عُدَّ عادةً ثابتةً لدى الرومان منذ سنة ٢٥٩ من التاريخ الرومانىّ ، ولا يُرَدُّ ذلك إلى ما هو أبعد من سِرْڤيُوس تُوليوس .

وكان الحاكم يَضَع فى كلِّ سنة قائمةً[٤] ، أو جدولاً ، بأسماء مَنْ يختارهم للقيام بوظيفة القضاة فى سنةِ حاكميته ، وكان يؤخَذ من ذلك عددٌ كافٍ لكلِّ مسئلة ، ويمارَسُ هذا فى إنكلترة تقريباً ، والذى كان يجعل هذا ملائماً للحرية[٥] إلى الغاية هو أن الحاكم كان يختار القضاة بموافقة[٦] الخصوم ويَرْجِع مُعْظَم رَفْض القضاة فى إنكلترة فى الوقت الحاضر إلى هذه العادة تقريباً .

وكان هؤلاء القضاة لا يَفْصِلون فى غير المسائل الواقعية[٧] ، ومن ذلك أنهم يُقَرِّرُون ، هل دُفِع المبلغ أوْ لا ، وهل اقْتُرِف الفعلُ أو لا ، ولكن بما أن مسائل

---

(١) كان محامو الشعب يقومون بالحكم وحدهم فى الغالب ، ولا شىء كان يجعلهم ممقوتين أكثر من هذا ، دنى داليكارناس ، باب ١١ ، ص ٧٠٩ .

(٢) Judicia extraordinaria ، المجموعة القانونية ، باب ٤ .

(٣) باب ٦ ، ص ٣٦٠ .

(٤) Album judicum

(٥) قال شيشرون pro Cluentio ، فصل ٤٣ (: « لم يرد أجدادنا أن يكون الرجل الذى لا تتفق عليه الطبقات قاضياً فى أقل قضية مالية فضلا عن سمعة المواطن » .

(٦) انظر فى المنتخبات من القانون السرفيلى والقانون الكورنيلى وغيرهما كيف أن هذه القوانين تعين القضاة للحكم فى الجرائم التى تعاقب عليها ، وكان هؤلاء القضاة يؤخذون بالخيار غالباً ، وبالقرعة أحياناً ، أو بمزج القرعة مع الخيار أخيراً .

(٧) سنيكا ، .De benef ، باب ٣ ، فصل ٧ ، in fine .

الفقه[1] كانت تستلزم بعضَ الأهلية فإنهذه المسائل كانت تُرْفَع إلى محكمة المئة[2].

وقد احتفظ الملوك بحقِّ الحكم فى القضايا الجنائية ، وقد خَلَفهم القناصل فى ذلك ، وكان من نتيجة هذه السلطة أن حَكَم القنصلُ بروتوس بقتل أولاده وجميعِ مَن ائتمروا فى سبيل آل تارْكِن ، وكانت هذه السلطة مُفْرِطةً ، وبما أن السلطة العسكرية كانت قبضةَ القناصل قبل ذلك فإنهم مارسوها حتى فى شؤون المُدُن ، وكانت أساليبُهم المُجَرَّدة من الشكل والعدل أعمالَ عُنْفٍ أكثرَ من أن تكون أحكاماً .

وقد أدى هذا إلى القانون الڤاليرىِّ الذى يَسْمَح بأن تُسْتأنف إلى الشعب جميعُ أحكام القناصل ، أى الأحكامِ التى تجعل حياةَ ابن الوطن فى خَطر ، فعاد القناصل لا يستطيعون أن يَنْطِقوا بعقوبة الإعدام على مواطن رومانىّ إلّا بإرادة الشعب[3] .

ويُرَى فى المؤامرة الأولى لإعادة آل تارْكِن أن القنصل برُوتُوس حكم على المذنبين ، وقد جُمِعَ السِّناتُ والمجالسُ الشعبية للحُكْم[4] فى الثانية .

وجَعَلت القوانينُ التى تُسَمَّى « المقدَّسة » للعوامِّ محامين تتألف منهم هيئةٌ كانت لها مزاعمُ كبيرةٌ فى البُداءة ، ولا يُعْرَف أىُّ الأمرين أعظمُ من الآخر : أجُرْأةَ الطلب الدَّنيَّةُ أم الانقيادُ وسهولةُ الموافقة فى السِّنات ، وكان القانون الڤاليرىُّ قد أذِنَ فى الاستئناف إلى الشعب المؤلَّف من أعضاء سِنَاتٍ ومن أشرافٍ وعوامٍّ ،

(١) انظر إلى كنتيليان ، باب ٤ ، ص ٥٤ ، من القطع الكبير ، طبعة باريس ١٥٤١ .

(٢) قانون ٢ : ٢٤ ، ff. De orig. jur ، كان الحكام الذين يسمون « القضاة العشرة » يقومون برئاسة الأحكام ، وذلك كله تحت إدارة حاكم .

(٣) Quoniam de capite civis romani, iniussu populi romani, non erat permissum consulibus jus dicere. وانظر إلى پونپونيوس باب ٢ : ٦ ، ff. De orig. jur. .

(٤) دنى داليكارناس ، باب ٥ ، ص ٣٢٢ .

وسَنَّ العوامُّ ضرورةَ تقديم الاستئناف إليهم ، ولسُرْعان ما وُضِعَتْ مسئلةُ : هل يستطيع العوامُّ أن يَدِينُوا شريفاً ، وقد كان هذا موضوعَ نزاعٍ أسفرت عنه قضية كُورْيُولاَن وانتهى بهذه القضية ، فلما اتَّهَم محاسو الشعب كُورْيُولاَنَ أمام الشعب اعترض هذا المتهم، خلافاً لروح القانون الڤالِيرىِّ، بأنه شريف ، وذلك أنه لا يُمْكِن أن يُحْكَم فى أمره إلاَّ من قِبَل القناصل ، وقد زَعَم العوامُّ ، خلافاً لروح القانون نفسِه ، أنه لا ينبغى أن يُحكَم فى أمره إلاَّ من قِبَلهم فقط ، فحكموا عليه .

وعَدَّل قانونُ الألواح الاثنى عشر ذلك ، ومما نَصَّ عليه هذا القانون أنه لا يُمْكِن الحكم فى حياة مواطنٍ إلاَّ فى مجالس الشعب الكبرى(١) ، وهكذا ، فإن هيئة العوامِّ ، أو المجالسَ الشعبيةَ عن قبائلَ ، وهى هى ، عادت لا تَحْكُم فى غير الجرائم التى لا يَعْدُو الجزاء فيها حَدَّ الغرامة النقدية ، وصار لا بُدَّ من قانون لفرض عقوبة الإعدام ، ولم يَتطلب الحكمُ بالعقوبة النقدية غيرَ حكمٍ شعبىّ .

وكان حكم قانون الألواح الاثنى عشر هذا على جانب كبير من الحكمة ، فقد انطوى على توفيقٍ عجيب بين هيئة العوامِّ والسِّنَات ، وذلك لأن اختصاص كلٍّ منهما صار يتوقَّف على عِظَم العقوبة وطبيعة الجريمة ، فوجب أن يتوافقا .

وأزال القانون الڤالِيرىُّ كلَّ ما بقى فى رومة من الحكومة المطابقة لحكومة ملوك الأغارقة فى أزمنة الأبطال ، ووَجَد القناصلُ أنفسَهم عاطلين من سلطة العقاب على الجرائم ، ومع أن جميع الجرائم عامَّةً وَجَب أن تُمَازَ التى هى أكثر ما يُهِمُّ أبناء الوطن فيما بينهم من التى هى أكثرُ ما تُهِمُّ الدولةَ فى صلتها بابن الوطن ، وسُمِّيت الأولى

---

(١) المجالس عن مئويات ، وكذلك حكم فى قضية مانليوس كابيتولينوس من قبل هذه المجالس الشعبية ، تيتوس ليڤيوس ، العشرة الأولى ، باب ٦ ، فصل ٢٠ ، صفحة ٦٨ .

بالجرائم الخاصة ، وسُمّيت الثانية بالجرائم العامة ، وقد قَضَى الشعبُ نفسُه بالجرائم العامة ، وأما الجرائمُ الخاصة فقد عَيَّن لكلٍّ واحدة منها ، بواسطة لَجْنة خاصة ، خازناً للقيام بما تقتضيه من تعقيب ، وقد كان هذا حاكماً غالباً ، أو رجلا عاديًّا أحياناً ، يَخْتاره الشعبُ ، وكان يُسَمَّى خازنَ المعتدِي على الوطن ، وقد ذُكِرَ هذا في قانون الألواح الاثنى عشر[١] .

وكان الخازن يُعَيِّن ما يُسَمَّى قاضى المسئلة الذى يُخْرِج القضاة بالقرعة ، وكان يؤلِّف المحكمة ويرأس الحُكْم[٢] .

ومما يَحْسُنُ أن يلاحَظ هنا نصيبُ السِّنات في تعيين الخازن ، وذلك ليُرَى كيف أن السلطاتِ كانت متوازنةً من هذه الناحية ، ومما كان يَحْدُث أحياناً أن يَحْمِل السِّناتُ على نَصْب حاكمٍ مطلقٍ للقيام بوظيفة الخازن[٣] ، ومما كان يَحْدُث أحياناً أن يأمر السِّناتُ بأن يَجْمَع الشعبَ أحدُ محاميه لتعيين خازن[٤] ، ومما كان يَحْدُث أحياناً أن يُعَيِّن الشعبُ حاكماً ليقدِّم تقريرَه إلى السِّنات عن إحدى الجرائم وليَطْلُب منه أن يعيِّن خازناً كما يُرَى في حُكْم لُوسْيُوس سيپيون[٥] وَفْقَ رواية تيتوس ليفيُوس[٦] .

وجُعِل بعض هذه اللِّجان دائمةً[٧] في سنة ٦٠٤ من التاريخ الرومانيِّ ، وقُسِّمت

---

(١) قول پونيپونيوس في القانون ٢ ، من المجموعة القانونية De orig. jur.

(٢) انظر إلى نبذة أولپيان الذى روى نبذة أخرى من القانون الكورنيلي ، وهى توجد في « المقابلة بين الشرائع اليهودية والرومانية » ، باب ١ ، De sicariis et homicidiis

(٣) حدث هذا على الخصوص في الجرائم التى اقترفت في إيطالية حيث كانت للسنات رقابة مهمة ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ، العشرة الأولى ، باب ٩ ؛ فصل ٢٦ ، حول مكايد كاپو .

(٤) وقع هكذا في تعقيب مقتل بوستوميوس في سنة ٣٤٠ رومانية ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٤ ، فصل ٥٠ — (٥) صدر هذا الحكم في سنة ٥٦٧ رومانية — (٦) الباب الثامن .

(٧) شيشرون ، in Bruto

جميع المسائل الجزائية إلى أقسام مختلفة شيئاً فشيئاً ، فسُمِّيَت مسائلَ دائمةً ، وأُحْدِث عِدَّةُ حُكَّام فخُصَّ كلٌّ واحدٍ منهم ببعض هذه المسائل ، ومُنِحُوا لعامٍ سلطةَ الحكم فى الجرائم المتصلة بها ، ثم يذهبون لإدارة ولايتهم .

وكان سِنات المئة فى قرطاجة مؤلَّفاً من قضاة معيَّنين للحياة كلِّها[1] ، ولكن الحكام فى رومة كانوا يُعَيَّنون لعامٍ واحد ، حتى إن القضاة لم يكونوا لعامٍ واحد ما داموا يؤخذون لكلِّ قضية ، وقد رئى فى الفصل السادس من هذا الباب مقدارُ ملاءمة هذا التدبير للحرية فى بعض الحكومات .

وكان القضاة يؤخَذُون من سِلْك السِّنَات حتى زمن الغرَاكين ، فلما كان طيبِرْيوسُ غَراكُوس أمَرَ بأخذهم من سلْك الفرسان ، وكان هذا التغيير من الأهمية ما باهى معه هذا المحامى الشعبىُّ بأنه قَطَع أعصابَ سِلْكَ أعضاء السنات بهذا المشروع .

ومما تجب ملاحظته إمكانُ توزيع السلطات الثلاث توزيعاً حسناً من حيث صلتُها بحرِّية النظام ، وإن لم تكن كذلك فى صلتها بحرية المواطن ، وبما أنه كان للشعب فى رومة أعظمُ نصيبٍ فى السلطة الاشتراعية ونصيبٌ فى السلطة التنفيذية ونصيبٌ فى سلطة القضاء فإن هذا سلطانٌ كبير كان لابُدَّ من موازنته بسلطان آخر ، أَجَلْ ، كان للسِّنات نصيبٌ فى السلطة التنفيذية وكانت له ضِلْعٌ فى السلطة الاشتراعية[2] ، بَيْدَ أن هذا كان غيرَ كافٍ لموازنة الشعب ، فكان لا بُدَّ من أن يَظْهَر ذا نصيب فى سلطة القضاء ، وقد كان له هذا النصيب عند اختيار القضاة من

---

(١) يثبَت هذا بكتاب تيتوس ليفيوس، باب ٤٣ ، فصل ٤٦ ، الذى جاء فيه أن أنيبال جعل حاكميتهم سنوية — (٢) كانت مراسيم السنات نافذة لعام واحد وإن لم يؤيدها الشعب ، دنى داليكارناس ، باب ٩ ، ص ٥٩٥ ، وباب ١١ ، ص ٧٣٢ .

أعضاء السنات ، ولما حَرَم الغرّاكُونَ أعضاءَ السِّنات سلطةَ القضاء[1] لم يَسْتطع السِّناتُ أن يقاوم الشعب ، وبذلك يكون الغرّاكُون قد آذَوْا حرّيةَ النظام فى سبيل حرية المواطن ، غير أن هذه ضاعت مع تلك .

ونشأت عن ذلك مضارٌّ لا تُحْصَى ، فقد غُيِّر النظام فى زمنٍ كاد لا يكون فيه نظامٌ لِمَا كان من اشتعال نار الفِتَن الأهلية ، وعاد الفرسان لا يكونون ذلك السِّلكَ المتوسط الذى يَصِل الشعبَ بالسِّنات ، وقُطِعت سلسلةُ النظام .

حتى إنه كان يوجد من الأسباب الخاصة ما وَجَب أن يحول دون تسليم الأحكام إلى الفرسان ، فقد كان نظام رومة قائماً على المبدإ القائل إن على أولئك أن يكونوا جنوداً عندهم من الخير الكافى ما يُلْزَمون معه بتأدية حساب عن سلوكهم تجاه الجُمهورية ، وكان الفرسان يؤلِّفون خَيَّالةَ الكتائب كأعظم الأغنياء ، ولما زاد قَدْرُهم صاروا راغبين عن الخدمة فى هذه الميليشْيا ، فوجب جمعُ خيَّالةٍ آخرين ، وقَبِلَ ماريوس كلَّ جنس من الناس فى الكتائب وضاعت الجُمهورية[2] .

ثم إن الفرسان كانوا جُبَاةَ الجُمهورية ، وكانوا طُمَعاء ، وكانوا يَبْذُرون الرَّزايا فى الرَّزايا ويُوَلِّدون الاحتياجاتِ العامةَ من الاحتياجات العامة ، وكان ، على بُعْدِ ما يناسِب منحَ مثلِ هؤلاء الناس من سلطة القضاء ، يجب أن يكونوا تحت عيون القضاة بلا انقطاع ، ويجب أن يُذْكَر هذا عن ثناءٍ على القوانين الفرنسية القديمة التى شَرَطت على رجال الأعمال مع حَذَرٍ يُدَّخَر للأعداء ، ولما نُقِلَت أعمال القضاء إلى الجُبَاة فى رومة عاد لا يكون هنالك فضيلةٌ ولا ضابطةٌ ولا قوانينُ ولا حاكميةٌ ولا حُكَّام .

---

(١) سنة ٦٣٠ — (٢) Capite censos plerosque ، سالوست ، حرب جوغورتا ، فصل ٨٤ .

وتجدُ وصفاً بسيطاً لهذا فى بعض منتخبات من ديُودُورُس الصِّقِلِّى وديُونَ ، قال دِيُودُورُس[١] : « أراد مُوتِيُوس سِيفُولا أن يُعيدَ الأخلاق القديمةَ ويعيش من ماله الخاصِّ مع زهد وصلاح ، وذلك لأن سَلَفه خالطوا الجُبَاة الذين أُعْطُوا أعمالَ القضاء فى رومة وقتئذٍ فملأوا الولاياتِ بجميع أنواعِ الجرائم ، غير أن سيفولا عاقب العَشَّارين وجلَب إلى السجن هؤلاء الذين كانوا يَجُرُّون الآخرين » .

ويَرْوِى لنا دِيُون[٢] أن نائبه پُوبِلْيُوس رُوتِيلْيُوس ، الذى لم يكن أقلَّ منه مقتاً عند الفرسان ، اتُّهم من ناحيته بأنه قَبِل هدايا فحُكِم عليه بغرامة ، وتخلَّى عن أمواله حالاً ، وظَهَرت براءتهُ حينما وُجِدَ لديه من الأموال ما هو أقلُّ كثيراً من الذى اتُّهِم بسَرِقته ، وأظهرَ صكوكَ ما يَمْلِك ، ولم يُرِد البقاء فى رومة مع مثل هؤلاء الناس .

وقال دِيُودُورُس[٣] أيضاً : « كان الإيطاليون يشترون من صِقِلِّية أفواجاً من العبيد لحَرْث حقولهم والعناية بقِطاعهم ، وكانوا يَمْنَعُون عنهم الطعام ، وكان هؤلاء المساكين يُضْطرون إلى قطع السابلة مسلَّحين بحِراب ومقامعَ ولابسين جلودَ حيوانٍ ومحاطين بكلاب كبيرة ، وخُرِّبت جميع الولايات ، ولم يَسْتطع أهلُ البلاد أن يقولوا إنهم يَمْلِكون غيرَ ما هو داخل المُدُن ، وما كان يوجد والٍ ولا حاكمٌ يستطيع ، أو يريد ، أن يقاومَ هذه الفوضى ، ويَجْرؤُ على معاقبة هؤلاء العبيد لأنهم مُلْكُ

---

(١) مقتطف من هذا المؤلف ، باب ٣٦ ، فى مجموعة قسطنطين بورفير وجينت ، « الفضائل والرذائل » — (٢) قطعة من تاريخه أخذت من « مقتطف من الفضائل والرذائل » .

(٣) قطعة من الباب ٣٤٣ من « مقتطف الفضائل والرذائل » .

الفرسان الذين كانوا يقومون بأعمال القضاء فى رومة[1] » ، ومع ذلك كان هذا من أسباب حرب العبيد ، ولا أقول غيرَ كلمة واحدة ، وهى : كان لا ينبغى القيامُ بأعمال القضاء فى رومة من قِبَل مهنةٍ لم يكن لها هَدَفٌ ، ولم يُمْكِن أن يكون لها هَدَفٌ ، غيرُ الكَسْبِ ، من قِبَل مهنةٍ كانت طَلُوباً دائماً وكان لا يُطْلَب منها شىء ، من قِبَل مهنةٍ صَمّاء فاقدةِ الرحمة مُفْقِرةٍ للغِنَى ، حتى البؤسِ .

الفصل التاسع عشر

حكومة الولايات الرومانية

ذلك هو الوجه الذى كانت السلطات الثلاث موزّعةً به فى رومة ، وهيهاتَ أن يكون الأمر كذلك فى الولايات ، فالحريةُ كانت فى المركز والطغيانُ كان فى الأطراف.

و بينما كانت رومة لا تَسُود فى غير إيطالية كان يُسَيْطَرُ على الشعوب كأمم حليفة ، وكانت تُتَّبَع قوانينُ كلِّ جمهورية ، ولكنْ حينما امتدَّ مَدَى الفتح إلى ما هو أبعدُ من ذلك ، وصارت عينُ السِّنات لا تَبْلُغ الولاياتِ بُعَيْدَ ذلك ، وأصبح الحكام فى رومة لا يستطيعون الحكمَ فى الإمبراطورية ، وجب إرسالُ قضاةٍ ووُلاةٍ إليها ، والآن غَدَا ذلك الانسجامُ بين السلطات الثلاث غيرَ موجود ، وكان مَنْ يُرْسَلُون إليها يتمتعون بسلطة شاملةٍ لجميع الحاكميات الرومانية ، وماذا أقول ؟ كانوا يتمتعون بسلطةٍ جامعةٍ حتى لسلطة السِّنات ، حتى لسلطة الشعب[2] ،

---

(١) Penes quos Romae tum judicia erant, atque ex equestri ordine solerent sortito judices eligi in causa praetorum et proconsulum, quibus, post administratam provinciam, dies dicta erat.

(٢) كانوا يضعون مراسيمهم حين دخولهم الولايات .

وكان هؤلاء حكاماً مستبدين ملائمين كثيراً للأماكن البعيدة التي يُرْسَلون إليها ، وكانوا يمارسون السلطاتِ الثلاثَ ، وكانوا باشواتِ الجُمهورية إذا جاز لي استعمالُ هذا اللفظ .

قلنا في مكانٍ آخرَ[1] إن جميع المناصب المدنية والعسكرية كانت لأبناء الوطن في الجُمهورية ، ويَعْنِي هذا أن الجُمهورية الفاتحة لا تستطيع أن تَنْقُل طِرازَ حكومتها إلى الدولة المغلوبة وأن تُدِيرها وَفْق شكل نظامها ، والواقعُ أن الحاكم الذي ترسله للقيام بشؤون الحكم كان يتمتع بالسلطه التنفيذية والمدنية والعسكرية ، فوجب أن يكون صاحباً للسلطة الاشتراعية أيضاً ، وإلَّا فمَنْ ذا الذي يَضَع القوانين إن لم يَكُنْهُ ؟ وكان يجب أن يكون صاحباً لسلطة القضاء أيضاً ، وإلَّا فمن ذا الذي يقوم بالقضاء مستقلاً عنه ؟ إذَنْ ، كان يجب أن يتمتع الحاكم الذي ترسله بالسلطات الثلاث ، وذلك ما حَدَث في الولايات الرومانية .

وقد يَسْهُل على الملَكية أن تَنْقُل حكومتَها ، وذلك لأن بعض الموظفين الذين تُرْسِلهم يتمتعون بالسلطة التنفيذية المدنية ، ويتمتع الآخرون بالسلطة التنفيذية العسكرية ، وهذا لا يَجُرُّ الاستبدادَ وراءه .

ويُعَدُّ عدمُ إمكانِ محاكمة المواطن الرومانيِّ من قِبَل هيئةٍ غيرِ الشعب امتيازاً ذا نتيجة عظيمة ، وإلاَّ لخَضَع في الولايات لسلطة أحد الولاة أو الحكام المُرَادِيَّة ، فكانت المدينةُ (رومة) لا تَشْعُر ، مطلقاً ، بالطغيان الذي كان لا يمارَس إلا على الأمم المقهورة .

وهكذا كان الأحرار في العالم الرومانيِّ أحراراً إلى الغاية كما في إسپارطة ،

---

(١) باب ٥ ، فصل ١٩ ، انظر أيضاً إلى الأبواب ٢ و ٣ و ٤ .

وهكذا كان العبيد فيه عبيداً إلى الغاية كما فيها .

وما دام أبناء الوطن هم الذين يَدْفعون الضرائب فإن هذه الضرائب كانت تُجْبَى بإنصاف عظيم جدًّا ، فقد كان يُتَّبع نظام سِرْفيُوس توليُوس الذى قَضَى بتقسيم جميع أبناء الوطن إلى ست طبقات وَفْقَ ترتيب ثَرَواتهم ، والذى عَيَّن الضريبةَ بنسبة ما كان لكلٍّ واحد فى الحكومة ، ومما كان ينشأ عن ذلك أن يكابَد عِظَمُ الضريبة بسبب عِظَمِ الاعتبار ، فكان يُتَعَزَّى عن صِغَر الاعتبار بصِغَر الضريبة .

وكان يوجد أيضاً أمرٌ يقضى بالعجب ، وذلك أَن تقسيم سِرْفِيُوس توليُوس إلى طبقات إذ كان مبدأ النظامِ الأساسىّ فإن الإنصاف فى جباية الضرائب كان يرتبط فى مبدأ الحكومة الأساسىِّ . فلا يمكن أن يُنَحَّى إلَّا به .

ولكنْ بينا كانت رومة تَدْفَع الضرائب بسهولةٍ ، أو كانت لا تَدْفَع منها شيئاً[1] ، كان الفرسان ، الذين هم جُبَاةُ الجمهورية ، يُخَرِّبون الولاياتِ ، وقد تكلمنا عن مظالمهم ، والتاريخ حافلٌ بها .

قال مهرداد[2] : « كانت جميع آسية تنتظرنى كمنقذٍ ما أثارت أَسلابُ الولاة[3] وتَصَرُّفاتُ رجال الأمور ومثالبُ الأحكام[4] حقداً على الرومان » .

وذلك ما جعل قوة الولايات لا تُضِيفُ شيئاً إلى قوة الجمهورية ، وذلك ما أدى إلى العكس فلم يُسْفِر عن غير إضعافها ، وذلك ما جعل الولاياتِ تَعُدُّ ضَيَاعَ حرية رومة دورَ قيام حريتها .

---

(١) زالت الضرائب فى رومة بعد فتح مقدونية .

(٢) كلمة أخذت عن تروغ بونبى فنقلها جوستان ، باب ٣٨ ، فصل ٤ .

(٣) انظر إلى « مقالات ضد فيرس » .

(٤) من المعلوم أن محكمة ڤاروس هى التى أثارت الجرمان .

الفصل العشرون

خاتمة هذا الباب

كنت أودُّ أن أبحث فى جميع الحكومات المعتدلة التى نَعْرِفها عن توزيع السلطات الثلاث وأن أحْسُب بذلك درجةَ الحرية التى تتمتع بها كلٌّ واحدة منها، غير أنه لا ينبغى أن يُبْلَغ من استقصاء أحد الموضوعات دائماً مالا يُترَك معه شىء يَعْمَله القارئ، فالمُهِمُّ ألَّا يُرَغَّب فى القراءة، بل فى التفكير.

البَابُ الثانى عشر

القوانين التى تُوجد الحرية السياسية
من حيث صلتُها بالمواطن

الفصل الأولُ
فكرة هذا الباب

لا يكفى أن تعالَج الحريةُ من حيث صلتُها بالنظام ، بل يَجِب أن تُرَى من حيث صلتُها بالمواطن .

وقد قلت إنها تُوجَد فى الحال الأُولى بنوعٍ من التوزيع للسلطات الثلاث ، ولـكنه يجب أن يُنْظَر إليها فى الحال الثانية بفكرةٍ أُخرى ، فهى تقوم على سلامة ابن الوطن أَو على الرأى الذى يدور حول سلامته .

وقد يكون النظام حُرًّا ، ولا يكون ابن الوطن كذلك مطلقاً ، وقد يكون ابن الوطن حُرًّا ، ولا يكون النظام حرًّا ، وفى هذه الحال يكون النظام حرًّا حقوقاً لا فعلًا ، ويكون ابن الوطن حرًّا فعلًا لا حقوقاً .

ولا يُرَى غيرُ نصٍّ القوانين ، غيرُ نصٍّ القوانين الأساسية نفسِها ، ما يوجِد الحريةَ من حيث صلتُها بالنظام ، بَيْدَ أنه يُمْكِن توليدُ الحرية بالعاداتِ والأساليب والأمثلة الجارية من حيث صلتُها بابن الوطن ، ويمكن إعزازُها بالقوانين المدنية كما نرى فى هذا الباب .

ثم إن الحرية فى مُعْظَم الدول إذْ كانت تُعَاقُ أو تُؤْذَى أو تُخْمَدُ بأكثرَ مما تقتضيه نُظُمها فإن من المستحسن أن يُحَدَّث عن القوانين الخاصة التى يُمْكن فى كلِّ نظام أن تُعِينَ أو تُؤْذِيَ مبدأ الحرية الذى قد تُعَمُّ به كلُّ واحدةٍ من تلك الدول .

الفصل الثانى

حرية المواطن

تقوم الحرية الفلسفية على ممارسة الإنسان إرادتَه أو على الرأى الذى يكون الإنسان عليه حين ممارسة إرادته على الأقل (إذا ما أُريد القول فى جميع النظم) ، وتقوم الحرية السياسية على السلامة أو على الرأى الذى يكون لدى الإنسان حَوْل سلامته على الأقل .

وأكثرُ ما تُهَاجَم هذه السلامة فى التُّهَم العامة أو الخاصة ، ولذا تتوقف حريةُ ابن الوطن على صلاح القوانين الجزائية خاصَّةً .

ولم تُكْمَل القوانينُ الجزائية دفعةً واحدة ، ولم تُوجَد الحريةُ فى كلِّ وقتٍ حتى فى الأماكن التى بُحِثَ فيها عن الحرية أكثرَ مما فى سواها ، وقد حَدَّثنا أرسطو[1] أن أَبَوى المتهم فى كُوم كان يُمْكِنهما أن يكونا شاهدَيْن ، وكانت القوانين فى عهد ملوك رومة من النقص ما نَطَق معه سِرْفيُوس تُوليُوس بحكم الإعدام على أبناء أنْكُوس مارْسيُوس المتَّهمين بقتل حَمِيه الملكِ[2] ، ووَضَع كلُوتِيرُ فى

(١) السياسة ، باب ٢ ، فصل ٨ .

(٢) تاركينيوس پريسكوس ، انظر إلى دنى داليكارناس ، باب ٦ .

عهد ملوك الفرَنج قانوناً[١] يَنُصُّ على عدم الحكم على متَّهمٍ من غير أن يُسْتَمَع إليه ، وهذا يدلُّ على وجود منهاجٍ معاكسٍ في بعض الأحوال الخاصة أو لدى بعض البرابرة ، وكارُونْدَاسُ هو الذى أدخل الأحكام ضِدَّ شهادة الزور[٢] ، فإذا لم تُضْمَنْ براءةُ أبناء الوطن ضاعت الحرية .

وما اكْتُسِبَ من معارفَ فى بعض البلدان ، وما سيُكْتَسَب فى بلدان أخرى ، حَوْلَ أضمن ما يُتَمَسَّكُ به فى الأحكام الجزائية ، يُهِمُّ الجنسَ البشرىَّ أكثرَ من أىّ أمرٍ آخرَ فى العالَمَ .

ولم تُمْكِن إقامةُ الحرية على غير مزاولة هذه المعارف ، و إذا ما احتوت الدولةُ أحسنَ ما يُمْكِن من القوانين فى ذلك ، فاتُّهِم رجلٌ وقُضِيَ بإعدامه فى الغد كان هذا الرجل أكثرَ حريةً من أحد الباشوات فى تركية .

الفصل الثالث

مواصلة الموضوع نفسه

وتكون القوانين ، التى تقضى بهلاك الإنسان عن شهادةٍ واحدٍ ، شؤماً على الحرية ، ويتَطلب العقل شاهدين ، وذلك لأن الشاهد الذى يُثْبِت والمتَّهَمَ الذى يُنْكر يوجبان انقساماً فى الرأى ، فلا بُدَّ من ثالثٍ للفصل بينهما .

وكان الأغارقةُ والرومان[٣] يتطلبون زيادةَ صوتٍ للحكم ، وتقتضى قوانيننا

(١) سنة ٥٦٠ — (٢) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل١٢ ، منح توريوم قوانينه فى الدورة الرابعة والثمانين ، (والدورة مؤلفة من أربع سنين ، م) — (٣) دنى داليكارناس ، حول محاكمة كوريولان ، باب ٧ .

الفرنسية صوتين ، وكان الأغارقة يَزْعُمون أن الآلهة[١] هم الذين أقاموا عادتَهم ، بَيدَ أن هذا أمرٌ خاصٌّ بنا .

الفصل الرابع

إعزاز الحرية بطبيعة الحكومات ونسبتها

إن من فَوْز الحرية استنباطَ كلِّ عقوبة من طبيعة الجُرْم الخاصة ، فبذلك تنقطع كلُّ مُرَادية ، ولا تَصْدُر العقوبة عن هَوَى المشترع مطلقًا ، بل عن طبيعة الأمر ، ولا يكون الإنسانُ هو الذى يَقْهَر الإنسانَ أبداً .

وللجرائم أربعةُ أنواع ، فجرائمُ النوع الأول تُؤذى الدين ، وجرائمُ النوع الثانى تؤذى الآداب ، وجرائمُ النوع الثالث تؤذى الراحة ، وجرائمُ النوع الرابع تؤذى سلامةَ المواطن ، وعلى العقوبات التى تُفْرَض أن تُشْتَقَّ من طبيعة كلِّ واحد من هذه الأنواع

ولا أضَع بين صنف الجرائم التى تَهُمُّ الدين غيرَ التى تَحْمِل عليه رأساً كجميع المُدَنِّسات للقُدْسِيَّات ، وذلك لأن الجرائم التى تُكَدِّر ممارسَته هى من طبيعة الجرائم التى تُقْلِق راحةَ أبناء الوطن أو سلامتهم ، فيجب ردُّها إلى هذه الأصناف .

ولكى تكون عقوبةُ المُدَنِّسات للقدسيات مشتقةً من طبيعة الأمر[٢] يجب أن تقوم على فُقْدان جميع المنافع التى يُنْعِم بها الدين ، كالطرد من المعابد ، والحِرْمان

---

(١) Minervae calculus

(٢) وضع سان لويس قوانين بالغة من الشدة ضد المجدفين ما رأى البابا معه ضرورة التحذير منها . فخفف هذا الأمير غيرته ولطف قوانينه ، انظر إلى مراسيمه .

من مجتمع المؤمنين لزمن معيَّن أو إلى الأبد ، واجتنابِ حضورهم واللَّعنات والنَّفرات والتعزيمات .

وتكون الأفعال الخفية من اختصاص العدل البشريّ فى الأمور التى تُقْلِق راحةَ الدولة وسلامتَها ، وأما فى الأفعال التى تَضُرُّ الأُلوهية ، حيث لا يوجد فعلٌ عَلَنِىٌّ ، فلا تكون مادةُ إجرامٍ مطلقاً ، فكلُّ شىء يقَع بين الإنسان والربّ الذى يَعْرِف مقدارَ انتقامه وزمنَ نِقْمته ، فإذا ما خَلَط الحاكم بين الأمور فبَحَث عن مُدَنِّسات القُدْسِيَّات الخفية أيضاً يكون قد قام بتفتيشٍ غيرِ ضروريّ عن نوعٍ من الأفعال ، أى يكون قد قوَّض حريةَ الأهلين بتسليحه ضدَّهم غَيْرَةَ المشاعر الهَيَّابة والمشاعر الفَتَّاكة .

وقد صَدَر الشَّرُّ عن الفكرة القائلة بضرورة الانتقام للآلهة ، مع أنه يجب تمجيدُ الأُلوهية من غير أن يُنْتَقَم لها مطلقاً ، وإلاَّ متى ينتهى التنكيل إذا ماسير بهذه الفكرة الأخيرة ؟ وإذا كانت قوانينُ الناس تنتقم لكائنٍ لانهاية له فإنها تكون قد سُنَّت حَوْلَ لانهائيته ، لا حَوْلَ الطبيعة البشرية وجهالاتها وأهوائها .

ويَرْوِى مؤرخٌ من البرُوفَنْس [1] خبرَ أمرٍ يَصِفُ لنا به ما يُمكن أن يكون لمبدأ الانتقام للأُلوهيـــة من تأثيرٍ فى النفوس الضعيفة ، وذلك أن يهوديًّا اتُّهم بأنه جَدَّف على العذراء فحُكِم بسَلْخِه ، ويَصْعَد فرسانٌ مُتَنَكِّرون حاملون سكاكينَ فى مِنْصَدة الإعدام ويطردون الجلَّاد منها لكى ينتقموا للعذراء بأنفسهم ... فلا أريد أن أسْبِق تأملاتِ القارئ مطلقاً .

والصنفُ الثانى مؤلَّفٌ من الجرائم المنافية للآداب ، وذلك كانتهاك العَفاف

---

(١) لو پــ . بوجيريل .

العامّ والخاصّ ، أى انتهاك الضابطةِ حَوْلَ الوجه الذى يجب أن يُتَمَتَّع به بملاذّ استعمال الحواسّ واجتماع الأبدان ، فالعقوباتُ على هذه الجرائم يجب أن تَصْدُر عن طبيعة الأمر أيضاً ، فيكفى لقَهْر تَهَوُّر الجنسين أن يُحْرَم الجانى ما يَرْبِطه المجتمع بنقاء الآداب من المنافع وأن تُفْرَض عليه غراماتٌ وأن يُخْزَى وأن يُكْرَه على الاختفاء وأن يُشَهَّر وأن يُطْرَد خارجَ المدينة أو المجتمعِ وأن يعاقَب بجميع العقوبات التى هى من اختصاص محاكم الجُنَح ، والواقعُ أن هذه الأمور تقوم على نسيان الإنسان نفسَه واستخفافه بها أكثر مما على فُجُورها .

ولا يُقْصَد هنا غيرُ الجرائم التى تَهِمُّ الآداب فقط ، لا الجرائم التى تؤذى السلامة العامة أيضاً كالخطف والغَصْب اللذين هما من النوع الرابع .

وجرائمُ الصنف الثالث هى التى تؤذى راحة الأهلين ، فالعقوباتُ على هذه الجرائم يجب أن تصدر عن طبيعة الأمر وأن تُنَاسب هذه الراحة كالسجن والنفى والتأنيبات وما إلى ذلك من العقوبات التى تَرُدُّ النفوسَ القَلِقة وتعيدها إلى النظام الثابت .

وأَقْصِرُ الجرائمَ ضدَّ الراحة على الأمور التى تُصِيبُ الضابطَة بأذًى بسيط ، وذلك لأن الأفعال التى تؤذى السلامة بإقلاقها الراحةَ يجب أن تُعَدَّ من الصنف الرابع.

وتُسَمَّى عقوبات هذه الجرائم الأخيرة بأحكام الإعدام ، وهذا نوعٌ من القِصَاص الذى يوجب على المجتمع أن يأبَى السلامة على مواطِن حَرَمَ آخرَ إياها أو أراد أن يَحْرِمه إياها ، وقد صدرت هذه العقوبة عن طبيعة الأمور أو إنها استُنْبِطت من سبب الخير والشرّ ومن منابعهما ، فابنُ الوطن يستحقُّ القتل إذا بلغ من انتهاك السلامة ما نَزَعَ معه حياةً أو أقدم على نَزْع حياة ، وتُعَدُّ عقوبةُ القتل

هذه دواءً للمجتمع المريض ، وإذا ما اعْتُدِىَ على سلامة الأموال أمكن أن يكون من الأسباب ما يجعل العقوبةَ إعداماً ، ولكن الأفضلَ على ما يحتمل ، والأقربَ إلى الطبيعة ، أن يكون خُسران الأموال عقوبةً على جرائم سلامة الأموال ، ويجب أن يَقَع هذا إذا كانت الثَّرَوات شاملةً أو مساوية ، ولكن بما أن من ليس عندهم مالٌ هم الذين يعتدون مختارين على مال غيرهم أكثرَ من سواهم وجب أن يقوم العِقاب البدنىُّ مقامَ العِقاب النقدىِّ عندما يجازَوْن .

وكلُّ ما قلته مستنبطٌ من الطبيعة ، وهو ملائم لحرية ابن الوطن كثيراً .

الفصل الخامس
بعضُ التُّهَم التى تقتضى اعتدالاً وحَذَراً على الخصوص

قاعدةٌ مهمة : يجب أن يَسُود احترازٌ عظيمٌ فى تعقيب السِّحْر والإلحاد ، ويُمْكِن تُهْمَةَ هذين الجُرمين أن تؤذِىَ الحريةَ إلى الغاية وأن تكون مصدرَ ما لا يُحصَى من المظالم إذا كان المشترع لا يَعْرِف أن يُحَدِّدها ، وذلك بما أنها لا تتناول أعمالَ المواطن مباشرةً ، بل أكثرُ ما تتناول هو الفكرُ المُكَوَّن عن أخلاقه ، فإنها تكون من الخَطَر بنسبة جهل الشعب ، وإذ ذاك يكون المواطنُ فى خَطَر دائم ، وذلك لأن أحسن سلوكٍ فى العالمَ وأنقى أخلاقٍ وممارسةَ جميع الواجبات أمورٌ لا تُعَدُّ ضماناتٍ تجاهَ تُهَم هذه الجرائم .

ويُتَّهَم « المُعْتَرِض[1] » فى عهد مانويل كُومْنين بأنه ائتمر بالإمبراطور ،

(١) نيسيتاس ، حياة مانويل كومنين ، باب ٤ .

وأنه استخدم فى ذلك بعضَ الأسرار التى تجعَل الرجالَ خافين عن الأعين ، ومما قيلَ فى حياة هذا الإمبراطور[١] ان هارون فُوجِئَ وهو يقرأ سِفْر سليمان الذى تُسْفِر مطالعته عن ظهور كتائبَ من الجِنّ ، والواقعُ أنه حين يُفْتَرَض فى السحر وجودُ قدرةٍ تُجَهِّزُ جهنمَ بالسلاح ، فيُعَدُّ مَنْ يُسَمَّى ساحراً كأقدرِ رجال العالم على إقلاق المجتمع وقَلْبِه ، يُجْنَح إلى معاقبته بلا حِساب .

ويَزيد الغضبُ عند ما تُوضَع فى السحر قدرةٌ على هدم الدين ، ونَعْلَم من تاريخ القسطنطينية[٢] ، وذلك عن وَحْيٍ إلى أُسْقُفٍ ، أن إحدى المُعْجِزات قد انقطعت بسبب سِحْرٍ قام به رجل ، فحُكِم عليه وعلى ابنه بالقتل ، وما أكثر الأمورَ العجيبةَ التى ترتبط فيها هذه الجريمة ! ليس من النادر وجودُ تنازيلَ ، واتفاقُ واحدٍ منها للأسْقُف ، وكونُ هذا الوحى صادقاً ، وحدوثُ معجزةٍ ، وانقطاعُ هذه المعجزة ، وظهورُ سِحْرٍ ، وإمكانُ هذا السحرِ أن يَقْلِب الدين ، وأن هذا الرجلَ ساحرٌ ، وأنه قام بهذا العمل السحرىّ أخيراً !

ويَعْزُو الإمبراطور تِيُودُور لاسْكَارِيس مَرَضَه إلى السحر ، ولم يكن لدى المتهمين بذلك حيلةٌ غيرُ مَسِّ الحديد الحمِيم من دون أن يحترقوا ، وقد كان يَجْدُر بالمرء لدى الروم أن يكون ساحراً ليتنصَّل من السحر ، وهكذا كان من فَرْط بلاهتهم أن يَقْرِنوا أكثرَ الأدلة محلاًّ للارتياب بأكثر جرائم العالَم محلاًّ للارتياب .

ويُطْرَد اليهود من فرنسة فى عهد فليب الطويل عن تهمة سَمِّهم الينابيعَ بواسطة البُرْص ، ويجب أن يُلْقِيَ هذا الاتهامُ المستحيل شكاًّ حَوْلَ جميع التُّهَم القائمة على الحِقْد العامّ .

---

(١) نيسيتاس ، حياة مانويل كومنين ، باب ٤ .

(٢) تاريخ الإمبراطور موريس ، تأليف تيوفيلاكت ، فصل ١١ .

ولم أقل هنا قَطُّ بعدم العِقاب على الإلحاد ، و إنما أقول بوجوب الانتباه الشديد في العقاب عليه .

الفصل السادس
الجريمةُ ضدَّ الطبيعة

معاذ الله أن أُريد تقليلَ المَقْت حَوْل جريمةٍ يستنكرها الدين والأخلاق والسياسة مناوبةً ، و إنما يجب القضاء عليها عند ما تؤدى إلى نَقْل ضَعْف جنسٍ إلى الآخر فقط فتعُدُّ إلى مَشِيبٍ قبيح شباباً فاضحاً ، وما أقوله عنها يدَع لها جميعَ معايبها ، ولا يحْمِل على غير الجَوْر الذى قد يُسىء حتى استعمالَ المَقْتِ الذى يَلْزَم أن يُصَوَّب إليها .

و بما أن من طبيعة هذه الجريمة أن تكون خفيةً فإن مما يَحْدُث فى الغالب أن يعاقِب المشترعون عليها بشهادة صبيٍّ ، وهذا ما يَدَعُ الباب مفتوحاً على مصراعيه للبُهْتان ، قال پرُوكُوپ[1] : « نشر جوسْتِينْيان قانوناً ضدَّ هذه الجريمة ، وجَعَلَ مَنْ يَبْحَث عن المذنبين بها قبل هذا القانون و بعده ، فكانت شهادةُ شاهد واحد ، شهادةُ صبيٍّ أحياناً ، شهادةُ عَبْدٍ أحياناً ، تَكفِى ، على الخصوص ، ضِدَّ الأغنياء وضِدَّ مَنْ هم من عُصْبة الخُضْر » .

ومن الغريب أن كان يعاقَب بالحرق بيننا على الجرائم الثلاث : السحر والإلحاد والإجرام ضدَّ الطبيعة ، على الأولى التى يُمكِن إثباتُ عدم وجودها ، وعلى الثانية

---

(١) التاريخ الخفى .

التى تَحْتَمل ما لا حَدَّ له من التفصيل والتأويل والتقييد ، وعلى الثالثة التى تكون غامضةً فى الغالب .

وأقول إن الجريمة ضِدَّ الطبيعة لا تستفحل فى المجتمع ، ما لم يُحْمَل الشعب على ذلك ببعض العادات ، كما عند الأغارقة حيث كان الشبَّان يقومون بجميع تمريناتهم عُرَاةً ، وكما عندنا حيث التربيةُ المنزلية تُعْطَى فى بعض المؤسَّسات خارج المنزل ، وكما عند الآسيويين حيث يوجَد من الأفراد مَنْ لديهم نساءٌ كثيرٌ يزدرونهنَّ على حين لا يستطيع آخرون أن يكون لديهم نساء ، ولا تُهَيَّأ السبيل إلى هذه الجريمة مطلقاً ، وليُقْضَ عليها بضابطة مُحْكَمة كما يُقضَى على كلّ انتهاك للآداب ، ليُرَى أن الطبيعة لم تَلْبَثْ أن تُرَى مدافعةً عن حقوقها أو مُسْتَرِدَّةً لها ، فالطبيعةُ اللينة اللطيفة الفَتَّانة قد نَشَرت الملاذَّ بيد سخيَّة ، وهى إذ تُفِيضُ علينا بالنِّعَم تُعِدُّنا ، بالأولاد ، لمَسَرَّاتٍ يبعثها الأولاد فينا أعظمَ من تلك الملاذِّ .

الفصل السابع

الاعتداء على ولىّ الأمر

من أحكام قوانين الصين أن القتل جزاء مَنْ يُبْدِى عدمَ احترام للإمبراطور ، وبما أن هذه القوانين لم تُعَرِّف عدمَ الاحترام هذا فإن كلَّ واحد يستطيع أن يَجِد وسيلةً لنَزْع حياة مَنْ يريد واستئصالِ الأُسْرَة التى يودُّ .

ومن ذلك أن عُهِد إلى رجلين فى إدارة صحيفة البَلَاط ، فذكرا فى روايةِ حادثٍ أحوالًا وُجِدَت غيرَ صحيحة ، فقيل إن الكذب فى صحيفة البلاط يَعْنِى عدم

احترام البلاط وقُضِيَ بقتلهما[١] ، ومن ذلك أن أميراً نَسَباً وَضَع حاشيةً سهواً على مُذَكِّرةٍ مُوَقَّعةٍ من قِبَل الإمبراطور بقلمه الأحمر ، فحُكِم بأنه لم يحترم الإمبراطور وأدى هذا إلى اضطهاد هذه الأُسْرة بَهْولٍ لم يَرْوِ التاريخُ مثلَه[٢] .

ويكفي أن يكون الاعتداء على وليِّ الأمر مبهماً حتى تتحوَّل الحكومة إلى استبداد ، وسأتوسَّع في الموضوع أكثرَ من ذلك في باب « وضع القوانين » .

الفصل الثامن

التطبيقُ السيئُ لاسمِ جريمةِ تدنيس القدسيات وجريمةِ الاعتداء على وليِّ الأمر

إن من سوء الاستعمال المؤلم أن يُطْلَق اسم جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر على فعل ليس إياها ، ومن قوانين الأباطرة واحدٌ[٣] كان يَعُدُّ مُدَنِّساً للقُدْسيات ، ويَتَعَقَّبُ ، مَنْ يجادل في حُكْم الأمير ويَشُكُّ في أهلية مَنْ يُخْتَارُون لبعض الخِدَم[٤] ، وكان ديوان الوزراء والمُقَرَّبون هم الذين وَضَعُوا هذه الجريمة ، وكان قد صَرَّح قانونٌ آخرُ بأن مَنْ يعتدون على وزراء الأمير وموظفيه مذنبون بجريمة الاعتداء على وليِّ الأمر كما لو اعْتَدَوْا على الأمير نفسه[٥] ، ونحن مَدِينُون بهذا القانون

---

(١) الأب دوهالد ، جزء ١ ، صفحة ٤٣ .

(٢) رسائل الأب پارنين في « رسائل العبرة » .

(٣) غراسيان وڤالنتينيان وتيودوز ، وهذا هو القانون الثالث في مجموعة الجرائم المدنسة للقدسيات .

(٤) Sacrilegii instar est dubitare an is dignus sit quem elegerit imperator, ibid
اتخذ هذا القانون نموذجاً لقانون روجر في أنظمة نابل ، فصل ٤ .

(٥) القانون الخامس Ad leg. Jul. maj. ، مجموعة القوانين ٩ ، باب ٨ .

لأميرين[1] مشهورين بضعفهما فى التاريخ ، لأميرين كانا يُقَادان من قِبَل وزرائهما كما تُقَادُ القِطاع من قِبل الرُّعاة ، لأميرين عبدين فى القَصْر ، ولدين فى الديوان ، غريبين عن الجيوش ، لأميرين لم يحافظا على الإمبراطورية إلَّا لإنعامهما بها كلَّ يوم ، وقد ائتمر بعض أولئك المقرَّبين على أباطرتهما ، وقد صنعوا أكثر من ذلك إذ ائتمروا بالإمبراطورية ودَعَوْا إليها البرابرة ، ولما أُريد القبضُ عليهم كانت الدولة من الضعف ما اقتضى معه انتهاكُ حرمة قانونهم وتعريضُ النفس لجريمة الاعتداء على وليِّ الأمر حتى يعاقَبُوا .

وإلى هذا القانون ، على الخصوص ، استند مُقَرِّر قضية مسيو دُوسانْ مار[2] عند ما أراد أن يُثْبِت أنه مذنبٌ بجُرْم الاعتداء على وليِّ الأمر لأنه عَزَم على طردِ الكَرْدينال دُو رِيشِلْيُو من أُمور الدولة فقال : « إن الجريمة التى تَمَسُّ وزراء الأمراء معدودةٌ من وَزْن الجريمة التى تَمَسُّ الأمراء كما جاء فى نُظُم الأباطرة ، فالوزير يَخْدِم أميرَه ودولتَه ، فإذا ما نُزِع منهما يكون كما لو حُرِم الأميرُ إحدى ذراعيه[3] والدولةُ قسماً من سلطانها » ، فما كانت العبودية لتقول غيرَ هذا لو نزلت إلى الأرض .

ولڤالَنْتِينْيَان وتِيُودُوز وأَرْكادْيوس قانونٌ آخرُ[4] يَنُصُّ على عَدِّ مُزَيِّفى النقود مذنبين بجُرْم الاعتداءِ على وليِّ الأمر ، ولكن ألم يكن هذا خلطاً بين مبادىء الأمور ؟ أَوَ لا يتضمَّن إطلاقُ اسمِ جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر على جريمةٍ أُخرى تقليلاً لفظاعة جريمة الاعتداء على وليِّ الأمر ؟

---

(١) أركاديوس وهنوريوس .

(٢) مذكرات مونتريزور ، جزء ١ ، ص ٢٣٨ ، طبعة كولونية ١٧٢٣ .

(٣) والقانون نفسه فى المجموعة القانونية: [ad leg. Jul. maj] Nam ipsi pars corporis nostri sunt.

(٤) هو التاسع فى مجموعة تيودوز القانونية De falsa moneta

الفصل التاسع

مواصلةُ الموضوع نفسِه

عندما أخبر بُولّانُ الإمبراطورَ إسكندر « أن يستعدَّ ليَتَعَقَّب بجُرْم الاعتداء على وليِّ الأمر أحدَ القضاة الذى أصدر حكماً على خلاف قوانينه » أجاب الإمبراطورُ بقوله : « لا مكان فى عصرٍ مثلِ عصره لجرائم الاعتداء على وليِّ الأمر غيرِ المباشرة [١] » .

وكتب فُوسْتِينيَانُ إلى ذلك الإمبراطور يقول بما أنه أقسم بحياة الأمير أنه لن يَعْفُوَ عن عبده فإنه يَجِدُ نفسه مُلْزَمًا بإدامة غضبه لكيلا يصبحَ مذنبًا بجرم الاعتداء على وليِّ الأمر ، فاسمع جواب الإمبراطور : « لقد لَزِمْتَ ما لا يُجْدِى من الهَوْل [٢] ، فأنت لا تَعْرِف مبادِئى » .

ونصٌّ مرسومٌ من السِّنات [٣] على أن مَنْ يَصْهَر من تماثيل الإمبراطور ما كان يُرْفَض لا يُعَدُّ مذنبًا بجُرْم الاعتداء على وليِّ الأمر ، وكتب الإمبراطوران سِيڤِير وأَنْطونِنْ إلى پونتيوس يقولان إن من يبيع تماثيلَ الإمبراطور غيرَ المنذورة لا يكون مقترفًا لجرم الاعتداء على وليِّ الأمر [٤] مطلقًا ، وكتب ذانك الإمبراطوران إلى

---

(١) القانون الأول من Etiam ex aliis causis majestatis crimina cessant meo saeculo المجموعة القانونية جزء ٩ ، باب ٨ ، ad leg. Jul. maj.

(٢) Alienam sectae meae sollfcitudinem concepisti قانون ٢ ، من المجموعة القانونية ، جزء ٣ ، باب ٤ . ad leg. Jal. maj.

(٣) انظر إلى القانون ٤ : ١ ، ff. ad. leg. Jul. maj. جزء ٤٨ ، باب ٤ .

(٤) انظر إلى القانون ٥ : ٢ ، ff. ad leg. Jul. maj.

يوليوس كاسِّيانُوس يقولان إنه لا ينبغى تعقيبُ مَنْ يَرْمِى حجراً على تمثال الإمبراطور مصادفةً بجرم الاعتداء على ولىِّ الأمر[١] ، ويأتى قانون يولْية بتعديلاتٍ فيَعُدُّ مذنبًا بجرم الاعتداء على ولىِّ الأمر من يَصْهر تماثيلَ الأباطرة ومن يَقْتَرِف مثلَ هذه الأعمال[٢] ، أى يَجْعَل هذا الجرْم أمراً مراديًّا ، وعندما قُرِّرَت بذلك جرائمُ الاعتداء على ولىِّ الأمر وَجَب أن يُفرَّق بين هذه الجرائم بحُكم الضرورة ، ثم إن الفقيه أُلْپيَان ، لما قال إن الاتهام بجُرْم الاعتداء على ولىِّ الأمر لا يزول بإعدام المذنب ، أضاف إلى هذا قولَه إن هذا لا يتناول جميعَ جرائم الاعتداء على ولىِّ الأمر[٣] التى قرَّرها قانون يُولْية ، بل يتناول جُرْمَ الاعتداء على الإمبراطورية ، أو على حياةِ الإمبراطور ، فقط .

الفصل العاشر

مواصلةُ الموضوع نفسِه

أُجيزَ فى عهد هنرى الثامن قانونٌ إنكليزىٌّ نُصَّ فيه على عَدِّ مَنْ يُنْبِىء بموت الملك قبل وقوعه مذنبًا بالخيانة العُظْمَى ، وكان هذا القانونُ عَلَى شىء من الغموض ، وكان الاستبداد من الشِّدَّة ما يَدُور معه حتى على مَنْ يمارسونه ، فلما أُصيب ذلك الملك بمرضه الأخير لم يَجْرُؤ الأطباء على الإخبار بأنه فى خطر ، وهكذا ساروا لا رَيْب[٤] .

---

(١) المصدر نفسه : ١ .

(٢) Aliudve quid simile admiserint. Leg. 6, ff. ad leg. Jul. maj.

(٣) فى القانون الأخير ، ff. ad. leg. Jul. De adulteriis

(٤) انظر إلى تاريخ الإصلاح لمسيو بورنه .

الفصل الحادي عشر
الأفكار

حَلَم مَرْسِيَاس فى نومه أنه يَقْطَع حَلْق دِنِى[١] ، فقتله هـذا قائلاً إنه ما كان لِيَحْلُم فى هـذا ليلاً لو لم يُفَـكِّر فيه نهاراً ، وهذا هو ظلمٌ عظيم ، وهذا لأنه لم يَجْرُؤ عليه حتى لو فكَّر فيه[٢] ، فالقوانينُ لا تقوم بغير العِقاب على الأعمال الظاهرية .

الفصل الثانى عشر
الأقوالُ المخالفة للفِطْنة

لا شيء يَجْعَل جريمة الاعتداء على ولىِّ الأمر أمراً مراديًّا أكثرَ مما يَقَع عندما تُصْبح الأقوالُ المخالفة للفطنة مادتَها ، ويكُون الكلامُ من كثرة احتمال التأويل ، ويكون ما بين عدم الفِطنة والخُبْث من كثرة الاختلاف ، ويكون ذلك من الخفاء فى التعابير التى تتخذ ما لا يستطيع القانون معه أن يجعل الأقوال خاضعةً لعقوبة الإعدام مطلقًا ، وذلك ما لم يَنُصَّ القانون صراحةً على الأقوال التى تخضع لهذه العقوبة[٣] .

ولا يتألف من الأقوال ما يدلُّ على الجُرْم مطلقًا ، وهى تبقى فى الفكر ، وهى

---

(١) بلوتارك ، حياة دنى .

(٢) يجب أن يقترن الفكر بشيء من العمل .

(٣) Si non tale sit delictum, in quod vel scriptura legis descendit, vel ad exemplum legis vindicandum est. كما قال موديستينوس فى القانون ٧ : ٣ eff. ad, leg. Jul. maj.

لا تَدُلُّ على شيء بنفسها فى مُعْظم الأحيان ، بل تَدُلُّ عليه باللهجة التى يُنْطَق بها ، وإذا ما كرِّرت الأقوالُ نفسُها لم تدلَّ على المعنى نفسِه فى الغالب ، فهذا المعنى يتوقف على ما بين الأقوال وأمورٍ أخرى من ارتباط ويكون السكوتُ أقوى من جميع الكلام تعبيراً أحياناً ، ولا يوجد ما هو كثيرُ الإبهام لجميع هذا ، وكيف يُجْمَل منه جُرْمُ الاعتداء على ولىّ الأمر إذَنْ ؟ ولا تكون الحريةُ مفقودةً ، فقط ، فى كلِّ مكانٍ يُسَنُّ فيه هذا القانون ، بل لا يبقى لها ظِلٌّ فيه أيضاً .

وفى منشورِ القيصرة المرحومة الذى أصدرته ضِدَّ آل أولْغُوروكى[١] حُكْمٌ بإعدام أميرٍ من هؤلاء الآل لأنه تفوَّه بأقوالٍ منافية للأدب ذاتِ علاقةٍ بشخصها ، وفى منشورٍ آخرَ لها بيانٌ عن خُبْث تفسيرِ تصرفاتها الرشيدة فى سبيل الإمبراطورية وعن إهانة شخصها المقدس بأقوالٍ قليلة الاحترام .

ولا أزْعُم تقليلَ ما يجب أن يكون من سُخْطٍ ضِدَّ من يريدون الحَطَّ من مَجْد أميرهم ، وإنما أودُّ أن أقول إنه إذا ما أريدَ تخفيفُ الاستبداد كان فَرْضُ عقوبةٍ تأديبية أكثرَ ملاءمة فى هذه الأحوال من تُهْمة الاعتداء على ولىِّ الأمر الهائلة دائماً حتى فى حال البراءة[٢] .

ولا تكون الأعمالُ كلَّ يوم ، وكثيرٌ من الناس مَنْ يلاحظون ذلك ، ومن السَّهْل إيضاحُ قضيةٍ باطلة حَوْل أمور ، وما يَقْترن بالعمل من الأقوال يكتسب طبيعةَ هذا العمل ، وهكذا يصير الرجل الذى يذهب إلى الميدان العامِّ ليُحَرِّض الرعية على العصيان مذنباً بالاعتداء على ولىِّ الأمر ، وذلك لاقتران الأقوال بالأفعال واشتراكها

---

(١) فى سنة ١٧٤٠ .

(٢) Nec lubricum linguae ad pœnam facile trahendum est. مودستن ، فى القانون ٧ : ٣ ff. ad leg. Jul. maj.

فيها ، وليست الأقوالُ هي التي يجازى عليها مطلقاً ، بل العملُ المُقْتَرَفُ الذى تُسْتَعْمَل الأقوال فيه ، ولا تصبح الأقوالُ جرائمَ إلاَّ عند إعدادها عملاً إجرامياً وملازمتها إياه واتباعها له ، ويُقْلَبُ كلُّ شيء رأساً على عَقِب إذا ما جُعِلَ من الأقوال جُرْمُ إعدامٍ بدلاً من أن تُعَدَّ دليلاً على جُرْم إعدام .

كَتَبَ القياصرةُ ، تِيُودُوز وأركادْيوس وهُنُورْيوس ، إلى قائد الحرس رُوفِن يقولون له : « لا نريد مجازاةَ[1] مَنْ يقول سُوءًا عن شخصنا أو عن حكومتنا مطلقاً . فإذا تكلم عن خِفَّةٍ وَجَب إزدراؤه ، و إذا تكلَّم عن حماقةٍ وَجَب الرِّثاء له ، و إذا ما سَبَّ وجب العفوُ عنه ، وهكذا دَعُوا الأمورَ كاملة وأَطْلِعُونا عليها حتى نَحْكُمَ في الأقوال ناظرين إلى مصادرها ونفكِّرَ في هل نُحِيلُها إلى المحاكمة أو نُهْمِلُها » .

الفصل الثالث عشر

المكتوبات

تشتمل المكتوبات على أمورٍ أكثرَ دواماً من الأقوال ، ولكنها إذا لم تُعَدَّ لجُرْم الاعتداء على وليِّ الأمر لم تَكُنْ مادةً لجُرْم الاعتداء على وليِّ الأمر مطلقاً .

ومع ذلك فإن أغسطس وطِيبِرْيُوس جَعَلا لها عقوبةَ هذه الجريمة[2] ، جَعَلها

---

(١) Si id ex levitate processerit, contemnendum est; si ex insania miseratione dignissimum; si ab injuria, remittendum. Leg. unica, Cod. si quis imperat maled

(٢) تاسيت ، الحوليات ، باب ١ ، فصل ٧٢ ، وقد دام هذا في العهود الآتية ، انظر إلى القانون الأول من مجموعة De famosis libellis

أغسطس بسبب بعض مكتوباتٍ ضِدَّ رجالٍ أجِلاَّءَ ونساءٍ شريفاتٍ ، وجَعَلها طيبريوسُ بسبب ما اعتقد أنها دُبِّجَت ضِدَّه ، ولم يقع ما هو أعظمُ شؤماً على الحرية الرومانية من ذلك ، وقد اتُّهِم كريمُوسيُوس كُورْدُوس لأنه دعا كاسْيُوسَ فى حولِيَّاته بأنه آخرُ الرومان[1] .

وليست المكتوباتُ الهَجْوية معروفةً فى الدول المستبدة حيث الخُمُودُ من ناحيةٍ ، والجهلُ من ناحية أخرى ، لا يُنْعِمان بما يقتضِيه صنعُها من نبوغٍ وإرادة ، ولا تُمْنَع فى الديموقراطية عن مِثْل السبب فى منعها فى حكومة الفرد ، وبما أنها تؤلَّف ضِدَّ الأقوياء عادةً فإنها تُدَارِى خُبْثَ القوم الحاكمين فى الديموقراطية ، وهى تُمْنَع فى الملَكية ، ولكنه يُجْعَل منها موضوعُ ضابطةٍ أكثرَ من أن يُجْعَل منها موضوعٌ جنائىٌّ ، وهى قد تُسَلِّى الخُبْثَ العامَّ وتُسَرِّى عن الساخطين وتُقَلِّل الحسدَ تِجاه المقامات وتَمُنُّ على الشعب باحتمال الأذى وتجعَله يَضْحَك من أوصابه .

والأرستوقراطيةُ هى أكثرُ الحكومات مطاردةً للأهاجىّ ، والحكامُ فيها هم أولياءُ صِغارٌ ليسوا من العَظَمة ما يزدرون معه الشتائم ، وإذا ما وُجِّه إلى الملك سهمٌ فى الملَكية فإنه يكون من السُّمُوِّ ما لا يَصِلُ إليه مطلقاً ، وسهمٌ مثلُ هذا يَخْرِق السنيورَ الأرستوقراطىَّ من طرفٍ إلى طرف ، وكذلك حكامُ الرومان العشرة الذين كانت تتألف منهم أرستوقراطيةٌ عاقبوا بالموت على المكتوبات الهَجْوية[2] .

---

(١) تاسيت ، الحوليات ، باب ٤ ، فصل ٣٤ – (٢) قانون الألواح الاثنى عشر .

الفصل الرابع عشر

خلعُ العِذار في عقوبات الجرائم

للحياء قواعدُ مرعيةٌ لدى جميع أمم العالم تقريباً ، ومما يخالف الصوابَ أن تَنْتَهِك بعِقاب الجرائم الذي يجب أن يَهْدِف إلى إعادة النظام على الدوام .

وهل أراد الشرقيون ، الذين عَرَّضوا نساءً لِفِيَلَةٍ مُدَرَّبة على التعذيب الفظيع ، أن ينتهكوا القانون بالقانون ؟

ومن عادات الرومان القديمة تحريمُ قتل البنات غيرِ البالغات ، فوجد طيبريوس وسيلةَ اغتصابهن من قِبَل الجلاَّد قبل أن يُنَكَّل بهن[1] ، فكان هذا الطَاغيةُ الدقيقُ الباغي يُقَوِّض الأخلاقَ محافظةً على العادات .

ولَمَّا عَرَض القضاء اليابانيُّ النساءَ العارياتِ في الميادين العامة وألزمهن بالسير على نمط الحيوانات أرعش الحياء[2] ، ولـكنه حينما أمر باغتصاب أمٍّ . . . حينما أمر باغتصاب ابنٍ . . . لا أستطيع أن أُتِمَّ ، أَرْعَشَ حتى الطبيعةَ[3] .

الفصل الخامس عشر

تحريرُ العبد لاتهام السيد

وَضَع أغسطس سُنَّةَ بيعِ عبيدِ مَنْ يأتمر به من الجُمهور لكي يستطيعوا أن

(١) سويتونيوس ، In Tiberio ، فصل ٦١ .
(٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٥ ، قسم ٢ .
(٣) المصدر نفسه ، صفحة ٤٩٦ .

يَشْهَدوا على مَوْلاهم[1] وما كان لِيَنْبَغى أن يُهْمَل شىء مما يؤدى إلى كَشْفِ جُرْمٍ عظيم ، وهكذا فإن من الطبيعىِّ فى الدولة ذاتِ العبيد أن يكونوا أَدِلَّاء ، ولكن من غير أن يكونوا شهوداً .

ودلَّ ڤِنْدِكْس على مؤامرةٍ حِيكَت فى سبيل تارْكِن ، ولكنه لم يَسْتطع أن يكون شاهداً على أبناء برُوتُوس ، وكان من العدل أن يُحَرَّرَ مَنْ كان يُقدِّم مثلَ هذه الخدمة العظيمة إلى وطنه ، ولكنه لم يُعْتَقْ لتقديمه هذه الخدمة إلى وطنه .

وكذلك الإمبراطورُ تاسيت أَمَر بألَّا يكون العبيد شهوداً على سيدهم حتى فى جُرْم الاعتداء على ولىِّ الأمر[2] ، ولم يُوضَعْ هذا القانون فى مجموعة جوستينيان .

الفصل السادس عشر

الافتراء فى جُرْم الاعتداء على ولىِّ الأمر

يجب أن يُقَرَّ للقياصرة بمناقبهم ، فهم لم يكونوا أولَ من تَمَثَّلَ القوانينَ الكئيبة التى وضعوها ، وسيلَّا[3] هو الذى عَلَّمهم عدمَ ضرورة مجازاة المفترين مطلقاً ، ولَسُرْعان ما ذُهِبَ إلى مكافأتهم[4] .

---

(١) ديون ، فى إكزيفيلين ، باب ٥٥ ، فصل ٥ .

(٢) فلافيوس فوپيسكوس ، فى حياة الإمبراطور ، تاسيت ، فصل ٩ .

(٣) وضع سيلا قانوناً للجلالة حكى عنه فى « خطب شيشرون » ، pro Cluentio ، مادة ٣ ، In pisonem ، مادة ٢١ ، الثانية ضد فريس ، مادة ٥ ، رسائل مألوفة ، باب ٣ ، رسالة ٢ ، أدخلها قيصر وأغسطس إلى قوانين يولية ، وأضاف آخرون إليها .

(٤) Et quo quis distinctior accusator, eo magis honores assequebatur, ac veluti sacrosanctus erat. تاسيت ، حوليات ٤ ، فصل ٣٦ .

الفصل السابع عشر

كشف المؤامرات

« إذا أغواك سِرًّا أخوك أو ابنُك أو ابنتُك أو امرأةُ حِضْنِك أو صاحبُك الذى مِثْلُ نفسك قائلاً نَذْهَبُ ونَعْبُدُ آلهةً أُخرى تَرْجُمه بالحجارة : يَدُكَ تكون عليه أولاً ، ثم أيدى جميع الشعب أخيراً » ، فقانون التثنية[1] هذا لا يُمكن أن يكون قانوناً مدنيًّا لدى مُعْظَم الشعوب التى نَعْرِفها ، وذلك لفتحه الباب هنالك لجميع الجرائم.

وليس أقلَّ من هذا شِدَّةً مُطْلقاً ذلك القانونُ الذى يأمُر ، فى مُعْظَم الدول ، بإفشاء المؤامرات ، حتى التى لم يُغْتَمَسْ فيها جاعلاً عقوبةَ القتل جزاءَ مَنْ يخالفه ، وإذا ما حُمِلَ هذا القانون إلى الحكومة المَلَكية كان من الصواب تضييقُ نطاقه .

وفى هذه الحكومة لا ينبغى أن يُطَبَّق بجميع قسوته فى غير جرم الاعتداء على ولىِّ الأمرِ ، فى غيرِ أمر الرئيس الأول ، ومن الأهمية بمكانٍ فى هذه الدول أَلَّا يُخْلَط مطلقاً بين مختلف زعماء هذا الجرم .

وفى اليابان ، حيث تَقْلِب القوانينُ مبادئَ العقل البشريِّ رأساً على عَقِب ، يُطَبَّق جُرْم عدم الإفشاء على أكثر الأحوال عاديَّةً .

وفى نَبَأٍ أن آنستين أُقْفِلَ عليهما فى صُندوقٍ شائكٍ حتى الموت ، وذلك لقيام إحداهما بمكيدةٍ غَزَلية ولعدم كَشْفِ الأخرى عن ذلك .

---

(١) أصحاح ١٣ : عدد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٢) مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند ، صفحة ٤٢٣ ، باب ٥ ، قسم ٢ .

الفصل الثامن عشر

مقدار ما تنطوى عليه من خطرٍ شدَّةُ العقوبة فى الجُمهوريات على جريمة الاعتداء على ولىِّ الأمر

إذا ما انتهت الجُمهوريةُ إلى استئصال مَنْ كانوا يريدون هدمَها وَجَب أن يبادَر إلى وَضْع حَدٍّ للانتقامات والعقوبات والمكافآت .

ولا تُفْرَض عقوباتٌ عظيمة ، ومن ثَمَّ لا تُؤْتَى تحولاتٌ كبيرةٌ ، من غير أن يُوضَع فى أيدى نَفَرٍ من الأهلين سلطانٌ عظيم ، ولذلك يكون الأصلحُ فى هذه الحال أن يُصَار إلى العفو الكثير أعظمَ مما إلى العِقاب الكثير ، وأن يُصَار إلى النفى القليل أعظمَ مما إلى النفى الكثير ، وأن تُترَك الأموالُ أكثرَ من أن تُضَاعَف المصادرات ، وذلك لقيام طغيان المنتقمين بحجة الانتقام للجُمهورية ، وليس الأمرُ أن يُقْضَى على المسيطر ، بل على السيطرة ، ويجب أن يُشْرَع ، ما أَمْكَنَ ، إلى الدخول فى السبيل العادية للحكومة حيث تُجِيرُ القوانينُ الجميعَ ولا تتسلَّح ضِدَّ أحد .

ولم يَضَع الأغارقة حدوداً لانتقاماتهم من الطُّغاة أو من الذين يَظُنُّون أنهم طُغاةٌ ، فقتلوا الأولادَ[1] ، وخمسةً من الأقرباء أحياناً[2] ، وطَرَدُوا ما لا يُحْصِيه عَدٌّ من الأُسَر ، وزُلْزِلت جُمهورياتُهم بذلك ، وقد كان الإبعاد وعَوْدُ المبعَدين من الأدوار الدالة على تحوُّل النظام على الدوام .

(١) دنى داليكارناس ، أزمنة الرومان القديمة ، باب ٨ .

(٢) Tyranno occiso quinque ejus proximos cognatione, magistratus necato شيشرون de Inventione ، باب ٢ فصل ٢٩ .

وكان الرومان أكثرَ رَشَداً ، فلما حُكِم على كاسْيُوسَ بأنه طَمِع فى الطغيان بُحِثَ فى هل يُقْتَل أولادُه ، فلم يُحْكَم عليهم بأىِّ عِقابٍ كان ، قال دِنِى دالِيكارْناس[١] : « يُعَدُّ من الجُنَاة مَنْ أرادوا تغييرَ هذا القانون فى آخر حرب المَارْسِين والحربِ الأهلية ومن أرادوا أن يُبْعِدوا من الخِدَم أنباءَ مَنْ أطلَّ سِيلَّا دمَهم » .

ويُرَى فى حروب مارْيُوس وسِيلَّا مبلغُ ما كانت نفوس الرومان قد أُصيبت به من الفساد مقداراً فمقداراً ، وأمورٌ مشؤومةٌ كهذه حَمَلت على اعتقادِ عدمِ رؤيتها ثانيةً ، غير أنه أُريد فى عهد الحكومة الثلاثية أن تكون أكثرَ جَبَروتاً وأن تظهرَ أقلَّ طغياناً ، وكان من عوامل الغَمِّ أن تشاهَدَ السَّفْسَطاتُ التى اتخذَتْها القسوة ، وفى أَپْيانَ[٢] تجِدُ صيغةَ أوامر الهَدْر ، وهنالك تقول إنها لا تَهْدِف إلى غير سعادة الجُمهورية ما حُدِّث فيها بقلبٍ ثابت ، وما أُبْدِيت فيها منافعُ ، وما كانت الوسائل التى تُتَّخذ أفضلَ من سواها ، وما دام الأغنياء سيكونون آمنين ، وما دام الأوغاد سيكونون مطمئنين ، وما دام يُخْشَى تَعْريضُ حياة الأهلين للخطر ، وما دام يُرَادُ تسكين الجنود ، وما دام الإنسان سيكون سعيداً فى نهاية الأمر[٣] .

وكانت رومة غارقةً فى الدم عندما أخضع لِپيدوسُ إسپانية ، فأَمَرَ بالابتهاج ، فارضاً عقوبةَ الهَدْرِ[٤] عند مخالفة أمره ، مخالفاً الصواب بما لا مثيلَ له .

---

(١) باب ٨ ، صفحة ٥٤٧ .

(٢) الحروب الأهلية ، باب ٤ .

(٣) Quod felix faustumque sit

(٤) Sacris et epulis dent hunc diem: qui secus faxit, inter proscriptos esto

الفصل التاسع عشر

كيف يُوقَفُ حقُّ التمتع بالحرية فى الجُمهورية

يوجد فى أكثر الدول اكتراثاً للحرية قوانينُ ناقضةٌ للحرية ضِدَّ فردٍ حتى تُحْفَظ للجميع ، ومن ذلك ما يُسَمَّى فى إنكلترة بأحكام الخيانة العظمى(١) ، فهذه الأحكام تُرَدُّ إلى قوانين أثينة التى تَحْكم ضِدَّ الفرد(٢) على أن تكون قد وُضِعَت بتصويت ستة آلافٍ من الأهلين ، وهذه الأحكام تُرَدُّ إلى تلك القوانين التى كانت تُوضَع فى رومة ضِدَّ أفرادٍ من الأهلين والتى كانت تُسَمَّى بالاستثناءات ، وكانت هذه القوانينُ لا تُصْنَع فى غير مجالس الشعب المئوية ، ولكنْ ، مهما يَكُن الوجهُ الذى كان الشعب يُصْدِرها به ، فإن شيشرون(٣) أراد إلغاءها ، وذلك لأن قوة القانون لا تقوم إلا بسريان حكمه على جميع الناس ، ومع ذلك فإننى أعترف بأن استعمال الشعوب التى هى أكثرُ مَنْ ظَهَر فى العالَم من الأمم(٤) حريةً يَحْمِلُنى على الاعتقاد بوجود أحوالٍ يجب أن يُوضَع فيها غِطاءٌ على الحرية كما تُسْتَر تماثيلُ الآلهة .

---

(١) لا يكفى فى محاكم المملكة أن يوجد دليل يقنع به القضاة ، بل يجب أن يكون هذا الدليل معيناً ، أى شرعياً ، ويتطلب القانون وجود شاهدين ضد المتهم ، ولا يكفى دليل آخر ، والواقع أنه إذا افترض أن رجلا مذنب بما يسمى الجناية العظمى فوجد هذا الرجل من الوسائل ما يرد معه الشهود وصار الحكم عليه أمراً مستحيلا أمكن إصدار حكم بالخيانة العظمى ضده ، أى إصدار قانون فريد تجاه شخصه ، ويشرع فيه كما فى جميع الأحكام الأخرى ، فيجب أن يمر من مجلسه وأن يوافق عليه الملك ، وإلا لم يكن هنالك حكم ، ويمكن المتهم أن يتكلم ضد الحكم بواسطة محاميه ، ويمكن الدفاع عن الحكم فى المجلس .

(٢) Legem de singulari aliquo ne rogato nisi sex millibus ita visum. Ex Andocide de mysteriis. وهذا هو الحكم على مذنب بالنفى من مدينة أثينة .

(٣) شيشرون ، De leg. ، باب ٣ ، فصل ١٩ . De privis hominibus latœ.

(٤) شيشرون ، المصدر نفسه ، Scitum est jussum in omnes.

الفصل العشرون

القوانين الملائمة لحرية المواطن في الجُمهورية

مما يَحْدُث في الدول الشعبية غالباً أن تكون التُهَمُ عامةً ، فيكون لأيٍّ إنسان أن يَتَّهم مَنْ يريد ، وقد أدى هذا إلى وَضْع قوانينَ للدفاع عن براءة أبناء الوطن ، وفي أثينة كان المتهم الذي لا يَحُوز خُمْسَ الأصوات يَدْفَع ألفَ درهمٍ غرامةً ، وبهذه الغرامة حُكِم على إسْشِين[1] الذي اتَّهم طَيْسَفُون ، وكان المتهم الباغي يُخْزَى[2] في رومة فيُطْبَعُ حرف K على جبينه ، وكان يُحْتَرز من المتهم لكيلا يستطيع رَشْوَ القضاة أو الشهود[3] .

وقد تكلمتُ آنفاً عن ذلك القانون الأَثَنِيِّ والرومانيّ الذي يُبيح للمتَّهَم أن ينسحب قبل الحكم .

الفصل الحادي والعشرون

قسوةُ القوانين تجاه المَدِينين في الجُمهورية

يكون المواطنُ قد جعل لنفسه أفضليةً كبيرة على مواطنٍ آخرَ بإقراضه مالاً لم يَسْتَدِنْه هذا إلاَّ ليتخلَّص منه ، ثم لم يفعل ذلك من حيث النتيجة ، وماذا يَحْدُث في الجُمهورية إذا ما زادت القوانينُ هذه العبوديةَ أكثرَ من قبل ؟

---

(١) انظر إلى فيلوستْرات ، باب ١ ، حياة السوفسطائيين ، حياة إسشين ، وانظر إلى پلوتارك وفوتيوس أيضاً — (٢) بقانون رمنيا .

(٣) بلوتارك ، في الرسالة : كيف يمكن المرء أن ينال منفعة من أعدائه .

كان يُبَاح فى أثينة ورومة[١] فى البُداءة بيعُ المَدِينين غيرِ القادرين على الدفع، ثم أَصلح سُولُونُ هذه العادةَ فى أثينة فأمر بألاَّ يُحْجَزَ أحدٌ من أَجْل ديونٍ مَدَنيةٍ، غير أن الحكام العشرة[٢] لم يُصْلِحوا عادةَ رومة على ذلك النحو، وهم، على ما كان نظامُ سُولُونَ أمام عيونهم، لم يريدوا اتباعه، وليس هذا هو المكانَ الوحيد من الألواح الاثنى عشر حيث يُبْصَرُ عَزْمُ الحكام العشرة على صَدْم روح الديموقراطية.

وقد عرَّضت هذه القوانين القاسية جُمهورية الرومان للخَطَر غيرَ مرة، ومن ذلك أن رجلاً مستوراً بالجروح فرَّ من بيت دائنه وظَهَر فى الميدان[٣]، فهاج الشعب من هذا المنظر، وخَرَج أهلون آخرون عاد دائنوهم لا يجْرُؤون على إمساكهم، من حُبُوسهم المظلمة، ويُوعَدُون، ويُخْلَفُ الوعد، ويَمْضِى الشعب إلى الجبل المقدس، ولم يَنَلْ إلغاء هذه القوانين، بل نال حاكماً للدفاع عنه، ويُخْرَج من الفوضى، ويَلوح الوقوعُ فى الطغيان، ويَرَى مانِيلُوس أن ينال حُظْوةً لدى الشعب فينتشل من أيدى الدائنين أبناء الوطن الذين حوَّلوهم إلى عبيد[٤]، ويُسَارُ وَفْقَ مقاصد مانِيلُوس، غير أن الشرَّ يَدُوم، ويُوضَعُ من القوانين الخاصة ما يُمْنَح المَدِينُون به تسهيلاتٍ فى الدفع[٥]، فلما كانت سنة ٤٢٨ رومانية حَمَل القناصلُ قانوناً[٦] يَنْزِع

(١) كان كثير من المدينين يبيعون أولادهم تأدية لديونهم، پلوتارك، حياة سولون.

(٢) يظهر من التاريخ أن هذه العادة استقرت لدى الرومان قبل قانون الألواح الاثنى عشر، تيتوس ليڤيوس، العشرة الأولى، باب ٢، فصل ٢٣ و ٢٤.

(٣) دنى داليكارناس، أزمنة الرومان القديمة، باب ٦.

(٤) پلوتارك، حياة فوريوس كاميلوس، فصل ١٨

(٥) انظرْ إلى الفصل ٢٢ من الباب ٢٢ الآتى.

(٦) ١٢٠ سنة بعد قانون الألواح الاثنى عشر، تيتوس ليڤيوس، باب ٨، فصل ٢٨، Eo anno plebi romanoe velut aliud initium libertatis factum est, quod necti desierunt.

من الدائنين حَقَّ استرقاق المَدِينـين فى منازلهم[١] ، وقد أراد مُرَابٍ اسمُه پاپِيريوس أن يعتدىَ على عَفَافِ فَتًى اسمُهُ پُوبْلِيُوس كان حبيساً لديه ، وقد أدت جريمةُ سِيكْستُوس إلى فوز رومة بالحرية السياسية ، فأسفرت جريمة پاپِيرِيُوس عن منحها الحريةَ المدنية .

ومن نصيب هذه المدينة أن أَيَّدت جرائمُ جديدةٌ حريةً أَتتها بها جرائمُ قديمةٌ ، وما كان من اعتداء أَپِيُوس على ڤِرْجينى رَدَّ الشعب إلى مَقْت الطُّغَاة الذى أَورثه إياه بُؤْسُ لُوكْرِيس ، ويَمُرُّ سبعٌ وثلاثون سنةً[٢] على جريمة پاپِيرْيُوس المُتَهَتِّكِ فتَدْفَعُ الشعبَ جريمةٌ مماثلةٌ[٣] إلى الانزواء فوق الجانِيكُول[٤] ، وتؤدى هذه الجريمةُ إلى تجديد قوة القانون الذى سُنَّ من أَجْل سلامة المَدينين .

وصار الدائنون بعد هذا الزمن يُعَقَّبُون من قِبَل المَدِينين لانتهاكهم القوانين التى وُضِعَت لمكافحة الرِّبا أكثر من تعقيب الدائنينَ إياهم لعدم دفع ما عليهم .

الفصل الثانى والعشرون

الأمور التى تطارد الحرية فى الملَكية

أكثرُ الأمور عدمَ فائدةٍ للأمير قد أَضعفَ الحريةَ فى الملَكيات غالباً ، وهو : أن يُعيِّن أحياناً وكلاءَ للحكم بين الأفراد .

---

(١) Bona debitoris, non corpus obnoxium esset. ، المصدر نفسه .

(٢) سنة ٤٦٥ رومانية .

(٣) هى الجريمة التى اعتدى بها بلوسيوس على عفاف فيتوريوس ، ڤالير مكسيم ، باب ٦ ، فصل ١ ، مادة ٩ ، ولا يجوز أن يخلط بين هذين الحادثين ، لاختلاف الأشخاص والأوقات .

(٤) انظر إلى نبذة لدنى داليكارناس فى « مقتطف الفضائل والرذائل » ، مختصر تيتوس ليڤيوس ، باب ١١ ، وفرنشيميوس ، باب ١١ .

وتكون فائدةُ الأمير من الوكلاء من القِلّة ما لا يستحقُّ معه أن يُغيَّر نظام الأمور في هذا السبيل، ومما لا رَيْب فيه أدبيًّا أَنه يتحلَّى بروحٍ من الصلاح والإنصاف أَكثرَ مما لدى وكلائه الذين يَظُنُّون دائماً أنهم مُزَكَّوْن بأوامره ، وبمصلحةٍ غامضةٍ للدولة ، وبما كان من اختيارهم ، وبمخاوفهم أيضاً .

ولَمَّا خُوصِم أَحدُ اللوردات في عهد هنري الثامن قُضِيَ في أمره من قِبَل وكلاء اخْتِيرُوا من مجلس اللوردات ، فبهذا المِنْهاج قُضِيَ على جميع مَنْ أُريد من اللوردات .

الفصل الثالث والعشرون

الجواسيس في المَلَكية

أَيجب أن يوجَد جواسيسُ في المَلَكية ؟

ليس هذا منهاجَ الأمراء الصالحين العاديّ ، فالرجلَ إذا كان مخلصاً للقوانين يكون قد قام بما يجب عليه تجاه الأمير ، ويُلْزَم أن يكون منزلُه له ملجأً وأن يكون ما بقي من سلوكه في أمانٍ على الأقل ، أَجَلْ ، قد يكون التجسسُ أمراً يُطَاقُ لو أَمْكَن أَن يمارسه أُناسٌ من ذوي الصلاح ، غيرأن رِجْسَ الشخصِ اللازمَ يمكن أَن يُقاس برِجْسِ الشيء ، فيجب على الأمير أن يسير مع رعاياه مخلصاً مطمئنًّا سليمَ النية ، فمن كان كثيرَ الهَلَع والرِّيَب والفزَع فهو ممثِّلٌ حائرٌ في تمثيل دوره ، وهو إذا ما أَبصر ، على العموم ، أن القوانين في كمال قوتها وأَنها محترمةٌ أَمْكنه أن يَحْكُم مطمئنًّا ، وله بالسلوك العامِّ جوابٌ عن سلوك جميع الأفراد ، ولْيَزُلْ كلُّ خَوْفٍ

منه ليَرَى مقدارَ ما يُحَبُّ ، وَىْ ! لماذا لا يُحَبُّ ؟ هو مصدرُ كلِّ خيرٍ يُصْنَع تقريباً ، وتكاد جميعُ العقوبات تُفْرَض على حساب القوانين ، وهو لا يَبْدُو للشعب إلاّ طليقَ الوجه ، ويَسْرِى مجده إلينا ويُجِيرُنا سلطانُه ، واعتمادُ الناس عليه دليلُ حبِّهم له ، فمتى مَنَع وزيرٌ خُيِّل إلى المرء أن الأمير يَمْنَح ، حتى إن شخص الأمير لا يُتَّهم فى المصائب العامة مطلقاً ، وإنما يُتَوَجَّع مما يَجْهَل الأميرُ ، أو مما يُوَسْوِسُ به إليه أناسٌ فاسدون ، ويقول الشعب : « لو كان الأمير يَعْرِف ! » ، فهذه الكلماتُ ضَرْبٌ من الاستنجاد ودليلٌ على الثقة به .

الفصل الرابع والعشرون

أغْفالُ* الرسائلِ

يُلْزَم التَّتَر بوضع أسمائهم على سِهامهم لتُعْرَف اليدُ التى تَنْطلق منها ، ولما جُرِح فليبُ المقدونىُّ حين حِصار إحدى المدن وُجِدت على المِزْرَاق هذه الكلمةُ : « إن أَسْتِر هو الذى حمل هذه الضربة القاتلة إلى فليب[1] » ، ولو كان مَنْ يَتَّهمون إنساناً يفعلون هذا فى سبيل الخيْر العام ما اتهموه أمام الأمير الذى يَسْهُل تحذيرُه ، بل أمام الحكام الذين لديهم من المبادئ ما ليس هائلاً لغير المفترين ، وهم إذا لم يريدوا جَعْلَ القوانين بينهم وبين المتهَم كان هذا دليلاً على

(١) پلوتارك ، آثار أدبية ، مقابلة بين بعض التواريخ الرومانية واليونانية ، باب ٢ ، صفحة ٤٨٧ .

* الأغفال : جمع الغفل ، بضم الغين ، وهو الكتاب الذى لم يسم واضعه .

أن لديهم ما يخافونه منها ، ويكون أقلُّ عِقاب يُفرَض عليهم هو ألاّ يُصدَّقوا مطلقاً ، ولا يُلتَفَت إلى ذلك فى غير الأحوال التى لا تحتمل بُطْءَ العدالة العادية والتى تكون سلامةُ الأمير موضوعَها ، والآن يُمْكِن أن يُحْسَب أن الذى يَتَّهِم قد بَذَلَ جُهْدًا لحلِّ عُقْدةٍ من لسانه فجَعله يَنْطِق ، وأما فى الأحوال الأخرى فيجب أن يقال مع الإمبراطور كُونْستَانس : « لا يُمْكِننا أن نَتَّهِم مَنْ يُعوِزُه متهِمٌ عندما لا يُعْوِزُه عدوٌّ[١] » .

الفصل الخامس والعشرون
أسلوبُ الحكم فى الملَكية

السلطانُ الملَكىُّ نابضٌ عظيم يجب أن يدور بسهولةٍ ومن غير صوت ، و يُمَجِّد الصينيون إمبراطوراً لهم كان يحكم كالسماء كما يقولون ، أى على مثاله .

وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِيرَ فيها بما تَسَعُ ، وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِير فيها ضمن حدودها ، و يتجلَّى سُمُوُّ الإدارة فى حُسْن معرفة أىُّ قسمٍ من السلطة يجب استعمالُه فى مختلف الأحوال ، صغيراً كان هذا القسمُ أو كبيراً .

وكلُّ سعادةٍ فى ملَكياتنا تقوم على رأى الشعب فى رِفْق الحكومة ، و إذا ما كان الوزير سَيِّئَ الدراية فإنه يريد فى كلِّ حين أن يُخْطِركم بأنكم عبيد ، ولكنْ إذا ما كان هذا واقعيًّا وَجَب أن يحاوِل حَمْلَ الناس على جهله ، وهو

---

(١) Leg. ٦ ، مجموعة تيودوز ، De famos. libellis.

لا يَعْرِف أن يقول لكم ، أو أن يكتب إليكم ، ان ، الأمير حيرانُ ، وانه سيُصْلِح الأمر ، بدلاً من أن يُبْدِيَ لكم أنه غضبان ، ويوجَد بعض التيسير فى الحُكْم ، فيجب أن يكون الأميرُ هو الذى يُنشِّط ، وأن تكون القوانين هى التى تُهَدِّد[1] .

الفصل السادس والعشرون

يجب أن يسهلَ الاقترابُ من الأمير فى الملَكية

أحسنُ ما يُشْعَر بهذا فى المبايَنات .

قال مسيو پرِّى[2] : « وَضَع القيصرُ بطرسُ الأول مرسوماً جديداً حَظَر فيه تقديمَ عريضةٍ إليه قبل أن تقدَّم اثنتان إلى مستَخْدَميه ، فإذا لم يُنْصَف الرجلُ قَدَّم الثالثة إليه ، ولكنَّ مَنْ يَظْهَر مخطئاً يَفْقِد حياتَه ، وهكذا لم يُوَجِّهْ أحدٌ عريضةً إلى القيصر بعد ذلك » .

الفصل السابع والعشرون

طبائعُ الملِك

تساعِد طبائعُ الأمير على الحرية كمساعدة القوانين ، والأميرُ ، كالقوانين ، يستطيع أن يجعل من الناس حيواناتٍ وأن يجعل من الحيوانات أناساً ، وإذا كان الأميرُ يحبُّ النفوسَ الحُرَّة كانت له رعيةٌ ، وإذا كان يحبُّ النفوس السُّفلَى

---

(١) قال تاسيت إن نيرفا هو الذى زاد الإمبراطورية تيسيراً .

(٢) دولة روسية الكبرى ، صفحة ١٧٣ ، طبعة باريس ، ١٧١٧ .

كان له عبيدٌ ، و إذا أراد أن يَعْرِف فنَّ الحكمِ العظيمَ فَليُدْنِ الشرفَ والفضيلةَ منه ولْيَدْعُ المزيةَ الشخصيةَ إليه ، ويمكنه أن يُلقِيَ الأنظار على القرائح أحياناً ، ولا يَخْشَ هؤلاء المنافسين الذين يُدْعَوْن بذوى المناقب ، ويكون مساوياً لهم منذ حُبِّه لهم ، وليَكسِب القلبَ ، ولكن ليبتعدْ عن إخضاع النَّفس ، ولْيَغْدُ شعبيًّا ، وليُفتَن بحبِّ أقلِّ واحدٍ من رعاياه ، فهؤلاء من الآدميين على الدوام ، وما يَطْلُبه الشعبُ من الرِّعاية هو من القلَّة ما يُعَدُّ من الإنصاف أن يُجَابَ إليه ، وما بين ولىِّ الأمر والشعب من مسافةٍ لا حدَّ لها يَحُول دون مضايقته ، وليَكنْ لَيِّناً ما شاء عند الدعاء ، فهو متينٌ لدى الادعاء ، و لْيَعْلَم ، أن شعبه يتمتع برَفْضه وأن حَشَمه يتمتعون بلُطفه .

الفصل الثامن والعشرون

ما يجب من رعاية الملوك نحو رعاياهم

يجب على الملوك أن يُمسِكوا عند التهكم ما أمْكن ، وينطوى التهكم على المداراة إذا كان معتدلًا ، وذلك لأنه يُسْفِرُ عن وسائلَ لدخول دائرةِ الأُنس ، غير أن التهكُّم اللاذعَ مما لا يُباَح لهم حتى نحوَ أقلِّ رعاياهم ، وذلك لأنهم وحدَهم هم الذين يَجْرَحون جَرْحاً مميتاً على الدوام .

وأقلُّ من ذلك ما يجب أن يأتوه من شَتْمٍ بَيِّنٍ نَحْوَ أحدِ رعاياهم ، فهم قد جُعِلوا ليَعْفُوا وليعاقِبوا ، لا ليَشْتُموا .

وهم إذا ما شَتَموا رعاياهم عاملوهم بأقسى مما يعامِل التركىُّ أو الروسىُّ ذَوِيه

بدرجات ، فمتى سَبَّ هذان الأخيران أُخْزِيَا ولم يَفْضَحا مطلقاً ، وأما هم فهم يُخْزُون ويَفْضَحون .

وذلك هو وهمُ الآسيويين الذين يَعُدُّون ما يأتيه الأمير من فُضُوحٍ نتيجةَ التفاتٍ أبوىّ ، وأما وجهُ تفكيرنا فهو أننا نَقْرِنُ حِسَّ الفُضُوح القاسىَ بيأسٍ من إمكان إزالته عنا أبداً .

وعلى الملوك أن يُسْحَرُوا بوجود رعايا لهم يَعُدُّون الشرفَ أغلى من الحياة ، وأنه عاملُ شجاعةٍ كما أنه عاملُ وَفاء .

ومن الممكن ذِكْرُ ما مُنِىَ به الأمراء الذين شتَموا رعاياهم من تَعَس ، من انتقامات شِيرِيَا ، والخِصِىِّ نارْسِيس ، والكونتِ يُولْيان ، ثم دوكةِ مُونْپانْسِيه التى غَضِبت على هنرى الثالث ، لأنه أفشى بعض معايبها الخفية ، فأزعجته مدى حياته .

الفصل التاسع والعشرون

القوانينُ المدنية الصالحةُ لوَضْع شىء من الحرية فى الحكومة المستبدة

مع أن من طبيعة الحكومة المستبدة أن تكون واحدةً فى كلِّ مكان فإن من الأحوال ، كالرأى الدينىّ وسَبْقِ الوهم والأمثلة السائرة والنوادر والأوضاع والطبائع ، ما يُمْكِن أن يجعل بينها فروقاً عظيمة .

ومن الحسَن أن تَسْتقرَّ بها بعض الأفكار ، ومن ذلك أن الأمير فى الصين

يُعَدُّ أباً للشعب ، وأن الأمير فى أوائل إمبراطورية العرب كان واعظاً(١) .

ومما يناسب أن يكون فيها بعضُ الكتب المقدسة التى تَصْلُح أن تكون قاعدةً ، كالقرآن عند العرب وكتبِ زرادشت عند الفرس ، وكتبِ الوِيدا عند الهنود ، والكتبِ الكلاسية* عند الصينيين ، ويقوم القانون الدينىُّ مقامَ القانون المدنىّ ويُثَبِّت المُرَادِىَّ .

وليس من السَّىِّءِ فى الأحوال المبهمة أن يستشير القضاةُ علماءَ الدين(٢) ، حتى القضاةُ فى تركية يسألون المُلاَّ** ، وإذا كانت الحال تستلزم القتلَ فقد يكون من المناسب أن يأخذ القاضى المختصُّ ، عند وجوده ، رأىَ الحاكم لكى تُعَدَّل السلطةُ المدنيةُ والكهَنُوتية بالسلطة السياسية .

الفصل الثلاثون

مواصلةُ الموضوع نفسه

من حُمْق الاستبداد أن كان سقوطُ حُظْوة الأب يوجب سقوطَ حُظْوة الأولاد والنساء ، وهؤلاء كانوا تُعَساءَ من غير أن يكونوا مذنبين ، ثم إن على الأمير أن يَدَعَ بينه وبين الظَّنِين شُفَعاءَ لتلطيف غضبه أو لتنوير عدله .

ومن عادات المَلْدِيف(٣) الحسنةِ أن السِّنْيُورَ إذا ما فَقَد حُظْوتَه لَزِمَ بابَ الملك كلَّ يوم حتى تَعُودَ إليه ، فحضورُه يُذْهِب غضبَ الأمير .

---

(١) الخلفاء .

(٢) تاريخ التتر ، القسم الثالث ، صفحة ٢٧٧ ، فى الملاحظات .

(٣) انظر إلى فرنسوا پيرار .

* Classique

** لم يفرق مونتسكيو بين الملا والمفتى ، مع أن الملا فى تركية هو القاضى الأكبر .

ومن الدول المستبدة[١] ما يُرَى فيه أن مخاطبة الأمير فى فاقد الحظوة ينطوى على نَقْصٍ فيما يجب من احترام له ، فيلوح أن هؤلاء الأمراء يقومون بجميع ما عندهم من جُهْدٍ ليُحْرَموا فضيلةَ الرحمة .

ويُصَرِّح أرْكاديُوس وهُنُورْيوس ، فى القانون[٢] الذى تكلمت عنه كثيراً[٣] ، بأنهما لن يَعْفُوَا عمن يَجْرُؤ على الشفاعة عندهما فى المذنبين ، وكان هذا القانون كثيرَ السُّوء ، وذلك لسَوْئه حتى فى الاستبداد[٤] .

وعادةُ الفرس التى تُبيحُ الخروجَ من المملكة لمن يريد حَسَنةٌ جدًّا ، ومع أن العادةَ المعاكِسةَ تَصْدُر عن الاستبداد حيث يُعَدُّ الرعايا عبيداً[٥] ويُعَدُّ مَنْ يَخْرُجون عبيداً فارِّين فإن طريقة فارسَ صالحةٌ للاستبداد كثيراً ، وذلك لأن خشيةَ فِرَارِ المَدِينين أو انزوائهم مما يَقِفُ ، أو يُعَدِّل ، اضطهادَ الباشوات والظالمين .

---

(١) كما هى الحال فى فارس اليوم على رواية مسيو شاردان ، وهذه هى عادة قديمة ، قال پروكوب : « وضع كاڤاد فى حصن النسيان ، فيوجد قانون يمنع من الكلام عمن يعتقلون فيه ، حتى من ذكر أسمائهم » .

(٢) القانون ٥ ، فى مجموعة القوانين .Ad leg. Jul. maj

(٣) الفصل ٨ من هذا الباب .

(٤) استنسخ فردريك هذا القانون فى أنظمة نابل ، باب ١ .

(٥) يوجد فى الملكيات ، عادة ، قانون يحظر على من يقومون بخدم عامة أن يخرجوا من المملكة من غير إذن الأمير ، ويجب وضع هذا القانون فى الجمهوريات أيضاً ، غير أن هذا المنع يجب أن يكون عاما فى الجمهوريات ذات النظم الغريبة ، وذلك خشية إدخال عادات أجنبية .

البَابُ الثالث عشر

صلة جباية الضرائب ومقدار الدخل العامِّ بالحرية

الفصل الأوّلُ

دخلُ الدولة

دخلُ الدولة هو الجزء الذي يؤديه كلُّ مواطنٍ من ماله لينال سلامة الجزء الآخر ، أو ليتمتع به هنيئاً .

ويجب ، لتعيين هذا الدخل ، أن يُنْظَرَ إلى ضروريات الدولة وإلى ضروريات الأهلين ، ولا يجوز أن يؤخذ من احتياجات الشعب الحقيقية مطلقاً فى سبيل احتياجات الدولة الوهمية .

والاحتياجاتُ الوهمية هى التى تقتضيها شَهَواتُ الحاكمين وضعفُهم وفُتُونُ مشروعٍ عجيب ورغبةٌ واهيةٌ فى مَجْدٍ باطل ، وخَوَرٌ نفسىٌّ تجاه الأهواء ، ومما كان يَقَعُ غالباً أن يظُن مَنْ يَعْمَلون على رأس الأمور تحت إمرة الأمير بروحٍ هَلوع أن احتياجاتِ الدولة هى احتياجاتُ نفوسهم الصغيرة .

وليس غيرُ الرَّشَد والحَذَر ما يستطيع أن يُنَظِّم ذلك الجزءَ الذى يؤخَذ من الرعية وذلك الجزءَ الذى يُترَك لها .

ولا ينبغى أن يُقَدَّر الدخلُ العامُّ بما يَقدِر الشعبُ أن يَدْفَعه ، بل يجب أن يُقَدَّر بما يَلزَم أن يَدْفَعه ، وإذا ما قِيسَ الدخلُ بما يستطيع أن يَدْفَعه وَجَب أن يكون هذا بنسبة ما يُمْكِن أن يَدْفَعه دائماً على الأقل .

الفصل الثانى

من سوء الرأى أن يقال إن مقدارَ الضرائب حَسنٌ بنفسه

رُئِيَ ، فى بعض المَلَكيات ، أن بلاداً صغيرةً مُعْفاَةً من الضرائب هى من البؤس كالأماكن المحيطةِ المُثْقَلةِ بها ، والسببُ الرئيسُ فى ذلك هو أن الدولة الصغيرة المحاطَ بها لا يُمْكِن أن تكون ذاتَ صِناعة ومِهَنٍ ومعاملَ ، وذلك لمضايقتها من هذه الناحية بألف وجهٍ من قِبَل الدولة الكبيرة المحيطة بها ، ويكون للدولة الكبيرة التى تحيط بها صِناعةٌ ومعاملُ ومِهَنٌ فتَضَع من الأنظمة ما تنال به جميعَ المنافع ، وتصبح الدولةُ الصغيرةُ فقيرةً ، إذَنْ ، بحكم الضرورة ، مهما كانت الضرائبُ التى تُجْبَى فيها قليلةً .

وقد استُنْتِج من فقر هذه البلاد الصغيرة على الخصوص وجوبُ فرضِ ضرائبَ ثقيلةٍ فيها حتى يكونَ الشعبُ ماهراً ، وكان الأصوبُ أن يُسْتَنْتَج من ذلك عدمُ وجوب ذلك ، وذلك لأن جميع بائسى الأماكن المجاورة هم الذين يذهبون إلى تلك البلاد لكيلا يَعْمَلوا فيها شيئاً ، وذلك أنهم إذ يئسوا عن ثِقَل العمل فإنهم بَنَوْا جميعَ سعادتهم على كسلهم .

ونتيجةُ ثَرَواتِ البلد هى بذرُ الطموح فى جميع القلوب ، ونتيجةُ الفقر هى بَذْرُ القنوط ، والطموحُ يزيد بالعمل ، والقنوطُ يتَعزَّى بالكسل .

والطبيعةُ عادلة نحو الناس ، وهى تكافئهم على مشاقّهم ، وهى تَجْعَلهم جادِّين ، وذلك لأنها تُعلِّق أعظمَ أَجْرٍ على أعظم عمل ، ولكنْ إذا ما نَزَعت السلطةُ المرادية مكافآتِ الطبيعة نُفِرَ من العمل وظَهَر أن الكسل هو الخيرُ الوحيد .

الفصل الثالث

الضرائبُ في البلاد
التي يكون قسمٌ من الشعب فيها عبدَ الأرض

تقوم عبوديةُ الأرض بعد الفتح في بعض الأحيان ، وفي هذه الحال يجب أن يكون العبد الذي يَحْرُث الأرضَ مزارعاً عند السيد ، ولا تكون غيرُ شركة الخسارة والربح مايُمْكِن أن يُوَفِّق بين مَنْ هم مُعَدُّون للعمل ومَنْ هم مُعَدُّون للتمتع .

الفصل الرابع

الجمهوريةُ في حالٍ مماثلة

إذا ما حَمَلَت جُمهوريةٌ أمةً على حَرْث الأرَضين في سبيلها وجب ألاَّ تكابَدَ قدرةُ المواطن على زيادة فريضة العبد ، وكان لا يُسْمَحُ بهذا في إسپارطة مطلقاً ، وذلك أنه كان يُرَى أن الفَدَّادين المعروفين بالإيلُوت[1] يُتقنون زراعةَ الأرَضِين إذا عَلِمُوا أن عبوديتَهم لا تزيد ، وذلك لأنه كان يُعْتقد أن السادة يكونون مُواطنين صالحين إذا رَغِبُوا عن حيازةٍ أكثرَ مما يَحُوزون عادةً .

الفصل الخامس

الملكيةُ في حالٍ مماثلة

إذا ما حَمَلَت طبقةُ الأشراف في ملكيةٍ شعباً مقهوراً على زراعة الأرَضِين نفعاً

(١) پلوتارك ، « أقوال الإسپارطيين المعتبرة » .

لها وَجب ألاَّ تُزاد الفريضة[1] أيضاً ، ثم إن من الحَسَنِ أن يكتفىَ الأميرُ بمُلْكه الخاصّ و بالخدمة العسكرية ، بَيْدَ أنه إذا أراد جباية ضرائبَ نقديةٍ من عبيدِ طبقةِ أشرافه وَجب أن يكون السِّنْيُور ضامناً[2] للضريبة ، فيَدْفعها عن العبيد ويأخذها منهم ، فإذا لم تُتَّبَعْ هذه القاعدة جارَ السِّنْيُور ، ومن يَجْبُون دَخْلَ الأمير ، على العبد مناوبةً وقَبَضَها كلٌّ واحدٍ بعد الآخر ثانيةً حتى يَهلِكَ العبد بؤساً أو يَفِرَّ إلى الغاب .

الفصل السادس

الدولة المستبدة فى حالٍ مماثلة

إن ما قلته أكثرُ ضرورةً فى الدولة المستبدة ، فالسِّنْيُورُ الذى يُمْكِن أن يُجرَّد من أَرَضِيه وعبيده فى كلِّ ساعة لا يَجِدُ ما يَحْمِله على حِفظهما .

ولما أراد بطرس الأول انتحالَ أسلوب ألمانية وجبايةَ الضرائب نقداً وَضَعَ نظاماً بالغاً من الحكمة ما لا يزال معمولًا به فى روسية حتى الآن ، فالشريف يَجْبِي الضريبة من الفلاَّحين ويَدْفعها إلى القيصر ، وإذا ما نَقَصَ عدد الفلاحين دَفَع مع ذلك ، وإذا زاد لم يَدْفَع أكثرَ من ذلك ، ولذلك يكون حريصاً على عدم ظلم فَلاَّحيه .

---

(١) هذا ما جعل شارلمان يضع نظمه الجميلة عن ذلك ، انظر إلى الباب ٥ من المراسيم القديمة ، مادة ٣٠٣ — (٢) هذا ما تسير عليه ألمانية .

الفصل السابع

الضرائب فى البلدان التى لم تَقُلْ بعبودية الأرض مطلقاً

إذا كان جميع الأفراد فى الدولة مواطنين ، وكان كلٌّ واحدٍ منهم يَحُوزُ بمُلْكه ما يَحُوز الأمير هنالك بدولته ، فإن من الممكن أن تُفرَض ضرائبُ على الأشخاص أو على الأرَضِين أو على السِّلَع ، أو على اثنين من هذه الأشياء ، أو على هذه الأشياء الثلاثة معاً .

والنسبة الجائرة فى الضريبة على الشخص هى التى تُتَبَع فيها نسبةُ الضريبة على الأموال تماماً ، وكان الأهلون فى أثينة[1] قد قُسِّمُوا إلى أربع طبقات ، فمَنْ كانوا ينالون من أموالهم خمسَمئة كيلٍ من الأثمار السائلة أو الجافّة يَدْفعون إلى الجمهور تَلَنتاً واحداً ، ومَنْ كانوا ينالون ثلاثمئة كيلٍ يَدْفعون نصف تَلَنْتٍ ، ومَنْ كانوا ينالون مئتى كيلٍ يَدْفعون عشرة مِيناتٍ أو ما يَعْدِل سُدُس تَلَنْت ، ومن كان من الطبقة الرابعة لا يَدْفع شيئاً ، وكانت الضريبة عادلةً وإن لم تكن نسبية قَطُّ ، فهى وإن لم تَتَّبع نسبة الأموال ، كانت تَتّبع نسبة الاحتياجات ، وكان يُرَى أن الناس متساوون احتياجاً بدنيًّا ، فلا يجوز أن تُفْرَض على هـذا الحاجىِّ ضريبةٌ مطلقاً ، ثم كان يأتى النافع فتُفرَض عليه ضريبة ، ولكن أقلَّ ممـا على الفائض ، وكانت ضخامة الضريبة على الفائض تَحُول دون وجود الفائض .

---

(١) پولوكس ، باب ٨ ، فصل ١٠ ، مادة ١٣٠ .

وتُوضَع جداولُ مشتملةٌ على أصناف الأَرَضين فى ضريبتها ، ولكنه يَصْعُب جدًّا أن تُعْرَف هذه الفروق ، وأصعبُ من ذلك أن يُوجَد أناسٌ لا يُهمهم عدمُ معرفتها ، ويُوجَد هنالك نوعان للظلم إذَنْ : ظلم الإنسان وظلم الشىء ، غير أن الضريبة إذا لم تكن مُفْرِطة على العموم ، غير أنه إذا ما تُرِك للشعب من الحاجىِّ ما هو وافرٌ ، فإن ذينك الجَوْرَيْن الخاصَّين لا يَكُونان أمراً يُؤْبَهُ له ، وإذا ما كان العكسُ ، فلَمْ يُترك للشعب غيرُ ما يحتاج إليه ليعيش على أسوأ حالٍ ، فإنه يكون لأقلِّ تفاوتٍ أعظمُ نتيجةٍ .

وإذا كان بعض الأهاين لا يَدْفَعون ما فيه الكفاية فإن الشرَّ لا يكون عظيماً ما عاد يُسْرُهم إلى الجُمهور دائماً ، وإذا ما دفع بعض الأفراد كثيراً فإن بَوَارهم يَنْقلب على الجُمهور ، وإذا ما جعلت الدولة مالَها مناسباً لمال الأفراد لم يَلْبَث يُسْرِ الأفراد أن يَزِيدَ مالَها ، وكلُّ شىء يتوقف على الحال ، أَوَ تبدأ الدولة بإفقار الرعية لتغتنى ؟ أوْ هل تَنْتَظر أن يُغْنِيَها بعضُ الرعايا على مَهْل ! وهل تكون المنفعة الأولى لها أو المنفعة الثانية ؟ وهل تبدأ بأن تكون غنيةً ، أو تنتهى بأن تكون كذلك ؟

والرسومُ على السلع هى أقلُّ ما تَشْعُر به الشعوب ، وذلك لأنها لا تُطْلَب منها صراحةً ، وهى قد تكون من حُسْن الإعداد ما يَجْهَل الشعب معه أنه يؤديها تقريباً ، ولذا فإن من عِظَم النتيجة أن يكون بائع السلعة هو الذى يدفع الرسمَ ، وهذا البائع يَعْلَم أنه لا يَدْفَع من ناحيةٍ ، والمشترى الذى يَدْفَع فى الحقيقة يَخْلِط الرسم بالثمن ، ومما قال بعضُ المؤلفين ان نِيرون قد انتزع رَسْمَ القسم الخامس والعشرين من العبيد الذين

كانوا يُباعون[١] ، و نِيرُونُ لم يَصْنَع مع ذلك غيرَ أمره بأن البائع هو الذى يؤدى ذلك بدلًا من المشترى ، فبهذا النظام الذى كان يَترُكُ جميع الضريبة لاح أنه ينتزعها .

وفى أوربة مملكتان فُرِضت فيهما ضرائبُ شديدةٌ على المشروبات ، فصانعُها وحدَه هو الذى يؤديها فى إحداهما ، وهى تُجْبَى فى الأخرى من جميع الرعايا المستهلكين بلا تمييز ، ولا أحدَ فى الأولى يَشْعُر بشدة الضريبة ، وهى تُعَدُّ فى الثانية ثقيلةً ، ولا يَشْعُرُ المواطن فى تلك بغير حريته فى عدم الدفع ، ولا يَشْعُرُ المواطن فى الثانية بغير الضرورة التى تُكْرِهه على ذلك .

ثم إنه لا بُدّ من التحريات الدائمة فى منزل المواطن حتى يَدْفَعَ ، ولا شىء أكثرَ مخالفةً للحرية من هذا ، وليس لدى الذين يَفْرِضون هذه الأنواع من الضرائب سعادةُ لقاءِ أحسنِ أنواع الإدارة من هذه الناحية .

الفصل الثامن

كيف يحافَظُ على الوَهْم

يجب أن يكون بعضُ الصلة بين السِّلعة والضريبة لكى يمتزج الرسمُ وثمنُ الشىء فى ذهن الدافع ، كما يجب ألَّا يُفْرَض رسمٌ مُفرِط على البِيَاعة ذاتِ القيمة القليلة ، ويُرَى من البلدان ما يزيد الرسمُ فيه على قيمة السلعة سبعَ عشرةَ مرةً ، وحينئذٍ يَنْزِع الأميرُ وَهْمَ رعاياه ، فيَرَوْن أنهم مقودون بما يخالف الصواب ، وهذا ما يُحِسُّون به أبعدَ درجاتِ عبوديتهم .

(١) Vectigal quoque quintae et vicesimae venalium mancipiorum remissum specie magis quam vi; quia cum venditor pendere juberetur, in partem pretii emptoribus accrescebat تاسيت ، الحوليات ، باب ٨ ، فصل ٣١ .

ثم يجب على الأمير ، لكى يستطيع جبايةَ رسمٍ لا يناسب قيمةَ الشيء بذلك المقدار ، أن يبيع السلعةَ بنفسه ، وألاّ يُمْكِنَ الشعبَ شراؤها فى مكانٍ آخر ، وهذا علةُ ألف محذور .

وبما أن التهريب في مثل هذه الحال يكون رابحاً جدًّا فإن الجزاء الطبيعىّ الذى يقتضيه العقل ، أى مصادرةَ السلعة ، يصبح عاجزاً عن منعه ، وذلك على قَدَر ما تكون هذه السلعةُ رخيصةً غالباً ، ويجب ، إذَنْ ، أن تُتَّخَذ عقوباتٌ مخالفةٌ للعقل ومماثلةٌ لِمَا يُفْرَض على أعظم الجرائم ، وهنالك يُنْزَعُ جميعُ ما بين العقوبات من النسبة ، وهنالك يُجَازَى كالفُجَّار أناسٌ لا يمكن عَدُّهم من الأشرار ، وهذا هو أكثر ما فى العالم مناقضةً لروح الحكومة المعتدلة .

وأضيفُ إلى ذلك أنه كلما جُعِلَت للشعب فرصةُ مخادعة الجابى أُغْنِىَ هذا وأُفْقِر ذلك ، وذلك أنه لا بُدَّ لمنع التهريب من منح الجابى وسائلَ جَوْرٍ خارقٍ للعادة ، وهنالك كلُّ الخسران .

الفصل التاسع

نوعٌ سَيِّئٌ من الضرائب

ونحن إذْ نَمُرُّ نتكلَّم عن ضريبةٍ فُرِضت فى بعض الدول حَوْل مختلفِ نصوص العقود المدنية ، ولا مَعْدِلَ عن معارفَ عظيمةٍ للاحتماء من الجابى ما دامت هذه الأمور هَدَفاً لمناقشات دقيقة ، وهنالك الجابى يُفَسِّر أنظمةَ الأمير ويمارِس سلطةً مُرادِيَّةً على الثَّروات ، ومن التجربة يُعْلَم أن ضريبةً على الورقة التى يجب أن يُكْتَب العقدُ عليها أصلحُ من ذلك كثيراً .

الفصل العاشر

يتوقَّف مقدار الضرائب على طبيعة الحكومة

يجب أن تكون الضرائب خفيفةً كثيراً فى الحكومة المستبدة ، و إلاَّ فمن ذا الذى يحتمل مشقةَ زراعة الأَرَضين ؟ ثم كيف تؤدَّى ضرائبُ عظيمةٌ فى حكومة لا تُعَوِّض بشىء مما يُعْطِى أحدُ الرعية ؟

ولا ينبغى أن يكون إبهامٌ حَوْل شىء فى سلطة الأمير العجيبة وفى ضَعْف الأمة المحيِّر ، ويجب أن تكون الضرائب من سهولة التحصيل ومن وضوح الوَضْع ما لا يستطيع مَنْ يَجْبُونها أن يَزِيدوها أو يَنْقُصوها معه ، والضرائبُ الملائمةُ وحدَها هى قِسْمُ ثَمَراتِ الأرض والجِزْيةُ على الرؤوس والرسْمُ المئوىّ على السِّلَع .

ومن الصالح فى الحكومة المستبدة أن تكون للتجار حمايةٌ شخصية ، وأن تؤدِّىَ العادة إلى احترامهم ، و إلَّا لبَدَوْا بالغى الضعف فيما قد يَقَع من المناقشات بينهم و بين موظفى الأمير .

الفصل الحادى عشر

العقوبات الأميرية

من الأمور الخاصة فى العقوبات الأميرية (المالية) أنها فى أوربة أشدُّ منها فى آسية خلافاً للعادة العامة ، ففى أوربة تصادَر السِّلَع ، والسُّفُنُ والعَرَباتُ أحياناً ، وأما فى آسية فلا يُصْنَع شىء من هذا ولا ذاك ، وذلك أن للتاجر فى أوربة

قضاتَه الذين يُمْكِن أن يَصُونوه من الجَوْر ، وأما فى آسية فإن القضاة المستبدين أنفسَهم هم الجائرون ، وماذا يَصْنَع التاجر تجاه الباشا الذى يُمْكِن أن يَقْضِىَ بمصادرة سِلعه ؟

والظلمُ هو الذى يَغْلِب نفسَه ويَجِدُها مُلْزَمةً بشىء من الرِّفْق ، ولا يُجْبَى فى تركية غيرُ رَسْم دخولٍ واحد ، ثم يُفْتَح جميعُ البلد للتجار ، ولا تُسْفِر البياناتُ الكاذبة عن مصادرةٍ ولا عن زيادةِ رسوم ، ولا تُفْتَح فى الصين[1] رِزَمُ من ليسوا تجاراً مطلقاً ، ولا يجازِى المُغُولُ على التهريب بالمصادرة ، بل بمضاعفة رسوم ، ولا يكاد أمراء التَّتَر[2] الذين يسْكُنُون المدنَ بآسية يَجْبُون شيئاً من السِّلَع التى تَمُرُّ ، وإذا كان الإعدامُ جزاءَ التهريب التجارىِّ فى اليابان فلوجود أسبابٍ لمنع كلِّ اتصال بالأجانب ، ولأن التهريب[3] فيها ينطوى على انتهاك القوانين الموضوعة من أجْل سلامة الدولة أكثرَ مما على انتهاك قوانين التجارة .

الفصل الثانى عشر
علاقةُ مقدار الضرائب بالحرية

قاعدةٌ عامة : تُمْكِن جبايةُ ضرائبَ أكثرَ شدةً بنسبة حرية الرعايا ، ويُضْطَرُّ إلى تعديلها بنسبة زيادة الاستعباد ، وهذا ما كان ، وهذا ما يكون فى كلِّ

---

(١) دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ٣٧ .

(٢) تاريخ التتر ، قسم ٣ ، صفحة ٢٩٠ .

(٣) بما أن اليابان قد أرادت الاتجار مع الأجانب من غير اتصال بهم فقد اختارت أمتين : اختارت الأمة الهولندية للاتجار مع أوربة ، واختارت الأمة الصينية للاتجار مع آسية ، واليابان تمسك العملاء والملاحين فى نوع من السجن وتضايقهم حتى يفرغ صبرهم .

وقت ، وهذه قاعدةٌ مستنبطةٌ من الطبيعة التى لاتبديلَ لها أبداً ، وهى تُوجَد فى جميع البلدان ، تُوجَدُ فى إنكلترة وهولندة وفى جميع الدول التى تَهْبِط الحرية فيها مقداراً فمقداراً حتى تركية ، ويلوح أَن سويسرة تخالف هذه القاعدة لعدم دفع ضرائبَ فيها مطلقاً ، ولكنْ تُعْرَف علةُ ذلك الخاصةُ ، حتى إنها تؤيد ما قلت ، وذلك أن الأَقْواتَ فى هذه الجبال الجديبة هى من الغلاء ، وأَن هذا البلد هو من كثرة الأهلين ، ما تَدْفَع سويسرة إلى الطبيعة معه أربعةَ أمثال ما يَدْفَع التركىُّ إلى السلطان .

ويستطيع شعبٌ مُتَغَلِّب ، كما كان الأَثَنيون والرومان ، أن يتخلَّص من جميع الضرائب لسيطرته على أممٍ تابعة ، وحينئذٍ لا يَدْفَع بنسبة حريته ، وذلك لأنه ليس شعباً من هذه الناحية ، بل مَلِكٌ .

غير أن القاعدة تبقى دائمة ، وذلك أنه يوجد فى الدول المعتدلة تعويضٌ من ثِقَل الضرائب ، توجَد الحرية ، ويوجد فى الدول المستبدة[1] ما يوازِن الحرية ، توجَد قِلَّةُ الضرائب .

وتُرَى فى بعض الملَكيات بأوربة ولاياتٌ[2] تكون أحسنَ حالا من الولايات الأخرى عن طبيعةِ حكومتها السياسية ، ويُظَنُّ ، دائماً ، أنها لا تَدْفع ما فيه الكفاية عن صلاحِ حكومتها مع أنها قادرةٌ على الدفع أكثرَ مما تَصْنع ، فيُرَى فى كلِّ حين أن تُنْزَع منها هذه الحكومةُ التى هى مصدرُ هذا الخير السارى ، هذا الخير الذى ينتشر بعيداً والذى يَطِيبُ أن يُتَمَتَّع به .

(١) الضرائب فى روسية معتدلة ، فقد زيدت منذ تعديل الاستبداد فيها ، انظر إلى تاريخ التتر ، قسم ٢ — (٢) بلاد الولايات (فى فرنسة) .

الفصل الثالث عشر
فى أىِّ الحكومات تكون الضرائبُ قابلةً للزيادة

تمْكِن زيادةُ الضرائب فى مُعْظم الجُمهوريات لأن المواطن الذى يعتقد أنه يَدْفَع إلى نفسه يَدْفَعها مختاراً ، فيكون صاحبَ السلطان فيها عن طبيعة الحكومة عادةً .

وتمْكِن زيادةُ الضرائب فى المَلَكية لأن اعتدال الحكومة فيها يُمْكِن أن يُسْفِر عن ثَرَوات ، وذلك كمكافأةٍ للأمير على احترامه للقوانين .

ولا تُمْكِن زيادتها فى الدول المستبدة ، وذلك لتعذُّر زيادة العبودية المتناهية .

الفصل الرابع عشر
طبيعة الضرائب على حسب الحكومة

ضريبةُ الرؤوس أقربُ إلى الطبيعة فى العبودية ، وضريبةُ السِّلَع أقربُ إلى الطبيعة فى الحرية ، وذلك لصلة هذه الضريبة بالشخص على وجهٍ أقلَّ مباشرةً .

ومن الطبيعىِّ فى الحكومة المستبدة ألا يُعطِىَ الأميرُ مِلِيشْيَاه أو رجالَ بَلاَطِه نقوداً مطلقاً ، بل يوزِّعُ بينهم أَرَضِين فلا يُجْبَى فيها غيرُ قليلٍ من الضرائب ، وإذا كان الأمير يُعْطِى نقوداً عُدَّت ضريبةُ الرؤوس أقربَ شىء يستطيع جبايتَه إلى الطبيعة ، ولا يُمْكِن هذه الضريبةَ أن تكون غيرَ زهيدةٍ ، وذلك بما أنه لا يُمْكِن أن يُجْعَل للمكلّفين هنالك عِدَّةُ طبقاتٍ ، لِماَ يَنْشأ عن

هذا من سوءِ استعمالٍ بسبب ظلم الحكومة وطغيانها ، فإن الضرورة تَقْضِى بتنظيم الأمر على مُعَدَّل ما يستطيع دفعَه أكثرُ الناس بؤساً .

والضريبةُ الطبيعية فى الحكومة المعتدلة هى الضريبة على السِّلَع ، وبما أن المشترى هو الذى يدفع هذه الضريبة بالحقيقة ، وإن كان التاجر يؤديها سَلَفاً ، فإنها قَرْضٌ يُعْطَاه المشترى من قِبَل التاجر مُقَدَّماً ، وهكذا يجب أن يُعَدَّ التاجرُ مدِينَ الدولةِ العامَّ ودائنَ جميع الأفراد ، وهو يُسْلِف الدولةَ ما يدْفعه المشترى إليه ذات يوم من الرَّسْم ، وهو قد دفَعَ عن المشترى الرسمَ الذى دفعه عن السلعة ، ويُشْعَرُ إذَنْ ، بأن الحكومة كلما كانت معتدلة وسادت روحُ الحرية وكانت الثَّرَواتُ أمينةً سَهُل على التاجر أن يُسْلِفَ الدولةَ ويُقْرِض الفردَ ضرائبَ عظيمةً ، والحقُّ أن التاجر فى إنكلترة يُقْرِض الدولة خمسين أو ستين جنيهاً استرلينيًّا عن كلِّ دَنٍّ خمرٍ يأخذه ، ومن هو التاجر الذى يَجْرُؤ أن يَفْعَل شيئاً من هذا القبيل فى بلدٍ يُحْكَم فيه كتركية ؟ وهو إذا جرُؤ على هذا فكيف يستطيع ذلك بثروة مُريبة حائرة هائرة ؟

الفصل الخامس عشر

سوء استعمال الحرية

أَدَّت منافعُ الحرية العظيمة إلى سوء استعمال الحرية نفسِها ، وترْكُ الاعتدال لأنه صَدَر عن الحكومة المعتدلة نتائجُ عجيبةٌ ، وأُرِيدَ استخلاص المُفرِط من الضرائب الكبيرة لأنها استُخْلِصت ، وإذْ أُنْكِرَت يدُ الحرية التى كانت تُقَدِّم هذه الهدية قُصِدَ إلى العبودية التى تأبى كلَّ شىء .

وأدَّت الحريةُ إلى فَرْط الضرائب ، غير أن معلول هذه الضرائب المُفْرِطة هو إنتاج العبودية بدَوْرها ، وأن معلول العبودية هو إنتاج نقص الضرائب .

ولم يُصْدِر ملوك آسية مراسيمَ إلاّ ليُعْفُوا بعضَ ولاياتِ دولتهم[1] من الضرائب في كلِّ عام ، وتكون الخيراتُ مظاهرَ إرادتهم ، غير أن مراسيمَ الأمراء في أوربة تُغِمُّ حتى قَبْل أن يُنْظَر إليها ، وذلك لأنهم يتكلمون فيها عن احتياجاتهم دائمًا ، لا عن احتياجاتنا مطلقًا .

والشعوبُ ، عن بلادةٍ لا تُغْتَفَرُ يكتسبها وزراء تلك البلاد من الحكومة ، ومن الإقليم غالباً ، تنال فائدةَ عدم إرهاقها بمطاليبَ جديدةٍ ، فلا تزيد النفقاتُ فيها مطلقًا لعدم وضع مشاريعَ جديدةٍ فيها ، وإذا ما وُضِعت مشاريعُ فيها عَرَضًا كانت مشاريعَ تُرَى نهايتُها ، لا مشاريعَ مبدوءةً ، ومن يَحْكُمون في الدولة هنالك لا يُزْعِجونها ، وذلك لأنهم لا يُزْعِجون أنفسهم بلا انقطاع ، وأما نحن فإن من المُحَال أن تكون لماليتنا قاعدةٌ ، وذلك لأننا نَعْلَمَ دائمًا أننا سنقوم بشيءٍ ما ، لا الشيءَ الذى سنقوم به .

ولا يُسَمَّى وزيراً عظيماً عندنا من يُوَزِّع الدخل العامَّ بحكمةٍ ، بل الرجل المحتال الذى يَجِدُ ما يُدْعَى حِيلًا .

---

(١) هذه هى عادة أباطرة الصين .

الفصل السادس عشر
فتوحُ المسلمين

لقد أدَّت تلك الضرائبُ(١) المُفْرِطة إلى السهولة العجيبة التي وَجَدها المسلمون في فتوحهم ، فقد وَجَدت الشعوبُ نفسَها خاضعةً لضريبةٍ بسيطةٍ تُدْفَع وتُجْبَى بسهولة بدلاً من سلسلة تلك المظالم المستمرة التي كان قد تَصَوَّرها القياصرة بشُحِّهم الدقيق ، وقد رأت الشعوب أنها تكون أسعدَ حالاً بالخضوع لأمةٍ غير متمدنة مما لحكومة فاسدة تعانِي فيها جميعَ محاذيرِ حريةٍ عادت لا تكون لديها ، وجميعَ ما في العبودية الحاضرة من المكاره .

الفصل السابع عشر
زيادة الكتائب

مَرَضٌ جديد انتشر في أوربة ، فأصاب أمراءَنا وحَمَلهم على إبقاء عدد من الكتائب غيرِ مُرَتَّب ، ولذلك المرض اشتدادُه ، ويُصْبِح مُعْدِياً بحكم الضرورة ، وذلك أن إحدى الدول إذا ما زادت كتائبَها لم تُعَتِّم الأخرى أن تَزِيد كتائبها أيضاً ، فلا يُكْسَب من ذلك غيرُ الخراب العامِّ ، ويُعِدُّ كلُّ ملكٍ جميعَ ما يُمْكِن أن يكون لديه من الجيوش إذا ما حاق بشعوبه خطرُ الإبادة ، وتُسَمَّى سَلْماً هذه

---

(١) انظر في التاريخ إلى مقدار هذه الضرائب وغرابتها ، وسخافتها أيضاً ، وقد تصور أنستاس واحدة لاستنشاق الهواء : ut quisque pro baustu aeris penderet.

الحال[١] من جهود الجميع ضِدَّ الجميع ، وكذلك أوربة تَبْلُغ من البوار ما لا يَجِدُ معه الأفراد ، الذين يكونون فى وضع دُوَل هذا القسم من العالَم الثلاثِ ، وهى أكثر ما فيه ثَرَاءً ، لا يَجِدُون ما يعيشون به ، وترانا فقراءَ مع ثَرَوات جميع العالَم وتجارته ، وقريباً لا يكون عندنا غيرُ جنود ونكون كالتتر[٢] نتيجةَ حيازتِنا جنوداً .

ولا يكتفى كِبارُ أمرائنا بشراء الكتائب من صِغارهم ، فتراهم يحاولون ، فى كلِّ ناحية ، ابتياعَ أحلافٍ ، أى يبحثون عما يَخْسَرون به نقودَهم على الدوام تقريباً .

ونتيجةُ وَضْعٍ مثلِ هذا هى زيادةُ الضرائب باستمرار ، وهذا ما يُنْذِر جميعَ الأدوية الآتية ، ولا يُعْتَمد الدخل حينئذ ، بل يحارَب برأس المال ، وصار من غيرِ الغريب أن ترَى دولاً ترْهَن أموالَها حتى فى زمن السِّلْم ، وأن تتخذ فى سبيل خرابها من الوسائل ما تسميه غيرَ الاعتيادىِّ ، وهى من الشدَّة مالا يكاد يتصوره ابنُ الأُسْرة الأكثرُ انزعاجاً .

الفصل الثامن عشر

ردُّ الضرائب

كان يَجِب أن يُحْمَل إلى الدول المَلَكية مبدأُ إمبراطوريات الشرق الكبرى الذى يقضى بردِّ الضرائب إلى الولايات التى تضرَّرت ، ومن تلك الدول من

---

(١) والواقع أن هذه الحال من الجهود هى التى تحفظ التوازن مبدئيا لما توجبه من إعياء الدول العظمى — (٢) يجب لبلوغ هذا ترويج بدعة المليشيا التى أقيمت فى جميع أوربة تقريباً وأن يبالغ فى اتخاذها كما صنع فى الكتائب النظامية .

قالت به ، ولكنه يُثْقِل أكثرَ مما لو كان غيرَ موجودٍ فيها ، وذلك لأن الدولة بأجمعها تصبح ضامنةً مع عدم جباية الأمير ما هو أكثرُ أو أقلُّ ، فإذا ما حُمِّلَت قريةٌ حَسَنةُ الدفع تخفيفاً عن قريةٍ سيئة الدفع لم تُصْلَح هذه مطلقاً وقُوِّضت تلك ، وأُقْنِط الشعب بين ضرورة الدفع عن خَوْفٍ من الجَوْرِ وخَطَرِ الدفع عن خَوْفٍ من الإرهاق .

وعلى الدولة الحَسَنة الحكومةِ أن تَضَع فى أول مادةٍ من نفقاتها مبلغاً للطوارئ ، وما أمرُ الجمهور إلا كالأفراد الذين يفتقرون إذا ما أنفقوا دَخْل أرَضِيهم تماماً .

وقد قيل[1] إن من الصواب تضامنَ أهل القرية الواحدة ، لِمَا كان يُفترَض من قيامهم بمؤامرة غادرة ، ولكن من أين أتى وجوبُ وَضْع أمرٍ جائر بنفسه مؤدٍّ إلى خراب الدولة استناداً إلى افتراضات ؟

الفصل التاسع عشر

أيُّ الأمور أكثرُ ملاءمةً للأمير وللشعب . أَقَبَالَةُ الضرائب أم إدارتُها ؟

الإدارةُ هى تدبيرُ ربِّ أُسْرَةٍ صالحٍ يَجْبِى دخْلَه باقتصادٍ ونظام .

والأميرُ ، بالإدارة ، هو الحَكَم فى ملاحقة الضرائب أو تأخيرها تبعاً لاحتياجاته أو احتياجات رعاياه ، والأميرُ ، بالإدارة ، يَحفَظ للدولة فوائدَ الملتزمين العظيمة ،

(١) انظر إلى رسالة مالية الرومان ، فصل ٢ ، التى طبعها برياسون بباريس سنة ١٧٤٠ .

فوائدَ الملتزمين الذين يُفقرون الدولة بما لا يُحْصَى من الأساليب ، والأميرُ، بالإدارة ، يقي الشعب من منظر الثروات المفاجئة التى تورثه غمًّا ، وبالإدارة ينتقل المال الذى يُجْبَى بين أيدٍ قليلة ، وهو يذهب إلى الأمير توًّا ، ومن ثَمَّ يعود إلى الشعب سريعاً ، والأميرُ ، بالإدارة ، يحفَظُ الشعب من قوانينَ سيئةٍ كثيرةٍ يطالبه بها شُحُّ الملتزمين المزعجُ ، يطالبه بهـا هؤلاء الملتزمون الذين يُظْهِرون نفعاً حاضراً فى أنظمةٍ تكون مشؤومةً فى المستقبل .

و بما أن صاحب المال يكون سيدَ غيره دائماً فإن الجابيَ يكون مستبدًّا حتى على الأمير ، وهو ليس مشترعًا ، ولكنه يَحْمِلُه على وَضْع قوانينَ .

وأعترف بأن من المفيد أحياناً أن يُبْدَأَ بتفويض الضريبة الجديدة قَبَالةً ، وذلك أنه يوجد حيلةٌ وبِدَعٌ لِمَنْع الخدائع تُوحِى بها إلى الملتزمين مصلحتُهم فلا يستطيع المديرون أن يتصوروها ، وذلك أن طريقة الجباية إذا رُسِمت من قِبَل الملتزم مرةً أمكن أن يُصَار إلى الإدارة ، ومن ذلك أن إدارةَ ضريبة المشروبات ودَخْلِ البريد كما هى الآن فى إنكلترة قد اقْتُبِست من الملتزمين .

ويقوم دَخْل الدولة فى الجُمهوريات على الإدارة تقريباً ، ونظامٌ عكسُ هذا كان عيباً كبيراً فى حكومة رومة [(١)] ، ويكون الرعايا فى الدول المستبدة القائلة بالإدارة أحسنَ حالاً بمراحلَ كما تشهد بذلك فارسُ والصين[(٢)] ، وأسوأُ الدول

---

(١) اضطر قيصر إلى إخراج العشارين من ولاية آسية وإقامة نوع آخر للإدارة فيها كما نعلم ذلك من ديون [باب ٤٢ ، فصل ٦] ، ويخبرنا تاسيت [فى الحوليات ، باب ١ ، فصل ٧٦] بأن الولايتين ، مقدونية وأكايى ، اللتين تركهما أغسطس للشعب الرومانى فكان يحكم فيهما وفق الخطة القديمة لهذا السبب ، قد توصلنا إلى عدهما من الولايات التى كان الإمبراطور يحكم فيها بواسطة موظفيه .

(٢) انظر إلى شاردان ، رحلة إلى فارس ، جزء ٦ .

حالاً هى التى يُعْطِى الأميرُ فيها مرافئَه البحرية ومدنَه التجارية قَبَالةً ، فترَى تاريخَ المَلَكيات حافلاً بالشُّرُور التى يُوجِبها الجُباة .

وقد أَحْفَظت مظالمُ العشارين نيرونَ ، فوَضع مشروعَ إلغاءِ جميع الضرائب الكريمَ المتعذِّرَ ، ولم تَخْطُر الإدارةُ بباله قَطُّ ، فسَنَّ أربعة مراسيمَ ، وذلك أن تُنْشَر القوانينُ التى وُضِعَت ضد العشارين وبَقِيَتْ مكتومةً حتى ذلك الحين ، وألاَّ يستطيعوا المطالبة بما أهملوا الادعاء به فى العام ، وأن يُعيَّن قاضٍ للحكم فى مُدَّعياتهم بلا شكليَّات ، وألَّا يَدْفع التجار شيئاً عن السُّفُن[1] ، وهذه هى أحسنُ أيام هذا الإمبراطور .

الفصل العشرُونَ
الجُبَــــاة

ضاع كلُّ شيءٍ عند ما غَدَت مهنةُ الجُبَاة الرابحةُ تكون بثرَواتها مهنةً مُبَجَّلةً ، وقد يكون هذا حَسَنًا فى الدول المستبدة حيث يظهر عملُهم جُزْءاً من وظائف الحاكمين أنفسِهم فى الغالب ، وليس هذا حَسَنًا فى الجمهورية ، وأَمرٌ كهذا قد قضى على الجمهورية الرومانية ، وليس هذا أكثرَ صلاحًا فى المَلَكية ، ولا شيءَ أعظمُ منه مخالفةً لروح هذه الحكومات ، ويَعْتَرِى جميعَ المِهَنِ الأخرى نفورٌ ، ويَخْسَر الشرف كلَّ منزلة فيها ، وعادت وسائلُ التفرُّد البطيئةُ الطبيعيةُ لا تُؤَثِّر ، فقد طُعِنت الحكومةُ فى مَبْدَئها .

---

(١) تاسيت ، حوليات ، باب ٨ ، فصل ٥٠ .

وفى الأزمنة الغابرة كانت تُرى ثَرَواتٌ فاضحةٌ واضحةً ، وهذا من بلايا حروب الخمسين سنةً ، ولكنها عُدّت مضحكةً آنئذ ، ونحن نُعْجَب بها .

ويوجَدُ نصيبٌ لكلِّ مهنة ، والثَّرواتُ هى نصيبُ من يَجْبُون الضرائب ، والثَّرَواتُ نفسُها هى مكافآتُ الثَّرَوات ، والمجدُ والشرفُ هما لطبقة الأشراف التى لا تَرى ، ولا تُحِسُّ ، خيراً حقيقيًّا غيرَ الشرف والمجد ، والاحترامُ والإكرامُ لاولئك الوزراء والحكام الساهرين على سعادة الإمبراطورية ليلَ نهارَ غيرَ ملاقين سوى العمل تِلْوَ العَمَل .



الجُزءُ الثّالِثُ



البَابُ الرابعَ عشرَ

صلة القوانين بطبيعة الإقليم

الفصلُ الأوّلُ

فكرةٌ عامة

إذا كان من الصحيح أن سجيةَ النفس وأهواءَ القلب تختلفان إلى الغاية فى مختلف الأقاليم فإن على القوانين أن تكون تابعةً لاختلاف هذه الأهواء واختلاف هذه السجايا .

الفصلُ الثانى

كيف يختلف الناس فى مختلف الأقاليم

الهواءُ البارد[1] يَقبِضُ أطرافَ نسائج بدننا الخارجية ، ويَزِيد هذا نابضَها ، ويساعد على رجوع دم الأطراف نحو القلب ، وهو يَنْقُص طولَ[2] هذه النسائج فيَزِيدُها قوةً ، وعلى العكس يُطْلِقُ الهواءُ الحارُّ أطرافَ النسائج ويَمُدُّها فيُقَلِّل قوتَها ونابضَها .

---

(١) يظهر هذا حتى عند النظر ، فالإنسان فى البرد يبدو نحيفاً .

(٢) من المعلوم أن هذا يقصر الحديد .

إذَنْ ، يوجد كثيرُ بأسٍ فى الأقاليم الباردة ، ويكون فعلُ القلب وردُّ فعلِ أطراف النسائج أحسنَ حالاً ، وتكون السوائل أحسنَ توازناً ، ويكون الدَّمُ أكثرَ قصداً نحو القلب ، ويكون القلبُ أكثرَ قوةً مقابَلةً ، ولا بُدَّ لهذه القوة البالغة من أن تكون ذاتَ نتائجَ كثيرةٍ ، ومن ذلك كثيرُ ثقةٍ بالنفس ، أىْ كثيرُ شجاعةٍ ، وكثيرُ علمٍ فى الإنسان بأفضليته ، أىْ قليلُ رغبةٍ فى الانتقام ، وكثيرُ رأىٍ فى سلامته ، أىْ كثيرُ حريةٍ ، وقليلُ رِيَبٍ وشَطَارةٍ وحِيَل ، ثم لا بُدَّ لهذا من أن يُسْفِر عن أخلاق مختلفة ، فضعوا إنساناً فى مكان حارٍّ محصور تَجِدُوه يألم من ضَعْفٍ عظيم فى القلب للأسباب التى قلتها ، وأعتقدُ أنه إذا ما اقتُرِح عليه أن يقوم بعمل كبير فى هذه الحال وُجِد قليلَ استعدادٍ لذلك ، وذلك أن ضعفه الحاضر يَجْعَل فتورَ هِمَّةٍ فى نفسه ، وهو يَخْشَى كلَّ شىء لأنه يَشْعُر بأنه لا يستطيع شيئاً ، وتَرَى شعوبَ البلاد الحارَّة هَيَّابةً كالشِّيب ، وترى شعوب البلاد الباردة باسلةً كالشبان ، وإذا نظرنا إلى الحروب الأخيرة[1] التى هى أكثرُ ما يقع تحت عيوننا ، والتى نستطيع أن نُبْصِر فيها بعض النتائج الخفيفة غيرِ المنظورة من بعيد ، شَعَرْنا بأن رجال الشمال الذين نُقِلوا إلى الجنوب[2] لم يقوموا بأعمالٍ بالغةٍ من الرَّوْعة كالتى قام بها بنو قومهم الذين حاربوا فى إقليمهم الخاصِّ متمتعين فيه بكامل شجاعتهم .

وتؤدى قوةُ نسائج شعوب الشمال إلى استخلاص أغلظ السوائل من الأغذية ، وينشأ عن هذا أمران وهما : أن أجزاء الكَيْلُوس ، أو اللِّنْفا ، أصلحُ لتُطَبِّقَ ، بسطحها الواسع ، على النسائج وعلى تغذيتها ، وأنها أقلُّ صلاحاً لتَمْنَح السائلَ

---

(١) الحروب فى سبيل وراثة إسبانية — (٢) كما فى إسبانية .

العصبيّ ، بغِلَظِها ، بعضَ اللطافة ، ولذلك يكون لدى هذه الشعوب أبدانٌ كبيرة ونشاطٌ قليل .

ويُسْفِر كلُّ واحدٍ من الأعصاب التى تنتهى إلى نسيج جلدنا من كلِّ جهةٍ عن حُزْمةٍ من الأعصاب ، وليس جميع العصب هو الذى يُهَزُّ عادةً ، بل جزءٌ منه صغيرٌ إلى الغاية ، وفى البلدان الحارَّة ، حيث نسيجُ الجلد رَخْوٌ ، تكون أطرافُ الأعصاب مُتَفتِّحةً مُعرَّضةً لأقلِّ عملٍ من أقلِّ الأمور ، وفى البلدان الباردة يكون نسيجُ الجلد مُتَكمِّشاً والحَلَمُ مُتقبِّضةً واللِّمَمُ الصغيرة مُتَخلِّمةً فلا ينتقل الإحساس إلى الدماغ إلاَّ إذا كان قويًّا جدًّا وبجميع العصب معاً ، ولكن الخيال والذوق والعاطفة والنشاط أمورٌ تتوقف على ما لا يُحْصَى من الإحساسات الصغيرة .

وقد أنعمتُ النظر فى النسيج الخارجىِّ للسان ضائنٍ ، وذلك فى المكان الذى يظهر بالنظر المجرَّد أنه مستورٌ بحَلَمٍ ، فأبصرتُ بالمُجْهِر على هذه الحَلَم شُعَيْراتٍ صغيرةً أو نوعاً من الزَّغَب ، وكان يوجد بين الحَلَم أهرامٌ تؤلِّف من الطَّرَف مِثْلَ مَناقيشَ صغيرةٍ ، ويحتمل كثيراً أن تكون هذه الأهرامُ عضوَ الذوق الرئيسَ .

وقد جمَّدتُ نصفَ هذا اللسان فوجدتُ بالنظر المجرَّد أن الحَلَمَ صَغُرَت كثيراً ، حتى إننى وجدتُ بعضَ صفوف الحَلَمَ غاصت فى غلافها ، وقد فحصتُ النسيج من ذلك بالمُجْهِر فعُدْتُ لا أُبْصِر أهرامًا ، وكلما كان اللسان يُحَلُّ كانت الحَلَمُ تبرُز فترَى بالعين المجرَّدة وكانت اللِّمَ الصغيرة تبدأ بالظهور ثانية .

وتؤيد هذه الملاحظة ما قلتُه ، وذلك أن اللِّم العصبية فى البلاد الباردة أقلُّ

تَفَتُّحًا ، فهى تَغُوص فى غُلُفها حيث تكون فى حِمًى من الأشياء الخارجية ، وتكون الإحساساتُ ، إذَنْ ، أقلَّ نشاطاً .

ويكون فى البلاد الباردة قليلُ إحساسٍ نحو الملاذِّ ، ويكون هذا الإحساسُ أعظمَ من ذلك فى البلاد المعتدلة ، وهو يبلغ الغاية فى البلاد الحارة ، وكما أنه يُفرَّق بين الأقاليم بدرجات العَرْض يُفرَّق بينها بدرجات الإحساس أيضاً ، ومن ذلك أننى شاهدت أُبِرَاتِ إنكلترة و إيطالية ، والرواياتُ هى هى ، والممثلون هم هم ، غير أنه كان للموسيقا الواحدة من اختلاف التأثير فى كلٍّ من الأمتين ما كنتَ ترى معه أن إحداهما من الهدوء البالغ والأخرى من الخفة البالغة ما لا يتصوره العقل كما يلوح .

وقُلْ مثلَ هذا عن الألم ، فالألمُ يُثار فينا بتمزُّق بعض نسائج جسمنا ، وقَضَى صانعُ الطبيعة بأن يَزيد هذا الألمُ كلما عَظُم الزَّعَج ، ومن الواضح فى الواقع أن أجسامَ شعوب الشمال الكبيرةَ ونسائجَهم الغليظةَ أقلُّ استعداداً للانزعاج من نسائج شعوب البلاد الحارة الدقيقة ، ولذا تكون النَّفْس هناك أقلَّ تقبُّلاً للألم ، فيجب سَلْخُ الروسىِّ حتى يُحَقِّنَ بإحساسٍ .

وما فى البلاد الحارة من دقةِ إحساسِ الأعضاء هذه يجعل النفسَ هائجةً جدًّا بكلٍّ ماله علاقةٌ باتِّصال الجنسين ، وكلُّ شىء يؤدى إلى هذا الغَرَض

ولا تكاد طبيعةُ الحبِّ فى أقاليم الشمال تكون من القوة ما تصبح معه على شىء كبير من الإحساس ، ويصبح الحبُّ ، المصحوبُ بألفِ لاحقةٍ ، فى البلاد المعتدلة لذيذاً بأمورٍ تلوح أنها بعينه فى البُداءة ، ولَمَّا تَكُنْهُ ، ويُحَبُّ الحبُّ لنفسه فى البلاد الأكثرِ حرارةً ، فهو سببُ السعادة الوحيدُ ، وهو الحياة .

وفى بلاد الجنوب آلةٌ لطيفة ضعيفة ، ولكن مع إحساس ، تُسْلِم نفسها إلى حُبٍّ يُولَد فى سَرَاىٍ ويَهْدأ بلا انقطاع ، أو إلى حُبٍّ يَدَعُ النساءَ لأعظم حريةٍ فيكون عُرْضةً لألف كَدَر ، وفى بلاد الشمال آلةٌ سليمةٌ حسنةُ الجهاز ، ولكن مع ثِقَل ، تَجِدُ مَلاذَّها فى كلٍّ ما يُمْكِن أن يَرُدَّ النفوس إلى الحركة ، كالصيد والرِّحلات والحرب والخمر ، وفى أقاليم الشمال شعوبٌ ذاتُ معايبَ قليلةٍ وفضائلَ كافيةٍ وكثير من الإخلاص والحرية ، واقترِبوا من بلاد الجنوب تَرَوْا أنكم تبتعدون حتى عن الأخلاق ، فالأهواء الحادَّة تُكَثِّر الجرائم ، وكلٌّ يحاول أن يأخذ على الآخرين جميعَ المنافع التى قد تُعِين على هذه الأهواء نفسِها ، وتَرَوْن فى البلاد المعتدلة شعوباً متقلبةً فى أوضاعها ، وفى رذائلها وفضائلها ، فليس للإقليم صفةٌ معينةٌ بدرجة الكفاية حتى تُثَبِّتَها نفسَها .

وقد تكون حرارةُ الإقليم من الشِّدَّة مايكون الجسم معه بلا قوةٍ مطلقاً ، وحينئذٍ ينتقل انحطاط القوة إلى الروح ، فلا يكون حبُّ اطلاعٍ ولا مشروعٌ كريم ولا شعورٌ فيَّاض ، وهنالك تكون الميولُ سلبيةً تماماً ، وهنالك يكون الكسل سعادةً ، وهنالك يكون مُعْظَم الأعذبة * أسهلَ احتمالاً من عَمَل الروح والعبوديةُ أسهلَ احتمالاً من قوة الروح التى هى ضروريةٌ ليُسَيِّر الإنسانُ نَفْسَه بنفسه .

* الأعذبة : جمع العذاب .

الفصل الثالث

تناقضٌ فى أخلاق بعض شعوب الجنوب

ليس عند الهنود[1] شجاعةٌ بحكم الطبيعة ، حتى إن أبناء[2] الأور بيين الذين يولَدون فى الهند يَخْسَرون شجاعةَ إقليمهم ، ولـكن كيف يُوَفَّق بين هـذا و بين أعمالهم القاسية وعاداتهم وتَوْباتِهم الفظيعة ؟ يَخْضَع الرجال هنالك لشُرُورٍ لا تُصَدَّق ، ويُحْرِق النساء هنالك أنفسَهنّ ، فهذه قوةٌ كثيرةٌ مقابِلةٌ لذلك المقدار من الضعف .

و إن الطبيعة التى مَنَحت هذه الشعوب ضعفاً تكون به هَيَّابةً منحتها ، أيضاً ، خيالاً بالغاً من الشدّة ما يَطْرُقها معه بإفراط ، وكما أن دِقَّة الأعضاء هذه تجعلها تخشى الموتَ تؤدِّى ، أيضاً ، إلى جعلها تخشى ألفَ شىء أكثرَ من الموت ، وهذا الإحساسُ القوىُّ نفسه هو الذى يجعلها تَفِرُّ من جميع الأخطار و يجعلُها تقتحمها أيضاً .

وكما أن التر بية الصالحة ألزمُ للأولاد مما لذوى الرشاد تحتاج شعوب هذه الأقاليم إلى مشترع حكيم أكثرَ من احتياج شعوب إقليمنا إليه ، وكلما طُرِق الإنسان بسهولةٍ وقوةٍ وَجَب وقوعُ هذا بما يلائم ، فلا تُتَقَبّل الأوهامُ ، ويُسارُ بالعقل .

وكانت شعوب شمال أور بة فى زمن الرومان تعيش بلا صِناعات وتر بيةٍ ، و بلا قوانينَ تقر يباً ، وهى ، مع ذلك ، قد استطاعت ، بفضل استقامة رَشَدها المدينةِ به

---

(١) قال تاڤرنيه : « لم يكن مئة جندى من أور بة ليجدوا كبير مشقة فى قهر ألف جندى من الهنود » .

(٢) حتى إن الفرس الذين استقروا بالهند اتصفوا فى الجيل الثالث بتخنث الهنود وجبنهم ، انظر إلى برنيه ، حول المغول ، جزء ١ ، صفحة ٢٨٢ .

للنسائج الغليظة فى تلك الأقاليم ، أن تبقى على حالها ، مع حكمةٍ عجيبة ، ضِدَّ السلطة الرومانية إلى أن خرجت من غابها لتقضى عليها .

الفصل الرابع

سببُ ثبات الدين والعادات والأوضاع والقوانين فى بلاد الشرق

إذا ما أضفتم إلى ذلك الضَّعْف فى الأعضاء ، الذى يجعل شعوبَ الشرق تَتَقبل أقوى انطباعاتِ العالمَ ، بعضَ الكسل فى النفس المرتبطِ فى كسل البدن بحكم الطبيعة ، والذى يجعل هذه النفس عاجزةً عن أيِّ عملٍ وجُهد وجدال ، أدركتم أن النفس تَعُود غيرَ قادرةٍ على تغيير الانطباعات بعد أن تتَقبلها ، وهذا مايجعل القوانينَ والعاداتِ[1] والأوضاعَ ، حتى التى تلوح خَلِيَّةً كطِراز اللباس ، فى الوقت الحاضر كما كانت عليه منذ ألف سنة .

الفصل الخامس

كونُ أَرْدياء المشترعين هم الذين سَهَّلوا معايبَ الإقليم وكونُ صالِحيهم هم الذين قاوموا ذلك

يعتقد الهنود أن السكون والعَدَم أساسُ كلِّ شىء والغايةُ التى ينتهى إليها كلُّ شىء ، وهم يَعُدُّون ، إذَنْ ، أن السكون التامَّ أكملُ حالٍ لرغائبهم وغَرَضٌ لها ،

(١) نعلم من نبذة لنقولا الدمشقى ، اقتطفها قسطنطين پورفير وجينيت ، أن من عادات الشرق القديمة إرسال من يخنق حاكماً مكروهاً ، وهذه العادة من زمن الماديين .

وهم يُلَقِّبون الكائنَ الأعلى[١] بالساكن ، و يعتقد أهل سِيَام أن السعادة الغائية[٢] تقوم على عدم إلزام الإنسان بتسييرِ آلةٍ أو تحريكِ جسمٍ .

وشدةُ الحرارة فى تلك البلاد تُوهِن وتُرْهق ، ويكون السكون من العذوبة والحركةُ من العَناء ما يَبْدُو معه هذا النظامُ اللاهوتيُّ طبيعيًّا ، وقد اتبع مشترعُ الهند فُويه[٣] ما كان يُحِسُّ عند ما وَضَع الناسَ فى حالٍ سلبيةٍ إلى الغاية ، غير أن مذهبه الذى نشأ فى كسلِ الإقليم ، فساعد على هذا الكسل بدَوْره ، أدى إلى ألف شرّ .

وأثْبت مشترعو الصين أنهم أكثرُ صواباً عند ما نظروا إلى الناس من حيث الحركةُ الخاصة التى تجعلهم يقومون بواجبات الحياة فجَعَلوا ديانتَهم وفلسفتهم وقوانينهم عمليةً تماماً ، لا من حيث السكونُ الذى سيصيرون إليه ذات يوم ، فالناسُ ، كلما حَمَلتهم العوامل الطبيعية إلى السكون ، وَجَب أن تُبْعدهم العوامل الخُلُقية عنه .

الفصل السادس

زراعة الأَرَضين فى الأقاليم الحارة

زراعةُ الأَرَضين أعظمُ عملٍ يقوم به الناس ، وكلما حَمَلهم الإقليم على الفرار من هذا العمل وجب على الدين والقوانين أن تَحُثَّاهم عليه ، وهكذا فإن قوانين الهند التى تَهَب الأَرَضين للأمراء وتَنْزِع من الأفراد روحَ التملُّك تَزِيد معلولاتِ الإقليم سوءاً ، أى تَزِيد الكسلَ الطبيعىَّ .

---

(١) ينامانالك ، انظر إلى كيرشير – (٢) لالوبير ، رحلة إلى سيام ، صفحة ٤٤٦ .

(٣) يريد فويه أن يحول القلب إلى خواء خالص ، « فلنا عيون وآذان ، غير أن الكمال فى عدم الرؤية والسمع ، ولنا فم وأيد ، إلخ . ، والكمال فى سكون هذه الأعضاء » ، وهذا ما استخرج من محاورة فيلسوف صينى نقلها الأب دوهالد ، جزء ٣ .

الفصلُ السابعُ

الرَّهْبانية

تؤدى الرهبانية هنالك إلى الشرور عينها ، والرَّهبانيةُ نشأت فى بلاد الشرق الحارَّة حيث الإنسانُ محمولٌ على النظر أكثرَ مما على العمل .

ويلوح أن عدد الدراويش ، أو الرهبانِ ، فى آسية يزيد بحرارة الإقليم ، وتَكْتظُّ بهم الهند حيث الحرارةُ مُفْرِطةٌ ، ويوجد هذا الفرقُ نفسُه فى أوربة .

ويقتضى التغلُّبُ على كسل الإقليم محاولةَ القوانينِ نَزْعَ جميع وسائل العيش بلا عمل ، ولكن العكسَ هو الذى تقوم به القوانين فى جَنوب أوربة ، فهى تُنْعِم على مَنْ يَوَدُّون أن يكونوا بَطَّالِين بأماكنَ صالحةٍ للحياة النظرية حابسةً عليها ثَرَواتٍ واسعةً ، ومن الصواب أن يَجُودَ هؤلاء الناس ، الذين يعيشون عن سَعَةٍ أُتْخِمُوا بها ، بفُضَالتهم على الطبقة الدنيا التى خَسِرت تملُّكَها للأموال فيُعَوِّضونها منها بالبِطالة التى يتمتعون بها ، فتنتهى حتى بحُبِّ بؤسها .

الفصلُ الثامنُ

عادةُ الصين الطيبةُ

تُخْبِرنا الرِّحلاتُ[١] إلى الصين عن الاحتفال[٢] بشَقِّ الأَرَضين الذى يقوم به العاهل فى كلِّ عام ، وقد أُريد بهذا العمل العامِّ الرسمىِّ حَضُّ الرعايا على الفِلاحة .

(١) الأب دوهالد ، تاريخ الصين ، جزء ٢ ، صفحة ٧٢ .

(٢) كثير من ملوك الهند يصنعون مثل ذلك . رحلة إلى مملكة سيام ، تأليف لالوبير ، صفحة ٦٩ .

ثم إن العاهل يُنَبِّأُ فى كلِّ سنة عن الحارث[1] الذى امتاز من غيره فى صنعته ، فيجعله موظفاً من الدرجة الثامنة .

وكان ملوك قدماء الفرس[2] ، فى اليوم الثامن من الشهر المعروف بخُرَّم رُوز* ، يدَعون أُبهتهم جانباً ليأكلوا مع الحرّاثين ، فهذه النظم باهرة فى تشجيع الزراعة .

الفصل التاسع

وسائل تشجيع الصِّناعة

سأبين فى الباب التاسعَ عشرَ أن الأمم الكَسْلَى ذاتُ زهوٍ عادةً ، ويمكن ردُّ المعلول ضِدَّ العلّة والقضاء على الكسل بالزهو ، ويَحْسُن فى جَنوب أوربة ، حيث الشعوبُ ذاتُ نَخْوةٍ ، أن يُنْعَمَ بجوائزَ على الزُّرّاع الذين يَزْرَعون حقولَهم أحسنَ من سواهم ، أو على العمال الذين تَقَدَّموا بِصناعتهم إلى مَدًى بعيد ، ويُكْتَبُ النجاح لهذه الطريقة فى جميع البلدان أيضاً ، ومن ذلك أنها أدت فى إيرْلَنْدة فى أيامنا إلى إقامة مصنع نسيجٍ من أهمِّ ما وُجد فى أوربة .

---

(١) حرث الإمبراطور الثالث من الأسرة الثالثة ، فنتى ، الأرض بيده ، وحمل الإمبراطورة ونساءه على صنع الحرير فى قصره ، تاريخ الصين — (٢) مسيو هيد ، ديانة الفرس .

* اليوم البهيج .

الفصل العاشر

القوانينُ ذات الصلة بقناعة الشعوب

بالعَرَق[(١)] يَتَبدَّدُ قسمُ الدَّمِ المائىُّ كثيراً فى البلاد الحارَّة ، فيجب أن يُعَوَّض منه بسائلٍ مماثل إذَنْ ، والماء ذو استعمالٍ عجيب هنالك ، والمشروباتُ القويةُ هنالك تُجَمِّد كُرَيَّاتِ[(٢)] الدم التى تبقى بعد تَبَدُّد الأقسام المائية .

ويَبْخَرُ القسمُ المائىُّ بالعَرَق قليلاً فى البلاد البارة ، وهو يَظَلُّ وافراً ، ويُمْكِن إذَنْ ، استعمالُ المشروبات الروحية من غير أن يَجْمُد الدمُ ، والدمُ هنالك مملوء سوائلَ ، ويُمْكِن أن تكون المشروبات القوية التى تَمْنَح الدمَ حركةً سائغَةً هنالك .

وإن شريعة محمد التى تَحْظُر شربَ الخمر هى قانون إقليم جزيرة العرب إذنْ ، ثم إن الماء قبل محمد كان شرابَ العرب العامَّ ، وكذلك القانونُ الذى كان يُحَرِّم على القرطاجيين[(٣)] شربَ الخمر هو قانون الإقليم ، والحقُّ أن إقليم ذينك البلدين واحدٌ تقريباً .

وقانونٌ مثلُ هذا لا يكون صالحاً فى البلاد الباردة حيث الإقليمُ يَحْمِل على شىء من ثَمَل الأمة الذى هو غيرُ ثَمَل الشخص كما يلوح ، والثَّمَلُ يوجد فى جميع الأرض على نسبة البرد ورطوبة الإقليم ، ومُرُّوا من خطِّ الاستواء حتى قطبنا لتَرَوْا

---

(١) ساح مسيو برنيه من لاهور إلى كشمير فكتب يقول : « إن جسمى غربال ، فلا أكاد أبلع قدح ماء حتى أرى خروج طل من جميع أعضائى إلى طرف أصابعى ، وأشرب عشرة أقداح كبيرة فى اليوم الواحد ، فلا يوجب هذا ضرراً لى مطلقاً » ، رحلة برنيه ، جزء ٢ ، صفحة ٢٦١ .

(٢) يوجد فى الدم كريات حمر وأجزاء ليفية وكريات بيض وماء يسبح فيه جميع هذا .

(٣) أفلاطون ، الباب الثانى من القوانين ، أرسطو ، العناية بالأمور المنزلية ، باب ١ ، فصل ٥ أوزيب ، Pré. érang. ، باب ١٢ ، فصل ١٧ .

أن الثَّمَلَ يزيد مع درجات العَرْض ، ومُرُّوا من خطِّ الاستواء إلى القطب المعاكس تَجِدوا الثَّمَلَ يسير نحو الجنوب[1] كما يسير من هذه الناحية نحو الشمال .

ومن الطبيعيِّ فى البلد الذى تكون الخمرُ فيه مخالفة للإقليم ، ومن ثَمَّ للصحة ، أن يُجازَى على الإفراط فى الشرب بأشدَّ مما يجازَى عليه فى البلد الذى يكون للثَّمَل فيه نتائجُ سيئةٌ قليلةٌ فى الشخص والمجتمع والذى لا يؤدى الثَّمَلُ فيه إلى جعل الناس حِمَاقاً مطلقاً ، بل يجعلهم أغبياءَ ، وهكذا فإن القوانين[2] التى عاقبت الإنسانَ السكرانَ على الإثم الذى اقترفه وعلى الخُمَار لم تكن لتُطَبَّق على غير الثَّمَل الشخصىّ ، لا على الثَّمَل القومىّ ، ويَشْرَب الألمانىُّ عن عادةٍ ، ويَشْرَب الأسبانىُّ عن خِيار .

وفى البلاد الحارة يؤدى ارتخاء النسائج إلى تَرَشُّح السوائل كثيراً ، غير أن تبدُّد الأجزاء الجامدة يكون أقلَّ من ذلك ، ولا يَتَطَرَّقُ البِلَى ، مطلقاً ، إلى النسائج التى ليس لها غيرُ عمل ضعيف جدًّا ، ونابضٍ قليل ، وإنما تحتاج إلى قليلٍ من السائل المغذِّى لتعويضها ، ولا يؤكلُ غيرُ قليلٍ هنالك إذَنْ .

وتلك هى الاحتياجاتُ المختلفة فى مختلف الأقاليم التى أوجبت مختلفَ طُرُزِ الحياة ، وهذه الطُّرُز المختلفةُ للحياة أوجبت مختلفَ أنواع القوانين ، وإذا كان تواصل الناس فى الأمة كثيراً أصبح لا مَعْدِل عن بعض القوانين ، ولا بُدَّ من قوانينَ أخرى لدى شعبٍ لا يُتَوَاصَل فيه مطلقاً .

---

(١) يرى هذا لدى الهوتنتو ولدى شعوب رأس الشيلى التى هى أقرب إلى الجنوب .

(٢) كما صنع پيتاكوس وذكره أرسطو فى كتاب السياسة ، باب ٢ ، فصل ٣ ، فقد كان يعيش فى إقليم ليس الثمل فيه عيباً قومياً .

الفصل الحادي عشر

القوانينُ ذات الصلة بأمراض الإقليم

يقول لنا هِيرُودُوتْس[1] إن شرائع اليهود حَوْل الُجذام مقتبسةٌ من مِنْهاج المصريين ، والواقعُ أن الأمراض نفسَها تقتضى الأدويةَ نفسَها ، وكانت هذه القوانينُ مجهولةً لدى الأغارقة ، ولدى الرومان الأولين ، جَهْلَهم للمرض ، ثم جَعَلها إقليمُ مصرَ وفلسطينَ أمراً ضروريًّا ، وما كان من سهولة انتشار هذا المرض يجعلنا نَشْعُر بحكمة هذه القوانين وحيْطَتها .

وقد اختبرنا نتائجَها بأنفسنا ، فقد أتتنا الحروب الصليبية بالجُذَام . وما وُضِع من أنظمةٍ رشيدة حال دون إصابةِ جميع الشعب به .

ومن قانون اللُّنْبار[2] يُعْلَم أن هذا المرض كان منتشراً فى إيطالية قبل الحروب الصليبية وأنه استحقَّ عنايةَ المشترعين ، ومن ذلك أن رُوتَاريس أمر بألاَّ يستطيع المجذومُ الذى طُرِد من منزله ، وأُقْصِىَ إلى مكانٍ خاصٍّ ، أن يتصرف بأمواله ، وذلك لأنه يُفْتَرَض موتُه من الساعة التى يؤخذ فيها من منزله ، وقد جُعِل المجذومون قاصرين عن العقود المدنية منعاً لكلِّ اتصال بهم .

وأرى أن هذا المرض جُلِب إلى إيطالية بفُتُوح قياصرة الروم الذين يُحْتَمَلُ وجود مِلِيشياتٍ من فلسطين ومصرَ فى جيوشهم ، ومهما يكن من أمرٍ فإن تقدُّم هذا المرض وُقِف حتى زمن الحروب الصليبية .

ويقال إن جنود پُونْپي جلبوا مرضاً مماثلاً للجُذَام تقريباً حين عودتهم من

(١) باب ٢ — (٢) باب ٢ ، فصل ١ : ٣ ، وفصل ١٨ : ١ .

سورية ، ولم يَنْتَه إلينا أيٌّ نظام وُضِع فى ذلك الحين حَوْل ذلك ، ولكن الظواهر تدلُّ على وجود مثل هذا النظام ما دام هذا المرضُ قد وُقِف إلى زمن اللُّنْبار .

ومنذ قرنين انتقل من العالم الجديد إلى عالَمنا مرضٌ* كان مجهولاً لدى آبائنا ، فهاجم الطبيعةَ البشرية حتى المنبعِ من الحياة واللذات ، وذلك أن مُعْظم الأُسَر العظيمة فى جَنوب أوربة تَهْلِك ، كما رُئى ، فى شَرٍّ أصبح من الشُّيوع الكثير ما عاد معه غيرَ فاضح وغيرَ مشؤوم ، والتعطشُ إلى الذهب هو الذى أدام ذلك المرض ، فالقومُ يذهبون إلى أمريكة بلا انقطاعٍ ويأتون بخَمائرَ جديدةٍ منه على الدوام .

ومن أسباب التقوَى ما اقتضى المطالبةَ بترك العِقاب على هذا الجُرْم ، غير أن هذه الجائحة كانت قد دخلت فى صميم الزواج ، وأفسدت الطفولةَ نفسَها .

وبما أن السهر على صحة الأهلين من حكمة المشترعين فإن من الصواب البالغ وقفَ هذا الاتصال بقوانينَ تُوضَع على نَمَط الشرائع الموسوية .

والطاعونُ شَرٌّ أسرعُ تخريباً وأمضى فتكاً ، ومصرُ هى مقرُّه الرئيس ، ومن مصرَ ينتشر فى جميع العالم ، وفى مُعْظَم دول أوربة وُضِعَت أنظمةٌ صالحة جدًّا لمنع سريانه إليها ، وفى أيامنا تُمُثِّلَت وسائلُ عجيبةٌ لوَقْفِه ، وذلك أن ضُرِب نطاقٌ من الكتائب حول البلد الموبوء منعاً لكل اتصال .

ويَرَى التركُ[1] الذين ليس لديهم ضابطةٌ من هذه الناحية أن النصارى فى المِصْرِ عينِه يَنْجُون من الخطر ، وأنهم وحدَهم هم الذين يَهْلِكون ، وهم يشترون ثيابَ المصابين بالطاعون ويَلْبَسُونها وما زالوا يَفْعَلون ، ويَجْعَل مذهب القَدَر الشديد ،

---

(١) ريكو ، الدولة العثمانية (طبعة سنة ١٦٧٨ ، من قطع ١٢ ، صفحة ٢٨٤) .

* الفرنجى أو الزهرى .

الناظم لكلِّ شيء ، من الحاكم شاهدَ عِيانٍ هادئاً ،فكِّراً بأن الله صَنَع كلَّ شيء من الأزل ، مقدِّراً أنه لا يستطيع صُنْعَ شيء تِجاه ذلك .

الفصل الثاني عشر

القوانينُ التى توضَع ضِدَّ مَنْ يقتلون أنفسهم[1]

لا نرى فى التواريخ قَتْلَ الرومان أنفسَهم بلا داع ، غير أن الإنكليز يقتلون أنفسهم من غير أن يُتَصَوَّر سببٌ يَحْمِلهم على ذلك ، حتى إنهم يقتلون أنفسهم وهم فى صميم السعادة ، وهذا العملُ لدى الرومان كان نتيجةَ التربية ، وهو قد كان ذا ارتباطٍ فى طراز تفكيرهم وفى عاداتهم ، وهـذا العمل لدى الإنكليز نتيجةُ مرضٍ[2] ، وهو ذو ارتباط فى حال البِنْية الطبيعىِّ ، وهو مستقلٌّ عن كلِّ سبب آخر .

ويدلُّ الظاهر على أن هذا نقصٌ فى تَرَشُّح السائل العصبىّ ، فالآلةُ العاطلة قُوَاها المحرِّكةُ من الحركة فى كلِّ حين تَسْأَم من نفسها ، ولا تَشْعُر النفس بألم مطلقاً ، بل ببعض مصاعب الحياة ، والألمُ سوءٌ موضعىٌّ يجعلنا راغبين فى زوال هذا الألم ، وعِبءُ الحياة سوءٌ لا مكانَ خاصًّا له مطلقاً ، وهو يجعلنا راغبين فى نهاية هذه الحياة .

ومن الواضح أن يكون لدى القوانين المدنية فى بعض البلدان من الأسباب ما يَعِيبُ الانتحارَ ، بَيْدَ أنه عاد لا يمكن العِقابُ عليه فى إنكلترة ، كما لا يُعاقَب على نتائج الجنون .

---

(١) عمل من يقتلون أنفسهم مخالف للقانون الطبيعى وللدين المنزل .

(٢) يمكن أن يكون مقترناً بفساد الدم الذى يجعل الإنسان ، فى بعض البلدان على الخصوص ، غريب الأطوار ثقيلا على نفسه ، سياحة فرنسوا بيرار ، قسم ٢ ، فصل ٢١ .

الفصل الثالث عشر

ما ينشأ عن إقليم إنكلترة من النتائج

فى شعب يُغِمُّ مرضُ الإقليم روحَه بذلك المقدار ، فيمكن أن يَحْمِل نفوراً من كلِّ شيء حتى الحياة ، تُرَى الحكومةُ التى تلائم جيداً أناساً يكون كلُّ شيء ثقيلاً عليهم هى التى لا يستطيعون الارتباط بأحد فيها يُسَبِّبُ كُرُوبَهم ، وهى التى تسيطر القوانين فيها أكثر من الرجال ، فلا بُدَّ من طَرْح هذه القوانين لتغيير الدولة .

وإذا كانت تلك الأمة قد اقتبست من الإقليم خُلُقَ عدم الصبر الذى لا يَدَعها تحتمل الأمورَ نفسَها زمناً طويلاً فإنه يُرَى جيداً أن تلك الحكومة تكون أكثرَ ما يلائم أيضاً .

وليس خُلُق عدم الصبر ذلك عظيماً بذاته ، غير أن من الممكن أن يَعْظُم كثيراً إذا ما أُضيف إلى الشجاعة .

ويختلف ذلك الخُلُق عن الخِفَّة التى توجب الإقدامَ على عملٍ وتركَه بلا داعٍ ، وهو يَدْنُو من العناد لأنه ينشأ عن شعورٍ بالمتاعب بالغٍ منْ القوة ما لا يَضْعُف حتى بتَعَوُّدِ معاناتها .

ويَصْلُح هذا الخُلُق فى الأمة الحرة جيداً لِرَبْك خُطط الطغيان[1] الذى يكون ، دائماً ، بطيئاً ضعيفاً فى أوائله ، كما يكون نَزِقاً شديداً فى آخره ، والذى لا يُظْهِر غيرَ يدٍ للمساعدة فى البُداءة ، ثم يَجُور بما لا يُحْصَى من الأيدى .

---

(١) اتخذ هذه الكلمة هنا لمقصد قلب السلطة القائمة ، ولا سيما الديموقراطية ، وهذا هو المعنى الذى كان يطلقه عليها اليونان والرومان .

وبالرُّقاد تبدأ العبودية دائماً ، غير أنه لا سبيلَ للنوم إلى شعب لا يَعْرِف السُّكون فى أىِّ وضعٍ كان ، إلى شعب يَبْحَث عن حاله بلا انقطاع فيجد جميع المواضع الأليمة .

والسياسة مِبْرَدٌ لا يُسْمَع صوت بَرْده ، مِبْرَدٌ يَبْلَى ويلاقى نهايته على مَهل ، والواقعُ أن الرجال الذين تكلمنا عنهم لم يكونوا ليُطيقوا المماطلاتِ والتفصيلاتِ وتُؤَدةَ المفاوضات ، ولم يكونوا ليَفُوزوا فيها فَوْزَ الأمم الأخرى فى الغالب ، خاسرين بمعاهداتهم ما كانوا ينالون بأسلحتهم .

الفصل الرابع عشر

معلولاتُ الإقليم الأخرى

كان أجدادنا الجِرْمان الأقدمون يقيمون بإقليمٍ تَسْكن الشَّهَواتُ فيه إلى الغاية ، وكانت قوانينهم لا تَجِدُ فى الأشياء غيرَ ما تَرَى ، ولا تتصوَّر أكثرَ من هذا ، وبما أنها كانت تحكم فى الشتائم الموجهة إلى الرجال بعِظَم الجُرُوح فإنها لم تبالغ فى أمر الاعتداءات التى تُصَوَّب إلى النساء ، وقانونُ الألمان[1] بالغُ الغرابة فضلاً عن ذلك ، فإذا ما كُشِفَت امرأةٌ من الرأس دُفِعتْ ستةُ أَفْلُسٍ غرامةً ، ويُدْفَع مثلُ هذه الغرامة إذا كان الكَشْف من الساق حتى الرُّكبة ، ويُدْفع ضِعفُها إذا كان الكشف عما فوق الرُّكبة . ويَظْهَر أن القانون كان يَقِيس عِظَم الاعتداءات على شخص النساء كما يُقَاس أحدُ الأشكال الهندسية ، وما كان القانون ليعاقِب على

(١) فصل ٥٨ : ١ و ٢ .

جُرْم التصوُّر ، بل على جُرْم العيون ، غير أن شعباً جرمانيًّا عندما انتقل إلى إسپانية وَجَدَ الإقليمُ قوانينَ كثيرةً أخرى ، فقد حَظَر قانونُ القِزِيغُوت على الأطباء فَصْدَ امرأةٍ حُرَّة ما لم يكن أبوها أو أمُّها أو أخوها أو ابنها أو عمُّها حاضراً ، وذلك أن خيال الشعب قد اضْطَرَم وخيالَ المشترعين قد اتَّقَد ، فارتاب القانون من كلِّ شيء في سبيل شعب كان يُمْكِنُه الشكُّ في كلِّ شيء .

إذَنْ ، صارت القوانين بالغةَ اليقظة حَوْل الجنسين ، ولكن القوانين في العقوبات التي نَصَّت عليها رأت ، كما يَظْهَر ، أن تُدَارِيَ الانتقامَ الخاصَّ أكثرَ من ممارسة الانتقام العامِّ ، وهكذا كانت تَجْعَل المذنبيْن ضمنَ عبودية الأقرباء أو الزوج المُهَان . وكانت المرأةُ الحُرَّة[1] التي تسلِّم نفسها إلى رجلٍ متزوِّج تُرَدُّ إلى سلطان زوجته لتتصرف فيها كما تشاء ، وكانت القوانين تُلْزِم العبيدَ[2] بأن يُقَيِّدوا الزوجة التي يفاجئونها في حال الزنا ويُقَدِّموها إلى الزوج ، وكانت تُبيحُ لأولادها[3] أن يتهموها وأن يستنطقوا عبيدها مع التعذيب إثباتاً للتهمة ، وكذلك بالغت في تمحيص بعض نواحي الشرف أكثر مما صنعت في تأليف ضابطةٍ صالحة ، ولا ينبغي أن يُحار من ذهاب الكونت يوليان إلى أن إهانةً من هذا النوع تقتضي ضَياعَ وطنه ومَلِكه ، ولا ينبغي أن يُحَارَ ، مع مثل هذه الموافقة في الطبائع ، من السهولة التي لاقاها العرب في الاستقرار بإسپانية والبقاء فيها وتأخيرِ سقوط إمبراطور يتهم عنها .

---

(١) قانون القوط ، باب ٣ ، فصل ٤ : ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، باب ٣ ، فصل ٤ : ٦ .

(٣) المصدر نفسه ، باب ٣ ، فصل ٤ : ١٣ .

الفصل الخامس عشر

اختلاف ثقة القوانين بالشعب على حسب الأقاليم

بَلَغ الشعبُ اليابانيُّ من قَسْوة الخُلق ما لم يَسْتطع معه أن يكون موضعَ ثقةٍ لدى مشترعيه وحكامه ، وهؤلاء لم يَضَعوا أمام عيونه غيرَ قضاةٍ وتهديدات وعقوبات ، وهؤلاء قد جعلوه فى كلِّ خُطوة خاضعاً لرقابة الضابطة ، وهذه القوانين جعلت من كلِّ خمسةٍ من أرباب الأُسْرَة حاكماً على الأربعة الآخرين ، وهذه القوانينُ التى تعاقب جميعَ الأسرة أو جميعَ الحىِّ على جُرْمٍ واحد ، وهذه القوانينُ التى لا تَجِدُ أبرياءَ حيث يكون مذنبٌ واحد ، قد وُضِعَت لكى يَحْترز بعضُ الناس من بعض ، ولكى يبحث كلُّ واحدٍ عن سلوك الآخر فيكون رقيبَه وشاهدَه وقاضيَه .

وعلى العكس تَجِدُ شعبَ الهنود ليِّناً[1] رقيقاً عطوفاً ، وكذلك مشترعوه كانوا يَثقون به ثقةً عظيمة ، فوضعوا له عقوباتٍ قليلةً[2] غيرَ شديدة ، حتى إن هذه العقوبات لم تُنَفَّذْ بدقة ، وقد أُعْطِيَ الأعمامُ فى الهند أبناءَ الأخ وأُعْطِيَ الأوصياءُ الأيتامَ كما يُعْطَاهم الآباءُ فى موضع آخر ، وقد نَظَّموا الوِراثةَ وَفْقَ مزية الوارث ، أَىْ رأَوْا ، كما يلوح ، أن كلَّ واحد من الأهلين يجب أن يعتمد على صلاح الآخرين الطبيعىّ .

---

(١) انظر إلى بيرنيه ، جزء ٢ ، صفحة ١٤٠ .

(٢) انظر فى المجموعة الرابعة عشرة من الرسائل المعتبرة (صفحة ٤٠٣) إلى قوانين شعوب الهند أو عاداتها فى شبه الجزيرة الواقعة وراء الغنج .

وسَهُل عليهم تحرير عبيدهم[١] ، وزوّجوهم وعاملوهم كما يعاملون أولادهم[٢] ، ويا لبَرَكة إقليمٍ يُنْتِجُ سلامةَ طويةٍ فى الطبائع ورِفْقاً فى القوانين !

(١) الرسائل المعتبرة ، المجموعة التاسعة ، صفحة ٣٧٨ .

(٢) كنت أظن أن الرفق بالرقيق فى الهند هو الذى جعل ديودرس يقول بعدم وجود سادة وعبيد فى الهند ، غير أن ديودرس عزا إلى جميع الهند ما وجده استرابون (باب ١٥) خاصاً بشعب مخصوص فقط .

الباب الخامس عشر

صلة قوانين الرّق المدنيّ بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

الرّقّ المدنيّ

الرّقُّ ، فى معناه الصحيح ، هو وَضْعُ حَقٍّ يَبْلُغ مِنْ جَعْلِ إنسانٍ مِلْكاً لآخرَ ما يكون به هذا سيدَ حياته وأمواله المطلَقَ ، وليس الرّقُّ طيباً بطبيعته ، فهو غيرُ مفيد للسيد ولا للعبد ، غيرُ مفيدٍ لهذا لأنه لا يستطيع صنعَ شيء عن فضيلة ، غيرُ مفيد لذلك لأنه يألَف مع عبيده جميعَ أنواعِ العادات السيئة ، لأنه يتعوّد من حيث لا يَشْعُر فِقْدانَ جميع الفضائل الخُلُقية ، لأنه يصبح عاتياً متسرعاً قاسياً غضوباً شَهْوانيًّا جائراً .

وفى البلدان المستبدة ، حيث الناسُ خاضعون لرقٍّ سياسيٍّ ، يكون الرّقُّ المدنيُّ أكثرَ احتمالاً مما فى مكانٍ آخر ، فيجب على كلِّ واحد هنالك أن يكون راضياً رِضاءً كافياً بنَيْله عَيشَه وحياتَه ، وهكذا لا يكون حال العبد هنالك أثقلَ من حال أحد الرعية .

ولكن لا ينبغى أن يُوجَدَ عبيدٌ فى الحكومة الملَكية حيث لا يجوز أن تُخْمَد الطبيعةُ البشرية أو تُذَلّ ، ويكون وجودُ العبيد مخالفاً لروح النظام فى

الديموقراطية حيث يتساوى جميعُ الناس ، وفى الأريستوقراطية حيث يجب أن تَبْذُل القوانينُ كلَّ جُهْد ليكون جميعُ الناس متساوين على ما تسمح به طبيعة الحكومة ، فالعبيدُ لا يَصْلُحون لغير مَنْح أبناء الوطن سلطاناً وترَفاً لا ينبغى أن يكونا عندهم مطلقاً .

الفصل الثانى

مصدرُ حقِّ الرِّقِّ لدى فقهاء الرومان

ليس مما يُصَدَّق مطلقاً أن يكون الرِّقُّ قد نشأ عن الشَّفقة ، وأن يكون قد أُخِذ به من ثلاثة أوجهٍ[1] إذَنْ .

ذهبت حقوق الأمم إلى جعل الأُسارى عبيداً لكيلا يُقْتَلُوا ، وقد أباح قانون الرومان المدنىُّ للمدِينين ، الذين يُمْكِن دائنيهم أن يضطهدوهم ، بيعَ أنفسهم ، وقد أراد الحقُّ الطبيعىُّ أن يَقَعَ فى الرِّقِّ مثلَ أبيهم العبدِ أبناؤه الذين لا يستطيع تغذيتَهم .

ليست هذه الأسباب التى أدلى بها الفقهاء موافقةً للصواب مطلقاً ، وذلك : أولا ، إن من الخطأ أن يُباح القتل فى الحرب فى غير حال الضرورة ، ولكن الرجل إذا جعَل رجلاً آخرَ عبداً لم يُمْكِن أن يقال إنه كان فى ضرورةٍ قَتْله ما دام لم يَصْنَع ذلك ، وكلُّ حقٍّ يُمْكِن الحربَ أن تَفْرِضه على الأُسارى هو أن يُطْمأَنَّ إلى أنهم عادوا غيرَ قادرين على إيقاع الضرر ، وما يقترفه الجنود من التقتيل . بعد حرارة الجهاد ، عن اعتدال دمٍ أمرٌ نبذَتْه أُمَمُ العالم[2] كلُّها .

---

(١) قانون جوستينيان ، باب ١ — (٢) إذا لم يرد ذكر الأمم التى تأكل أسراها .

ثانياً ، ليس من الصحيح أن يستطيع الرجلُ الحرُّ بيعَ نفسه ، فالبيعُ يفترض ثمناً ، فإذا ماباع العبدُ نفسَه أصبحت جميع أمواله ملكَ سيده ، فلا السيدُ يدفع شيئاً ولا العبدُ يَقْبِض شيئاً ، وقد يقال إن له مايدخره ، غير أن هذا الادخار تابعٌ للشخص ، وإذا كان لا يجوز للرجل أن يقتل نفسه لتملُّصه بهذا من وطنه فإنه لا يباح له أن يبيع نفسه أيضاً ، فحريةُ كلِّ مواطن جزءٌ من الحرية العامة ، حتى إن هذه الصفة فى الحكومة الشعبية قسمٌ من السيادة ، ويُعَدُّ بيعُ الإنسان صفةَ المواطن فيه عملاً[1] بالغاً منْ الحماقة ما لا يُفْتَرَض وجودُه فيه ، وإذا كانت الحرية ثمناً لمن يشتريها فإنها بلا ثمنٍ لمن يبيعها ، ولم يَسْتطِع القانون المدنىُّ الذى أجاز للناس قسمةَ الأموال أن يَضَع بين الأموال قِسْماً من الآدميين الذين يجب أن تقوم بهم هذه القسمة ، ولم يَسْتطِع القانون المدنىُّ الذى يَحُلُّ من العقود المشتملة على بعض الضرر أن يُمْسِك عن حَلِّ عقدٍ مشتمل على أفدح الأضرار .

ثالثاً ، الوِلادة ، وهذا ما يَسْقُط مع الوجهين الآخرين ، فإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسِه كانت قدرته على بيع ابنه الذى لم يولَدْ أقلَّ من ذلك ، وإذا كان لا يُمْكِن تحويلُ أسيرِ الحرب إلى عبدٍ كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيدٍ أقلَّ من ذلك .

والذى يجعل قتلَ المجرم جائزاً شرعاً هو أن القانون الذى يجازيه كان قد وُضع نفعاً له ، وذلك لأن القاتل ، مثلاً ، انْتَفَع بالقانون الذى يحكم عليه ، فحَفِظ له حياتَه فى كلِّ حين ، ولذلك لا يمكنه أن يحتجَّ عليه ، وغيرُ هذا حالُ العبد ، فلم يُمْكِن أن يكون قانون الرِّقِّ نافعاً له قطُّ ، فهو ضِدُّه فى جميع الأحوال ، وذلك من غير أن

(١) أتكلم عن الرق ، على التحقيق ، كما كان عند الرومان ، وكما أقيم فى مستعمراتنا .

يكون له مطلقًا ، وهذا يناقض مبدأ جميع المجتمعات الأساسيّ .

وقد يقال إنه أمكن أن يكون نافعًا له ما دام السيد قد أنعم عليه بالغذاء ، إذن يجب قَصْرُ الرِّقِّ على العاجزين عن كَسْب عَيْشهم ، غير أنه لا يُرَادُ عبيدٌ من هذا الطِّراز ، وأما الأولادُ فإن الطبيعة التى أنعمت على الأمهات باللبن تداركت غذاءهم ، وأما بقيةُ طفولتهم فهى من قُرْب السِّنِّ التى يَحُوزون فيها أعظمَ أهليةٍ تجعَلهم نافعين ما لا يقال معه إن الذى يغذيهم ، ليكون مولاهم ، قد أعطاهم شيئاً .

ثم إن الرِّقَّ مخالفٌ للحقوق المدنية كمخالفته للحقوق الطبيعية ، وأيُّ قانونٍ مدنيّ يُمْكِنه أن يَحُول دون فِرار عبدٍ ، وهذا العبد لا يُحْسَب فى المجتمع مطلقاً ولا يَخُصُّه أيُّ قانونٍ مدنيّ كان ؟ هو لا يُمْكِن أن يُحْجَزَ عليه بغير قانون الأُسْرَة ، أى بقانون سيده .

الفصل الثالث
مصدرٌ آخرُ لحقِّ الرِّقِّ

وكذلك أَوَدُّ أن أقول إن حقَّ الرِّقِّ ينشأ عما تُضْمِرُه أُمةٌ من ازدراء أُمةٍ أُخرى قائمٍ على اختلاف العادات .

قال لُوبِزْ دُغُومَارا[1] : « وَجَدَ الإسپانُ بالقرب من سَنْتْ مَرْت سِلالاً مشتملةً على أغذية للأهلين ، أى على سَرَطانات وحَلَزونات وزيزان * وجنادب ،

(١) Biblioth. angl. ، جزء ١٣ ، قسم ٢ ، مادة ٣ .

* الزيز : دويبة تطير وتقف طويلا على الشجر ولها صوت كأنها تقول « زيز » فسميت به .

فجعل الغالبون ذلك جريمة المغلوب » ، و يعترف المؤلف بأن هذا هو الأساسُ الذى بُنِيَ عليه حَقٌّ جعل الأمريكيين عبيداً للإسپان ، وذلك فضلاً عن تدخينهم تَبْغاً وعدم إطلاق لِحَاهم على الطريقة الإسپانية .

والمعارفُ تجعل الناس وُدَعَاء ، والعقلُ يَحْمِلهم على الإنسانية ، وليس سوى سَبْقِ الأوهام ما يَصْرِفهم عنها .

الفصل الرابع

مصدرٌ آخرُ لحقِّ الرِّقِّ

وكذلك أودُّ أن أقول إن الدين يَمْنَح مَنْ يعتنقونه حَقَّ استرقاق مَنْ لا يعتنقونه ليَسْهل العملُ فى سبيل نشره .

وطِرَازُ التفكير هذا هو الذى شَجَّع مُخَرِّبى أمريكة على جرائمهم[1] ، وعلى هذه الفكرة بنَوْا حَقَّ استرقاق كثيرٍ من الشعوب ، وذلك لأن قُطَّاعَ السابلة هؤلاء ، الذين كانوا يريدون أن يكونوا لصوصاً ونصارى على الإطلاق ، كانوا أتقياءَ إلى الغاية .

أَجَلْ ، أَلِمَ لويسُ الثالثَ عشرَ[2] كثيراً من القانون الذى يجعل زنوجَ مستعمراته عبيداً ، غير أنه وافق عليه عند ما أُلْقِيَ فى رُوعه أنه أضمنُ وسيلة لهدايتهم إلى النصرانية .

---

(١) انظر إلى تاريخ فتح المكسيك لسوليس و إلى تاريخ فتح البيرو لغارسيلاسو دولا فيغا .

(٢) الأب لابا ، سياحة جديدة إلى جزائر أمريكة ، جزء ٤ ، صفحة ١١٤ ، سنة ١٧٢٢ ، قطع ١٢ .

الفصل الخامس

استرقاق الزنوج

لو كان عليَّ أن أؤيِّد الحقَّ الذى انتحلناه فى جعل الزنوج عبيداً لقلت :

بما أن شعوب أوربة أبادت شعوبَ أمريكة فإنها اضْطُرَّت إلى استرقاقِ شعوب إفريقية استخداماً لها فى إحياء كثيرٍ من الأَرَضين .

ويصبح السكَّر غالياً جدًّا إذا لم يُزْرَعُ النباتُ الذى يُنْتِجه من قِبَل عبيدٍ .

وهؤلاء ، الذين هم موضوعُ البحث ، سُودٌ من الأرجل حتى الرأس ، وهم من قِصَر الأنوف ما يتعذر معه الرِّثاء لهم تقريباً .

ولا يُلْقَى فى الذهن كونُ اللهِ البالغِ الحكمة قد وَضعَ روحاً ، روحاً طيبةً على الخصوص ، فى جسمٍ تامِّ السواد .

ومن الطبيعىِّ جدًّا أن يُفكَّر فى كون اللون هو الذى يقوم عليه جوهر الإنسانية ، وكونِ شعوبِ آسية التى تَصْنَع خِصْياناً تمْنَع السُّودَ دائماً من صِلَتِهم بنا على وجهٍ أكثرَ بروزاً .

ويُمْكِن أن يُحْكَم فى لون الجلد بلون الشعُور التى كان لها عند المصريين ، وهم أحسنُ فلاسفةِ العالَم ، من النتائج العظيمة ما كانوا يقتلون معه جميعَ مَنْ يقعون بين أيديهم من الآدميين الشُّقْر .

ومن الأدلة على عَطَل الزنوج من الرَّشَد العامِّ كونُهم يُفَضِّلون القِلادة الزجاجية على القلادة الذهبية ذاتِ القيمة العظيمة جدًّا لدى الشعوب المتمدِّنة .

ومن المُحَال أن نفترض هؤلاء الآدميين من الناس ، وذلك لأننا إذا ما افترضناهم أناساً أخذنا نعتقد أننا غيرُ نصارى .

ومن ذوى النفوس الصغيرة من يُغْرِقُون فى بيان الجَوْر الذى يُسَامُ به الإفريقيون ، وذلك لأن الجَوْرَ إذا كان كما يقولون أفلا يَخْطُر ببال أمراء أوربة الذين يعقِدون فيما بينهم عهوداً غيرَ مجدية أن يَضَعُوا عهداً عامًّا فى ذلك عن رحمةٍ ورأفة ؟

الفصل السادس
مصدرُ حقِّ الرِّقِّ الحقيقىُّ

حان وقت البحث عن المصدر الحقيقىِّ لحق الاسترقاق ، وهو الحقُّ الذى يجب أن يقوم على طبيعة الأمور ، ولنَنْظُرْ هل يوجد من الأحوال ما يُشْتَقُّ منه ؟

يَجِدُ الإنسانُ فى كلِّ حكومة مستبدة سهولةً عظيمة لبيع نفسه ، والرِّقُّ السياسيُّ فى هذه الحكومة هو الذى يقضى على الحرية المدنية من بعض الوجوه .

ويقول مسيو پِرِّى[1] إن الروس يبيعون أنفسهم بسهولة عظيمة ، وأعْرِفُ السببَ جيداً ، وهو أنه لا قيمة لحريتهم مطلقاً .

ويحاوِل جميع الناس فى أشِيَّ بَيْعَ أنفسهم ، وليس عند كلِّ واحدٍ من بعض السِّنْيُورات[2] البارزين أقلُّ من ألفِ عبدٍ يُعَدُّون تجاراً بارزين ذوى عبيدٍ كثيرٍ تابعين لهم ، ذوى عبيدٍ كثير لهم عبيدٌ تابعون لهم ، ومِن العبيد مَنْ يُوَرَّثُون ومَنْ

---

(١) حال روسية الكبرى الحاضر لجان پرى ، باريس ١٧١٧ ، قطع ١٢ .

(٢) سياحة جديدة حول العالم لدانبير ، جزء ٣ ، امستردام ١٧١١ .

يُحْمَلون على التجارة ، وفى هذه الدول يحاول الأحرار ، الضِّعَافُ كثيراً تجاهَ الحكومة ، أن يكونوا عبيدَ مَنْ يَطْغَوْن على الحكومة .

ومما يطابق العقل أن يكون ذلك مصدرَ حقِّ الاسترقاق الواقعَ الذى يُرَى ليِّناً جدًّا فى بعض البلدان ، ويجب أن يكون ليِّنًا لأنه قائمٌ على خِيَارٍ حُرٍّ صادرٍ عن رجلٍ يَجْعَل له سيداً عن منفعةٍ له ، وهذا ما يؤلِّف عهداً متبادَلاً بين الفريقين .

الفصل السابع

مصدرٌ آخرُ لحقِّ الرِّقِّ

وإليك مصدراً آخرَ لحقِّ الرِّقِّ ، حتى لهذا الرِّقِّ الجائر الذى يُرَى بين الناس :

يوجَد من البلدان ما تُوهِنُ الحرارةُ فيه البدنَ وتُضْعف الشجاعةَ كثيراً ، فلا يقوم الناس بواجبٍ شاقٍّ فيه إلاَّ عن خوفٍ من العِقاب ، ولذلك يَطْرقُ الرِّقُّ العقلَ هنــاك أكثر مما هنالك ، وبما أن السيدَ هناك يكون جباناً تجاه أميره جُبْنَ عبده نحوه فإن الرِّقَّ المدنىَّ هناك يكون قريناً للرِّقِّ السياسىِّ أيضاً .

ويريد أرسطو[1] إثباتَ وجود عبيدٍ عن طبيعةٍ ، وما قاله لا يُثْبِت ذلك مطلقاً ، وأعتقد أنه إذا وُجِد مِثْلُ هؤلاء العبيد كانوا من أولئك الذين تكلمتُ عنهم آنفاً .

ولكنْ ، بما أن جميع الناس يولَدون متساوين فإن من الواجب أن يقال إن الرِّقَّ مضادٌّ للطبيعة وإن قام فى بعض البلدان عن سببٍ طبيعىّ ، ويجب أن يُفَرَّق

(١) السياسة ، باب ١ ، فصل ١ .

بين هذه البلدان والبلدان التى تَرْفِضُه الأسبابُ الطبيعية فيها كبلاد أوربة التى كان من حُسْن التوفيق إلغاؤه فيها .

ويقول لنا پلُوتَارك فى حياة نُومَا إنه كان لا يوجد سيدٌ ولا عبدٌ من زمن ساتُورْن ، فالنصرانيةُ قد أعادت هذا العهد فى أقاليمنا .

الفصل الثامن

عدم فائدة الرِّقِّ بيننا

إذَنْ ، يجب قَصْرُ الرِّقِّ الطبيعىِّ على بعض بلدان العالم ، ويَلُوح لى أن الأعمال التى يقتضيها المجتمعُ فى جميع البلدان الأخرى مهما تكن شاقَّةً يُمْكِن الرجالَ الأحرارَ أن يقوموا بها .

والذى يجعلنى أفكِّر هكذا هو أن أعمال المناجم كانت ، قبل أن تُلْغِىَ النصرانية العبوديةَ المدنيةَ فى أوربة ، تُعَدُّ من الأمور الشاقَّة جدًّا ما يُعْتَقَد معه أن العبيد أو المجرمين وحدَهم هم الذين يقومون بها ، بَيْدَ أنه يُعْرَف اليوم أن الرجال الذين يُسْتَخْدَمون فيها يعيشون سُعَداء[1] ، وقد شُجِّعَتْ هذه المهنةُ بامتيازاتٍ زهيدة ، وذلك أن قُرِنت زيادةُ العمل بزيادة الكَسْب فانتهى إلى تحبيب حالهم إليهم أكثرَ مما فى كلِّ مهنة أخرى كان يمكنهم مزاولتُها .

ولا يوجد عملٌ ، مهما كان شاقًّا ، لا يُمْكِن تعديله وَفْقَ قوةِ مَنْ يقوم به ، وذلك على أن يكون العقلُ ، لا البخلُ ، هو الذى يُنَظِّمه ، ويُمْكِن أن يستعان

---

(١) يمكن الاطلاع على ما يتم من هذه الناحية فى مناجم الهارتز بألمانية الدنيا وفى مناجم هنغارية .

يُسْر الآلات التى يخترعها ، أو يُطَبِّقها، الفنُّ ، فيُعَوَّضُ من العمل الشاقِّ الذى يُحْمَل العبيد على القيام به فى مواضعَ أخرى ، وكانت مناجمُ الترك على حدود تِمِشْوار أغنى من مناجم هُنْغارية وكانت لاتنتج مثلها ، وذلك لأنهم كانوا لا يتصورون غيرَ سواعد عبيدهم .

ولا أدرى هل العقلُ أو القلب هو الذى يُمْلِى علىَّ هذا المقال ، ومن المحتمل أنه لا يوجد على الأرض إقليمٌ لا يُمْكِنُ حملُ أحرارِ الناس على العمل فيه ، وذلك لأن القوانين كانت سيئةً فوُجِدَ أناسٌ كُسالى ، وذلك لأن هؤلاء الناس كانوا كُسالى فاستُعْبدوا .

الفصل التاسع

الأممُ التى أُيِّدَت الحريةُ المدنية فيها على العموم

يُسْمَع كلَّ يومٍ أن من الصالح وجودَ عبيدٍ بيننا .

غير أن حُسْن الحكم فى هذا يقتضى ألاَّ يُبْحَثَ فى هل يكونون نافعين للفريق الصغير الغنىِّ الشهوانىِّ من كلِّ أمة ، وهم يكونون نافعين له لاريب ، وإنما أعتقد أنه ، إذا ما اتُّخِذَت وجهةُ نظرٍ أخرى ، لايوجد واحدٌ من الذين تتألف منهم الأمة يريد الالتجاء إلى القرعة ليَعْرِف مَنْ يجب أن يتألَّف منه قسم الأمة الذى يكون حُرًّا وقسم الأمة الذى يكون عبداً ، والقائلون بالرِّقِّ هم أكثرُ الناس مقتاً له ، وكذلك أشدُّ الناس بؤساً هم أكثرُ الناس كُرْهاً له ، ولذلك يُعَدُّ الهُتاف للرِّقِّ هُتافاً للترف والشهوة ، لا هُتافاً للسعادة العامة ، ومن ذا الذى يَشُكُّ فى أن

كلُّ رجل ، على انفرادٍ ، لا يُسَرُّ كثيراً بأن يكون صاحبَ أموالِ الآخرين ووليَّ شرفهم وحياتهم ، وفى أن جميعَ أهوائه لا تنتبه عند هذه الفكرة أولَ وهلة ؟ إذا أردتم أن تَعْرِفوا هل رغائبُ كلٍّ واحدٍ مشروعةٌ فى هذه الأمور فابحثوا فى رغائب الجميع .

الفصل العاشر
أنواع الرِّقِّ الكثيرة

يوجد للعبودية نوعان : العبودية الحقيقية والعبودية الشخصية ، فأما الحقيقية فهى التى تَرْبِط العبدَ بالأرض ، وهذه هى الحال التى كان عليها العبيد عند الجِرْمان كما روى تاسيت[1] ، ولم يكن لهم عملٌ فى المنزل مطلقاً ، وإنما كانوا يؤدون إلى مولاهم مقداراً من البُرِّ أو الماشية أو النسيج ، وما كان رِقُّهم ليذهب إلى ما هو أبعد من هذا ، ولا يزال هذا النوع من العبودية سائداً لهنغارية و بوهيمية وأماكنَ كثيرةٍ أخرى من ألمانية الدنيا .

وأما العبودية الشخصية فهى خاصة بخدمة المنزل ، وهى تَرْجِع إلى شخص السيد .

و يَتَجلَّى سوء استعمال الرِّقِّ المتناهى عندما يكون شخصيًّا وحقيقيًّا فى وقت واحد ، وهذا ما كانت عليه عبودية الإِيلُوت لدى الإسپارطيين ، فقد كانوا خاضعين لجميع الأعمال خارجَ المنزل وجميعِ الإهانات داخلَ المنزل ، وهذه الإيلُوتيةُ مخالفةٌ لطبيعة الأمور ، وليس لدى الشعوب البسيطة غيرُ رِقٍّ حقيقيٍّ[2] لقيام نسائها

---

(١) De moribus German. ، فصل ٢٥ .

(٢) لا تستطيعون كما قال تاسيت فى « طبائع الجرمان » (فصل ٢٠) أن تميزوا سيد العبد بنعيم الحياة .

وأولادها بالأعمال المنزلية ، ويكون عند الشعوب الشهوانية رِقٌّ شخصيٌّ ، وذلك لاقتضاء الترف خدمةَ العبيد فى المنزل ، والواقعُ إن الإيلوتية تجمع فى الأشخاص أنفسهم بين الرِّقِّ القائم عند الشعوب الشهوانية والرِّقِّ القائم عند الأمم البسيطة .

الفصل الحادى عشر
ماذا يجب على القوانين أن تصنع تجاه الرِّقِّ

ولكن مهما تكنْ طبيعة الرِّقِّ فإنه يجب على القوانين المدنية أن تحاول وقايتَه من سوء الاستعمال من ناحيةٍ ومن الأخطار من ناحيةٍ أخرى .

الفصل الثانى عشر
سوء استعمال الرِّقِّ

لايكون السيد فى الدول الإسلامية[1] وليًّا لحياة الإماء وأموالهنَّ فقط ، بل يكون صاحبًا لما يُسَمَّى عِصْمَتَهن وشرفَهن أيضاً . وإن من مصائب هذه البلدان أن يكون أكبرُ قسم فى الأمة قد خُلِق ليكون خادماً لشهوة الآخر ، وتُكافَأ هذه العبودية بالكسل الذى يُمْتع به مثلُ هؤلاء العبيد ، وهذا بلاءٌ جديدٌ على الدولة أيضاً .

وهذا الكسلُ هو الذى يجعل قصورَ الشرق[2] أماكنَ نعيم حتى لِمَنْ

(١) انظر إلى شاردان ، رحلة إلى فارس .

(٢) انظر إلى شاردان ، جزء ٢ ، فى وصفه لسوق إيزاغور .

أنشئت ضدَّهم ، ومن الممكن أن يجد أناسٌ ، لا يَخْشَوْن غيرَ العمل ، سعادتَهم ، في هذه الأماكن الهادئة ، ولكنه يُرَى بذلك أنه يُؤْذَى حتى روحُ إنشاء الرِّقِّ .

ويَقْضِي العقل بألاَّ يمتدَّ سلطانُ السيد ، مطلقاً ، إلى ما وراء الأمور القائمة على خدمته ، ويجب أن يكون الرِّقُّ للفائدة لا للشهوة ، فقوانينُ العَفاف هي من الحقوق الطبيعية ، ويجب أن يُشْعَر بها من قِبَل جميع أمم العالَم .

وإذا كان القانون الذي يحافظ على طُهْر العبيد صالحاً في الدول التي تستخفُّ فيها السلطةُ ، التي لا حدَّ لها ، بكلِّ شيء فماذا يكون مَدَاه في المَلَكيات ؟ وماذا يكون مَدَاه في الدول الجُمهورية ؟

وفي قانون اللنبار[1] نَصٌّ يلوح صلاحُه لجميع الحكومات ، وهو « أن السيد إذا ما فَجَرَ بامرأة عبده أصبح الاثنان حُرَّيْن » ، فهذا تدبيرٌ عجيبٌ لتدارك شَبَق السادة أو وَقْفِه من غير كبيرِ عنفٍ .

ولا أرى أنه كان لدى الرومان ضابطةٌ صالحة من هذه الناحية ، فقد أَرْخَوْا العِنان لشَبَق السادة ، حتى إنهم حَرَموا عبيدهم حَقَّ الزواج من بعض الوجوه ، أَجَلْ ، كان هذا أرذلَ قسمٍ في الأمة ، ولكن مهما كان هذا القسم من الحقارة فقد كان من الحسَن وجودُ عاداتٍ له ، ثم إن زواجاتِ أبناء الوطن كانت تَفْسُد بقطع الزواجات عنه .

(١) باب ١ ، فصل ٣٢ : ٥ .

الفصل الثالث عشر
خطر كثرة العبيد

لكثرة العبيد نتائج مختلفة فى مختلف الحكومات ، وليست هذه الكثرة ثقيلة فى الحكومة المستبدة ، فما هو مستقر فى جسم الدولة من رقٍ سياسىٍ يُشْعِر بالرِّق المدنىّ قليلاً ، ومن يُسَمَّوْن أحراراً ليسوا أكثر حرية ممن لا يُدْعَوْن بهذا اللقب ، وبما أن هؤلاء قابضون على جميع الأمور تقريباً بصفتهم خِصْيَاناً أو عُتَقاء أو عبيداً ، فإن كلاً من حال الحر وحال العبد يتصل بالآخر عن كَثَبٍ إلى الغاية ، ولذلك يكون مما لا يبالَى به تقريباً أن يعيش فى الرِّق هنالك قليل من الناس أو كثير منهم .

ولكنّ من الأهمية بمكانٍ ألاّ يوجدَ عبيدٌ كثيرٌ فى الحكومات المعتدلة ، فالحريةُ السياسية تجْعَل الحريةَ المدنية أمراً ثميناً فيها ، وذلك أن مَنْ يُحْرَم هذه يُحْرَم تلك أيضاً ، وذلك أن هذا يَرَى مجتمعاً سعيداً ليس جزءاً منه ، وأنه يرَى السلامةَ قائمةً للآخرين ، لا لنفسه ، وأنه يَشْعُر بوجود روحٍ لمولاه يُمْكِن أن تَعْظُم وبأن روحه ملزمةٌ بالهبوط بلا انقطاع ، ولا شيء يُقَرِّب من حال الحيوان أكثرَ من أن يُرَى ، دائماً ، أناسٌ أحرارٌ وآخرون غيرُ أحرار ، وأناسٌ كهؤلاء أعداء طبيعيون للمجتمع ، وتكون كثرتهم أمراً خَطِراً .

وليس من العجيب ، إذَنْ ، أن تُكَدَّر الدولة فى الحكومات المعتدلة بعصيان العبيد ، وأن يَنْدُر[1] حدوث هذا العصيان فى الدول المستبدة .

---

(١) كان عصيان المماليك حالا خاصة ، فلم يكن الأمر غير هيئة من المليشيا اغتصبت الدولة .

الفصل الرابع عشر
العبيد المسلَّحُون

تسليحُ العبيد فى الملكية أقلُّ خطراً مما فى الجُمهوريات ، وذلك أنك تجدُ أمة مقاتلةً وطبقةَ أشرافٍ تزْجُران هؤلاء العبيدَ المسلَّحين بما فيه الكفاية ، وذلك أنك تجِدُ فى الجُمهورية أناساً يُعَدُّون وحدَهم أبناء للوطن فلا يستطيعون رَدْعَ أناسٍ مسلَّحين يكونون مساوين لهم .

وقد انتشر القُوط ، الذين فتَحُوا إسپانية ، فى البلاد ، وهم لم يَلْبَثُوا أن وجدوا أنفسهم ضِعَافاً إلى الغاية ، وهم قد وَضعوا ثلاثة أنظمة عظيمة ، وهى : أنهم أَلْغَوْا العادة القديمة التى تَحْظُر مصاهرة الرومان بزواجٍ[1] ، وأنهم فَرَضُوا على المُعْفَيْن[2] من الأميرىّ أن يَذْهبوا إلى الحرب معاقَبين بالعبودية من لم يفعل ذلك ، وأنهم ألزموا كلَّ قوطىّ بتسليح عُشْر[3] عبيده وجلبِهم إلى الحرب ، وكان هذا العدد غيرَ كبيرٍ بالنسبة إلى من يَبْقَوْن ، ثم إن هؤلاء العبيد الذين كان يأتى بهم سادتُهم إلى الحرب لم يؤلِّفوا فِرْقةً منفصلة ، بل كانوا فى الجيش ، أى يَبْقَوْن فى الأُسْرة من بعض الوجوه .

---

(١) قانون القوط ، باب ٣ ، فصل ١ : ١ .

(٢) المصدر نفسه باب ٥ ، فصل ٧ : ٢٠ .

(٣) قانون القوط ، باب ٩ ، فصل ٢ : ٩ .

الفصل الخامس عشر
مواصلة الموضوع نفسه

يكون العبيدُ المسلّحون أقلَّ إرهاباً إذا كانت الأمة بأسْرها مقاتِلة .

وكان قانون الألمان[1] يقضى بمعاقبة العبد الذى يَسْرِق شيئاً مُودَعاً بمثل العِقاب الذى يُفْرَض على الحرِّ ، ولكنه كان لا يُلزَم بردّه إذا ما أخذه غصباً[2] ، فلم تكن الأعمال التى تقوم على الشجاعة والقوة لدى الألمان أمراً كريهاً مطلقاً ، وكان الألمان يستخدمون عبيدهم فى حروبهم ، وكان يحاوَل فى مُعْظَم الجُمهوريات أن يُقْضَى على بسالة العبيد دائماً ، وكان الشعب الألمانىّ ، الواثقُ بنفسه ، يفكِّر فى زيادة إقدام عبيده ، وكان الشعب الألمانىُّ ، المُسَلَّحُ دائماً ، لا يخشى شيئاً منهم ، فقد كانوا آلاتٍ لقَطْعه الطُّرُق أو نَجْده .

الفصل السادس عشر
ما يجب اتخاذه من حَذَر فى الحكومة المعتدلة

يُمْكِن الرِّفْقَ بالعبيد أن يَحُولَ فى الدولة المعتدلة دون ما يُخْشَى من كثرة عددهم ، فالناسُ يتعوَّدون كلَّ شىء ، يَتَعودون حتى العبوديةَ ، على ألاَّ يكون السيدُ أقسى من العبودية ، وكان الأثَنِيُّون يعاملون عبيدَهم بالحُسْنَى فلم يُرَ ، قَطُّ ، أنهم أزعجوا دولةَ أثينة كما زعزعوا دولة إسپارطة .

---

(١) قانون الألمان ، فصل ٥ : ٣ – (٢) المصدر نفسه ، فصل ٥ : ٥ ، per virtutem

ولم يُرَ ، قَط ، كالرومان الأولين مَنْ كانت لهم هُمُومٌ بسبب عبيدهم ، وقد كان هذا عندما نَزَعُوا من أنفسهم كلَّ شعور إنسانىّ فأدى هذا إلى تلك الحروب الأهلية التى قِيسَتْ بالحروب البونيه[١] .

ويكون لدى الأمم البسيطة التى ترتبط فى العمل بنفسها من الحِلْم نَحْوَ عبيدها عادةً أكثرُ من التى عَدَلَتْ عنه ، وكان الرومان الأولون يعيشون ويَعْملون ويأكلون مع عبيدهم ، وكانوا ذوى كثير رِفق وإنصاف تجاههم ، وكان أعظمَ جزاء فَرَضوه عليهم هو إلزامهم بالمرور أمام جيرانهم حاملين على أظهورهم قطعةً من الخشب المُشَعَّب ، وكانت الأخلاقُ كافيةً لِحفْظ وفاء العبيد، ولم يُفْتَقَر إلى القوانين مطلقاً .

ولكن الرومان لما عَظُم أمرُهم ، وعادَ عبيدُهم لا يكونون رفقاء عملهم ، بل أدوات تَرَفِهم وزهوهم ، ولما فُقِدَت الأخلاق تماماً قضت الضرورة حتى بوضع قوانينَ هائلةٍ حفظاً لسلامة هؤلاء السادةالقُسَاة الذين كانوا كمن يعيشون بين أعدائهم.

ومن ذلك أنْ وُضِع مرسومٌ سِنَاتىٌّ سِيلَّانىٌّ[٢] وقوانينُ أخرى نُصَّ فيهما على أن سيداً إذا ما قُتل حُكِمَ بالموت على جميع العبيد الذين يكونون تحت سقف واحد أو فى مكانٍ بالغٍ من قُرْب المنزل ما يمكن أن يُسْمَع منه صوتُ إنسان ، ومن كان فى مثل هذه الحال يؤوى عبداً إنقاذاً له عُوقب كالقَتَلة[٣] ، حتى إنه كان يُعَدُّ مذنباً مَنْ يأمره مولاه بأن يقتله[٤] فيُطيعه ، حتى إنه كان يعاقب[٥] أيضاً مَنْ لم يَمْنع

---

(١) قال فلوروس : « خربت صقلية بالحرب الدبدية بأقسى مما بالحرب البونية » ، باب ٣ ، فصل ١٩ – (٢) انظر إلى جميع فصل . De senat, consult. Sillan. au ff.

(٣) L. Si quis, 12, au ff. De senat. consult Sillan

(٤) لم يكن أمر أنطونيوس لإيروس بأن يقتله أمرا بأن يقتله ، بل أن يقتل نفسه بنفسه ، وذلك لأنه كان يعاقب مثل قاتل لمولاه لو أطاعه .

(٥) L. 1: 22, ff. De senat. consult. Sillan

سيدَه من قتل نفسه ، وكان السيد إذا ما قُتِل فى أثناء سَفَرٍ قُتِل[1] مَنْ بَقِيَ معه ومَنْ فَرَّ مِنْ حَوْله ، وكانت جميعُ هذه القوانين نافذة حتى ضدَّ من تَثْبُت براءتُهم، وكانت تَهْدِف إلى إلزام العبيد باحترامٍ عجيب لسيدهم ، ولم تكن لتتوقف على الحكومة المدنية ، بل على عيبٍ ، أو نقصٍ ، فى الحكومة المدنية ، ولم تُشْتَقَّ من إنصاف القوانين المدنية مطلقاً ما دامت مناقضةً لمبادئ القوانين المدنية ، وكانت قائمة على مبدأ الحرب تماماً ، وإن كانت قريباً من وسط الدولة أكثرَ من قُرْب الأعداء ، وكان المرسوم السِّلَّانئ يُشْتق من حقوق الأمم التى تقضى بأن يَحْفَظ المجتمعُ نفسَه ولو كان ناقصاً .

ومن رزايا الحكومة أن يَرَى جهازُ حُكْمِها نفسَه مُلْزَماً بوضع قوانينَ جائرةٍ على ذلك الوجه ، ولم يُضطَرّ إلى تشديد عقوبة عدم الطاعة أو إلى اتهام الوفاء إلا لظهور الطاعة أمراً صعباً ، ويَحُول المشترعُ الحذِرُ دون بلاء تَحَوُّلِه إلى مشترعٍ هائل ، ولم يَسْتطِع القانون أن يطمئن إلى العبيد ، لدى الرومان ، إلا لعدم استطاعتهم أن يطمئنوا إليه .

الفصل السابع عشر

تنظيمُ ما بين السيد والعبيد

يجب على الحاكم أن يَسْهَر على نَيْل العبد غِذاءه ولباسَه ، ويجب أن يُنَظَّم هذا بقانون .

(١) lib 29. tit. V المصدر نفسه L. 1: 31, ff.

ويجب على القوانين أن تُعْنَى بأمر العبيد فى أمراضهم ومَشِيبهم ، ومن ذلك أن كلُودْيُوس[١] أمر بأن يصبح العبيدُ ، الذين يتركهم سادتُهم وهم مَرْضى ، أحراراً إذا شُفُوا ، فهذا القانون كان ضامناً لحريتهم ، وكان من الواجب أن يكون ضامناً لحياتهم أيضاً .

وإذا كان القانون يُبيح للسيد نَزْعَ حياة عبده وجب على هذا السيد أن يمارس هذا الحقّ قاضياً ، لا سيداً ، فعلى القانون أن يأمر بشكلياتٍ قاطعةٍ للشَّكّ فى عملٍ قاسٍ .

ولما أصبح غير مباحٍ للآباء فى رومة أن يقتلوا أولادَهم صار الحكَّام يَفرِضون العقوبة[٢] التى يريد الأب تعيينَها ، وعادةٌ مثلُ هذه بين السيد والعبيد تناسِبُ البلدان التى يكون للسادة فيها حقُّ الحياة والموت .

وكانت شريعة موسى جافيةً ، « وإذا ضرب إنسانٌ عبدَه أو أَمَتَه بالعَصا فمات تحت يده يُنْتَقَم منه ، لكنْ إن بَقِيَ يوماً أو يومين لا يُنْتَقَم منه لأنه مالُه[٣] » ، فيالهذا الشعب الذى كان يجب أن يُسْفِر القانونُ المدنىُّ فيه عن القانون الطبيعىّ !

ويقول قانونٌ يونانىٌّ[٤] بأن العبيد الذين يعامَلون بغِلْظَةٍ شديدة من قِبَل سادتهم يُمْكِنهم أن يطلبوا بَيْعَهم من آخر ، وكان يوجد فى رومة[٥] قانونٌ

---

(١) إكزيفيلين In Claudio

(٢) انظر إلى القانون الثالث من مجموعة De patriz potestate ، الذى هو من الإمبراطور إسكندر (سيفير) .

(٣) سفر الخروج ، اصحاح ٢١ : ٢١ — ٢٢ .

(٤) پلوتارك : الخرافة .

(٥) انظر إلى نظام أنطونن بيوس ، القانون ، باب ١ ، فصل ٧ .

مماثلٌ فى الأزمنة الأخيرة ، فلا بُدَّ من تفريق ما بين سيدٍ هائجٍ على عبده وعبدٍ هائجٍ على سيده .

وإذا ما أهان مواطنٌ عبداً لآخرَ وجب أن يستطيع هذا مراجعةَ القاضى ، فقوانينُ أفلاطون[1] وقوانينُ مُعْظم الشعوب تَنْزِع الدفاعَ الطبيعىَّ من العبيد ، فيجب أن يُمْنَحُوا الدفاعَ المدنىَّ إذَنْ .

وكان لا يمكن الانتصافُ للعبيد فى إسپارطةَ تجاه ما يوجَّه إليهم من الشتائم والإهانات ، وكان من فَرْط بؤسهم أنهم عبيدٌ للجُمهور فضلاً عن كونهم عبيداً لأحد الأهلين ، فهم كانوا مَلْكاً للجميع ولواحدٍ ، وفى رومَة كان لا يُنْظَر إلى غير مصلحة السيد[2] عند الاعتداء على عبد ، فكان يُخْلَط فى القانون الأكْلِينىِّ بين جَرْح الحيوان وجَرْح العبد ولا يُنْتَبَه إلى غير نقص الثمن ، وفى أثينة[3] كان يجازَى بشدة ، كان يجازَى بالموت أحياناً ، مَنْ يَضْطَهد عَبْدَ غيره ، فقد كان قانونُ أثينة على حقٍّ فى رغبته عن إضافة ضَياع السلامة إلى ضَياع الحرية .

الفصل الثامن عشر

الإعتـــاق

يُشْعَرُ جيداً بأنه إذا مُلِكَ عبيدٌ كثيرٌ فى الحكومة الجمهورية وجب تحرير عددٍ كبير منهم ، والضررُ فى أنه إذا مُلِك عبيدٌ كثير لم يُمْكِن زجرهم وأنه إذا

---

(١) القوانين ، باب ٩ .

(٢) وفى الغالب كانت هذه روح قوانين الأمم التى خرجت من جرمانية كما يظهر ذلك من قوانينها .

(٣) ديموستين ، Orat. contror Midiam, ، صفحة ٦١٠ ، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤ .

وُجِدَ عتقاء كثيرٌ لم يستطيعوا العيشَ وغَدَوْا عِبْئاً على الجمهورية ، وذلك فضلاً عن إمكان الخطَر على الجمهورية من كثرة العُتَقاء وكثرة العبيد ، ولِذَا يجب أن يكون للقوانين عينٌ على هذين المحذورين .

وما وُضِع فى رومة من قوانينَ ومراسيمَ سِنَاتيةٍ مختلفةٍ للعبيد وعليهم ، عَوْقاً لتحريرهم حيناً وتسهيلاً له حيناً آخر ، يدلُّ على ما كان يَسُودُ من ارتباكٍ فى ذلك ، وكان يوجَد من الأوقات ما لم يُجْرأْ فيه على وضع قوانينَ أيضاً ، فلما طُلِب من السِّنات فى عهد نِيرُون[1] أن يؤذَن للسادة فى رَدِّ العُتَقاء الناكرى الجميل إلى العبودية كتب هذا الإمبراطورُ يقول بضرورة الحكم فى القضايا الخاصة ، لا أن يُقْضَى بحُكْمٍ جامع .

ولا أرى أن أُبيِّن ما هى الأنظمة التى يجب على الجمهورية الصالحة أن تَضَعها حَوْل ذلك ، فهذا يتوقف على الأحوال كثيراً ، وإليك بعضَ التأمُّلات :

لا ينبغى أن يؤتَى بعدد عظيم من الإعتاق بغتةً وبقانونٍ عامٍّ ، فمن المعلوم عند الفُولْسِينيين[2] أن العُتَقاء الذين أضْحَوْا سادةَ التصويت وَضَعوا قانوناً كريهاً يُبيحُ لهم أن يكونوا أولَ المُضَاجعين للبنات اللائى يتزوجْنَ أحراراً .

وتوجد أساليبُ مختلفةٌ لقبول مواطنين جُدُدٍ فى الجمهورية على وجهٍ غير محسوس ، ومن ذلك أنه يُمْكِن القوانينَ أن تُسَهِّلَ اقتناءَ العبيد مالاً ، وأن تجعل العبيدَ فى حالٍ يستطيعون معها اشتراءَ حريتهم ، ومن ذلك أنه يُمْكن القوانينَ أن تُعيِّن أَجَلاً للعبودية كشرائع موسى التى جعلت مدة رِقِّ العبيد العبريين ستَّ سنين[3] ،

(١) تاسيت ، الحوليات ، باب ١٣ ، فصل ٢٧ .
(٢) ملحق فرنشيميوس ، العشرة ٢ ، باب ٥ .
(٣) سفر الخروج ، اصحاح ٢١ : ٢ .

ومن ذلك أنه يَسْهُل فى كلّ سنةٍ إعتاقُ عددٍ من العبيد بين مَنْ يكون لديهم وسيلةُ عيشٍ بسِنّهم وصحتهم وصنعتهم ، حتى إنه يُمْكن الشفاء من أساس الشّرّ ، وذلك بما أن عدد العبيد الكبير مرتبطٌ فى مختلف الخدَم التى يُعْطَوْنها فإن نقلَ قسمٍ من هذه الخِدَم إلى الأحرار ، كالتجارة أو المِلاحة مثلاً ، يَعْنِى تقليلاً لعدد العبيد .

وإذا وُجِدَ عُتَقاء كثيرٌ وجبَ على القوانين المدنية أن تُعَيِّن ما يجب عليهم تِجاه مولاهم ، أو وَجَب على عَقْد الإعتاق أن يحَدِّد هذه الواجبات بسببها .

ويُشْعَر بأنه يجب أن يكون وضعُهم فى الحال المدنية أيسرَ مما فى الحال السياسية، وذلك لأنه لا يجوز أن تكون السلطةُ قبضةَ السُّوقَة حتى فى الحكومة الشعبية .

وفى رومة ، حيث كان العُتَقاء كثيراً ، كانت القوانينُ السياسية رائعةً نحوهم ، فقد أُعْطُوا قليلًا ولم يُمْنَعوا شيئاً ، أَجَلْ ، كان لهم نصيبٌ فى الاشتراع ، غير أنهم لم يكونوا مؤثِّرين ، قَطُّ ، فيما يُمْكن أن يُتَّخَذ من القرارات ، أَجَلْ ، كان يُمْكنُهم أن يتمتعوا بنصيب فى المناصب ، حتى فى الكهَنُوت[1] ، غير أن هذا الامتياز كان لَغْواً من بعض الوجوه بسبب قصورهم فى الانتخابات ، أَجَلْ ، كان يَحِقُّ لهم أن يَدْخُلوا المليشيا ، غير أنه كان لا بُدّ من إحصاء ما حتى يكون المرء جنديًّا ، أَجَلْ ، ما كان ليَمْنَع العتقاء[2] شىء من مصاهرة الأُسَر الحُرَّة ، غير أنه كان لا يُبَاحُ لهم أن يصاهروا أُسَرَ أعضاء السِّنات ، ثم كان أبناؤهم أحراراً ، وإن لم يكونوا أنفسُهم كذلك .

---

(١) تاسيت ، حوليات ، باب ١٣ ، فصل ٢٧ .

(٢) خطبة أغسطس ، فى ديون ، باب ٥٦ .

الفصل التاسع عشر

العتقاء والخِصْيان

وهكذا فإن من المفيد فى حكومةِ جُمْلةِ الناس ، فى الغالب ، أن يكون وَضْعُ العتقاء دون وَضْع الأحرار قليلاً ، وأن تَعْمَل الحكومة على نزع ضَجَرهم من حالهم ، بَيْدَ أن الترف والسلطان المُرَادِىّ فى حكومة الفرد إذا ما سادَا لم يَكُن ما يُعْمَل فى الأمر من هذه الناحية ، ويَظْهر العُتَقاء فوق الأحرار دائماً تقريباً ، فهم يسيطرون على بَلَاط الأمير وقصور الكُبَراء ، وبما أنهم يكونون دارسين لضَعْف مولاهم من دون فضائله فإنهم يجعلونه مسيطراً بضعفه ، لا بفضائله ، وهذا ما كان عليه العتقاء فى رومة أيامَ الأباطرة .

وإذا كان أهمُّ العبيد خِصياناً فإنه لا يُنْظَر إليهم كعتقاء مطلقاً مهما أُعْطُوا من امتياز ، وذلك بما أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أصحابَ أُسْرة فإنهم يرتبطون فى أُسْرةٍ ما بطبيعتهم ، وهم لا يُعَدُّون مواطنين إلاَّ بنوعٍ من الوَهْم .

ومع ذلك يوجد من البلدان ما يَمْنَحهم جميعَ الحاكميات ، قال دانپير[1] : « إن جميع الحكام المدنيين والعسكريين فى تُونْكين[2] من الخِصْيان » ، وهم ليس لهم أُسَرٌ مطلقاً ، وهم ، وإن كانوا بُخَلاء عن طبيعةٍ ، يستفيد المولى والأميرُ حتى من بُخْلهم فى نهاية الأمر .

---

(١) جزء ٣ ، صفحة ٩١ .

(٢) ومثل هذا كان سائداً للصين فيما مضى ، فكان العربيان المسلمان اللذان ساحا فى القرن التاسع يستعملان كلمة الخصى عند الكلام عن الحاكم فى إحدى المدن .

ويُخْبرُنا دانـپـيير[1] نفسُه بأن الخِصيان فى ذلك البلد لا يَسْتغنُون عن النساء وأنهم يتزوَّجون ، ولا يُمْـكِن القانونَ الذى يُبِيحُ لهم الزواجَ أن يقوم ، من ناحيةٍ ، على غير ما يكون لمثل هؤلاء الناس هنالك من الاعتبار ، وأن يقوم ، من ناحيةٍ أخرى ، على ما يُنْظَر به إلى النساء هنالك من ازدراء .

وهكذا تُوكَلُ الحاكميات إلى هؤلاء الناس لأنه ليس لهم أُسَرةٌ مطلقاً ، وهكذا يُبَاح لهم الزواج ، من ناحية أخرى ، لأنهم قابضون على الحاكميات .

وحينئذٍ تُريد الحواسُّ التى تبقى أن تقوم ، بعنادٍ ، مقام ما فُقِدَ ، وحينئذ تكون محاولاتُ اليأس ضرباً من الاستمتاع ، وهكذا يَجِدُ مِلْتُن أن هذه النَّفْس التى لا يبقى لها غيرُ الرغائب والتى تَطَّلع على تعطُّلها تُريد أن تتمتع بعجزها ذاتِه .

وتُرَى فى تاريخ الصين قوانينُ كثيرةٌ وُضِعَتْ لنزْع جميع المناصب المدنية والعسكرية من الخِصْيان ، غير أنهم يَعُودُون دائماً ، فيَظْهَر أن الخِصْيان فى الشرق شَرٌّ لا بُدَّ منه .

---

(١) جزء ٣ ، صفحة ٩١ .

الباب السادس عشر

كيف تكون لقوانين الرّقّ المنزلىّ صلةٌ بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

العبودية المنزلية

جُعِل العبيدُ فى سبيل الأُسْرَة أكثَر من أن يكونوا فى الأُسرة ، وهكذا أُمِيزُ عبوديتهم من عبودية النساء فى بعض البلدان فأدعوها العبوديةَ المنزلية .

الفصل الثانى

يوجد فى بلاد الجنوب تفاوتٌ طبيعىٌّ بين الجنسين

يكون النساء فى الأقاليم الحارّة بالغاتٍ[1] فى الثامنة والتاسعة والعاشرة من سِنِيهنّ ، وهكذا تَسِير الطفولة والزواج معاً فيها ، ويَشِيب النساء فى العشرين من عُمُرهن ، ولذا لا يجتمع العقلُ والجمالُ فيهن مطلقاً ، ومتى تَطَلَّب الجمالُ أن يكون

---

(١) تزوج محمد خديجة فى الخامسة من سنيها ، وبنى عليها فى الثامن من عمرها ، ويكون البنات فى بلاد العرب والهند الحارة بالغات فى الثامنة من سنيهن ، ويضعن فى السنة القابلة ، بريدو ، حياة محمد ، وترى فى ممالك الجزائر نساء يلدن فى التاسع والعاشر والحادى عشر من أعمارهن ، لوجيه دوتاسيس ، تاريخ مملكة الجزائر ، صفحة ٦١ [كانت السيدة خديجة فى الأربعين من عمرها حينما تزوجها السيد الرسول ، وأما السيدة عائشة فهى التى تزوجها صغيرة (م)] .

السلطانُ له صَدَّه العقل عن ذلك ، ومتى أَمْكَن العقلَ نيلُ ذلك عاد الجمالُ غيرَ موجود ، ويجب أن يكون النساء تابعاتٍ ، وذلك لأن العقل لا يستطيع أن يجعل لهن سلطاناً فى مَشيبهن لم يُنْعِم الجمالُ عليهن به فى شبابهن ، ولذلك يكون من الأمور البسيطة جدًّا أن يترك الرجلُ امرأَتَه ، عند عدم معارضة الدين ، لينال امرأةً أخرى ، وأن يُصَار إلى تعدد الزوجات .

وفى البلاد المعتدلة ، حيث تكون مَلَاحاتُ النساء أحسنَ حِفْظًا لنفسها ، وحيث يتأخَّر بلوغُهن ، وحيث يصبحن ذواتِ أولادٍ فى سِنٍّ أكثرَ تقدماً ، يَتْبَع مَشِيبُ أزواجهن مشيبَهن من بعض الوجوه ، وبما أنهن يَكُنَّ أكبرَ عقلاً وأعظمَ معرفةً حين زواجهن عن تقدمٍ فى السِّنّ ، فإن من الطبيعىِّ أن يُقْبَل نَوْعٌ من المساواة بين الجنسين ومن ثَمَّ قانونُ الاقتصار على امرأة واحدة .

وفى البلاد الباردة يؤدى استعمال المشروبات القوية عن ضرورةٍ تقريباً إلى إفراط الرجال ، ولذا تَفْضُلهم النساء عقلاً عن اعتدالٍ طبيعىّ لِمَا يجب عليهن من الاحتراز .

ولم تَضَع الطبيعة التى مَيَّزَت الرجالَ بالقوة والعقل حدًّا لسلطانهم غير حَدِّ هذه القوة وهـذا العقل ، وقد أنعمت على النساء بالمَلاَحات وأرادت أن يَقِفَ نفوذُهن عند هذه المَلاَحات ، بَيْدَ أن هذه المَلاَحاتِ لاتكون فى البلاد الحارة إلاَّ فى بدء الأمر ، لا فى أثناء حياتهن مطلقًا .

وهكذا يناسِب القانونُ الذى لا يُبِيح غيرَ الزواج بامرأةٍ واحدة طبيعةَ إقليم أوربة أكثر من أن يناسب طبيعةَ إقليم آسية ، وهـذا من الأسباب التى وَجَد الإسلامُ بها سهولةً كبيرةً فى الاستقرار بآسية وصعوبةً عظيمة فى الانتشار بأوربة ،

وهذا من الأسباب التى بَقِيَتْ النصرانية بها فى أوربة وانهارت بها فى آسية ، والتى تقدَّم المسلمون بها فى الصين كثيراً والتى تقدم النصارى بها فى الصين قليلاً ، فالعواملُ البشرية تَتْبَع ، دائماً ، هـذا السببَ الأعلى الذى يفعل كلَّ ما يريد وينتفع بكلِّ ما يريد .

ومن الأسباب الخاصة بقَلاَنْتينْيَان[1] ما جعله يُبيح تعدد الزوجات فى الإمبراطورية ، فهذا القانون الثقيل فى أقاليمنا قد أُزيل[2] من قِبَل تِيوُدُوز وأرْكادْيُوس وهُنورْيوس .

الفصل الثالث

يتوقف تعدُّد النساء كثيراً على معاشهن

مع أن تَعَدُّد الزوجات يتوقف كثيراً على ثَرَوات الزوج فى البلدان القائلة به فإنه لا يُمْكِن أن يقال إن الثَّرَوات هى التى توجب تعدُّد الزوجات فى الدولة ، فالفقرُ يُمْكِن أن يؤدىَ إلى النتيجة نفسها كما أُبَيِّن ذلك عند الكلام عن الهَمَج .

ويكون تَعدُّدُ الزوجات أقلَّ زينةً من نُهْزَة الترف الأكبر لدى الأمم القوية ، وتكون الاحتياجات[3] قليلةً فى الأقاليم الحارّة ، وهى أقل تكليفًا لإعالة المرأة والأولاد فيها ، ولذا يُمْكِن أن يُحَازَ عددٌ كبيرٌ من النساء فيها .

---

(١) انظر إلى جورناندیس De regno et tempor, success, وإلى المؤرخين الكنسيين .

(٢) انظر إلى القانون ٧ من مجموعة De Idœis et cœlicolis وإلى الملحق ١٨ ، فصل ٧ .

(٣) يعيش الرجل فى سيلان بعشرة أفلس فى كل شهر ، ولا يؤكل فيها غير الأرز والسمك ، « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ٢ ، قسم ١ .

الفصل الرابع

تعدد الزوجات وأحواله المختلفة

تَدُلُّ الإحصاءات فى مختلف أماكن أوربة أنه يولَد فيها ذكورٌ أكثرُ من الإناث[١] ، وعلى العكس تُخْبِرنا الرِّحلات إلى آسية[٢] وإفْريقية[٣] أنه يُولَد فيهما إناثٌ أكثرُ من الذكور بدرجات ، ولذا تكون للقانون القائل بالاقتصار على زوجة واحدة فى أوربة ، وللقانونِ الذى يُبيِحُ عِدَّةَ نساءٍ فى آسية وإفريقية ، صلةٌ بالإقليم .

وفى الأقاليم الباردة بآسية يُولَدُ ، كما فى أوربة ، ذكورٌ أكثرُ من الإناث ، ويقول اللَّاما[٤] إن هذا سببُ قانونهم الذى يُبيحُ للمرأة أن تتزوج رجالاً كثيراً[٥] .

ولكننى لا أعتقد وجودَ بلادٍ كثيرة يكون فيها من تفاوت النسبة ما يتطلب وضعَ قانونٍ يُبيحُ تعدُّد الزوجات أو وضعَ قانونٍ يبيح تعدُّد الأزواج ، وبهذا أعنى أن كثرة النساء أو كثرة الرجال يبتعد عن الطبيعة فى بعض البلدان أقلَّ مما يبتعد عنها فى بلدان أخرى .

وأعترف بأنه إذا كان صحيحاً ما تُخْبِرُنا به كتب الرِّحلات من وجود عشر

---

(١) يجد مسيو أربوتنو أن عدد الذكور يزيد على عدد الإناث فى إنكلترة ، ومن الخطأ أن يستنتج أن هذا هو ما يقع فى جميع الأقاليم .

(٢) انظر إلى كنبفر الذى يروى لنا خبر إحصاء وقع فى مياكو حيث يوجد ١٨٢٠٧٢ من الذكور و ٢٢٣٥٧٥ من الإناث .

(٣) انظر إلى رحلة مستر سميث إلى غينية ، القسم الثانى حول بلاد أنته .

(٤) دوهالد ، مذكرات عن الصين ، جزء ٤ ، صفحة ٤٦ .

(٥) أبو زيد حسن هو أحد المسلمين العربيين اللذين سافرا إلى الهند والصين فى القرن التاسع ، فعد هذه العادة بغاء ، فلا شىء يؤذى المبادىء الإسلامية كهذا الأمر .

نساء فى مقابل رجلٍ واحد فى بَنْتَام[1] كان هـذا حالاً خاصًّا حَوْل تعدد الزوجات .

ولا أُسَوِّغ العاداتِ بهذا ، بل أبيِّن أسبابَها .

الفصل الخامس

سببُ قانونٍ فى مَلَبار

لا يستطيع الرجل من قبيلة النَّايِر[2] على شاطىء مَلَبار أن يتزوج غيرَ امرأةٍ واحدة ، وعلى العكس يمكن أن يكون للمرأة الواحدة من هذه القبيلة أزواجٌ كثيرون ، وأرى إمكانَ كشفِ مصدر هذه العادة ، فالنَّايِرُ هم قبيلة الأشراف الذين هم جنود جميع تلك الشعوب ، وفى أوربة يُمنَع الجنود من الزواج ، وفى مَلَبار ، حيث يتطلب الإقليمُ الزيادةَ ، يُكتَفى بجعل الزواج لهم أقلَّ غوائِلَ ما أَمْكَن ، فجُعِل لكلِّ امرأة عدَّةُ رجال ، وهذا ما يُقلِّل الارتباط فى أُسرةٍ والعنايةَ بتدبير منزلٍ ، فيَدَعُ الروحَ العسكرية لهؤلاء الناس .

---

(١) « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ .

(٢) رحلات فرنسوا پيرار ، فصل ٢٧ ، رسائل العبرة ، المجموعة الثالثة والعاشرة عن مليامى ، فى ساحل ملبار ، وقد عد هذا إفساداً للمهنة العسكرية ، والمرأة من قبيلة البرامين لا تتزوج عدة أزواج كما قال پيرار .

الفصل السادس

تعددُ الزوجات فى نفسه

إذا نُظِر إلى تعدُّد الزوجات على العموم ، إذا نُظِر إليه مستقلاًّ عن الأحوال التى قد تجعله محتملاً ، وُجِدَ غيرَ نافعٍ للجنس البشرىّ مطلقا ، وُجِدَ غيرَ نافعٍ لأىٍّ من الجنسين ، للذى يُسِيء استعمالَه منهما ، والذى يساء إليه منهما ، وُجِدَ غيرَ نافعٍ للأولاد أيضا ، ويُرَى من محاذيره الكبرى أن الأب والأمّ لا يقْدِران على حَمْل ذات الحبّ لأولادهما ، وأن الأب لا يستطيع حبّ عشرين ولداً له كما تُحِبُّ الأم اثنين منهم ، وشرٌّ من ذلك أن يكون للمرأة أزواجٌ كثيرٌ ، وذلك لاقتصار الحبّ الأبوىّ حينئذٍ على الرأى القائل إن الأب يمكنه أن يعتقد ، إذا أراد ، أن بعض الأولاد له ، أو إن الآخرين يُمْكِنُهم أن يعتقدوا أن بعض الأولاد لهم .

ويقال إن مَلِك مَرَّاكُش يَحُوزُ فى سَرَايه نساءً بيضاً ونساءً سُوداً ونساءً صُفْراً ، فلم يَكَدْ هذا المسكين يُعْوِزُه لَوْنٌ !

ولا تَحُول حيازةُ نساءٍ كثيرٍ دون اشتهاء[1] امرأةِ رجلٍ آخرَ دائماً ، وما الشَّبَقُ إلّا كالبُخْل زيادةَ تعطشٍ إلى تحصيلِ ذخائرَ .

وضايقت النصرانيةُ كثيراً من الفلاسفة فى عهد جُوسْتِينْيان فلجَأوا إلى كِسْرَى بفارسَ ، وكان أكثرُ شىءٍ وَقَف نظرَهم ، على رواية أغاتْياس[2] ، هو أن

---

(١) هذا ما يؤدى إلى حجاب نساء الشرق بعناية عظيمة .

(٢) حياة جوستينيان وأعماله ، صفحة ٤٠٣ .

تعدد الزوجات كان مباحًا لأناسٍ لم يمتنعوا حتى عن الزِّنا .

ويؤدى تعدد النساء ، ومن يقول ! ، إلى ذلك الغرام الذى تأباه الطبيعة ، وذلك أن الدعارة تستدعى دعارةً أخرى ، وجاء فى الروايات أن الشعب لم يجد امرأةً فى منزل الكهْيا حين نَهَبَه فى الفتنة التى وقعت فى الآستانة عند خلع السلطان أحمد ، ويقال إنه بُلِغَ فى الجزائر[1] من هذه الناحية مالم يُبْلَغْ فى مُعْظَمِ القصور .

الفصل السابع

العدلُ عند تعدُّد الزوجات

وَيَتْبَعُ قانونُ المساواة فى المعاملة قانونَ تعددِ الزوجات ، ويأمُر محمدٌ الذى أباح الزواجَ بأربعٍ أن يَتَساوَيْنَ فى كلِّ شىء ، فى الطعام والثياب والواجب الزوجىِّ ، وقد سُنَّ هذا القانون أيضًا فى المَلْدِيف[2] حيث يمكن الزواج بثلاثٍ .

وتأمُر شريعةُ موسى[3] بألّا يُنْقَصَ شىء من ثياب الأَمَة وطعامها ومعاشرتها إذا ما زَوَّج رجلٌ ابنَه بها فتزَوَّج حُرَّةً بعد ذلك ، أَجَلْ ، كان يُمْكن أن تُعْطَى الزوجةُ الجديدةُ زيادةً ، غير أنه لا ينبغى أن تُنْقَص الأولى شيئًا مما كان عندها .

---

(١) لوجية دوتاسيس ، تاريخ الجزائر – (٢) رحلات فرنسوا بيرار ، فصل ١٢ .

(٣) سفر الخروج ، أصحاح ٢١ : ١٠ و ١١ .

الفصل الثامن

فصل النساء عن الرجال

من نتائج تعدد الزوجات أن يُحَازَ فى الأمم ذاتِ الغُلْمة* والغِنَى نساءٌ كثير ، ومن الطبيعىِّ أن يَعْقُب هذه الكثرةَ انفصالُهنَّ عن الرجال وانزواؤُهن، و يتطلب النظام المنزلىُّ ذلك مثلَ هذا وهو : أن المَدين المُعْسِر يحاول أن يأمَن مطارداتِ دائنيه ، ومن الأقاليم ما تكون الطبيعةُ البشريةُ فيه بالغةَ القوة فلا تَعْمَل الأخلاقُ فيها شيئاً ، فدَعُوا رجلًا مع امرأة ، وهنالك تكون الشَّهَوَاتُ مهابطَ فيكون الهجوم أكيداً والدفاعُ مفقوداً ، ففى هذه البلاد لا بُدَّ من المتاريس بدلاً من التعاليم .

ويَعُدُّ كتابٌ كلاسِىٌّ[1] صينىٌّ أن من معجزة الفضيلة وجودَ رجلٍ مع امرأةٍ فى منزلٍ منعزلٍ من غير أن يَغْصِبها .

الفصل التاسع

صلة الإدارة المنزلية بالسياسة

حالُ الأهلين فى الجمهورية مُحَدَّد مُمَهَّدٌ حُلوٌ معتدلٌ ، وكلٌّ يَشْعُر بالحرية العامة هنالك ، ولا يمكن أن يمارَس سلطانٌ وثيقٌ على النساء هنالك ، و إذا تطلَّب

---

(١) « يكون وسيلة اختبار عجيب أن يوجد فى مكان قصى كنز يعرف صاحبه ، أو أن توجد امرأة حسناء فى منزل منعزل ، وأن يسمع الرجل صوت عدو له يهلك إذا لم يساعده » ، ترجمة كتاب صينى عن الأخلاق فى الأب دوهالد ، جزء ٣ ، صفحة ١٥١ .

* الغلمة : الانقياد إلى الشهوة .

الإقليمُ هذا السلطانَ كانت حكومةُ الفردأ كثرَ ملاءمةً ، وهذا سببٌ جَعَل إقامةَ حكومة شعبية فى الشرق أمراً صعباً .

وعلى العكس ترَى عبوديةَ النساء كثيرةَ الملاءمة لخصائص الحكومة المستبدة التى ترغب فى إساءة استعمال كلِّ شىء ، ثم إن مما رئى فى جميع الأزمان بآسية سيرَ العبودية المنزلية والحكومة المستبدة على قدم المساواة .

ويجب عَزْلُ النساء فى الحكومة التى يُطلَبُ فيها السكونُ على الخصوص ، والتى يُدْعى الخضوع فيها سَلْماً ، وتكون مكايدهنَّ أمراً مُقَدَّراً على الزوج ، وترتاب الحكومة ، التى ليس لديها من الوقت ما ترْقُب فيه سلوكَ رعاياها ، من هذا السلوك عن ترَاءٍ وتأثير .

ومَنْ هو ربُّ الأُسْرة الذى يستطيع أن يَقَرَّ عيناً ساعةً فى الشرق عند افتراضنا ذاتَ حينٍ انتقالَ خفةِ نسائنا وعدمِ رصانتهن ، وأذواقِهن ونفورِهن ، وما كَبُر وصَغُر من أهوائهن ، إلى حكومةٍ شرقية ، فيَكُنَّ فى مِثْل ما يَتَمتعن به من نشاطٍ وحرية بيننا ؟ أُناسٌ متهمون فى كلِّ مكان ، أعداءٌ فى كلِّ مكان ، وترتجُّ الدولة ويشاهَدُ سَيْلُ أمواجٍ من الدماء .

الفصل العاشر

مبدأ الأخلاق فى الشرق

كلما عادت الأُسرةُ ، عند تعدُّد الزوجات ، غيرَ واحدةٍ وَجَب على القوانين أن تجْمَع هذه الأجزاء المنفصلة ، وكلما اختلفت المصالح حَسُن بالقوانين أن ترُدَّها إلى مصلحة واحدة .

ويَقَعُ هذا بالسياج على الخصوص ، ولا يَنبَغى للنساء أن يُفْصَلن عن الرجال بسياج المنزل فقط ، بل يَجِبُ أن يُفصَلْن ضِمْن هذا السياج أيضاً ، فيؤلِّفن أُسرةً خاصة فى الأُسرة ، ومن ثَمَّ يُشْتَقُّ مبدأ الأخلاق للنساء ، أىْ الحياء والعَفاف والرَّصانة والصمت والسلام والطاعة والاحترام والُحبُّ ، ثم توجيهُ المشاعرِ العامِّ نحو أحسن ما فى الدنيا بطبيعته ، وهو التعلُّقُ الوحيدُ بالأُسْرة .

ومن الطبيعىِّ أن يقوم النساء بواجبات كثيرة خاصة بهنَّ لا يُمْكِن فصلُها عن كلِّ ما قد يَمْنَحهن أفكاراً أخرى ، عن كلِّ ما يُحْسب أُلْهِيَّاتٍ ، عن كلِّ ما يُسَمَّى حاجاتٍ .

وفى مختلف دول الشرق توجَد أخلاقٌ أكثرُ صفاء ، وذلك بنسبة إحكام سياج النساء ، ويوجَد فى الدول الكبرى سادةٌ كبراء بحكم الضرورة ، وكلما كان عند هؤلاء وسائلُ عظيمةٌ أُمْسك النساء ضمن سياجٍ مُحْكَم ومُنِعْنَ من دخول المجتمع ، ولِذَا تُثِير العجبَ أخلاقُ النساء فى دول الترك والفُرْس والمغول والصين واليابان .

ولا يقال ذلك عن بلاد الهند التى أَسْفَر وَضْعُ أرضها وما لا يُحْصَى من جزائرها عن تقسيمها إلى دول صغيرة كثيرة جعلها مستبدةً ما ليس لدىَّ من الوقت أن أذْكُره هنا من العوامل .

ولا يوجد هناك غيرُ بائسين نَهَّابين وغيرُ بائسين منهوبين ، ولا يوجد غيرُ وسائلَ صغيرةٍ عند مَنْ يُدْعَوْن كبراء ، ولا يوجد عند مَنْ يُدْعَوْن أغنياء غيرُ قُوتِهم ، فلا يُمْكن سياجَ النساء هناك أن يكون مُحْكَماً كذلك ، ولا يُمْكِن أن يُتَّخَذَ من الحذَر ما يُزْجَرْن به ، ولذلك لا يُدْرِك العقل مقدارَ ما يَسُود أخلاقَهن من دعارة .

وهناك يُرَى مقدارُ ما تؤدِّى إليه من الفوضى معايبُ الإقليم إذا ما تُرِكت طليقةً ، وهناك يكون للطبيعة من القوة وللحِشْمَة من الضعف ما لا يُمكن إدراكه ، وفى باتَنَ[1] يَبْلُغ شَبَقُ[2] النساء من الشِّدَّة ما يُضطَرُّ الرجال معه إلى اتخاذ عُدَدٍ يحترزون بها من محاولاتهن ، وعند مسترسميث[3] لا تَسِيرُ الأمور بأحسنَ من هذا فى ممالك غِينْية الصغيرة ، فيلوح أن الجنسين فى تلك البلاد يَفْقِدان حتى نواميسَهما الخاصة .

الفصل الحادى عشر

العبودية المنزلية المستقلةُ عن تعدد الزوجات

الإقليمُ ، لا تَعَدُّدُ الزوجات وحدَه ، هو الذى يستلزم حَصرهنَّ فى بعضِ أماكنَ بالشرق ، ومن يَطَّلع على الفضائح والخدائع والجرائم والسُّخام والسِّمام والمَقَاتل التى أدت إليها حرية النساء فى غُوَا وفى مؤسَّسات البرتغاليين بالهند حيث لا يُبِيحُ الدينُ غيرَ الزواج بواحدةٍ فيقابِلْ بينها و بين طُهْرِ أخلاق النساء فى تركية

---

(١) « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ٢ ، قسم ٢ ، صفحة ١٩٦ .

(٢) يزوج الآباء فى الملديف بناتهم فى العاشرة أو الحادية عشرة من سنيهن ، وذلك لأنهم يقولون إن من الإثم أن يتركن محتاجات إلى الرجال ، رحلات فرنسوا پيرار ، فصل ١٢ ، وفى بنتام إذا بلغت البنت الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من سنيها وجب تزويجها خشية أن تقضى حياة دعارة ، « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، صفحة ٣٤٨ .

(٣) « رحلة إلى غينية » ، القسم الثانى ، صفحة ١٩٢ من الترجمة ، قال : « إذا ما لاقت النساء رجلا أمسكنه وهددنه بالوشاية به إلى زوجهن ما لم يذعن ، وهن يتسربن فى فراش الرجل ويوقظنه ، فإن لم يفعل هددنه بأن يؤخذن فى ذات الفعل » .

وفارس والمغول والصين واليابان وصفائها ، يَجِدْ جيداً ضرورةَ فصلهن عن الرجال سواء أقْتُصِر على واحدة أم اقْتُرِن بكثيرات .

والإقليمُ هو الذى يجب أن يَقْطَع فى هذه الأمور ، وماذا يَنْفَع حَجْبُ النساء فى بلادنا الشمالية حيث تكون أخلاقُهن صالحةً بحكم الطبيعة ، وحيث تكون جميعُ أهوائهن هادئةً ، عاملةً قليلاً ، دقيقةً قليلاً ، وحيث يكون للحُبِّ سلطانٌ على الفؤاد منظَّمٌ فيكفى أقلُّ ضابطةٍ لقيادتهن ؟

ومن السعادة أن يعيش الإنسان فى هذه الأقاليم التى تُجيزُ تواصلَ الناس ، والتى يَلُوحُ أن الجنسَ الأكثرَ مَلاَحةً زينةٌ للمجتمع فيها ، والتى يَصْلُح النساء فيها لتسلية الجميع مع بقائهن وقفاً على نعيمٍ واحدٍ .

الفصل الثانى عشر
الحياءُ الطبيعىُّ

أجمعت جميع الأمم على ازدراء شَبَق النساء ، وذلك عن مخاطبة الطبيعة جميعَ الأمم ، والطبيعةُ سَنَّت الدفاعَ وسَنَّت الهجوم ، والطبيعةُ جعلت مُنًى فى الجهتين فجعلت التهورَ فى إحداهما وجعلت الحياء فى الأخرى ، وأنعمت على الأفراد ببُرْهَاتٍ * للحفظ وبُهَنَيْهاتٍ للبقاء .

وليس من الصحيح ، إذَنْ ، أن يَتْبَع الشَّبَقُ نواميسَ الطبيعة ، وهو ، على العكس ، يُبْصِرها ، والحياء والاعتدالُ هما اللذان يَتَّبِعان هذه النواميس .

* البرهة : قطعة من الزمان طويلة .

ثم إن من طبيعة الموجودات العاقلة أن تَشْعُر بنقصانها ، والطبيعةُ ، إذَنْ ، قد جعلت الحياءَ فينا ، أي الخجلَ من نقصاننا .

إذَنْ ، متى خالفت قدرةُ بعض الأقاليم الطبيعيةُ ناموسَ الجنسيْن الطبيعيَّ وناموسَ الموجودات العاقلة وَجَب على المشترع أن يَضَع قوانينَ مدنيةً قاهرةً لطبيعة الإقليم ومُجَدِّدة للنواميس الأصلية .

الفصل الثالث عشر
الغَـيْرة

يجب أن تُمَازَ غيرةُ الشهوة عند الأمم من غَيْرة العادة والأخلاق والقوانين ، فإحداها حُمَّى ملتهبةٌ تَلْتَهم ، والأخرى فاترةٌ ، ولكنها هائلةٌ أحياناً فيُمْكِنها أن تقترن بعدم الاكتراث و بالازدراء .

و إحداها إساءةُ استعمالٍ للحبِّ فتَصْدُر عن الحبِّ نفسه ، والأخرى تَتْبَع ، فقط ، طبائعَ الأمة وأوضاعَها وقوانينَ البلاد والأخلاقَ ، حتى الدينَ[1] في بعض الأحيان .

وهي نتيجةُ قوة الإقليم الطبيعيةِ على الدوام تقريباً ، وهي دواء هذه القوة الطبيعية .

---

(١) أمر محمد أتباعه بحجب نسائهم ، ومثل هذا ما قاله بعض الأئمة عند وفاته ، ولم يكن أقل من هذا المذهب ما وعظ به كونفوشيوس .

الفصل الرابع عشر

إدارة المنزل في الشرق

يَبْلُغ تغييرُ النساء في الشرق من الوقوع في الغالب ما لا يَكُنَّ معه صواحبَ الإدارة المنزلية ، ويُفَوَّض أمرُها ، إذَن ، إلى الخِصْيان ، وتُسلَّم المفاتيحُ إليهم ويقومون بأمور المنزل ، قال مسيو شارْدَان : « يُعْطَى النساء في فارسَ ثيابَهن كما يُصْنَع مع الأولاد » ، وهكذا ليس لهن شيء في هذه العناية التي يَلُوح أنها تلائمهن جيِّداً ، في هذه العناية التي هي أولُ ما يَقُمْنَ به في كلِّ مكان آخرَ .

الفصل الخامس عشر

الطلاقُ والرَّدُّ

الفرقُ بين الطلاق والرَّدِّ هو أن الطلاق يتمُّ بتراضي الطرفين عند تنافرهما ، وأن الرَّدَّ يتمُّ بإرادة أحد الطرفين ونفعاً له ، وذلك بقطع النظر عن إرادة الطرف الآخر ونفعه .

ويكون النساء من ضرورة الرَّدِّ أحياناً ، ويَكُنَّ من الكَدَر في صنع هذا دائماً ، ما يَظْهَر القانونُ معه جائراً بمنحه هذا الحقَّ للرجال دون النساء ، وذلك أن الرجلَ سيدُ المنزل ، وأن لديه ألفَ وسيلة لإمساك نسائه ضِمْنَ الواجب أو إعادتهن إليه ، فيَلُوح أن الرَّدَّ في يده ليس غيرَ إساءةِ استعمالٍ جديدةٍ لسلطانه ، ولكن المرأة لا تمارِس بالرَّدِّ غيرَ دواءٍ كامد ، ومن البلاء العظيم للمرأة ، دائماً ، أن تبحث

عن زوجٍ ثانٍ بعد ما تكون قد أضاعت مُعْظَمَ مَلاَحاتِها عند زوجٍ آخر ، ومن فوائد فُتُون الشباب فى النساء أن يَتَّجه الزوجُ ، إذا ما تقدَّم فى السِّنِّ ، إلى حُسْن العاطفة بذكرى مَلاَذِّه .

ومن القواعد العامة ، إذَنْ ، وجوبُ مَنْحِ المرأة حقَّ الرَّدِّ فى جميع البلدان التى يَمْنَح القانونُ فيها الرجالَ حَقَّ الرَّدِّ ، وذلك فضلاً عن أنه يجب فى الأقاليم التى تعيش المرأةُ فيها ضِمْنَ رِقٍّ منزلىّ أن يُبِيحَ القانون للنساء ، كما يَلُوح ، حَقَّ الرَّدِّ ، وأن يبيح للأزواج حَقَّ الطلاق فقط .

ومتى كان النساء فى سراىٍ فإن الزوج لا يستطيع أن يَرُدَّ عن تنافر الطبائع ، فمن خطأ الزوج أن تتنافرُ الطبائع .

ولا ينبغى أن ينشأ الرَّدُّ عن عُقْم المرأة إلاَّ إذا كانت واحدةً [1] ، فإذا تعدَّد النساء لم يكن هذا السببُ مهمًّا للرجل قطُّ .

ويُبِيحُ قانونُ المَلْديف [2] استردادَ امرأةٍ رُدَّت ، وكان قانون المكسيك [3] يَحْظُر الاقتران ثانيةً جاعلاً القتلَ جزاءَ مَنْ يخالف ، وكان قانونُ المكسيك أكثرَ صواباً من قانون المَلْديف ، فقد كان يَهْدِف إلى خلود الزواج فى زمن الحلِّ أيضاً ، وذلك بدلاً من قانون المَلْديف الذى يلوح أنه يَعْبَث بالزَّواج والرَّدِّ على السواء .

وكان قانون المكسيك لا يُبِيح غيرَ الطلاق ، وكان هذا سبباً جديداً فى عدم السماح لأناسٍ افترقوا طَوْعاً أن يقترنوا ثانيةً ، ويَظْهر أن الرَّدَّ أكثرُ ما يَصْدر

---

(١) لا يقصد بهذا أن يكون الرد بسبب العقم مباحاً فى النصرانية .

(٢) رحلة فرنسوا پيرار ، يفضل استردادها على الزواج بغيرها لما يقتضى هذا من قلة النفقات .

(٣) « تاريخ فتحها » ، تأليف سوليس ، صفحة ٤٩٩ .

عن سرعة الذهن وعن شيء من هوى النفس ، ويظهر أن الطلاق أثر تشاور .

وللطلاق فائدة سياسية كبيرة عادة ، وأما من حيث الفائدة المدنية فقد شرع في سبيل الزوج والمرأة ، وهو ليس ملائماً للأولاد دائماً .

الفصل السادس عشر

الطلاق والرد عند الرومان

أباح رومولوس للزوج ردّ امرأته إذا ما اقترفت زنى أو أعدّت سمًّا أو زيّفت مفاتيح ، وهو لم يمنح النساء حقّ ردّ أزواجهن ، ويدعو پلوتارك[1] هذا القانون بالقانون القاسي جدًّا .

وبما أن قانون أثينة[2] كان يمنح المرأة والزوج حقّ الردّ على السواء ، وبما أنه رُئى نيلُ النساء هذا الحقّ لدى الرومان الأولين على الرغم من قانون رومولوس ، فإن من الواضح أن كان هذا النظامُ من النُّظُم التي جلبها نوابُ رومة من أثينة وأُدخلت إلى قوانين الألواح الاثنى عشر .

ويقول شيشرون[3] إن عِلَل الردّ كانت تأتي من قانون الألواح الاثنى عشر ، ولا يُشَكّ ، إذن ، في كون هذا القانونِ لم يَزِدْ عدد عِلَل الردّ التي قرّرها رومولوس .

وغدا حقّ الطلاق تدبيراً ، أو نتيجةً على الأقلّ ، لقانون الألواح الاثنى

(١) حياة رومولوس ، فصل ١١ — (٢) كان هذا من قوانين سولون .

(٣) Mimam res suas sibi habere jussit, ex duodecim tabulis causam addidit فليپ ٢ ، فصل ٦٩ .

عشرَ ، وذلك بما أنه كان لكلٍّ من الزوجين حقُّ الرّدِّ على انفراد فإن من الأجدر أن يستطيعا الافتراقَ عن اتفاقٍ وتراضٍ .

وكان القانون لا يتطلب إبداء عللٍ للطلاق[1] ، وذلك لأن طبيعة الأمر تقضى بوجود عللٍ للرّدّ وبعدم وجود عللٍ للطلاق مطلقاً ، وذلك لأن التنافر يكون أقوى العلل حيث يَضَعُ القانونُ عِللاً قد تُحلُّ بها عُقْدةُ النكاح .

ويَرْوِى دِنِى دَاليكارْناس[2] وڤالِيرْمَكْسِيم[3] وأُولُوجِلْ[4] أمراً يلوح لى عدمُ احتماله ، وذلك أنه ، وإن كان يحقُّ للزوج أن يَرُدَّ زوجته ، كان يُحْمَل للطوالع احترامٌ كبير ، فلم يَسْتعمل أحدٌ هذا الحقَّ مدة ٥٢٠ سنة[5] ، وذلك إلى أن رَدَّ كارْڤِيلْيُوس رُوغاَ زوجتَه لعُقْمها ، غير أن معرفةَ الروح البشرية تكفى ليُرَى أيةُ معجزةٍ تلك التى لا يَسْتعمِل بها أحدٌ مثلَ ذلك الحقِّ مع مَنْحِ القانون إياه شعباً بأسْره ، ولمّا ذهب كُورْيُولاَن إلى منفاه نَصَح[6] امرأته بأن تتزوج رجلاً أسعدَ حالاً منه ، وقد رأينا أن قانون الألواح الاثنى عشرَ وعاداتِ الرومان وَسَّعت مَدَى قانون رُومُولُوس كثيراً ، ولِمَ هذا التوسيع إذا كان حَقُّ الرَّدِّ لم يُسْتَعْمل قَطُّ ؟ ثم إذا كان لدى الأهلين مثلُ ذلك الاحترام للطوالع فلِمْ يستعملوا حَقَّ الرَّدِّ قَطُّ فلماذا كان مشترعو رومة أقلَّ احتراماً لها ؟ وكيف كان القانون يُفْسِد العاداتِ بلا انقطاع ؟

وإذا قابلنا بين نَصَّيْن لبِلُوتَارْك أبصرنا زوالَ تلك الأعجوبة ، وذلك أن

---

(١) غير جوستينيان هذا ، الملحق ١١٧ ، فصل ١٠ — (٢) باب ٢ .
(٣) باب ٢ ، فصل ٤ — (٤) باب ٤ ، فصل ٣ — (٥) على رواية دنى داليكارناس وڤاليرمكسيم ، و ٥٢٣ سنة على رواية أولوجل ، وكذلك فإنهم لم يذكروا القناصل أنفسهم .
(٦) انظر إلى خطبة ڤيتورى فى دنى داليكارناس ، باب ٨ .

القانون المَلَكِىّ[١] كان يُبيحُ للزوج أن يَرُدَّ فى الأحوال الثلاث التى تكلمنا عنها ، قال بلُوتَارك[٢] : « وكان يُقضَى بأن مَنْ يَرُدُّ فى أحوال أخرى يُعْطِى زوجتَه نصفَ أمواله وبأن يُوقَفَ النصفُ الآخرُ على سِيرِس » ، وكان يُمْكِن الرَّدُّ فى جميع الأحوال ، إذَنْ ، مع الخضوع للجزاء ، ولم يَصْنَع ذلك أحدٌ قبل كارْفِيلِيُوس رُوغَا[٣] « الذى رَدَّ امرأتَه بسبب العُقْم بعد ٢٣٠ سنة من رُومُولوس » كما قال بلُوتارْك[٤] أيضاً ، أى إنه رَدَّها قبل ٧١ سنة من قانون الألواح الاثنى عشرَ الذى وَسَّع سلطة الرَّدِّ وعِلَلَه .

ويقول المؤلفون الذين ذكرتُهم إن كارْفِيلِيُوس رُوغَا كان يُحِبُّ امرأتَه ، غير أن الرُّقباء حَمَلُوه على القَسَم بأن يَرُدَّها ليَهَبَ للجُمهورية أولاداً ، فجعله هذا ممقوتاً لدى الشعب ، ولْيَعْرِفْ خُلُقَ الشعب الرومانىِّ مَنْ يَرْغَبُ فى كشف السبب الحقيقىّ لِمَا كان يَحمِل من حقدٍ على كارْفِيلِيُوس ، ولم يَفقِد كارْفِيلِيُوسُ حُظْوَته لدى الشعب عن رَدِّه امرأتَه ، ما دام هذا الأمرُ لا يُزْعِج الشعب ، وإنما نشأ هذا عن حَلْف كارْفِيلِيُوس يميناً للرُّقَبَاء بأن يَرُدَّ امرأتَه العقيمَ ليَهَب للجُمهورية أولاداً ، فقد كان هذا نِيرًا رأى الشعبُ أن الرُّقباء يضعونه عليه ، وسنرى فى فصلٍ آتٍ من هذا الكتاب[٥] ما كان من مقتِ الشعبِ مثلَ هذه النُّظُم ، ولكن من أين يُمْكِن أن يأتىَ مثلُ هذا التناقض بين هؤلاء المؤلفين ؟ ها هو ذا بلُوتَارْكُ قد دَرَسَ حادثاً ، وها هم أولاء قد ذَكَروا معجزةً .

---

(١) بلوتارك ، حياة رومولوس — (٢) بلوتارك ، حياة رومولوس — (٣) والواقع أن سبب العقم لم يكن فى قانون رومولوس ، ويدل ظاهر الحال على أنه لم يكن عامل مصادرة قط ما دام تابعاً لأمر الحكام — (٤) فى المقابلة بين تيزه ورومولوس — (٥) باب ٢٣ ، فصل ٢١ .

البَابُ السّابعَ عشرَ

كيف تكون صِلَةُ قوانين العبودية السياسية بطبيعة الإقليم

الفصل الأول

العبوديةُ السياسية

ليست العبودية السياسية أقلَّ توقُّفاً على طبيعة الإقليم من توقُّف العبودية المدنية والعبودية المنزلية عليه كما يُرَى ذلك فيما بعد .

الفصل الثانى

الفرقُ بين الشعوب من حيث الشجاعةُ

قلنا فيما تقدم إن شدة الحرارة كانت تُوهِن قوةَ الناس وشجاعتهم ، وإنه كان يوجد فى الأقاليم الباردة قوةٌ فى الجسم والروح تجْعَل الناس قادرين على القيام بأعمال طويلة شاقَّة عظيمة جريئة ، ولا يلاحَظ هذا بين أمة وأمة فقط ، بل يلاحَظ أيضاً بين قسمٍ وقسمٍ فى البلد الواحد ، وتُعَدُّ شعوب شمال الصين أكثرَ شجاعةً من شعوب جَنوبها[1] ، وليست شعوب جَنوب كُورِية[2] مثلَ شعوب شمالها بسالةً .

---

(١) الأب دوهالد ، جزء ١ ، صفحة ١١٢ .

(٢) وهذا ما تقوله كتب الصين ، المصدر نفسه ، جزء ٤ ، صفحة ٤٤٨ .

ولا ينبغي أن يُحَارَ ، إذَنْ ، من أن جُبْنَ شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيداً دائماً تقريباً وأن شجاعة شعوب الأقاليم الباردة أبقتها أحراراً ، فهذه نتيجة تنشأ عن علتها الطبيعية .

ووُجد مِصْداقُ ذلك في أمريكة أيضاً ، فقد كانت إمبراطوريتا المكسيك والپيرُو المستبدتان واقعتين نحو خط الاستواء ، وكانت جميع الشعوب الحرة الصغيرة تقريباً ، ولا تزال ، قائمة نحو القطبين .

الفصل الثالث

إقليم آسية

جاء في كتب الرِّحْلة[1] : « أن شمال آسية ، وهو البَرُّ الواسعُ الذي يبدأ من الدرجة الأربعين ، أو نحوِها ، حتى القطب ومن حدود روسية حتى البحر الشمالي ، إقليمٌ باردٌ جدًّا ، وأن هذه الأرضَ الواسعة مقسومةٌ من الغرب إلى الشرق بسلسلةٍ من الجبال التي تَدَعُ سِيبِرْية في الشمال و بلادَ التتر الكبرى في الجَنوب ، وأن إقليم سِيبِرْيه هو من شدة البرد ما تُمْكِن معه زراعتُها مع استثناء بعض بِقَاعِها ، وأن الروس ، وإن كانوا ذوي ممتلكاتٍ على طول الإرْتِيس ، لا يَزْرَعون هنالك شيئاً ، وأن هـذه البلاد لا تُخرِجُ غيرَ قليلٍ من الصَّنَوْبَر الصغير والشجر القصير . وأن أهل البلاد الأصليين مقسومون إلى عشائرَ حقيرةٍ كعشائر كَنَدَة ، وأن هـذا

---

(١) انظر إلى « رحلات الشمال » ، جزء ٨ ، « تاريخ التتر » والمجلد الرابع من « الصين » ، تأليف الأب دوهالد .

البرد ينشأ عن ارتفاع الأرض من ناحيةٍ ، وعن استهضاب الجبال * كلما ذُهِب من الجَنوب إلى الشمال فتَخْفق ريح الشمال فى كلِّ مكانٍ من غير أن تَجِد حواجزَ ، وأن هـذه الريح ، التى تَجْعل زِنْبلَ الجديدةَ غيرَ صالحَةٍ للسُّكْنَى ، تَهُبُّ فى سيبرية فتجعلها بائرةً ، وأن جبال نُورْوِج ولاپُونية هى متاريسُ عجيبةٌ تَقِى بلادَ الشمال من هذه الريح ، وأن هذا يَجْعَل الأرض فى اسْتُوكْهُلْمَ ، الواقعةِ على الدرجة التاسعة والخمسين من العرض أو نحوِها ، تُنْتِج فواكهَ وحبوباً وأشجاراً ، وأنه يوجد حَوْل أَبُو الواقعةِ على الدرجة الحادية والستين ، كما يوجد نحو الدرجتين الثالثة والستين والرابعة والستين ، مناجمُ فِضَّةٍ مع شىء من الخِصْب » .

ونرى فى كتب السياحة أيضاً : « أن بلاد التتر الكبرى الواقعةَ فى جَنوب سيبرية هى كذلك باردةٌ جدًّا ، وأنها لا تُزْرع أبداً ، وأنه لا يوجد فيها غيرُ مَرَاعٍ للقِطاع ، وأنه لا يَنْبُت فيها شجرٌ ، بل قليلُ عَوْسَجٍ كما فى إيسْلَنْدَة ، وأنه يوجد بالقرب من الصين ومُغُولْية بلاد يَنْبُت فيها نوعٌ من الدُّخْن ، ولكن مع عدم إمكان نُضْج البُرِّ والأَرُزِّ ، وأنه لا يوجد أماكنُ فى بلاد التتر الصينية ، أى فى الدرجات ٤٣ و٤٤ و٤٥ ، لا يدوم الجليد فيها سبعةَ أشهر أو ثمانيةَ أشهر من السنة ، فيكون البَرْد كما فى إيسْلَنْدة وإن وَجَب أن تكون أكثرَ حَرًّا من جَنوب فرنسة ، وأنه لا يوجد من المُدُن غيرُ أربعٍ أو خمسٍ نحوَ البحر الشرقىّ وغيرُ بضعِ مدنٍ أقامها الصينيون بالقُرْب من الصين عن أسبابٍ سياسية ، وأنه لا يوجد فى بقية بلاد التتر الكبرى غيرُ مدنٍ قليلة قائمة فى بخارى وتركستان وخُوَارِزْم ، وأن سبب هذا البرد المتناهى ينشأ عن طبيعة الأرض النُّطْرُونية الرملية المملوءةِ ملحَ بارودٍ ، ثم عن

* استهضب الجبل ، صار هضبة ، والهضبة هى الجبل المنبسط على وجه الأرض .

ارتفاع الأرض ، وكان الأب ڤِرْبِيسْت قد وَجَد مكاناً واقعاً شمالَ السُّور الأكبر بعيداً منه ثمانين فرسخاً نحو منبع كارا كورم مرتفعاً عن سطح البحر بالقرب من پكين ما يزيد على ثلاثة آلاف قدمٍ هندسية ، وأن هذا الارتفاعَ[1] علةُ عدم مائه مع ذلك فلا يُمْكِنِ السَّكَن فى غير القرب من الأنهار والبحيرات وإن كان منبعُ جميعِ الأنهار الكبرى بآسية فى هذا البلد » .

وإنى ، بعد وَضْع هذه الوقائع ، أقول عن رَوِيَّةٍ إن آسية غيرُ مشتملةٍ ، مطلقاً ، على مِنطقة معتدلة تماماً ، وإن الأماكن الواقعة فى إقليم شديد البرد تَمَسُّ الأماكنَ الواقعةَ فى إقليم شديد الحرِّ مسًّا مباشراً ، أى تركية وفارس ومغولية والصين وكورية واليابان .

وعلى العكس تُرَى المِنْطقةُ المعتدلة فى أوربة عظيمةَ الاتساع وإن كانت واقعةً فى أقاليمَ كثيرةِ الاختلاف فيما بينها فلا صلة بين أقاليم إسپانية وإيطالية وأقاليمِ نُورْوِج وإسْوِج ، ولكنْ بما أن الإقليم هنالك يكون بارداً مقداراً فمقداراً ذاهباً من الجَنوب إلى الشمال ، وذلك بنسبة عَرْض كلِّ بلد تقريباً ، فإن كلَّ بلدٍ يماثل البلدَ المجاور تقريباً ، ولا يكون هنالك فَرْقٌ يستحقُّ الذكر ، وتكون المِنطقة المعتدلة واسعةً إلى الغاية كما قلتُ .

ومن ثَمَّ تتعارض الأممُ فى آسية تعارضَ القويِّ والضعيف ، وتتماسُّ الشعوبُ المحاربة الباسلة النشيطة والشعوبُ المُخَنَّثة المتوانية الهَيَّابة تماسًّا مباشراً ، فيكون بعضُها مفتَتَحاً وبعضُها الآخر فاتحاً إذَنْ ، وعلى العكس تتعارض الأمم فى أوربة تَعَارُضَ القويِّ والقويِّ ، ويكون لدى المتماسِّ منها نفسُ الشجاعة

(١) بلاد التتر هى هضبة إذن .

تقريباً ، وهذا أعظمُ سببٍ فى ضعف آسية وقوة أوربة ، وفى حرية أوربة وعبودية آسية ، أى السببُ الذى لا أَعْلَمَ أنه لُوحِظَ حتى الآن ، وهذا ما يَحُول دون زيادة الحرية فى آسيةِ أبداً ، وهذا مع زيادة الحرية ونقصها فى أوربة على حسب الأحوال .

وإذا كانت طبقةُ الأشراف الروسيةُ قد استُعْبِدَت من قِبَل أحد أمرائها فإنه يُرَى هنالك من عَلاَماتِ عدم الصبر دائماً ما لا تُؤَدى إليه أقاليمُ الجنوب مطلقاً ، ألم نرَ هنالك قيامَ الحكومة الأريستوقراطية فى بضعة أيام ؟ وإذا كانت قد أضاعت مملكةٌ أخرى فى الشمال قوانينها فإنه يمكن الرُّكون إلى الإقليم ، فهى لم تُضِعْها ضَيَاعاً تامًّا .

الفصل الرابع

نتيجةُ هذا

يطابق ما قلناه حوادثَ التاريخ ، فقد أُخْضِعَت آسية ثلاثَ عشرةَ مرةً ، إحدى عشرةَ مرةً من قِبَل أمم الشمال ، ومرتين من قِبَل أمم الجنوب ، وقد فتحها السِّيتُ ثلاثَ مرات فى أقدم الأزمان ، ثم فتحها كلٌّ من الماديين والفرس مرةً واحدة ، وقد فتحها الأغارقة والعرب والمُغُول والترك والتَّتَر والفرس والأفغان ، ولا أتكلم عن غير آسية العليا ، ولا أتكلم شيئاً عن الغَزَوات التى تَمَّت فى بقية الجنوب من هذا القسم من العالَمَ الذى عانَى باستمرارٍ فِتَناً عظيمةً إلى الغاية .

وعلى العكس لا نَعْرِف فى أوربة غيرَ أربعة انقلابات عظيمة منذ قيام المستعمرات

الإغريقية والفنيقية ، فأما الأول فقد نشأ عن فتوح الرومان ، وأما الثانى فقد نشأ عن غارات البرابرة الذين قَضَوْا على هؤلاء الرومان ، وأما الثالث فقد نشأ عن انتصارات شارلمان ، وأما الرابع فقد نشأ عن مغازى النورمان ، وإذا ما بُحِثَ فى هذا جيداً وُجِدَت فى هذه الانقلابات عينها قوةٌ عامةٌ منتشرةٌ فى جميع أجزاء أوربة ، وتُعْرَف الصعوبةُ التى لاقاها الرومان فى فتح أوربة ، وتُعْرَف سهولةُ غارتهم على آسية ، وتُعْرَف المشاقُّ التى وجدتها شعوبُ الشمال فى هدم الإمبراطورية الرومانية ، وتُعْرَف حروبُ شارلمان وأفعالُه ومختلفُ حَمَلات النورمان ، فكان يُقْضَى على المخرِّبين بلا انقطاع .

الفصل الخامس

لم تكن نتائج الفتح واحدةً عندما قامت شعوبُ شمال آسية وشعوبُ شمال أوربة بالفتح

فتحت شعوبُ شمال أوربة هذه القارَّة فتحَ الأحرار ، وفَتَحت شعوب شمال آسية هذه القارَّةَ فتحَ العبيد ، فهم لم يَغْلِبوا إلا فى سبيل سَيِّدٍ .

وعلةُ ذلك كونُ الشعب التترىِّ ، الذى هو فاتح آسية التقليدىُّ ، قد أصبح عبداً ، فهو يقوم بالفتح فى جَنوب آسية بلا انقطاع فيقيم إمبراطورياتٍ ، غير أن قسم الشعب الذى يَبْقَى فى البلد يكون خاضعاً لسيدٍ كبير مستبد فى الجنوب فيَرْغب أن يكون كذلك فى الشمال ، ويَدَّعى أنه ذو سلطان مُرَادِىّ على الرعايا الغالبين كالذى تَمَّ له على الرعايا المغلوبين ، وهذا ما يشاهَد اليومَ جيداً فى ذلك البلد الواسع المسمَّى البلدَ التترىَّ الصينىَّ والذى يَحْكُم العاهلُ فيه حكماً استبدادياً تقريباً كما فى الصين

نفسها ، والذى يُوَسِّعُ رُقعته بفتوحه كلَّ يوم .

ويُمْكِن أن يُرَى فى تاريخ الصين أيضاً أن الأباطرة[1] بعثوا جاليات صينية إلى بلاد التتر ، وأن هؤلاء الصينيين أصبحوا تتراً وأعداءً لُدًّا للصين ، بَيْدَ أن هذا لم يَمْنَع من حَمْلهم إلى بلاد التتر روحَ الحكومة الصينية .

وفى الغالب يُطْرَد قسمٌ من الشعب التترىّ الفاتح ، فيَجْلِب إلى صحاريه روحاً من العبودية كان قد اكتسبها فى إقليم الرِّقّ ، ولنا أمثلةٌ كبيرة على ذلك فى تاريخ الصين ، وفى تاريخنا القديم أيضاً[2] .

وهذا ما جعل خُلُقَ الشعب التترىّ أو الجيتىّ مماثلاً لخُلُق إمبراطوريات آسية دائماً ، فبالعصا يُسَيْطَر على الشعوب فى هذه ، وبالسياط الطويلة يُسَيْطَر على الشعوب التترية ، وكانت روح أوربة مخالفةً لهذه الطبائع ، وما سَمَّته شعوبُ آسية عِقاباً فى كلِّ زمنٍ سَمَّته شعوب أوربة إهانةً[3] .

ولما قَضَى التترُ على الإمبراطورية الرُّومية أقاموا العبودية والاستبداد فى البلاد المفتوحة ، ولما فَتَح القوط إمبراطورية الرومان أقاموا المَلَكية والحرية فى كلِّ مكان .

ولا أدرى هل حَدَّث رُودْبِك المشهور فى أَطْلَنْطِيِّه ، الذى أَثْنَى فيه كثيراً على اسكَنْدِينَافية ، عن ذلك الامتياز الكبير الذى يجب أن يجعل جميعَ الأمم المقيمةِ بها فوقَ جميع شعوب العالَم ، وذلك عن أنهم كانوا مصدرَ حرية أوربة ، أى مصدرَ ما عند جميع الناس من حريةٍ تقريباً .

---

(١) كالعاهل الخامس من الأسرة الخامسة : ڤنتى .

(٢) فتح السيت آسية ثلاث مرات ، وطردوا منها ثلاث مرات ، جوستان ، باب ٢ ، فصل ٣ .

(٣) لا يخالف هذا ، مطلقاً ، ما سأقوله فى الفصل ٢٠ من الباب ٢٣ عن طراز تفكير الشعوب الجرمانية حول العصا ، ومهما يكن من أمر الآلة فإنهم عدوا سلطة الضرب ، أو الضرب المرادى ، إهانة فى كل وقت .

وسَمَّى القُوطىُّ جُورْنَانْدِيس شمالَ أوربة مصنعَ الجنس البشرىِّ[١] ، وأُفَضِّل أن أُسميه مصنعَ الآلات التى تُحَطِّم القيود المُطَرَّقة فى الجنوب ، ففى الشمال تتألف تلك الأممُ الباسلة التى تَخْرُج من بلادها للقضاء على الطُّغاة والعبيد ولتعليم الناس أن الطبيعة إذْ جعلتهم متساوين لم يَسْتطِع العقلُ أن يجعلهم تابعين إلاَّ من أَجْل سعادتهم .

الفصل السادس

سببٌ طبيعىٌّ جديد لعبودية آسية وحرية أوربة

رُئِيَتْ فى آسية إمبراطورياتٌ عظيمةٌ فى كلِّ وقت ، ولم تَقْدِر هذه الإمبراطورياتُ على البقاء فى أوربة ، وذلك عن كَوْنِ آسية التى نَعْرِفها تشتمل على أعظم السهول ، وعن كونها مُجَزَّأَةً بالبحار إلى أقسام صغيرة ، وبما أنها أقرب إلى الجنوب فإن ينابيعها تَجِفُّ بسهولة وتكون الجبال فيها أقلَّ اكتساءً بالثلوج ، فتؤلِّف أنهارُها[٢] الأقلُّ زُخُوراً أصغرَ الحواجز .

ويجب أن تكون السلطةُ مستبدةً فى آسية دائماً ، وذلك لأن العبودية إذا لم تكن متناهيةً فيها فإن أولَ ما يقعُ حدوثُ قسمةٍ لا يُمْكِن طبيعةَ البلد أن تحتملها .

وتُسْفِر القسمة الطبيعية فى أوربة عن دُوَلٍ متوسطةِ الاتساع لا يكون سلطانُ القوانين فيها غيرَ متفق مع حِفْظ الدولة ، وعلى العكس يكون هذا السلطان من

---

(١) Humani generis officinam.

(٢) تغور المياه أو تتبخر قبل أن تتجمع أو بعد أن تتجمع .

الملاءمة ما تقع معه هذه الدولة فى الانحطاط من غير هذه القوانين فتصبحُ دون جميع الدول الأخرى .

وهذا ما أوجب خُلُقَ الحرية الذى يجعل كلَّ جزءٍ صعباً قهرُه وإخضاعُه لقوة أجنبية ، وذلك بخلاف حاله مع القوانين والمصلحة التجارية .

وعلى العكس تَسُود آسية روحُ عبوديةٍ لم تتركها قَطُّ ، فيتعذَّر أن تَجِدَ فى جميع تواريخ هذا البلد علامةً واحدة دالَّة على نَفْس حرة ، ولا تَجِدُ فيها غيرَ بُطُولةِ العبودية .

الفصل السابع

إفريقية وأمريكة

ذلك ما أستطيع قولَه عن آسية وأوربة ، وتقَعُ إفريقية فى إقليم مماثل لإقليم جَنوب آسية ، وهى خاضعة لذات العبودية ، ولا تستطيع أمريكة[1] ، التى خُرِّبت وعُمِرَت مُجَدَّداً من قِبَل أمم أوربة وإفريقية ، أن تُظْهِر اليومَ سجيتَها الخاصةَ مطلقاً ، ولكن ما نَعْرِفه عن تاريخها القديم يلائم مبادئنا كثيراً .

---

(١) تسمى شعوب أمريكة الصغيرة الهمجية إنديوس براڤوس من قبل الإسپان ، فيصعب إخضاعها أكثر مما يصعب إخضاع إمبرطوريتى المكسيك والپيرو .

الفصل الثامن

عاصمة الإمبراطورية

من نتائج ما تقدم أن مما يُهِمُّ الأميرَ البالغَ العظمةِ أن يُحْسِن اختيارَ عاصمةِ إمبراطوريته ، فمن يَضَعْها في الجنوب يَحِقْ به خطرُ إضاعة الشمال ، ومن يَضَعْها في الشمال يَسْهُلْ عليه حفظُ الجنوب ، ولا أتكلم عن الأحوال الخاصة ، فللميكانيكا ملامساتُها التي تُغَيِّر أو تَقِفُ معلولاتِ النظرية في الغالب ، وللسياسة ملامساتُها أيضاً .

الباب الثامن عشر
صلة القوانين بطبيعة الأرض

الفصل الأول
كيف تؤثر طبيعة الأرض فى القوانين

من الطبيعى أن تؤدى جودة الأرضين فى بلد إلى الخضوع ، فأهل الأرياف الذين يؤلف منهم فريق الشعب المهم ليسوا كثيرى الغيرة على حريتهم ، وذلك عن كثرة اشتغال وكثرة انهماك فى شؤونهم الخاصة ، وذلك لأن الأرياف الطافحة أرزاقاً تخشى السلب وتخشى الجيش ، قال شيشرون فى أتيكوس[1] : « ممن يؤلف الفريق الصالح ؟ أرجال التجارة والأرياف الذين ، إذا لم نتصور معارضتهم للملكية ، نرى تساوى جميع الحكومات عندهم ، ومن ثم هدوءهم ؟ » .

وهكذا توجد حكومة الفرد فى البلدان الخصيبة غالباً ، وتوجد حكومة الجماعة فى البلدان غير الخصيبة ، وهذا ما يكون معاوضة أحياناً .

وأدت جدوبة أرض الأتيك إلى قيام حكومة شعبية فيها ، وأدى خصب أرض إسپارطة إلى قيام حكومة أريستوقراطية ، وذلك لأنه لم يرد قيام حكومة فرد فى

(١) باب ٧ (٧) .

بلاد اليونان فى ذلك الحين ، والواقعُ أَن الحكومة الأريستوقراطية أكثرُ صلةً بحكومة الفرد ، وقال بلوتارك[1] : « أُطفئتْ الفتنة السِّيلُونية فى أثينة فعادت المدينةُ إلى اختلافاتها القديمة وانقسمت إلى أحزابٍ بمقدار أنواع الأرَضِين فى بلاد الأتِّيك ، وكان أهل الجبل يريدون الحكومة الشعبية بكلِّ وسيلة ، وكان أهل السهل يطلبون حكومةَ الأعيان ، وكان أهلُ الساحل يقولون بحكومةٍ مختلطة من الاثنتين » .

الفصل الثانى

مواصلةُ الموضوع نفسه

وتلك البلادُ الخصيبة سهولٌ لا يُمْكِن فيها منازعةُ الأقوى شيئاً ، ولِذَا يُخْضَع له ، وهو إذا ما خُضِع له لا تَعُود روح الحرية إلى حيث كانت ، فأموال الأرياف رَهْنُ الوَلاء ، غيرأنه يُمْكِن فى البلاد الجبلية أن يُحْفَظ ما يُحَاز ، ولا يكون مايُحَازُ فيُحْفَظُ غيرَ قليل ، وتكون الحريةُ ، أى الحكومةُ التى يُتَمَتَّع بها ، هى المَتاعَ الوحيد الذى يستحقُّ أن يدافَع عنه ، وهى تَسُود فى البلاد الجبلية الصعبة ، إذَنْ ، أكثر مما فى البلاد التى يَلُوح أن الطبيعةَ أوسعُ سخاءً عليها .

ويحافِظ الجبليون على حكومةٍ أكثرَ اعتدالاً لأنهم أقلُّ عُرْضَةً للفتح، ويَسْهُل عليهم الدفاعُ عن أنفسهم ، وتَصْعُب مهاجمتهم ، وتُجْمَع العُدَدُ والمِيرُ وتُوَجَّه ضِدَّهم بنفقاتٍ عظيمة ، ولا يُجَهِّز البلدُ بها مطلقاً ، ولِذَا تكون محاربتُهم أكثرَ صعوبةً ، ويكون الإقدام عليها أعظمَ خطَرًا ، وتكون جميع القوانين التى تُوضَع فى سبيل سلامة الشعب أقلَّ لزوماً .

---

(١) حياة سولون ، فصل ٨ .

الفصل الثالث
أيُّ البلاد أكثرُ زرْعاً

لا تُزْرَع البلاد بسبب خِصْبها ، بل بسبب حريتها ، وإذا ما قُسِّمت الأرضُ بالفكر فإن من دواعى الحيرة أن تُرَى فى مُعْظَم الأوقات صحارٍ فى أكثر أقسامها خِصْباً ، وشعوبٌ عظيمةٌ فى أقسامِ أرضٍ تَضَنُّ بكلِّ شىء كما يَلُوح .

ومن الطَّبيعىِّ أن يَهْجُر شعبٌ بلداً سيئاً للبحث عما هو أحسنُ منه ، لا أن يَهْجُر بلداً طيِّبا للبحث عن بلدٍ أسوأَ منه ، ويُوَجَّه مُعْظم الغَزَوات ، إذَنْ ، إلى البلدان التى صَنَعَتْها الطبيعة لتكون سعيدةً ، وبما أنه لا يوجد ما يَقْرَب من التخريب كالغَزْو فإن أحسن البلدان هى التى تكون خاليةً من السكان غالباً ، وذلك على حين يكون أفظعُ بلاد الشمال معموراً دائماً عن سببِ عدم صلاحه للسُّكْنَى تقريباً .

ويُرَى بما يَقُصُّه المؤرخون علينا من أنباء انتقال شعوب اسكَنْدِيناَفْيَة إلى ضِفَاف الدانوب أن هذا لم يكن فتحاً قَطُّ ، بل ارتحالٌ إلى أَرَضِين مهجورةٍ فقط .

وكانت هذه الأقاليمُ السعيدة قد خَلَتْ من السكان بارتحالاتٍ أُخرى إذَنْ ، ولا نَعْرِف الأمورَ الفاجعة التى حدثت هناك .

قال أرسطو[١] : « تدلُّ آثارٌ كثيرة على أن سَرْدِينْية مستعمرةٌ يونانية ، وقد كانت بالغةَ الغِنَى فيما مضى ، وقد أَنْعَم عليها بقوانينَ أَرِيسْتِه الذى أُثْنِيَ على وَلَعه

---

(١) أو الذى ألف كتاب الميرابيليبوس .

بالزراعة كثيراً ، غير أنها انحطَّت بعد ذلك كثيراً ، وذلك لأن القرطاجيين أصبحوا سادتَها فقَضَوْا فيها على كلِّ ما يُمْكِن أن يجعلها صالحةً لغذاء النساء وحَظَرُوا الزراعة معاقبين بالموت كلَّ من يحْرُث أرضاً فيها » ، ولم تُصْلَحْ سَرْدِينْية منذ زمن أرسطو قَطُّ ، وهى لا تزال غيرَ مُجَدَّدة فى الوقت الحاضر .

ولم يُمْكِن إحياء ما خَرَّبه أكابرُ التتر وأصاغرُهم من أكثر أقسام فارس وتركية وروسية و پولونية اعتدالاً .

الفصل الرابع

نتائجُ جديدةٌ لخِصْب البلد وجُدُوبته

جُدُوبةُ الأرَضين تجعل الناس ماهرين زاهدين جِلاَداً على العمل أنجاداً صالحين للحرب ، فيجب أن يحَصُلوا على ما تَضَنُّ الأرض به عليهم ، ويُنْعِم خِصْبُ البلد ، مع يُسْرٍ ، بنعومةٍ و ببعض الحُبِّ لحفظ الحياة .

ومما لُوحِظَ أن كتائبَ ألمانية التى تُجْمَع فى أماكنَ يكون الفَلَّاحون أغنياءَ فيها ، كما فى سَكْسُونية ، ليست نافعةً كالكتائب الأخرى ، فيُمْكِن القوانينَ العسكريةَ أن تتلافى هذا المحذورَ بنظامٍ شديد .

الفصل الخامس

شعوب الجُزُر

شعوبُ الجُزُر أكثرُ من شعوب اليابسة مَيْلًا إلى الحرية ، والجُزُرُ قليلةُ

الاتساع[1] عادةً ، ولا يُمْكِن قسماً من الشعب فيها أن يُسْتخدَم لاضطهاد القسم الآخر ، والبحرُ يَفْصِلها عن الإمبراطوريات الكبرى ، ولا يستطيع الطغيان أن يَبْسُط يدَه هنالك ، ويُوقَفُ الفاتحون بالبحر ، ولا يُشْتَمل على أهل الجُزُر بالفتح ، وهم يَحْفَظون قوانينَهم بسهولة .

الفصل الثامن

البلادُ التى كُوِّنت بصُنْع الناس

تَدْعُو البلادُ ، التى جعلها صُنْعُ الناس صالحةً للسَّكَن والتى تحتاج إلى مثل هذا الصُّنْع لبقائها ، حكومةً معتدلة إليها ، ويوجد ثلاثةُ بلادٍ من هذا النوع مَبْدَئيًّا ، وهى : الولايتان الجميلتان فى الصين : كِيَانْغ نان وشِكيَانْغ ، ومصرُ ، وهولندة .

ولم يكن أباطرة الصين السابقون فاتحين قَطُّ ، وكان أولَ شىء صنعوه ليتوسَّعوا هو أكثرُ ما دَلَّ على حكمتهم ، فقد رُئِىَ خروجُ ولايتى الإمبراطورية اللتين هما أجملُ ما فيها من تحت الماء ، وقد صُنِعتا من قِبَل الناس ، وما تتصف به تانك الولايتان من خِصْبٍ يتعذَّر بيانُه أَلْقَى فى أوربة ما يَدُور فيها من الأفكار عن سعادة تلك البُقْعة الواسعة ، بَيْدَ أن العناية المستمرة الضرورية لضمان قسم عظيم من الإمبراطورية كذلك القسم من الخراب كانت تقتضى أخلاقَ شعبٍ حكيمٍ أكثرَ من أخلاق شعب شَهْوانىٍّ ، وكانت تقتضى سلطاناً شرعيًّا لعاهلٍ أكثرَ

---

(١) تخالف اليابان هذا باتساعها وعبوديتها .

من سلطانٍ استبداديّ لطاغية ، وكان يجب أن تكون السلطةُ هنالك معتدلةً كما كان الأمر فى مصرَ قديماً ، وكان يجب أن تكون السلطة هنالك معتدلةً كما هى فى هولندة ، وأن تكون الطبيعةُ قد صُنِعَتْ للعناية بها ، لا لتُتْرَكَ للبَلادة أو الهوى .

وهكذا اضطُرَّ مشترعو الصين الأولون إلى وضع قوانينَ صالحةٍ جدًّا ، واضطُرَّتْ الحكومة إلى اتِّباعها فى الغالب ، وذلك على الرغم من إقليم الصين الذى يُجْنَحُ فيه إلى الطاعة الدَّنيَّة بحكم الطبيعة ، وعلى الرغم من القبائح التى تلازم مَدَى الإمبراطورية الواسعَ جدًّا .

الفصل السابع

أعمال الناس

جعل الناسُ الأرضَ أكثرَ صلاحاً لسُكناهم بما بذلوه من عناية وما وضعوه من قوانينَ صالحةٍ ، ونَرَى جَرْىَ أنهارٍ حيث كانت بحيراتٌ ومناقعُ ، وهذا خيرٌ لم تصنعه الطبيعة قَطُّ ، ولكن الطبيعة تعهدتْه ، ولما كان الفُرْسُ[1] سادةَ آسية أباحوا لمن يَجْلُب ماءً من اليَنْبُوع إلى محلٍّ لم يُسْقَ قَبْلُ مطلقاً أن يتَمَتَّع به مدةَ خمسة أجيال ، وبما أنه يَخْرُجُ من جبل طُورُوسَ جداولُ كثيرةٌ فإنهم لم يَضَنُّوا بأية نفقة لجلب ماءٍ منه ، واليوم يُرَى الماءُ فى حقوله وحدائقه من غير أن يُعْرَف مأتاه .

وهكذا تُحْدِث الأمم المُخَرِّبة أضراراً تدوم أكثر من دوامها ، كما أن الأمم الماهرة تَصْنَع من الخيرات ما لا يزول بزوالها .

---

(١) پوليب ، باب ١٠ ، فصل ٢٥ .

الفصل الثامن
نسبةُ القوانينِ العامةُ

للقوانين صلةٌ عظيمة جدًّا بالوجه الذى تنال به الأمم عيشَها ، ولا بُدَّ من مجموعةِ قوانينَ أكثرَ اتساعاً لشعبٍ كلِفٍ بالتجارة والبحر مما لشعبٍ يكتفى بزراعة أرَضِيه ، ولا بُدَّ لهذا من قوانينَ أعظمَ مما لشعبٍ يعيش من مواشيه ، ولا بُدَّ لهذا الأخير من قوانينَ أعظم مما لشعبٍ يعيش من صيده .

الفصل التاسع
أرضُ أمريكة

نشأ وجودُ كثير من الأمم المتوحشة فى أمريكة عن كون أرضها تُنْتج ثمراتٍ كثيرةً من تلقاء نفسها إنتاجاً يُمْكن العيشُ منه ، وإذا ما زَرَع النساء قطعةَ أرض حَوْلَ الكوخ هنالك كانت الذُّرةُ أولَ ما يَنْبُت ، ويؤدِّى صيدُ البَرِّ والبحر إلى جعل الناس هنالك فى رَخاء ، ثم إن السَّوَائم ، كالبقر والجواميس إلخ . ، تتكاثر أكثرَ من الضوارى ، والضوارى هى صاحبة السلطان فى إفريقية على الدوام .

ولا أعتقد أن أوربة تتمتع بجميع هذه المنافع إذا ما أُهملتْ أرضها ، فلا يَنْبُت فيها غيرُ الغاب والبَلُّوط وغيرِهما من الأشجار العقيمة .

الفصل العاشر

عددُ الناس من حيث الوجهُ الذى ينالون به غذاءهم

إذا كانت الأمم لا تزرع الأرَضين بَدَت نسبة عدد الناس فيها كما يأتى : وذلك بما أن غَلّة الأرض البائرة تكون على نسبة غلة الأرض العامرة فإن عدد الهَمَج فى بلدٍ يكون على نسبة الزُرّاع فى بلدٍ آخر ، و إذا كان الشعب الذى يتعهد الأرضين يتعهد الصناعاتِ أيضاً فإن هذا يَتْبَع نِسَباً تحتاج إلى كثير من التفصيل .

ولا يستطيع أولئك أن يؤلِّفوا أمةً عظيمة ، فإذا كانوا رُعاةً احتاجوا إلى بلد كبير ليُمْكِنَهم أن يعيشوا ضمن عددٍ معين ، و إذا كانوا صَيَّادين ظَهر عددُهم قليلاً أيضاً وألَّفوا أمةً أصغرَ من تلك لتعيشَ .

و يكون بلدُهم مملوءًا غاباً عادةً ، و بما أن الناس لا يَجْعَلون مجاريَ للمياه فيه فإنه يكون مملوءًا مناقعَ حيث يَنْزِل كلٌّ قطيعٍ و يؤلِّفُ أمةً صغيرة .

الفصل الحادى عشر

الشعوبُ الوحشية والشعوب البربرية

الفارقُ بين الشعوب الوحشية والشعوب البربرية هو أن الأولى أممٌ صغيرة مُفَرَّقَةٌ لا يستطيع بعضها أن ينضمّ إلى بعض لأسباب خاصة وأن البرابرة أممٌ صغيرةٌ ، عادةً ، قادرةٌ على الاجتماع ، وتكون الأولى شعوباً صائدة عادةً وتكون الثانيةُ

شعوباً راعية ، ويُرَى هذا جيداً فى شمال آسية ، وذلك أن شعوب سيبرْية لا تستطيع أن تعيش جملةً لأنها لا تستطيع تغذيةَ نفسها ، وأن التتر يمكنهم أن يعيشوا جملةً فى زمنٍ معين لإمكان اجتماع مواشيهم فى زمن معين ، ويُمْكِن جميعَ العشائر أن يجتمع بعضُها إلى بعض إذَنْ ، وهذا يَقَعُ إذا ما أخضع رئيسٌ رؤساءَ آخرين كثيرين ، ويَجِبُ بعد ذلك أن تأتى واحداً من أمرين : أن ينفصل بعضُها عن بعض ، أو أن تنطلِق للقيام بفتح عظيم فى إمبراطوريةٍ بالجنوب .

الفصل الثانى عشر
حقوق الأمم لدى الشعوب التى لا تزرع الأرضين مطلقاً

بما أن هذه الشعوب لا تعيش فى أرضٍ محدودة محصورة فإنه يوجد بينها الكثيرُ من عوامل النِّزاع ، فهى تتنازع الأرضَ البائرة كما يتنازع مواطنونا المواريثَ بيننا ، وهكذا تَجِدُ فُرَصًا كثيرةً للحرب فى سبيل صيد البَرِّ والبحر وطعامِ الأنعامِ وخَطْفِ العبيد ، وبما أنه ليس عندها أرضٌ مطلقاً فإن لديها من الأمور الكثيرة ما يُنظَّمُ وَفْقَ حقوق الأمم بنسبة ما عندها من الأمور القليلة التى يُقْضَى فيها وَفْق الحقوق المدنية .

الفصل الثالث عشر

القوانين المدنية لدى الشعوب التى لا تزرع الأرضين مطلقاً

تقسيمُ الأرَضين هو الذى يُجَسِّم القانونَ المدنىَّ مبدئيًّا ، ولا يكون غيرُ القليل من القوانين المدنية لدى الأمم التى لا تقوم بهذا التقسيم .

ويُمْكِن تسميةُ نُظُمِ هذه الشعوب بالعادات أكثرَ مما بالقوانين .

ويَتمتع الشيوخ فى مثل هذه الأمم بسلطانٍ كبير عن ذِكْرٍ للأمور الماضية ، ولا يُمْكِن أن يُمازَ هنالك بالأموال ، بل بالعمل والنصائح .

وتَجُول هذه الشعوب وتتفرَّق فى المراعى أو فى الغابات ، ولا يكون الزواج مضموناً هنالك كما هو عندنا حيث يُسْتقرُّ بالمنزل وحيث ترتبط المرأةُ فى بيت ، ويُمْكِن هذه الشعوبَ أن تُغَيِّر النساء بسهولةٍ إذَنْ ، وأن يكون لها نساء كثير وأن يختلط بعضها ببعضٍ من غير تمييز كالأنعام .

ولا يُمْكِن الشعوبَ الراعيةَ أن تنفصل عن قِطَاعها التى يقوم عليها عيشُها ، وكذلك لا تستطيع أن تنفصل عن نسائها اللائى يُعْنَيْن بها ، ويجب أن يَسِير جميعُ هذا معاً إذَنْ ، وهى كلما عاشت عادةً فى السهول الكبرى حيث تَقِلُّ المواقعُ الحصينة المركزية أصبح نساؤها وأولادُها وأنعامُها فريسةَ أعدائها .

وتُنَظِّمُ قوانينُها تقسيمَ الغنائم ، وتَنْتبه انتباهًا خاصًّا إلى السَّرِقات كقوانيننا السَّالِيَّة .

الفصل الرابع عشر

الحالُ السياسيةُ للشعوب التى لا تَزْرَع الأَرضَ مطلقاً

تتمتع هذه الشعوب بحرية عظيمة ، وذلك بما أنها لا تَزْرَع الأَرَضين مطلقاً فإنها لا ترتبط فيها مطلقاً ، فهى جَوَّالة دَوَّارة ، وإذا ما أراد رئيسٌ أن يَنْزِع منها حريتها ذهبت للبحث عنها لدى آخرَ فى أول الأمر ، أو انزَوَتْ فى الغاب لتعيش مع أُسْرَتها فيها ، وتَبْلُغ حرية الإنسان عند هذه الشعوب من الاتساع البالغ ما تَجُرُّ معه حريةَ ابن الوطن بحكم الضرورة .

الفصل الخامس عشر

الشعوبُ التى تعْرِف استعمال النقد

غَرِق أَرِيسْتِيپ فعامَ و بلغ الشاطئ ورأى رَسْمَ أشكالٍ هندسيَّة على الرمل ، وكاد يطير لُبُّه فَرَحًا لِمَا أبصر من وصوله إلى شعبٍ إغريقِيّ ، لا إلى شعبٍ من البرابرة .

كُونُوا وحدَكم وفِدُوا على شعبٍ مجهول نتيجةَ حادثةٍ ، فإذا ما أبصرتم قطعة من النقود فاعلموا أنكم انتهيتم إلى أمة متمدنة .

وتستلزم زراعةُ الأَرَضين استعمالَ النقد ، وتَفْتَرض هذه الزراعةُ كثيراً من

الصِّناعات والمعارف ، ومما يُرَى دائماً سَيْرُ الصِّناعات والمعارف والاحتياجات على قَدَم المساواة ، ويؤدى جميعُ هذا إلى اتخاذ علامةٍ للقِيَم .

وقد أوجبت السُّيُول والحرائق اكتشافَنا وجودَ معادنَ ضِمْنَ الأَرَضين[1] ، وهى لَمَّا فُصِلَت عنها مَرَّةً سَهُل استعمالُها .

الفصل السادس عشر

القوانينُ المدنية لدى الشعوب التى لا تَعْرِف استعمال النقد مطلقاً

إذا لم يَسْتعملْ شعبٌ نقداً لم يُعْرَف عنده غيرُ المظالم التى تَصْدُرُ عن الطغيان ، وهنالك يَتَّحد الضعفاء دفاعاً عن أنفسهم تجاه الطغيان ، وهنالك لا يُوجَد غيرُ تدابيرَ سياسية فقط ، ولكن الشعب إذا ما قال بالنقد كان عُرْضةً للمظالم التى تنشأ عن الحيلة ، ومن الممكن ممارسةُ هذه المظالم على ألف وجه ، ولذا تقضى الضرورة بوضع قوانينَ مدنيةٍ صالحة ، وتأتى هذه القوانين مع الوسائل الجديدة ومختلفِ أساليب الخُبْث .

وإذا كانت البلاد لا تَعْرِف النقد مطلقاً لم يَخْطَف الغاصبُ غيرَ أشياءَ ، والأشياء لا تتشابه أبداً ، وإذا كانت البلاد تَعْرِف النقد خَطَف الغاصبُ رموزاً ، والرموزُ تتشابه دائماً ، ولا يمكن كَتْم شىء فى البلاد الأولى ، وذلك لأن الغاصب يَحْمِل معه أدلةَ جُرْمِه ، وليس هذا ما يقع فى البلاد الأخرى .

---

(١) وهكذا يروى لنا ديودرس [باب ٥ ، فصل ٣٥] أن الرعاة وجدوا الذهب فى جبال البرانس .

الفصل السابع عشر

القوانينُ السياسية لدى الشعوب التى لا تستعمل النقد مطلقاً

والذى يَضْمَن أعظمَ نصيبٍ من الحرية للشعوب التى لا تزرع أرَضين مطلقاً هو أنها لا تَعرِف النقد ، ولا يمكن ثمراتِ صيدِ البر أو البحر أو ثمراتِ القِطاع أن تجتمع بمقدارٍ كبير كافٍ ولا أن تُحْفَظَ حفظاً كافياً يُغْرِى الرجلُ معه مَنْ سِواه ، مع أنه إذا وُجدَت رموزُ ثَرَواتٍ أَمْكن جَمْعُ هذه الرموز وتوزيعُها على من يُرَاد .

ولكلٍّ واحدٍ فى الشعوب التى ليس لها نقدٌ مطلقاً قليلُ احتياجات ، وهو يَقْضيها بسهولة وعلى التساوى ، وتكون المساواة أمراً ضروريًّا إذَنْ ، ولا يكون رؤساؤها مستبدين أبداً .

الفصل الثامن عشر

قوةُ الخرافة

إذا كان ما تَقُصُّه كُتب الرِّحلات صحيحاً نَقَض ذلك نظامُ شعبٍ فى لوِيزْيانة اسمُه ناتْشِه ، فرئيسُ[1] هذا الشعب يتصرف فى أموال جميع رعاياه ويَحْمِل هؤلاء على العمل وَفْق هواه ، وهم لا يَضَنُّون عليه برأسهم ، فهو مِثلُ العاهل ، وإذا ما وُلِد

---

(١) رسائل العبرة ، المجموعة العشرون .

ولىُّ العهد وُهِبَ له جميعُ الأولاد الرُّضَّع ليَخْدِموه مَدَى حياته ، فتَرَوْن فيه سِيزُوستريسَ الأكبر ، ويعامَل هذا الرئيسُ فى كوخه بمراسمَ كالتى تُصْنَع لعاهل اليابان أو عاهل الصين .

فالأوهامُ الخرافية أرفع من جميع الأوهام ، وبراهينُها أسْنَى من جميع البراهين ، وهكذا فإن هذا الشعب يَعْرِف الاستبداد وإن كانت الشعوب الوحشية لا تَعْرِفه مطلقاً بطبيعة الحال ، وتَعْبُد هذه الشعوبُ الشمسَ ، وإذا كان رئيسها لا يَتَصوَّر أنه أخو الشمس لم يَجِدْ فى نفسه غيرَ كائن مسكين مثلها ، (أى مثل هذه الشعوب) .

الفصل التاسع عشر

حريةُ العرب وعبودية التتر

العربُ والتتر من شعوب الرُّعاة ، وتُطَبَّق الأحوال العامة التى تكلمنا عنها على العرب ، فهم أحرارٌ ، وذلك على حين يوجد التتر (الذين هم أغرب شعوب الأرض) فى العبودية السياسية[١] ، وكنت قد ذكرت[٢] بعضَ الأسباب لهذه الظاهرة الأخيرة ، وإليك أسباباً جديدةً لها ، وهى :

ليست لهم مُدُنٌ مطلقاً ، وليست لهم غابٌ مطلقاً ، ولديهم قليلُ مَنَاقعَ ، وتكون أنهارهم جامدةً دائماً تقريبًا ، ويَسْكُنون سهلاً واسعًا ، وعندهم مَرَاعٍ وقِطَاعٌ ، أى مَتاعٌ ، غير أنه ليس عندهم أىُّ نوعٍ من مراكز الرجوع والدفاع ،

---

(١) إذا ما نودى بخان هتف الشعب : « ليكن كلامه خادماً له كالحسام ! » .

(٢) باب ١٧ ، فصل ٥ .

فإذا ما غُلِب خانٌ قُطِع رأسه[1] من فَوْره ، وعُومِل أولادُه على هذا النمط ، وصار جميعُ رعاياه مُلكا للغالب ، ولا يُحكَم عليهم برِقٍّ مدنىّ ، و يصبحون عِبْئاً على أمة بسيطة ليس لديها أَرَضُون لتُزْرَع ولا تحتاج إلى أية خدمة منزلية ، وهم يزيدون الأُمَّةَ إذَنْ ، ولكن مع إدراك ضرورة الجَرْى على الرِّقِّ السِّياسىّ بدلا من الرِّقِّ المدنىّ .

والواقعُ أنه لا يمكِنِ الأمةَ أن تكون حُرَّة على العموم فى بلد يحترب فيه مختلف العشائر باستمرار و يتغلَّب بعضها على بعض بلا انقطاع ، فى بلدٍ يُسْفِرُ فيه قتلُ الرئيس دائماً عن تقويض الهيئة السياسية لكلِّ عشيرةٍ مغلوبة ، وذلك لأنك لا تجدُ فريقاً لم يُقْهَر عِدَّةَ مرات .

و يمكن الشعوبَ المقهورَة أن تحافظ على شىء من الحرية إذا كانت من الوضع ما يَسْمَح لها بعقد معاهداتٍ بعد انكسارها ، ولكن التتر العاطلين من مراكز الدفاع دائماً لا يستطيعون وضعَ شروطٍ إذا ما غُلِبوا مرةً .

وقد قلت فى الفصل الثانى إن أهل السهول المزروعة لم يكونوا أحراراً قطُّ ، ومن الأحوال ما يَجْعَل التترَ الساكنين أرضاً بائرةً فى مثل هذا الوضع .

الفصل العشرُونَ
حقوق الأُمم لدى التتر

يظهرُ التترُ وُدَعاءَ لُطَفاءَ فيما بينهم ، و يظهرون فاتحين قُساةً إلى الغاية ، فيَضْرِبون رِقابَ السكان فيما يستولون عليه من المدن ، وهم يَرَوْن من الصَّفْحِ

---

(١) وهكذا لا نعجب من قتل مرويس جميع الأمراء نسباً عند ما أصبح سيد أصفهان .

عنهم إذا باعوهم أو وَزَّعوهم بين جنودهم ، وقد خَرَّبوا آسية من الهند حتى البحر المتوسط ، وظلَّ البلد الذى يتألف منه شرقُ فارسَ من الصحارى .

و إليك ما يَلُوحُ لى أنه أدى إلى مثل حقوق الأمم ، وذلك أن هذه الشعوب لم تكن ذاتَ مدنٍ مطلقاً ، ويَقَعُ جميعُ حروبها بسرعةٍ وصَوْلةٍ ، وهم إذا ما أَمَلُوا النصرَ حاربوا ، وهم إذا لم يأمُلُوا النصرَ زادوا جيشَ الأكثر قوةً ، وهم كانوا يَجِدُون ، بمثل هذه العادات ، أن مما يناقض حقوقَ أُممهم أن تَقِفَ زحفَهم مدينةٌ غيرُ قادرة على مقاومتهم ، وهم كانوا لا يَعُدُّون المدن جماعةً من السكان ، بل أماكن صالحة للفرار من سلطانهم ، وهم لم يكن عندهم من الفنِّ ما يحاصرونها به ، فيلاقون كثيراً من حِصارها ، ثم ينتقمون بالدم لِمَا كان قد أُريق منهم .

الفصل الحادى والعشرون

قانون التتر المدنىُّ

قال الأب دُوهالْد إن آخر الذكور لدى التتر هو الذى يَرِث دائماً ، وذلك لأن الأكبرَ سِنًّا كلما بَلَغُوا حالاً يستطيعون بها قضاء حياةٍ رِعائية خَرَجوا من المنزل مع عددٍ من الأنعام يأخذونها من أبيهم وذهبوا لتكوين مسكن جديد ، ولِذا يكون آخر الذكور الذى يبقى فى المنزل مع أبيه وارثاً طبيعيًّا .

وقد أُخْبِرْتُ بأن مثل هذه العادة كانت مَرْعيةً فى بعض مديريات إنكلترة ، وهى لا تزال موجودةً فى دوكِيَّة رُوهان من بريتانية حيث تُرَى مَرْعيَّةً لدى العَوَامّ ، ولا ريب فى أن هذا قانونٌ رِعائىٌّ صدر عن شعبٍ بريتانىٍّ صغير أو

أتى به شعبٌ جِرْمانىٌّ ، ويُرْوَى عن قيصرَ وتاسيتَ كونُ هؤلاء القوم الأخيرين كانوا يزرعون الأَرَضين قليلاً .

الفصل الثانى والعشرون

قانونٌ مدنىٌّ لدى الشعوب الجِرْمانية

أُوضِحُ هنا كيف أن هذا النصَّ الخاصّ من القانون السَّالِىِّ ، وهو الذى يُدْعَى القانونَ السَّالِىَّ عادةً ، صادرٌ عن نُظُم شعب كان لا يَزْرع الأَرَضين مطلقاً ، أو كان يزرعها قليلاً .

ويَقْضى القانون السَّالىُّ[1] بأن يَرِثَ الذكورُ الأرضَ السَّالِيَّة ضِرَاراً بالإناث إذا ما تَرَكَ الرجلُ أولاداً .

وعلى من يودُّ أن يَعْرِف ما هى الأَرَضُون السَّالِية أن يبحث عن الأملاك أو التصرفِ فى الأَرَضين لدى الفَرَنج قبل خروجهم من جِرْمانية .

لقد أجاد مسيو إشارْد فى إثباته أن كلة السَّالِىِّ تأتى من كلة « سالَهْ » ، أى البيت ، وهكذا كانت الأرض السَّالِيَّة أرضَ البيت ، وأتقدم فأدرس ماذا كان البيتُ وأرضُ البيت لدى الجِرْمان .

قال تاسيت[2] : « هم لا يَسْكنون المدن مطلقاً ، وهم لا يُمْكن أن يَحْتَملوا

---

(١) باب ٦٢ .

(٢) Nullas Germanorum populis urbes habitari satis notum est, ne pati quidem inter se junctas sedes. Colunt discreti ac diversi, ut fons, ut campus, ut nemus placuit. Vicos locant, non in nostrum morem connexis et cohaerentibus aedificiis: suam quisque demum spatio circumdat. De moribus germ ، فصل ١٦ .

تماسَّ منازلهم ، فكلٌّ يترك حَوْل منزله أرضاً صغيرة أو مِساحةً قصيرة مُسَوَّرةً أو مُسَيَّجة » ، والصوابُ ما قاله تاسيت ، وذلك لأن كثيراً من قوانين البرابرة المجموعة(١) ذو أحكام مختلفة ضِدَّ من كانوا يَهْدِمون هذا السُّور أو كانوا يقتحمون المنزلَ ذاتَه .

ويَرْوِى لنا تاسِيتُ وقيصرُ أن ما كان الجِرْمان يزرعونه من أَرَضِين لم يُعْطَوْه إلا لعام واحد ، ثم يعود عامًّا ، ولم يكن عندهم من التُّراث غيرُ المنزل وقطعة أرضٍ ضمن سُور البيت(٢) ، وهذا هو التُّرَاثُ الخاصُّ الذى كان من حَقِّ الذكور ، ولِمَ يكون من حَقِّ الإناث بالحقيقة ، والإناثُ كُنَّ ينتقلن إلى بيتٍ آخر ؟

إذَنْ ، كانت الأرض السَّالِيَّة ذلك السُّورَ التابعَ لمنزل الجرمانىِّ ، وكان المِلْكَ الوحيدَ الذى يَمْلِك ، وقد مَلَك الفرَنج أملاكاً جديدة بعد الفتح وداوموا على تسميتها أَرَضين سالِيَّة .

ولما كان الفرَنج يعيشون فى جِرْمانية كانت أموالُهم من العبيد والقِطاع والخيل والسلاح إلخ . ، وكان من الطبيعىِّ أن يُعْطَى الأولادُ الذكورُ ما يجب أن يَسْكُنوه من منزلٍ ومن عَرْصةٍ صغيرة متصلةٍ به ، ولكنْ لَمَّا نال الفرَنج أَرَضِين كبيرةً بعد الفتح وُجِدَ من الجَوْر ألاَّ يكون للبنات وأولادهن نصيبٌ فيها ، فانتحلوا عادةً تُبيحُ للأب أن يَدْعُوَ ابنته وأولادَ ابنته إلى ذلك ، وأُسْكت القانونُ ووَجَبَ أن تكون هذه الأنواعُ من الدَّعوات عامةً ما جُعِل منها صِيَغٌ(٣) .

(١) قانون الألمان ٢ فصل ١٠ ، وقانون الباڤاريين ، فصل ١٠ : ١ و ٢ .

(٢) كان هذا السور يدعى curtis ، فى المستندات .

(٣) انظر إلى ماركولف ، باب ٢ ، صيغة ١٠ و صيغة ١٢ ، ذيل ماركولف ، صيغة ٤٩ ، والصيغ القديمة المسماة سيرموند ، صيغة ٢٢ .

ومن بين هذه الصِّيَغ أجِدُ صيغةً غريبة[١] ، وهى أن يَدْعُوَ الجدُّ حَفَدَتَه ليَرِثوه مع أبنائه وبناته ، وماذا كان مآلُ القانونِ السَّالىِّ إذَنْ ؟ لا بُدَّ من أنه عاد لا يُرَاعَى حتى فى تلك الأزمنة ، أو إن عادةَ دعوة البنات المستمرةَ أسفرت عن عَدِّ صلاحهنّ للميراث حالاً طبيعية جِدًّا .

وبما أن موضوعَ القانون السالىِّ لم يَقُم على تفضيل جنسٍ على آخرَ فإن أقلَّ من ذلك قيامَه على موضوع دوام الأُسْرة أو الاسم أو انتقال الأرض ، وما كان جميعُ هذا ليَدْخُل عقلَ الجِرْمان ، وإنما كان هذا قانوناً اقتصاديًّا صِرْفاً يُنْعِم بالبيت ، وبالأرض التابعة للبيت ، على الذكور الذين يجب أن يَسْكُنوه والذين يلائمهم أكثر من غيرهم لذلك .

وليس علينا غيرُ نَقْلِ فصل الأموال الموروثة من القانون السَّالىِّ ، غيرُ نقل هذا النصِّ البالغ الشهْرة ، والذى تكلَّم عنه أناسٌ كثيرٌ ، والذى قرأه أناس قليل :

(١) إذا مات الرجل ولم يكن له ولدٌ وَرِثه أبوه أو أمه .

(٢) وإذا مات ولم يكن له أبٌ ولا أمٌّ وَرِثه أخوه أو أخته .

(٣) وإذا مات ولم يكن له أخ ولا أخت وَرِثته خالته .

(٤) وإذا مات ولم تكن له خالة ورثته عمته .

(٥) وإذا مات ولم تكن له عمة وَرِثَه أدنى قريبٍ من الذكور .

(٦) ولا تنتقل أيةُ حِصةٍ من الأرض السَّالِيَّة[٢] إلى الإناث ، بل تنتقل

---

(١) صيغة ٥٥ فى مجموعة لندنبروخ .

(٢) De terra vero salica in mulierem nulla portio hereditatis transit, sed hoc virilis sexus acquirit, hoc est filii in ipsa hereditate succedunt. باب ٦٢ : ٦

إلى الذكور ، أى إن الذكور من الأولاد يَرِثُون أباهم .

ومن الواضح أن الموادَّ الخمسَ الأولى خاصةٌ بميراث من يموت بلا ولد ، وأن المادة السادسة خاصةٌ بميراث من يكون ذا ولد .

وإذا مات الرجل غيرَ ذى ولد لم يُفَضَّل أحدُ الجنسين على الآخر فى غير بعض الأحوال ، وكانت عوائدُ الذكور والإناث واحدةً فى درجتى الميراث الأوليين ، وكانت الأفضلية للنساء فى الثالثة والرابعة ، وكانت الأفضلية للذكور فى الخامسة .

وأجِدُ بذورَ هذه الغرائب فى تاسيتَ حيث قال :

« يُفضَّل أولاد[1] الأخت من قِبَل خالهم كما يُفضَّلُون من قِبَل أبيهم ، ومن الناس من يَعُدُّون هذه الرابطةَ أشدَّ وَثاقةً ، وأكثرَ قَداسة أيضاً ، فيُؤْثِرُونها عند ما ينالون رهائنَ » ، ولذا يُحَدِّثنا مؤرخونا الأولون[2] عن حُبِّ ملوك الفرَنج الكثير لأختهم وأولاد أختهم ، وإذا كان يُنْظَر إلى أولاد الأَخَوات فى المنزل كما يُنْظَر إلى الأولاد أنفسهم فإن من الطبيعىِّ أن كان يَنْظُر الأولاد إلى خالتهم كما ينظرون إلى أمهم .

وكانت الخالة تُفَضَّل على العمة ، وهذا يُوضَحُ بنصوصٍ أخرى من القانون السَّالِىِّ ، وذلك أن المرأة إذا آمَتْ[3] أصبحت تحت وصاية أقرباء زوجها ، فكان

---

(١) Sororum filiis idem apud avunculum quam apud patrem honor. Quidam sanctiorem arctioremque hunc nexum sanguinis arbitrantur, et in accipiendis obsidibus magis exigunt, tanquam ii et animum firmius et domum latius teneant. De moribus Germ., فصل ٢٠

(٢) انظر فى غريغوار التورى [باب ٨ فصل ١٨ و ٢٠ وباب ٩ ، فصل ١٦ و ٢٠] إلى غضبات غونتران حول إساءة معاملة لوفيجالده لابن أخته إنغونده ، وكيف أن أخاه شيلدبرت شهر حرباً انتقاماً لها .

(٣) القانون السالى ، باب ٤٧ .

القانون يُفَضِّل أن تكون هذه الوصاية للأقرباء من ناحية الإناث على الوصاية للأقرباء من ناحية الذكور ، والواقعُ أن المرأة إذا دخلت أُسْرةً اتصلت ببنات جنسها وكانت أكثرَ ارتباطاً فى الأقرباء من ناحية الإناث مما فى الأقرباء من ناحية الذكور ، ثم إن الرجل[١] إذا قتل آخرَ ولم يكن عنده ما يُوفِي به الجزاء النقدىَّ الذى فُرِض عليه أباح له القانون أن يتنزل عن أمواله ، وكان على الأقرباء أن يقوموا بما يَقْصُر ، وكانت الخالة تؤدِّى بعد الأب والأمِّ والأخ كما لو كانت هذه الرابطة على شيءٍ من الحنَان البالغ ، والحقُّ أنه كان على القرابة التى تُلْقِي الأعباء على العواتق أن تقوم بالعوائد .

وكان القانون السَّالىُّ يقضى بأن يكون الإرث للقريب الأدنى من الذكور بعد العمة ، ولكنه إذا كان قريباً بعد الدرجة الخامسة لم يَرِث ، وهكذا كان للأنثى من الدرجة الخامسة أن تَحْجُب فى الإرث ذَكَراً من الدرجة السادسة ، ويُرَى هذا فى قانون[٢] الفَرَنج الرِّيپاَويين الذى هو تُرْجُمانٌ صادقٌ للقانون السَّالىِّ فى باب الأموال الموروثة حيث يَتْبع ذاتَ الباب من القانون السَّالىِّ خُطْوةً بعد خُطوة .

وكان القانون السَّالىُّ يقضى بإخراج الإناث من الميراث فى الأرض السَّاليَّة إذا مات الأب عن أولاد ، فيُخَصُّ الذكورُ منهم بهذه الأرض .

ويَسْهُل علىَّ أن أُثبت أن القانون السَّالىَّ لا يُخْرِج البناتِ من الأرض السَّالية بلا تمييز ، فهو يُخْرِجهن عند وجود إخوة حاجبين لهنَّ .

---

(١) المصدر نفسه ، باب ٦١ : ١ .

(٢) Et deinceps usque ad quintum genuculum qui proximus fuerit in hereditatem succedat. باب ٥٦ : ٦ .

(١) وهذا يُرَى حتى فى القانون السالىّ الذى يُفَسِّر ويقيِّد نفسَه بعد نَصِّه على عدم تَمَلُّك الإناث ، لا الذكور ، شيئاً من الأرض السَّالِيَّة ، « أى إن الابن يَخْلُف الأبَ فى ميراثه » .

(٢) ويُوضِح نَصُّ القانون السَّالِىّ بقانون الفَرَنج الرِّيبِاوِيين الذى يشتمل ، أيضاً ، على بابٍ[1] عن الأموال الموروثة كثيرِ المطابقة لباب القانون السالِىّ .

(٣) وتُفَسِّر قوانينُ هذه الشعوب البربرية ، التى هى من أصل جِرمانىّ ، بعضَها بعضاً ، وذلك لما تنطوى عليه كلُّها من روح واحدة تقريباً ، ويَقْضى قانون السَّكْسُون[2] بأن يترك الأب والأمُّ ميراثَهما لابنهما ، لا لبنتهما ، ولكنهما إذا لم يكن لهما من الأولاد غيرُ بناتٍ كان للبنات جميعُ الميراث .

(٤) ولدينا صيغتان قديمتان[3] تَضَعان الحالَ التى تُحْجَب البناتُ فيها من الذكور وَفْقَ القانون السَّالِىّ ، وذلك عندما يتسابقن وأخاهنّ .

(٥) وتُثبت صيغةٌ أخرى[4] أن البنت تَرِث حاجبَةً الحفيدَ ، ولِذَا لا يَحْجُب البنتَ إلاَّ الابنُ .

(٦) وإذا كان القانون السَّالىُّ يقضى بإخراج البنات من ميراث الأَرَضين على العموم فإنه يكون من المتعذر تفسيرُ التواريخ والصِّيَغ والمستندات التى تُحَدِّث باستمرارٍ عن أَرَضى الإناث وأموالهنّ فى الجيل الأول .

---

(١) باب ٥٦ .

(٢) باب ٧ : ١ Pater aut mater defuncti, filio non filiae hereditatem relinquant.
4. Qui defunctus, non filios sed filias reliquerit, ad eas omnis hereditas pertineat.

(٣) فى ماركولف ، باب ٢ ، صيغة ١٢ ، وفى ذيل ماركولف ، صيغة ٤٩ .

(٤) فى مجموعة لندنبروخ ، صيغة ٥٥ .

ومن الخطأ(١) أن قيل إن الأَرَضين السَّالِيَّة كانت إقطاعاتٍ ، وذلك :

(١) أن عُنْوان هذا الباب هو الأموال الموروثة .

(٢) أن الإقطاعاتِ لم تكن فى البُداءة وراثيةً قَطُّ .

(٣) أن الأَرَضين السَّالِيَّة إذا كانت إقطاعاتٍ فكيف كان مارْكُولْف يرَى من الطغيان عادةَ إخراج الإناث من وِرْثها ما دام الذكورُ أنفسُهم لا يرِثون إقطاعاتٍ ؟

(٤) أن المستندات ، التى تُذْكَر لإثبات كون الأَرَضين السَّالِيَّة من الإقطاعات ، تُثْبِت أن تلك الأَرَضين كانت حُرَّةً فقط .

(٥) أن الإقطاعاتِ لم تُجْعَل إلا بعد الفتح ، وأن العاداتِ السالِيَّةَ كانت قائمةً قبل انطلاق الفَرَنج من جِرْمانية .

(٦) أن القانونَ السَّالِيَّ لم يَضَعْ ، قَطُّ ، نظامَ الإقطاعات بتحديده وِرْث الإناث ، وإنما وَضَع نظامُ الإقطاعات حدوداً لوِرْث النساء ولأحكام القانون السَّالِيِّ .

ولا يُظَنُّ ، بعد الذى قلناه ، كَوْنُ وِراثةِ الذكور الدائمةِ لتاج الفَرَنج قد أتت من القانون السَّالِيِّ(٢) ، ومع ذلك فإن مما لا ريب فيه أن تكون تلك الوراثة قد صدرت عنه ، وأُثبتُ هذا بمختلف قوانين البرابرة ، وذلك أن القانون السَّالِيَّ وقانون البُورْغُون(٣) لم يَمْنَحا البناتِ ، قَطُّ ، حَقَّ ميراثٍ فى الأرض مع إخوتهنَّ ، فلا تكون لهنَّ وِراثةُ التاج أيضاً ، وعلى العكس قَضَى قانون القِزِيغُوت(٤) بأن يكون للبنات(٥)

---

(١) دوكانج ، بيتو ، إلخ . — (٢) فصل ٦٢ — (٣) باب ١ : ٣ ، باب ٤ : ١ ، باب ٥١ — (٤) جزء ٤ ، باب ٢ : ١ — (٥) قال تاسيت (De moribus Germ. ، فصل ٢٢) : كان لدى الجرمان عادات عامة ، وكانت لهم عادات خاصة أيضاً .

وِراثةٌ فى الأَرَضين مع إخوتهن ، فجُعِل النساء صالحاتٍ لوراثة التاج ، فحُكْمُ القانون المدنىِّ لدى هذه الشعوب عَدَا على حكم[1] القانون السياسىّ .

ولم تكن هذه هى الحال الوحيدة التى يُذْعِن القانون السياسىُّ فيها للقانون المدنىِّ لدى الفَرَنج ، فكان القانون السَّالِىُّ يَنُصُّ على تساوى الإخوة فى وِراثة الأرض ، وكان هذا حُكْمَ القانون البورغونىِّ أيضاً ، وكذلك كان جميع الإخوة يرِثُون التاجَ فى مملكة الفَرَنج ومملكة البُورْغُون ، وذلك مع شىء من العُنْف والقتل والغصب لدى البُورْغُون .

الفصل الثالث والعشرون

شعورُ ملوكِ الفَرَنج الطويلةُ

ليس لدى الشعوب التى لا تَزْرَع الأرَضين فكرةٌ حتى عن الترف ، ولْيُرَ فى تاسيتَ ما كان عند الشعوب الجِرْمانية من بساطة عجيبة ، وما كانت الفنون لتَعْمل فى زينتهم مطلقاً ، ففى الطبيعة كانوا يَجِدونها ، وإذا ما وَجَب على أُسْرَة رئيسهم أن تُمَازَ بإشارةٍ كان عليهم أن يبحثوا عنها فى الطبيعة نفسها ، فقد كانت شُعُورُ ملوك الفَرَنج والبُورْغُون والقِز يغوت الطويلةُ إكليلاً لها .

---

(١) انتقل التاج لدى الأستروغوت مرتين من الإناث إلى الذكور ، مرة من قبل أمالازونته فى شخص أتالاريك ، ومرة من قبل أمالافريد فى شخص تيودات ، وفى بلدهم فقط كان النساء لا يستطعن الحكم بأنفسهن ، فقد ملكت أمالازونته بعد موت أتالاريك ، وملكت حتى بعد انتخاب تيودات ومعه ، انظر إلى رسائل أمالازونته وتيودات فى كاسيودور ، باب ١٠ .

الفصل الرابع والعشرون

زواج ملوك الفرنج

قلت فيما تقدم إن الزواجات عند الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقاً كانت أقلّ ثباتاً وإنه يُتزوَّج فيها نساء كثير عادةً ، ومن قول تاسيت : «كان الجِرْمان ، من جميع البرابرة تقريباً ، يقتصرونَ وحدَهم[1] على امرأة واحدة ، وذلك عدا[2] بضعةِ أشخاصٍ كانوا يَحُوزُون عِدَّةَ نساء عن شَرَفٍ ، لا عن خلاعة» .

وهذا يوضح كيف أن ملوك الجيل الأول كانوا ذوى نساء كثير ، وكانت هذه الزواجات أقلَّ دلالةً على الشَّبَق مما على الرِّياسة ، وكان مِنْ جَرْحهم في موضعٍ حَسَّاس أن يُحْرَموا مثلَ هذا الامتياز[3] ، وهذا يوضح كون الرعايا لم يقتدوا بالملوك في ذلك .

الفصل الخامس والعِشرُون

شِلْدِريك

قال تاسيت : «كانت الزواجات لدى الجِرْمان أمراً صارما[4] ، ولم تكن معايبُها مَهْزأةً ، ولم يُدْعَ الدَّعَرُ ، أو التَّدَعُّر ، عادةً أو طريقةً للحياة ، فالأمثلةُ على نقض

---

(١) Prope soli barbarorum singulis uxoribus contenti sunt. De moribus Germ., فصل ١٨ .

(٢) Exceptis admodum paucis qui, non libidine, sed ob. nobilitatem, plurimis nuptiis ambiuntur. المصدر نفسه .

(٣) انظر إلى تاريخ فريديغير عن سنة ٦٢٨ .

(٤) Severa matrimonia ... nemo illic vitia ridet; nec corrumpere et corrumpi saeculum vocatur. De moribus Germ. فصل ١٩ .

العهد الزوجيّ قليلةٌ[١] في أمةٍ كبيرة كتلك الأمة » .

وهذا يُفَسِّر طَرْدَ شِلْدِريك ، فقد صَدَم الأخلاقَ الصارمةَ التي لم يَمُرَّ على الفتح من الزمن ما تُغَيِّر فيه .

الفصل السادس والعشرون

رَشَدُ ملوك الفَرَنج

لا أرضَ تماماً للشعوب البربرية التي لا تفْلَح أطياناً ، وهي يُحْكَم فيها ، كما قلنا ، وَفْقَ حقوق الأمم أكثرَ مما يُحْكَم وَفْق الحقوق المدنية ، ولذا تكون مسلَّحةً على الدوام تقريباً ، ومن قول تاسيت أيضاً : « كان الجِرْمان[٢] لا يقومون بأيِّ عمل عامٍّ أو خاصٍّ من غير أن يكونوا مسلَّحين ، وكانوا إذا ما أَعْطَوْا رأياً[٣] فعلوا ذلك بإشارةٍ من أسلحتهم ، وكانوا إذا ما غَدَوْا قادرين[٤] على حملها قُدِّموا إلى المجلس ووُضِع مِزْراقٌ[٥] في أيديهم ، وهنالك يَخْرجون من

---

(١) المصدر نفسه . Paucissima in tam numerosa gente adulteria.

(٢) Nihil neque publicae, neque privatae rei, nisi armati agunt.
تاسيت De moribus Germ. ، فصل ١٣ .

(٣) Si displicuit sententia, aspernantur; sin placuit, frameas concutiunt.
المصدر نفسه ، فصل ١١ .

(٤) Sed arma sumere non ante cuiquam moris quam civitas suffecturum probaverti المصدر نفسه ، فصل ١٣ .

(٥) Tum in ipso concilio, vel principum aliquis, vel pater, vel propinquus, scuto frameaque juvenem ornant.

دَوْر الصِّبا[١] ، ويصبحون قِسْماً من الجمهورية ، بعد أن كانوا قسماً من الأُسْرة .

وكان ملك الأستروغوت يقول[٢] : « تكفُّ النُّسُور عن تقديم غِذاء إلى صِغارها فَوْرَ تكوُّن ريشها ومخالبها ، وذلك لِمَا تصبح به غيرَ محتاجةٍ إلى مساعدة غيرها إذا ما ذهبت لتبحث عن فريسةٍ لها ، ومن غير المناسب أن يُحْسَب شبابنا الذين هم فى جيوشنا من ضَعْفِ السِّنّ ما لا يَقْدِرون معه على إدارة أموالهم وتنظيم سَيْر حياتهم ، فالفضيلةُ هى التى تَصْنَع الأكثريةَ لدى القُوط » .

وكان شِلْدبِرْتُ الثانى فى الخامسةَ عشرةَ من سِنِيه[٣] حينما أعلن عمُّه غُونتران رُشْدَه وقدرتَه على الحُكْم بنفسه[٤] .

وفى قانون الرِّيبَاويين تُرَى سنُّ الخامسةَ عشرةَ سنةً هذه سِنَّ صلاحٍ لحمل السلاح وسنَّ رشَدٍ للسَّيْر معاً ، ومما جاء فى هذا القانون[٥] : « إذا مات ريباوىٌّ أو قُتِل وتَرَكَ ابناً لم يُمْكِن هذا الابنَ أن يكون مدعياً أو مدعًى عليه قبل أن يُتِمَّ الخامسَ عشرَ من عمره ، وحينئذٍ يُجيب بنفسه أو يختارُ مدافعاً » ، وكان

---

(١) Haec apud illos toga, hic primus juventae honos; ante hoc domus pars videntur, mox reipublicae.

(٢) تيودوريك ، فى كاسيودور ، باب ١ ، رسالة ٣٨ .

(٣) لم يكد يبلغ الخامسة من سنيه عند ما خلف أباه سنة ٥٧٥ ، أى كان فى الخامس من عمره ، كما قال غريغوار التورى ، باب ٥ ، فصل ١ ، وقد أعلن غونتران رشده سنة ٥٨٥ ، فكان فى الخامسة عشرة من سنيه إذن .

(٤) غريغوار التورى ، ٧ : ٣٣ ، وذلك أن غونتران أعلن رشد ابن أخيه شلدبرت الذى كان ملكاً ، جاعلا منه وارثاً له أيضاً ، انظر إلى الفصل الثامن والعشرين الآتى .

(٥) ٨١ .

لا بُدَّ من أن تكون الروح قد بلغت فى هذه السِّنِّ من التكوين ما تستطيع معه الدفاعَ فى قضاء، وأن يكون الجسمُ قد بَلَغ فيها من التكوين ما يستطيع معه الدفاعَ فى صِراع ، وكانت سِنُّ الرُّشد خمسَ عشرةَ سنة لدى البُورْغون[١] الذين كانت عندهم عادةُ الصراع فى الدعاوَى القضائية أيضاً .

ويَرْوِى لنا أغاثْياسُ أن أسلحة الفَرَنج كانت خفيفةً ، ويُمْكِنهم أن يكونوا راشدين ، إذَنْ ، فى الخامسةَ عشرةَ من سِنِيهم ، ثم صارت الأسلحة ثقيلةً ، وكانت كثيرةَ الثِّقَل من عهد شارلمان كما يَظْهَر هذا من مراسيم ملوكنا القديمة ومن قِصَصنا ، ومَنْ كانت لديهم إقطاعاتٌ[٢] ، وكان عليهم أن يقوموا بخدمةٍ عسكريةٍ لهذا السبب ، لم يصبحوا راشدين قبل بلوغهم الحادى والعشرين من أعمارهم[٣] .

الفصل السابع والعشرون

مواصلةُ الموضوع نفسه

رُئِيَ أن الجِرْمان كانوا لا يذهبون إلى المجلس مطلقاً قبل سِنِّ الرُّشد ، وكان الواحدُ يُعَدُّ قبل الرُّشد قسماً من الأُسْرَة ، لا من الجمهورية ، وقد أدى هذا إلى عدم المناداة بأولاد ملك أورْليان وفاتح بُورْغُونية ، كلُودُومير ، ملوكاً مطلقاً ، وذلك لأنه لم يمكنهم فى سِنِّ الطفولة التى كانوا فيها أن يُقَدَّموا إلى المجلس ، ولَمَّا يكونوا

(١) باب ٨٧ .

(٢) لم يحدث تغيير حول ذلك من أجل العوام .

(٣) لم يصبح سان لويس راشداً فى غير هذه السن ، وقد وقع تغيير هذا بمرسوم لشارل الخامس صدر سنة ١٣٧٤ .

ملوكا ، ولكنه كان لا بُدَّ من أن يَصِيرُوا كذلك عند ما يصبحون قادرين على حمل السلاح ، وقد كانت جدتهم كلُوتيلْد تقوم بالحكم فى الدولة[١] فى أثناء ذلك ، ويَذْبحُهم عَمَّاهم كلوتير وشِلْدِبِرت ، ويقتسمان مملكتهم ، فيكون هذا المثال سبباً فى المناداة بالأمراء القاصرين ملوكاً عند موت آبائهم .

وهكذا أنقَذ الدوكُ غُونْدُوڤَالْدُ شِلْدِبرتَ الثانىَ من قسوة شِلْپِرِيك إذْ نادَى به ملكاً[٢] فى الخامسة من سِنِيه .

بَيْدَ أن روح الشعب الأولى هى التى اتبِعَت فى هذا التغييرِ نفسِه ، فلا تَسِيرُ الأحكامُ حتى باسم الملوك القاصرين ، وكذلك كان يوجد عند الفَرَنج إدارةٌ مضاعفة ، فتُعْنَى إحداها بالملك القاصر وتُعْنَى الأخرى بالمملكة ، وكان يوجد فى الإقطاعات فرقٌ بين الوصاية والنظارة .

الفصل الثامن والعشرون

التَّبَنِّى عند الجِرْمان

وكما أن القاصر يصبح راشداً عند الجِرْمان بتناوله السلاح يُتَبَنَّى بالرمز ذاته ، وهكذا قال غُونْتران لابن أخيه شِلْدِبِرْت حينما أراد إعلان رشده وتَبَنِّيَه : «أَضَع هذا المِزْراق[٣] فى يديك كعلامةٍ على أنى أَعطيتك مملكتى » ، ويلتفت إلى

(١) يظهر من غريغوار التورى [باب ٣] أنها اختارت رجلين من بورغونية ، التى كانت من فتح كلودومير ، لتربيتهم فى أثناء حصار تور التى كانت من مملكة كلودومير أيضاً .

(٢) غريغوار التورى ، باب ٥ ، فصل ١ Vix lustro aetatis uno jam peracto qui die dominicae natalis, regnare cœpit.

(٣) انظر إلى غريغوار التورى ، باب ٧ ، فصل ٢٣ .

المجلس قائلاً : « وأنتم ترَوْن أن ابنى شِلْدِبرْت صار رجلاً ، فأطيعوه » ، وأراد ملكُ الأُسْترُوغوتَ ، تِيُودُورِيكُ ، أن يَتَبَنَّى ملكَ الهِيرُول ، فكتب يقول له[1] : « إن من الأمور الجميلة بيننا أن يُمْكن التَّبَنِّى بالسلاح ، وذلك لأن الرجال الشجعان وحدَهم هم الذين يستحقون أن يكونوا أبناءً لنا ، ويوجد فى هذا الفعل من القوة ما يُفَضِّل الذى يكون موضوعَه ، دائماً ، أن يموت على أن يَحْتَمِل ما هو مُخْزٍ ، وهكذا ، فإننا نَتَبَنَّاكم بهذه التُّرُوس وهذه السيوف وهذه الخيول التى نرسلها إليكم عن اتباعٍ لعادة الأقوام وعن كونكم من الرجال » .

الفصل التاسع والعشرون
روحُ ملوك الفرَنج السَّفاحَة

لم يكن كلُوفِيسُ الأميرَ الفرنجىَّ الوحيدَ الذى قام بحَمَلاتٍ فى بلاد الغول ، فقد أتى كثيرٌ من أقربائه بقبائلَ خاصةٍ إلى هنالك ، وبما أنه نال انتصاراتٍ عظيمةً ومَنَح من اتبعوه ممتلكاتٍ كبيرةً فقد أُهْرِع الفرَنجُ إليه من جميع القبائل ، ووَجَد الرؤساء الآخرون أنفسهم من الضعف مالم يقاوموه معه ، وقد بدَا له إبادةُ جميع آله[2] ، فوُفِّقَ لذلك ، وذلك ، عن خوفِ اتخاذِ الفرنجِ رئيساً آخرَ لهم كما قال غريغوار التُّورِىُّ[3] ، وقد سلك أولاده وخلفاؤه هذه الطريق ما استطاعوا إليها سبيلاً ، فرُئِى ، بلا انقطاع ، ائتمارُ كلٍّ من الأخ والعمِّ وابنِ الأخ ، ماذا أقول ، والابنِ والأبِ بجميع

(١) فى كاسيودور ، باب ٤ ، رسالة ٢ .
(٢) غريغوار التورى ، باب ٢ .
(٣) المصدر نفسه .

آله ، وكان القانون يَفْصِل بين المملكة دائمًا ، وكان يَهْدِف الخوفُ والطموحُ والجَوْرُ إلى وَصْل ما بينها .

الفصل الثلاثون

مجالس الأمة عند الفرنج

قلنا فيما تقدم إن الشعوب التى لا تَزْرع الأَرَضين تتمتع بحرِّية عظيمة ، وكانت هذه هى حالَ الجِرْمان ، ويقول تاسِيت إنهم كانوا لا يَمْنَحون ملوكَهم أو رؤساءهم غيرَ سلطة معتدلة إلى الغاية[١] ، ويقول قيصر[٢] إنه كان لا يوجد عندهم حاكمٌ عامٌّ فى أيام السِّلْم فكان الأمراء يقيمون العدلَ فى كلِّ قرية بين أتباعهم ، وكذلك لم يكن للفرَنج فى جِرْمانية مَلِكٌ قَطُّ ، وذلك كما أجاد غريغوار التورىّ[٣] فى إثباته .

وقال تاسيت[٤] : « إن الأمراء يتشاورون حَوْل الأمور الصغيرة ، وإن جميع القوم يتشاورون حَوْل الأمور الكبيرة ، وذلك مع رَفْع المسائل، التى يُحيطُ الشعب بها علماً ، إلى الأمير » ، وقد دامت هذه العادة بعد الفتح ، كما يُرَى ذلك[٥] فى جميع الآثار .

---

(١) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere, neque vincire, neque verberare, etc. De moribus Germ. فصل ٧

(٢) In pace nullus est communis magistratus, sed principes regionum atque pagorum inter suos jus dicunt. De bello gall. باب ٦ ، فصل ٢٢

(٣) باب ٢

(٤) De minoribus principes consultant, de majoribus omnes; ita tamen ut ea quorum penes plebem arbitrium est, apud principes quoque pertractentur. De moribus germ. فصل ١١

(٥) Lex consensu populi fit et constitutione regis. مراسيم شارل الأصلع ، سنة ٨٦٤ ، مادة ٦ .

ورَوَى تاسيتُ[١] إمكانَ عَرْض الجنايات الكبرى أمام المجلس ، ومثلُ هـذا ما وَقَع بعد الفتح ، فكان يُحْكَمَ فى أكابر القسَّالَات أمامه .

الفصل الحادى والثلاثون

سلطان الإكليروس فى الجيل الأول

للكُهَّان لدى الشعوب البربرية سلطانٌ لِمَا يكون لهم من القدرة ما يأخذونه من الدِّين ومن القدرة ما تَمْنَحه الخرافة عند مثل هذه الشعوب ، وكذلك فإننا نرى الكُهَّانَ ، على رواية تاسيت ، محلَّ اعتمادٍ عظيمٍ لدى الجِرْمان أصحاباً للضابطة[٢] فى مجلس الشعب ، ولم يكن ليُسْمَح لغيرهم[٣] بالعِقاب والتقييد والضرب ، وما كانوا يأتونه كان يُعَدُّ أثَرَ وَحْيٍ من الآلهة الماثلةِ دائماً لِمَن يحاربون ، لا نتيجةَ أمر الأمير ولا فرضاً لجزاء .

ولا تَعْجَبَنَّ إذا ما رأيت الأساقفة منذ بدء الجيل الأول حَكَمَ[٤] أحكامٍ ، ظاهرين فى مجالس الأمة، بالغى النفوذ فى خِطط الملوك ، مُنْعَمًا عليهم بأموالٍ كثيرة .

---

(١) Licet apud concilium accusare et discrimem capitis intendere. De moribus Germ. فصل ١٢

(٢) Silentium per sacerdotes, quibus et coercendi jus est, imperatur. De moribus Germ. فصل ١١

(٣) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere, neque vincire, neque verberare, nisi sacerdotibus est permissum; non quasi in pœnam, nec ducis jussu, sed velut Deo imperante, quem adesse bellatoribus credunt. المصدر نفسه ، فصل ٧ —

(٤) انظر إلى نظام كلوتير لسنة ٥٦٠ ، مادة ٦ .

الباب التاسع عشر

صلة القوانين بالمبادئ التي تتألف منها الروح العامة والطبائع والأوضاع في الأمة

الفصل الأول

موضوع هذا الباب

هذا الموضوع واسع المدى، وأراني في طائفة من الأفكار التي ترد خاطري أكثر التفاتاً إلى نظام الأمور مما إلى الأمور نفسها، فيجب أن أصدّ ذات اليمين وذات الشمال فأشقّ وأمرّ.

الفصل الثاني

مقدار ما يجب من إعداد النفوس لوضع أحسن القوانين

لم يبدُ شيء أثقل على الجرمان[1] من محكمة فارُوس، وقد ظهرت المحكمة التي أنشأها جوستينيان[2] عند اللازِ لمحاكمة قاتل ملكهم أمراً فظيعاً جافياً في نظرهم، وقد أنحى مِهرْدادُ[3] باللائمة على الرومان لكثرة ما في عدلهم من الشكليّات[4] على

(١) كانوا يقطعون لسان المحامين ويقولون: «عادت الحية لا تفح»، تاسيت.

(٢) أغاتياس، باب ٤.

(٣) جوستينيان، باب ٣٨.

(٤) Calumnias litium المصدر نفسه.

الخصوص ، ولم يُطِق القرطانيون هذا الملكَ الذى نُشِّئَ فى رومة فكان لطيفاً سهلَ المقابلة تِجاهَ جميع الناس ، حتى إن الحرية بدت أمراً لا يطاق لدى شعوبٍ لم تتعوَّد أن تتمتع بها ، وذلك كالهواء النقىّ الذى يَضُرُّ ، أحياناً ، مَنْ يعيشون فى البلدان ذاتِ المَنَاقع .

وكان فى الْـپيغُو رجلٌ من البندقية اسمه بالْبِى ، فأُدخل على الملك ، فلما عَلِم هذا أنه لم يكن فى البندقية ملكٌ قَطُّ قهقه كثيراً وأُصيب بسُعَال ولم يَسْتَطع أن يكلِّم حاشيتَه[1] إلاَّ بمشقة ، فمن هو المشترع الذى يستطيع أن يقترح على مثل هذه الشعوب إقامةَ حكومةٍ شعبية ؟

الفصل الثالث

الطغيان

للطغيان نوعان : حقيقىٌّ ، ويقوم على عنف الحكومة ، ونوعٌ قائم على الرأى فيُشْعَر به عند ما يقوم الحاكمون بأمورٍ تؤذى طراز تفكير الشعب .

ورَوَى دِيُونُ أن أغسطسَ أراد أن يُسَمَّى رُومُولُوسَ ، فلما عَلِم أغسطسُ أن الشعب خَشِىَ أن ينادِىَ بنفسه ملِكاً عَدَل عن مَقْصِده ، وكان أوائل الرومان لا يريدون الملوك مطلقاً ، وذلك لأنهم كانوا لا يُطِيقُون سلطانهم ، وكان رومان ذلك الحين لا يريدون الملوك مطلقاً لكيلا يتأذَّوْا بأوضاعهم ، وذلك لأن قيصرَ ورجالَ الحكومة الثلاثية وأغسطسَ ، وإن كانوا ملوكاً حقيقيين ، حافظوا على جميع مظهر المساواة ، وكانت حياتهم الخاصة على شىءٍ من مناقضة أُبهة ملوك ذلك الزمن ،

(١) وصف بالبى الپيغو فى سنة ١٥٩٦ ، مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند ، جزء ٣ ، قسم ١ ، صفحة ٣٣ .

والرومانُ ، إذْ لم يريدوا أن يكون لهم ملك ، دَلَّ أمرُهم هذا على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظَ بأوضاعهم ، لا انتحالَ أوضاع شعوب إفْريقية والشرق .

أَجَلْ ، يَرْوِى دِيُونُ[1] لنا أن الشعب الرومانىَّ كان ساخطاً على أغسطس لأنه وَضَعَ بعض القوانين القاسية ، غير أن الاستياء قد انقطع عند ما أعاد الممثلَ الهزلىَّ پيلادَ الذى كانت العُصَبُ قد طردته من المدينة ، فشعبٌ مثلُ هذا كان يَشْعُر بشدة الطغيان عند ما طُرِد مُهَرِّجٌ أكثرَ مما كان يَشْعُر عند ما نُزِعت منه جميع قوانينه .

الفصل الرابع

ما هى الروح العامة

تسيطر على الناس أشياءُ كثيرةٌ : الإقليمُ والدِّين والقوانين ومبادئُ الحكومة وأمثالُ الأمور الماضية والعاداتُ والأطوارُ ، فيتألف من ذلك روحٌ عامة تنشأ عنه .

وعلى قَدَرِ ما تؤثِّر إحدى هذه العلل تأثيراً أقوى من غيرها تُذْعن لها الأخرى ، ويسيطر الإقليم والطبيعة وحدَهما ، تقريباً ، على الهَمَج ، وتسيطر الأوضاع على الصينيين ، وتُرْهِق القوانينُ اليابانَ ، وقديماً كانت العاداتُ ناظمةً فى إسپارطة ، وكذلك العاداتُ القديمة كانت ، مع مبادىء الحكومة ، ناظمةً فى رومه .

---

(١) باب ٥٤ ، فصل ١٧ ، صفحة ٥٣٢ .

الفصل الخامس

كيف يجب أن يُعْنَى بعدم تغيير الروح العامة لدى الأمة

إذا وُجِدَت فى العالم أمةٌ ذاتُ مزاجٍ أنيس وصدقِ طويةٍ وبهجةٍ فى الحياة وذوقٍ وسهولةٍ فى نقل الأفكار ، إذا وُجِدَت أمةٌ نشيطةٌ لطيفةٌ داعبةٌ ، مجازفةٌ أحياناً ، مِذْياعٌ غالباً ، إذا وُجِدَ عند هذه الأمة مع هذا جُودٌ وشجاعةٌ وسلامةُ قلبٍ وشىء من الشرف ، وَجَبَ ألاَّ يحاوَل بالقوانين إزعاجُ أطوارها مطلقاً لكيلا تُزْعَج فضائلُها أبداً ، وإذا كانت السجيةُ طيِّبَةً على العموم فما أهمية ما يُوجَد فيها من بعض المعايب ؟

أَجَلْ ، يُمكِن أن يُرْدَع النساء فيها ، وأن يُوضَع فيها من القوانين ما تُصْلَح به عاداتُهن ويُحَدَّد به ترفهن ، ولكن مَنْ ذا الذى يَعْلَمَ أنه لا يُفْقَد بذلك ذوقٌ يكون مصدرَ ثَرَاءٍ للأمة وأُنسٌ يَجْذِب الأجانبَ إليها ؟

فعلى المشترع أن يَتْبَع روحَ الأمة إذا لم تناقِض مبادئ الحكومة ، وذلك للأننا لا نَصْنَع ما هو أصلحُ مما نَصْنَع عن رِضاً مُتَّبِعين ذكاءنا الطبيعىَّ .

وإذاما مُنِحَتْ أمةٌ مَرِحةٌ بطبيعتها روحَ التحذلق لم تَكْسِب الدولة من هذا شيئاً داخلاً ولا خارجاً ، فدَعُوها تَصْنَع الأمورَ الطائشةَ بجِدٍّ وأمورَ الجِدِّ بفَرَح .

الفصل السادس

ليس من الواجب إصلاحُ كلِّ شيء

لِنُتْرَكْ على ما نحن عليه ، هذا ما كان يقوله شريفٌ من أمةٍ تشابه كثيراً تلك الأمةَ التى أعطينا فكرةً عنها ، فالطبيعةُ تُصْلِح كلَّ شيء ، والطبيعةُ منحتنا بريقاً قادراً على الأذى ، أهلاً لأن نَفْقِد به كلَّ اعتبار ، وقد أُصلح هذا البريقُ نفسُه بما ينْعِم به علينا من الأُنس ، وذلك بما يُوحِي به إلينا من هَوَى العالمَ ، من ميلٍ إلى معاشرة النساء على الخصوص .

ولِنُتْرَكْ على ما نحن عليه ، فصفاتُنا المخالفةُ للرصانة والموصولةُ بخُبْثنا القليل تَجْعَل القوانينَ التى تُزْعِج مزاجَ الأُنس بيننا غيرَ مناسبةٍ مطلقاً .

الفصل السابع

الأَثَنيُّون والإسپارطيون

ويستمرُّ ذلك الشريف على قوله إن الأَثَنيين كانوا شعباً يشابه شعبَنا بعض الشَّبَه ، فقد كان يَمْزُج المَرَحَ بالأمور ، وكان يَرُوقه سَهْمٌ من المُزَاح على المِنْبر كما على المَسْرح ، وكان هذا الجَذَلُ الذى يَمْزُج به النصائح يتجلَّى فى تنفيذها أيضاً ، وكان طَبْعُ الإسپارطيين رزيناً رصيناً جافياً صامتاً ، فما كان لِيُنْتَفَع بأَثَنِيٍّ يُسْأَم أكثرَ مما بإسپارطيٍّ يُسَلِّى .

الفصل الثامن

نتائج المزاج الاجتماعي

وكلما اتصل بعضُ الشعوب ببعضٍ سَهُلَ عليها أن تغيِّر أطوارها ، وذلك لأن كلَّ واحد منها يكون مَنْظراً للأخرى ، فتُرَى غرائبُ الأطوار أحسنَ من قبل ، والإقليمُ الذى يَجْعَل الأمة محبةً للاتصال يجعلها محبةً للتغيير أيضاً ، والإقليمُ الذى يجعلُ الأمة محبةً للتغيير يوجب أن تجعل لنفسها ذوقاً .

ومجتمعُ النساء يُفْسِدُ الطبائع ويُكَوِّن الذوق ، وتوجب الُحلِيَّ رغبةُ الإنسان أن يرُوق أكثر مما يَرُوقُ غيرُه ، وتوجب الأزياءَ رغبةُ الإنسان أن يَرُوق أكثر مما يَرُوقُ نفسَه ، والأزياء أمرٌ مهمٌّ ، فالإنسانُ يَزيدُ فنونَ عِشْرته[1] بنسبة ما يجعل نفسَه مستهترةً .

الفصل التاسع

زهو الأمم وكبرياؤها

الزهو نابضٌ صالح للحكومة كما أن الكبرياءَ نابضٌ خَطِرٌ لها ، وليس علينا إلاَّ أن نَتَمثَّل من ناحية ما ينشأ عن الزهو من المحاسن التى لا يُحْصيها عَدٌّ لنُبْصر الكمالىَّ والصِّناعة والفنون والأزياء واللطف والذوق ، وأن نتمثَّل من ناحيةٍ أخرى ما ينشأ عن كبرياء بعض الأمم من المساوئ لنُبْصِر الكسل والفقر وإهمالَ كلِّ شىء

(١) انظر إلى قصة النحل .

وخرابَ الأمم التى أوقعتها المصادفة بين أيديها حتى خرابَ مالَها ، والكسلُ[1] نتيجةُ الكبرياء ، والعملُ نتيجة الزهو ، وتَحْمِلِ الإسپانىَّ كبرياؤُه على عدم العمل ، ويَحْمِلِ الفرنسىَّ زهوُه على إتقان العمل خيراً من غيره .

وكلُّ أمةٍ مِكْسالٍ مختالةٌ ، وذلك لأن من لا يَعْمَلون يَعُدُّون أنفسهم سادةَ من يَعْمَلون .

وابحثوا فى جميع الأمم لتَرَوْا أن الخُيَلاَء والزهو والكسل أمورٌ تَسِيرُ فى مُعْظمها على قَدَمٍ واحدة .

وشعوبُ أَشِيَ[2] مختالةٌ كَسْلَى ، ومَنْ لم يكن ذا عبيدٍ فيها استأجر واحداً منهم ، ولو من أَجْل السَّيْر مئة خُطوة وحَمْل بِنْتَىْ أُرُزّ ، فهم يَعُدُّون حَمْلَهما بأنفسهم من العار .

وفى الأرض أماكنُ كثيرةٌ تُتْرَكُ الأظافرُ فيها تنمو للدلالة على عدم العمل مطلقاً .

ويعتقد نساء الهند[3] أن من العار عليهنّ تعلُّمَ القراءة ، فهنّ يَقُلْن إن هذا من شأن الإماء اللائى يرَتِّلْن الأناشيدَ فى المعابد ، والنساء فى طائفةٍ لا يَغزِلن مطلقاً ، وهنَّ فى طائفةٍ أخرى لا يَصْنَعْنَ غيرَ سِلاَلٍ وحصائرَ ولا يَسْحَقْنَ حتى الأرُزَّ ، وهنَّ فى طوائفَ أخرى لا ينبغى لهن أنَ يذْهبن فى طلب الماء ، فقواعدُ الكبرياء

---

(١) تتصف الشعوب التى تتبع خان مالاكنبر وخانات كارنتاكا وكوروملدل بالكبرياء والكسل ، وهى تستنفد قليلا ، وذلك لأنها بائسة بدلاً من أن يعنى ، ويتمتع ، المغول وشعوب الهندوستان برغد العيش كالأوربيين ، « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ ، صفحة ٥٤ .

(٢) انظر إلى دانپير ، جزء ٣ .

(٣) رسائل العبرة ، المجموعة الثانية عشرة ، صفحة ٨٠ .

قد رسخت هنالك وحملتهن على اتباعها ، وليس من الضرورى أن يقال إن للصفات الخُلُقية نتائجَ مختلفةً على حسب اتحادها بصفات أخرى، وهكذا أسفرَ اتحاد الكبرياء بالطموح الواسع و بعظمة الأفكار ، إلخ . ، لدى الرومان عن النتائج التى تُعْرَف .

الفصل العاشر

أخلاقُ الإسپان وأخلاقُ الصينيين

أخلاقُ الشعوب المختلفةُ ممزوجةٌ بالفضائل والمعايب والخِلال الحميدة والصفات الرديئة ، وأطيبُ الاختلاطات هو ما ينشأ عنه أعظمُ المحاسن ، وهو ما لا يُرْتاب منه فى الغالب ، ومن الاختلاطات ما ينشأ عنه أعظمُ المساوئ ، وهو ما لا يُرْتاب منه أيضاً .

وكان صِدْقُ الإسپان مشهوراً فى كلِّ حين ، و يحدِّثنا جُوسْتَان[1] عن أمانتهم فى حفظ الودائع ، وهم كثيراً ما يعانون الموت محافَظَةً على خفائها ، واليومَ لا يزالون يتصفون بهذه الأمانة اتصافَهم بها فيما مضى ، وتُودِع جميعُ الأمم التى تتاجر فى قادِسَ مالَها عند الإسپان ، وهى لم تَنْدَم على هذا قَطُّ ، غير أنه ينشأ عن هذه الصفة الرائعة الموصولة بكسلهم مزيجٌ تنشأ عنه نتائجُ ضارّةٌ بهم ، وذلك أن شعوب أوربة تأتى كلَّ مساومةٍ حَوْل مملكتهم على مرأى منهم .

و يتكون من أخلاق الصينيين مزِيجٌ آخرُ مناقضٌ لأخلاق الإسپان ، وذلك أن حياتهم الوقتية[2] تؤدى إلى اتصافهم بنشاط عجيب وميلٍ إلى الكسب كثيرٍ

(١) باب ٤٤ ، فصل ٢ — (٢) بفعل طبيعة الإقليم والأرض .

لا يمكن أيةَ أمة أن تعتمد معهما عليهم(١) ، فعدمُ الأمانة المعروفُ هذا أوجب حفظَ تجارة اليابان لهم ، ولم يجرُؤ تاجرٌ أوربيٌّ أن يتعاطاها باسمهم ، مهما كان من سهولة الإقدام عليها بسبب ولاياتهم الشمالية البحرية .

الفصل الحادي عشر
تأمُّل

لم أقلْ هذا ، قطُّ ، تقليلاً للمسافة العظيمة بين المعايب والفضائل ، معاذَ الله ! وإنما أردت ، فقط ، أن أبيِّن أن جميع المعايب الخُلُقية ليست معايبَ سياسيةً ، وهذا ما لا ينبغي أن يجهَله ، مُطْلقاً ، أولئك الذين يضَعُون قوانينَ تؤذى الروح العامة .

الفصل الثاني عشر
الأوضاعُ والطبائعُ فى الدولة المستبدة

من المبادئ المهمة أنه لا ينبغى تغييرُ العادات والأوضاع فى الدولة المستبدة مطلقاً ، ولا شيء تَعقُبه ثورةٌ بأسرعَ من هذا ، وذلك أنه لا يوجد فى هذه الدول قوانينُ مطلقاً ، بل عاداتٌ وأوضاعٌ ، فإذا ما قَلَبْتموهما قَلَبتمُ كلَّ شيء .

والقوانينُ تُسَنُّ والعاداتُ تُلَقَّنُ ، وهذه أكثرُ اتباعاً للروح العامة ، وتلك

---

(١) الأب دوهالد ، جزء ٢ .

أكثرُ اتباعاً لنظامٍ خاصٍ ، والواقعُ أن قَلْبَ الروح العامة هو من الخَطَر كتغيير نظامٍ خاصٍ ، بل هو أكثرُ .

ويكون الناسُ فى البلدان التى يمارِس فيها كلٌّ عالٍ أو سافلٍ سلطةً مُرَادية أو يعانيها أقلَّ تواصلًا مما فى البلدان التى تسودها الحرية فى جميع الأحوال ، ففيها تكون العادات والأوضاع أقلَّ تغيراً إذَنْ ، وتكون الأوضاعُ الأكثرُ ثباتاً أكثرَ تقريباً من القوانين ، وهكذا يجب على الأمير أو المشترع أن يكون فيها أقلَّ إيذاء للعادات والأوضاع مما فى أىِّ بلد آخرَ فى الدنيا .

والنساء هنالك حَبِيسات عادةً ، وليس لهن صوتٌ مطلقاً ، وأما فى البلدان الأخرى ، حيث يَعِشْنَ مع الرجال ، فإن ما يكون من ميلهن إلى أن يَرُقْن ومن رغبة المرء فى أن يَرُوقَهن يؤدى إلى تغيير الأوضاع دائماً ، ويَفْسُد الجنسان ويَفْقِد كل منهما صفاتِه المميِّزةَ الجوهرية ، ويسيطر المرادىُّ على ما كان مطلقاً وتتبدل الأوضاع كلَّ يوم .

الفصل الثالث عشر

الأوضاعُ عند الصينيين

ولكن زوال الأوضاع يتعذر فى الصين ، وفى مدارس الصين تُعَلَّم الأوضاع كما تُعَلَّم العادات فضلاً عن كون النساء يُفْصَلْن عن الرجال فصلاً مطلقاً ، ويُعْرَف الأديب[1] من سهولة الأسلوب الذى يَسْلُكه فى أداء الاحترام ، فإذا ما أُلقيت هذه

(١) هذا ما رواه الأب دوهالد .

الأمورُ كتعاليمَ من قِبَل جهابذةٍ متزنين مَرَّة استقرت كمبادئ خُلُقيةٍ هنالك ، وعادت لا تبديلَ لها .

الفصل الرابع عشر

ما هى الوسائلُ الطبيعية لتغيير عادات الأمة وأوضاعها

قلنا إن القوانين كانت نُظُماً خاصةً مُحْكَمَةً يَضَعُها المشترع ، وإن العادات والأوضاعَ كانت نُظُماً للأمة على العموم ، ومن ثَمَّ يُرَى أنه إذا أُريد تغييرُ العادات والأوضاع لم يَجِبْ تغييرُها بالقوانين لِمَا يَبْدُو هذا بالغَ الطغيان ، فالأصلحُ أن تُغَيَّر بعاداتٍ وأوضاعٍ أخرى .

وهكذا يجب على الأمير ، إذا أراد القيام بتغييراتٍ عظيمة فى أمته ، أن يُصْلِح بالقوانين ما هو مستقرٌّ بالقوانين ، وأن يُغَيِّر بالأوضاع ما هو مستقرٌّ بالأوضاع ، فمن السياسة السَّيئة جدًّا أن يُغَيَّر بالقوانين ما يجب أن يُغَيَّر بالأوضاع .

وكان من الطغيان ذلك القانونُ الذى يُكْرِه الروسَ على حَلْق لِحاهم وقصِّ ثيابهم ، وشِدَّةُ بطرس الأول الذى كان يَحْمل على قَصِّ ثياب من يَدْخلون المدنَ حتى الرُّكب ، ويوجد من الوسائل ما تُمْنَع به الجرائم ، وهى العقوبات ، ويوجد من الوسائل ما تُغَيَّر به الأوضاع ، وهى الأمثلة ، وما كان من تمدين هذه الأمة بسهولةٍ وسرعةٍ دَلَّ على ما كان يخامر هذا الأميرَ من رأيٍ سيّئ حَوْلَها وعلى أن هذه الشعوب ليست من الحيوانات كما كان يقول ، وكانت الوسائلُ العنيفة التى اتخذها غيرَ مُجْدية ، ومع ذلك كان يُمْكِنُه أن يَبْلُغ بالرِّفْق هدفَه .

وقد اختبر سهولةَ هذه التغييرات بنفسه ، وذلك أن النساء كُنَّ حبيساتٍ ، و إماءً من بعض الوجوه ، فدعاهنَّ إلى البَلاط ، وجعلهن يَلْبَسْن على الزِّيِّ الألمانىّ ، وأرسل إليهن نسائجَ ، وكان أولَ ما ذاقه هذا الجنسُ طرازٌ للحياة يُدَارِى ذوقَه وزهوَه وأهواءَه فجَعَل الرجالَ يَذُوقونه .

والذى جعل التغييرَ أكثرَ سهولةً هو أن عاداتِ ذلك الزمن كانت غريبةً عن الإقليم إذ جُلِبَتْ إليه باختلاط الأمم و بالفتوح ، ولما مَنَح بطرسُ الأول أمةً أوربية عاداتِ أوربةَ وأوضاعَها وَجَد من السهولة فى ذلك ما لم ينتظره ، فسلطانُ الإقليم هو أولُ السلاطين .

إذَنْ ، لم يكن محتاجاً إلى قوانينَ لتغيير عادات أمته وأوضاعها ، فقد كان يكفيه أن يُوحِيَ بعادات وأوضاع أخرى .

والشعوبُ كثيرةُ الارتباط فى عاداتها على العموم ، فنَزْعُ هذه العادات منها بعنفٍ يجعلها تَعِسة ، ولِذا لا يجوز تغييرها ، بل إغراؤها على تغييرها بنفسها .

وكلُّ عقوبة لا تنشأ عن الضرورة تكون جائرة ، وليس القانونُ من عمل السلطة الخالص ، وليست الأمورُ الخِلِّيَّةُ بطبيعتها من نابضه .

الفصل الخامس عشر

تأثيرُ الحكومة المنزلية فى الحكومة السياسية

ولا مِرَاءَ فى أن تغييرَ عادات النساء هذا يؤثِّر فى حكومة روسية كثيراً ، فكلُّ شيء متصلٌ إلى الغاية ، أى إن استبدادَ الأمير يقترن بعبودية النساء طبيعةً ، و إن حُريةَ النساء تقترن بروح النظام الملَكىِّ .

الفصل السادس عشر

كيف أن بعض المشترعين خَلطوا بين المبادئ التى تسيطر على الناس

العاداتُ والأوضاعُ مَرَاناتٌ لم تَضَعْها القوانين قَطُّ ، أو لم تَسْتَطع أن تَضَعَها ، أو لم تُرِدْ وضعَها .

ويوجد بين القوانين والعادات هذا الفرقُ القائلُ إن القوانين أكثرُ تنظيماً لأعمال المواطن وإن العاداتِ أكثرُ تنظيماً لأعمال الإنسان ، ويوجد بين العادات والأوضاع هذا الفرقُ القائلُ إن الأولى أكثرُ سيطرةً على السلوك الباطنى وإن الثانية أكثرُ سيطرةً على السلوك الخارجىّ .

وتختلط هذه الأمور[1] فى الدولة أحياناً ، ووضَع ليكُورْغ مجموعةً واحدة للقوانين والعادات والأوضاع ، ومثلُ هذا ما صَنَع مشترعو الصين .

ولا ينبغى أن يُحَار من خلط مشترعى إسپارطة والصين بعضَ القوانين والعادات والأوضاع ببعض ، وذلك لكون العاداتِ ممثِّلةً للقوانين ولكون الأوضاعِ ممثلةً للعادات .

وكان غَرَضُ مشترعى الصين الأساسىُّ هو أن يعيش شعبُهم هادئاً ، وقد أرادوا أن يَتَجمَّل الناسُ كثيراً وأن يَشْعُر كلٌّ واحد بأن عليه واجباتٍ كثيرةً تجاه الآخرين فى كلِّ حين ، وبأنه لا يوجد من الأهلين مَنْ لم يكن تابعاً لآخرَ منهم من بعض الوجوه ، ولِذا فإنهم مَنَحوا قواعدَ الأدب أبعدَ مَدًى .

(١) وضع موسى مجموعة واحدة للقوانين والدين ، وخلط الرومان الأولون قديم العادات بالقوانين .

وهكذا يُرَى أن أهل القرية[1] لدى شعوب الصين يُرَاعُون فيما بينهم من العوائد كما يراعِي ذلك أناسٌ من طبقةٍ أكثرَ رُقِيًّا ، أى يَتَّخذون وسيلةً صالحةً جدًّا للإيحاء بالحِلم ولإلقاء السَّلْم وحُسْن النظام بين الشعب ولانتزاع جميع العيوب التى تَصْدُر عن نَفْسٍ قاسية ، أَليس من الواقع أن التحرر من قواعد الأدب بحثٌ عن وسيلةٍ لإبداء الإنسان معايبَه على مَهْل ؟

والأدبُ من هذه الناحية أفضلُ من الكِياسة ، فالكِياسةُ تدارِى معايبَ الآخرين ، والأدبُ يَحُولُ دون إظهار معايبنا ، والأدبُ حاجزٌ يَضَعُه الناس فيما بينهم ليَقُوا أنفسَهم من الفساد .

ولم يتخذ لِيكُورْغُ ، الذى كانت نُظُمه شديدةً ، الأدبَ هدفاً عندما أَبْدَع الأوضاع ، بل وَضَع نُصْبَ عينه تلك الروحَ المِحْرابَ التى كان يريد الإنعامَ بها على شعبه ، وإذْ وُجِدَ بين الناس من يُصْلِحون أو يُصْلَحون دائماً ، ومن يُعَلِّمون ويتعلَّمون دائماً ، ومَنْ هم بُسَطاء وقُساةٌ على السواء ، فإن هؤلاء كانوا يمارسون من الفضائل فيما بينهم أكثرَ من الإكرام .

الفصل السابع عشر

مزية حكومة الصين الخاصة

وصَنَع مشترعو الصين أكثرَ من[2] ذلك ، فقد خَلَطوا بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع ، وقد صاغ الأخلاقَ كلَّ هذا ، وقد صاغَ الفضيلةَ كلُّ

(١) انظر إلى الأب دوهالد ، وصف الصين ، جزء ٢ .

(٢) انظر إلى الكتب الكلاسية التى أتحفنا الأب دوهالد بقطع نفيسة منها .

هذا ، وقد أسفرت التعاليمُ التى عُنِيَتْ بهذه الأمور الأربعة عما يُسَمَّى الطقوس ، وقد أفلحت الحكومة الصينية فى دقة ملاحظة هذه الطقوس ، وقَضَى الإنسانُ جميعَ شبابه فى تَعَلُّمها وقَضَى جميعَ حياته فى ممارستها ، وعَلَّمها الأدباء و بَشَّر بها الحُكَّامُ ، و بما أنها كانت تحيط بجميع أعمال الحياة الصغيرة عندما وُجِدَت وسيلةُ ملاحظتها تماماً فإنه أُحْسِن الحُكْمُ فى الصين .

وهنالك أمران استطاعا نَقْشَ الطقوس فى نَفْس الصينيين وقَلْبِهم بسهولةٍ ، وهما : (١) ان طِرَازَ كتابتهم المركب إلى الغاية جَعَل النَّفْس فى قسم كبير من حياتها تُعْنَى بهذه الطقوس فقط[1] لِمَا وَجَب أن تُتَعَلَّم القراءة فى الكتب ومن أَجْل الكتب التى تشتمل عليها ، و (٢) ان تعاليم الطقوس إذْ كانت غيرَ محتويةٍ شيئاً من الرُّوحانىِّ ، بل قواعدُ مذهبٍ عامٍّ فقط ، كانت القناعةُ بها وقَرْعُ النفوس بها أسهلَ مما بأمرٍ ذهنىٍّ .

وقد أراد الأمراء الذين حَكَمُوا بقوة العقوبات بدلاً من الحكم بالطقوس أن يجعلوا للعقوبات ما لا تَقْدِر عليه من مَنْحِ عاداتٍ ، أجْل ، إن العقوباتِ تَقْطَع عن المجتمع مواطناً ينتهك حُرْمة القوانين عن إضاعةِ عاداته ، ولكنْ هل تُعيد العقوبات عاداتِ الناس إذا ما أضاعوها ؟ أَجَلْ ، إن العقوباتِ تَقِفُ نتائجَ كثيرةً للضرر العامِّ ، ولكنْ من غير إصلاح هذا الضرر ، وكذلك إذا ما تُرِكت مبادئُ الحكومة الصينية وضاعت الأخلاق فيها ، سَقَطَت الدولة فى الفوضى وظهرت الفِتَن .

---

(١) هذا ما أدى إلى التنافس وفرار البطالة واحترام المعرفة .

الفصل الثامن عشر

نتيجة الفصل السابق

و ينشأ عن ذلك كونُ الصين لا تَخسَر قوانينَها بالفتح مطلقاً ، و بما أن الأوضاعَ والعاداتِ والقوانينَ والدِّيانة أمرٌ واحد فيها فإنه لا يُمكِن تغيير جميع هذا دفعةً واحدة ، و بما أنه لا بُدَّ من تغير الغالب أو المغلوب وجب أن يكون الغالب هو الذى يَتغير فى الصين على الدوام ، وذلك لأن عاداتِه ليست أوضاعَه ، ولأن أوضاعَه ليست قوانينَه ، ولأن قوانينَه ليست ديانتَه ، فيَسْهُل أن يَخضع للشعب المغلوب مقداراً فمقداراً أكثرَ من أن يَخضع الشعب المغلوب له .

وعن ذلك يَنْشَأُ ، أيضاً ، أمرٌ مؤسِفٌ ، وذلك هو تَعذُّرُ استقرارِ النصرانية فى الصين تقريباً[1] ، فنُذورُ العُذْرة ومجالسُ النساء فى الكنائس واتصالُهنَّ الضرورىُّ برجال الدين واشتراكُهن فى تناول سِرِّ القربان المقدس والاعترافُ فى أُذُن الكاهن والمَسْحةُ الأخيرة والاقتصارُ على زوجة واحدة أمورٌ كلُّها تَنقُض عاداتِ البلدِ وأوضاعَه وتَقرَع الدين والقوانين بضربةٍ واحدةٍ أيضاً .

ويلُوح أن الدين النصرانىَّ يتطلب اتحادَ الجميع بإقامة محبة الرَّبِّ والعبادة العامة والاشتراكِ فى تناول سِرِّ القربان المقدس عينه ، ويَلوح أن الطقوس الصينية تأمر بانفصال الجميع .

و بما أنه رُئِىَ أن هذا الانفصال[2] يَصْدُر عن روح الاستبداد على العموم فإنه

---

(١) انظر إلى الأسباب التى يبديها الحكام الصينيون فى المراسيم التى يطاردون بها الدين النصرانى (رسائل العبرة ، المجموعة ١٧) .

(٢) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع ، وإلى الفصل الثالث عشر من الباب التاسع عشر .

يوجد فى هذا أحدُ الأسباب التى تَجْعَل الحكومةَ المَلَكية وكلّ حكومة معتدلة تمتزجان جيداً بالدين[1] النصرانىّ .

الفصل التاسع عشر

كيف وقع هذا الاتحاد بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع لدى الصينيين

اتخــذ مشترعو الصين سكون الإمبراطورية هدفاً رئيساً للحكومة ، وبَدَا الخضوعُ لهم أصلحَ وسيلةٍ لحفظه ، وهم إذْ كانوا على هذا الرأى اعتقدوا أن عليهم أن يُوحُوا باحترام الآباء وجمعوا جميعَ قُوَاهم فى هذا السبيل، وقد وضعوا ما لا يحصيه عَدٌّ من الطقوس والشعائر تكريماً لهم فى حياتهم و بعد مماتهم ، وكان من المُحال أن يُبَجَّل الأموات من الآباء بهذا المقدار من غير أن يُحْمَل على إجلالهم أحياءً ، وكانت الشعائر فى سبيل الأموات من الآباء أكثرَ صلةً بالدين ، وكانت الشعائر فى سبيل الأحياء من الآباء أكثرَ صلةً بالقوانين والعادات والأوضاع ، بَيْدَ أن هذا لم يكن غيرَ أقسامٍ لقانون شامل واحد ، وكان هذا القانون واسعاً إلى الغاية .

وكان احترام الآباء مرتبطاً ، بحكم الضرورة ، فى جميع من يمثل الآباءَ من شيوخ وأساتذة وحكام و إمبراطور ، وكان هـذا الاحترام للآباء يفترض أَوْبَ حُبٍّ للأولاد ، ومن ثَمَّ عَيْنُ رَجْعِ حُبِّ الشيوخ للشبان والحكامِ لمن كانوا خاضعين لهم والعاهلِ لرعاياه ، وكانت الطقوس تتألف من جميع هذا ، وكانت روحُ الأمة العامة تتألف من هذه الطقوس .

---

(١) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع والعشرين الآتى .

ويُشْعَر بما قد يكون للأمور التى هى أكثرُ الأشياء خُلُوًّا ، كما يلوح ، من صلةٍ بنظام الصين الأساسىّ ، وتقوم هـذه الإمبراطورية على مبدأ حكومة الأسرة الواحـدة ، وإذا ما نَقَصْتم سلطان الأب أو بَتَرْتم الشعائر التى تُعَبِّر عن الاحترام لهـذا السلطان ، أضعفتم الاحترام للحكام الذين يُعَدُّون كالآباء ، وعاد الحـكام لا يقومون بمثـل تلك العناية بالشعب الذى يجب أن يُراعُوه كالأولاد ، ويزول ما بين الأمير ورعاياه من تَحابٍّ مقداراً فمقداراً ، واحْذِفُوا واحداً من هذه الأعمال تَرَوْا أنكم تَهُزُّون الدولة ، ومن الخُلُوِّ الـكبير فى ذاته أن تَنهَضَ الـكَنَّة فى كلِّ صباحٍ لتقوم بهذا أو ذلك الواجب تجاه حَماتها ، ولـكنه إذا ما انتُبِه إلى أن هذه الأعمال الخارجية تَدْعُو ، بلا انقطاع ، إلى شعورٍ يجب أن يُطبَع فى جميع القلوب ، إلى شعورٍ يَصْدُر عن جميع القلوب ليُكَوِّن الرّوحَ التى تهيمن على الإمبراطورية ، رُئى أن من الضرورىّ حدوثَ مثلِ هذا العمل الخاصّ .

الفصل العشرون

إيضاحُ قولٍ بديعٍ حَوْل الصينيين

ومن الغريب أن يكون الصينيون أشدَّ شعوب الأرض خِداعًا مع أن الطقوس تُوَجِّه حياتهم ، ويَظْهَر هذا ، على الخصوص ، فى التجارة التى لم تَسْتطِعْ أن تُوحِيَ إليهم بالأمانة مع أن الأمانة أمرٌ طبيعىٌّ لها ، فعلى من يشترى أن يَحْمِل[1] ميزانه

(١) يومية لانج فى سنة ١٧٢١ وسنة ١٧٢٢ ، جزء ٨ من الرحلات الشمالية ، صفحة ٣٦٣ .

الخاصّ ، ولكلّ تاجرٍ ثلاثةُ موازين ، ميزانٌ ثقيلٌ للشراء ، وميزانٌ خفيف للبيع ، وميزانٌ عادل لمن يأخذون حِذرهم ، وأرانى قادراً على إيضاح هذا التناقض .

وذلك أنه كان لمشترعى الصين هدفان : فقد أرادوا أن يكون الشعب خاضعاً هادئاً وأن يكون جادًّا حاذقاً ، وللشعب بطبيعة الإقليم والأرض حياةٌ مؤقتة ، وهو لا يَضْمَن حياته هنالك إلّا بالبراعة والعمل .

وإذا ما أطاعَ جميعُ الناس وعَمِلُوا كانت الدولة فى وضعٍ سعيد ، والضرورةُ ، وطبيعةُ الإقليم على ما يحتمل ، هما اللتان منحتا الصينيين طمعاً فى الكسب لا يُمكِن أن يُدْرَك ، ولم تُفَكِّر القوانين فى وَقْفه ، وكلُّ شىء قد حُرِّم عند الكسب بالغَصْب ، وكلُّ شىء قد أُبيح عند الربح بالحيلة أو الخِداع ، ولا نُقابِلْ ، إذَنْ ، بين أخلاق الصينيين وأخلاق أوربة ، فعلى كلِّ واحد فى الصين أن ينتبه إلى ما كان نافعاً له ، وإذا ما سَهِر المختلس على مصالحه وجب على مَنْ خُدِع أن يُفَكِّر فى مصالحه ، وقديماً أُبيح السَّرَق للإسپارطيين ، وفى الصين يُباحُ الخِداع .

الفصل الحادى والعشرون

كيف يجب أن تكون القوانين مناسبةً للعادات والأوضاع

لا يوجد غيرُ النُّظُم الغريبة ما يَخْلِط على ذلك الوجه بين الأمور المنفصلة بحكم الطبيعة ، بين القوانين والعادات والأوضاع ، ولكنها ، مع انفصالها ، لم تَدَعْ وجودَ صِلاتٍ عظيمة بينها .

وسئل سُولُون : هل القوانينُ التى أنعم بها على الأثنيين أحسنُ القوانين ؟

فأجاب : « منحتهم أحسنَ ما يستطيعون احتمالَه من القوانين » ، فهذا قولٌ رائع يجب أن يُسْمَع من قِبَل جميع المشترعين ، ولمّا خُوطِب الشعب اليهودىّ بالحكمة الإلهية : « أنعمتُ عليكم بتعاليمَ ليست حسنة » قُصِدَ بهذه الكلمة أنها ذاتُ حسنٍ نسبىٍّ ، وهذه إسْفَنْجةُ جميع المشاكل التى يمكن أن تُوضَع حَوْل شريعة موسى .

الفصل الثانى والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

تكون القوانين بسيطةً إذا كانت عادات الشعب حسنة ، ومن ذلك ما رواه أفلاطون[1] من أن رادَامانْت ، الذى كان يَمِلك شعباً متديناً إلى الغاية ، كان يُسَيِّرِ جميعَ القضايا بسرعةٍ مُوَجِّهًا اليمين إلى كل رئيس ، غير أن أفلاطون نفسَه[2] قال إن الشعب إذا لم يكن متديناً لم تُوَجَّه اليمين فى غير الأحوال التى يكون الحالف فيها خاليًا من الغرض كقاضٍ وشهود .

الفصل الثالث والعشرون

كيف تكون القوانينُ تابعةً للعادات

لم يوجد ، فى الزمن الذى كانت عادات الرومان فيه خالصةً ، قوانينُ خاصةٌ ضِدَّ اختلاس الأموال الأميرية ، ولما بدأ هذا الُجرْم يَظْهرُ عُدَّ الحكمُ بإعادة[3] المُخْتَلَس عاراً عظيمًا مساويًا للعقاب الشديد كما يشهد بذلكَ حُكْمُ ل . سِپْيُون[4] .

---

(١) القوانين ، باب ١٢ — (٢) المصدر نفسه — (٣) In simplum

(٤) تيتوس ليڤيوس ، باب ٣٨ ، فصل ٥٢ .

الفصل الرابع عشر

مواصلةُ الموضوع نفسه

حِفظُ شخص اليتيم القاصر هو أكثر ما تلتفت القوانين إليه فى نَصْبِها الأُمَّ وصيةً عليه ، وحِفْظُ الأموال هو أكثرُ ما تُعْنَى به هذه القوانين فى نصبها أَقربَ وارثٍ وصيًّا عليه ، والأفضلُ أن تكون الوصاية للأُمّ لدى الشعوب التى فَسَدت أَخلاقها ، وأما الأمم التى يجب أن يكون للقوانين فيها اعتمادٌ على أخلاق الأهلين فإنه يُنْعَم بالوصاية فيها على وارث الأموال أو على الأُم ، أَو عليهما فى بعض الأحيان .

وإذا ما أُنْعِم النظر فى القوانين الرومانية وُجِدَت روحها ملائمةً لِمَا قلتُ ، وكانت أخلاق الرومان تُثِيرُ العجب فى الزمن الذى وُضِعَ فيه قانون الألواح الاثنى عشرَ ، فكان يُنْصَب أدنى أقرباء اليتيم القاصر وصيًّا عليه ، وذلك لكون الذى يجب أن يقوم بحِمْل الوصاية هو الذى يُمْكِن أن يكون صاحبَ المنفعة فى الميراث ، وما كان ليُظَنَّ أن حياة اليتيم تكون فى خَطَر وإن جُعِلَتْ قبضةَ مَنْ يستفيد من موته ، ولكنَّ الأخلاق عندما تغيرت في رومة رُئى تغيير المشترعين لِطراز تفكيرهم أيضاً ، قال كايُوس[1] وجوستينيان[2] : « إذا كان المُوصِى فى إنابة القِصَر يَخْشَى أن يَنْصِب النائبُ أشراكاً لليتيم القاصر أمكنه أن يترك الإنابةَ المتداوَلة[3] على المكشوف ، وأن يَضَع إنابةَ القِصَر فى قسمٍ من الوصية

(١) القوانين ، باب ٢ ، فصل ٦ : ٢ ، مجموعة أوزيل ، بليدن ، ١٦٥٨ .

(٢) القوانين ، باب ٢ من إنابة القصر : ٣ .

(٣) الإنابة المتداولة هى : أن فلاناً إذا لم يأخذ الميراث أنبت عنه ، إلخ . ، وإنابة القصر هى : أن فلاناً إذا مات قبل بلوغه أنبت عنه ، إلخ .

لا يُمكِن فتحها إلا بعد انقضاء بعض الزمن » ، فهذه هى المخاوف والاحتياطات التى كان يجهلها الرومان الأولون .

الفصل الخامس والعشرون
مواصلةُ الموضوع نفسه

كان القانون الرومانىُّ يَمنَح حريةَ الهِبَات قبل الزواج ، وكان لا يُبيحها بعد الزواج ، وكان هذا يستند إلى أخلاق الرومان الذين كانوا يُحْمَلون إلى الزواج عن زهدٍ و بساطةٍ وتواضع ، ولكن مع إمكان تركهم يُغوَوْن بالأمور المنزلية وألطاف الحياة وسعادتها .

وكان قانون القِزِيغُوت[1] يَقْضِى بعدمَ إعطاء الزوج مَنْ يتزوجها ما يزيد على عُشْر أمواله وعدمَ استطاعته أن يُعْطِيَها شيئًا فى السنة الأولى من الزواج ، وكانت أخلاق البلد مصدرَ هذا أيضًا ، فقد كان المشترعون يريدون وَقْفَ هذه الفخفخة الإسپانية التى تُحْـمَل ، فقط ، على السخاء المتناهى عن تفاخر .

وقد وَقَف الرومان بقوانينهم بعضَ محاذير دولة الفضيلة التى هى أكثر دول العالم دواماً ، وقد أراد الإسپان بقوانينهم أن يحولوا دون التأثير السيِّئ لطغيان الجمال الذى هو أكثر طغيانات العالمَ وَهْناً .

---

(١) باب ٣ ، فصل ١ : ٥ .

الفصل السادس والعشرون
مواصلة الموضوع نفسه

استخرج قانون تيودوز وفالنتينيان[١] علل الردّ من العادات القديمة[٢] والأوضاع لدى الرومان ، وقد جعل هذا القانونُ من هذه العلل دعوى الزوج[٣] الذى يريد عقاب زوجه على وجهٍ لا يليق بشخصٍ حُرٍّ ، وقد أُهملت هذه العلة فى القوانين التالية[٤] لتغيُّر العاداتِ من هذه الناحية ، فقد حلَّت عادات الشرق محلَّ عادات أوربة ، وفى التاريخ أن الخصيَّ الأول لزوجِ جوستنيان الثانى هدَّدَ هذه الإمبراطورةَ بتلك العقوبة التى يجازَى بها الأولاد فى المدارس ، فما كان لغير العادات المستقرة ، أو التى تحاول أن تستقرَّ ، ما يستطيع تصورَ مثلِ هذا الأمر .

وقد رأينا كيف أن القوانينَ تتْبع العادات ، فلننظر الآن كيف أن العاداتِ تتْبع القوانين .

الفصل السابع والعشرون
كيف تستطيع القوانين أن تساعد على تكوين عادات الأمة وأوضاعها وأخلاقها

عاداتُ الشعب المستعبد جزءٌ من عبوديته ، وعادات الشعب الحرِّ جزءٌ من حريته .

---

(١) قانون ٨ ، من مجموعة De repudiis — (٢) وقانون الألواح الاثنى عشر ، انظر إلى شيشرون ، الخطبة الثانية ، فصل ٦٩ .

(٣) Si verberibus quae ingenuis aliena sunt, afficientem probaverit.

(٤) فى الملحق القانونى ١١٧ ، فصل ١٤ .

وقد تكلمت فى الباب الحادى عشر[1] عن شعب حرّ ، فأوضحتُ مبادئَ نظامه ، فلننظر إلى النتائج التى عَقَبت ذلك و إلى الأخلاق التى أَمْكن أن تنشأ عن ذلك و إلى الأوضاع التى تَنْجُم عن ذلك .

ولا أقول ، مطلقاً ، إن الإقليم لم يُسْفِرْ ، إلى حدٍّ عظيم ، عن قوانين هذه الأمة وعاداتها وأوضاعها ، و إنما أقول إن من الواجب أن كانت عاداتُ هذه الأمة وأوضاعُها تَظْهَر مطابقة لقوانينها كثيراً .

و بما أنه يوجد فى هذه الدولة سلطتان ظاهرتان ، أى السلطتان الاشتراعية والتنفيذية ، و بما أن لكلٍّ واحد من أبناء الوطن حريتَه الخاصةَ و ينتفع باستقلاله كما يشاء فإنه يكون عند مُعْظَم الناس حبٌّ لإحدى هاتين السلطتين أكثر مما للأُخرى ما دام لا يوجد لدى العدد الأكبر عادةً من الإنصاف والبصيرة ما يُحِبُّ بهما كلتا السلطتين على السواء .

و بما أن السلطة التنفيذية تتصرف فى جميع الخِدَم فإنها تستطيع أن تَمُنَّ بآمالٍ كبيرة ، لا بمخاوفَ مطلقاً ، وكلُّ مَنْ ينالون منها يُحْمَلون على الميل إليها ، و يُمْكِن أن تهاجَم من قِبَل من لا يأمُلون منها شيئاً .

و بما أن جميع الأهواء تكون طليقةً هنالك فإن الحقد والحسد والغَيْرة وشهوة الاغتناء أمورٌ تظهر على مَدَاها الواسع ، ولو كان الأمرُ غيرَ هذا لكانت الدولةُ مثلَ رجلٍ أضناه المرض فلا تكون لديه أهواء عن استنفادِ قُوًى .

ويَدُوم ما يكون بين الحزبين من حقدٍ لِماَ قد يَحْدُث من عجزه على الدوام .

و بما أن ذينك الحزبين مؤلفان من رجالٍ أحرار فإن من نتائج الحرية أن

(١) فصل ٦ .

يُخْفَض الحزبُ المتفوِّق ، وذلك على حين يأتى أبناء الوطن لرفع الحزب الآخر كالأيدى التى تساعد على رَفْع الجِرْم .

وبما أن كلَّ فردٍ ، مستقلٌ دائماً ، يتبع أهواءه وخواطرَه كثيراً فإنه يقع تغييرُ الحزب غالباً ، ويُهْجَر الحزب الذى يَتْرُكُ الرجلُ فيه جميعَ أصدقائه منضمًّا إلى حزبٍ آخر يَجِدُ فيه جميعَ أعدائه ، فما يُمْكِن فى هذه الأمة غالباً أن تُنْسَى قوانينُ الصداقة وقوانينُ الحقد .

ويكون الملك فى مِثْلِ حال الأفراد ، فيُضْطر فى الغالب ، خلافاً لجوامع الحَذَر العادية ، إلى الاعتماد على مَنْ آذَوْه أكثرَ من غيرهم وإلى إسقاط من خَدموه أحسن من سواهم ، أى يَصْنَع ، عن ضرورةٍ ، أمراً يصنعه الأمراء الآخرون عن خِيار .

ويُخْشَى إفلاتُ أمرٍ يُشْعَرُ به ، ولا يُعْرَف مطلقًا ، ويَخْفَى علينا ، والخوفُ يُجَسِّمُ الأمور دائمًا ، ويَجْزَع الشعبُ حَوْل وَضْعِه ، ويعتقد أنه فى خَطَر حتى فى أكثر الأوقات أمْنًا .

وعلى نسبة عجز أولئك ، الذين يشتدون فى معارضة السلطة التنفيذية أكثرَ من غيرهم ، عن بيان العوامل المُغْرِضة لمعارضتهم يَزِيدون مخاوفَ الشعب الذى لا يَعْرِفُ معرفةً صادقةً هل يكون فى خَطَرٍ أوْ لا ، بَيْدَ أن هذا يساعد حتى على تجنيبه ما قد يُعَرَّض له من الأخطار الحقيقية فيما بعد .

ولكن بما أن الهيئة الاشتراعية محلُّ ثقة الشعب وأكثرُ اطلاعًا منه فإنه يمكنها أن تُحَوِّله عن الانطباعات السيئة التى لُقِّنَها وأن تسَكِّن ثائره .

وهذه هى المِيزَةُ العظيمة التى تُفَضَّل بها هذه الحكومةُ على الديموقراطيات

القديمة التى كان للشعب فيها سلطانٌ مباشر ، وذلك لأن الخطباء عند ما كانوا يُحَرِّكونه كان لهياجاته نتيجتُها .

وهكذا فإن المخاوف المطبوعة إذا كانت غير ذاتِ موضوع ثابت لم تؤدِّ إلى غير الشتائم والشغبِ اللاغى ، حتى إنه يكون لها هذا الأثرُ الجميلُ ، وهو أنها تَشُدُّ نوابضَ الحكومة وتَجْعَل جميعَ الأهلين أيقاظاً ، ولكنها إذا ما نشأت عند نقض القوانين الأساسية بَدَتْ صَمَّاء مشؤومةً فظيعة وأدَّت إلى مصائب .

ولسُرْعان ما يُرَى سكونٌ هائل يتحد الجميعُ فى أثنائه ضِدَّ السلطة الناقضة للقوانين .

وإذا ما هَدَّدت الدولةَ دولةٌ أجنبية ، ولم يكن للمخاوف فيها موضوعٌ ثابت ، وجعلت الدولةُ الأجنبية نصيبَها ومجدَها فى خَطَر ، خَضَعت المصالح الصغرى للمصالح الكبرى واتحد الجميع نَفْعاً للسلطة التنفيذية .

وإذا ما وقعت المنازعات عند نقض القوانين الأساسية ولاحت دولةٌ أجنبية نَشَبَتْ ثورةٌ لا تُغَيِّر شكل الحكومة ولا نظامَها ، وذلك لأن الثَّوْراتِ التى تُسْفِر عنها الحرية ليست غيرَ توكيدٍ للحرية .

وقد يكون للأمة الحرة منقذٌ ، ولا يكون للأمة المُعَبَّدَة غيرُ باغٍ آخر .

وذلك لأن كلَّ رجلٍ يكون من القوة ما يَطرُدُ به سيدَ الدولة المطلق يكون من القوة ما يغدو سيدَها بنفسه .

وبما أن التمتع بالحرية وحفظها يقضيان بأن يستطيع كلُّ واحدٍ أن يقول ما يفكِّر فيه فإن المواطن فى هذه الدولة يقول ويكتب جميعَ ما لا تكون القوانين قد حَظَرت قولَه أو كتابتَه صراحةً .

ويَسْهُل أن تقاد هذه الأمةُ ، المُلْهَبةُ دائماً ، بأهوائها أكثرَ مما بالعقل الذى لا يُسْفِرُ عن نتائجَ عظيمةٍ فى روح الناس ، ويَسْهُل على هؤلاء الذين يَحْكُمون فيها أن يَحْمِلوها على القيام بمشاريعَ خلافاً لمصالحها الحقيقية .

وتُحِبُّ هذه الأمةُ حريتَها حبًّا عجيباً لكون هذه الحرية حقيقيةً ، ومما قد يَقَعُ أن تُضَحِّىَ بمالها ورَخائها ومصالحها دفاعاً عنها ، وأن تحتمل من الضرائب الثقيلة فى هذا السبيل ما لا يَجْرُؤ أشدُّ الأمراء إطلاقاً أن يفْرضه على رعاياه .

ولكن بما أنها ذاتُ علم يقين بضرورة الخضوع لهذه الضرائب فإنها تدفعها راجيةً رجاءً أساسيًّا ألاَّ تدفع بعدها ، وفيها تكون التكاليف أثقلَ من الشعور بهذه التكاليف ، وذلك بدلاً من كون الشعور بالسوء فى بعض الدول فوق السوء بدرجات .

وهى تتمتع باعتبار أكيد ، وذلك لأنها تُقْرِض نفسها وتَدْفَع إلى نفسها ، ومما قد يَقَعُ أن تَتَصدَّى لما هو فوق قُوَاها الطبيعية وأن تنتفع ضدَّ أعدائها بثَرَواتٍ من الخَيْلَة* يجعلها اعتمادُ حكومتها وطبيعتُها أموراً حقيقية .

وهى تستدين من رعاياها للمحافظة على حريتها ، ويكون لدى رعاياها ، الذين يُبْصرون ضَياع اعتبارها إذا ما غُلِبت ، داعٍ جديدٌ للقيام بجهودٍ دفاعاً عن حريتها .

وإذْ أقامت هذه الأمةُ بجزيرة لم تكن فاتحةً قَطُّ ، وذلك لأن الفتوح المتفرقة تُضْعِفها ، وإذ كانت أرضُ هذه الجزيرة صالحةً كانت أقلَّ مَيْلاً إلى الفتح ، وذلك لعدم احتياجها إلى الحرب فى سبيل الغِنَى ، وبما أن كلَّ مواطن لا يكون تابعاً لمواطنٍ آخرَ فإن كلَّ واحد يكون أعظم اكتراثاً لحريته مما لمجد بعض المواطنين أو لمجدِ واحدٍ .

---

* « Fiction » ، وبالثروات من الخيلة يقصد مونتسكيو كل ما هو من ذهب وفضة ونقد واعتبار ، إلخ .

وهنالك يُعَدُّ رجالُ الحرب رجالَ مهنةٍ قد تكون نافعةً ، وخَطِرةً غالباً ، رجالاً ذوى خِدَمٍ ثقيلةٍ حتى على الأمة نفسها ، فتكون الصفات المدنية هنالك أكثرَ وجاهةً .

وتكون هذه الأمة ، التى تجْعَلها السِّلْمُ والحرية مُوسِرةً مُحَرَّرةً من الأوهام الهَدَّامة ، راغبةً أن تكون تاجرة ، وهى إذا ما كان عندها بعضُ هذه الموادِّ الأولية النافعة فى صُنْع تلك الأشياء التى تجْعَل لها يدُ العامل قيمةً عظيمة أمكنها إقامةُ مؤسَّسات صالحةٍ للاستمتاع بهذه الموهبة الربانية على أوسع مَدًى .

وهذه الأمةُ ، وإن كانت واقعةً نحو الشمال وكانت عندها فضلةٌ كبيرة من البِيَاعات يعْوِزها عددٌ كبيرٌ من السِّلع يأباه عليها إقليمُها فتُضْطَرُّ إلى القيام بتجارة كبيرةٍ مع شعوب الجنوب فتختار الدول التى تُنْعِم عليها بتجارة رابحة وتَعْقِد معاهداتٍ نافعةً مبادَلةً مع الأمة التى تختارها .

ولا يمكن العيش بلا حِرْفةٍ مع مال محدود فى الدولة التى يكون الْيُسْر فيها متناهياً من ناحية والضرائبُ مُفْرِطةً من ناحيــة أخرى ، وغيرُ قليلٍ مَنْ يتــذرعون بالسِّياحات أو الصحة فيغتربون ويبحثون عن الثَّرَاء فى بلاد العبودية نفسها .

وللأمة التاجرة عددٌ عجيب من المنافع الصغيرة الخاصة ، ويمكن هذه الأمةَ ، إذَنْ ، أن تؤذِىَ أو تؤذَى على وجوه لا يحصيها عَدٌّ ، فهى تَغْدو ذاتَ غَيْرة مسيطرة ، وهى تغتمُّ من رخاء الأمم الأخرى أكثرَ من تمتعها برَخائها .

على أنه يمكن أن تكون قوانينُها السهلةُ السمحاء من الشدة نحو ما يُقَامُ فيها من التجارة والمِلاحة ما يلوح معه أنها لا تتاجر مع غير الأعداء .

وإذا ما بعثتْ هذه الأمة بجاليات إلى بعيد صَنَعَتْ هذا توسيعًا لتجارتها أكثرَ مما لبَسْط سلطانها .

وبما أنه يُرْغَب أن يُنْشَأَ هنالك مثلُ ما هو قائمٌ فى البلد الأصلىِّ فإن تلك الأمة تُنْعِم على شعب مستعمراتها بشكل حكومتها الخاصة ، وبما أن هذه الحكومة تَحْمِل معها الرَّخاء فإن مما يُرَى تكوينَ شعوبٍ كبيرة حتى فى الغاب التى ترسلها إليها لتسكنها .

ومن الممكن أن تكون قد أخضعت أمةً مجاورة فيما مضى ، أمةً تثير غيرَتها بموقعها وصلاح مرافئها وطبيعة ثرَواتها ، وهكذا فإنها جعلتها تابعةً كبيرةً لها على ما كان من الإنعام عليها بقوانينها الخاصة ، وذلك على وجهٍ يكون به الأهلون فيها أحراراً وتكون الدولة به أَمَةً .

ويكون للدولة المقهورة حكومةٌ مدنيةٌ صالحة ، ولكنها تكون مثقَلَةً بحقوق الأمم ، وتُفْرَض عليها قوانينُ أُمةٍ إلى أُمة ، فتكون من الحال ما لا يُصْبِح معه ازدهارها غيرَ وقتىّ ووديعة لسيِّد فقط .

وبما أن الأُمة المسيطرة تَسْكُن جزيرةً كبيرة ، وبما أنها قابضةٌ على زمام تجارة عظيمة فإن لديها من ضروب التيسير ما يكون لها به قُوًى بحرية ، وبما أن حفظ حريتها يتطلب عدمَ وجودِ حصونٍ ومعاقلَ وجيوشٍ برية فإنها تحتاج إلى جيش بحريّ يَصُونُها من المغازي ، وتكون بحريتها أعلى من بحرية جميع الدول الأخرى التى تحتاج إلى استعمال ماليتها فى سبيل الحرب البرِّية فلا يبقى لها ما يكفى للقيام بحرب بحريه .

وقد مَنَح سلطانُ البحر ، دائمًا ، من يَحُوزُه من الشعوب زهواً طبيعيًّا ،

وذلك أن هـذه الشعوب أَحَسَّت قدرتَها على الإهانة فى كلِّ مكان فلم ترَ لسلطانها حدًّا غيرَ البحر المحيط .

وأمكن هذه الأمةَ أن تكون ذاتَ نفوذ كبير فى أمور جيرانها ، وذلك بما أنها لم تستعمل سلطانها فى الفتح فإنه نُشِدَ وُدُّها وخُشِىَ حقدُها بأكثرَ مما يسمح به تَقَلُّبُ حكومتها واضطرابُها الداخلىُّ كما يَلُوح .

وهكذا فإن من نصيب السلطة التنفيذية أن تُزْعَج فى الداخل ، وأن تُحْتَرَم فى الخارج ، دائمًا تقريبًا .

وإذا حَدَث فى بعض الأحوال أن أصبحت هذه الأمة مركزَ مفاوضات أوربة كانت فى ذلك أكثرَ من الأُخَرِ إخلاصاً وصِدقًا ، وذلك بما أن وزراءها مُلْزَمون ، فى الغالب ، أن يُسَوِّغوا سلوكَهم أمام مجلس شعبىّ لا يُمْكِن أن تكون مفاوضاتُهم سِرِّيَّة ، فيُضْطَرُّون أن يكونوا أناسًا أكثرَ صلاحًا من هذه الناحية .

وبما أنهم يكونون ، من بعض الوجوه ، ضامنين لأحوالٍ قد تنشأ عن سَيْرٍ مُعْوَجٍّ فإنهم يرون أن السلامة فى سلوك أكثر الطُّرُق استقامةً .

وإذا كان لأشراف الأمة سلطانٌ مجاوزٌ للحَدِّ ذاتَ وقت ، وكان للملك وسيلةُ خَفْضِهم برَفْع الشعب ، كانت نقطةُ العبودية المتناهية بين ساعةِ خَفْض الأكابر والساعة التى أخذ الشعب يَشْعُر فيها بسلطانه .

وبما أن هذه الأمةَ خَضَعت لسلطةٍ مُرَادِيَّة فيما مضى كان من الممكن أن تحافظ على أسلوبها فى عِدَّة فُرَصٍ ، فيُرَى فى الغالب وجودُ شكل حكومةٍ مطلقة على أساس حكومة حُرَّة .

وبما أن لكلِّ مواطنٍ فى هـذه الدولة إرادتَه الخاصة من ناحية الدين ، فيُسَيَّر

ببصائره الخاصة أو بأهوائه من حيث النتيجة ، فإن الذى يَحْدُث هو : أن يُبْدِىَ كلٌّ واحدٍ كثيراً من عدم المبالاة تِجاه جميع الأديان مهما كان نوعها مع حَمْلِ جميع الناس على اعتناق الدين المهيمن ، أو أن يُغَارَ على الدين عامةً مع كثرة النِّحَل .

وليس من المُحَال أن يكون فى تلك الأمة أناسٌ لا دينَ لهم مطلقًا ، وألَّا يريدوا ، مع ذلك ، معاناةَ حَمْلِهم على تغيير ما يكون لهم من دِينٍ عند وجوده ، وذلك لِمَا يَشْعُرون به أولَ وهلةٍ من كون الحياة والأموال تَعُودان غيرَ مِلْكٍ لهم كطِراز تفكيرهم ، فمَنْ يَقْدِر على اغتصاب أحد الأمرين يُمْكِنه انتزاعُ الآخر .

وإذا وُجِدَ بين مختلف الأديان واحد تُحَاوَلُ إقامتُه بطريق الرِّقِّ كان ذلك أمراً كريهًا ، وذلك بما أننا نَحْكُمُ فى الأمور بما نَجْعَل فيها من روابطَ وتوابعَ فإن ذلك الدين لا يبدو للنَّفْس مع فكرة الحرية مطلقًا .

ولا تكون القوانينُ ضِدَّ مَنْ يمارسون هذا الدينَ سَفَّاكةً مطلقًا ، وذلك لأن الحريةَ لا تتمثَّل هذه الأنواعَ من العقوبات مطلقًا ، غير أن هذه العقوباتِ تكون من شِدَّة الرَّدع ما تَصْنَعُ معه كلَّ سوءٍ يُمْكِن أن يُقْتَرَف عَمْداً .

ومما يُمْكِن حدوثُه على ألف وجهٍ أن يكون للإكليروس من قلةَ الاعتبار ما يكون لأبناء الوطن الآخرين معه كثيرُ اعتبار ، وهكذا فإن الإكليروس يُفَضِّل احتمالَ عينِ الأعباء كالْعَلْمانيين على الانفصال مؤلِّفًا جماعةً واحدة من هذه الناحية ، ولكن بما أنه يحاول نيلَ احترام الشعب دائمًا فإنه ينفرد بحياةٍ أكثرَ انزواءً وسلوكٍ أكثرَ تحفظاً وعاداتٍ أكثرَ نقاءً .

وبما أن هـذا الإكليروس لا يستطيع حمايةَ الدين ، ولا أن يكون مَحْمِيًّا من قِبَل الدين ، من غير قوةٍ للإكراه ، فإنه يحاوِل أن يُقْنِـع ، فيُرَى صدورُ أسفارٍ رائعة إلى الغاية عن قلمه لإثبات الوَحْيِ وعنايةِ الموجود الأعظم .

وقد يَحْدُث اجتنابُ مجالسه وألاَّ يُرَادَ السماحُ له بإصلاح مساوئه نفسِها ، وأن يُفَضَّل ، عن هَذَيانٍ في الحرية ، تركُ إصلاحه ناقصاً على معاناة ظهوره مُصْلِحاً .

وبما أن المراتب جزءٌ من النظام الأساسيِّ فإنها تكون أكثرَ ثباتاً مما في مكان آخر ، ولكن الأعاظم في بلد الحرية هذا يَزِيدُون دُنُوًّا من الشعب من ناحية أخرى ، وتكون المراتبُ ، إذَنْ ، أكثرَ انفصالاً ، ويكون الأشخاصُ ، إذَنْ ، أكثرَ اختلاطاً .

وبما أن للحاكمين سلطاناً متصاعداً متجدِّداً كلَّ يوم فإنهم يكونون أكثرَ عنايةً بمن يكونون نافعين لهم مما يُسَلِّيهم ، وهكذا يُرَى هنالك قليلُ بطائنَ ونُدَماءَ ومُصَانعين ، ثم أناسٌ من جميع طبقات هؤلاء الناس الذين يَحْمِلُون حتى على دَفْع خُلُوِّ البال إلى الأكابر .

ولا يُقَدَّر الناسُ هنالك بالمواهب أو بالخصائص التافهة ، بل يُقَدَّرون بالصفات الحقيقية ، ولا يُوجَد من هذا النوع غيرُ أمرين : الثَّرَوات والمزية الشخصية .

ويكون هنالك تَرَفٌ مَكينٌ قائمٌ على دقة الاحتياجات الحقيقية ، لا على دقة الزَّهو ، ولا يُبْحَث في الأشياء عن غير الملاذِّ التي وضعتها الطبيعة فيها .

وهنالك يُتَمَتَّع بفيضٍ كبير ، ومع ذلك لا محلَّ للتوافه هنالك ، وهكذا ، بما أنه يوجد للأكثرين مالٌ أكثرَ من فُرَصِ إنفاقه فإنهم يستعملونه على وجه

غريب ، فالذهنُ فى هذه الأمة أكثرُ من الذوق .

وبما أن الإنسان هنالك منهمكٌ فى مصالحه دائماً فإنه لا يكون لديه ذلك الأدبُ القائمُ على الفَرَاغ ، فالواقعُ أنه لا يوجد هنالك من الوقت ما يُقْصَرُ عليه[1] .

ودَوْرُ الأدب لدى الرومان هو دَوْر قيام السلطة المُرَادية ، فالحكومةُ المطلقة تُوجِبُ الفراغَ ، والفراغُ يوجب الأدب .

وكلما كان فى الأمة من يفتقرون إلى مداراةٍ فيما بينهم وإلى عدم الوقوع موقعَ الاستكراه وُجِدَ أدبٌ ، غير أن أدب العادات هو الذى يجب أن يَميزَنا من البرابرة أكثر من أدب الأوضاع .

ولا ينبغى للنساء أن يَعِشْنَ مع الرجال فى الأمة التى يشترك كلٌّ واحد من رجالها فى إدارة الدولة على شاكلته ، وإذَنْ يكُنَّ متواضعاتٍ ، أىْ مُسْتَحِياتٍ ، وهذا الحياء يوجب فضيلتهن ، وذلك على حين يَغُوص الرجال ، من غير دلالٍ ، فى دَعَرٍ يَدَعُ لهم جميعَ حريتهم وجميعَ بِطالتهم .

وبما أن القوانين لم تُوضَع هنالك فى سبيل فردٍ أكثر مما سبيل فردٍ آخرَ فإن كلَّ واحد يَعُدُّ نفسَه مِلكاً ، فالرجالُ فى هذه الأمة يكونون متحالفين أكثرَ من أن يَكُونوا مواطنين .

وإذا كان الإقليمُ قد مَنَح أناساً كثيرين روحاً جَزُوعاً وأبصاراً واسعة فى بلد يُنْعِمُ النظامُ فيه على جميع الناس بنصيبٍ فى الحكومة وبمصالحَ سياسيةٍ فإنه يُحَدَّث

---

(١) « يبدى الإنكليز لكم قليلا من الأدب ، ولكنهم لا يبدون عدم أدب مطلقاً » ، (ملاحظات حول إنكلترة) .

عن السياسة كثيراً فيه ، ويُرَى هنالك أناسٌ يَقْضُون حياتَهم فى حساب الحوادث غيرِ الخاضعة للحساب نظراً إلى طبيعة الأمور وصروف الدهر ، أى طبيعةِ الناس .

وفى الأمة الحرة لا يُبَالَى ، غالباً ، بكون الأفراد يُحْسِنون الحكْم فى الأمور أو يُسيئُونه ، فيكفى حكمُهُم فى الأمور ، ومن هنا تخْرُجُ الحرية التى تَضْمَن نتائجَ هذه الأحكام نفسِها .

وكذلك فإن من المُضِرّ على السواء فى الحكومة المستبدة أن يُحْسَن الحكم فى الأمور أو يُسَاء ، فيكفى أَن يُحْكَمَ فى الأمور لصَدْم مبدأِ الحكومة .

ومن الناسِ كثيرٌ لا يُهِمُّهم أن يَرُوقُوا أحداً ، فيُسَلِّمون أمرَهم إلى هواهم ، ومُعْظَم ذوى الفَهْم يَشْقَوْن بفهمهم ذاتِه ، فهم بما يخالجهم من استخفافٍ بالأمور ونفورٍ منها يكونون تعساءَ مع وجود عواملَ كثيرة فى ألاَّ يكونوا هكذا .

وبما أن أحداً من الأهلين لا يَخْشَى الآخر فإن هذه الأمة تكون فخوراً ، وذلك لأن فخر الملوك لا يقوم على غير استقلالهم .

والأممُ الحرةُ فخورٌ ، ويَسْهُل على الأمم الأخرى أن تكون صُلْفاً .

ولكن بما أن هؤلاء الكثيرى الفَخْر يعيشون فى أنفسهم كثيراً فإنهم يكونون فى الغالب بين أناسٍ مجهولين ، وهم يكونون جُزُعاً فيُرَى فيهم ، فى مُعْظَم الأوقات ، مزيجٌ غريبٌ من الحياء السيئ والعُجْب .

وتَظْهَر أخلاقُ الأمة على الخصوص فى أعمال الروح التى يُرَى فيها أناسٌ جامعون لحواسِّهم فيُفَكِّرون فى الأمور وحدَهم .

ويعلِّمنا المجتمع أن نُحِسَّ المهازئَ ، وتجعلنا العُزْلة أكثرَ صلاحاً للشعور بالنقائص ، وما يكتبون من أهاجِيَّ يكون دامياً ، ويُرَى عندهم جُوڤِينَالُون كثيرون

قبل أن يجدوا رجلاً مثلَ هُورَاس .

ويَكْذِب المؤرخون فى المَلَكيات المُطْلقة إلى الغاية ، وذلك لأنهم عاطلون من حرية قول الحقيقة ، وأما فى الدول الحُرَّة إلى الغاية فإنهم يَكْذِبون لذاتِ حريتهم التى تؤدى دائماً إلى الانقسام ، فيكون كلٌّ واحد عبداً لمُبْتَسرات حِزبه كما يكون لمُبْتَسرات مستبدٍّ .

ويكون عند شعرائهم غِلْظَةُ الإبداع الأصليةُ هذه فى الغالب أكثرَ من الرقة التى يُنْعم بها الذوق ، وهنالك يشاهَد شىءٌ قريبٌ من قوة ميكل أنجلو أكثرَ من من لطف رفائيل .



الفهرس

صفحة

مقدمة المترجم	٩
مقدمة المؤلف	٣١
تنبيه من المؤلف	٦

الجزء الأول

الباب الأول – القوانين على العموم

الفصل الأول	– صلة القوانين بمختلف الموجودات .	١١
الفصل الثانى	– قوانين الطبيعة	١٤
الفصل الثالث	– القوانين الوضعية	١٦

الباب الثانى – القوانين التى تشتق من طبيعة الحكومة رأساً

الفصل الأول	– طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة. .	٢٠
الفصل الثانى	– الحكومة الجمهورية والقوانين الخاصة بالديمقراطية	٢١
الفصل الثالث	– القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية .	٢٧
الفصل الرابع	– صلة القوانين بالطبيعة ، الحكومة الملكية	٣١
الفصل الخامس	– القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة .	٣٤

الباب الثالث – مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأول	– الفرق بين طبيعة الحكومة ومبادئها .	٣٦
الفصل الثانى	– مبدأ مختلف الحكومات . . .	٣٧
الفصل الثالث	– مبدأ الديموقراطية	٣٧
الفصل الرابع	– مبدأ الأريستوقراطية . . .	٤٠
الفصل الخامس	– ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقاً	٤٢

صفحة

الفصل السادس — كيف يعتاض من الفضيلة فى الحكومة الملكية ٤٤
الفصل السابع — مبدأ الملكية ٤٥
الفصل الثامن — الشرف ليس مبدأ الدولة المستبدة . ٤٦
الفصل التاسع — مبدأ الحكومة المستبدة . . . ٤٧
الفصل العاشر — الفرق بين الطاعة فى الحكومات المعتدلة والحكومات المستبدة . . . ٤٨
الفصل الحادى عشر — تأمل فى جميع ذلك . . . ٥٠

الباب الرابع — وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

الفصل الأول — قوانين التربية ٥١
الفصل الثانى — التربية فى الملكيات . . . ٥١
الفصل الثالث — التربية فى الحكومة المستبدة . . ٥٦
الفصل الرابع — اختلاف نتائج التربية عند القدماء وبيننا ٥٧
الفصل الخامس — التربية فى الحكومة الجمهورية . . ٥٨
الفصل السادس — بعض نُظُم الأغارقة . . . ٥٩
الفصل السابع — فى أى الأحوال يمكن هذه النظم أن تكون صالحة ٦٢
الفصل الثامن — إيضاح رأى غريب للقدماء حول الطبائع ٦٣

الباب الخامس — وجوب كون القوانين التى يصدرها المشترع مناسبة لمبدأ الحكومة

الفصل الأول — فكرة هذا الباب ٦٧
الفصل الثانى — الفضيلة فى الدولة السياسية . . ٦٧
الفصل الثالث — ما هو حب الجمهورية فى الديموقراطية . ٦٨
الفصل الرابع — كيف يلقن حب المساواة وحب القناعة ٧٠
الفصل الخامس — كيف تؤيد القوانين المساواة فى الديموقراطية ٧١

صفحة

الفصل السادس — كيف يجب أن تتعهد القوانين القناعة في الديموقراطية ٧٥
الفصل السابع — وسائل أخرى لتأييد مبدأ الديموقراطية . ٧٧
الفصل الثامن — كيف يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة في الأريستوقراطية . . ٨٠
الفصل التاسع — كيف ترتبط القوانين في مبدئها في الملكية ٨٦
الفصل العاشر — سرعة التنفيذ في الملكية ٨٨
الفصل الحادي عشر — سمو الحكومة الملكية ٨٩
الفصل الثاني عشر — مواصلة الموضوع نفسه ٩١
الفصل الثالث عشر — فكرة الاستبداد ٩١
الفصل الرابع عشر — كيف تناط القوانين بمبدأ الحكومة المستبدة ٩٢
الفصل الخامس عشر — مواصلة الموضوع نفسه ٩٨
الفصل السادس عشر — نقل السلطة ١٠١
الفصل السابع عشر — الهدايا ١٠٢
الفصل الثامن عشر — ما ينعم به ولي الأمر من الجوائز . . ١٠٤
الفصل التاسع عشر — نتائج جديدة لمبادئ الحكومات الثلاث. ١٠٥

الباب السادس — نتائج مبادئ مختلف الحكومات من حيث بساطة القوانين المدنية والجزائية وشكل الأحكام وسن العقوبات

الفصل الأول — بساطة القوانين المدنية في مختلف الحكومات ١١٠
الفصل الثاني — بساطة القوانين الجزائية في مختلف الحكومات ١١٣
الفصل الثالث — في أي الحكومات وفي أي الأحوال يجب أن يحكم بحسب نصوص القانون الصريحة ١١٥
الفصل الرابع — كيف توضع الأحكام ١١٦
الفصل الخامس — في أي الحكومات يمكن ولي الأمر أن يكون قاضياً ١١٧

صفحة

الفصل السادس — لا ينبغي للوزراء فى الملكية أن يقوموا بالقضاء ١٢١
الفصل السابع — القاضى المنفرد ١٢٢
الفصل الثامن — الاتهامات فى مختلف الحكومات. . ١٢٣
الفصل التاسع — شدة العقوبات فى مختلف الحكومات . ١٢٤
الفصل العاشر — قوانين فرنسة القديمة . . . ١٢٦
الفصل الحادى عشر — إذا كان الشعب صالحاً وجب أن تكون العقوبات قليلة ١٢٦
الفصل الثانى عشر — سلطان العقوبات ١٢٧
الفصل الثالث عشر — عجز القوانين اليابانية . . . ١٢٩
الفصل الرابع عشر — روح سنات رومة ١٣٢
الفصل الخامس عشر — العقوبات فى قوانين الرومان . . ١٣٣
الفصل السادس عشر — موافقة العقوبات العادلة للجرم . . ١٣٦
الفصل السابع عشر — التعذيب أو استنطاق المجرمين بالعذراء . ١٣٨
الفصل الثامن عشر — العقوبات النقدية والعقوبات البدنية . ١٣٩
الفصل التاسع عشر — قانون القصاص ١٣٩
الفصل العشرون — معاقبة الآباء من أجل أبنائهم . . ١٤٠
الفصل الحادى والعشرون — رأفة الأمير ١٤١

الباب السابع — نتائج مختلف المبادئ للحكومات الثلاث من حيث القوانين المقيدة للترف ومن حيث الكمالى وحال النساء

الفصل الأول — الكمالى ١٤٣
الفصل الثانى — القوانين المقيدة للترف فى الديموقراطية . ١٤٦
الفصل الثالث — القوانين المقيدة للترف فى الأريستوقراطية ١٤٧
الفصل الرابع — القوانين المقيدة للترف فى الملكيات . ١٤٨
الفصل الخامس — فى أى الأحوال تكون القوانين المقيدة للترف مفيدة فى الملكية ١٥٠
الفصل السادس — الكمالى فى الصين ١٥١

صفحة

الفصل السابع — النتيجة المقدرة للكمالى فى الصين . ١٥٣
الفصل الثامن — الزهد العامّ ١٥٤
الفصل التاسع — حال النساء فى مختلف الحكومات . ١٥٥
الفصل العاشر — المحكمة الأهلية لدى الرومان . . ١٥٦
الفصل الحادى عشر — كيف تبدلت النظم فى رومة مع الحكومة ١٥٧
الفصل الثانى عشر — الوصاية على النساء لدى الرومان . ١٥٩
الفصل الثالث عشر — العقوبات التى وضعها الأباطرة ضد دعارات النساء ١٥٩
الفصل الرابع عشر — القوانين المقيدة للترف لدى الرومان . ١٦٢
الفصل الخامس عشر — المهور والعوائد الزفافية فى مختلف النظم . ١٦٢
الفصل السادس عشر — عادة جميلة لدى السامنيين . . ١٦٣
الفصل السابع عشر — إدارة النساء ١٦٤

الباب الثامن — فساد مبادئ الحكومات الثلاث

الفصل الأول — فكرة عامة عن هذا الباب ، بيان
الفصل الثانى — فساد مبدأ الديموقراطية . . . ١٦٦
الفصل الثالث — روح المساواة المتناهية . . . ١٦٩
الفصل الرابع — علة فساد الشعب الخاصة . . ١٧٠
الفصل الخامس — فساد مبدأ الأريستوقراطية . . ١٧٠
الفصل السادس — فساد مبدأ الملكية ١٧٢
الفصل السابع — مواصلة الموضوع نفسه . . . ١٧٣
الفصل الثامن — خطر فساد مبدأ الحكومة الملكية . ١٧٤
الفصل التاسع — مقدار ما تحمل به طبقة الأشراف على الدفاع عن العرش . . . ١٧٥
الفصل العاشر — فساد مبدأ الحكومة المستبدة . . ١٧٦
الفصل الحادى عشر — النتائج الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها ١٧٦
الفصل الثانى عشر — مواصلة الموضوع نفسه . . . ١٧٨
الفصل الثالث عشر — أثر اليمين لدى الشعب الصالح . ١٨٠

صفحة

الفصل الرابع عشر — كيف يؤدى أقل تبديل فى النظام إلى نقض المبادئ ١٨١
الفصل الخامس عشر — وسائل مؤثرة جداً لحفظ المبادئ الثلاثة . ١٨٢
الفصل السادس عشر — خصائص الجمهورية الفارقة . . . ١٨٢
الفصل السابع عشر — خصائص الملكية الفارقة . . . ١٨٤
الفصل الثامن عشر — كانت الملكية الإسبانية فى حال خاصة ١٨٥
الفصل التاسع عشر — خصائص الحكومة المستبدة الفارقة . ١٨٥
الفصل العشرون — نتائج الفصول السابقة . . . ١٨٦
الفصل الحادى والعشرون — إمبراطورية الصين . . . ١٨٦

الجزء الثاني

الباب التاسع — صلة القوانين بقوة الدفاع

الفصل الأول — كيف تدبر الجمهوريات سلامتها . ١٩٣
الفصل الثانى — وجوب تأليف النظام الاتحادى من دول ذات طبيعة واحدة ، ولا سيما الدول الجمهورية ١٩٥
الفصل الثالث — أمور أخرى مطلوبة فى الجمهورية الاتحادية . . : . ١٩٦
الفصل الرابع — كيف تدبر الدول المستبدة سلامتها . ١٩٧
الفصل الخامس — كيف تدبر الملكية سلامتها . . ١٩٨
الفصل السادس — قوة الدول الدفاعية على العموم . . ١٩٨
الفصل السابع — تأملات ٢٠٠
الفصل الثامن — الحال التى تكون قوة الدولة الدفاعية فيها أدنى من قوتها الهجومية . . . ٢٠١
الفصل التاسع — قوة الدولة النسبية ٢٠١
الفصل العاشر — ضعف الدول المجاورة . . . ٢٠٢






روح الشرائع 1-2
قانون 15
S.P750
128404
عالم المعرفة